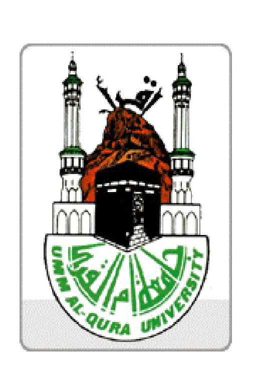
المملكة العربية السعودية
وزارة التعليم العالي
جامعة أم القرى
كلية اللغة العربية
قسم الدراسات العليا العربية
فرع اللغة



الجملةُ الطلبيــة في القــرآن الكريــم

(دراســة نحويــة نظريّــة وتطبيقيّــة)

رسـالة علميّة مقدّمـة لنيـل درجـة الـدّكتـــوراه في اللغـة العربيّـة

تخصّص: النحو والصرف

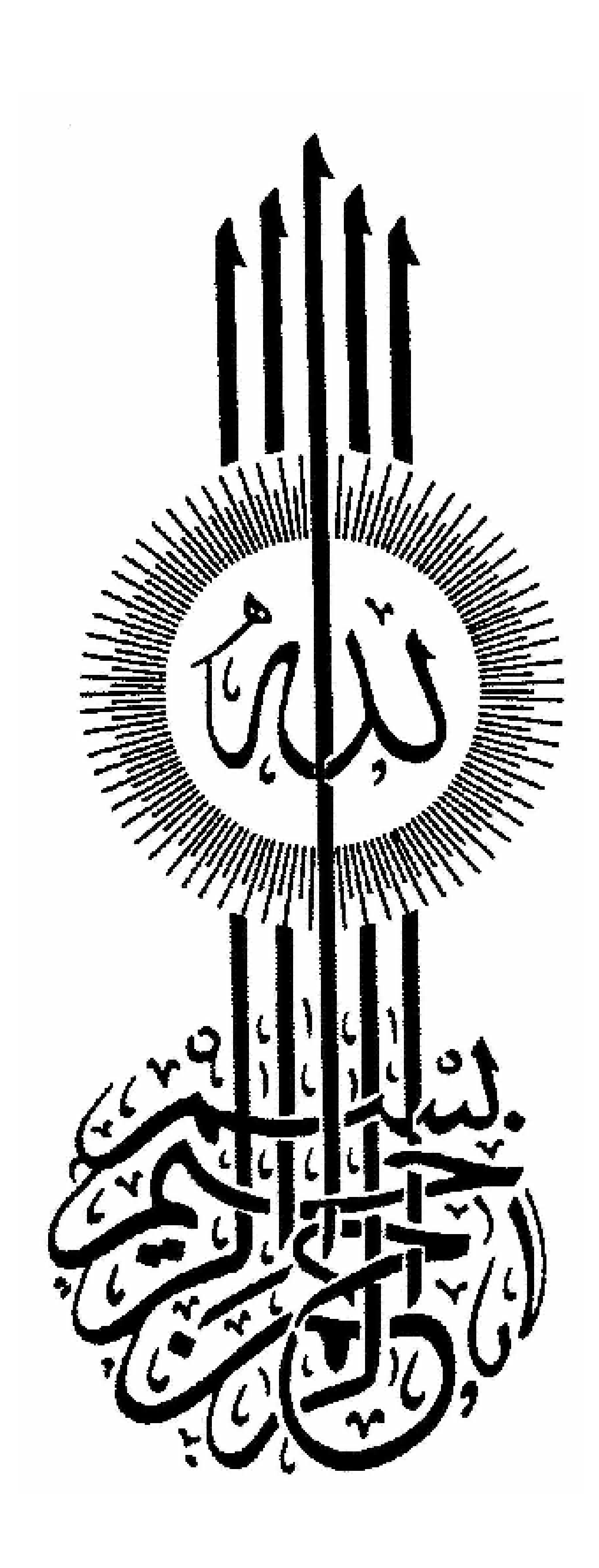
إعـــداد

محمـد بن عبـد الله بن صويلـح المـالكي

إشـــراف

أ.د. سعـد بن حمـدان الغامـدي
أستاذ النحو والصرف بقسم الدراسات العليا

١٤٣٠هـ/ ٢٠١٠ م





إهداء

إلى أبي حيث تلاوة القرآن آناء الليل وأطراف النهار

وإلى أمي حيث الدعوات المباركات في جوف الليل

مَلخّص الرسالة

عنوان الرسالة : الجملة الطلبية في القرآن الكريم ، دراسة نحوية نظرية وتطبيقية.

اسم الباحث : محمد بن عبد الله بن صويلح المالكي .

الدرجة العلمية : دكتوراه .

الجهة العلمية : جامعة أم القرى بمكّة المكرّمة ، كليّة اللغة العربية .

الحمد لله وحده ، والصلاة والسلام على من لا نبيّ بعده ، وبعد :

فهذا البحثُ يُعنى بدراسة الجملة الطلبية في التنظير النحوي والاستعمال القرآني ، وهو يقوم على المزج بين الجانبين من جهةٍ ، بمعنى أن تُردَف القاعدةُ النحوية بالاستعمال القرآني ، وبيانِ موقعه منها ، ومن جهةٍ أخرى يدرس قضاياها في النظم القرآني ؛ فيوضِح مُشكلَها ، ويبين خصائصها ، ومظاهر استعمالاتها . وهو بذلك يُبرِز منهج النحاة القدامى في دراسة الجملة ، ويكشف عن عبقرية الجهد النحوي التليد ، وعن بدائع للنظم القرآني وروائع ؛ اعتمادًا على التحليل النحوي . ومعيار ميدان التطبيق لفظيّ ، أي أنّ البحث يتناول الجملة الطلبية لفظًا ، وبذلك تخرج الجملة الطلبية معنًى الخبرية لفظًا ، كما أنّ الترجّي والنداء مستثنيانِ من هذا البحث . والبحث قوامُه تمهيدٌ وبابان وخاتمة ، تحدّثت في التمهيد عن تعريفات الجملة وتقسيماتها ، وأشرت إلى تلك الحملةِ الشعواء التي تولّاها بعض المحدثين تجاه الجهد العلميّ الفريد الذي خلّفه الأسلاف ، ثمّ عرضتُ لتعريف الطلب وأقسامه ، والباب الأول عُني بدراسة مكوّنات الجملة الطلبية بين التنظير النحوي والاستعمال القرآني ، ويتآخى فيه فصلان : الطلب ، وجوابه . والباب الثاني عُني بدراسة قضايا البناء التركيبي للجملة الطلبية في النظم القرآني ، وإيلافه ثلاثة فصول : العلاقات النحوية للمكوّن الطلبيّ ، وللجملة ، والعوارض التركيبية (التقديم والتأخير ، والحذف ، والفصل بين المتلازمين) ، وأثر الطلب في الظاهرة النحوية ، ثم أودعت خاتمته نتائج عامّة ، وخاصّة ؛ منها أنّ النظم القرآني يجري على نسق واحد ، وهو مظهرٌ من مظاهر إعجازه التركيبيّ ، ومقوِّمٌ ثرٌّ من مقوّمات تحليل الظواهر ، فكما يُفسَّر القرآن بالقرآن في المعاني ، تُفسَّر تراكيبه بما يناظرها في النظم ، وأنّ من أعظم إشكالات الجملة الطلبية في الاستعمال القرآني الاشتراك اللفظي لمكوّناتها الدالّة على الطلب ،واحتمال النظم لأكثر من وجه .

Abstract

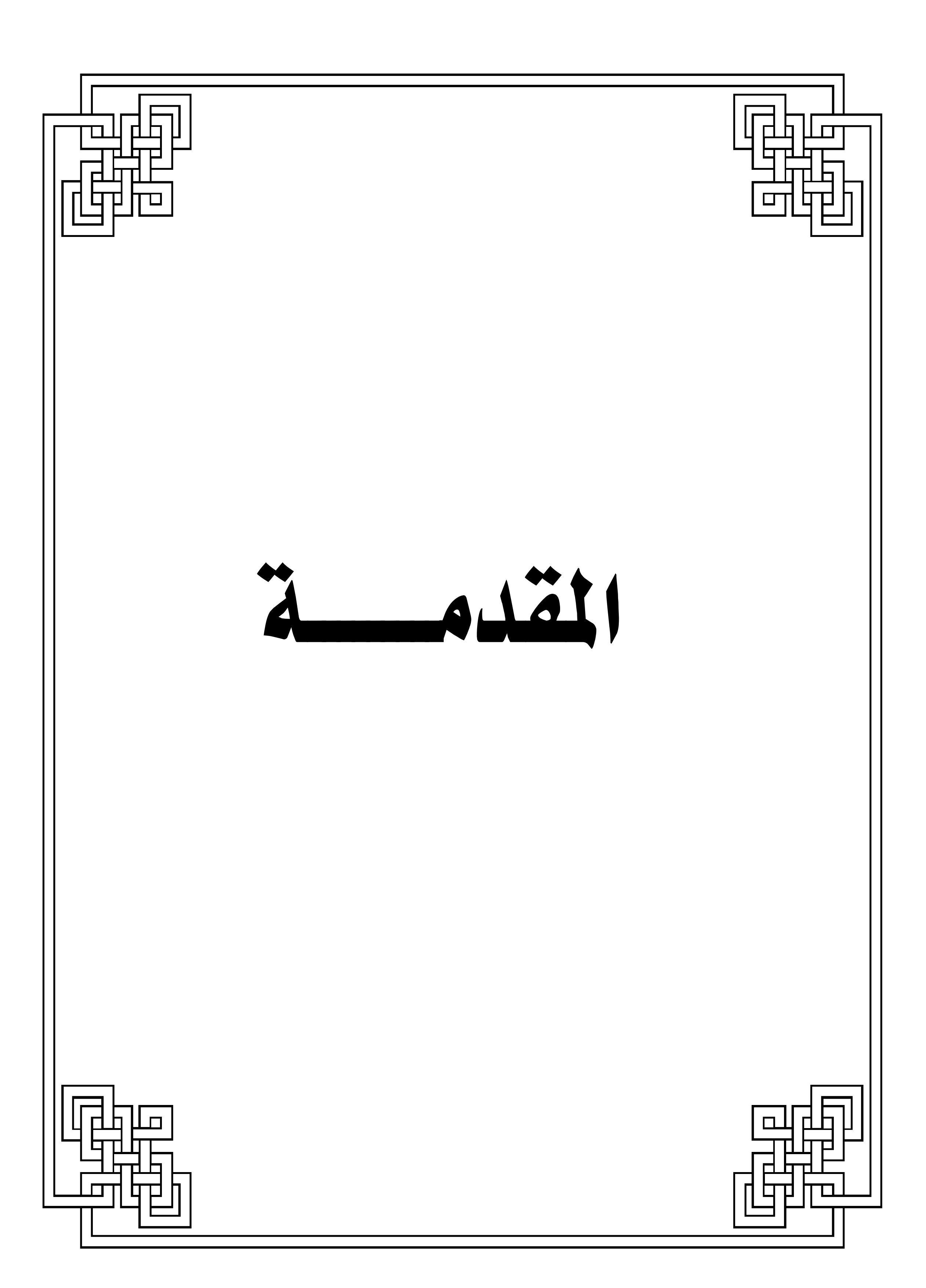
Subject: wholesale order in the Koran, the study of grammatical theory and practical.

Researcher Name: Mohammed bin Abdullah bin Sweileh al-Maliki.

Degree: PhD.

Scientific front: Umm Al Qura University in Makkah, Faculty of Arabic Language.

Praise be to God alone, and blessings and peace be upon the Prophet after him, and after: This research to examine the sentence order in theorizing the grammar and use Quranic, which is based on the combination between the two sides on the one hand, in the sense that adds use Quranic rule grammar, and the statement of his position which, on the other study issues in the systems Quranic; makes it clear Mcklha, and shows the characteristics and manifestations of uses . It thus highlights the approach in the study of ancient grammarians sentence, and reveals the genius of the old grammar effort, and Quranic Badaa'i systems and masterpieces; depending on the analysis of grammar. The standard field of application of the terms, ie, that the research deals with the sentence in word order and sentence order this out in words the meaning of news, and Esperance and the appeal do not fall in this research. The research is divided into a boot and doors, and a conclusion, I spoke at boot tariffs and wholesale divisions, and I referred to those criticisms of some modernists to study the unique ancient, and then presented to identify the demand and its divisions, and the door first for me to study components of the wholesale order between theory grammar and use Quranic, and is divided into two chapters: the demand and answer, and Part II of my study of the issues of building synthetic wholesale order systems in the Qur'an, and Iilavh three chapters: Relationships grammatical component Tlbi, and a sentence, and symptoms of synthetic (submission and delays, deletions, and the separation of the twin), and the impact of demand in the phenomenon, grammar, and then sealed search results of general , especially; them to systems Quran being along the lines of one, which is a manifestation of the likeness compositional and ingredient Ther constituents of analysis of phenomena, as I explain the Qur'an by the Qur'an the meanings to interpret the compositions with corresponding systems, and one of the most problematic sentence order in the use of Quranic Subscribe verbal components function on demand, and possible systems for more than the The case of synthetic



المقدمـــــة

المقدمة

الحمد لله الذي علّم بالقلم وكرّم بالبيان ، والصلاة والسلام على خير خلق الله ، محمد بن عبد الله وعلى آله وصحبه ومن تبعهم بإحسان إلى يوم الدين ، وبعد :

فقد كرّم الله العربية بأن جعلها لغة كتابه، وتكفّل بحفظها ، ﴿ إِنَّا نَحْنُ نَزَّلْنَا ٱلذِّكْرَ وَإِنَّا لَهُۥ لَحَٰفِظُونَ ﴾ [الحجر : ٩] ، وهيّأ لخدمتها علماء الأمة ، فشرعوا في دراستها لغة ونحوا وصرفا ودلالة وبلاغة، فقدموا لنا إرثاً معرفياً لا نظير له .

والقرآن الكريم هو الأنموذج الأسمى للعربية ، الذي لا تنقضي عجائبه وأسراره ﴿ وَمَآ أُوتِيتُم مِّنَ ٱلْعِلْمِ إِلَّا قَلِيلًا ﴾ [الإسراء : ٨٥] .

ومن فضائل هذا الأنموذج على العربية وإخلاص الأسلاف في خدمته، أنْ قُدّمت إلينا علوم اللغة بمسائلها الرائقة، وأسرارها الشائقة، فاستمدت شرفها من شرف لغة الوحي فضلاً عمّا وهبها خالق الألسن من أفضليتها على سائر اللغات فصاحة وبياناً وعذوبة وسعة .

ولقد كنت أمنّي النفس أنّ يتّصل بحثي بكتاب الله تعالى فأستمطر من فرائده وأسراره، وأستروح من درر كوامنه وأغواره ، فكنت دائم النظر فيما يصلح أن تقضي به اللبانة، من دراسة ظواهر التركيب ؛ فإذا الدراسات النحوية لم تولِ الجملة عناية ظاهرة ، وإذا عددٌ منها يقدح فيما قدّمه الأسلاف من جهود جبّارة ، فدراستهم – فيما يرون– حبيسةٌ للمفردة، وإذا ذلك النقد يتعاظم حين يتحدثون عن أساليب الكلام، فيلقون بالكلام على عواهنه دون درس أو تمحيص.

فانعقد الرجاء لتحقيق تلك المنية بدراسة الجملة الطلبية في القرآن الكريم دراسة نحوية نظرية وتطبيقية ، تميط القناع عن مشكلِها، وتبين عن خصائصها ، وتكشف عن جهود الأسلاف في دراستها ، بعد تأييد من سعادة المشرف على هذه الرسالة أستاذي الفاضل د. سعد بن حمدان الغامدي حفظه الله .

ومجمل دواعي هذا الاختيار، ما يأتي:

١ – أنّ الجملة الطلبية متعدّدة القضايا، والمظاهر، دوّارة في الاستعمال العربي؛ لذا قلّ أن تجد باباً نحوياً يخلو من الحديث عن شيء منها، كما أنّ دراستها لا تقتصر على التراكيب النحوية ، بل تشمل عدداً من الأدوات، وهي في كلّ ذلك تختصُّ بأحكام وقضايا، تُشكّل في مجموعها خواصّ أسلوبية لاستعمالاتها .

٢ – أنها من أكثر أقسام الجمل إشكالاً وكثرةَ مسائل ، بل لست واجداً أيَّ نوع من الجملة العربية– أيّا كان التقسيم يشتمل على ما تشتمل عليه هذه الجملة من القضايا والإشكالات، ومن مهمِّ قضاياها : العمل النحوي، وإلغاؤه وتعليقه، واختصاصها بعدد من الأحكام النحوية المختلف فيها ، وآثار الطلب في بنائها ، واجتماع بعض الظواهر وتنازعها في الأحكام (كاجتماع الشرط والاستفهام) ، والحذف والذكر واختلاف النحاة حول جواز الحذف ، والتقديم والتأخير، واشتراك الصورة اللفظية للمبنى الواحد وأثرها في التركيب ، وغيرها.

٣- وصْفُ عددٍ من الدارسين المحدثين للنحاة القدامى بأنهم أغفلوا دراسة الجملة، وأنهم كانوا أسرى لدراسة المفردة، بل زعموا أنهم لم يعنوا بدراسة الجملة ذات المعاني الوظيفية العامة، وخاصّة الجملة الإنشائية فهم يخضعون هذه الجملة لأصولهم العامّة في الإعراب ويخلطون بينها وبين الجملة الخبرية في زعمهم، وهذه الدراسة تكشف الحقيقة في ذلك تنظيراً وتطبيقاً.

٤- أنّ خير ما يصقل التنظير، ويهذّبه، ويكشف إشكالاته، ويقوّم ثمراته ، هو التطبيق ، ولا شك أن أفضل ميدان للتطبيق، هو القرآن الكريم ؛ لأنه النمط الأعلى من الكلام ﴿تَنزِيلٌ مِّنْ حَكِيمٍ حَمِيدٍ﴾ [فصلت :٤٢] هذا من جهة ، ومن جهة أخرى الطلبُ معنى مقاميّ ، متعدّد الأوجه والدرجات، أمراً ، ونهياً والتماساً وتقريراً، وعرضاً وتحضيضًا... إلخ ، والنص القرآني متعدد المقامات ، فهو الأنسب لدراسة تلك المعاني ، كما أنه محفوفٌ بالدراسات البلاغية، وهي ترقى بالنظر النحوي من الإخلاد إلى تحقيق مستوى صحة النظم إلى أفياء مطابقته لمقام النظم القرآني .

٥- تعرّف خصائص الاستعمال القرآني للجملة الطلبية، وإبراز قدرة التحليل النحوي على إدراك شيء من إعجاز نظمه .

٦- أنني لم أقف على دراسة تشاكل هذا البحث منهجاً ومعالجة وشمولاً، وما وقفت عليه من الدراسات السابقة للموضوع ما يأتي :

أ- دراسات لأسلوب القرآن الكريم ، للشيخ محمد عبد الخالق عضيمة (رحمه الله !) ، وهو كتاب موسوعي لا غنى لأيٍّ باحث في الدراسات اللغوية القرآنية عنه، وقد أفدت منه ، وكفاني مؤونة الإحصاء في كثير من المواضع .

ب- الأساليب الإنشائية في النحو العربي ، للأستاذ :عبد السلام هارون ، رحمه الله !

وقد استخرج - رحمه الله - ما يخصّ أساليب الإنشاء في الجمهور الأعظم من أبواب النحو، غير أنّ طبيعة الكتاب تعليميّة ونظريّة ؛ فقد كان يستعرض الأبواب النحوية بابًا بابًا، فيصدّر الباب بما يحتاجه دارس النحو من معرفة الباب كحدّه وأقسامه وأمثلته وأحكامه ،ثمّ يثنّي بمظاهر الإنشاء فيه ،ويذيّل الباب بمصادره التي لا تتجاوز عشرة كتب في النحو مكررة في كل باب تقريبًا .

ج- أساليب الطلب عند النحويين والبلاغيين ، للدكتور قيس إسماعيل الأوسي. وقد طوّف مؤلِّفه على قدرٍ جيد من كتب النحو والبلاغة ، فتناول أساليب الطلب عند النحاة والبلاغيين ، وإن كان اهتمامه بالجانب البلاغي أوضح منه بالنحوي ، ولم يُعنَ بقضاياه في التركيب .

د- الجملة الخبرية والجملة الطلبية تركيبًا ودلالة ، دراسة تطبيقية في سورة مريم، للدكتورة حفيظة أرسلان شابسوغ ؛ تناولت فيه الباحثة أيات سورة مريم بتحليلٍ وصفي ساذج ، قوامه وصف تراكيب الجملة ، فتعيّن أجزاء الجملة الطلبية بتحديد فعل الأمر ، والفاعل ، والمفعول ، ثم تنقل معنى الآية من أحد التفاسير . ولم تتعرّض لشيء من قضايا الجملة مطلقًا .

هـ- صور الأمر في العربية بين التنظير والاستعمال ، للدكتور سعود أبو تاكي ، وهو كما يتّضح من عنوانه مختصّ بدراسة الأمر وصيغه دون غيره من أقسام الطلب .

و- الأمر والنهي عند علماء العربية والأصوليين ، للدكتور ياسين جاسم المحيمد ، وهو يقوم على دراسة دلالات الصيغ ومقتضياتها ، وهو أقرب إلى الأصول منه إلى النحو .

ز- وقفات في جزم المضارع في جواب الطلب، وأثر المعنى على الحركة الإعرابية في الجواب . وهو بحث منشور في مجلة جامعة أم القرى لعلوم الشريعة واللغة العربية وآدابها للباحثة : د . سلوى بنت محمد عرب .

ح-جزم المضارع في جواب الطلب للدكتور علي محمود النابي.وهذا الكتاب يأتي ضمن سلسلة دراسية في النحو للمؤلّف ، وجهده جمعيٌّ ناقص يذكر الآية موضع الشاهد ويعقب بقوله (القراءة والمعنى والإعراب) ويسترسل في نقل نصّ أو نصين من كتب التفسير.

والدراسات البلاغيّة التي تناولت أساليب الطلب كثيرة ، فقلّ أن تجد مبحثًا إلا وقد أدلى فيه البلاغيون ، ودراستهم تُعنى بما تخرج إليه تلك الأساليب من معانٍ مجازية ، وقد أفدت منها كلّما دعت الحاجة .

وهذه الدراسات وإن كانت نظرية غير مستقصيةٍ – غالبًا – ، أو تضارع جانبًا من بحثي ، فلا شكّ أنها تمثِّل رافدًا للجانب النظري منه ، بيد أنّ هذا البحث يمّاز عنها بأنّه يدرس أقسام الطلب جميعًا في سياق الجملة ، تنظيرًا مقفوًّا بالتطبيق على

كلام الله تعالى ، ويتغيّا الإبانة عن إشكالاتها في النصّ القرآني ، مستعينًا بما تقدّمه كتب التفسير والبلاغة من ثراءٍ للنظر النحوي .

وكان السير في أرجاء هذا الموضوع على النحو الآتي :

منهج الرسالة:(النطاق والإجراء)

أولاً: يقوم البحث على دراسة الجملة الطلبية لفظاً ومعنى، أو الطلبية لفظاً الخبرية معنىً، وليس معنيّا بالجملة الطلبية معنى الخبرية لفظًا؛ فالمعيار لفظيٌّ كما صرّح به النحاة أنفسهم في بعض المواضع .

وهذا التحديد موضوعيّ ؛ لأنه المعتدّ به في التحليل النحوي ، ولا أثر لخروج الطلب إلى الخبر إلا في مواضع يسيرة جدًّا، كالاستفهام التقريري أو حين يراد به النفي، وقد عرض البحث لذلك بما يحقّق الغرض، كما عرض لبعض آثار خروج الخبر إلى الطلب على سبيل الإيجاز بما يحقق الغرض أيضاً .

ثانياً: درست الموضوع من ثلاث زويا درءاً لتشعّب الموضوع والوقوع في التكرار والحشو، وذلك على النحو الآتي :

١ – **المكوّن النحوي** ، وأعني به البنية التركيبية الدالة على الطلب ، وهي :

أ- الطلب الذي ينصو الجملة سواء كان بالصيغة أو الأداة أو اللفظ المرتجل (فعل الأمر، اسم فعل الأمر، أداة النهي، أو العرض أو التحضيض أو التمني أو الاستفهام).

ب- جواب الطلب .

٢- **العلاقات النحويّـة** للمكـوّن الأول فحسب، والعلاقـة النحويـة للجملـة بأسرها (الموقع الإعرابي) .

٣- **أيّ جزء من أجزائها للطلب أثر فيه** ، عن طريق بيان ذلك الأثر .

فعـلى سـبيل المثـال: قولـه تعـالى : ﴿ هَلۡ عِندَكُم مِّنۡ عِلۡمٖ فَتُخۡرِجُوهُ لَنَآ ﴾ [الأنعام:١٤٨] .

يتناول البحث فيه :
- هل = أداة الطلب
- فتخرجوه =جواب الطلب
- من علم =زيادة (من) الجارة لسبقها بالاستفهام ، وهو يحقق أحد شروط الزيادة .

ثم يتناول الوظيفة الموقعية للجملة الطلبية .

وأمّا ما سوى ذلك فلا تفترق فيه الجملة الطلبية عن الخبرية ، ودراسته توقـع في تكرار ما قيل في بحوث أخرى .

ثالثًا: ليس المقصود بالتطبيق ما تُعُورف عليه ، وهو تطبيق ما استقرّ في التنظير ، ووصف التركيب وصفًا شكليًّا يُغادِر ما اكتنفه من احتمال أو إشكال ، بـل عمـدتُ إلى تحليل الجملة تحليلًا نحويًا يتلمّس صدى الدراسة النظريّة للمـسألة بـما تنطـوي عليه من خلافات ومناقشات وفق منهجٍ يُراعي ما اخـتصّ بـه الـنظم القـرآني مـن دقائق المعنى في ضوء ما تقدّمه كتب التفسير والبلاغة .

رابعًا: ليس من مـنهج البحـث دراسـة القـراءات القرآنيـة، ولم يلجـأ إليهـا إلاّ للاستشهاد بها لتأييد توجيه نحوي أو بيانه ونحو ذلك ممّا يُعهد في التحليل النحوي .

سادسًا: استثنيتُ النداء من الدراسة لتضافر سببين ، أولهما : وضوح مسائله وقرب تناولها ، ومع ذلك فقد تناوله الدارسون ، وثانيهما أنّ الدراسة تتكئ على محورين متمازجين : التنظير والتطبيق ، والنداء ليس يستقيم أن يكون جملة إلا من حيث التنظير فحسب ؛ لأنّ له بناءً تركيبياً افترضه النحاة تفسيراً للتركيب في ضوء نظرية العامل من جهة، ولجأوا إليه استجابة لأساس تصنيف الجملة القائم على الإسناد بين أجزاء التركيب، ولو كان البحث لحمته نظرية فحسب لكان لزاماً أن تتضمّنه ، ولكنه تطبيقي ، بل إن التنظير ليس إلا توطئة للولوج في ميدان التطبيق.

وأمّا الترجي فلم أعتدّ به في البحث ؛ لأن أكثر البلاغيين على أنه خبر، فهو ارتقاب يكون للمرغوب وللمكروه، على أنّ بعض أدواته استعملت للتمني فدخلت في حيز الدراسة، كما أنّ أثر لحاقه بالطلب في بعض الأحكام كان له نصيب من الحديث عند أثر الطلب في الظاهرة النحوية .

سابعًا : اعتمدتُ في إحصاء المواضع المراد دراستها على إحصاء الشيخ محمد عبد الخالق عضيمة في كتابه دراسات لأسلوب القرآن ، ولم أعمد للإحصاء إلا في مواضع لم يحصِها .

ثامنًا : ليس من منهج البحث الوقوف عند كل موضع للجملة الطلبية ، ولا ما تشترك فيه الطلبية والخبرية من أحكام كتقديم المفعول أو حذفه مثلًا ، وإلا لجمع بين دفّتيه آلاف الصفحات ، ووقع في الحشو والتكرار ؛ وإنما كانت السبيل المثلى في نظري أن يقوم في دراسة الجمل الطلبية على تناول الأنواع لا الأفراد ، فيقف عند ما يحمل الإشكال ، أو يختصّ بقاعدة نحوية ، أو يخالف النمط الشائع من أفراد بابه ؛

فعلى سبيل المثال : فعل الأمر تجاوزت مواضعه في القرآن ثمانمائة وألفًا كما أحصاها الشيخ عضيمة ، تناولت منها ما يعرض له من حذف ، وتقديم وتأخير ، وقيامه بوظيفة نحوية دار حولها خلاف ، كالإخبار بالطلبية أو النعت بها . وكان الإحصاء حينئذٍ وسيلةً لتجليةِ الحكم النحوي ، فأتناول قدرًا من الشواهد بالتحليل بما يُحقّق وضوح الحكم أو الظاهرة النحوية وتبيان منهج القدامى في التحليل .

وقد انتظم البحث في مقدمة وتمهيد وبابين وخاتمة ، على النحو الآتي :

*** المقدِّمة:**

*** التمهيد:**

-الجملة: تعريفها ، تقسيماتها.

-الطلب: تعريفه ، أقسامه .

*** الباب الأول : مكوّنات الجملة الطلبية بين التنظير النحوي والاستعمال القرآني :**

١- الفصل الأول: الطلب . ودرست فيه الأمر والنهي والعرض والتحضيض والتمني والاستفهام ، وأيٌّ منها يمثّل البنية التركيبية الدالة على الطلب ، وقد تناولتُ أيًّا منها في مبحث مستقلّ ؛ لأنّ لكل واحدٍ منها أنماطًا وأحكامًا يختصّ بها ، ولم أشأ تقسيم الفصول الأخرى على نسق هذا الفصل ؛ لاشتراك أقسام الطلب في أحكامها بوجه عام . ٢-الفصل الثاني: جواب الطلب .

وتناولت فيه جواب الطلب المجرد من فاء السببية والمقترن بها ، وعرضت إلى الجواب غير القياسي للطلب .

* **الباب الثاني: قضايا البنـاء التركيبيِّ للجملة الطلبيّة في النظم القرآني :**

١- الفصل الأول: العلاقـات النحويّة . وتناولت فيه قضايا العمل والموقع الإعرابي للكلمة الدالة على الطلب ، وللجملة الطلبية بأسرها ، وقسّمته إلى مبحثين :

المبحث الأول : علاقات الكلمة الدالّة على الطلب .

المبحث الثاني: علاقات الجملة (المحلّ الإعرابي) .

٢- الفصل الثاني : العوارض التركيبية : وتناولت فيه ما يخصّ الجملة الطلبية من قضايا الرتبة ، والحذف ، والفصل بين المتلازمين ، في ثلاثة مباحث :

المبحث الأول: التقديم والتأخير.

المبحث الثاني: الحذف

المبحث الثالث: الفصل بين المتلازمين .

٣-الفصل الثالث: أثر الطلب في الظاهرة النحوية .وتناولتُ فيه أبرز آثار الطلب في بناء الجملة ، وعنيتُ به تبيان ما كان للطلب أثرٌ فيه من أجزاء الجملة الطلبية غير المكوّنين (الطلب وجوابه) .

٤- الخاتمة .

٥- الفهارس .

وبعدُ :

ولو كان للشكرِ شخصٌ يبيـ ـنُ إذا ما تأمّله النــاظرُ

لمثّلتــه لـــك حتّى تـــراه لتعلم أني امرؤ شــاكرُ

ولكنّه ســاكنٌ في الضميــر يحرّكُــه الكلــمُ الســائرُ

أذكر فأشكر من كان له فضلٌ عليّ ، فأولاً أحمد الله تعالى وأشكره على ما أسـبغ عليّ من آلائه العظام ، ويسّر لي معاناة الطلب في هذه البرنامج الفريد الـذي تُقدّمـه هذه الكلية العامرة ، فمتطلّبات الدراسة إيلافها ما يأتي :

١- مقرّرات دراسية تنتظمها ثلاث سنوات .

٢- اختبار شامل في التخصص الـدقيق والفرعـي والثقافـة العامـة ومهـارات البحث العلمي .

٣- تقديم بحث للنشر في مجلّة علميـة محكّمـة ، والبحـث الـذي قـدّمت موسـومٌ بـ (اسم فعل الأمر في القرآن الكريم دراسة تركيبية دلالية ، وهو مقبـول للنـشر في مجلة كلية اللغة العربية بجامعة الأزهر فرع المنصورة ، (العـدد التاسـع والعـشرين ٢٠١٠م) .

٤- رسالة علمية ، وقد شاء الله بمنّه وكرمه أن تكون هذا الموضوع .

وأحقُّ من تُجزى إليه قوافل الشكر بعـد شـكر ذي الطـول والإنعـام ، والـداي الكريمان ، متّعهما الله بالصحة والعافية ، ورزقني برَّهما ورعـايتهما ، فلهـما عـليّ مـن فضل دعائهما وتربيتهما ما لا يُحصى ، كما أشكر إخواني وأسرتي على مـا قـدموه مـن دعم مادي ومعنوي .

وأزمّة الشكر والثناء تتوجّه تلقاء من طوّقني بحلمه وعطفه ورعايته ، من لا يَمَلُّ ولا يُمَلّ ، فلا ألقاه إلاّ متهلّلاً سمحًا ؛ سعادة الأستاذ الدكتور / سعد بن حمدان الغامدي ، حفظه الله ورعاه ، وجزاه الله عنّي وعن طلابه خير الجزاء.

وأقف وقفةَ إجلال واعتزاز إلى منارة العلم والهدى ، جامعة أم القرى ، شرف العلم والمكان ، فقد نهلتُ من نبعها الزلال ، وشرّفتني بالانتماء إلى كريم أرومتها طالبًا ، ومُحاضرًا . وأشكر الكلية الجامعية بالقنفذة على ما تُقدِّمه لمبتعثيها، كما أتقدّم بالشكر الجزيل إلى عضوي لجنة المناقشة سعادة الأستاذ الدكتور رياض بن حسن الخوام ، أستاذ النحو والصرف بالكلية ، وسعادة الأستاذ الدكتور محمد بن إبراهيم السيف أستاذ النحو والصرف بجامعة القصيم ؛ على تفضّلهما بقبول مناقشة الرسالة، وأسأل الله أن ينفع بهما .

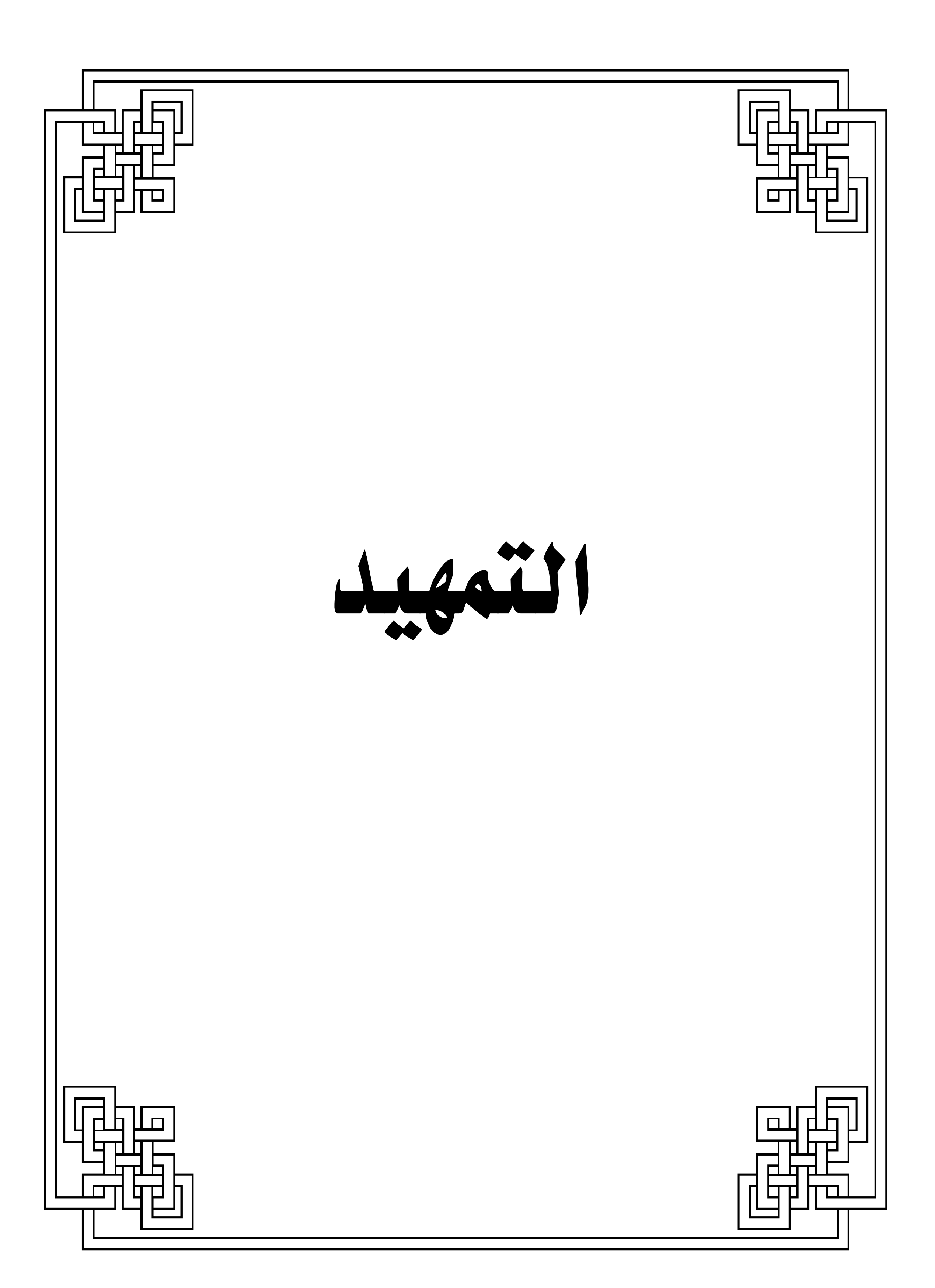
وأشكر من قدّم لي نصيحةً أو رأيًا ، أو دعاءً من أولي القربى أو الأصدقاء والزملاء .

والله تعالى أسأل أن يكون هذا العمل خالصًا لوجهه الكريم ، موجبًا لمرضاته ، وأن يعصمنا من الزلل ، وأن يتجاوز عنّا ، إنه جواد كريم ، وصلّى الله وسلّم على نبينا محمد وعلى آله وصحبه إلى يوم الدين .

وكتبه الفقير إلى عفو مولاه

أبو حاتم محمد بن عبد الله المالكي

البلد الأمين ، ٧/ ٥/ ١٤٣١ هـ



التمهيد

التمهيد

- **الجملة : تعريفاتها ، تقسيماتها :**

لا نجد في كتاب سيبويه ذكرًا لمصطلح الجملة فضلاً عن تعريفٍ لها ، بل استعملها بمعناها اللغوي العامّ ؛ بمعنى « الشيء الجامع لأفراده الضامّ لها، وكذلك استعملها في معنى الإجمال المقابل للتفصيل » [(١)].

ومن تلك المواضع التي أحصى منها أحد الدارسين ثمانية مواضع [(٢)]، قوله : « وليس شيء يُضطرون إليه إلا وهم يحاولون به وجها، وما يجوز في الشعر أكثر من أن أذكره لك ههنا؛ لأن هذا موضع جُمل» [(٣)] .

ويبدو أن الفرّاء أوّل من استعمل مصطلح الجملة ؛ يقول: « وتقول: قد تبيّن لي أقام زيد أم عمرو، فتكون الجملة مرفوعة في المعنى ، كأنك قلت : تبيّن لي ذلك » [(٤)].

ولعلّ المبرّد هو أوّل من عرّف الجملة ؛ يقول: « وإنّما كان الفاعل رفعاً؛ لأنه هو والفعل جملةٌ يحسن عليها السكوت، وتجب بها الفائدة للمخاطب، فالفاعل والفعل بمنزلة الابتداء والخبر، إذا قلت : قام زيدٌ فهو بمنزلة قولك : القائم زيد » [(٥)].

---

(١) حسن الأسدي ، مفهوم الجملة عند سيبويه : ٢٨.

(٢) السابق .

(٣) الكتاب: ١/ ٣٢ .

(٤) معاني القرآن : ٢/ ٣٣٣.

(٥) المقتضب: ١/ ٨ .

ويمكن أن نستنتج من هذا النصّ أن الجملة عنده تقوم على محورين: الفائدة ، وتوافر عنصري الإسناد : الفاعل والمبتدأ والفعل والخبر .

ويقوم على هذين الأساسين أيضاً تعريفها لدى الرماني؛ إذ قال : « الجملة هي المبنيّة من موضوعٍ ومحمولٍ للفائدة » [(١)] .

ثم تشعّب مفهومها في نظر النحاة إلى اتجاهين ، الأوّل يشترط الإفادة فحسب، والثاني يشترط الإسناد ، وبيانه ما يأتي :

أولاً : الاتجاه القائم على اشتراط الإفادة :

وهو يقوم على جعل الجملة والكلام مترادفين ، ومِنْ أصحاب هذا الاتجاه الفارسي وابن جني ، يقول أبو علي الفارسي بعد أن أبان عن أقسام الكلم : «بابُ ماإذا ائتلف من هذه الكلم الثلاث كان كلامًا مستقلاً » ، قال فيه : « فالاسم يأتلف مع الاسم فيكون كلامًا مفيدًا ، ويأتلف الفعل مع الاسم فيكون كذلك ، ويدخل الحرف على كلِّ واحدة من الجملتين فيكون كلامًا ، كقولنا : إنّ زيدًا أخوك ، وما عدا ما ذُكِر ممّا يمكن ائتلافه من هذه الكلم فمُطَّرَحٌ إلا الحرفَ مع الاسم في النداء ؛ فإنّ الحرف والاسم قد ائتلف منهما كلامٌ مفيد في النداء » [(٢)] ، ويقول ابن جني : « أمّا الكلام فكلُّ لفظٍ مستقلٍّ بنفسه مفيد لمعناه . وهو الذي يسمّيه النحويون الجُمَل ، نحو : زيدٌ أخوك، وقام محمد، وضرب سعيد ، وفي الدار أبوك، وصه ، ومه ، ورويد، وحاءِ وعاءِ في الأصوات، وحسِّ ، ولبِّ ، وأفِّ ، وأوّه ؛ فكل لفظٍ استقلّ بنفسه ، وجنيتَ منه ثمرة معناه فهوكلام » [(٣)] .

فتوفّر الجملة على ركني الإسناد غير لازم وفق هذا الاتجاه ، وآية ذلك تمثيل الفارسي بالنداء وابن جني بأسماء الأصوات ، وهما لا إسناد فيهما .

---

(١) منازل الحروف : ١/ ٦٨.

(٢) الإيضاح :٧٢-٧٣ (بإيجاز) .

(٣) الخصائص : ١/ ١٧ .

وعرّفها ابن الخشاب بقوله : « وحدُّ الكلام أنه جملةٌ مؤلّفةٌ من الحروف المسموعة المتمايزة المفيدة فائدة تامّة يحسن السكوت عليها » [١].

ويقول السيوطي : « ذهبت طائفة إلى أنّ الجملة والكلام مترادفان » [٢].

ثانيًا : الاتجـاه القـائم على اشـتراط الإسنـاد :

وهو يقوم على جعل الجملة أعمَّ من الكلام ، فالعلاقة بينهما ليست على الترادف كالاتجاه الأوّل ، بل على العموم والخصوص .

ومن أصحاب هذا المذهب الرضي[٣] وابن مالك[٤] وابن هشام[٥]، يقول الرضي: « والفرقُ بين الجملة والكلام أنّ الجملة ما تضمَّن الإسناد الأصلي سواءٌ كانت مقصودةً لذاتها أو لا، كالجملة التي هي خبر المبتدأ ؛ فيخرج المصدر وأسماء الفاعل والمفعول والصفة المشبّهة والظرف مع ما أُسندَتْ إليه ، والكلام ما تضمّن الإسناد الأصليَّ وكان مقصوداً لذاته ؛ فكلُّ كلامٍ جملة ، ولا ينعكس » [٦].

(١) المرتجل: ٢٩ .

(٢) الهمع : ١/ ٤٩ .

(٣) شرح الكافية : ١/ ٣٣ .

(٤) شرح التسهيل: ١/ ٥، ٧ .

(٥) المغني : ٣٦٣ .

(٦) شرح الكافية: ١/ ٣٣ ، وينظر : التفتازاني ، المطول : ٤٣٤ .

وبهذا المفهوم فالكلام أخصُّ من الجملة ؛ لأنه تُشترط فيه الإفادةُ بخلافها، وحين تتحقّق فيها الإفادة – وهو الغالب ؛ لأنها ثمرةُ الإسناد – تكون مرادفةً له.

وقد عرّف بعض النحاة والبلاغيين الجملة وفق هذه الصورة الغالبة ، وساواها بالكلام ؛ يقول عبد القاهر الجرجاني : « ومختصرُ كلّ الأمر أنه لا يكون كلامٌ من جزء واحد، وأنه لابدّ من مسندٍ ومسند إليه ، وكذلك السبيل في كل حرفٍ رأيته يدخل على جملة كإنّ وأخواتها ... »[(١)].

ويقول الزمخشري : « والكلام هو المركَّب من كلمتين أُسندت إحداهما إلى الأخرى ، وذلك لا يتأتّى إلا في اسمين كقولك: زيدٌ أخوك ، وبشرٌ صاحبُك أو في فعل واسم ، نحو قولك: ضرب زيد وانطلق بكرٌ ، وتُسمَّى الجملة »[(٢)].

ويعرّف ابن الحاجب الكلام بأنه : « ما تضمّن كلمتين بالإسناد »[(٣)].

ولكون هذا التعريف قائماً على علاقة الخصوص بينهما ؛ فهو ليس جامعاً مانعاً؛ ولذا استدرك ابن هشام على الزمخشري ، فقال : « والجملة عبارة عن الفعل وفاعله، كـ (قال زيد)، والمبتدأ وخبره كـ (زيدٌ قائم) ،وما كان بمنزلة أحدهما، نحو: ضُرِبَ اللصُّ وأقائمٌ الزيدان، وكان زيدٌ قائماً ، وظننته قائماً، وبهذا يظهر لك أنهما ليسا

---

(١) دلائل الإعجاز : ٧ ، وينظر : المقتصد : ١/ ٩٣ .

(٢) المفصل: ٦ .

(٣) شرح المقدمة الكافية في علم الإعراب : ١/ ٢١٨ .

مترادفين كما يتوهّمه كثير من الناس ، وهو ظاهر قولِ صاحب المفصّل ؛ فإنه بعد أن فرغ مِنْ حدِّ الكلام قال: «ويُسمَّى جملة، والصواب أنها أعمُّ منه ؛ إذ شرطُه الإفـادة بخلافها ؛ ولهذا تسمعهم يقولون : جملة الشرط ، جملة الجواب، جملة الصلة ، وكـلُّ ذلك ليس مفيداً، فليس بكلام » [1].

وما ذكره ابن هشام نجد أصداءه في عبارات النحويين في أبواب الصلة والنعت والحال والاستثناء ونحوها ، يقول ابن خروف: « والجملُ عنـد المحققـين : الفعـل ومعمولاته، والمبتدأ وخبره وما أشبه ذلك» [2].

غير أنه يشكل عليه أسلوب النداء، فالنداء كلامٌ لتحقّق الفائدة ، لكنه لا يتألَّف من مسندٍ ومسندٍ إليه ؛ ليكون جملة ، ولذا افترضوا أن يكـون أصـله جملـة فعليـة ، وأنابوا حرف النداء مناب الفعل أدعو ؛ يقول الجرجاني : « وجملة الأمر أنه لا يكون كلامٌ من حرفٍ وفعلٍ أصلاً ، ولا من حرفٍ واسم إلاّ في النداء، نحو : يا عبد الله ، وذلك إذا حُقِّق الأمر كان كلاماً بتقدير الفعل المضمر الذي هو أعني ، وأريد وأدعو و (يا) دليلٌ عليه ، وعلى قيام معناه في النفس » [3].

---

(١) المغني : ٣٦٣ .

(٢) شرح الجمل: ١/ ٤١٩ (بتصريف يسير) .

(٣) دلائل الإعجاز : ٨ ، وينظر: الفارسي ، الإيضاح : ٧٣ .

*** تقسيمات الجملة العربية :**

تُقسَّم الجملةُ وَفْقَ اعتباراتٍ عدّة إلى الأقسام الآتية :

١ - باعتبار الصدارة :

تُقسَّم الجملة بحسب ما يتصدّرها إلى اسمية وفعلية ، فالاسمية هي التي صدرُها اسم ، كزيد قائم ، وهيهات العقيق ، وقائم الزيدان ؛ عند من جوّزه ، وهم الأخفش والكوفيون ، والفعلية هي التي صدرُها فعل ، كقام زيد ،وضُرب اللصُّ ، وكان زيد قائماً[(١)] .

والمعتبر في ذلك – كما يقول ابن هشام – ما هو صدرٌ في الأصل، فالجملة من نحو : كيف جاء زيد، ومن نحو : ﴿ فَفَرِيقًا كَذَّبْتُمْ وَفَرِيقًا تَقْتُلُونَ ﴾ [البقرة : ٨٧] فعليه، وكذا جملة النداء والقسم[(٢)] وهذا التقسيم الثنائي هو المعتمد في كتب النحو .

وفصّل بعضهم فزاد الظرفية والشرطية ، وأولئك هم الفارسي[(٣)] والجرجاني[(٤)] والزمخشري[(٥)]، وهي عندهم فيما يبدو تؤول إلى القسمة الثنائية ، يقول الجرجاني:

---

(١) ابن هشام، المغني : ٣٦٤، وينظر: الجرجاني ، المقتصد : ١/ ٩٣ .

(٢) ينظر : السابق .

(٣) الإيضاح : ٩٢ .

(٤) المقتصد : ١/ ٢٤٧ .

(٥) المفصل: ٢٤ .

« فقد حصل لك أربعة أضرب من الجمل، وهي في الأصل اثنتان الجملة من الفعل والفاعل ، والجملة من المبتدأ والخبر» [١] .

وأثبت ابن هشام الجملة الظرفية قسيماً للاسمية والفعلية باعتبار انطباق أساس التقسيم عليها وفق توجيه نحوي معيّن لا يعتدّ بصدر الجملة اسماً ولا فعلاً، يقول : « والظرفية هي المصدّرة بظرفٍ أو مجرور، نحو : (أعندك زيد) و (أفي الدار زيد) إذا قدّرت (زيداً) فاعلاً بالظرف والجار والمجرور ، لا بالاستقرار المحذوف، ولا مبتدأ مخبراً عنه بهما » [٢] .

٢- باعتبار تعدُّد الإسناد (مع تداخل الجمل):

وهو مفهوم تقسيم ابن هشام الجملة إلى كبرى وصغرى.

فالكبرى : هي الاسمية التي خبرها جملة نحو : زيد قام أبوه ، وزيد أبوه قائم، والصغرى : هي المبنية على المبتدأ كالجملة المخبر بها في المثالين[٣] .

٣- باعتبار المحلّ الإعرابي:

الجملة إمّا ألاّ تحلّ محلّ المفرد ، وهو الأصل في الجمل ، فيكون لا محلّ لها من الإعراب ، وإمّا أن تحلّ محله، فيكون لها محلُّه من الإعراب [٤] .

---

(١) المقتصد : ١/ ٢٧٧ وينظر أيضاً : ١/ ٩٣، ١/ ٢٧٤ .

(٢) المغني : ٣٦٤ .

(٣) المغني : ٣٦٧ .

(٤) المغني : ٣٦٩

وقد أجمل ابن هشام تلك المواضع على النحو الآتي [(١)] :

* الجمل التي لا محلَّ لها من الإعراب هي :

أ- الابتدائية أو المستأنفة. ب - المعترضة .

ج - التفسيرية. د - جواب القسم .

هـ - الواقعة جواباً لشرط غير جازم مطلقاً أو جازم غير مقرونة بالفاء ولا بـ(إذا) الفجائية .

و- صلة الموصول. ز- التابعة لما لا محلّ له .

* والجمل التي لها محلّ من الإعراب هي:

أ - الواقعة خبراً. ب - الواقعة حالاً.

ج - الواقعة مفعولاً. د- المضاف إليها .

هـ - الواقعة جواباً لشرط جازم مقرون بالفاء أو بـ (إذا) الفجائية .

و- التابعة لمفرد منعوتاً بها أو معطوفة عليه ، أو مبدلة منه .

ز- التابعة لجملة لها محلّ من الإعراب .

٤- باعتبار المعنى :

وتقسم بحسبه إلى جملة خبرية ، وجملة إنشائية .

---

(١) ينظر: المغني: ٣٦٩ وما بعدها .

وهو تقسيمٌ إنسانيٌّ عامّ ، أصلُه ثنائيّ خبر وإنشاء ؛ فقد أشار إليه أرسطو معبّراً عن الخبر بالقول الجازم وعن الإنشاء بالقول غير الجازم ؛ يقول : « وليس كلُّ قولٍ بجازمٍ ، وإنّما الجازم القولُ الذي وُجِدَ فيه الصدق أو الكذب، وليس ذلك بموجود في الأقاويل كلّها ، ومثال ذلك : الدعاء ، فإنه قولٌ ما، لكنّه ليس بصادق ولا كاذب، فأمّا سائر الأقاويل غير ما قصدنا له منها فنحن تاركوها ؛ إذ كان النظر فيها أولى بالنظر في الخطب والشعر ، وأمّا القول الجازم فهو قصدُنا في هذا النظر »[(١)] .

وقد قسّم النحاة القدماء معاني الكلام إلى أقسام ، هي منحصرة كما يقول أبو حيان في الخبر والإنشاء[(٢)] ، وعليه الحذّاق من النحاة وغيرهم وأهل البيان قاطبة كما يقول السيوطي[(٣)] .

يقول أبو الحسن الأخفش – فيما نقله ابن الشجري – : « معاني الكلام ستّة، وهي محيطة بالكلام : خبرٌ واستخبار وهو الاستفهام ، ودعاء ، نحو يا زيد ، وتمنّ ، وأمر ، وطلب ، وهو إلى من أنت دونه »[(٤)] .

وقسّمها ابن قتيبة إلى أربعة أقسام : أمرٍ ، وخبر، واستخبار ، ورغبة[(٥)] .

---

(١) منطق أرسطو : ١/ ١٠٣ .

(٢) الارتشاف : ٢/ ٨٣١ .

(٣) الهمع : ١/ ٤٦، ٤٧ ، وينظر ، السبكي ، عروس الأفراح :١/ ٢١٨ ، ٢٢١ -٢٢٢ .

(٤) الأمالي: ١/ ٣٨٨ (بتصرّف) ، وينظر : السيوطي ، الهمع : ١/ ٤٧ ، وقد اختلف النقل عنه ؛ ينظر: أبو حيان ، الارتشاف : ٢/ ٨٣١.

(٥) أدب الكاتب : ٧

وتعدّدت الأقسام إلى أكثر من ذلك فيما ينقله العلماء حتى أوصلها بعضهم – كما يقول السيوطي إلى ستة عشر قسماً[1] .

وهي – كما أشرت في مطلع الحديث عنها – منحصرة في اثنين : الخبر والإنشاء ؛ كما يقتضيه أساس التقسيم ، وهو المعنى باعتبار قبول الكلام للصدق أو الكذب ومطابقته للنسبة الخارجية من عدمها ، كما هو معروف من معيار الإنشاء والخبر عند البلاغيين .

وقد كانت دراسة النحاة القدامى للجملة معنية بدراسة أجزائها والعلاقات النحوية فيما بينها في ضوء نظرية العامل، كما درسوا العلاقات النحوية بين الجمل أنفسها ، وكانت تلك الدراسات تنتظمها الأبواب النحوية ، وقد لخّص ابن هشام تلك الدراسة في مبحث مستقلٍّ في كتابه مغني اللبيب ، فتحدّث عن تعريف الجملة وأقسامها وأحكامها[2] .

وقد اتّهم كثير من النحويين المحدثين النحاة القدامى بقصور دراستهم عن الجملة، وأنهم أغرقوا في دراسة المفردات، ولم يلتفتوا كثيراً إلى دراسة الجملة؛ يقول الأستاذ إبراهيم مصطفى : « فالنحاة حين قصروا النحو على أواخر الكلمات وعلى

---

(١) الهمع : ١/ ٤٧ ، وينظر: ابن فارس ، الصاحبي : ٢٨٩ .

(٢) المغني : ٣٦٣ وما بعدها .

تعرُّف أحكامها قد ضيّقوا مِن حدوده الواسعة، وسلكوا به طريقاً منحرفة ، إلى غاية قاصرة، وضيّعوا كثيراً من أحكام نظم الكلام وأسرار تأليف العبارة » ! [١] .

ويقول أحمد عبد الستّار الجواري « ... بل قلّما نجدهم يبحثون في الجملة إلا من حيث موقعُها من الإعراب، أمّا طبيعة الجمل وأداؤها للمعاني وتعبيرُها عن الأفكار ، فكأنه عندهم ليس مِن وظيفة النحو ولا مِن اختصاصه » [٢].

ويقول الدكتور تمّام حسان : « والمعروف أنّ هذا الجانب التحليلي من دراسة النحو لا يمسُّ معنى الجملة في عمومه لا من الناحية الوظيفية العامّة كالإثبات والنفي والشرط والتأكيد والاستفهام والتمني إلخ ، ولا من ناحية الدلالة الاجتماعية التي تنبني على اعتبار المقام في تحديد المعنى ، وإن كانت تمَسُّ ناحيةً من نواحي الترابط بين أجزاء الجملة بروابط مبنويّة أو معنوية ذكروها فرادى ، ولم يُعنوا بجمعِها في نظام كامل كالذي فعلته » [٣] .

ويقرِّر ذلك بقوله : « والذي نريد أن نخلص إليه هنا أنّ دراسة النحو كانت تحليلية لا تركيبية ، أي أنّها كانت تُعنى بمكونات التركيب أي بالأجزاء التحليلية فيه أكثر من عنايتها بالتركيب نفسه. أقصد أنهم لم يُعطُوا عنايةً كافية للجانب الآخر من دراسة النحو، وهو الجانب الذي يشتمل على طائفة من المعاني التركيبية والمباني

---

(١) إحياء النحو : ٢-٣ .

(٢) نحو التيسير : ١٢٢- ١٢٣ .

(٣) اللغة العربية معناها ومبناها : ١٦ .

التي تدلُّ عليها ، فمِن ذلك مثلاً معنى الإسناد باعتباره وظيفةً ثم باعتباره علاقةً ثم تفصيل القول في تقسيمه إلى إسناد خبري وإسناد إنشائي ، وتقسيم الخبري إلى مثبت ومنفي ومؤكد، وتقسيم الإنشائي إلى طلبي وغير طلبي ... إلخ ممّا يتصل بتحديد التركيب المناسب لكل إسناد من حيث الأداة والرتبة والصيغة والعلاقة ...» [1] .

ولعله واضح أن نكيرهم يتعاظم حين يتعلق بدراسة الجملة الإنشائية، بل يحيلها الدكتور أحمد عبد الستار الجواري إلى حقيقة مسلّم بها ؛ يقول : « ومن المآخذ التي يدركها المتأمل في النحو أنّ دراسة الجملة فيه لا تعير هذا الجانب أدنى قدرٍ من الاهتمام ، وإنما هي تنظر إلى الجمل مهما اختلفت أساليبها وتعددت أغراضها نظرة واحدة ... وليس مِن شكٍّ أن النحو لا يفرّق بين الكلام الذي يُراد به الخبر أو الاخبار وبين الإنشاء وما يتفرّع عنه من أساليب عديدة ، وأنّ النحو يُخضِع هذه الأساليب أو يحاول أن يخضعها إلى أصوله العامة في الإعراب ، ثم لا يلبث أن يقع في الخلط العجيب ، ويضطر إلى التأويل والتقدير حتى يخرج بالكلام عن غرضه في أحيان كثيرة » [2] .

---

(١) اللغة العربية معناها ومبناها : ١٦ .

(٢) نحو التيسير : ١٢٥ .

وإن أنت تأمّلتَ منهج هؤلاء الناقمين على دراسة القدماء للجملة ،ألفيته قائماً على الوصف الساذج للجملة بدءاً بتعريفها وانتهاءً بتقسيماتها التي لا تحقّق غرضاً في التحليل النحوي .

فالدكتور أحمد عبد الستار الجواري يعرِّفُ الجملة بقوله : « والجملة – كما نَعرِف – ألفاظ مركبة تعبّر عن فكرة وتفصح عن معنى » [(١)] .

ويعرِّفها إبراهيم أنيس ، فيقول : « ويكفي لذلك أن نقول: إن الجملة في أقصر صورها هي أقلُّ قدرٍ من الكلام يفيد السامع معنىً مستقلاًّ بنفسه، سواء تركّب هذا القدرُ من كلمة واحدة أو أكثر» [(٢)] .

والدكتور تمّام حسّان قسَّم الجملة العربية وفق أساسي المبنى والمعنى إلى أقسام عدّة [(٣)]:

فمن حيث المبنى قسّمها إلى :

١ – جملة اسمية. ٢ – جملة فعلية. ٣ – جملة وصفية.

٤ – جملة شرطية .

وأورد تقسيماً آخر لا يختلف في مؤدَّاه عن سابقه ؛ قال : « أمّا لفظياً فهي اسمية وإمّا فعلية وإمّا مسكوكةٌ من عناصر أخرى » [(٤)] .

---

(١) نحو التيسير : ١٢٣ .

(٢) من أسرار اللغة : ٢٣٦.

(٣) اجتهادات لغوية : ١٦٠ – ١٦١ ، والخلاصة النحوية : ١٠٢ وما بعدها ، ١٣٧ وما بعدها .

(٤) اجتهادات لغوية : ١٦١ .

ومن حيث المعنى قسّمها إلى خبرية وشرطية وإنشائية ، وقسّم الإنشائية إلى طلبية وإفصاحية[١] .

ويقسِّمها محمد حماسة عبد اللطيف إلى ثلاثة أقسام كبرى ، كلٌّ منها يندرج تحته أقسام [٢]:

١ - الجملة الإسنادية ، أو التامّة ، ويقسّمها إلى اسمية ، وفعلية ، ووصفية .

٢ - الجملة الموجزة : وهي التي يحذف فيها أحد عنصري الإسناد حذفاً واجباً أو غائباً .

٣- الجملة غير الإسنادية : وتشمل جملة الخالفة (اسم الفعل) والتعجب ، والمدح والذم والنداء والقسم وغيرها .

ويقسمها الدكتور محمد إبراهيم عبادة إلى ستة أقسام [٣]:

١ - الجملة البسيطة : وهي المكوّنة من مركب إسنادي واحد .

٢ - الجملة الممتدّة : وهي المكونة من مركَّب إسناديٍّ واحد له متعلقات .

٣- الجملة المزدوجة أو المتعددة : وهي المكونة من أكثر من مركب إسنادي، كلٌّ منها قائم بنفسه .

٤ - الجملة المركبة : وهي المكونة من مركبين إسناديين ، أحدهما مرتبطٌ بالآخر .

---

(١) ينظر أيضًا : اللغة العربية معناها ومبناها : ٢٤٤ .

(٢) العلامة الإعرابية في الجملة بين القديم والحديث : ٧٨ وما بعدها .

(٣) الجملة العربية دراسة لغوية نحوية : ١٤٩ وما بعدها .

٥- الجملة المتداخلة: وهي المكونة مركبين إسناديين أو متضمنين لعمليتين إسناديتين بينهما تداخل تركيبي .

٦- الجملة المتشابكة: وهي المكونة من مركبات إسنادية أو مركبات مشتملة على إسناد .

ولعلك تلاحظ أن هذه التقسيمات لا تفيد إلاّ في الدراسة الأسلوبية ، وأمّا في الدراسة النحوية فليس لها كبيرُ جدوى ؛ إذ لا علاقة لها بتحليل التركيب وتفسير نظمه، فما الثمرة – من حيث الدراسة النحوية – من معرفة أن بناء هذه الجملة بسيط، وتلك ممتدّة، أو أنها إسنادية ، وتلك موجزة . وإذا أنت تأمّلت تقسيم القدامى لها وجدته توطئة يلجون بثمرتها في دراسة التركيب ، فتقسيمُها على أساس الصدارة يتلقّاك في أنواع الخبر والحال والنعت والصلة، ونحو ذلك ، وتقسيمُها على أساس المعنى تجد صداه في بعض أحكام تلك الأبواب أيضاً ، كما أن تقسيمها على أساس المحل الإعرابي لا مناص عنه في بيان العلاقات النحوية على مستوى الجملة . ولعلّ هذه الدراسة تكشف عن منهجهم في دراسة الجملة عامّة والجملة الطلبية خاصّة، بالإضافة إلى هدفها الأسمى وهو دراستها في النظم القرآني .

الطلب : تعريفُه ، وأقسامه .

الإنشاء – كما هو شائعٌ لدى البلاغيين - : هو الكلام الذي لا يحتمل الصدق والكذب لذاته .

وينقسمُ إلى قسمين : طلبيٍّ ، وغير طلبيٍّ ، فالطلبيُّ : ما يستدعي مطلوبًا غيرَ حاصلٍ وقت الطلب ، وغيرُ الطلبي ما لا يستدعي مطلوبًا[1] ، ومنه: القَسَمُ ، والمدح والذمُّ ، وصيغ العقود .

وأنواعُ الطلبي منحصرةٌ في خمسة ، وهي : التمني ، والاستفهام ، والأمر ، والنهي ، والنداء . ووجه هذا الحصر هو أنه « إمّا أن يقتضي كون مطلوبه ممكنًا أو لا؛ الثاني : التمني ، والأول إن كان المطلوبُ به حصولَ أمرٍ في ذهن الطالب ، فهو الاستفهام ، وإن كان المطلوبُ به حصولَ أمرٍ في الخارج فإن كان ذلك الأمرُ انتفاءَ فعلٍ ، فهو النهي ، وإن كان ثبوتَه فإن كان بإحدى حروف النداء فهو النداء ، وإلا فهو الأمر »[2] .

والعرض والتحضيض يندرجان تحت الأمر ؛ لأنّ معناهما حثّ ، وأمّا الترجي فلا يدخل في الطلب لأنه يكون في المكروه ، وهو لا يُطلب ؛ يقول المغربي عنه « هو ارتقاب الشيء ، وهو يشمل المحبوب ، والمكروه ؛ فليس هذا من أنواع الطلب في

---

(١) التفتازاني ، المطول : ٤٠٦ .

(٢) السابق ، وينظر : السكاكي ، مفتاح العلوم : ٣٠٤ .

الحقيقة ؛ لأن المكروه لا يُطلَب »[(١)] .

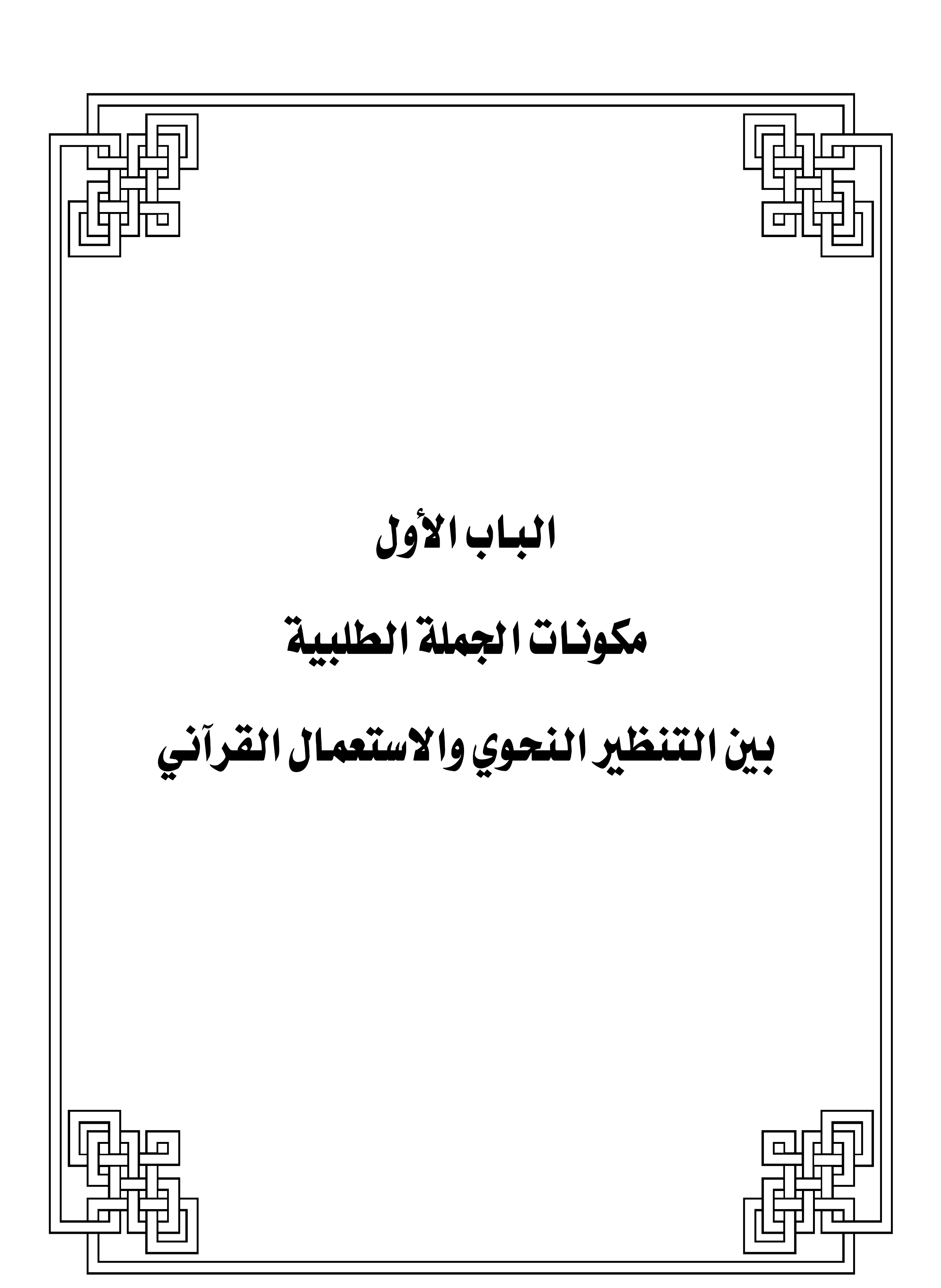
والنحاةُ يعنون الطلب بهذه الأنواع [(٢)] ، ويصفون جملته بالطلبيّة وصفَ تخليصٍ من غير الطلبية ، وهي الإنشائية غيرُ الطلبية أو الخبريةُ ؛ يقول الرضي : « والإنشائية إمّا طلبية أو إيقاعية ؛ بالاستقراء ، وأنت في الطلبية لستَ على يقينٍ من حصولِ مضمونها ... ، وأمّا الإيقاعية فنحو : بعتُ وطلّقتُ ... »[(٣)] .

---

(١) مواهب المفتاح :٢/ ٢٤٥ .

(٢) ينظر : سيبويه ، الكتاب : ٣/ ٩٣ ، الزجاجي ، الجمل في النحو :٢١٠ ، الفارسي ، الإيضاح : ٢٥٣ ، الزمخشري ، المفصل : ٢٤٦ ، ٢٥٢ ، ابن خروف ، شرح الجمل : ٢/ ٨٦١ ، ابن يعيش ، شرح المفصل: ٤/ ٢٢٩ ،ابن عصفور : ٢/ ١٩٢ ، ابن مالك ، شرح الكافية الشافية : ٢/ ١٢٢ ، شرح التسهيل : ٤/ ٢٨ ، الرضي ، شرح الكافية : ٤/ ٦٨ ، المرادي ، توضيح المقاصد : ٣/ ١٢٥٢ ، السيوطي ، الهمع : ٢/ ٣٠٥ ، تمام حسان ، مقالات في اللغة والأدب : ١/ ١٧٩ .

(٣) شرح الكافية : ٢/ ٤٠ .



الباب الأول

مكونات الجملة الطلبية

بين التنظير النحوي والاستعمال القرآني



الفصل الأول

الطلب

يتناول هذا الفصل المكوِّن الأوّل للجملة الطلبية ، وهو البنية التركيبية الدالّة على معنى الطلب ؛ فإنما يُستفاد المعنى الطلبي من هذه البنية لا من الجملة ، والمكوّن الآخر الذي يتناوله الفصل الثاني ، هو جواب الطلب ؛ لأنه أمارةٌ على الأوّل .

ومعنى الطلب كما قلتُ تحمله البنية التركيبية التي تنصو الجملة الطلبية ، وهي أيٌّ من أقسام الطلب ؛ يقول محمد بن علي الجرجاني : « الخبر في اللفظ والوضع أصل ، والإنشاء طارئٌ عليه ، وكلُّ طارئٍ على شيء لا بدّ له من دلالة ، وتلك الدلالة في الإنشاء إمّا لفظية أو معنوية ، واللفظية إمّا أداة : كحروف النهي والاستفهام والتمني والترجي والنداء ، أو تغيير الصيغة ، وهو أمر المخاطب المأخوذ من المضارع على وجه ذكره البصريون [١] ، والمعنوية كألفاظ العقود... » [٢] . ودلائل الجملة الطلبية لفظية ، وهي :فعل الأمر ، ولامه ، واسم فعله والمصدر النائب عنه ، وأدوات النهي العرض والتحضيض والتمني والاستفهام ، وهي لفظيّةٌ بالمعنى الوضعي كالأدوات ، واسم فعل الأمر المرتجل، أو لفظية بالصيغة ، كصيغ الأمر [٣] . والحديث في هذا الفصل يتناول أقسام الطلب مبحثًا مبحثًا .

---

(١) بل هو مذهب الكوفيين ، كما هو معروف ، إذ يرون أن الأمر أصله مضارع حُذفت لام الأمر منه ؛ ينظر : ابن الأنباري ، الإنصاف :٢/ ٥٢٤ وما بعدها ، العكبري ، التبيين : ١٧٦ وما بعدها .

(٢) الإشارات والتنبيهات في علم البلاغة : ١٠٠-١٠١ .

(٣) وهو ممّا يسوِّغ المعيار اللفظي للبحث .

المبحث الأول : الأمر

يقوم تعريفه في اصطلاح أكثر النحويين والبلاغيين على ثلاثة عناصر : مبنىً، وهو إحدى صيغه ، ومعنى ، وهو دلالتها على الطلب ، ومقام باعتبار رتبة الآمر والمأمور ؛ فقد عرّفه ابن الشجري بقوله : « حدُّ الأمر : استدعاء الفعل بصيغة مخصوصة مع علوّ الرتبة »[1] .

وعبّر ابن يعيش عن هذا التعريف بأنه « طلب الفعل بصيغة مخصوصة ، وله ولصيغته أسماء بحسب إضافاته ؛ فإن كان من الأعلى إلى مَنْ دونه قيل له : أمر ، وإن كان من النظير إلى النظير قيل له : طلب ، وإن كان من الأدنى إلى الأعلى قيل له دعاء »[2] .

وعرّفه السكاكي بقوله : « الأمر في لغة العرب عبارة عن استعمالها (أي الصيغة) على سبيل الاستعلاء»[3] .

وأهمّ مقومّات هذا التعريف في نظر النحوي ، هو صيغة الأمر ؛ لأن « حظّ النحوي النظر في الألفاظ »[4] ؛ ولذا تعقّب الرضي ابن الحاجب عندما حدّ مثال الأمر بأنه صيغة يطلب بها الفعل بقوله : « لو قال : صيغة يصحّ أن يطلب بها

---

(١) أمالي ابن الشجري : ١ / ٤١٠ .

(٢) شرح المفصل : ٢ / ٢٨٩ .

(٣) مفتاح العلوم : ٣١٨ .

(٤) المالقي ، رصف المباني : ٣٤٠ .

الفعل، لكان أصرح في عمومه لكل ما يسمّيه النحاة أمراً »[1] وعدّد ممّا أسماه « محامل هذه الصيغة »[2] :

–طلب الفعل على سبيل الاستعلاء، أو الخضوع، وهو الدعاء، أو الشفاعة .

– ما لم يطلب به الفعل، بل كان إمّا على وجه الإباحة، أو التهديد، أو غير ذلك .

ثم نبّه على أنه « إنّما سمّي النحاة جميع ذلك أمراً ؛ لأن استعمال هذه الصيغة في طلب الفعل على وجه الاستعلاء، وهو الأمر حقيقة أغلب وأكثر »[3] .

وصيغ الأمر أربع، وهي :

١– فعل الأمر .

٢– الفعل المضارع المقترن بلام الأمر .

٣– اسم فعل الأمر .

٤– المصدر المبدل من فعل الأمر .

والصيغة هي المكوّن الرئيس لجملة الطلب ؛ سواء كان باستعلاء أو لا، وسواء كان على الوجوب أو النّدب أو الإباحة أو غيرها ممّا يخرج إليه الأمر من معانٍ سياقيّة[4] .

---

(١) الرضي، شرح الكافية : ٤ / ١٢٣ – ١٢٤ .

(٢) المصدر السابق .

(٣) المصدر السابق .

(٤) يخرج الأمر من معناه الحقيقي إلى معانٍ أخرى كثيرة، منها :

أ– الدعاء، كقوله تعالى : ﴿ فَقَالُواْ رَبَّنَآ ءَاتِنَا مِن لَّدُنكَ رَحْمَةً وَهَيِّئْ لَنَا مِنْ أَمْرِنَا رَشَدًا ﴾ [الكهف : ١٠].

=

يقول المالقي مشيراً إلى أهميّة الاعتماد على الصيغة « وجملة الأمر أنّ اللام الداخلة على صيغة الأمر تكون بحسب ما وُضِعَتْ الصيغة له مِن طلب أو إباحة أو تعجيز أو تكوين أو غير ذلك ممّا أحكمه الأصوليون في كتبهم ، فلا معنى لتفريق مواضع ذلك إلا الجريُ على تنويعهم في الإصطلاح ، وإلاّ فالطلبُ يكون من الأعلى إلى الأدنى ، ومن المثل إلى المثل ، ومن الأدنى إلى الأعلى ، ويكون ذلك بصيغة الأمر وبالمضارع باللام مجزوماً »[1] .

وفيما يأتي تناولُ تلك الصيغ واستعمالاتها في القرآن الكريم .

=

ب- الإباحة ، كقوله تعالى : ﴿ وَإِذَا حَلَلْتُمْ فَٱصْطَادُوا۟ ﴾ [المائدة : ٢] .

جـ - التعجّب ، كقوله تعالى : ﴿ أَسْمِعْ بِهِمْ وَأَبْصِرْ ﴾ [مريم : ٣٨] .

د - التسخير ، كقوله تعالى : ﴿كُونُوا۟ قِرَدَةً خَـٰسِـِٔينَ ﴾ [البقرة : ٦٥] .

هـ - التعجيز ، كقوله تعالى : ﴿ فَأْتُوا۟ بِسُورَةٍ مِّن مِّثْلِهِۦ ﴾ [البقرة : ٢٣] .

و - الإهانة ، كقوله تعالى : ﴿ ذُقْ إِنَّكَ أَنتَ ٱلْعَزِيزُ ٱلْكَرِيمُ ﴾[الدخان : ٤٩] .

ز - التمني ، كقوله امرئ القيس : ألا أيها الليل الطويل ألا انجلي .

ينظر في ذلك : ابن فارس ،الصاحبي : ٢٩٨ - ٣٠٢ ، ابن الشجري ، الأمالي : ١ / ٤١٠ - ٤١٣ ، السّبكي ، عروس الأفراح : ١ / ٥٥٢ - ٥٥٧ ، السيوطي ، الإتقان : ٢ / ٢١٨ - ٢٢٠ .

(١) رصف المباني : ٣٠٤ - ٣٠٥ .

صيغ الأمر واستعمالاتها في القرآن الكريم :

أولاً : فعل الأمر :

وهذه الصيغة أكثر صيغ الأمر استعمالاً في القرآن الكريم ؛ فقد أحصى الشيخ عضيمة ثمانية وأربعين وثمانمائة وألفَ موضعٍ لفعل الأمر في القرآن[1] ، ولا غرابة في هذه الكثرة ؛ فصيغته من محامل الحكم التشريعي من وجوب ، وحظرٍ ، وندبٍ ، وكراهةٍ ، وإباحة ، وغير ذلك .

وثَمَّ سببٌ آخرُ يعود إلى ما اختصّت به هذه اللّغة من الرغبة في الإيجاز ، وقد اتّخذَت هذه الصيغة مِن سُبل ذلك ؛ لأنها كما يقول ابن الحاجب « بابٌ من أبواب الاختصار »[2] ؛ من حيث تعيّنُها لما كثر أمره ، وهو المخاطب دون المتكلم أو الغائب[3] .

ومواضعه في النص القرآني واضحةٌ لا تحتاج إلى بيان ، والذي يستحقّ أن نقف عنده ، هو ما خالف الأصل في استعماله بأثرٍ ممّا عرض له من تقديم وتأخير أو حذف ، وسيأتيك ذلك عند الحديث عن العوارض التركيبية .

---

(١) تنظر تلك المواضع في : عضيمة ، دراسات لأسلوب القرآن : ٣ / ٤٠٤ .

(٢) الإيضاح في شرح المفصل : ٢ / ٤٧ .

(٣) السابق ، وينظر : المبرد ، المقتضب : ٢ / ١٣١ ، ابن يعيش ، شرح المفصل : ٤ / ٢٩٠ .

ثانياً : الفعل المضارع المقترن بلام الأمر :

لام الأمر أو لام الطلب ، هي المكوِّن الرئيس للجملة الطلبية وحاملُ لواء معناها ؛ لأنّ تعلّقها يمكن عدُّه من الضرب الثالث من أضرب تعلُّق الحرف عند عبد القاهر ، وهو « تعلُّق بمجموع الجملة ، كتعلّق حرف النفي والاستفهام والشرط والجزاء بما يدخل عليه ؛وذلك أنّ مِن شأن هذه المعاني أن تتناول ما تتناوله بالتقييد ، وبعد أن يُسند إلى شيء »[(١)] .

وهي بذلك تُسبغُ معناها الوظيفيَّ على العلاقات التركيبية بين أجزاء جملتها ، يقول الدكتور تمام حسان « فالأدوات التي تدخل على الجملة تربط كلّ ما يقع في حّيزها من عناصر الجملة ، وتحمل عبء الأسلوب النحوي للجملة من تأكيد إلى استفهام إلى الشرط إلخ »[(٢)] .

وهذا السلوك السياقيَّ للأداء يكاد يكون عامًّا ؛ « فإذا استثنينا جملتي الإثبات والأمر بالصيغة (قام زيد ، وزيد قام ، وقم) وكذلك بعض جمل الإفصاح ، فإنّنا سنجد كلَّ جملة في اللغة الفصحى على الإطلاق تتكلُ في تلخيص العلاقة بين أجزائها على الأداة »[(٣)] .

واللام من حيث أصل الوضع مشترك لفظي متعدّد الوظيفة ، فالتي تتصل

---

(١) الجرجاني ، دلائل الإعجاز : ٦ .

(٢) الخلاصة النحوية : ٨٩ .

(٣) تمام حسّان ، اللغة العربية معناها ومبناها : ١٢٣ .

بالمضارع تحتمل أن تكون للأمر أو التعليل أو الجحود أو العاقبة أو التوكيد ، والذي يرفع تلك الاحتمالات المعنى وما يتوافر للأداة من خصائص .

وما يعيّن دلالة اللام على الأمر - بالإضافة إلى معنى الطلب - يمكن إجماله في الآتي :

١- القرينة الإعرابية وهي جزمُ مدخولها .

٢- حركة اللام : فلام الأمر حركتها الكسر ، وفتحُها لغةُ بني سليم فيما نقله الفرّاء[1] ، ويجوز إسكانها بعد الواو أو الفاء بكثرة ، وبعد « ثمّ » بقلّة[2] .

٣- جهة مدخولها من حيث المخاطبة والتكلّم والغيبة .

فالأصل فيها أن تستعمل لأمر الغائب[3] ، ويجوز استعماله بقلّة لأمر المخاطب[4] ، كما في قوله تعالى - في قراءة - ﴿ فَبِذَلِكَ فَلْتَفْرَحُوا ﴾ [يونس : ٥٨] ، وقوله ﷺ « لِتَأْخُذوا مصافَّكم » .

---

(١) معاني القرآن : ١ / ٢٥٨ .

(٢) ينظر : المبرّد ، المقتضب : ٢ / ١٣٣ ، ابن جني ، سرّ الصناعة : ١ / ٣٨٤ ، ابن الناظم ، شرح التسهيل : ٤ / ٥٨ - ٥٩ .

(٣) السابق .

(٤) ينظر : الفارسي ، الإيضاح : ٢٥٠ ، الزمخشري ،المفصل : ٢٥٧ ، ابن الشجري ، الأمالي : ٢ / ٣٥٤ ، ابن الحاجب ، الإيضاح في شرح المفصل : ٢ / ٢٧١ ، ابن مالك ، شرح الكافية الشافية : ٢ / ١٣٧ - ١٣٨ .

وتستعمل لأمر المتكلم ، لكنه قليل ؛ لأنّ أمرَ الإنسانِ نفسَه قليلُ الاستعمال[١] .

ومن ذلك قوله تعالى : ﴿ وَلۡنَحۡمِلۡ خَطَٰيَٰكُمۡ ﴾ [العنكبوت : ١٢] ، وقوله ﷺ « قوموا فِلأُصَلِّ لكم » .

كما تستعمل أيضاً للأمر في المبني للمجهول ؛ لأن الفعل للفاعل الغائب المحذوف[٢] ، وذلك نحو : لأُكرَمْ أنا ، أو لتكرَمْ أنت .

وقد جاءت لام الأمر متعيّنة له غير محتملة في ثمانين موضعاً من القرآن[٣] .

والاستعمال القرآني فيها يجري على الشائع من استعمالات اللغة ، التي بنيت عليها أحكام القلة والكثرة السابق عرضُها .

وجاءت اللامُ محتمِلةً للتعليل وللأمر في عشرة مواضع من القرآن[٤] ، أوضحها الشيخ عضيمة ، ونقل طرفاً من أقوال العلماء عليها .

---

(١) الرضي ، شرح الكافية : ٤ / ٨٤ ، السيوطي ، الهمع : ٢ / ٤٤٤ .

(٢) الرضي ، شرح الكافية : ٤ / ٨٤ .

(٣) عضيمة ، دراسات لأسلوب القرآن : ٢ / ٤٢١ .

(٤) وهي : البقرة : ١٨٥ . الأنعام : ١٠٥ . يونس : ٨٨ . إبراهيم : ٣٧ . النحل : ٢٥ ، ٥٥ . العنكبوت : ٦٦ . الروم : ٣٤ . إبراهيم : ٥٢ . الزخرف : ١٣ .

ثالثًا : اسمُ فعل الأمر :

من حكمة هذه اللغة الشريفة أن تُعين المتكلِّم على التعبير عن مُراده بأوجز لفظ ، وإذا كان النّظام النحويُّ للّغة وسيلةً للاقتصاد في الكلام ؛ إذ في طوق المتكلِّم أن يُعبِّر عن المعنى اللغوي في ذهنه بتركيب نحويٍّ موجز تنوء الظاهرة النحوية فيه بحمل لواء ذلك المعنى ، فيما يعرف بالمعنى النحوي ، إذا كان ذلك كذلك ، فلا بِدْعَ أن يقدِّم الاستعمالُ العربيُّ مجموعةً من الأساليب المختصرة تقوم بتلك المهمة ؛ ومنها اسم الفعل ، وهو ما ناب عن الفعل معنًى واستعمالاً .

وليس الإيجاز وحده هو الغرضَ من استعمال اسم الفعل ، وإن كان كافياً ؛ لأنّه كما يقول السيوطي « هو جُلُّ مقصود العرب ، وعليه مبنى كلامهم »[1] بل ينضاف إلى ذلك إفادةُ المبالغة والتوسعة على المتكلم ؛ يوضِّح تلك الأغراض ابنُ جنّي بقوله : « أحدها : السعة في اللغة؛ ألا تراك لواحتجْتَ في قافية بوزن قوله :

* قُدْنا إلى الشأم جيادَ المِصرِينْ *

لأمكنك أن تجعل إحدى قوافيها « دُهْدَرِّيْن » ، ولو جعلت هنا ما هذا اسمه – وهو "بطل" لفسد وبطل ، والآخر : المبالغة ... ؛ وذلك أنه لمّا خرج عن معهود حاله أُخرِج أيضاً عن معهود لفظه ... والثالث: ما في ذلك من الإيجاز والاختصار ؛ وذلك أنك تقول للواحد : صه ، وللاثنين : صه ، وللجماعة : صه"[2] .

(١) السيوطي ، الأشباه والنظائر : ٢/ ١١٣ .

(٢) الخصائص : ٣ / ٤٦ – ٤٧ ، وينظر : ابن السراج ، الأصول : ٢ / ١٣٤ .

واسم الفعل كما هو معروف من حيث الزمن : ماضٍ ومضارع وأمر .وهذه التسمية المشهورة مذهب البصريين ، ومذهب الكوفيين أنها أفعال حقيقية مرادفة لما تُفسَّر به ،وذهب بعض المتأخرين والمحدثين إلى تسميتها خالفة لتخلفها عن إمكان تصنيفها وفق القسمة الثلاثية للكلمة . وقد عُني كلٌّ فريق بالاستدلال على ما يقول والإجابة عن إلزاماته[1] .

وقد ترتّب على اصطلاح البصريين (أسماء الأفعال) اختلاف في تحديد مدلولها ؛ « فقيل مدلولها ألفاظ أفعال لا أحداثٌ ولا أزمان ، وتلك الأفعال هي التي تدل على الحدث والزمان فـ (صه) اسمٌ لِلَفظ (اسكت) . وقيل تدل على معاني الأفعال من الحدث والزمان ، فـ (صه) مرادف لـ (اسكت) ، قيل : هو ظاهر مذهب سيبويه ، وأبي علي وجماعة فدلالتها على الزمان بالوضع لا بالصيغة ، وقيل : هي أسماء للمصادر ثم دخلها معنى الطلب والأمر ، فتبعه الزمان ودخلها معنى الوقوع بالمشاهدة ، ودلالة الحال في غير الأمر ، فتبعه الزمان فـ (صه) اسم لقولك سكوتاً وكذلك باقيها، فيكون إطلاق أسماء الأفعال عليها يُعنى به المصادر ، وهي أفعال لا الأفعال التي قسيمة الأسماء »[2] .

---

(١) ينظر : سيبويه ، الكتاب : ١ / ٢٤١ ، المبرد ، المقتضب : ٣ / ٢٠٢ ، ابن يعيش ، شرح المفصل : ٣ / ٣ وما بعدها ، أبو حيان ، الارتشاف : ٥ / ٢٢٨٩ ، تمام حسان ، اللغة العربية معناها ومبناها : ١١٣ .

(٢) أبو حيان ، الارتشاف : ٥ / ٢٢٨٩ – ٢٢٩٠ ، وينظر : المبرد ، المقتضب : ٣ / ٣٦٨ ، ابن يعيش، شرح المفصل : ٣ / ٧ ، الرضي ، شرح الكافية : ٣ / ٨٧ .

ومدلولها عند الكوفيين على سبيل الترادف كما أشرت قبل قليل .

واسم فعل الأمر أكثر استعمالاً من القسمين الآخرين (الماضي ، والمضارع) ، بل هو الأشد مناسبة لأحد أغراض الباب ، وهو الإيجاز : « لأنه الموضع الذي يُجتزأ فيه بالإشارة ، وقرينةِ حالٍ ، ولفظٍ عن التصريح بلفظ الأمر ... وإذا جاز حذف فعل الأمر من غير خُلفٍ لشاهدِ حالٍ ، كان حذفه لقيام غيره مقامه أولى بالجواز »[١] .

و « لأنّه يمتاز بورود نوع قياسيٍّ منه »[٢] ، وهو ما سنعرض له فيما يأتي :

اسم الفعل بين القياس والسماع :

يُقسَّم اسمُ الفعل وفق اعتبارات مختلفة : من حيث الإفراد والإضافة ،والنقل والارتجال، والاشتقاق وعدمه ،والبساطة والتركيب ، والقياس والسماع ، بالإضافة إلى التقسيم الزمني المعروف ، وكلٌّ ذلك حفلت به كتب النحو في باب اسم الفعل فـ (صه) مثلاً : مفرد ، ومرتجل ، وغير مشتق ،وبسيط ، ومسموع .

ومعظم هذه التقسيمات - كما ترى - أحكام وصفية لطبائع تلك الأفعال ؛ لذا سيتوجه الحديث إلى التقسيم المؤثر في الاستعمال اللغوي ، وهو حكمها بين القياس والسماع .

(١) ابن يعيش ، شرح المفصل : ٣/ ٧ - ٨ ، وينظر : الفارسي ، الإيضاح : ١٤٧ .

(٢) عبد السلام هارون ، الأساليب الإنشائية في النحو العربي : ٢٦ .

تُقسَّم أسماء الأفعال إلى قسمين ، مسموع ، ومقيس على اختلافٍ فيه :

القسم الأول: المسموع : طائفة من الألفاظ ذات معانٍ وضعيّة ؛ ومنها : صه ، أفٍّ ، هيهات [(١)] .

ولا خلاف في الحكم على كونه مسموعاً ، ولا على جواز النطق بالمسموع الوارد منه ، دون قياس غيره عليه ؛ لأنّ هذه الأسماء - كما أشرت قبل قليل - ألفاظ لها معانٍ وضعها المستعمل الأوّل « وليس لنا اليوم أن نخترع ولا أن نقول غير ما قالوه ، ولا أن نقيس قياساً لم يقيسوه ؛ لأن في ذلك فسادَ اللغة وبطلان حقائقها » [(٢)] .

---

(١) ينظر : أبو حيان ، الارتشاف : ٥ / ٢٢٩١ ، ٢٢٩٤ ، ٢٢٩٩ .

(٢) ابن فارس ، الصاحبي : ٥٧ .

القسم الثاني : المقيس المختلف فيه :

وهذا القسم تمثِّلُه الصيغتان المعدولتان عن فعل الأمر (فعالِ ، فعلال) ، والمنقولُ عن الظرف أو المجرور أو المصدر.

أولاً : صيغة (فَعَال) :

ومن شواهدها[١] .

* تراكِها من إبلٍ تراكِها *

* حذارِ مِن أرماحِنا حذارِ *

ولنعم حشوُ الدِّرع أنت إذا دُعِيَتْ نزالِ ولُجَّ في الذُّعْرِ
نعاءِ ابنَ ليلى للسَّماحةِ والندى وأيدي شَمَالٍ بارداتِ الأناملِ !

وهي صيغة مختلف في قياسها ؛ فقد ذهب إلى جواز القياس سيبويه[٢] ، والأخفش[٣] ، وابن عصفور[٤] وابن مالك[٥] ، وابن عقيل[٦] .

يقول سيبويه: « واعلم أنّ فعالِ جائزةٌ من كلِّ ما كان على بناء فَعَلَ ، أو فَعُل ،

(١) ينظر : المبرد ، المقتضب: ٣ / ٣٦٩ - ٣٧٠ ، ابن الشجري ، الأمالي: ٢ / ٣٥٢ ، ابن الأنباري ، الإنصاف : ٢ / ٥٣٥ - ٥٤٠ .

(٢) الكتاب : ٣ / ٢٨٠ .

(٣) ينظر : أبو حيان ، الارتشاف : ٥ / ٢٢٩٠ .

(٤) شرح الجمل : ٢ / ٢٤٦ .

(٥) ينظر : ابن مالك ، شرح الكافية الشافية : ٢ / ٤٧ .

(٦) المساعد : ٢ / ٦٥٦ .

أو فَعِل »[١] ثم أكّد اطّراد هذه الصيغة في قافية الباب بقوله : « وإنما يطّرد هذا الباب في النداء وفي الأمر »[٢] .

وقد لاحظ النحويون سلوك ذلك البناء ، فقضوا بأنّه من « كلِّ فعل ثلاثيٍّ مجرّدٍ متصرّف تامٍّ »[٣] .

ولم يلتفتوا إلى ما ندَّ عن ذلك ؛ إذ لا يرقى إلى حدّ الكثرة الموجب لبناء القاعدة ، إلاّ أبا بكر بن طلحة؛ فقد اعتدَّ بها « سُمِع من غير المجرّد : (بَدارِ) من (بادر) ، و(دَراكِ) من (أدرك) ؛ فقاس على (دراك) ، فأجاز أن يُبنى فعالِ من كلِّ فعلٍ يكون على وزن أفعل ، كما جاز بناؤه في التعجب »[٤] .

والمذهب الثاني في المسألة هو وقفُها على السماع ؛ وهو رأي المبرّد[٥] ، وابن السرّاج[٦] ، وابن الخشّاب[٧] ، وابن يعيش[٨] ، وحجّة هؤلاء في منع القياس أنّ المسألة خارجة على مفهوم القياس النحوي ؛ فهي ابتداع في اللسان العربي ، يقول

(١) الكتاب : ٣ / ٢٨٠ .

(٢) السابق .

(٣) ابن عقيل ، المساعد : ٢ / ٦٥٦ ، أبو حيان ، الارتشاف : ٥ / ٢٢٩٠ .

(٤) أبو حيان ، الارتشاف : ٥ / ٢٩٠ (بتصرّف)؛ وينظر : الأزهري ، التصريح : ٤ / ١٤٦.

(٥) ينظر : الرضي ، شرح الكافية : ٣ / ١٥٨ ، ابن عقيل ، المساعد : ٢ / ٦٥٦ ، أبو حيان ، الارتشاف : ٥ / ٢٢٩٠ .

(٦) الأصول : ١ / ٧٦ .

(٧) المرتجل : ٢٥٢ .

(٨) شرح المفصل: ٣ / ٥٠ .

الرضي « وقال المبرّد : فعالِ في الأمر من الثلاثي مسموع ، فلا يُقال قوامِ ، وقعادِ في: قم ، واقعد ؛ إذ ليس لأحد أن يبتدع صيغة لم تقلها العرب ، وليس لنا في أبنية المبالغة أن نقيس فلا نقول في شاكر ، وغافر : شكير وغفير »[1] .

(١) شرح الكافية : ٣ / ١٠٨ ، وينظر: الأوسي ، أساليب الطلب عند النحويين والبلاغيين:١٦٩، ١٨٣ .

ثانياً : صيغة « فعلال » :

وشقّةُ الخلاف بين النحاة في حكم قياسها ضيّقة ؛ فجمهورهم[1] على منع قياسها ووقفِها على السماع ؛ اعتماداً على قلّة المسموع من ذلك ؛ « فالأكثرون على أنه لم يأتِ منه إلاّ حرفان : قرقار أي صوِّت ، قال :

قالت له ريحُ الصبا قَرْقار[2] .

والثاني : عَرْعَارِ ، أي : تلاعبوا بالعرعرة ، وهي لعبة لهم ، قال :

متكنّفي جنبي عكاظَ كليهما ... يدعو وليدُهم بها عرعارِ[3] »[4]

يقول إمام النحاة بعد أن أجاز القياس في الصيغة الأولى (فعالِ) : « ولا يجوز من أفعلْتُ ؛ لأنّا لم نسمعْه من بنات الأربعة ، إلاّ أن تسمع شيئاً فتجيزَه فيما سمعْتَ ولا تجاوزه ؛ فمن ذلك : قرقارِ ، وعرعارِ »[5] .

---

(١) ينظر : سيبويه ، الكتاب : ٣/ ٢٨٠ ، ابن يعيش ، شرح المفصل : ٣/ ٥٠ ، ابن عصفور ، شرح الجمل: ٢/ ٢٤٦ – ٢٤٧ ، ابن مالك ، شرح الكافية الشافية : ٢/ ٤٧ ، ابن الناظم ، شرح الألفية : ٦١١ ، ابن عقيل ، المساعد : ٢/ ٦٥٦ ، (وفيه النسبة إلى الجمهور) ، الأزهري ، التصريح : ٤/ ١٤٦ .

(٢) الرضي ،شرح الكافية : ٣/ ١٠٨ .

(٣) الكتاب : ٣/ ٢٨٠ .

(٤) الرضي ، شرح الكافية : ٣/ ١٠٨.

(٥) الكتاب : ٣/ ٢٨٠ .

وقد خالف الأخفش -فيما نُسب إليه[(١)] - جمهور النحاة ، فاعتدّ بذلك المسموع القليل ، وبنى عليه قاعدة جواز القياس عليه .

وللمبرّد موقفٌ مغايرٌ في تصنيفه للمسموع من هذه الصيغة فهو ليس اسمَ فعلٍ، بل اسم صوت ، نقل ذلك عنه بعض النحاة المتأخرين ، يقول الرضي : « قال المبرد : لم يأتِ في الرباعي عدلٌ أصلاً ، وإنّما قرقار : حكاية صوت الرعد ، وعرعار : حكاية أصوات الصبيان (إذا تلاعبوا بالعرعرة) كما يقال : غاقِ غاقِ »[(٢)] وحُكي عن أبي عمرو والمازني مثل قول المبرّد كما يقول أبو حيان[(٣)] .

وقد ضعّفه السيرافي - فيما نقله الرضي[(٤)] - بأنّ « حكاية الأصوات لا يخالف فيها الأوّل الثاني ، مثل غاقِ غاقِ ، ولو أرادوا الحكاية لقالوا : قار قار » .

---

(١) ابن مالك ، شرح الكافية الشافية : ٢ / ٤٧ ، الرضي ، شرح الكافية : ٣ / ١٠٩ ، أبو حيان ، الارتشاف : ٥ / ٢٢٩٠ ، ولم أقف عليه في كتابه معاني القرآن .

(٢) شرح الكافية : ٣ / ١٠٩ ، وينظر : أبو حيان الارتشاف : ٥ / ٢٢٩٠ ، ولم أعثر عليه في كتبه.

(٣) الارتشاف : ٥ / ٢٢٩١ .

(٤) شرح الكافية : ٣ / ١٠٩ .

ثالثاً : المنقول عن الظرف والمجرور والمصدر:

وهو طائفة من الألفاظ نقلت من استعمالات الظرفية والجار والمجرور والمصدر إلى هذا الباب ، مثل : دونك زيداً أي :خذه ، وعليك عمراً : أي الزمه ، ورُويدَ زيدًا أي: أمهِلْه.

وقبل الحديث عن حكمه من حيث السماع والقياس ، يحسن بنا تبيان حقيقة هذا الصنف ؛ فقد لاحظ النحاة أنّ ما نُقل عن الظرف أو الجار والمجرور أفعالٌ من متمّمات ومتعلّقات أفعالِ الأمر ، فاختُزِلتِ العبارةُ بذكر ما يُهتمُّ به ويُعتنَى وحُذِف ما يُعلَم تحقيقاً لمبدأ الاقتصاد في الكلام ؛ يقول الرضي في معرض تبيانه لبلاغة استعمال الباب « وأمّا الظرف والجارّ والمجرور ، فلأنّ نحو : أمامك ، ودونك زيداً، بنصب زيداً ، كان في الأصل : أمامك زيدٌ ، ودونك زيدٌ ، فخذه فقد أمكنك ؛ فاختُصر هذا الكلام الطويل ؛ لفرض حصول الفراغ منه بسرعة ليبادر المأمور إلى الامتثال قبل أن يتباعد عنه زيد ، وكذا كان أصل : عليك زيداً : وجب عليك أخذ زيد ، وإليك عنّي : أي ضُمَّ رحلك وثقلك إليك واذهب عنّي ، ووراءك أي : تأخّر وراءك ، فجرى في كلّها الاختصار لغرض التأكيد »[(١)] .

فالظرف والمجرور – كما ترى – هي بقايا لسياقٍ فعلي ، حُذف فتلاشى الارتباط المعنوي بين هذه الظروف والمجرورات ومتعلقاتها ، وتحمّلت المعنى اللغوي العام للجملة بأخصر لفظ .

---

(١) شرح الكافية : ٣/ ٨٩ .

ويقول الرضي أيضًا في ذلك مستعيناً بالتعليل بكثرة الاستعمال - وهو من دواعي الاختصار في اللغة - « فعندك ودونك ولديك بمعنى : خذ ، والأصل : عندك زيد فخذه ، وكذا لديك زيد ، ودونك زيد برفع ما بعدها على الابتداء ، فاقتصر من الجملة الاسمية والفعلية بعدها على الظرف ؛ فكثر استعماله حتى صار بمعنى خذ ، فعمل عمله »[(١)] .

ولا تظنّنّ هذه الإشارة البديعة من الرضي افتراضاً ذهنياً ؛ فالمتأمّل في سياقات هذا الصنف من اسم الفعل في القرآن الكريم، يلمس ذلك عند تفسير معنى التركيب ، بل إنها لتقفك على بديع النظم القرآني وحسن تأليفه . ولنتأمّل هاتين الآيتين:

١ - قوله تعالى : ﴿ وَيَوْمَ نَحْشُرُهُمْ جَمِيعًا ثُمَّ نَقُولُ لِلَّذِينَ أَشْرَكُوا۟ مَكَانَكُمْ أَنتُمْ وَشُرَكَآؤُكُمْ فَزَيَّلْنَا بَيْنَهُمْ وَقَالَ شُرَكَآؤُهُم مَّا كُنتُمْ إِيَّانَا تَعْبُدُونَ ﴾ [يونس:٢٨] .

والعطف في هذه الآيات ، على جملة ﴿ وَٱلَّذِينَ كَسَبُوا۟ ٱلسَّيِّـَٔاتِ ﴾ [يونس٢٧] باعتبار كونها معطوفة أيضاً على الآية قبلها ﴿ لِّلَّذِينَ أَحْسَنُوا۟ ٱلْحُسْنَىٰ .. ﴾ [يونس :٢٦] ؛ فإنه لمّا ذكر في الجملتين السابقتين ما يختصّ به كلُّ فريق من الفريقين من الجزاء ، جاءت هذه الجملة بإجمال حالة جامعة للفريقين ثمّ بتفصيل حالةٍ يمتاز بها المشركون ؛ ليحصل بذلك ذكرٌ فظيعٌ من أحوال الذين بلغوا الغاية في كسب السيئات ، وهي

---

(١) شرح الكافية : ٣/ ١٠٥ .

سيئة الإشراك الذي هو أكبر الكبائر في يوم المحشر حين يجمع الخلق جميعا لموقف الحساب ، ثم يقول للذين أشركوا بالله الآلهة والأنداد: مكانكم .أي :امكثوا مكانكم، وقفوا في موضعكم أنتم أيّها المشركون وشركاؤكم ثم يُزيّل أي يفرّق الله تعالى بينهم في الحجّة والمذهب ، وينطق الشركاء لتتبرأ منهم[1] .

واسم الفعل في هذه الآية ، هو (مكانكم)، وهو في أصله ظرفٌ متعلّق بفعل أمر محذوف ، تقديره كما اتضح من شرح الآية : اثبتوا مكانكم[2] ؛ لكنّ البيان القرآني اختار هذه اللفظة ، وهي الأكثر مناسبة للموقف ، وهو « حالة تكون لعبدة الأوثان يوم القيامة يؤمرون بالإقامة في موقف الخزي مع أصنامهم ،ثم يُنطق الله تعالى الأصنام بالتبرّي منهم »[3] ولا أنسب من اختيار هذه الكلمة التي جرت على الوعيد ، « تقول العرب : مكانك تتوعّد بذلك »[4] .

فـ « مكانكم » ، وهو في الأصل ظرف متعلّق بـ (اثبت) ، ناب عن هذا الفعل ، وحمل معناه مضافًا إليه المبالغة في الإلزام والوعيد .

---

(١) ينظر : الطبري ، جامع البيان ١١ / ١١١ ، ابن عطية ، المحرر الوجيز : ٣ / ١١٧ ، ابن عاشور ، التحرير والتنوير : ١٢ / ١٠٠ .

(٢) هذا التوجيه جرى عليه أكثر المعربين « وأنتم » تأكيد لضمير اسم الفعل ، وشركاؤكم معطوف عليه ، ومنهم من أعرب (مكانكم) ظرفاً متعلقاً بفعل الأمر المحذوف ، وأعرب ابن عطية : أنتم مبتدأ والخبر محذوف تقديره مجزيون أو مهانون ، وهو ضعيف من جهة النظم والمعنى والصناعة .

ينظر : أبو حيان ، البحر المحيط : ٥ / ١٥٣ ، الألوسي ، روح المعاني : ١١ / ١٠٦ .

(٣) ابن عطية ، المحرر الوجيز : ٣ / ١١٧ .

(٤) ينظر : الفخر الرازي ، التفسير الكبير : ١٧ / ٦٧ .

٢ - ﴿ يَوْمَ يَقُولُ ٱلْمُنَٰفِقُونَ وَٱلْمُنَٰفِقَٰتُ لِلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ ٱنظُرُونَا نَقْتَبِسْ مِن نُّورِكُمْ قِيلَ ٱرْجِعُوا۟ وَرَآءَكُمْ فَٱلْتَمِسُوا۟ نُورًا فَضُرِبَ بَيْنَهُم بِسُورٍ لَّهُۥ بَابٌۢ بَاطِنُهُۥ فِيهِ ٱلرَّحْمَةُ وَظَٰهِرُهُۥ مِن قِبَلِهِ ٱلْعَذَابُ ﴾ [الحديد : ١٣].

وهذه الآية تصوّر مشهداً من مشاهد يوم الحساب ، إذا كوّرت الشمس وخسف القمر وصار الناس في الظلمة ونُصب الصراط على متن جهنم ؛ فحينئذ ترى المؤمنين والمؤمنات يسعى نورُهم بين أيديهم وبأيمانهم ، فإذا رأى المنافقون المؤمنين يمشون بنورهم وهم قد طُفئ نورهم وبقوا في الظلمات صاغرين قالوا للمؤمنين : ﴿ٱنظُرُونَا نَقْتَبِسْ مِن نُّورِكُمْ﴾ فيقول المؤمنون أو الملائكة لهم :ارجعوا إلى الموقف إلى حيث أُعطينا هذا النور ؛ فالتمسوه هنالك فمِن ثَمّ يُقتبس ،أو ارجعوا إلى الدنيا فالتمسوا نوراً بتحصيل سببه، وهو الإيمان أو ارجعوا خائبين وتنحّوا عنا فالتمسوا نوراً آخر ، وقد علموا أنْ لا نورَ وراءهم ،وإنما هو تخييب وإقناط لهم[1] .

فالظرف (وراءكم) بحسب تصوير ذلك المشهد متعلّق بسياق فعلي ملفوظ ، وهو الفعل (ارجعوا) ، لكنّ التفسير القرآني البليغ انتخب لفظ (وراءكم) تخييباً لهم وإقناطاً . وقد أجاز بعض المفسرين بقاءه متعلّقاً بالفعل (ارجعوا) كابن عطية[2] ،

---

(١) الزمخشري ، الكشاف ٤ / ٤٧٤ ، الرازي ، التفسير الكبير : ٢٩ / ١٩٦ - ١٩٧ .

(٢) المحرر الوجيز : ٥/ ٢٦٢ .

وأبي حيّان[١] والألوسي[٢] في حينَ عاملَ بعضُهم هذا اللفظ في ضوء العلاقات السياقية والمعجمية لأجزاء الجملة ؛ فالرجوع لا يكون إلاّ الوراء ، والظرفية قرينة معنوية تفيد التخصيص ، وهي فائدة متحصّلة من المعنى المعجمي للفعل(ارجعوا) وهذا أمر طبَعيٌّ ؛فالفعل هو بؤرة المعنى في الجملة الفعلية ، وهو يقوم « بدور مزدوج في الدلالة على المعنى المعجمي والمعنى الوظيفي ، وتتحقق الأولى بواسطة الأصوات الأساسية المكونة للفعل (الجذر) ، وتتحقق الثانية عبر الصيغة ، وهي متعددة الدلالة إمّا على زمن الفعل ، وإمّا على جهته »[٣] ؛ ولذلك حاولوا أن يوكلوا إلى هذا اللفظ وظيّفةً متصيّدة من إيحاءات المشهد ، فكان القول بأنها اسمُ فعل أمر موافقاً لمعنى المبالغة في الفعل (ارجعوا) تخييباً لهم وإقناطاً ؛ يقول العكبري : « وراءكم » اسم للفعل فيه ضمير فاعل ، أي : ارجعوا ارجعوا ، وليس بظرف لقلّة فائدته ؛ لأن الرجوع لا يكون إلاّ إلى وراء »[٤] ولذا عدّ الزركشي هذا الاستعمال من ضروب التوسّع في الكلام يقول : « قد يستثقلون تكرار اللفظ فيعدلون لمعناه كقوله تعالى : ﴿ فَمَهِّلِ ٱلْكَٰفِرِينَ أَمْهِلْهُمْ رُوَيْدًۢا ﴾[٥] (الطارق : ١٧) .

قال الفارسي وأنا أستحسن قوله ﴿ ٱرْجِعُواْ وَرَآءَكُمْ ﴾ في موضع فعل الأمر أي

---

(١) البحر المحيط : ٨/ ٢٢٠.

(٢) روح المعاني : ٢٧/ ١٧٧.

(٣) الطلحي، دلالة السياق : ٣١٠ (بتصرف يسير) .

(٤) الإتقان في علوم القرآن : ٢ / ١٧٧ .

(٥) البرهان : ٣/ ٣٣

تأخروا ، والمعنى : ارجعوا تـأخروا ، فهـو تأكيـد ، وليـست ظرفـاً ؛ لأن الظـروف لا يؤكد بها[١] .

بيد أنّ النظر إلى لفظ(وراءكم) في ضوء العلاقات السياقية للجملة ليس يبطـل التوجيه القائل ببقائه ظرفاً متعلّقاً بالفعل(ارجعـوا) ؛فهـو يحمـل قـدراً كبـيراً مـن الوجاهة أيضًا ؛ فإذا كان توجيهه اسمَ فعلٍ موافقاً لمقتضى البلاغة من حيث مطابقة الكلام لحال المشهد العصيب ، وقابلاً لإخضاعه لعلاقة سياقية كما أوضـحتُ قبـل قليل ، فإن توجيه محل الشاهد على الظرفية لا تتوارى فيه البلاغـة ، ولا يُلـزَمُ بقلـة فائدة الظرف ولا باعتباره حـشواً بعـد أن أدَّتْ دلالـة الفعـل معنـى هـذا الظـرف بالتـضمّن ؛ ذلـك أنـه يمكـن عـدُّه – في نظـري – ممّـا أسـماه البلاغيـون إطنـاب الحقيقة[٢]، وهذا اللّون البلاغي – إذ كان سبيلاً لمطابقة الكلام لحـال ذلـك المـشهد الخارج عن العقل والعادة –رفع عن هذا اللفظ سوء التلاؤم، بل أسبغ عليه حـسن الاتفاق ؛ فلم يكن مِن قبحٍ عند إنشاء علاقة الظرفية مع الفعل مع أنه يؤدي معناها دون مبالغة .

---

(١) الزركشي ، البرهان في علوم القرآن : ٣ / ٣٣ (بإيجاز) ،وينظر : السيوطي ، الإتقان : ٢ / ١٧٧ .

(٢) إطناب الحقيقة قسيم إطناب المجاز ، ومن أمثلته كما يقول ابن الأثير : « قولهم : رأيته بعينـي ، وقبـضته بيدي ، ووطئته بقدمي ، وكل هذا يظن الظان أنه زيادة لا حاجة إليها ، ويقـول إن الراويـة لا تكـون إلا بالعين ، والقبض لا يكون إلا باليد ... وليس الأمر كذلك ، بل هذا يقال في كل شيء يعظم مناله ويعـز الوصول إليه ؛ فيؤكد الأمر فيه عـلى هـذا الوجـه دلالـة عـلى نيلـه والحـصول عليـه » (المثـل الـسائر : ٢ / ١٢١ بإيجاز) .

وفي ضوء هذا التصور لحقيقة هذا الصنف من اسم فعل الأمر ، كان ينبغي أن تُعدَّ لدى التحليل النحوي كتلة لغوية واحدة باعتبارها تؤدي بمجموعها وظيفةً نحويةً في التركيب ، ففي قولك : دونك الكتابَ ، (دونك) اسمُ فعل بمعنى خذ ، نصب المفعول به ، غير أنّ النحاة لم يَثْنِهم ذلك عن تحليل اللفظ كما لو كان لم ينقل ، فقد اختلفت كلمتهم في إعراب الكاف المتصلة باسم الفعل المنقول عن الجار والمجرور أو الظرف ؛ فموضعُه جرٌّ عند جمهور البصريين، ونصبٌ عند الكسائيّ، ورفعٌ عند الفراء ، وحرف خطاب لا محلَّ له عند ابن بابشاذ [(١)]

ويبدو أن ثمّة سببين وراء ذلك ، وهما :

١ – أن ثمة استعمالات أخرى تناظر استعمال الظروف والمجرورات ، لا مناص من تفسير حركات الإعراب فيها ، وهو إلزامٌ لهم لو عدّوا التركيب كتلةً لغويةً واحدة فـ « الأخفش روى عن عرب فصحاء : « عليّ عبدِ الله زيداً » بجر عبد الله

---

(١) تنظر هذه المذاهب في : سيبويه ، الكتاب : ١ / ٢٥٠ ، المبرد ، المقتضب : ٣ / ٢١١ ، ٢٧٩ – ٢٨٠ ، ابن يعيش ، شرح المفصل : ٣ / ٨٦ ، ابن مالك ، شرح الكافية الشافية ٢ / ٤٨ ، الرضي ، شرح الكافية : ٣ / ٩٠ ، أبو حيان ، الارتشاف : ٥ / ٢٣١ ، ولا يخفى ضعف الآراء المخالفة للجمهور ، إذ يرد رأي الكسائي مجيء المنصوب بعدها صريحاً ، نحو : عليك زيداً ، ويرد رأي الفراء أن الكاف ليس من ضمائر الرفع ، ووضع بعض الضمائر موضع بعض خلاف الأصل ، كما يرد رأي ابن بابشاذ أنّ هذه الكاف هي الكاف التي قبل النقل وقد كان لها موضع . تنظر هذه الردود لدى الرضي ، شرح الكافية : ٣ / ٩٠ – ٩١.

- فتبيّن بذلك أن الضمير مجرور الموضع لا مرفوعه ولا منصوبه »[١] ، فهو - على أيّة حال- له محلّ من الإعراب.

٢- وجود نظائر منقولة دون أن يؤثّر النقل على العلاقات التركيبية بين أجزائها، وهي المركّبات الإسنادية التي ظهرت فيها العلامات الإعرابية ؛ يقول ابن يعيش مستدِلاًّ لمذهبه البصري : « فإنها أسماء مخفوضة الموضع ؛ لأنها قبل التسمية بها كانت أسماء مخفوضة ، لا محالة ، والتسمية وقعت بها ، فكانت باقية على اسميّتها ، إذ التسمية لا تحيلها؛ ألا ترى أنّ نحو « تأبط شراً » لمّا وقعت التسمية بالجملة حُكيت ، وكان الاسم الثاني منصوباً كحاله قبل التسمية »[٢] .

وبعد أن أبنّا عن حقيقة هذا الصنف من اسم فعل الأمر كما صوّرته عبارات النحاة وأصداؤها في رحاب السياق في تحليلنا لذينك الشاهدين السالفين ، ينتقل زمام الحديث إلى حكم القياس على الوارد منه .

اسم فعل الأمر المنقول من الظرف أو المجرور أو المصدر بين السماع والقياس :

وهذا الصنف وقفه البصريون على السماع ، فلا يستعمل إلا ما ورد عن العرب منه دون القياس عليه لقلته ، وقد خالفهم الكسائي في ذلك فقاس على ما سمع ما لم يسمع[٣] إلا ما كان منها على حرف واحد ، نحو: بك ولك[٤] ونسب هذا المذهب

---

(١) ابن مالك ، شرح الكافية الشافية : ٢ / ٤٨ .

(٢) ابن يعيش ، شرح المفصل : ٣ / ٨٦ .

(٣) ينظر : ابن يعيش ، شرح المفصل : ٣ / ٨٥ ، ابن مالك ، شرح الكافية الشافية ٢ / ٤٨ ، الرضي ، شرح الكافية : ٣ / ١٠٦ .

(٤) ابن عصفور ، شرح الجمل : ٢ / ٢٨٦ ، ابن عقيل ، المساعد : ٢ / ٦٥٦ .

إلى الكوفيين[١] ، وأجاز ابن كيسان القياس على (لديك) و (دونك) ما هو بمعناها ، وهو: (عندك) ، ومنع قياس (خلفك) و (قدّامك) على (عندك)[٢] .

---

(١) أبو حيان ، الارتشاف : ٥ / ٢٣١٠.

(٢) السابق .

استعمال اسم فعل الأمر في القرآن الكريم

استعمَل الأسلوبُ القرآنيُّ ثمانية ألفاظ لاسم فعل الأمر ؛ تعيَّن له منها اثنـان ، وهما « عليكم » و« هاؤم »، واختُلِفَ في سائرها إمَّا مِن حيث تـصنيفُها ، وإمّـا مـن حيث توجيهُها في السياق الذي وردت فيه ، وهي : « هات ، هلّم ، مكانكم ، هيت، وراءكم ، تعال » .

أولاً: مـا تعيَّن أن يكون اسمَ فعلِ أمر:

١ - « عليكم » : ورد متعيّنـاً في قولـه تعـالى : ﴿ يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ عَلَيۡكُمۡ أَنفُسَكُمۡۖ لَا يَضُرُّكُم مَّن ضَلَّ إِذَا ٱهۡتَدَيۡتُمۡ ﴾ [المائدة : ١٠٥] [(١)] .

وهنا تجدر الإشارة إلى أن هذا الاسم يتصل به ضمير المخاطب وضمير الغائب، ويتعدّى إلى مفعوله بالباء ودونها ، وقد جرى الاستعمال القرآني على الشائع مـنهما ؛ يقول الرضي في ذلك : « تجرُّ ضميرَ مخاطبٍ كثيراً ، وضميرَ غائبٍ شاذاً قليلاً ، نحو عليه شخصاً ليسني ، وقوله عليـه الـصلاة والـسلام « مـن اشـتهى مـنكم البـاءة فليتزوج، ومن لم يستطع فعليه بالصوم ، فإنه له وجاء » ... ، وسمع الأخفش : على عبدِ الله زيداً ، أي قرّبه إياه ، وهو أشذّ من : عليَّ ؛ لجرِّه المظهر » [(٢)] .

---

(١) شاهد النحاة المشتهر، قولـه تعـالى : ﴿ وَٱلۡمُحۡصَنَٰتُ مِنَ ٱلنِّسَآءِ إِلَّا مَا مَلَكَتۡ أَيۡمَٰنُكُمۡۖ كِتَٰبَ ٱللَّهِ عَلَيۡكُمۡۚ ﴾ [النساء : ٢٤] ، تناولته بالدراسة في مبحث التقديم والتأخير ، ص ٣٩٣ من البحث .

(٢) شرح الكافية : ٣/ ١٠٥ - ١٠٦ ، وينظر : سيبويه ، الكتـاب : ١ / ٢٥٢ ، ٢٥٥ ، ابـن مالـك ، شرح الكافية الشافية : ٢ / ٤٨ ، أبو حيان، الارتشاف : ٥ / ٢٣٠٩ ، الأزهري، التصريح : ٤ / ١٥٣ .

٢- « هاؤم » : في قوله تعالى : ﴿ فَأَمَّا مَنْ أُوتِيَ كِتَٰبَهُۥ بِيَمِينِهِۦ فَيَقُولُ هَآؤُمُ ٱقْرَءُوا۟ كِتَٰبِيَهْ ﴾ [الحاقة ١٩] .

وهو اسم فعل بمعنى خذ أو تناول[١] ، وفيه لغات كثيرة[٢] منها : أن يُجعل ثنائيّاً ، وتلحقه كاف الخطاب لتبيين جنس المخاطب وعدده (هاكَ ، هاكِ ، هاكما ، هاكم ، هاكُنَّ) ، وأن يُجعل ثلاثياً بزيادة همزة بعد الألف ، وتُصرَّفُ هذه الهمزة تصرُّف الكاف ، فيقال : (هاءَ ، هاءِ ، هاؤما ، هاؤم ، هاؤنَّ) .

ويذكر ابن يعيش أن ظهور الضمير في حالتي التثنية والجمع « على صورة غريبة؛ لأنها ليست على حدّ (افعَل) ، و (افعَلا) و (افعلوا) إنما ذلك « هأ » و « هاءا » ، و « هاؤوا » . فأمّا هاؤم فغريب من نادر العربية ؛ لأن الميم إنما توجد في ضمير المخاطب إذا كان غير أمر نحو : قمتم ، وقمتما ،... »[٣] .

وهذه اللغة كما يقول النحويون أجود لغاتها ، وهي التي وردت بها الآية الكريمة .

---

(١) ينظر : ابن السراج ، الأصول : ٢ / ١٣٢ ، الزجاجي ، حروف المعاني : ٧٣ ، الرماني، معاني الحروف : ٩٢ ، ابن جني، سر الصناعة : ١ / ٣١٩ ، ابن يعيش ، شرح المفصل : ٣ / ٣٢ - ٣٦ ، الرضي ، شرح الكافية : ٣ / ٩٢ - ٩٣ ، ابن هشام، المغني : ٣٣٨ .

(٢) ذكر الرضيُّ منها ثماني لغات ، بعضها أفعال صريحة ؛ ينظر : شرح الكافية :٣/ ٩٢-٩٣ ، وكثيرٌ من تلك اللغات ذكرتها المصادر السابقة .

(٣) شرح المفصل : ٣ / ٣٤ .

ثانيًا: ما اختُلِف في كونه اسمَ فعلِ أمر إمّا من حيث التصنيف وإما من حيث التوجيه:

١- « هات » : ورد هذا الاسم في أربعة مواضع ، وهي :

أ-قوله تعالى: ﴿ قُلْ هَاتُواْ بُرْهَـٰنَكُمْ إِن كُنتُمْ صَـٰدِقِينَ ﴾ [البقرة : ١١١].

ب-قوله تعالى: ﴿ قُلْ هَاتُواْ بُرْهَـٰنَكُمْ هَـٰذَا ذِكْرُ مَن مَّعِىَ وَذِكْرُ مَن قَبْلِى ﴾ [الأنبياء: ٢٤].

ج-قوله تعالى: ﴿ قُلْ هَاتُواْ بُرْهَـٰنَكُمْ إِن كُنتُمْ صَـٰدِقِينَ ﴾ [النمل: ١٤].

د-قوله تعالى: ﴿ وَنَزَعْنَا مِن كُلِّ أُمَّةٍ شَهِيدًا فَقُلْنَا هَاتُواْ بُرْهَـٰنَكُمْ فَعَلِمُوٓاْ أَنَّ ٱلْحَقَّ لِلَّهِ وَضَلَّ عَنْهُم مَّا كَانُواْ يَفْتَرُونَ ﴾ [القصص: ٧٥].

وقد عدّه بعض[(١)] النحويين اسم فعل أمر ، يقول ابن يعيش « ومن ذلك : هاتِ الشيء أي أعطنيه ، وهو اسم لـ (أعطني) و (ناولني) ونحوهما . وهو مبنيٌّ لوقوعه موقع الأمر ، وكُسِرَ لالتقاء الساكنين : الألف والتاء ، وكأنه من لفظ هيت ومعناه »[(٢)] .

غير أنّ النظر المعجميّ إلى هذا اللفظ دفع أكثر اللغويين والنحويين[(٣)] إلى عدّه

(١) ينظر : الزمخشري ، المفصّل : ١٥١ ، ابن يعيش ، شرح المفصل : ٣/ ٩ ، الرضي ، شرح الكافية : ٣ / ٩٣ .

(٢) شرح المفصل : ٣/ ٩ .

(٣) النحاس ، إعراب القرآن : ١ / ٢٥٦ ، العكبري ، التبيان : ١ / ٩٠ ، ابن مالك ، شرح الكافية الشافية : ٢ / ٤٦ ، أبو حيان ، البحر المحيط : ١ / ٥٠٧ ، ابن هشام ، شرح القطر : ٥١.

فعلَ أمر لا اسم فعل ، وأوّل ما يعزى ذلك إلى الخليل بن أحمد ؛ فهي عنده من « آتى يؤاتي ، والهاء فيه بدل من الهمزة ، واستدلّ على ذلك بتصريفه ، نحو قوله :

* لله ما يعطي وما يهاتي * »[١] .

ويقدِّم ابن منظور الوصف المعجمي له بقوله : « هاتى أعطى ، وتصريفه كتصريف عاطى ؛ قال :

* لله ما أعطى وما يهاتي * أي : وما يأخذ .

وقال بعضهم : الهاء في هاتى بدل من الهمزة في آتى .

والمهاتاة : مفاعلة من قولك : هات ؛ يقال : هاتي يهاتي مهاتاة ، الهاء فيها أصلية ، ويقال : بل الهاء مبدلة من الألف المقطوعة في آتى يؤاتي ، لكن العرب قد أماتت كل شيء من فعلها غير الأمر بهاتِ .... وأنشد ابن برّي لأبي نخيلة :

قل لفراتٍ وأبي الفراتِ ... لسعيدٍ صاحبِ السوءاتِ

هاتوا كما كنّا لكم نهاتي

وإذا أمرت الرجل بأن يعطيك شيئاً قلت له : هاتِ يا رجل ، وللاثنين : هاتيا ، وللجمع : هاتوا ... »[٢] .

وتصاريف هذه الكلمة – كما يقدمّها المعجم – دليل قويّ على فعليتها بغضّ

---

(١) ابن يعيش ، شرح المفصل : ٣ / ٩ (بتصرف).

(٢) اللسان : (هتا) وينظر : (هـ ي ت) فيهما أيضاً ، (هـ ي ت) ، وينظر : مختار الصحاح (هتا) .

النظر عن اختلافهم في أصل الهاء ،وثم دليل آخر ، وهو اتصاله بالضمائر البارزة ، كالصيغة التي وردت بها الآيات الكريمة ، وقد عدّ ابن مالك هذا الدليلَ « يُؤمِن من غلطٍ وقع فيه بعض النحويين ... وذلك أنّ مِن النحويين مَن جعل من أسماء الأفعال (هاتِ ، تعالَ)، وإنّما هما فعلان غير متصرفين ، والدليل على فعليتهما وجوب اتصال ضمير الرفع البارز بهما ، كقولك هاتي ، هاتيا ، هاتوا ، هاتين »[1] .

ويبدو أن هذا هو مذهب سيبويه بدليل عدّ هذا اللفظ منوبًا لاسم الفعل « هلُمّ » ؛ إذ قال : « ومنها هلمّ زيداً ، إنما تريد هاتِ زيداً »[2] قبل تأكيده على « أنّ هذه الحروف التي هي أسماء للفعل لا تظهر فيها علامة المضمر ، وذلك أنها أسماء »[3] .

ويبدو أن المذهب القائل بأنه اسم فعل ، مبنيٌّ على تضعيف هذين الدليلين ؛ فالاستدلال بتصاريف الكلمة يضعفه احتمال اشتقاقه من اللفظ الجامد ، كما أن اتصاله بالضمائر يمكن تسويغه بقوة شبهه بالفعل ؛ يقول الرضي في ذلك « من قال هو اسم فعل ، قال : لحوق الضمائر به لقوة مشابهته لفظاً للأفعال ، ويقول في نحو: مهاتاة ، وهاتيت :إنه مشتقٌّ من : هاتِ ، كأحاشي من حاشى ، وبسمل من بسم الله »[4] .

---

(١) شرح الكافية الشافية : ٢ / ٤٦ .

(٢) الكتاب : ١ / ٢٤١ .

(٣) السابق .

(٤) الرضي : شرح الكافية : ٣ / ٩٣ .

كما أنّ موت تصاريفه وبقاء الأمر وحده يوهن الاستدلال بالتصريف .

وبقي أمرٌ مهم يؤثّر في دقة التصنيف ، وهو معناه في ضوء السياق القرآني لما تقرّر من إفادة اسم الفعل زيادة في المعنى ؛ فالناظر في موقف المفسرين من هذا اللفظ ، يجدهم –فيما وقفتُ عليه– متابعين للتصنيف السائد لدى النحاة ، وهو كونه فعلَ أمر لا اسم فعل(١) .

وأمّا المعنى فقد أشار بعضهم إلى خروج الأمر هنا إلى معنى تعجيز المشركين ، وهذا ليس مختصًّا باسم الفعل أو بالفعل ؛ إذ يمكن أن يؤدّيَه أيٌّ منهما.

وإذا كان المعنى – هنا – وهو غرضٌ لاستعمال اسم الفعل ، لم يقدّم دليلاً كاشفاً، فالغرضُ اللفظيّ ، وهو الإيجاز، لايقدّم دليلًا أيضاً ؛ فاللفظ هنا متصل بالضمير شأنه شأن الفعل ، ولك أن تتأمّل إشارةً إلى ذلك لطيفةً في قول ابن مالك في معرض إثباته فعليّةِ (هات) ، و (تعال) : « فعُومِلا هذه المعاملةَ الخاصّةَ بالأفعال ، مع أنهما على وزنين مختصيّن بالأفعال ، ومدلولهما كمدلولات الأفعال ؛ فهما بالفعليّة أحقّ من (عسى) و (ليس) ؛ لأن مدلوليهما كمدلول : (لعلّ) و (ما) ، وقد أُلحقا بالأفعال لاتصال الضمائر بهما »(٢) .

ونخلص ممّا سبق إلى أن (هات) فعل أمرٍ متعدٍّ كما ورد في استعمالاته في القرآن الكريم ؛ إذ لم يحقق مقاصد استعمال اسم الفعل ، وقد حمل خصيصةً من خصائص

---

(١) البغوي ، معالم التنزيل : ١ / ١٠٦ ، ابن عطية ، المحرر الوجيز : ١ / ١٩٨، القرطبي ، الجامع لأحكام القرآن : ٢ / ٧٥ ، الألوسي ، روح المعاني : ١ / ٣٥٩ .

(٢) شرح الكافية الشافية : ٢ / ٤٦ .

الفعل ، وهو اتصاله بالضمير البارز .

٢- هَلُمَّ : ورد في موضعين :

أ- قوله تعالى : ﴿ قُلْ هَلُمَّ شُهَدَآءَكُمُ ٱلَّذِينَ يَشْهَدُونَ أَنَّ ٱللَّهَ حَرَّمَ هَٰذَاۖ فَإِن شَهِدُواْ فَلَا تَشْهَدْ مَعَهُمْۚ وَلَا تَتَّبِعْ أَهْوَآءَ ٱلَّذِينَ كَذَّبُواْ بِـَٔايَٰتِنَا وَٱلَّذِينَ لَا يُؤْمِنُونَ بِٱلْأٓخِرَةِ وَهُم بِرَبِّهِمْ يَعْدِلُونَ ﴾ [الأنعام : ١٥٠] .

ب- قوله تعالى : ﴿ قَدْ يَعْلَمُ ٱللَّهُ ٱلْمُعَوِّقِينَ مِنكُمْ وَٱلْقَآئِلِينَ لِإِخْوَٰنِهِمْ هَلُمَّ إِلَيْنَاۖ وَلَا يَأْتُونَ ٱلْبَأْسَ إِلَّا قَلِيلًا ﴾ [الأحزاب : ١٨] .

ولـ (هلّم)[1] في لغة العرب استعمالان[2] :

١- مذهب أهل الحجاز : أن يستكنَّ فيها الضمير ، فتكون بلفظ واحد للمفرد والمثنى والجمع تذكيراً وتأنيثاً ، « وهو القياس ؛ لأنه قد قامت الدلالة على أنه اسم ،

(١) يرى البصريّون : أنها مركبة من « ها » التنبيه ، و « لم » أو « المم » فعل الأمر ، حذفت ألفها تخفيفاً لكثرة الاستعمال أو لالتقاء الساكنين ، ويرى الكوفيون : أن أصلها : هل أم ؛ أي اقصد فحذفت الهمزة بأن ألقيت حركتها على اللام وحُذفت .

ينظر- مثلاً- : سيبويه ، الكتاب ، ٣ / ٥٢٩ ، ابن الأنباري : الإنصاف : ١ / ٣٤١ ، ٣٤٧ ، أبو حيان ، الارتشاف : ٥ / ٢٣٠٤ - ٢٣٠٥ .

(٢) ينظر : سيبويه ، الكتاب:٣/ ٥٢٩ - ٣٣٢ ، ٥٣٤ ، ١ / ٢٥٢ ، المبرد ، المقتضب: ٣/ ٢٠٢ - ٢٠٣ ، ابن السراج ، الأصول : ١ / ١٤٦ ، الزجاجي ، حروف المعاني : ٧٢ ، ابن جني ، الخصائص : ١ / ١٦٨ ، ٣ / ٣٥ - ٣٦ ، ابن مالك ، شرح الكافية الشافية : ٢ / ٤٦ ، السيوطي ، الهمع : ٣ / ٨٦ .

ولـيس القيـاس في الأسـماء أن تتـصّل بهـا علامـة الـضمير المرفـوع ، إنـما ذلـك للأفعال »[١] ؛ فهو اسم فعل عندهم .

٢- مذهب بني تميم : وهـو معاملتهـا معاملـة الأفعـال ، إذ يـبرزون الـضمير بحسب المخاطب جنساً وعـدداً ، فيقولـون : هلـمّ يـا زيـد ، وهلـمّا يـا زيـدان ... وتلحقها نون التوكيد ؛ ولذلك فهي عندهم فعل أمر ، وإن كان بعضُهم عدّها اسم فعل أيضاً[٢] .

فتصنيف هذا اللفظ إذًا مبنيٌّ على طبيعة استعماله في لغة العرب ، وقد صنّفه إمام النحاة وفق هذا الاعتبار استنادًا إلى العلامتين اللفظية والمعنوية لفعل الأمر ،وهـي دلالته على الأمر ، وقبوله نون التوكيد ؛ فهو يفيد الأمر ، ولكنه لا يقبل التوكيـد في لغة أهل الحجاز ؛ فهواسم فعل عندهم ، ولكنها تلحق به في لغة بني تميم ، فهو فعل أمر عندهم ؛ لتحقُّق هاتين العلامتين؛ يقـول سـيبويه: « هـذا بـاب مـالا تجـوز فيـه نونٌ خفيفة ولا ثقيلة ، وذلك الحروف التي للأمر والنهي وليست بفعل ، وذلـك نحـو: إيـهٍ وصه... وهلُمّ في لغة أهل الحجاز ... وقد تدخل الخفيفة والثقيلة في هلـمّ في لغـة بنـي تمـيم ؛ لأنها عندهم بمنزلة رُدَّ ورُدّا ورُدِّي وارْدُدن ، كما تقول هلُمّ وهلُمّا وهلُمِّي وهلممْن »[٣] .

والحجازية أعلى اللغتين وأفصحهما كما يقول النحاة[٤] ، وبها نزل القرآن ، ففـي

(١) ابن يعيش، شرح المفصل : ٣ / ٣١ .

(٢) ينظر : ابن جني ، الخصائص : ٣/ ٣٦-٣٧ ، ابن يعيش ، شرح المفصل : ٣/ ٣١-٣٢ .

(٣) الكتاب: ٣ / ٥٢٩ .

(٤) ينظر : ابن جني ، الخصائص : ٣ / ٣٦ ، الرضي ، شرح الكافية : ٣ / ١٠٠.

الآية الأولى أمر الله تعالى نبيَّه محمداً –صلّى الله عليه وآله وسلّم– بمخاطبة جمع المفترين على ربهم مِن عبدة الأوثان الزاعمين أنّ الله حرّم عليهم ما هم محرّموه من حروثهم وأنعامهم بأن يقول لهم هلم شهداءكم الذين يشهدون على الله أنه حرّم عليكم(١) ؛فقد خاطب الجمع بلفظ الواحد .

٣- « مكانكم » :

ورد في قوله تعالى : ﴿ وَيَوْمَ نَحْشُرُهُمْ جَمِيعًا ثُمَّ نَقُولُ لِلَّذِينَ أَشْرَكُوا۟ مَكَانَكُمْ أَنتُمْ وَشُرَكَآؤُكُمْ فَزَيَّلْنَا بَيْنَهُمْ وَقَالَ شُرَكَآؤُهُم مَّا كُنتُمْ إِيَّانَا تَعْبُدُونَ ﴾ [يونس : ٢٨] .

وهو اسم فعل بمعنى (اثبت) وفاقاً لأكثر المعربين(٢) ، وقد أشرنا فيما مضى إلى كيفية نقله من الظرفية ، ومناسبة هذا التوجيه لبلاغة النظم القرآني .

وأمّا « أنتم » فهو في الظاهر تأكيد للضمير المستكنِّ في اسم الفعل ، فُصل به لعطف « شركاؤكم » على ذلك المرفوع للزوم الفصل عند العطف على المرفوع .

ولعلّ الغرض منه تأكيد الفاعل المستتر ، لا أن يكون وصلة للعطف على المرفوع بدليل قراءة نصب الشركاء على المفعول معه(٣) .

وأمّا توجيه ابن عطية في أحد قوليه – فيما نقله أبو حيان – بأن

(١) الطبري ، جامع البيان : ٨ / ٨٠ .

(٢) ابن جني ، الخصائص : ٣ / ٣٥ ، الزمخشري ، الكشاف : ٢ / ٣٢٧ ، ابن عطية ، المحرر الوجيز : ٣ / ١١٣ ، ابن يعيش ، شرح المفصل : ٣ / ٨٥ ، أبو حيان ، البحر المحيط : ٥ / ١٥٣ .

(٣) الزمخشري ، الكشاف : ٢ / ٣٢٧ ، أبو حيان ، البحر المحيط : ٥ / ١٥٣.

« أنتم » رفع بالابتداء ، والخبر مجزيّون أو مهانون ونحوه »[1] ؛ فلا يخفى بُعده ؛ لأنه يوهن التماسك النصّي ، وهو ما أدركه أبو حيان ؛ قال : « فيكون « مكانكم » قد تمّ ، ثمّ أخبر أنهم كذا ، وهذا ضعيف ؛ لفكّ الكلام الظاهرِ اتّصالُ بعض أجزائه ببعض، ولتقدير إضمارٍ لا ضرورة تدعو إليه ، ولقوله : « فزيّلْنا » ؛إذ يدل على أنهم ثبتوا هم وشركاؤكم في مكان واحد حتى وقع التّزييلُ بينهم ، وهو التفريق ، ولقراءة مَنْ قرأ « أنتم » وشركاءكم بالنصب على أنه مفعول معه ، والعامل فيه اسم الفعل ، ولو كان « أنتم » مبتدأ ، وقد حذف خبره ، لما جاز أن يأتي بعده مفعول معه ، تقول : كلُّ رجلٍ وضيعتُه بالرفع ، ولا يجوز النصب »[2] ؛ إذ يشترط في المفعول معه أن يسبقه عامل فعلٌ أو شبهه .

وإذا ثبت كون الضمير « أنتم » تأكيداً ، فتوجيه « مكانكم » على الظرف المتعلّق بمحذوف تقديره الزموا أو اثبتوا ، ضعيف ؛ لأنه يخلّ بالنمط الوضعي للتابع والمتبوع من حيث التلازم والذكر والحذف ، يقول أبو حيّان رادًّا على ابن عطية حين ارتأى هذا التوجيه[3] (في قوله الثاني) ، « وهذا ليس بجيّد ؛ إذ لو كان تأكيداً لذلك الضمير المتصل بالفعل لجاز تقديمه على الظرف ؛ إذ الظرف لم يتحمّل ضميراً على هذا القول فيلزم تأخيره عنه ، وهو غير جائز ، لا تقول أنت مكانك ، ولا يحفظ

---

(١) البحر المحيط : ٥ / ١٥٣ .

(٢) السابق : ٥ / ١٥٣ – ١٥٤ ، وينظر : السمين الحلبي ، الدّر المصون : ٤ / ٢٧ .

(٣) ينظر : تفسير الجلالين : ١ / ٢٧١ ، وأمّا رأي ابن عطية في تفسيره المحرر الوجيز ٣ / ١١٧ ، فعلى وفاق رأي الأكثرين (مكانكم : اسم فعل أمر) .

من كلامهم ، والأصحّ ألاّ يجوز حذف المؤكد في التأكيد المعنوي فكذلك هذا ؛ لأن التأكيد ينافي الحذف »[(١)] .

ولا يمكن اعتبار (أنتم) - والحالة هذه أي أنّ مكانكم ظرف متعلق بمحذوف - تأكيداً للضمير المتصل بالظرف ؛ لاختلاف المحلّ الإعرابي بين التابع والمتبوع ، ف(أنتم) محلّه رفع بدليل العطف عليه بمرفوع.

ونخلص ممّا سبق إلى دقّة التخريج الذي ذهب إليه أكثر النحاة والمفسرين ، فـ« مكانكم » اسم فعل أمر ، والضمير (أنتم) تأكيد للضمير المستتر في اسم الفعل .

وتجدر الإشارة إلى أنَّ التوكيد هنا هو أحد طريقين في أسلوب التوكيد في مثل هذا التركيب ؛ ينقل ابن مالك تَيْنِك الطريقتين بقوله « فمع كل واحد من هذه الأسماء ضمير مستتر مرفوع الموضع بمقتضى الفاعلية ؛ فلك أن تقول في التوكيد « عليكم كُلِّكم زيداً » بالجر - توكيداً للموجود المجرور ، وبالرفع توكيداً للمستكن المرفوع »[(٢)] .

٤ - « هيت » : ورد في قوله تعالى في ذكر قصة يوسف عليه السلام وامرأة العزيز ﴿ وَرَٰوَدَتۡهُ ٱلَّتِي هُوَ فِي بَيۡتِهَا عَن نَّفۡسِهِۦ وَغَلَّقَتِ ٱلۡأَبۡوَٰبَ وَقَالَتۡ هَيۡتَ لَكَۚ قَالَ مَعَاذَ ٱللَّهِۖ إِنَّهُۥ

---

(١) البحر المحيط :٥/ ١٥٤ .

(٢) شرح الكافية الشافية : ٢ / ٤٨ ، وينظر : سيبويه ، الكتاب : ١/ ٢٥٠ ، المبرد ، المقتضب : ٣/ ٢١١ ، الرضي ، شرح الكافية : ٣/ ١٠٦-١٠٧ .

رَبِّيٓ أَحۡسَنَ مَثۡوَايَۖ إِنَّهُۥ لَا يُفۡلِحُ ٱلظَّٰلِمُونَ ﴾ [يوسف : ٢٣] .

وهو اسمُ فعلِ أمرٍ لازمٌ بمعنى أسرِع ، أو أقبِل[(١)] ونحوِهما ممّا يحمل معنى الاجتذاب والاستدعاء[(٢)] ، واللام في (لك) لتبيين المخاطَبِ جهتِهِ وعددِهِ وجنسِهِ ، وقيل : هو اسم فعلِ ماضٍ بمعنى تهيأت أو جئت لك[(٣)] ، واللام متعلّقة به .

وهو رأي يظهر ضعفه إذا ما تأمّلت معناها في سياق النص ، فمراودتها عن نفسه وتغليقها الأبواب ثم استباقهما إلى الباب واجتذابها ثوبَه وشقُّه ، كلُّ ذلك لا يحصل إلاّ في مقام الأمر ، ثم هي تقرُّ بذلك للنسوة ﴿ وَلَقَدۡ رَٰوَدتُّهُۥ عَن نَّفۡسِهِۦ فَٱسۡتَعۡصَمَۖ وَلَئِن لَّمۡ يَفۡعَلۡ مَآ ءَامُرُهُۥ لَيُسۡجَنَنَّ وَلَيَكُونٗا مِّنَ ٱلصَّٰغِرِينَ ﴾ [يوسف : ٣٢] .

وتأمَّل معناه في قول الشاعر[(٤)] :

أبلِغْ أميرَ المؤمنين	أخا العراق إذا أتيتّا
أنّ العراقَ وأهلَه	عُنُقٌ إليك ؛ فهيت هيتا !

تجدْ إفادته الأمر لا يشوبها شكّ.

٥- « وراءكم » : ورد في قوله تعالى : ﴿ قِيلَ ٱرۡجِعُواْ وَرَآءَكُمۡ فَٱلۡتَمِسُواْ نُورٗاۖ ﴾ [الحديد

---

(١) ينظر : ابن يعيش ، شرح المفصل : ٣/ ١٢ ، الرضي ، شرح الكافية : ٣/ ٩٦ - ٩٧ .وقد ورد فيه لغات كثيرة قرئ بها : (هَيْتِ ، هِيتِ ، هِئْتُ) ؛ ينظر : الطبري ، جامع البيان : ١٢ / ١٧٨ ، ١٨٠ ، ١٨١ ، ابن مجاهد ، السبعة : ١ / ٣٤٧ ، أبو حيان ، البحر المحيط : ٥ / ٢٩٤ .

(٢) ينظر : ابن جني ، الخصائص : ١ / ٢٧٩ .

(٣) ينظر : العكبري ، التبيان : ٢ / ٥٣ ، ابن هشام ، المغني : ٢٢٥ ، السيوطي ، الإتقان : ١ / ٣٤٤ ، ٣٦٢ .

(٤) ينظر : ابن جني ، الخصائص : ١ / ٢٧٩ .

١٣] .

وهو اسم فعل أمر ، أو ظرف متعلق بـ« ارجعوا » في نظري ، وقد أبنّا عن ذلك فيما مضى من البحث[١] .

وبقي أن نعرض لبعض ألفاظ وُجِّهت على أنها أسماء لأفعال الأمر في رأي شاذّ أو توجيه بعيد ، وقفتُ منها على ما يأتي:

١ – قولــه تعــالى : ﴿ فَمَنْ حَجَّ ٱلْبَيْتَ أَوِ ٱعْتَمَرَ فَلَا جُنَاحَ عَلَيْهِ أَن يَطَّوَّفَ بِهِمَاۚ وَمَن تَطَوَّعَ خَيْرًا فَإِنَّ ٱللَّهَ شَاكِرٌ عَلِيمٌ ﴾ [البقرة : ١٥٨] .

فقد نقل العكبري خلافًا في تمام الكلام ، « فقيل تمام الكلام : فلا جناح ، ثم يبتدىء ، فيقول : « عليه أن يطوف » لأن الطواف واجب ، وعلى هذا خبر لا محذوف أي لا جناح في الحج »[٢] .

وهذا توجيه ضعيف ؛ لأنه يقوم على اجتزاءٍ لمقوّمات التحليل النحوي لهذه الكلمة ، وأمّا الاستدلال بالحكم الشرعي فهو استدلال في غير موضعه، والأدلة الآتية تثبت أنه جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر (لا) النافية للجنس ، وهي :

أ- دلالة سياق الموقف ، كما يقدمّها سبب نزول الآية الذي ذكره أكثر المفسرين ، وهو أن الطواف بين الصفا والمروة كان من أمر الجاهلية حيث كانوا يطوفون حول صنمين هناك ، فتحرّج الأنصار من الطواف في ذلك المكان ، فأنزل

---

(١) ينظر : ص ٥٨ من البحث .

(٢) التبيان : ١ / ١٠٩ .

الله هذه الآية لرفع الحرج[١] .

ب- دلالة سياق النص ؛ فقد استُهِلَّت الآية بقوله تعالى : ﴿ إِنَّ ٱلصَّفَا وَٱلْمَرْوَةَ مِن شَعَآئِرِ ٱللَّهِ ﴾ ، وشعائر الله : أعلام طاعته ، فالكلام « وإن كان ظاهره الخبر فإنه في معنى الأمر بالطواف بهما فكيف يكون أمراً بالطواف ، ثم يقال : لا جناح على من حجّ البيت أو اعتمر في الطواف بهما ، وإنما يوضع الجناح عمّن أتى ما عليه بإتيانه الجناح والحرج ، والأمر بالطواف بهما والترخيص في الطواف بهما غير جائز اجتماعُهما في حال واحدة ، لولا أن معنى ذلك تخوّفُ أقوامٍ كانوا يطوفون بصنمين كانا على الصفا والمروة قبل الإسلام »[٢] كما تبيّن في سبب النزول .

ج- قراءة أنس وابن عباس وابن سيرين (ألاّ يطوف بهما)[٣] ، وخُرِّج ذلك كما يقول أبو حيان على زيادة (لا) نحو : « ﴿قَالَ مَا مَنَعَكَ أَلَّا تَسْجُدَ﴾ [الأعراف :١٢] فيتحد معنى القراءتين »[٤] ، والتوارد أصل في القراءات كما هو معلوم ،ولذلك عدّ

---

(١) ينظر : الطبري ، جامع البيان : ٢ / ٤٥ - ٤٦ ، أبو حيان ، البحر المحيط : ١ / ٦٣١ ، السيوطي ، الدر المنثور : ١ / ٣٧٥ .

(٢) الطبري ، جامع البيان : ٢ / ٤٥ (بتصرف).

(٣) ينظر : أبو حيان ، البحر المحيط : ١ / ٦٣١ .

(٤) البحر المحيط : ١ / ٦٣١ ، وقد عدّ أبوحيان هذا التخريج غير لازم ؛ لأن المعنى تخييرٌ بين الفعل والترك ، فعلى هذا كما يقول : تكون (لا) نافية على بابها ، مستدلاً على ذلك ببعض المذاهب في مشروعية الطواف ليصل إلى أن الطواف ليس واجبًا ، وهو خلاف المشهور،ومؤدّى هذا التخريج تجري عليه قصة عروة بن الزبير التي ذكرها البخاري ، وهو أنه فهِم من الآية جواز الطواف وعدمه ؛ فسأل عائشة عن ذلك ، فقالت كلاّ، لو كانت كما تقول كانت : فلا جناح عليه أن لا يطوّف بهما ،إنما أنزلت هذه الآية في الأنصار ؛ وينظر الطبري ، جامع البيان : ٢ / ٥١ .

ابن الجزري الوقف على (فلا جناح) من التعسّف والتمحّل[(١)] .

د- أن إغراء الغائب ضعيف[(٢)] كما مَرّ بنا ، وقد مثّل ابن هشام بهذا التخريج على الأمور البعيدة والأوجه الضعيفة في التخريج ، وعدّه من الجهات التي يدخل الاعتراض على المعرب من جهتها[(٣)] .

٢- « تعال »: في مواضع كثيرة[(٤)] منها قوله تعالى : ﴿ فَمَنْ حَآجَّكَ فِيهِ مِنۢ بَعْدِ مَا جَآءَكَ مِنَ ٱلْعِلْمِ فَقُلْ تَعَالَوْاْ نَدْعُ أَبْنَآءَنَا وَأَبْنَآءَكُمْ ﴾ [آل عمران: ٦١] .

عدّه بعضُ النحويين - كما أشار ابن مالك[(٥)] - اسمَ فعلِ أمرٍ، وردُّه عليهم بيِّنُ الوجاهة ؛ فقد استدل على فعليته باتصال الضمائر به ، وصيغته الصرفية المختصة بالفعل ؛ ذكر ذلك عند حديثه عن « هات » كما مرّ بنا في موضعه .

وتجدر الإشارة إلى أن الاستعمال المعجمي لهذه الكلمة يقوم دليلاً على أنها فعل ، قال الخليل رحمه الله : « الأصل في تعال : ارتفع ثم كثُر استعمالهم حتى قيل للمتعالي: تعال أي انزل »[(٦)] .

---

(١) ينظر : السيوطي ، الإتقان : ١ / ٢٢٩ .

(٢) العكبري ، التبيان : ١ / ١٠٩ .

(٣) المغني : ٥١٥ ، ٥١٧ .

(٤) وهي: آل عمران:٦١ ،٦٤ ،١٦٧ ،النساء: ٦١، ١٠٤، المائدة:١٠٤، الأنعام: ١٥١،الأحزاب: ٢٨، المنافقون: ٥.

(٥) شرح الكافية الشافية : ٢ / ٤٦ ، ولم أقف على نسبةٍ لهذا الرأي .

(٦) النحاس، إعراب القرآن : ٣ / ٣١١ ، وينظر : مختار الصحاح ، اللسان : ع ل ي .

ولأنه فعل جامد لا مضارع له ولا ماضي توهّم بعضُهم أنه اسم فعل كما يقـول ابن هشام[(١)] فهو فعلٌ من حيث التصنيف ، اعتراه تطوُّر دلاليٌّ ؛ يقول الزمخشري : « تعال: من الخاصّ الذي صار عامًّا ، وأصله أن يقوله من كان في مكان عالٍ لمن هو أسفل منه ، ثمّ كثر واتّسع فيه حتى عمَّ »[(٢)] فأصله إذاً تعالَيُوا ؛ استُثقِلت الضمة على الياء فحذفت فسكنت ، ثم حذفت لاجتماع الساكنين[(٣)] .

٣- «عليكم » في قوله تعالى :﴿ قُلْ تَعَالَوْاْ أَتْلُ مَا حَرَّمَ رَبُّكُمْ عَلَيْكُمْ أَلَّا تُشْرِكُواْ بِهِۦ شَيْـًٔاۖ وَبِٱلْوَٰلِدَيْنِ إِحْسَٰنًاۖ وَلَا تَقْتُلُوٓاْ أَوْلَٰدَكُم مِّنْ إِمْلَٰقٍۖ نَّحْنُ نَرْزُقُكُمْ وَإِيَّاهُمْۖ وَلَا تَقْرَبُواْ ٱلْفَوَٰحِشَ مَا ظَهَرَ مِنْهَا وَمَا بَطَنَۖ وَلَا تَقْتُلُواْ ٱلنَّفْسَ ٱلَّتِي حَرَّمَ ٱللَّهُ إِلَّا بِٱلْحَقِّۚ ذَٰلِكُمْ وَصَّىٰكُم بِهِۦ لَعَلَّكُمْ تَعْقِلُونَ ﴾ [الأنعام : ١٥١] .

وهذا التوجيه باعتبار فصلِها عمّا قبلها ، وذلك كما يقـول ابـن الـشجري : « أن تجعل « عليكم » منفصلة ممّا قبلها ، فتكون إغراءً بمعنى الزموا ، كأنه اجتـزأ بقولـه ﴿قُلْ تَعَالَوْاْ أَتْلُ مَا حَرَّمَ رَبُّكُمْ﴾ثم قيل على وجه الاستئناف ﴿عَلَيْكُمْ أَلَّا تُشْرِكُواْ بِهِۦ شَيْـًٔاۖ﴾، أي عليكم تـرك الإشراك ، وعليكم إحساناً بالوالـدين وألا تقتلـوا أولادكم .... »[(٤)] .

(١) شرح الشذور : ٣٢٤ .

(٢) الكشاف : ٢ / ٧٤ ، وينظر : الزجاجي، حروف المعاني : ٢١ ، ابن فارس ، الصاحبي : ٢١٤ ، المحرر الوجيز : ٩ / ٧٣ .

(٣) الرازي ، التفسير الكبير : ٨ / ٧٢ .

(٤) الأمالي : ١ / ٧٤ ، وينظر : ابن الأنباري ، البيان :١/ ٣٤٩، الرازي ، التفسير الكبير : ١٣ / ١٩٠ ، العكبري ، التبيان : ١ / ٤٠٩ ، القرطبي ، الجامع لأحكام القرآن : ٧ / ١٣١ .

والحقيقة أنّ هذا التوجيه منشؤه تجنّبُ إشكالات المعنى والصناعة اللفظية ، ولذلك استحسنه ابن هشام ؛ لأنه كما يقول « به يُتخلَّص من إشكال ظاهرٍ في الآية محوجٍ للتأويل »[1] .

فظاهر الآية على أنّ أنْ مصدرية ، و « لا » نافية ، والمصدر المؤول بدل من (ما) أو من العائد المحذوف ، والإشكالات المترتبة على ذلك تنبع من جانبين معنوي ولفظي ، وهما[2] :أن المحرّم الإشراك لانفيُه ، وأن الأوامر الآتية بعد ذلك معطوفة على « لا تشركوا » .

ويترتب عليهما إلزامان ملجئان للتأويل ، وهي :

أ – عطف الطلب على الخبر .

ب – جعل المأمور به محرّماً فيحتاج إلى تكلّفات مثل : جعل (لا) زائدة ، وأنّ عطف الأوامر على المحرم باعتبار حرمة أضدادها ؛ لأن هذه الأوامر لّما وردت مع النواهي وتقدمهنّ جميعاً فعلُ التحريم واشتركن في الدخول تحت حكمه ، عُلِمَ أنّ التحريم راجعٌ إلى أضدادها، وهي الإساءة إلى الوالدين وبخس الكيل.

على أنّه إذا كانت ثروة النظام النحوي للّغة قدّمت للنحويين مجموعةً من البدائل التفسيرية لتصوّر العلاقات النحوية بين هذه الألفاظ ، كالتوجيه الذي يقدّم الآية

---

(١) المغني : ٥١٨ .

(٢) ينظر : الطبري ، جامع البيان : ٨ / ٨٢ ، الزمخشري ،الكشاف : ٢ / ٧٥ ، حاشية الصبان : ٣ / ٢٩٦ .

شاهداً للباب ، وهو أن « عليكم » اسم فعل[١] ،فالاستعمال القرآني يحمل طاقة تعبيريّة يجلوها النظر البلاغي لتنبلج العلاقات النحوية في هذه الجملة في أعلى مستويات الصحة؛ تأمّل مقالة أبي السعود بأن تعليق (عليكم) بحرّم لا بـ (أتلُ) « أنسب بمقام الاعتناء بإيجاب الانتهاء عن المحرمات المذكورة ، وهو السرّ في التعرض لعنوان الربوبية مع الإضافة إلى ضميرهم ؛ فإن تذكير كونه تعالى ربًّا لهم ومالكاً لأمرهم على الإطلاق من أقوى الدواعي إلى انتهائهم عمّا نهاهم عنه أشدّ انتهاء »[٢] .

ولا غضاضة في اللجوء إلى تأويل ما له نظير مستساغ ، أو يهدي إلى كشف نكتة بلاغية ، فالقول بزيادة (لا) له نظائر في النمط العالي من الكلام ، كما في قوله تعالى ﴿ قَالَ مَا مَنَعَكَ أَلَّا تَسْجُدَ إِذْ أَمَرْتُكَ ﴾ [الأعراف ١٢] ، كما أنّ القول بأنّ (أن) مفسّرة و (لا) ناهية ، ليَخرُجَ المفسَّر على صورة النهي ، فيه مبالغةٌ في بيان التحريم[٣] .

وجعل (عليكم) اسم فعل يذهب شيئاً من رونق الكلام ، ويؤدي إلى تفكيك الكلام عن ظاهره كما يقول أبو حيان[٤] .

---

(١) ثم وجهان آخران ، وهما : (أنْ) مفسرة ، و(لا) ناهية ، وأن يكون المصدر المؤول من أن المصدرية ولا النافية خبراً لمبتدأ محذوف .

(٢) إرشاد العقل السليم : ٣ / ١٩٨ .

(٣) أبو السعود ، إرشاد العقل السليم : ٢ / ١٩٨ .

(٤) البحر المحيط : ٤ / ٢٥١ .

رابعًا : المصدر النائب عن فعل الأمر:

تقوم هذه الصيغة بحمل معنى الطلب حين تدخل في علاقة سياقية تميّزها عن استعمالات المصدر الأخرى، كأن يكون مؤكداً أو مبيّناً ، أو مقدّراً بأن والفعل .

فصيغة المصدر (ضَرْب) في خارج مسرح التركيب متعدّدة الاحتمال ، فإذا ما انضوى في ثنايا الجملة ، انتظم في عقد العلاقات النحوية ، وقام بوظيفة النيابة عن فعل الأمر لينشئ علاقتين: الإسناد إلى المخاطب ، والتخصيص بقرينة التعدية إلى المفعول به أو نحوها من المكمّلات كالظرفية ، والملابسة ، والمخالفة .

ولذلك عبّر النحاة عن هذه الصيغة بالمصدر النائب عن فعل الأمر أو المصدر المبدل من فعله .

الغرض من استعمال هذه الصيغة :

حينما تقدّم اللغة خياراتٍ لقدرة المستعمل ، فإنّ مطالبَ الأداء مرتهنةٌ بعرفٍ أسلوبي يضبط تلك البدائل ، وإدراك ذلك هو مهّمة الباحث في أسرار اللغة ، وإذا اتّخذنا صيغَ الأمر أنموذجاً لذلك، وقفنا على ضابط بموجبه يتعيّن أو يحسُنُ استعمال صيغة دون أخرى ؛ فاستعمال المضارع المقترن بلام الأمر دون فعل الأمر تفرضه محاكاة النهج المتلئب للاستعمال العربي في أمر الغائب ، وخشية الوقوع في اللبس ؛ إذ يظنُّ السامع الشاهد أنه هو المقصود بالأمر ، كما أن استعمال اسم فعل الأمر يحقّق جملةً من الأغراض أبنّا عنها في موضعها .

والصيغة التي نحن بصدد الحديث عنها كذلك ، فقد بيّن لنا النحاة أهميتها التي هي بمثابة الضابط لاستعمالها ، وتلك الأهمية تتجلّى في وفاء هذه الصيغة بمقصد المتكلم من جهة، وبمقصد النظام النحوي للّغة من جهة أخرى ، وذلك عن طريق :

١ - قصد المتكلّم دوامَ الحدث وثبوته ، وإفادةَ المبالغة في معناه .

٢ - مطابقة الكلام لمقتضى الحال ، كأن يكون الموقف لا يحتمل طول الكلام ، أو يكون موقف المتكلم يقتضي الإشعار بسرعة المبادرة ، وهو موقف تناسبه اللمحة الدالّة المقتضبة .

٣- الاقتصاد في الكلام ، بالتعبير الموجز عن المعنى الذهني المتطاول ، والبلاغة الإيجاز .

٤ - التوسعة على المتكلم .

يقول الرضي عن ذلك في معرض حديثه عن حذف عامل المصدر « فاستحسن حذف الفعل في بعض المواضع، إمّا إبانة لقصد الدوام واللزوم بحذف ما هو موضوعٌ للحدوث والتجدد ، أي الفعل ، في نحو : حمداً لك ، وشكراً لك ، وعجباً منك ، ومعاذ الله وسبحان الله ... أو لكون الكلام ممّا يُستحسن الفراغ منه بالسرعة، نحو لبيك وسعديك ودواليك وهذاذيك وهجاجيك »[(١)] .

وفي ضوء ذلك اتّخذ ابن مالك مبدأ « الاختصار والإيجاز » مرجِّحاً للقول

---

(١) شرح الرضي : ١ / ٣٠٦ - ٣٠٧ .

بقياسية هذا المصدر [١] ، وعدّه ابن فارس من التعويض [٢] .

ولمزيدٍ تبيُّنٍ لذلك نتناول موضعًا من مواضعه بالتحليل ، وهو قوله تعالى : ﴿ فَإِذَا لَقِيتُمُ ٱلَّذِينَ كَفَرُواْ فَضَرْبَ ٱلرِّقَابِ حَتَّىٰٓ إِذَآ أَثْخَنتُمُوهُمْ فَشُدُّواْ ٱلْوَثَاقَ فَإِمَّا مَنًّۢا بَعْدُ وَإِمَّا فِدَآءً ﴾ [محمد : ٤]

فـ« ضَرْبَ » في هذه الآية الكريمة مصدر نائب عن فعل الأمر : اضربوا، وقد أدرك المفسّرون الغرض من استعماله ؛ فالزمخشري –مثلاً– يقول : « أصله: فاضربوا الرقاب ضرباً ؛ فحذف الفعل وقُدِّم المصدر ، فأنيب منابه مضافاً إلى المفعول ، وفيه اختصار مع إعطاء معنى التوكيد ؛ لأنك تذكر المصدر، وتدلّ على الفعل بالنصبة التي فيه » [٣] .

والنظر البلاغي يُقرِّر تلك الأغراض ؛ يقول ابن الأثير « وإنما يُفعل ذلك لضرب من المبالغة والتوكيد كقوله تعالى : ﴿ فَضَرْبَ ٱلرِّقَابِ ﴾ وفي ذلك اختصار مع إعطاء معنى التوكيد المصدري » [٤] .

وإذا كانت الحكمة في اختيار ضرب الرقبة على غيرها من الأعضاء من قِبَل « أنّ المؤمِن ليس يُدافِعُ إنما هو دافِعٌ ، وذلك أن من يدفع الصائل لا ينبغي أن يقصِد أولاً مقتلَه ، بل يتدرّجُ ويضربُ على غير المقتل ، فإن اندفع فذاك ، ولا يترقّى إلى درجة

---

(١) شرح التسهيل : ٣/ ١٢٧ .

(٢) الصاحبي : ٣٩٤ .

(٣) الكشاف : ٤ / ٣١٩ .

(٤) المثل السائر : ٢/ ٨٩ .

الإهلاك ، فقال تعالى ليس المقصود إلا دفعهم عن وجه الأرض وتطهيرَها منهم ، فإذًا ينبغي أن يكون قصدكم أولاً إلى قتلهم بخلاف دفع الصائل ، والرقبة أظهر المقاتل »[١] ؛ إذا كانت الحكمة من قبل ذلك، فاستعمال المصدر (ضَرْب) - فيما يظهر- من مطالب مقتضى الحال من حيث قصدُ المبالغة، وقصُر مدّة الموقف ؛ لتأخذ كلُّ كلمة منهما (فضرب الرقاب) بحجز الأخرى حيث تناسق الدلالة وتلاقي المعنى على الحالة التي اقتضاها المقام .

وكذلك الحال لو تأمّلْنا شاهد النحاة :

*فندلا زريقُ المالَ ندْلَ الثعالبِ *

لألفيناه « لم يكن المعنى الذي قصد إليه مساوياً تماماً لمعنى (انـدُل) ، وإنـما أراد بذلك معنى إفصاحياً آخر انفعالياً فيه من الحث والحضِّ على العجلة والخفة في محاولة الهرب ما عزّزه الشاعر بقوله : ندل الثعالب ، وهي معانٍ لا توجد في صيغة الأمر المجرّدة »[٢] .

وبذلك لا يُعبأ بقول ابن عقيل حين رأى أن هذا المصدر ليس من التأكيد في شيء ، بل هو أمر خالٍ من التوكيد بمثابة الفعل الذي وقع موقعه مستدلاً بعدم جواز الجمع بينهما ، مع أنه لا شيء من المؤكدات يمتنع الجمع بينها وبين

---

(١) الرازي : التفسير الكبير : ٢٨ / ٣٨ (بإيجاز يسير) .

(٢) تمام حسان : اللغة العربية معناها ومبناها : ٢٥٥ .

المؤكد[١] ؛ لأن التحليل التطبيقي - كما مرّ بنا - يثبت ذلك ، كما أن الاستدلال بعدم جواز الجمع بينه وبين المؤكد كما هو شأن المؤكدات ، مبنيٌّ على فهم غير دقيق في تحديد المؤكّد ؛ لأن المؤكد هو فعل الحدث المعنوي ، وليس الفعل الملفوظ به في الجملة ، ولو كان كذلك لأُكِّد بفعل مثله لا باسم كما هو شأن التأكيد اللفظي .

وهذا المصدر هو المكوّن الدالّ على الطلب في جملته ، وليس فعله المحذوف ؛ لأنه حامل الدلالة الطلبية كما تبيّن ، ولأنه يعمل فيما بعده وفق مذهب الجمهور ، وفعله صار نسيًا منسيًّا [٢] .

ويحسن بنا الوقوف عند طريقة تمييز المصدر النائب عن فعله غيره :

وسائل تحديد المعنى النحوي للمصدر :

أشرنا في مطلع الحديث عن الموضوع إلى أن صيغة المصدر مشتركٌ لفظي تقبل تعدد المعنى الوظيفي ؛ فقد يكون نائباً عن الفعل ،أو مؤكداً له ،أو مسبوكاً من الحرف المصدري ومدخوله ؛ غير أنّه إذا دخل في السياق قامت القرائن اللفظية والمعنوية لرفع ذلك التعدّد ، ووسائل تحديد هذا النوع من المصدر أبرزُها المقام ، وهو - كما هو معلوم - منبع القرائن الحالية ، والمقام الذي يستعمل فيه هذا المصدر مقام طلبي ، وقد اتّخذه سيبويه معياراً في استعمال هذه الظاهرة ، يقول سيبويه معلّقاً على قول الشاعر :

---

(١) ينظر : شرح ابن عقيل على الألفية : ١ / ٤٧٧ - ٤٧٨ .

(٢) سيأتي بيان ذلك عند الحديث عن علاقاته النحوية ، ينظر : ص٣٠٧من البحث .

يشكو إليّ جملي طُولَ السرى صبرٌ جميلٌ فكلانا مبتلى!

« والنصب أكثر وأجود ؛ لأنه يأمره »[(١)] .

واتّخذه المبرّد كذلك في تعيين الموضع الإعرابي للمصدر ، يقول : « وإنما تنظر في هذه المصادر إلى معانيها ، فإن كان الموضع بعدها أمراً أو دعاءً لم يكن إلا نصباً ، وإن كان لما قد استقر لم يكن إلا رفعاً ، وإن كان يقع لهما جميعاً كان النصب والرفع »[(٢)] .

وقد تنبّه إلى ذلك المفسرون ، يقول ابن عطية في إعراب المصدر في قوله تعالى : ﴿ فَمَنْ عُفِىَ لَهُۥ مِنْ أَخِيهِ شَىْءٌ فَٱتِّبَاعٌۢ بِٱلْمَعْرُوفِ وَأَدَآءٌ إِلَيْهِ بِإِحْسَٰنٍ ﴾ [البقرة : ١٧٨] : « (فاتّباع) رفعٌ على خبر ابتداء مضمر ، تقديره : فالواجبُ والحكمُ اتّباعٌ ، وهذا سبيل الواجبات ، كقوله تعالى : ﴿ فَإِمْسَاكٌۢ بِمَعْرُوفٍ ﴾ [البقرة :٢٩٩] ، وأما المندوب إليه فيأتي منصوباً كقوله تعالى : ﴿ فَضَرْبَ ٱلرِّقَابِ ﴾ »[(٣)] .

فالمقام إذاً وسيلة مهمة في تحديد معنى هذا المصدر ، وتمييزه عن استعمالات المصدر الأخرى ؛ ذلك لأنّ هذا المقام هو المعنى الوظيفي العامُّ الذي يسبغه المصدر على الجملة ؛ فيخرجها من حيِّز الإخبار إلى حيِّز الإنشاء الطلبي أمراً أو دعاءً .

---

(١) الكتاب : ١ / ٣٢١ .

(٢) المقتضب : ٣ / ٢٢١ – ٢٢٢ ، وفيه شواهد على ذلك .

(٣)المحرر الوجيز : ١ / ٢٤٦ ، وينظر : الطبري ، جامع البيان : ٢ / ١١٠ ، أبو حيان، البحر المحيط : ٢ / ١٦ .

ولا يعني ذلك أنّ المقام هو الوسيلة الوحيدة التي تبين عن هذا المصدر ؛ فهناك وسائل أخرى يأتي في مقدمتها نظرية العامل النحوي باعتباره مناط التعليق ، الـذي يُفسِّر علامة النصب القرينةَ الإعرابية لهذا المصدر ، فقد ربط النحاة هـذا المـصدر بفعلـه ، وأعربوه مفعولاً مطلقاً ، وليس ذلك خضوعًا لسلطان هذه النظرية ، بل يستعين بمددٍ من قرينة المقام السالفة التوضيح ومن طبيعة الاستعمال الإنساني للّغة فـ« الأصـلُ في الـدعاء والإنشاء والتوبيخ والاستفهام أن يكون بالفعل »[1] .

كما أنّ نوع هذا المصدر من حيث التعيين يؤثر في الحكم النحوي لهـذا المـصدر؛ فالمعرفة حقُّها الابتداء ، وبخاصَّة إذا وليها ما يصلُح للاستقرار ، والنكـرة ليـست مخوّلةً لذلك ؛ يقول المبرِّد : « فإن كان مصدراً صـحيحاً يجـري عـلى فعلـه فالوجـه النصب ، وذلك قولك : تباً لزيد ، وجوعاً لزيد ،...وكذلك سقياً ورعيـاً . والرفـع يجوز على بُعد ؛ لأنك تبتدئ بنكرة ، وتجعل ما بعدها خبرها ،... فـإن كانـت هـذه المصادر معارف ، فالوجه الرفع ، ومعناه كمعنى المنصوب ، ولكـان يُختـار الرفـع ؛ لأنه كالمعرفة ، وحق المعرفة الابتداء ، وذلك قولـك : « الحمـد لله رب العـالمين » . و « لعنة الله على الظالمين » والنصب يجوز. »[2] .

والحالة التركيبية للمصدر من حيث إضافته أو عـدمها مـؤثِّرة أيـضاً في الحكـم النحوي له ؛ يقول المبرد « فإن أضفت لم يكن إلاّ النصب ، فقلت : ويحـه ، وويلـه ... فإن أفردت فلم تُضِف – فأنت مخيّر بين النصب والرفع ، تقـول : ويـل لزيـد ،

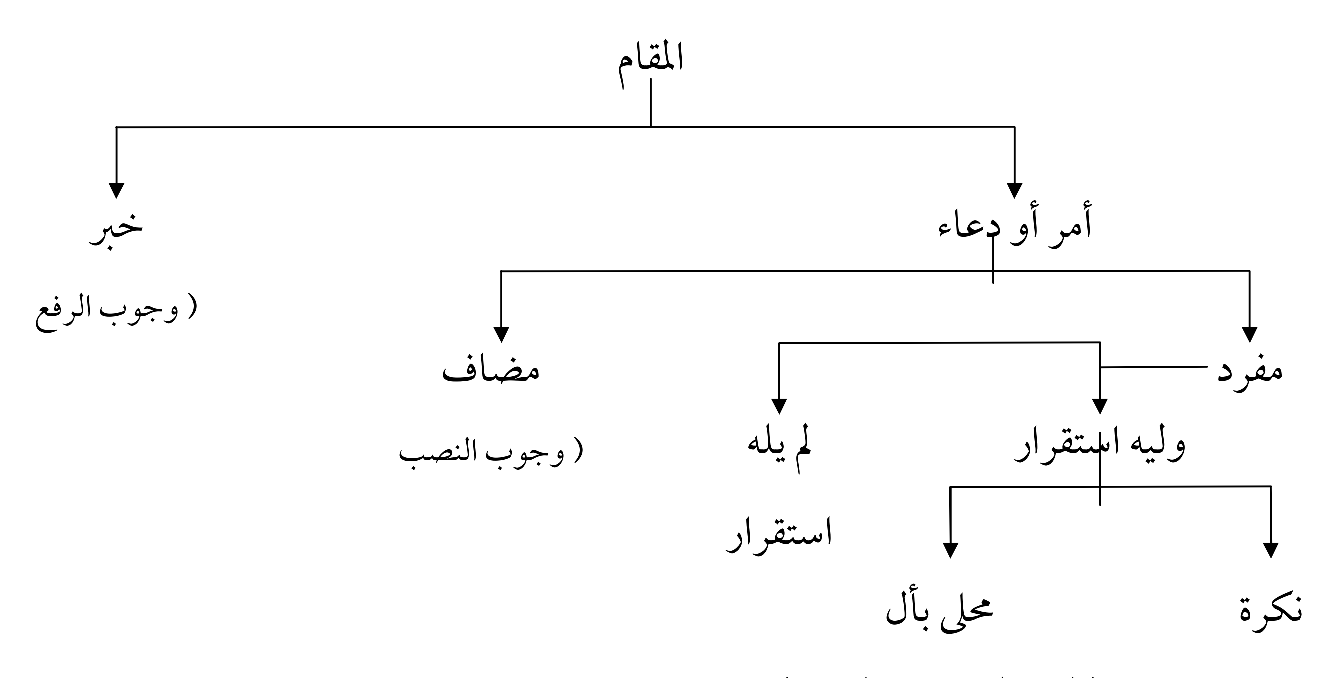
(١) ابن مالك : شرح التسهيل : ٢ / ١٩٢ .

(٢) المقتضب : ٣ / ٢٢١ ، وينظر : سيبويه : الكتاب : ١ / ٣١٩ ، ٣٢٨ – ٣٢٩ .

وويلاً لزيد ، فأمّا النصب فعلى الدعاء ، وأمّا الرفع فعلى قولك ثبت ويلٌ لـه ؛ لأنـه شيء مستقر »[١] .

وقد قدّم المبرّد عبارة جامعة ، تزاوج بين اعتبار المقام واعتبـار الـنمط الـشكلي للجملة استناداً إلى اقتضاء حالة المصدر من حيث التعيين والإضافة أو عدمها ، وقد ذكرناها سابقاً ، وهي « وإنما تنظر في هذه المصادر إلى معانيهـا ، فـإن كـان الموضـع بعدها أمراً أو دعاءً لم يكن إلا نصباً ، وإن كان لما قد اسـتقر لم يكـن إلا رفعـاً ، وإن كان يقع لهما جميعاً كان النصب والرفع »[٢] .

والشكل الآتي يمثل لهذه الأحكام :



(١) المبرد : المقتضب : ٣/ ٢٢٠ .

(٢) السابق : ٣/ ٢٢١ – ٢٢٢ ، وينظر في هذا المسألة : أبـو حيـان : الارتـشاف : ٣/ ١٣٦١ – ١٣٦٣ ، السيوطي ، الهمع : ٢/ ٨٠ – ٨١ .

وتحسن الإشارة إلى حكم إنابة المصدر النائب عن فعله بين القياس والسماع ، فللّنحاة فيه ثلاثة أقوال ، لخّصها أبو حيان [١] ، وهي :

أحدها : لا ينقاس ، ونسبه أكثر المتأخرين إلى سيبويه ، وأنه يقصره على السماع .

والثاني : أنه ينقاس في الأمر والدعاء والاستفهام بتوبيخٍ وغير توبيخ وفي التوبيخ بغير استفهام ، وفي الخبر المقصود به الإنشاء أو الوعد ، وهو اختيار ابن مالك .

والثالث: أنه ينقاس في الأمر والاستفهام فقط ، وبه قال بعض البصريين .

* المصدر النائب عن فعل الأمر في القرآن الكريم :

ورد هذا المصدر في الآيات الآتية :

١-قوله تعالى : ﴿ وَإِذْ أَخَذْنَا مِيثَاقَ بَنِيٓ إِسْرَٰٓءِيلَ لَا تَعْبُدُونَ إِلَّا ٱللَّهَ وَبِٱلْوَٰلِدَيْنِ إِحْسَانًا وَذِى ٱلْقُرْبَىٰ وَٱلْيَتَٰمَىٰ وَٱلْمَسَٰكِينِ وَقُولُوا۟ لِلنَّاسِ حُسْنًا ﴾ [البقرة : ٨٣].

٢- ﴿وَٱعْبُدُوا۟ ٱللَّهَ وَلَا تُشْرِكُوا۟ بِهِۦ شَيْـًٔا ۖ وَبِٱلْوَٰلِدَيْنِ إِحْسَٰنًا وَبِذِى ٱلْقُرْبَىٰ وَٱلْيَتَٰمَىٰ ...﴾ [النساء : ٣٦].

---

(١) الارتشاف : ٥/ ٢٢٥٣-٢٢٥٤ ، ٣/ ١٣٦١ ، وينظر : سيبويه ، الكتاب : ١/ ٣١٨ ، ٣٣٠-٣٣١ ، الفراء ، معاني القرآن : ٢/ ٥٢ ، ابن مالك ، شرح التسهيل : ٢ / ١٨٧ ،٣/ ١٢٧ ، شرح الكافية الشافية : ١/ ٢٩٦-٢٩٧ ، السيوطي ، الهمع : ٢/ ٨٠ .

٣- ﴿ قُلْ تَعَالَوْا أَتْلُ مَا حَرَّمَ رَبُّكُمْ عَلَيْكُمْ أَلَّا تُشْرِكُوا بِهِ شَيْئًا وَبِالْوَالِدَيْنِ إِحْسَانًا .... ﴾ [الأنعام : ١٥١] .

٤- ﴿ وَقَضَىٰ رَبُّكَ أَلَّا تَعْبُدُوا إِلَّا إِيَّاهُ وَبِالْوَالِدَيْنِ إِحْسَانًا ﴾ [الإسراء : ٢٣] .

٥- ﴿ وَوَصَّيْنَا الْإِنسَانَ بِوَالِدَيْهِ إِحْسَانًا .... ﴾ [الأحقاف : ١٥] .

فـ (إحسانًا) في هذه المواضع مصدرٌ نائب عن فعل الأمر (أحسِنوا) .

وقد أجاز العكبري فيه وجهين آخرين : أحدهما أن يكون مفعولاً به ، والتقدير : وقلنا استوصوا بالوالدين إحساناً ، والآخر : المفعول له ، أي ووصيناهم بالوالدين لأجل الإحسان إليهم[١] .

غير أن النظر إلى سياق تلك الآي ، وهو سياق الأمر والنهي ، يقوي الوجه الأول (المصدر المبدل من فعله) إضافةً إلى تحقُّق الغرض من استعمال هذا المصدر ؛ ذلك أنّ اقترانه بتوحيد الألوهية ، وما يُستنبط منه من عِظَمِ حقِّ الوالدين ، يقتضي استعمال ما يفيد التوكيد والمبالغة في المعنى ، وترّتب على ذلك عدولُ الاستعمالِ القرآنيِّ عن صيغة النهي المعطوف عليها « للمبالغة في إيجاب مراعاة حقوقهما ؛ فإنّ مجرّد ترك الإساءة إليهما غير كافٍ في قضاء حقوقهما »[٢] ، والمصدر النائب عن فعل الأمر هو الخليق بذلك المقام ؛ ولذلك استظهر بعض المفسرين وجه الإغراء فيه[٣] .

(١) التبيان : ١ / ٧٢ .
(٢) أبو السعود ، إرشاد العقل السليم : ٢ / ١٩٨ .
(٣) ينظر الطبري ، جامع البيان : ٥ / ٧٧ .

كما أنّ قراءة ابن أبي عبله (وبالوالدين إحسان) بالرفع ، تُضعِفُ اعتبار العِلِّيّة ؛ لأن في رفع (إحسان) « ما في المنصوب من معنى الأمر ، وإن كان جملة خبرية »[١] .

٦- قوله تعالى : ﴿غُفْرَانَكَ رَبَّنَا وَإِلَيْكَ ٱلْمَصِيرُ﴾ [البقرة : ٢٨٥] .

يقول أبو حيان : وانتصاب (غفرانك) على المصدر ، وهو من المصادر التي يعمل فيها الفعل مضمرًا ، التقدير عند سيبويه : اغفِر لنا غفرانك ، وقال الزمخشري : (غفرانك) منصوب بإضمار فعله ، يقال : غفرانك لا كفرانك ، أي نستغفرك ولا نكفرك ؛ فعلى التقدير الأول الجملة طلبية ، وعلى الثاني خبرية »[٢] .

٧ - قوله تعالى : ﴿ وَٱلَّذِينَ يُتَوَفَّوْنَ مِنكُمْ وَيَذَرُونَ أَزْوَاجًا وَصِيَّةً لِّأَزْوَاجِهِم مَّتَاعًا إِلَى ٱلْحَوْلِ غَيْرَ إِخْرَاجٍ .... ﴾ [البقرة : ٢٤] .

فـ(متاعًا) مصدر نائبٌ عن فعل الأمر (متِّعوهنّ) ، وهو وجهٌ أجازه بعض المفسِّرين [٣]، وثمَّ أوجهٌ أخرى ؛ منها انتصابه بـ (وصيّة) ، أو كونه صفة لها ، أو بدلاً منها ، أو حالاً[٤] .

ولعلّ الأقرب -في نظري- هو نصبه على نزع الخافض ، والتقدير : وصيةً بمتاع .

---

(١) ينظر : أبو حيان : البحر المحيط : ٣/ ٢٥٤ .

(٢) أبو حيان : البحر المحيط : ٢/ ٣٨٠ (بإيجاز)

(٣) ينظر : البغوي ، معالم التنزيل : ١ / ٢٢٢ ، أبو حيان ، البحر المحيط : ٢ / ٢٥٤ .

(٤) ينظر : ابن الأنباري ، البيان : ١/ ١٦٣ ، أبو حيان ، البحر المحيط : ٢ / ٢٥٤ ، الطبري ، جامع البيان٢ / ٥٨٢ ، الزمخشري : الكشاف : ١ / ٣١٧ .

والقول بأنه مصدر مبدل من فعله ضعيف في نظري ؛ لأن دلالة السياق قبله على الأمر أولى وأوضح من إسناده إلى « متاعاً » الذي هو اسم مصدر لا مصدر .

٨ – قوله تعالى : ﴿ فَضَرْبَ ٱلرِّقَابِ ﴾ [محمد : ٤] .

وقد سبق الحديث عن هذه الآية .

المبحث الثاني : العرض والتحضيض

تعريفهما :

العرض لغةً : من معانيه الإظهار والإبراز لغاية ؛ يقول الرازي : « عرض له أمر كذا يعرض أي ظهر ، وعرضتُ عليه أمر كذا . وعرضت له الشيء أي أظهرته له وأبرزته إليه ...وعرضت الجارية على البيع »[(١)] .

ويقول ابن سيده « وعرض الشيء عليه يعرضه عرضاً : أراه إيّاه »[(٢)] .

والتحضيض لغةً : ضربٌ من الحثِّ في السَّير والسَّوق وكلِّ شيء ، والحضّ أيضاً أن تحثّه على شيء لا سير فيه ولا سوق »[(٣)] .

والعرض والتحضيض في الاصطلاح متقاربان أيضاً ، ومعناهما طلب الشيء لكن العرض طلب بلين ، والتحضيض طلب بحثٍّ[(٤)] ، أو كما يقول ابن فارس « العرض أرفق والتحضيض أعزم »[(٥)] .

فالعلاقة بينهما إذاً عمومٌ وخصوصٌ فارق ؛ إذ « الجامع بينهما التنبيه على الفعل إلاّ أن التحضيض فيه زيادة تأكيد ، وحثٌّ على الفعل ، فكلّ تحضيضٍ عرض »[(٦)] .

---

(١) الرازي ، وابن منظور ، مختار الصحاح ، اللسان : (ع رض).

(٢) ابن سيده ، المحكم : (ع رض) .

(٣) المحكم ، لسان العرب : (ح ض ض) .

(٤) ابن هشام ، المغني : ٨١ ، وينظر : ابن يعيش ، شرح المفصل : ٥ / ٨٨ .

(٥) الصاحبي : ٣٠٣ .

(٦) أبو حيان ، الارتشاف : ٤ / ١٦٧٢ .

ويقول المرادي موضّحاً أثر المقام في التفريق بينهما « والفرق بينهما أنك في العرض تعرض عليه الشيء ؛ لينظر فيه ، وفي التحضيض تقول : الأولى لك أن تفعل فلا يفوتنّك ؛ قيل : ولذلك يحسن قول العبد لسيده : ألا تُعطيني . ويقبح : لولا تعطيني »[١] .

وأدواتهما هي : لولا ، لوما ، هلاّ ، ألا ، ألاّ ، أمَا ، لو[٢] .

وهذا الأسلوب وإن كان العرض أو التحضيض هو الوظيفة النحوية الأساسيّة أو المعنى النحوي العامّ للجملة ، فهو ينطوي على إفادات أخرى من مستتبع التركيب ؛ كالأمر ، والاستفهام ، والنفي ، والتمنّي ، والدعاء ؛ وقد نبّه إليها النحاة والبلاغيون في شذرات متفرّقة ؛ إذ ينبغي مراعاتها عند تحليل ما ورد منها في القرآن الكريم ، وبِحَسْبِها أن تُثير خلافاً حول توجيه معنى الأسلوب بين دلالة النفي أو التحضيض مثلاً ، على ما سيتبيّن بعدُ .

فأمّا إفادة الأمر فهي من أوضحها ، وبخاصة إذا كانت الأداة للتحضيض ؛ لأنه حثٌّ على إيجاد الفعل[٣] .

وقد احتجّ العلماء على وجوب العمل بخبر الواحد – كما يقول ابن مالك – بقوله

---

(١) الجنى الداني : ٣٨٢ – ٢٨٣ .

(٢) سيأتي الحديث عنها مفصّلاً .

(٣) ينظر : سيبويه ، الكتاب : ٣ / ٥١٤ ، ابن فارس ، الصاحبي : ٣٠٣ ، الهروي ، الأزهية : ١٦٩ ، ابن الحاجب ، الإيضاح في شرح المفصل : ٢ / ٢٣٤ .

تعالى : ﴿ فَلَوۡلَا نَفَرَ مِن كُلِّ فِرۡقَةٖ مِّنۡهُمۡ طَآئِفَةٞ لِّيَتَفَقَّهُواْ فِي ٱلدِّينِ ﴾ [التوبة: ١٢٢] ؛ لأنه أريد بمدخول (لولا) الاستقبال فجعلوه بمنزلة الأمر : لينفر[١] .

وهذه الإفادة – وأمثالها – لم تكن من مستتبعات التركيب إلا لـ« أنك قصدت ألاّ تأتي بمجرد الأمر ، فجنحْت إلى جانب الحثّ والتحضيض »[٢] .

وأمّا إفادة الاستفهام فقد كانت – فيما يبدو – سبباً لذكر سيبويه (هلاّ) في باب الاستفهام[٣] ، وقد اعتلَّ بها لجواز توكيد الفعل بالنون بعد (هلاّ) و(ألاّ) بـ« أنه استفهام فيه معنى العرض »[٤] وقد أشار إلى ذلك بعض النحويين والبلاغيين أيضاً[٥] .

ويقرّر ذلك أبو حيّان بالاستدلال ؛ فيقول : « ... ومعنى الاستفهام فيها موجود ؛ لأنك إذا قلت : هَلاَّ قُمْتَ فمعناه لِمَ تركْتَ القيام ، قال تعالى : ﴿ لَوۡلَا نُزِّلَ عَلَيۡهِ ٱلۡقُرۡءَانُ جُمۡلَةٗ وَٰحِدَةٗ ﴾ [الفرقان :٣٢] أي هلاّ ، وقال أبو إسحاق : هذا يدلّ على معنى : لِمَ نُزِّل عليه متفرقاً ؛ فأُعلِموا لِمَ ذلك ؛ أي ليثبُت في قلب النبي ﷺ ... »[٦] .

---

(١) ينظر : شرح التسهيل : ١ / ٣١ .

(٢) الجرجاني ، المقتصد : ١ / ٨٦.

(٣) الكتاب : ١ / ١٢٧ .

(٤) الكتاب : ٣ / ٥١٤ .

(٥) ينظر : الفراء، معاني القرآن: ٢ / ٨٥ ، ابن السراج، الأصول: ٢ / ١٨٥ ، أبو حيان ، الارتشاف : ٤ / ١٦٧٢ ، السكاكي ، مفتاح العلوم : ٣٠٥ .

(٦) الارتشاف : ٤ / ١٦٧٢ .

بيد أنّ ابن الشجري منع ذلك ، وعدَّه اغتراراً بالصورة اللفظيّة ؛ قال : « وأدخله (أي العرض) قومٌ في الاستفهام ؛ لأنّ لفظه كلفظه ، ولو كان استفهاماً لم يكن المخاطب به مكرِماً لمن خاطبه ، ولا موجباً عليه بذلك شكراً »[1] . وهو عنده « داخلٌ في حيّز الأمر »[2] .

ولعلّ في حكمه تعمياً لما اختصّت به (ألا) دون أخواتها من إمكان حصول التباسها بـ(ألا) المكونة من همزة الاستهفام و(لا) النافية على سبيل الاشتراك في اللفظ ، وفي المعنى كالنفي والتوبيخ ، وسيظهر أثر ذلك عند تناول مواضعها في القرآن الكريم .

وأمّا إفادة التمنّي ؛ فمن حيث « مقاربة العرض للتمنّي من حيث إنّك إذا عرضت عليه النزول فقد حثثته عليه ، ولا تحثه (إلا) على ما تودُّه وتتمنّاه »[3] .

وليست بخافيةٍ إفادة الدعاء ، والنفي .

وقد وضع السكاكي ضابطاً عامّاً ، وهو لا يختلف في مؤدّاه عمّا قدّمه النحويون ؛ قال في معرض حديثه عن خروج التمني والاستفهام والأمر والنهي إلى معانٍ أخرى : « متى امتنع إجراء هذه الأبواب على الأصل تولّد منها ما ناسب المقام »[4] . وقد ضرب مثالاً لكلٍّ ، ومنها : « إذا قلت لو يأتيني زيد

---

(١) الأمالي : ١ / ٣٩٠ .

(٢) السابق : ١ / ٤٢٥ .

(٣) الجرجاني ، المقتصد : ٢ / ١٠٦٤ ، وينظر : ابن الشجري ، الأمالي : ١ / ٣٩٠ .

(٤) مفتاح العلوم : ٣٠٤ .

فيحدثَني بالنصب طالباً لحصول الوقوع فيما يفيد لو من تقدير غير الواقع واقعاً ولد التمني »[١] .

فالعرض أو التحضيض عندهم معنىً مجازيّ تحوّل عن أصله استفهاماً كان أو أمراً أو نهياً أو تمنّياً ، وذلك المعنى فرضه المقام فهو إذاً الوظيفة الأساسيّة في ذلك السياق ، وهذا المؤدّى هو التصوّر السائد لدى النحاة ، وسيأتي بعد قليل أنّ ثمة إشكالاتٍ برزت عند التطبيق لدى قلّة من النحاة حين عدّوا الإفادات الجانبية التي يستتبعها التركيب وظائف أساسيّة له .

والنحاة المفسرون وقفوا على ذلك كلِّه وأبانوه ، ولنتخذ شاهداً بالتحليل تقريراً لذلك ، وهو قوله تعالى : ﴿ أَلَا تُقَٰتِلُونَ قَوْمًا نَّكَثُوٓاْ أَيْمَٰنَهُمْ وَهَمُّواْ بِإِخْرَاجِ ٱلرَّسُولِ وَهُم بَدَءُوكُمْ أَوَّلَ مَرَّةٍۚ أَتَخْشَوْنَهُمْۚ فَٱللَّهُ أَحَقُّ أَن تَخْشَوْهُ إِن كُنتُم مُّؤْمِنِينَ ﴾ [التوبة : ١٣] .

يقول الآلوسي موضّحاً ما يحمله تركيب هذه الجملة (ألا تقاتلون) من دلالات الآية « تحريض على القتال ؛ لأن الاستفهام فيه للإنكار ، والاستفهام الإنكاري في معنى النفي ، وقد دخل النفي ، ونفي النفي إثبات ؛ وحيث كان الترك مستقبحاً منكراً أفاد بطريق برهاني أن إيجاده أمر مطلوب مرغوب فيه ؛ فيفيد الحثّ والتحريض عليه ، وقد يقال : وجه التحريض على القتال أنهم حملوا على الإقرار

(١) مفتاح العلوم : ٣٠٤ .

بانتفائه كأنه أمر لا يمكن أن يعترف به طائع لكمال شناعته فيلجأون إلى ذلك ، ولا يقدرون على الإقرار به فيختارون القتال »[١] .

ويمكن عدُّ الاستفهامِ هنا توبيخاً مع ما يُستفاد منه من التحضيض على القتال والمبالغة في تحقّقه[٢] .

ويزداد ما سبق وضوحاً عند تأمُّل سياق الآي ؛ فقد « قرّرت الآيات قبلها أفعال الكفرة ، ثم حضّ على القتال مقترناً بذنوبهم لتنبعث الحمية مع ذلك ثم جزم الأمر بقتالهم في الآية بعدها ﴿ قَٰتِلُوهُمۡ يُعَذِّبۡهُمُ ٱللَّهُ ﴾ [التوبة : ١٤] »[٣] .

وإذا كان هذا النصّ يصوّر السياق أمريّاً ، فإنّ الاستفهام التوبيخيَّ في قوله تعالى (أتخشونهم) بعد (ألا تقاتلون) يشي بزيادةٍ لتوبيخٍ حمله استفهام سابق ؛ ولذا عدّه بعضهم استفهاماً خرج إلى معنى التحضيض[٤] .

وتجدر الإشارة إلى أنّ بعض النحاة عدّ بعض هذه الفوائد وأمثالها وظيفةً أساسيّة من وظائف هذه الأداة ، كما فعل الهروي حين عدَّ مِن مواضع (لولا) أن تكون استفهاماً بمعنى هلاّ[٥] ، ومثّل لها بقوله تعالى : ﴿ لَوۡلَآ أَخَّرۡتَنِيٓ إِلَىٰٓ أَجَلٖ قَرِيبٖ

(١) روح المعاني : ١٠ / ٦٠ .

(٢) الشوكاني : فتح القدير : ٢ / ٣٤١ ، وينظر : الزمخشري ، الكشاف : ٢ / ٢٣٩ ، القرطبي ، الجامع لأحكام القرآن : ٨ / ٨٦ ، أبو حيان ، البحر المحيط : ٥ / ١٨ .

(٣) ابن عطية ، المحرر الوجيز : ٣ / ١٣ .

(٤) ينظر : الزركشي ، البرهان في علوم القرآن : ٢ / ٣٤٢ ، السيوطي ، الإتقان : ١ / ٤٤٢ ، ٢ / ٢١٦ .

(٥) الأزهية : ١٦٦ .

فَأَصَّدَّقَ ﴾ [المنافقون : ١٠] ، وبقوله تعالى : ﴿ لَوْلَآ أُنزِلَ إِلَيْهِ مَلَكٌ فَيَكُونَ مَعَهُۥ نَذِيرًا ﴾ [الفرقان : ٧] .

كما عدّ الهروي من مواضع (لولا) أن تكون جحداً بمعنى (لم) كقوله عز وجل : ﴿ فَلَوْلَا كَانَتْ قَرْيَةٌ ءَامَنَتْ فَنَفَعَهَآ إِيمَٰنُهَآ إِلَّا قَوْمَ يُونُسَ ﴾ [يونس : ٩٨] [١] .

وهذا المعنى لا يمكن إنكاره بدليل أثره في جواز إبدال المستثنى في قراءة برفع (قوم)[٢] إلا أنّه من مستتبعات التركيب ، ووظيفة (لولا) هنا التوبيخ بدليل قراءة أبي وعبد الله ابن مسعود بـ(هلا) بدل (لولا) في هذه الآية[٣] .

فهذه الإفادات التي يستتبعها التركيب ينبغي أن تترك لتُلاحَظ في سياقاتها الخاصة ؛ ولذا قال ابن هشام بعد أن نقل عن الهروي عدَّ الاستفهامِ من مواضع (لولا): « وأكثرهم لا يذكره »[٤] .

---

(١) الأزهية : ١٦٩ ، وينظر : المرادي ، الجنى الداني : ٦٠٨ ، وينظر : الزجاجي ، حروف المعاني : ٥ ، ابن فارس ، الصاحبي : ٢٥٤ ، الزركشي، البرهان في علوم القرآن : ٤/ ٣٧٨..

(٢) سيأتي ذلك في دراسة أثر الطلب في الظاهرة النحوية ص٥٣٩ من البحث .

(٣) القرطبي ، الجامع لأحكام القرآن : ٨ / ٣٨٣ ، أبو حيان ، البحر المحيط : ٥ / ١٩٢ ، ابن عطية ، المحرر الوجيز : ٣ / ١٤٣ .

(٤) المغني : ٢٧٣ .

أدوات العرض والتحضيض

الأداة هي المكوِّن الرئيس لهذا الأسلوب ؛ فهي قرينـةٌ لفظيـةٌ عليـه ، ولكونهـا داخلةً على جملة ؛ فهي تُلخِّص الأسلوب النحوي لهـا ، كـما هـو معـروف مـن دور الأدوات الداخلة على الجمل[1] .

ورتبةُ هذه الأدوات الصدر ؛ كما تقرّر لدى النحاة من أنّ « كلّ مـا يغـيِّر معنـى الكلام ، ويؤثِّر في مضمونه وكان حرفاً فمرتبته الصدر »[2] .

وهذه الأدوات هي : لولا ، لوما ، هلاّ ، ألا ، ألاّ ، أمَا ، لو.

وتغييرُها معنى الكلام هو ذلك التحويلُ الدلاليُّ الذي يحيلها إلى الطلب عرْضاً كان أو تحضيضاً بعد أن كان أصل الجملة خبرًا .

المعنى الوظيفي لهذه الأدوات :

أيُّ واحدةٍ من هذه الأدوات مشتركٌ لفظيٌّ متعدِّد الوظيفة ؛ فعلى سـبيل المثـال (ألا) تفيد الاستفتاح والتنبيه أيـضاً ، و(لـولا) و(لومـا) تفيـدان امتنـاع الجـواب لوجـود الشرط ، و(لو) تفيد امتناع الجواب لامتناع الشرط ، والتمني . والناظر في كتب معاني الأدوات يرى تعدّداً للوظائف النحوية لها .

والذي يرفع تعدُّد ذلك هو السياق الذي ترد فيه ؛ ذلـك « أنَّ الألفـاظَ المفـردة

(١) ينظر : تمام حسان ، الخلاصة النحوية : ٧٠ .

(٢) الرضي ، شرح الكافية: ٤ / ٣٣٦

التي هي أوضاعُ اللغة لم توضَع لتُعرف معانيها في أنفسها ، ولكن لأَنْ يُضَمَّ بعضُها إلى بعض ، فيعرف فيما بينها فوائد »[١] .

كما أنّ توافر خصائصها في الاستعمال يعدّ من القرائن الدّالة عليها – بالإضافة إلى قرينة المقام ، وهي منبع الدلالة الكاشفة عن هذه الاستعمالات جميعاً ، ومن تلك القرائن:

– القرينة الإعرابية تَميزُ (ألاّ) الدّالةَ على التحضيض عن (ألاّ) المركّبة من (أن) المصدرية و(لا) النافية ؛ لأنّ الفعل المضارع بعدها منصوب بـ(أن) المصدرية ، وأدوات العرض أو التحضيض مهملةٌ عن العمل .

– قرينة الربط الجوابي يمكن أن تميّز بينهما أيضاً ؛ فلا بدّ للامتناعية من جوابٍ ظاهر أو مقدّر ، ولا يتعيّن ذلك لأداة التحضيض .

– التنغيم يميّز ألَا حين يراد بها العرض عن الاستفتاحية ؛ إذ تصحبها نغمة مرتفعة ، وهذه القرينة تتحقّق لسائر أخواتها ؛ لأن نغمة الطلب تختلف عن نغمة الخبر .

– قرينة التضام تميِّز (لولا) ، و(لوما) التحضيضيتين عن الامتناعيتين ؛ لأنهما مختصتان بالدخول على الفعل ، والامتناعيتين غير مختصّتين ؛ فتدخلان على الاسم وعلى الفعل .

---

(١) الجرجاني ، دلائل الإعجاز : ٥٣٩ .

وهذه القرينة (قرينة التضامّ) مشتركةٌ بين هـذه الأدوات جميعـاً ؛ فالخصيـصةُ العامّة لهذه الأدوات هي اختصاصها بالدخول على الفعـل ، وهـو مطلـبٌ لإنـشاء العلاقة المعجميّة بين هذا المكوّن الرئيس لجملة العرض والتحضيض وما يتبعه مـن ضمائم ؛ لأنّ معنى الأداة طلبٌ عرضـاً كـان أو تحضيـضاً ، والطلـب لا يكـون إلاّ بالحدث (الفعل) ، فهي لا تتعلّق إلا به ؛ يقـول ابـن الـسراج عـن هـذه الأدوات «وأخلصوهنّ للفعل حيث دخل فيهن معنى التحضيض »[(١)]، ويُلحق بـه مـا كـان في معنـاه كالجملة الشرطية « وهي في معنى الفعل ؛ إذ كانت مختصة بالأفعال »[(٢)] ، نحو قولـه تعـالى : ﴿ فَلَوۡلَآ إِن كُنتُمۡ غَيۡرَ مَدِينِينَ ﴿٨٦﴾ تَرۡجِعُونَهَآ ﴾ [الواقعة : ٨٦ – ٨٧].

وإذا اتّضح أن وظيفة الأداة في السياق هي إفادة معنى العرض أو التحضيض ؛ فهناك عاملان آخران يؤثران أيضًا في هذا المعنى ، وهما :

١ – الزمن النحوي الذي يؤدّيه سياق الفعل المدخول ، فـهي إذا دخلـت عـلى الماضي أو المضارع الحاليِّ فمعناها التـوبيخ واللـوم عـلى تـرك الفعـل ، ومعناهـا في المضارع المستقبل الحضُّ على الفعل والطلب له . ويلحق به الماضي المؤول بالمستقبل كما في قوله تعالى : ﴿ لَوۡلَآ أَخَّرۡتَنِيٓ إِلَىٰٓ أَجَلٖ قَرِيبٖ ﴾ [المنافقون : ١٠] [(٣)] .

---

(١) الأصول : ٢/ ٢٣٤ .

(٢) ابن يعيش ، شرح المفصل : ٥ / ٨٩.

(٣) ينظر : ابن يعيش ، شرح المفصل : ٥ / ٨٩ ، الرضي ، شرح الكافية : ٤ / ٤٤٢ – ٤٤٣ ، ابن مالـك ، شرح التسهيل : ٤ / ١١٣ .

والتوبيخ « من حيث المعنى كالتحضيض على فعل مثل ما فات ؛ لأن المخاطب يُلام على أنه ترك في الماضي شيئاً يمكن تداركه في المستقبل »[١] ، وسيتبيّن ذلك عند تناول مواضع هذه الأدوات من النصّ القرآني.

٢ – المقام ، ويحدّده مرادُ المتكلم : أمجرّدُ العرض أم زيادةُ الحثّ على الفعل ؛ يقول الرضي في ذلك « فإن خلا الكلام من التوبيخ فهو العرض ؛ فتكون هذه الأحرف للعرض »[٢] .

وسأعرض فيما يأتي ورود تلك الأدوات واستعمالاتها في النصّ القرآني :

١ – (ألا):

وهذه الأداة مركبة من همزة الاستفهام و(لا) النافية عند أكثر النحويين[٣] ، وبسيطة عند بعضهم[٤] .

وقد وردت في القرآن الكريم في ثلاثة عشر موضعاً .

وهي في أغلب تلك المواضع لا يمكن القول بتعيّنها للعرض أو التحضيض ، بل تفيد أيّاً منهما على سبيل الاحتمال ؛ بسبب التلاؤم الدقيق بين العرض أو التحضيض والاستفهام التوبيخي أو الإنكار ؛ كما مرّ بنا .

---

(١) الرضي ، شرح الكافية : ٤ / ٤٤٣ (بتصرّف).

(٢) شرح الكافية : ٤ / ٤٤٣ .

(٣) ابن عصفور ، شرح الجمل : ٢ / ٢٧٩ ، ابن مالك ، شرح الكافية : ٢ / ١٨٥ ، المرادي ، الجني الداني : ٣٨٣ .

(٤) ينظر : المالقي ، رصف المباني : ١٦٦، المرادي ، الجنى الداني : ٣٨٣ .

وسأتناول تلك المواضع بالتحليل الآتي[١] :

١ – قوله تعالى : ﴿ وَإِذْ نَادَىٰ رَبُّكَ مُوسَىٰٓ أَنِ ٱئْتِ ٱلْقَوْمَ ٱلظَّٰلِمِينَ ﴿١٠﴾ قَوْمَ فِرْعَوْنَ ۚ أَلَا يَتَّقُونَ ﴾ [الشعراء : ١٠ ، ١١] .

و(ألا) هنا للعرض عند أبي حيّان ؛ إذ يرى أن « الظاهر أن (ألا) للعرض المضمّن الحضَّ على التقوى ، وقول من قال إنها للتنبيه لا يصح ، وكذلك قول الزمخشري إنها للنفي دخلت عليها همزة الإنكار »[٢] . وعدّها ابن فارس تحضيضاً[٣] .

وأمّا عدُّها استفهاماً فمبنيٌّ على أنَّ جملة (ألا يتقون) مستأنفة استئنافاً بيانيّاً ؛ لأنه لمّا أمره بالإتيان إليهم لدعوتهم ، ووصفهم بالظالمين كان الكلام مثيراً لسؤالٍ في نفس موسى ...[٤] .

والأقرب – في نظري – أن تكون للتحضيض ، والجملة مقولة لقول محذوف ؛ لأن المعنى : قل لهم ، « وترك إظهار (فقل لهم) لدلالة الكلام عليه »[٥] ، وهذه الجملة القولية مفسِّرة للأمر (ائت) ، ويقوّي ذلك قراءة عبد الله بن مسلم

---

(١) سبق تناول الموضع الأول من ورودها ، وهو قوله تعالى : ﴿ أَلَا تُقَٰتِلُونَ قَوْمًا نَّكَثُوٓاْ أَيْمَٰنَهُمْ ... ﴾ (التوبة : ١٣) ؛ ينظر ص من البحث .

(٢) البحر المحيط : ٧ / ٨ .

(٣) الصاحبي : ٣٠٣ .

(٤) ابن عاشور ، التحرير والتنوير : ١٠ / ١٤١ .

(٥) الطبري ، جامع البيان : ١٩ / ٩٤ ، وينظر : ابن عاشور ، التحرير والتنوير : ١٠ / ١٤١ .

وحماد بن سلمة وأبي قلابة (تتقون) بالتاء[(١)] .

٢ - قوله تعالى : ﴿ قَالَ لِمَنْ حَوْلَهُۥٓ أَلَا تَسْتَمِعُونَ ﴾ [الشعراء : ٢٥] .

وهذه الآية وردت في سياقِ مشهدٍ حواريٍّ بين نبي الله موسى -عليه السلام- وفرعون : ﴿ قَالَ فِرْعَوْنُ وَمَا رَبُّ ٱلْعَٰلَمِينَ ﴿٢٣﴾ قَالَ رَبُّ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضِ وَمَا بَيْنَهُمَآ ۖ إِن كُنتُم مُّوقِنِينَ ﴿٢٤﴾ قَالَ لِمَنْ حَوْلَهُۥٓ أَلَا تَسْتَمِعُونَ ﴿٢٥﴾ قَالَ رَبُّكُمْ وَرَبُّ ءَابَآئِكُمُ ٱلْأَوَّلِينَ ﴾ [الشعراء : ٢٣ - ٢٦] .

يقول السكاكي محلّلاً هذا التحاور في معرض تبيانه لاستعمال (ما) الاستفهاميّة للسؤال عن الجنس : « ولكون (ما) للسؤال عن الجنس وللسؤال عن الوصف ؛ وقع بين فرعون وبين موسى ما وقع ؛ لأنّ فرعون حين كان جاهلاً بالله معتقداً أنْ لا موجودَ مستقلاً بنفسِه سوى أجناس الأجسام اعتقادَ كلِّ جاهلٍ لا نظَرَ له ،ثم سمع موسى قال : إنّا رسول رب العالمين ....، سأل موسى : وما ربُّ العالمين ؟ ، كأنه قال : أيُّ أجناسِ الأجسام هو ، وحين كان موسى عالماً بالله أجاب عن الوصف تنبيهاً على النظر المؤدّي إلى العلم بحقيقته الممتازة عن حقائق الممكنات ، فلمّا لم يتطابق السؤال والجواب عند فرعون الجاهل عجب من حوله من جماعة الجهلة ، فقال لهم ألا تستمعون »[(٢)] .

---

(١) ينظر : أبو حيان ، البحر المحيط : ٧ / ٨ ، ابن عطية ، المحرر الوجيز : ٤ / ٢٢٦ .

(٢) مفتاح العلوم : ٣١٠ .

ولذا فجملة (ألا تستمعون) عند المفسرين[1] مسوقةٌ على وجه التعجّب مِن سَفَهِ المقالة في نظر فرعون ؛ إذ يرى أن موسى يدّعي خلاف أمرٍ محقّقٍ وهو ربوبيّته ، وهو مخالف لعقيدة القوم ، و(ألا) عندئذٍ على أصلها حرفَ استفهام ، ولا النافية .

وهي تصلح – في نظري – للتحضيض ؛ وبيان ذلك أنه لمّا سَمِع مِن موسى جواباً مثيراً للعجب ؛ إذ كان مخالفاً لاعتقاده واعتقاد قومه ؛ حثّ من حوله إلى الإنصات لذلك الكلام الذي لا تستوعبه عقولهم تهيئةً لتكذيبه ، والله أعلم .

٣ –٨ : – (ألا تتقون)

وقد تكررت هذه الجملة في ستة مواضع[2] من القرآن ، أوّلها قوله تعالى : ﴿ إِذْ قَالَ لَهُمْ أَخُوهُمْ نُوحٌ أَلَا تَتَّقُونَ ﴾ [الشعراء : ١٠٦] ، وردت في خمسةٍ منها في السورة نفسها على سنن واحد من النظم متشابهة في سياق الآي ، وسياق الآية التي نحن بصددها ، هو قوله تعالى : ﴿ كَذَّبَتْ قَوْمُ نُوحٍ ٱلْمُرْسَلِينَ ﴿١٠٥﴾ إِذْ قَالَ لَهُمْ أَخُوهُمْ نُوحٌ أَلَا تَتَّقُونَ ﴿١٠٦﴾

---

(١) القرطبي ، الجامع لأحكام القرآن : ١٣ / ٩٨ ، ابن عطية ، المحرر الوجيز : ٤ / ٢٢٩ ، أبو السعود ، إرشاد العقل السليم : ٦ / ٢٣٩ .

(٢) الآيات –بالإضافة إلى الآية المذكورة– هي :

١ – كَذَّبَتْ عَادٌ ٱلْمُرْسَلِينَ ﴿١٢٣﴾ إِذْ قَالَ لَهُمْ أَخُوهُمْ هُودٌ أَلَا تَتَّقُونَ ﴿١٢٤﴾ ﴾ [الشعراء : ١٢٣ – ١٢٤] .

٢ – ﴿ كَذَّبَتْ ثَمُودُ ٱلْمُرْسَلِينَ ﴿١٤١﴾ إِذْ قَالَ لَهُمْ أَخُوهُمْ صَٰلِحٌ أَلَا تَتَّقُونَ ﴿١٤٢﴾ ﴾ [الشعراء : ١٤١ – ١٤٢] .

٣ – ﴿ كَذَّبَتْ قَوْمُ لُوطٍ ٱلْمُرْسَلِينَ ﴿١٦٠﴾ إِذْ قَالَ لَهُمْ أَخُوهُمْ لُوطٌ أَلَا تَتَّقُونَ ﴿١٦١﴾ ﴾ [الشعراء : ١٦٠ – ١٦١] .

٤ – ﴿ كَذَّبَ أَصْحَٰبُ لْـَٔيْكَةِ ٱلْمُرْسَلِينَ ﴿١٧٦﴾ إِذْ قَالَ لَهُمْ شُعَيْبٌ أَلَا تَتَّقُونَ ﴿١٧٧﴾ ﴾ [الشعراء : ١٧٦ – ١٧٧] .

٥ – ﴿ وَإِنَّ إِلْيَاسَ لَمِنَ ٱلْمُرْسَلِينَ ﴿١٢٣﴾ إِذْ قَالَ لِقَوْمِهِۦٓ أَلَا تَتَّقُونَ ﴿١٢٤﴾ ﴾ [الصافات : ١٢٤] .

إِنِّي لَكُمْ رَسُولٌ أَمِينٌ ﴿١٠٧﴾ فَاتَّقُوا اللَّهَ وَأَطِيعُونِ ﴾ [الشعراء : ١٠٥ – ١٠٨] .

والمواضع الخمسة الأخرى جرت على هذا النمط لا تفترق إلا في اسم النبي وقومه ؛ فقد قال ذلك هود وصالح ولوط وشعيب وإلياس عليهم السلام.

وهي في نظر المفسرين تحتمل التوجيهين : العرض ، والاستفهام الإنكاري ؛ أمّا العرض ، فقد قال به ابن عطية وأبو حيان – استناداً إلى ما يستدعيه الموقف من رفق وتلطّف كما في قوله تعالى : ﴿ فَقُلْ هَل لَّكَ إِلَىٰٓ أَن تَزَكَّىٰ ﴾ [النازعات : ١٨] لينتقل بعد ذلك من العرض إلى تجريد الأمر فقال : فاتقوا الله(١) .

وأمّا الاستفهام فهو الوجه الآخر الذي أجازه الطاهر بن عاشور ؛ وهو « استفهامٌ عن انتفاء تقواهم مستعملٌ في الإنكار ، وهو يقتضي امتناعهم من الامتثال لدعوته »(٢) .

وكونها للعرض أو للتحضيض أولى في نظري ؛ لأنّه مناسبٌ للمقام ؛ فلم يُنشر الإسلام بحدّ السيف بل بالحكمة والموعظة الحسنة ، وهذا يقتضي التدرُّج بالتلطّف في عرض الدعوة إلى تجريد الأمر بالعبادة .

٩- قوله تعالى : ﴿ فَقَرَّبَهُۥٓ إِلَيْهِمْ قَالَ أَلَا تَأْكُلُونَ ﴾ [الذاريات : ٢٧] .

والآية تتصل بقصّة ضيافة إبراهيم للملائكة عليهم السلام ﴿ إِذْ دَخَلُوا۟ عَلَيْهِ فَقَالُوا۟

---

(١) ينظر : أبو حيان ، البحر المحيط : ٧ / ٢٩ ، ابن عطية ، المحرر الوجيز : ٤ / ٢٤٢ .

(٢) التحرير والتنوير : ١٠ / ١٩٠ .

سَلَٰمًاۖ قَالَ سَلَٰمٌ قَوۡمٌ مُّنكَرُونَ ﴿٢٥﴾ فَرَاغَ إِلَىٰٓ أَهۡلِهِۦ فَجَآءَ بِعِجۡلٍ سَمِينٍ ﴾ [الذاريات : ٢٥ ، ٢٦] .

و(ألا) هنا للعرض عند أبي حيان ؛ لأنّ ملاطفة الضيف وتأنيسَه من آداب الضيافة[(١)] .

وعدَّها الطاهر بن عاشور « متعيّنة للعرض لوقوع فعل القول بدلاً من فعل (قرَّبَه إليهم) ، ولا يحسن جعلها كلمتين من همزة الاستفهام للإنكار مع لا النافية »[(٢)] .

وما لم يحسن في نظر ابن عاشور ، وهو عدُّها استفهاماً أجازه قبلُ الزمخشري[(٣)] ؛ نقله أبو حيّان بصيغة التمريض فيما يبدو ؛ قال : « وقيل الهمزة في ألا للإنكار ، وكأنّه ثمّ محذوفٌ ، تقديره فامتنعُوا من الأكل فأنكر عليهم ترك الأكل ؛ فقال : ألا تأكلون »[(٤)] ، وهو رأي الطبري وأبي السعود[(٥)] .

والأقرب في نظري أن تكون للعرض ؛ استناداً إلى النظر إلى هذه الجملة في ضوء العلاقات السياقية التي نبّه إليها ابن عاشور ؛ فمن جهة ما قبلها جملة (ألا تأكلون) أقرب ما تكون إلى معنى الإبدال من (قرّبه إليهم) ؛ إذ ليست إلاّ تقريراً لرغبته التي

---

(١) ينظر : أبو حيان ، البحر المحيط : ٨ / ١٣٧ .

(٢) التحرير والتنوير : ٢٧/ ٢٥ .

(٣) الكشاف : ٤ / ٤٠٤ .

(٤) البحر المحيط : ٨ / ١٣٨ .

(٥) جامع البيان : ٢٦ / ٢٠٨ ، إرشاد العقل السليم : ٨ / ١٤٠ .

دفعته إلى تقريب القِرى . وأمّا من جهة ما بعدها فالفاء في قوله (فأوجس منهم) كما يقول ابن عاشور للفصيحة لإفصاحها عن جملة مقدّرة يقتضيها ربط المعنى ، أي فلم يأكلوا فأوجس منهم خيفة ... وقد صرّح بذلك في سورة هود ﴿ فَلَمَّا رَءَآ أَيْدِيَهُمْ لَا تَصِلُ إِلَيْهِ نَكِرَهُمْ وَأَوْجَسَ مِنْهُمْ خِيفَةً ﴾ [هود : ٧٠][1] فامتناعهم عن الأكل وتوجّسه منهم كان تالياً لتقديمه القرى إليهم وعرضِه باللّطف والتأنيس .

وإذا كانت (ألا) في الآيات السابقة أقرب إلى العرض أو التحضيض ؛ فهي فيما نستأنف إكماله من الآيات الآتية أقرب إلى الاستفهام أو تكاد تكون متعيّنة له :

١٠ - قوله تعالى : ﴿ وَلَا يَأْتَلِ أُوْلُواْ ٱلْفَضْلِ مِنكُمْ وَٱلسَّعَةِ أَن يُؤْتُوٓاْ أُوْلِي ٱلْقُرْبَىٰ وَٱلْمَسَٰكِينَ وَٱلْمُهَٰجِرِينَ فِي سَبِيلِ ٱللَّهِ ۖ وَلْيَعْفُواْ وَلْيَصْفَحُوٓاْ ۗ أَلَا تُحِبُّونَ أَن يَغْفِرَ ٱللَّهُ لَكُمْ ۗ وَٱللَّهُ غَفُورٌ رَّحِيمٌ ﴾ [النور : ٢٢] .

وسبب نزول هذه الآية يوضح وظيفة (ألا) فيها ؛ فقد نزلت في أبي بكر رضي الله تعالى عنه ؛ فقد حلف ألاّ ينفِق على مسطَحٍ ، بعد أن خاض في حديث الإفك ، وكان من قرابة أبي بكر الفقراءِ الذين يُنفِق عليهم ، فقرأ رسول الله ﷺ هذه الآية عليه ، فلمّا وصل إلى قوله : ﴿ أَلَا تُحِبُّونَ أَن يَغْفِرَ ٱللَّهُ لَكُمْ ﴾ قال أبو بكر : بلى ، والله إنا لنحبُّ أن يغفر الله لنا ، وعاد لمسطح بما كان يصنع به[2] .

---

(١) التحرير والتنوير : ١٤ / ١٠٤ .

(٢) الطبري ، جامع البيان : ١٨ / ٩٤ ، الرازي ، التفسير الكبير : ٢٣ / ١٥٤ ، أبو حيان ، البحر المحيط : ٦ / ٤٠٤ ، أبو السعود ، إرشاد العقل السليم : ٦ / ١٦٥ ، الألوسي ، روح المعاني : ١٨ / ١٢٥ .

فجواب أبي بكر بـ(بلى) دليل على أن (ألا تحبون) استفهام .وقد عدّها بعض النحويين تحضيضاً[١] ، وهو مخالف لمطلب الجواب ؛ إذ ينبغي أن يكون وَفْق السؤال .

١١ – قوله تعالى : ﴿ فَرَاغَ إِلَىٰٓ ءَالِهَتِهِمۡ فَقَالَ أَلَا تَأۡكُلُونَ ﴾ [الصافات : ٩١]

وهو خطابُ إبراهيم عليه السلام إلى آلهة قومه ، وهو خطاب غيرُ مستعمَلٍ في حقيقته ، ولكنه مستعمَلٌ في لازمه ، وهو تذكّرُ كذبِ الذين ألّهوها ، والذين سدنوا لها وزعموا أنها تأكل الطعام الذي يضعونه بين يديها أو أنه ينال من بركتها[٢] ، فلمّا لم يرها تأكل قال لها ألا تأكلون على وجه الاستهزاء والسخرية[٣] ؛ لذلك فعدُّ (ألا) للاستفهام هو ما يحمل هذا المعنى ، وأمّا عدّها عرضاً أو تحضيضاً فلا يناسب ذلك المعنى الذي يعبّر عن الحسرة والألم .

١٢ – قوله تعالى : ﴿ أَلَا يَظُنُّ أُوْلَٰٓئِكَ أَنَّهُم مَّبۡعُوثُونَ ﴾ [المطففين : ٤] .

وألا للاستفهام الإنكاري أو التعجّبي من عظيم حالهم في الاجتراء على التطفيف كأنه لا يخطر ببالهم يوم البعث والحساب[٤] ، ويدلّ على ذلك وظيفة

(١) ابن هشام ، المغني : ٨١ ، السيوطي ، الهمع : ٢ / ٤٧٧ .

(٢) ابن عاشور ، التحرير والتنوير : ١٢ / ١٣٣ ، وينظر الطبري ، جامع البيان : ٢٣ / ٧٢ .

(٣) ينظر : البغوي ، تفسير البغوي : ٤ / ٣١ ، الألوسي ، روح المعاني : ٢٣ / ١٢٣ .

(٤) الزمخشري ، الكشاف : ٤ / ٧٢١ ، الرازي ، التفسير الكبير : ٣١ / ٨٣ ، القرطبي ، الجامع لأحكام القرآن : ١٩ / ٢٥٤ ، الألوسي ، روح المعاني : ٣ / ٧٠ .

(كلاّ) في قوله تعالى بعد هذه الآية ﴿ كَلَّآ إِنَّ كِتَٰبَ ٱلْفُجَّارِ لَفِى سِجِّينٍ ﴾ [المطففين: ٧] ؛ « والمعنى : كلاّ بل هم مبعوثون لذلك اليوم العظيم ولتلقّي قضاء ربِّ العالمين ؛ فهي جواب عمّا تقدم »[١] .

وتوجيه (ألا) على معنى التحضيض غيرُ بعيد – في نظري – ؛ لأن زمن الفعل هو الحال ؛ وبذلك يصحب ذلك المعنى توبيخ ؛ وإن كان الأوّل أولى كما مرّ .

٢ – (لولا):

وهي مركّبة من (لو) الامتناعية و(لا) النافية عند أكثر النحويين[٢] ، وبسيطة عند بعضهم[٣] .

وقد استعملت في القرآن الكريم في ثلاثة وثلاثين موضعًا تقريبًا[٤] ، وهي بمنزلة (هلاّ) في إفادة التحضيض[٥] ، بدليل أنه قرئ في الشواذ بـ(هلّا) بدل

---

(١) ابن عاشور ، التحرير والتنوير : ٣٠/ ١٧٢ .

(٢) سيبويه ، الكتاب : ٣ / ١١٥ ، ابن يعيش ، شرح المفصل : ٥ / ٨٨ ، ابن مالك ، شرح التسهيل : ٤ / ١١٣ ، وابن الناظم – في هذا الشرح – يختلف عن سابقيه في نوع (لو) قبل حصول التركيب ؛ إذ يرى أنها المنقولة إلى التمنّي . وهذا الخلاف غير ذي أثر ؛ لأن المعنى أيّاً كان صار نسياً منسيّاً بحصول التركيب .

(٣) السيوطي ، الهمع : ٢ / ٤٧٦ .

(٤) سيأتي بيانها بحسب مدخولها.

(٥) المبرد ، المقتضب : ٤ / ٤١٦ .

(لـولا) في قولـه تعـالى : ﴿ فَلَوْلَا كَانَتْ قَرْيَةٌ ءَامَنَتْ فَنَفَعَهَآ إِيمَـٰنُهَآ إِلَّا قَوْمَ يُونُسَ ﴾[1] [يونس : ٩٨]

والوظيفة التي تؤديها (لـولا) في تلـك المواضـع لا تحتـاج إلى تبيـان ؛ فمعنـى التحضيض فيها واضح ، ويزيد من وضـوحها ورفـع التباسـها بأختهـا الامتناعيـة قرينة التضام التي أبنّا عنها في بداية المبحـث ؛ ذلـك أن لـولا التحضيـضية مختـصة بالدخول على الفعل ؛ فلا يليها إلا الفعل أو معموله أو ما يتعلق بـه مـن ظـرف أو شبهه أو جملة شرطية ، وليس بشرطٍ أن يكون لها جواب بخـلاف لـولا الامتناعيـة فهي مختصة بالأسماء ولا بد لها من جواب .

على أنه قد تُـرخِّص في اختـصاص (لـولا) الامتناعيـة بالاسـم ، وقـد أشـار ابن مالك إلى ذلك بقوله « وقد يلي الفعلُ (لولا) غـيرَ مفهِمـةٍ تحضيـضاً ؛ فتـؤوَّل بـ(لو لم) أو تجعل المختصة بالأسماء ، والفعـل صـلة بــ(أنْ) مقـدرة »[2] كقـول الشاعر :

لا درّ درُّك إني قد رميتُ به   لولا حُدِدْتُ ، ولا عذرى لمحدود[3]

ومــن ذلك قــراءة الأعمـش قوله تعـالى : ﴿ لَوْلَآ أَن مَّنَّ ٱللَّهُ عَلَيْنَا لَخَسَفَ بِنَا ﴾

(١) أبو حيان ، البحر المحيط :٥/ ١٩٢ .

(٢) شرح التسهيل : ٤ / ١١٣ .

(٣) السابق : ١١٤ .

[القصص : ٨٢] : لولا مَنُّ الله[١] ويؤكِّد هذا التوجيهَ ورودُ اللام الرابطة للجواب في (لخسف) .

هذا ، وقد تنوّعت استعمالات لولا التحضيضية من حيث بناءُ جملتها ، وزمن مدخولها ؛ وذلك على النحو الآتي :

١ - مجيء مدخولها فعلاً مضارعاً :

وقد ورد ذلك في أحد عشر موضعاً[٢] .

وما كان زمنه حاليّاً ؛ فهي عندئذٍ متضمّنة لمعنى التوبيخ واللوم .

فمِن ذلك قوله تعالى : ﴿ لَوۡلَا يَنۡهَىٰهُمُ ٱلرَّبَّٰنِيُّونَ وَٱلۡأَحۡبَارُ عَن قَوۡلِهِمُ ٱلۡإِثۡمَ وَأَكۡلِهِمُ ٱلسُّحۡتَ ﴾ [المائدة : ٦٣] .

وتأمّلُ السياق يُبين عن الزمن الحالي للفعل ، كما لا يخفى أنّ هذا التحضيض يتضمّن توبيخ العلماء والعبّاد على سكوتهم عن النهي عن معاصي الله ، وقد قال كثير من الفقهاء والمفسرين منهم ابن عبّاس : ما في القرآن آيةٌ أشدُّ توبيخاً من هذه الآية ، ولا أخوفُ عليهم منها[٣] .

---

(١) الزمخشري ، الكشاف : ٣/ ٤٣٩ ، أبو حيان ، البحر المحيط : ٧/ ١٣١ ، عضيمة ، دراسات لأسلوب القرآن الكريم : ٢ / ٥٧٢ .

(٢) وهي : البقرة : ١١٨ ، المائدة : ٦٣ ، الكهف : ١٥ ، طه : ١٣٣ ، النمل : ٤٦ ، الواقعة : ٥٧ ، ٦٢ ، ٧٠ ، ٨٣ ، المجادلة : ٨ ، القلم : ٢٨ .

(٣) الطبري ، جامع البيان : ٦ / ٢٩٨، ابن عطية ، المحرر الوجيز : ٢ / ٢١٤ ، أبو حيان ، البحر المحيط : ٣ / ٥٣٢ .

وأمّا ما كان زمنه مستقبلاً فالأداة عندئذٍ تفيد طلب حصول الفعل ، وهو بمنزلة فعل الأمر .

فمن ذلك قوله تعالى : ﴿ وَقَالُواْ لَوْلَا يَأْتِينَا بِـَٔايَةٍ مِّن رَّبِّهِۦٓۚ أَوَلَمْ تَأْتِهِم بَيِّنَةُ مَا فِى ٱلصُّحُفِ ٱلْأُولَىٰ ﴾ [طه : ١٣٣] .

٢ – مجيء مدخولها فعلاً ماضياً في تأويل المستقبل :

وقد ورد ذلك في خمسة عشر موضعاً[١] .

والزمن الماضي في هذه المواضع زمنٌ صرفيٌّ حدّدته الصيغة الصرفية بمعزلٍ عن أثر السياق اللفظي أو الحالي الذي يكوِّن الزمن النحوي المعتدّ به في المعنى .

ومن ذلك قوله تعالى : ﴿ وَقَالُواْ رَبَّنَا لِمَ كَتَبْتَ عَلَيْنَا ٱلْقِتَالَ لَوْلَآ أَخَّرْتَنَآ إِلَىٰٓ أَجَلٍ قَرِيبٍ ﴾ [النساء : ٧٧] .

فالزمن الصرفي له ماضٍ حدّدته صيغة (فَعَل) الصيغة ، وأمّا زمنه النحوي فـ«

---

(١) وهي : النساء : ٧٧ ، الأنعام : ٨ ، ٣٧ ، التوبة : ١٢٢ ، يونس : ٢٠ ، هود : ١٢ ، الرعد : ٧ ، ٢٧ ، الفرقان : ٧ ، ٢١ ، القصص : ٤٧ ، العنكبوت : ٥٠ ، فُصِّلت : ٤٤ ، محمد : ٢٠ ، المنافقون : ١٠ .
هذا التصنيف ونظائره أفضى إليه تأمّلُ سياق الآي والمعنى التفسيري لما التبس منها ؛ وإن كانت عبارات المفسرين أو مؤدّاها في قليلٍ من المواضع غير قاطعة الحكم ، ففي قوله تعالى : ﴿ فَلَوْلَا نَفَرَ مِن كُلِّ فِرْقَةٍ مِّنْهُمْ طَآئِفَةٌ لِّيَتَفَقَّهُواْ فِى ٱلدِّينِ ... ﴾ [التوبة : ١٢٢] ؛ يقول الزركشي : « يجوز بقاء نفر على معناه في المضي فيكون (لولا) توبيخاً ، ويجوز أن يراد به الاستقبال فيكون تحضيضاً » البرهان : ٤ / ٣٧٨ .

الماضي هنا في تأويل المستقبل »[١] وهو ملاحَظ من المقام .

مجيء مدخولها ماضياً ، وزمنه ماضٍ :

ورد ذلك في ثلاثة عشر موضعاً[٢] .

وهنا يكون الزمن النحوي مطابقاً لزمن الصيغة ، ودلائلُ ذلك قرائنُ اللفظ والحال ؛ ففي قوله تعالى : ﴿ فَلَوْلَآ إِذْ جَآءَهُم بَأْسُنَا تَضَرَّعُواْ ... ﴾[الأنعام : ٤٣] الظرف (إذ) الذي يتعلق بالفعل (تضرعوا) يدلُّ على مضي الفعل .

وهذا عتاب على ترك الدعاء وإخبارٌ عنهم أنهم لم يتضرّعوا حين نزول العذاب ، ويجوز أن يكونوا تضرّعوا تضرُّعَ من لم يُخلِص ، أو تضرّعوا حين لابسهم العذاب .

وسائر المواضع الأخرى يُعرف هذا الزمن فيها بتأمُّل تلك القرائن .

٣ - (لوما) :

يرى أكثر النحويين[٣] أنها مركبة مِن (لو) و (ما) النافية ، وهي بسيطةٌ عند

---

(١) ابن يعيش ، شرح المفصل : ٥ / ٨٩ .

(٢) وهي : الأنعام : ٤٣ ، الأعراف : ٢٠٣ ، هود : ١١٦ ، الكهف : ٣٩ ، طه : ١٣٤ ، النور : ١٢ ، ١٣ ، ١٦ ، الفرقان : ٣٢ ، القصص : ٤٨ ، الزخرف : ٣١ ، ٥٣ ، الأحقاف : ٢٨ .

(٣) سيبويه ، الكتاب : ٤ / ٢٢٢ ، ٢٢٣ ، الرماني ، معاني الحروف : ١٢٤ ، الخوارزمي ، التخمير : ٤ / ١٣١ ، ابن يعيش ، شرح المفصل : ٥ / ٨٨ ، ابن مالك ، شرح التسهيل : ٤ / ١١٣ .

بعضهم[١] ؛ لأن الأصل عدم التركيب ، وقال بعضهم الميم في (لوما) بدل من اللام في (لولا) ومثله : استولى على الشيء واستومى وخاللته وخالمته[٢] .

وهي ليست مختصَّةً بالتحضيض كما زعم المالقي[٣] ؛ لأنها تستعمل حرف امتناع لوجود كـ (لولا) .

وهي عندئذٍ مختصة بالدخول على الأسماء ؛ كقول الشاعر ، وهو الشاهد الذي ردّ به ابن هشام[٤] على المالقي :

لوما الإصاخةُ للوُشاةِ لكان لي مِن بعدِ سخطِك في رضاك رجاءُ

وبذلك فالبناء التركيبي لجملتها يفرّق بين الاستعمالين وليس المعنى وحده .

وأمّا استعمال هذه الأداة في القرآن الكريم فلم يرد فيه إلاّ التحضيضية في آية واحدة ، وهي قوله تعالى : ﴿ وَقَالُواْ يَـٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِى نُزِّلَ عَلَيۡهِ ٱلذِّكۡرُ إِنَّكَ لَمَجۡنُونٞ ٦ لَّوۡ مَا تَأۡتِينَا بِٱلۡمَلَـٰٓئِكَةِ إِن كُنتَ مِنَ ٱلصَّـٰدِقِينَ ﴾ [الحجر : ٦ ، ٧] .

وهي شاهد النحويين على هذا الاستعمال .

ولعله ملاحظ أنَّ تحقُّق قرينة التضام ، وهي اختصاصها بالفعل يميزها عن أختها الامتناعية ؛ كما أن السياق يرفع احتمال التباسها بالأداتين المتجاورتين (لو) و(ما) ؛ لأن

---

(١) أبو حيان ، البحر المحيط : ٥ / ٤٣ ، السيوطي ، الهمع : ٢ / ٤٧٦ .

(٢) القرطبي ، الجامع لأحكام القرآن : ١٠ / ٤ ، أبو حيان ، البحر المحيط : ٥ / ٤٣١ .

(٣) رصف المباني : ٣٦٥ .

(٤) المغني : ٢٧٥ .

« المعنى هلاّ تأتينا بالملائكة يشهدون بصدقك ، ويعضدون على إنذارك ، أو هلاّ تأتينا بالملائكة للعقاب على تكذيبنا لك إن كنت صادقاً »[١] .

٤ – (لو):

عدّ بعضُ النحويين المتأخرين[٢] من معانيها إفادة العرض ؛ يقول ابن مالك في معرض حديثه عن هذه الأدوات : « وإذا خلا منه (أي مصحوبها من توبيخ) ؛ فقد يُغني عنهن (لو) و(ألا) »[٣] .

فهذه الأداة تفيد هذا المعنى – كما يُفهم من عبارة ابن مالك – على سبيل القلّة ، والنيابة ، ولعلّ وصف استعمالها بالقلّة والعدول عن الأصل ينبئ عن علّة عدم ذكر كثير من النحويّين لها ؛ هذا من جهة ، ومن جهة أخرى فبعض النحويين كالرضي وابن الناظم[٤] يشيرون إلى أنها تفيد معنى التمني ؛ ولذا عدّها عددٌ من النحويين من أدوات التمنِّي .

وما ورد منها في القرآن – في الأسلوب الطلبيِّ – يفيد التمنّي، ولم يرد منه ما تجرّد لإفادة العرض ، وسيأتي الحديث عن ذلك في مبحث التمني [٥] .

---

(١) الزمخشري ، الكشاف : ٢ / ٥٣٥ .

(٢) ابن مالك ، شرح التسهيل : ٤ / ١١٣ ، الرضي ، شرح الكافية : ٤ / ٤٤٣ ، ابن هشام ، المغني : ٢٦٦ ، السيوطي ، الهمع : ٢ / ٤٧٧ .

(٣) شرح التسهيل : ٤ / ١١٣ .

(٤) شرح الكافية : ٤ / ٤٤٣ ، شرح التسهيل (السابق) .

(٥) ينظر : ص١٥٩ من البحث .

٥ – (هَلاّ):

وهي مركَّبةٌ من (هل) وَ (لا)[١] ، ويرى السيوطي أنّها بسيطة[٢] ، وتركيبها واضح بدلالتها على الاستفهام ، وهو من بقايا معنى الأداة قبل التركيب .

وهي لا تفيد غير التحضيض[٣] .

ولم تستعمل هذه الأداة في القرآن الكريم غير أنها وردت في قراءتين ، وهما :

١ – قوله تعالى : ﴿ فَلَوۡلَا كَانَتۡ قَرۡيَةٌ ءَامَنَتۡ فَنَفَعَهَآ إِيمَٰنُهَآ إِلَّا قَوۡمَ يُونُسَ ﴾ [يونس : ٩٨] .

قرأ أُبيّ وعبد الله بن مسعود (فهلّا)[٤] .

٢ – قوله تعالى : ﴿ أَلَّا يَسۡجُدُواْ لِلَّهِ ٱلَّذِي يُخۡرِجُ ٱلۡخَبۡءَ فِي ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلۡأَرۡضِ ... ﴾ [النمل : ٢٥] .

قرأ عبد الله بن مسعود والأعمش : هلاّ يسجدون[٥] .

---

(١) سيبويه ، الكتاب : ٤ / ٢٢٢ ، ابن السراج ، الأصول : ٢ / ٢٢١ ، الرماني ، معاني الحروف : ١٣٢ ، ابن يعيش ، شرح المفصل : ٥ / ٨٨ .

(٢) الهمع : ٢ / ٤٧٦ .

(٣) ينظر : المالقي ، رصف المباني : ٤٧١ ، المرادي ، الجنى الداني : ٦١٣ .

(٤) القرطبي : ٨ / ٣٨٣ ، وقد تقدّم الاستشهاد إلى هذه القراءة في ص

(٥) الزمخشري ، الكشاف : ٣ / ٣٦٦ ، ابن عطية ، المحرر الوجيز : ٤ / ٢٥٧ ، أبو حيان ، البحر المحيط : ٧ / ٦٥ ؛ وقرأ ابن مسعود (تسجدون) بتاء الخطاب أيضاً .

٦- (ألاّ):

حرف تحضيض عند النحويين وعلى رأسهم سيبويه[١] ، وهي تُشبِهُ (ألاّ) المكوّنة من أنْ المصدرية المتصلة بـ(لا) النافية ، غير أنّ العلامة الإعرابية لمدخولهما قرينةٌ فارقةٌ ، فـ(ألاّ) التحضيضية من الهوامل عن العمل ؛ فالفعل المضارع بعدها مرفوع ؛ يقول سيبويه « وممّا ينتصب على إضمار الفعل المستعمل إظهاره ، قولك : هلاّ خيراً من ذلك ، وألاّ خيراً من ذلك أو غيرَ ذلك ؛ كأنّك قلت : ألاّ تفعلُ خيراً من ذلك ، أو ألاّ تفعلُ غير ذلك »[٢] .

وهي عند سيبويه – ومَن تبِعَه – مركَّبة من (أنْ) المصدرية و(لا) النافية[٣] ؛ فعلاقتها بـ(لا) علاقةُ تركيبٍ ، بخلاف (ألاّ) الناصبةِ للفعل ؛ فهي باقيةٌ على بساطتها ، وعلاقتها بـ(لا) النافية علاقةُ تجاورٍ ؛ ولذا لم تتغيّرْ وظيفتُها وعملُها ، وقد عدّ السيوطي هذه الأداة بسيطة كشأن أخواتها في هذا الحكم كما يرى[٤] .

ويرى المالقي أنّها أصل (هلاّ) فأبدلت همزتها هاءً ، « ولا تنعكس القضية

---

(١) سيبويه ، الكتاب : ١ / ٩٨ ، ٢٦٨ ، ٣ / ١١٥ ، الرمّاني ، حروف المعاني : ١٣٢ ، ابن يعيش ، شرح المفصل : ٥ / ٨٨ ، ابن الحاجب ، شرح المقدمة الكافية في علم الإعراب : ٣ / ٩٩٧ ، ابن مالك ، شرح الكافية الشافية : ٢ / ١٨٤ ، ابن هشام ، المغني : ٨٤ ، المالقي ، رصف المباني : ١٧٠ ، المرادي ، الجنى الداني : ٥٠٩ ، السيوطي ، الهمع : ٢ / ٤٧٦ .

(٢) الكتاب : ١ / ٢٦٨ .

(٣) الكتاب ، ٣ / ١١٥ ، ابن يعيش ، شرح المفصل : ٥ / ٨٨ .

(٤) الهمع : ٢ / ٤٧٦ .

فتقول : إن الهمزة بدلٌ من الهاء ؛ لأنّ بدل الهاء من الهمزة أكثرُ من بدل الهمزة من الهاء ... »[١] .

وأكثر النحاة لم يُشِر إلى طروء هذا الإبدال .

والنحاة الذين تحدّثوا عن هذه الأداة – بحسب اطّلاعي – لم يوردوا شاهداً واحداً لاستعمالها على ما فيه من الغرابة ، ولا يدلّ ذلك – في نظري – على أنّ هذه الأداة أصلٌ لـ(هلاّ) أو لغةٌ فيها فاستغنوا بشواهد (هلاّ) ؛ لأنهم ذكروا لها أصلاً مختلفاً عن تركيب (هلاّ) وهو تركيبها من (أنْ) وَ (لا) .

وهذه الأداة لم ترد في الاستعمال القرآني إلاّ في قراءة وردت في قوله تعالى : ﴿ أَلَّا يَسْجُدُوا لِلَّهِ الَّذِي يُخْرِجُ الْخَبْءَ فِي السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضِ وَيَعْلَمُ مَا تُخْفُونَ وَمَا تُعْلِنُونَ ﴾ [النمل : ٢٥] ، وهي قراءة أُبَيّ : (ألاّ تسجدون)[٢] .

وقد أجاز السيوطي أن تكون ألاّ في القراءة المشهورة للتحضيض ؛ قال : « ألاّ بالفتح والتشديد حرفُ تحضيض ، ولم يقع في القرآن لهذا المعنى فيما أعلم إلا أنه يجوز عندي أن يخرّج عليه قوله (ألاّ يسجدوا لله) »[٣] .

ولا يخفى أن القرينة الإعرابية للفعل دليل على أنّ (أنْ) مصدرية متلوّة بـ(لا) النافية .

---

(١) رصف المباني : ١٧٠ ، وينظر : المرادي ، الجنى الداني : ٥٠٩ .

(٢) الزمخشري ، الكشاف : ٣/ ٣٦٦ ، أبو حيان ، البحر المحيط : ٧/ ٦٥ .

(٣) الإتقان : ١/ ٤٤٢ .

٧- (أمــا):

عدّ الرضي[١] والمالقي[٢] من معانيها العرضَ ، ولم تُستعمَل في القرآن الكريم.

---

(١) شرح الكافية : ٤ / ٤٤٣ .

(٢) رصف المباني : ١٨٠ .

المبحث الثالث : النهي

النهي لغة : ضدّ الأمر وخلافه ، ونهاه عن كذا ينهاه نهياً ، وانتهى عنه وتناهى أي كفّ[١] .

واصطلاحاً : طلبُ كفٍّ عن فعلٍ على جهة الاستعلاء[٢] .

والتقارب بين المعنيين واضح ؛ إذ ليس يزيد المعنى الاصطلاحي عن المعنى اللغوي إلا في اعتبار المقام ، وهو وإن كان مقيّداً بالاستعلاء ، ففقدانه لا يفوّت دلالة المعنى اللغوي (الطلب) ، غير أنّه يؤدي إلى تفريغ دلالات سياقية (مقامية) يخرج إليها الأسلوب عن معنى النهي الحقيقي إلى معنى مجازي ، كالدعاء والإلتماس والإباحة .

وقد استنبط البلاغيون شروط المقام التي تبيّن معنى النهي حقيقة أو مجازاً ، كما فعلوا في الأمر ؛ يقول السكّاكيُّ « والنهيُ محذوٌّ به حذْوَ الأمر في أنّ أصل استعمال (لا تفعل) أن يكون على سبيل الاستعلاء بالشرط المذكور ؛ فإن صادف ذلك أفاد الوجوب ، وإلا أفاد طلب الترك فحسب ، ثمّ إنِ استُعمِل على سبيل التضرُّع كقول المبتهل إلى الله : لا تكِلني إلى نفسي سُمِّي دعاءً ، وإن استُعمِل في حقِّ المساوي الرُّتبة لا على سبيل الاستعلاء ؛ سُمِّي التماساً ، وإن استُعمِل في حقِّ المستأذِن سُمِّي إباحةً ، وإن استُعمِل في مقام تسخُّط الترك سُمِّي تهديداً »[٣] .

---

(١) مختار الصحاح ، لسان العرب : ن هـ ي .

(٢) السبكي ، عروس الأفراح : ١/ ٥٥٨ ، وينظر: ابن الشجري ، الأمالي : ١ / ٤١٤ .

(٣) مفتاح العلوم : ٣٢٠ .

وهذه المقامات على سواءٍ في عمل النحوي ؛ إذ لا يختصّ أيٌّ منها بسمتٍ في صناعة اللفظ ، وقد نبّه النحاة إلى ذلك في ظلّ استقصائهم للظاهرة ؛ يقول المبرّد : « والدعاء يجري مجرى الأمر والنهي ، وإنّما سمّي هذا أمراً ونهياً ، وقيل للآخر طلبٌ للمعنى ، فأمّا اللفظ فواحد ، وذلك قولك في الطلب : اللهمّ اغفِر لي ، ولا يقطَعِ اللهُ يدَ زيد .. »[1] .

ولذلك لم يُقِم النحاة لها وزناً ، وهم يصِفون هذه الظاهرة ويقعّدون لها ؛ فهذا سيبويه يقول غيرَ آبهٍ بالمقام ؛ إذ لم يكن ذا أثر في الحكم اللفظي « (لا تضرب) نفيٌ لقوله (اضرِب) »[2] ومثلَه في الإطلاقِ قال ابنُ السّراج : « ... فإذا نهيت فقلت : (لا تقم) فقد أردت منه نفيَ ذلك ، فكما أنّ الأمر يُراد به الإيجاب ، فكذلك النهيُ يُراد به النفي »[3] .

وابنُ فارسٍ استقى التعريف من هذا المنظور ؛ فقال : « هو قولُك لا تفعل »[4] .

ولعلّك لاحظْتَ أثرَ النّظرِ النحويِّ في هذا التعريف ، فلم يقف عند المعنى اللغوي ، ولم يلاحق دلالات المقام ، بل نفذ إلى الدلالة الصناعية البنائية ، وهي شكلُ الصيغة التي يمّازُ بها عمّا سواه ، ولا غرابةَ فـ «حظُّ النحويِّ النظرُ في الألفاظ ، والتكلُّمُ في

(١) المقتضب ٢ / ٤٤ ، وينظر أيضاً : ٢ / ١٣٢ ، ١٣٥ ، سيبويه ، الكتاب : ١ / ١٤٢ .

(٢) الكتاب : ١ / ١٣٦ .

(٣) الأصول : ٢ / ١٥٧ .

(٤) الصاحبي : ٣٠٢ .

المعاني لهم بالانجرار ، فينبغي أن يُترك لهم (أي الأصوليين) يحقّقونه . وحظُّ النحوي من هذا الأكثرُ ، وهو الأمر في صيغة (افعل) ، والنهي في صيغة (لا تفعل) وإن تعرَّضوا الغير ذلك خرجوا من صناعتهم إلى صناعة غيرهم »[1] .

صيغة النهي :

للنهي صيغة واحدة ، وهي (لا) الناهية متلوّةً بالفعل المضارع خاصّة ، فتعمل فيه الجزم ، وتخلّص زمنه للاستقبال .

وكثرة استعمالها في القرآن الكريم لاشكَّ فيها ؛ لأنّ النهي من مراتب الحكم الشرعي ، وقد أحصى الشيخ عضيمة منها في القرآن الكريم اثنين وستين وثلاثمائة موضع[2] .

واستعمالها بحسب جهة الخطاب على ثلاثة أنماط[3] :

- للمخاطَب : وهو الأكثر .

- للغائب : وهو كثير ، وقد ساوى الرضي[4] بينه وبين المخاطب في الكثرة ، وقد ذكر الشيخ عضيمة واحدًا وأربعين موضعًا توجّه النهي فيه إلى الغائب[5] .

---

(١) المالقي ، رصف المباني : ٣٤٠ .

(٢) ينظر : دراسات لأسلوب القرآن الكريم :٢ / ٤٣٩ - ٤٤١ .

(٣) ينظر : سيبويه ، الكتاب : ٣ / ١٦٦ ، ابن مالك ، شرح التسهيل : ٤ / ٦٢ ، السيوطي ، الهمع ٢ / ٤٤٥ .

(٤) شرح الكافية : ٤ / ٨٦ .

(٥) دراسات لأسلوب القرآن الكريم :٢/ ٤٣٧-٤٣٩ .

- للمتكلِّم : وهو قليل ؛ إذ كان أمر الإنسان نفسَه أو نهيُها قليلاً ، وقد وردت لنهي المتكلّم في قراءة شاذَّةٍ ، وهي قراءة الحسن والشعبي[1] ﴿ وَلَا نَكْتُمْ شَهَٰدَةَ ٱللَّهِ ﴾ [المائدة : ١٠٦] بجزم الفعل .

وهذه الأحكام التي يذكرها النحويون ليست لغرض الوصف البحت ؛ فهم يعتدُّون بها وسائلَ في التحليل النحوي ، أو يراعونها عند التوجيه ؛ ومن ذلك مثلاً : قوله تعالى : ﴿ أَلَمْ يَأْنِ لِلَّذِينَ ءَامَنُوٓاْ أَن تَخْشَعَ قُلُوبُهُمْ لِذِكْرِ ٱللَّهِ وَمَا نَزَلَ مِنَ ٱلْحَقِّ وَلَا يَكُونُواْ كَٱلَّذِينَ أُوتُواْ ٱلْكِتَٰبَ مِن قَبْلُ ﴾ [الحديد : ١٦] .

فقد ورد فيها في قراءة استعمال (لا) مع المخاطَب ، وهي قراءةُ يعقوب (ولا تكونوا) بالتاء الفوقية[2] ، فكانت مرجِّحاً لتخريج (لا) على النهي في هذه القراءة ، ومجوّزاً لها في قراءة الجمهور بالياء ، وما ذاك إلا لأنّ «النهي مع الخطاب أظهر منه مع الغيبة»[3] .

وليست كلُّ مواضع (لا) الناهية في القرآن متعيّنةً لهذا المعنى ، ففيه عددٌ من المواضع تحتملُ فيه النفي ، وفيما يأتي ما عساه أن يبين عنها ، ويجلو موقف النحاة والمفسرين في تحليلهم لها .

(١) ابن عطية ، المحرر الوجيز : ٢ / ٢٥٣ ، أبو حيان ، البحر المحيط : ٤ / ٤٨ .

(٢) القرطبي ، الجامع لأحكام القرآن : ١٧ / ٢٤٩ .

(٣) الألوسي ، روح المعاني : ٢٧ / ١٨١ .

مواضع (لا) غير المتعيّنة للنهي في القرآن الكريم :

تتّخذ تلك المواضع مظهرين :

الأول : في نمط من التراكيب النحوية ، يجوز فيها أن تكون للنهي أو للنفي تبعاً لوظيفة جزءٍ من مكونّات الجملة .

والثاني : لا ضابطَ لها ، وهي عندئذٍ تحتمل الموضعين في نظر المفسرين .

وسنتناول ذلك بالتبيان :

أولاً : النمط التركيبيُّ الذي يجوز فيه أن تكون (لا)للنهي أو للنفي :

وذلك النمط هو المضارع المقترن بـ(لا) بعد (أن) المسبوقة بما فيه معنى القول نحو : أشرت إليه ألاّ تتأخر ، وقد وضع النحاة له ضابطاً تحليليّاً عامّاً، مرتكزه وظيفة (أن) من حيث التوكيد أو التفسير أو المصدرية .

يقول الرضيّ في ذلك : « وإذا وليت (أن) ما فيه معنى القول ، ووليها فعل متصرف مصدّر بـ(لا) جاز كونها مخفّفة ، ومفسِّرة ، ومصدريّة ، نحو قولك : أمرته ألا يفعل ، وأوحى إليك ألا تفعل ؛ فإن كانت مخفّفة فـ(لا) للنفي ، ولا يجوز أن تكون للنهي ؛ لأنّ المخفّفة كالمثقّلة لا تدخل على الطلبية ، فيرتفع الفعل . وإن كانت مفسِّرة جاز كون (لا) للنفي ، أو للنهي ؛ فيرتفع الفعل أو ينجزم »[1] .

---

(١) الرضي، شرح الكافية : ٤ / ٣٦ ، وينظر : سيبويه ، الكتاب : ٣ / ١٦٦ ، ابن هشام ، المغني : ٤٥ ، السيوطي ، الهمع : ٢ / ٣٢٧.

وما ذكره الرضيُّ في هذا النص مِن أنّها إذا كانت مخففّة فلا للنفي وأنّه لا يجوز أن تكون للنهي ، فمبنيٌّ على مذهبه في استثناء أنْ المخفّفة من الثقيلة من جواز الإخبار عنها بالجملة الطلبية ، وهو خلافُ قول الجمهور .[١]

وأمّا إن كانت مصدرية ، فيجوز في (لا) أن تكون ناهية على مذهب أكثر النحاة المجيزين لوصل أن المصدرية بالأمر أو النهي[٢] ، وأمّا مَنْ لم يُجِزِ الوصل فـ(لا) نافية عندئذ[٣] .

وقد بلغ هذا النمط تسعة عشر موضعاً[٤] من القرآن الكريم.

وتوجيهاتُ المفسِّرين لها تدور في فلك ذلك الضابط التحليلي العام ؛ فعلى سبيل المثال :

– قوله تعالى : ﴿ الٓر كِتَٰبٌ أُحۡكِمَتۡ ءَايَٰتُهُۥ ثُمَّ فُصِّلَتۡ مِن لَّدُنۡ حَكِيمٍ خَبِيرٍ ١ أَلَّا تَعۡبُدُوٓاْ إِلَّا ٱللَّهَ ﴾ [هود : ١ ، ٢].

---

(١) الرضي ، شرح الكافية : ٤ / ٣٦ ، ومن البحث : ص ٣٤٨ .

(٢) ينظر : سيبويه ، الكتاب : ٣ / ١٦٢ ، ابن مالك ، شرح الكافية الشافية : ١ / ١٢٩ ، وينظر : ص ٣٨١ من البحث .

(٣) الرضي ، شرح الكافية : ٤ / ٣٦ ، الدماميني ، تعليق الفرائد : ٢ / ٢٧٢ – ٢٧٣.

(٤) وهي : آل عمران : ٦٤ ، الأنعام : ١٥١ ، الأعراف : ٦٩ ، هود : ٢ ، ٢٦ ، يوسف : ٤٠ الإسراء : ٢ ، ٢٣ ، مريم : ٢٤ ، الحج : ٢٦ ، النمل : ٣١ ، يس : ٦٠ ، فصّلت : ١٤ ، ٣٠ ، الدخان : ١٩ ، الأحقاف : ٢١ ، الرحمن : ٨ ، الممتحنة : ١٢، القلم : ٢٤ .

قال العكبري « في (أن) ثلاثة أوجه : أحدها : هي مخفّفة من الثقيلة ، والثاني : أنها الناصبة للفعل ، والثالث : أن تكون بمعنى (أي) ، ولا تعبدوا نهي »[(١)] .

ثانيًا : المظهر الثاني لعدم تعيُّنها للنهي ، وهو لا ضابط له ، وتحتمل فيه النهي والنفي :

وأهمُّ ما وقفتُ عليه في النظم القرآني ما يأتي:

١ - قوله تعالى : ﴿ ٱعْبُدُوا۟ رَبَّكُمُ ٱلَّذِى خَلَقَكُمْ وَٱلَّذِينَ مِن قَبْلِكُمْ لَعَلَّكُمْ تَتَّقُونَ ﴿٢١﴾ ٱلَّذِى جَعَلَ لَكُمُ ٱلْأَرْضَ فِرَٰشًا وَٱلسَّمَآءَ بِنَآءً وَأَنزَلَ مِنَ ٱلسَّمَآءِ مَآءً فَأَخْرَجَ بِهِۦ مِنَ ٱلثَّمَرَٰتِ رِزْقًا لَّكُمْ ۖ فَلَا تَجْعَلُوا۟ لِلَّهِ أَندَادًا وَأَنتُمْ تَعْلَمُونَ ﴿٢٢﴾ ﴾ [البقرة : ٢١ - ٢٢].

ومناط احتمال (لا) في قوله ﴿ فَلَا تَجْعَلُوا۟ ﴾ للنهي وللنفي ، أمور :

أ - اشتراك القرينة الإعرابية لنصب الفعل أو جزمه ؛ لأنه من الأمثلة الخمسة .

ب - اشتراك البناء التركيبيّ لجملة (فلا تجعلوا) بين جواب الطلب ؛ وعندئذٍ ف(لا) للنفي أو للنهي المستأنف ، وبين العطف لغير قصد السببيّة نصًّا ؛ وعندئذٍ ف(لا) ناهية .

جـ - إمكانُ تعلّقِ هذه الجملة بالأمر (اعبدوا) وترتُّبُها عليها ؛ « لأنَّ أصلَ

---

(١) التبيان : ٢ / ٢٢ - ٢٣ (بإيجاز) ؛ وينظر : الزمخشري ، الكشاف : ٢ / ٣٥٩ ، الرازي ، التفسير الكبير : ١٧ / ١٤٤ ، أبو حيان ، البحر المحيط : ٥ / ٢٠١ - ٢٠٢ ، أبو السعود ، إرشاد العقل السليم : ٤ / ١٨٣ ، الألوسي ، روح المعاني : ١١ / ٢٠٦.

العبادةِ وأساسَها التّوحيدُ »[١] .

ولذا أجاز المفسّرون[٢] في توجيهها ما يأتي :

أ – أن (لا) ناهية ، والفاء تعليلية استئنافية ، أو عاطفة ؛ يقول أبو السعود في ذلك : « (فلا تجعلوا) إمّا متعلِّقٌ بالأمر السابق مترتِّبٌ عليه ، كأنه إذا قيل : إذا أمرتم بعبادة من هذا شأنه من التفرّدِ بهذه النعوت الجليلة والأفعالِ الجميلة فلا تجعلوا له شريكاً ، وإمّا معطوفٌ عليه كما في قوله تعالى : ﴿ وَٱعۡبُدُواْ ٱللَّهَ وَلَا تُشۡرِكُواْ بِهِۦ شَيۡـٔٗا ﴾ [النساء: ٣٦] ، والفاءُ للإشعار بعليّةِ ما قبلها من الصفات المجراةِ عليه تعالى للنهيِ أو الانتهاءِ أو لأن مآل النهي هو الأمرُ بتخصيص العبادة به تعالى المترتّب على أصلها ، كأنّه قيل : اعبدوه فخصُّوها به »[٣] .

والفاء – بناءً على هذا التوجيه للاّم – لها وظيفتان أيٌّ منهما يتفيّأ بلاغةَ النّظم ؛ فهي إمّا للتعليل المستأنف ، وهي عندئذٍ تطفِئ لهفة السامع بعد أن كان في لحظة ترقّب للغرض مِن سَرْدِ تلك الدلائل المبهِرة في نسَقٍ من الترتيب الحسّيِّ الأخّاذ ، وإمّا للعطف ، وحينئذ فهو مبنيٌّ على اتصال هذه الجملة بما قبلها باعتبارٍ

(١) الزمخشري ، الكشاف : ١ / ١٢٦ .

(٢) ينظر : الزمخشري ، الكشاف : ١ / ١٢٦ ، الرازي ، التفسير الكبير : ٢ / ١٠٣ ، أبو حيان ، البحر المحيط : ١ / ٢٣٩ – ٢٤٠ ، أبو السعود ، إرشاد العقل السليم : ١ / ٦١ – ٦٢ ، الألوسي ، روح المعاني : ١ / ١٨٧ ، ١٩٠ .

(٣) إرشاد العقل السليم : ١ / ٦٢ ، وينظر : الألوسي ، روح المعاني : ١ / ١٩٠ .

غيرِ الاعتبار السابق ، وهو العلاقة بين توحيد الربوبية وتوحيد الألوهية ، علاقةُ التوحيد الجامعة .

وهي علاقة تخصيص تعقُب عموماً ؛ لذا كانت الفاء هي المناسبة دون الواو بخلاف قوله تعالى : ﴿وَٱعْبُدُواْ ٱللَّهَ وَلَا تُشْرِكُواْ بِهِۦ شَيْـًٔا ﴾ « حيث علّق العبادة وعدم الشرك بذاته تعالى فالمناسب الواو »[١] .

وثمّ توجيهٌ ثالث لجملة النهي أجازه المفسّرون أيضاً ، وهو كونه خبراً باعتبار الاسم الموصول (الذي) مبتدأً ، ووظيفةُ الفاء عندئذٍ ربطُ الخبر بالمبتدأ لشبهه بالشرط في عمومه.

وهذا التوجيه ضعيف ؛ إذ يؤدي إلى ضعفِ السّبْك ، جلّ كلامُ الله عن ذلك – كما أنّه « يستدعِي أن يكون مناطُ النهي ما في حيّز الصلة فقط من غيرِ أن يكون لمَا سلفَ مِن خلقِهم وخلقِ مَن قبلهم مدخلٌ في ذلك مع كونه أعظمَ شأناً »[٢] .

ولاشكَّ أنَّ إنعامَ النظر في موقع الاسم الموصول (الذي) مِن هذه الأية وعلاقتِه بالآية التي قبلها يكشِفُ عن معناها النحوي المناسب في ضوء ذلك السياق، فهو نعت تابع أو مقطوع للمدح أو لإضمار مبتدأ . والله أعلم .

ب – أن (لا) نافية ، وجملة (فلا تجعلوا) جوابٌ للأمر (اعبدوا) أو للترجّي (لعلّ) على مذهب الكوفيين .

---

(١) ينظر : الألوسي ، روح المعاني : ١ / ١٩٠ .

(٢) أبو السعود ، إرشاد العقل السليم : ١ / ٦١ .

والفاء في مثل هذا التركيب للسببية ، والمضارعُ منصوبٌ بـ(أن) مضمرة .

بيد أنّه يأبى كونَه جواباً - كما يقول أبو السعود - أنَّ ذلك فيما يكون الأول سبباً للثاني ، ولا ريب في أنَّ العبادة لا تكون سبباً للتوحيد الذي هو أصلُها ومبناها[(١)] .

ولو وازنَّا بين هذين التوجيهين لألفينا الأوّل ، وهو اعتبار (لا) ناهيةً ، وجملةِ (فلا تجعلوا) طلبيةً مستقلَّةً ، أقربَ إلى الصواب ؛ فالوظيفة النحوية للتركيب جملةً وأجزاءً توافِق مقاصدَ الأسلوب ، وتكشف أوجهاً مِن بلاغته ، وهو ما لا يقدِّمه التوجيه الأخر .

٢ - قوله تعالى : ﴿ وَٱتَّقُواْ فِتْنَةً لَّا تُصِيبَنَّ ٱلَّذِينَ ظَلَمُواْ مِنكُمْ خَآصَّةً وَٱعْلَمُوٓاْ أَنَّ ٱللَّهَ شَدِيدُ ٱلْعِقَابِ ﴾ [الأنفال : ٢٥] .

وقد تعدّدت توجيهات النحاة لجملة (لا تصيبن) في هذه الآية مستوعِباً الأسلوبُ القرآنيُّ إيّاها جميعًا ؛ وهو ما جعل المفسرين يؤوّلونها بأكثرَ مِن تأويل ؛ لذا قال عنها ابن العربي : « هي آية بديعة ، ومعناها على الناس مرتبك »[(٢)] .

ومعناها كما يقول أبو حيان : « خطابٌ ظاهره العموم باتقاء الفتنة التي لا تختص بالظالم ، بل تعمّ ؛ روي عن ابن عبّاس ، قال : أمر المؤمنين ألا يقرّوا المنكر

---

(١) إرشاد العقل السليم : ١ / ٦٢ .

(٢) أحكام القرآن : ٢ / ٣٩٢ .

بين أظهرهم فيعمّهم الله بالعذاب ، وفي مسلم من حديث زينب بنة جحش : سألت رسول الله ﷺ : أنهلِكُ وفينا الصالحون ، قال نعم إذا كثر الخبث ، وقيل : الخطاب للصحابة ، وقيل: لأهل بدر ، وقيل: لعلي وعمّار وطلحة والزبير ، وقيل: لرجلين من قريش ، والفتنة هنا : القتالُ في وقعه الجمل ، أو الضلالةُ ، أو عدمُ إنكار المنكر ، أو بالأموال والأولاد أو بظهور البدع أو العقوبة ؛ أقوالٌ »[1] .

وقد وجهها النحويون والمفسرون [2] بما يأتي :

أ – أنها نهي بعد أمر ، وأخرج النهي على جهة إسناده للفتنة[3] ، ويسمّى هذا بالنهي المحوّل ، وهو « مِن أبلغ صيغ النهي ؛ لأنّ نهي ذلك المذكور في صيغة النهي يستلزم تحذير المخاطب ، فكأنّ المتكلّم يجمع بين نهيين »[4] .

ودعاهم إلى هذا التوجيه – فيما يبدو – مراعاتهم هذين الأمرين :

– أنّ الفعل مؤكّد بنون التوكيد ، وقد عدُّوا النهي من مواضع كثرته .

---

(١) البحر المحيط : ٤ / ٤٧٧ (بإيجاز) ، وينظر : الزمخشري ، الكشاف :٢/ ٢٠١ ، ابن عطية ، المحرر الوجيز : ٢ / ٥١٥) ، الرازي ،التفسير الكبير : ١٥ / ١٢٠.

(٢) ينظر : الطبري، جامع البيان: ٩ / ٢١٩، النحاس ، معاني القرآن: ٣ / ١٤٦، الفارسي ، الإغفال : ٢/ ٢٩٤ ، الزمخشري ، الكشاف : ٢ / ٢٠١ ، ابن عطية ، المحرر الوجيز : ٢ / ٥١٥ ، العكبري ، التبيان : ١ / ٤٦٠ ، وسيأتي فضلُ بيانٍ لذلك عند الحديث عن وقوع الجملة الطلبية نعتاً ص٣٥٦ من البحث .

(٣) أبو حيان ، البحر المحيط : ٤ / ٤٧٨ .

(٤) ابن عاشور ، التحرير والتنوير : ٦ / ١٢٢(بتصرّف يسير) .

- استصحاب المفهوم اللغوي للفعل (اتقوا) وهو الأمر بالتجنّب ، فكأنّ ما بعدها (لا تصيبن) تفسيرٌ له بوساطة تخصيص الوصف ؛ ولذا « استُغني عن استعمال حرف العطف معه ؛ لاتّصال الجملة الثانية بالأولى »[١] .

والجملة الطلبية معمولة لقول محذوف[٢] خروجاً من إشكال الوصف بالجملة الطلبية ، ويجوز أن يكون النهي مستأنفاً تأكيداً للأمر باتقائهما مع زيادة التحذير بشمولها من لم يكن من الظالمين[٣] .

ب - أن (لا) نافية ، فجملة (لا يصبن) خبرية صفة ، والنحاة المتأخّرون يستشهدون بهذه الآية على توكيد الفعل بالنون بعد (لا) النافية ، ويصنّف جمهورهم هذه الظاهرة من مواضع القلة أو الشذوذ[٤] ، ويلزمون أنفسهم باعتبار منهجيٍّ يراعونه لدى التحليل النحوي ، ولاسيّما ألفاظِ التنزيل ؛ فقد عدّ ابن هشام ممّا يُعترَضُ به على المعرب أن يخرِّج على الأمور البعيدة والأوجه الضعيفة ، ويتركَ الوجه القريب والقوي ، فإن كان لم يظهر له إلا ذاك فله عذرٌ ، وإن ذكرَ الجميعَ فإنْ قصد بيان المحتمل أو تدريب الطالب فحسنٌ ، إلا في ألفاظ التنزيل ، فلا يجوز أن يخرِّج إلى على ما يغلب على الظنِّ إرادته ... »[٥] .

---

(١) الفارسي ، الإغفال : ٢/ ٢٩٥ .

(٢) الزمخشري ، الكشاف : ٢ / ٢٠١ ، وسيأتي الحديث عنها ص٣٥٩ من البحث .

(٣) ابن عاشور ، التحرير والتنوير : ٦ / ١٢٢.

(٤) ينظر: أبو حيان ، الارتشاف : ٢/ ٦٥٦ ، ابن هشام ، الأوضح : ٤/ ٩٥ ، السيوطي ، الهمع : ٢/ ٥١٢.

(٥) المغني : ٥ / ٥١٥ ، وقد اتخذه أبو حيان منهجاً لإعرابه للقرآن الكريم في تفسيره البحر المحيط ؛ ينظر فيه :١/ ١٠٣ .

على أنّ بعض النحاة حاول الخروج من هذا الإلزام بما يسوغ به هـذا التوجيـه ؛ فابن جنّي يخرِجُ هذه الظاهرة من مواضع القلّـة ، ويجعلهـا قياسـاً فيما يُنقـل عنـه استناداً إلى علّة شبهها بالنهي[1] ، وعلى نحوٍ منه كان موقفُ ابن مالك - ومن تبعـه - في التماس علّة الشبه اللفظي لـ(لا) النافية إفراداً وتركيباً جُمليّاً بـ(لا) الناهيـة ؛ ليحكم لها بجواز التوكيد مِن غيرِما وصفِها بقلّةٍ ولا ضرورة ؛ عندما وازن بين هذه الآية وقول الشاعر :

فلا الجارةُ الدنيا بها تلحَيَنَّها ولا الضيفُ فيها إنْ أناخَ مُحَوَّلُ

فقال : « وقد زعم قوم أن هذا نهـيٌ . ولـيس بـصحيح ، ومثلـه قـول الـشاعر (السابق ذكرُه) : إلا أنّ توكيد (تصيبنَّ) أحسن ؛ لاتصاله بـ(لا) فهو بذلك أشبه بالنهي ، بخلاف قول الشاعر ، فإنه غير متصل بـ(لا) فبعُد شـبَهُهُ بـالنهي ؛ ومـع ذلك فقد سوّغت توكيده (لا) وإن كانت منفصلة ، فتوكيـد (تـصيبنَّ) لاتـصاله بـ(لا) أحق وأولى »[2] ، وعلّلَ الزّجاج - فيما نُقِـل عنـه - اتّـصال الفعـل الخـبريِّ بالنون بأنّ فيه قوَّة الجزاء[3] .

ج - أن الجملة جوابٌ للأمر ، و(لا) عندئـذٍ نافيـة ، وهوكمثـل قولـه تعـالى : ﴿ يَـٰٓأَيُّهَا ٱلنَّمْلُ ٱدْخُلُوا۟ مَسَـٰكِنَكُمْ لَا يَحْطِمَنَّكُمْ سُلَيْمَـٰنُ وَجُنُودُهُۥ ﴾ [النمـل :١٨] ،

---

(١) الرضي ، شرح الكافية : ٤ / ٤٨٧، أبو حيان ، الارتشاف : ٢ / ٦٥٧ .

(٢) ابـن مالـك ، شرح الكافيـة الـشافية : ٢ / ٥٣ بإيجـاز ، وينظـر : أبـو حيـان ، البحـر المحـيط : ٤ / ٤٧٧ ، الرضي ، شرح الكافية : ٤ / ٤٨٧ ، ابن هشام ، المغني : ٢٤٧-٢٤٨ .

(٣) النحاس ، معاني القرآن : ٣/ ١٤٦ .

والمعنى : إن أصابتكم لا تصيب الظالمين منكم خاصة ، ولكنها تعمّ ، ويعضده قراءة ابن مسعود (لتصيبنَّ) [١] غير أنّه يُشكِل على هذا التوجيه عدمُ صلاحيتِه من حيث المعنى عند تقدير ما هذا سبيله بـ(إن) الشرطية ، إذ لا يستقيم تقديره على : إن تتقوا فتنة لا تصيبنَّ الذين ظلموا منكم خاصّة ؛ ولذلك أبطل أبو حيّان التنظير لها بآية النمل هذه ، وأخذ على الزمخشري تقدير الشرط بتصحيح المعنى ، حين قدّره بـ : إن أصابتكم لا تصيب الظالمين منكم خاصّة ولكنها تعمُّ ؛ فقدّر أداة الشرط داخلة على غير مضارع اتقوا[٢] ، كما يُشكل عليه أن جواب الشرط متردّد فيه فلا يليق توكيده بالنون[٣] .

د – أنّ الجملة جوابٌ لقسمٍ محذوف ؛ نسبه أبو حيان إلى بعض النحويين [٤] ؛ فالجملة موجَبةٌ ، وبيانُه أنْ مُطِلَتْ حركة اللام فصارت ألفاً ، والمعنى لتصيبنَّ ، ويؤيد ذلك قراءةُ ابن مسعود وعلي وزيد بن ثابت وغيرهم (لتصيبَنَّ) وفي ذلك وعيد الظالمين فقط[٥] ، غير أنّ هذه القراءة خرّجها ابن جنّي على حذف الألف تخفيفاًوالاجتزاءِ بالحركة [٦] .

---

(١) الزمخشري ، الكشاف : ٢ / ٢٠١ .

(٢) أبو حيان ، البحر المحيط : ٤ / ٤٧٨ ، وينظر : السابق .

(٣) أبو السعود ، إرشاد العقل السليم : ٤ / ١٦ .

(٤) البحر المحيط : ٤ / ٤٧٨ .

(٥) السابق ، وينظر : الزمخشري ، الكشاف : ٢ / ٢٠١ .

(٦) ابن عطية ، المحرر الوجيز : ٢/٥١٦ ، أبو حيان ، البحر المحيط : ٤/٤٧٨ .

والمتأمّل في هذه التوجيهات وإلزاماتِها يلحظ تمنُّعَ هذا الاستعمال القرآني عن الاستجابة للتفسير النحوي دون الوقوع فيما يلزم عنه ، كما يلحظ ما يقع فيه النحاة من حرجٍ عند قصور النظر النحويّ عن تفسير النظم ، ورغبتهم في الخروج عمّا يترتّب على توجيهاتهم ، فهم يعدّون:

- (لا) ناهية ، والجملة طلبية ، ويجيبون عن إشكال الوصف بالطلب بتقدير مقول محذوف مستأنسين بكثرة حذف القول .

- (لا) نافية ، والجملة خبرية ، فيصطدمون بمعيار القلة في توكيد النون بعد (لا) النافية ، ويلزمون أنفسهم بأنه ممّا لا ينبغي حمل القرآن عليه ، فيلتمسون علة الشبه اللفظي ، أو أنّ الجملة جواب الأمر ، ويستشكلونه حين ينحلُّ منه شرطٌ وجزاء ، أو أن الجملة جواب لقسم محذوف ، ويفسّرون (لا) تفسيراً صوتياً ؛ بدليلٍ يتطرَّقُ إليه الاحتمال .

والذي يبدو لي أن سرَّ ذلك طبيعة المصدر الذي استنبطت منه قواعد توكيد الفعل بالنون ، وهو لسان البشر ، وهم مرتهَنون بالعقل والعادة ،؛ذلك أن توكيد الفعل بالنون مبنيٌّ في الأساس على ملاحظة الزمن المستقبل ، وليس للماضي والمضارع الحاليِّ حظٌّ منه لعدم فائدته ، أمّا الزمن المستقبل فهو ميدان نون التوكيد ، غير أنه – وَفْقَ العادة البشرية– مرتهَنٌ بالإمكان العقلي الذي يتشكّل وفق إمكاناته سننُ اللّغة ، كالقسم والشرط والطلب بأنواعه .

وحدوث الفعل (تصيبَنَّ) في تركيب الآية في الزمن المستقبل غيبٌ ، لا يعلمه

إلاّ الله ؛ فلم يجْرِ نحوُه على لسان بشر ، فقصور القاعدة هنا محتوم ؛ لأن هذا إعجاز لغوي تقصر دونه لغة البشر وأحكام النحويين ، فسائغٌ القول بأن (لا) في جملة (لا يصيبن) نافية ، والجملة خبرية لا طلبيّة ، والفعل هنا مؤكَّد بالنون ، ولا يلزم من ذلك حمل أسلوب القرآن على القلّة ، لأنها لا تنافي للفصاحة ؛ على أن القلّة هنا نسبيّة بشرية لا يخضع لها الاستعمال القرآني .

وإذا كان النحاة يحاولون الملاءمة بين المعنى وصناعة اللفظ ، أو بعبارة أخرى ينشدون توافق الإعراب والمعنى ، فلا أنسب من هذا التوجيه ، وبخاصة عند تأمّل سبب نزول الآية ؛ فهي تدلُّ على ضرر مترتّبٍ على عدم اتّقاء الفتنة ، غير مختصّ بمَن أثارها ، ولعظم ذلك الضرر وعمومه كان توكيد عدم اختصاصه مطلوباً .

وبهذا نخلص إلى القول بأن (لا) نافية وجملة (لا يصيبن) خبرية لا طلبيّة .

٣ – قوله تعالى : ﴿ مَا كَانَ لِأَهْلِ ٱلْمَدِينَةِ وَمَنْ حَوْلَهُم مِّنَ ٱلْأَعْرَابِ أَن يَتَخَلَّفُوا۟ عَن رَّسُولِ ٱللَّهِ وَلَا يَرْغَبُوا۟ بِأَنفُسِهِمْ عَن نَّفْسِهِۦ ﴾ [التوبة : ١٢٠] .

والقول بأن (لا) نافية في (لا يرغبوا) مبنيٌّ على مراعاة الجانب اللفظي أوّلاً ؛ لأنه متبادِرٌ إلى الذهن عطفُه على أن (يتخلفوا) ، وهو منفيٌّ بنفي إرادته بقوله (ما كان) ، وعندئذٍ فلا زائدة لتأكيد النفي .

وأمّا القول بأن (لا) ناهية فيسوِّغُ له : تقديم مراعاة الجانب المعنوي على اللفظي ؛ فالمراد هو النهي ، إلاّ أنه عبّر عنه بصيغة النفي للمبالغة ، والمفسّرون

يشيرون إلى معنى النهي في الآية ، ويوضّحه سياق الآيات وسبب النزول ، فالآية نزلت فيمن تخلّف مِن أهل المدينة عن غزوة تبوك وفيمن تخلّف ممّن حولهم من الأعراب ، ومناسبتُها لما قبلها أنه لمّا أمر المؤمنين بتقوى الله وأمر بكينونتهم مع الصادقين ﴿ يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ ٱتَّقُواْ ٱللَّهَ وَكُونُواْ مَعَ ٱلصَّٰدِقِينَ ﴾ [التوبة: ١١٩] ، وهي بعد الآية التي نزلت في الثلاثة الذين خُلِّفوا – اقتضى ذلك موافقةَ الرسول وصُحبته أنّى توجّه من الغزوات فعوتب العتابَ الشديدَ مَن تخلّفَ عن الرسول في غزوة ، واقتضى ذلك الأمر لصحبته وبذل النفوس دونه بأن يصحبوه على البأساء والضرّاء ، وهي أعزُّ نفس عند الله تعالى وأكرمها عليه ، فإذا تعرّضت مع كرامتها وعزّتها للخوض في شدةٍ وهون ، وجب على سائر الأنفس ألا يكترِثَ لها أصحابُها ، وهذا نهيٌ بليغ مع تقبيحٍ لأمرهم وتوبيخٍ لهم عليه وتهييج لمتابعته بأنفةٍ وحميّة[1] .

فنحن إذاً أمام مطلبين : الأول مطلب النظام الشكلي اللفظي لبناء الجملة ، كما تصوّره الصناعة ، وهو مشاكلة نمطها (ولا يرغبوا) للنمط السابق (ما كان + أن يتخلفوا) وصلاحيتُه للعطف .

والثاني : مطلب المعنى كما أبنّا عنه آنفًا .

---

(١) أبو حيان ، البحر المحيط : ٥ / ١١٤ ، وينظر : الزمخشري ، الكشاف : ٢ / ٣٠٦ ، ابن عطية ، المحرر الوجيز : ٣ / ٩٥ ، ابن الجوزي ، زاد المسير : ٣ / ٥١٥ ، الرازي ، التفسير الكبير : ١٦ / ١٧٧ ، القرطبي ، الجامع لأحكام القرآن : ٨ / ٢٩٠ ، أبو السعود ، إرشاد العقل السليم : ٤ / ١١١ ، الألوسي ، روح المعاني : ١١ / ٤٦.

وإذا كان الاشتراك اللفظي للأداة (لا) واشـتراك علامـة الجـزم والنـصب في مدخولها ، قد مهّد لنشوء هذين المطلبين ؛ فإنه يخفّف من لأواء تجاذُبهما وجودُ بديلٍ وسطٍ بين الجملة الخبرية والجملة الإنشائية ، وهو خروج إحداهما إلى معنى الأخرى فـ« العلاقةُ بين هذه البدائل وما تسمح به من وجودِ بديلٍ وسط أضفيا على تراكيب اللغة حركةً ومرونة ، سهّلت للنحويين العرب مهمّة التحليل النحـوي ؛ إذ كانـت هذه المقابلات نبراساً لهم وضياءً أثناء تأويلهم للتراكيب »[(١)] .

وإذا كان مطلبُ الشكل (تقديرُ الإعراب) أقوى داعيًا مـن مطلـب المعنـى ؛ إذ من المقرّر أنه « إن كان تقديرُ الإعراب مخالفاً لتفسير المعنى تقبّلْتَ تفسير المعنى على مـا هـو عليـه ، وصـحّحت طريـق تقـدير الإعـراب ، حتّـى لا يـشذّ شيء منهـا عليك »[(٢)] .

فهو يستحقُّ التقديم – والحالة هذه – من باب أولى ؛ إذ لم يصل المطلبان إلى حدّ الصراع ؛ إذ أمكن للتركيب الخبري في أصل الوضع (ولا يرغبوا) أن يحمل المعنـى النحويّ الأسلوبي الطارئ ، وهو ما يعرف بخروج الخبر إلى الطلب .

ولعلّ ذلك ، أو سبْقَ الذهن إلى مطلب الشكل الإعرابي قد شغل أكثر النحويين المفسرين عن ذكرِ احتمال (لا) في الآية للنفي وللنهي ، فلم يشِر إليه إلاّ قلّـةٌ مـنهم كالكرماني[(٣)] وأبي السعود[(٤)] .

---

(١) ممدوح عبد الرحمن ، لسان عربي ونظام نحوي : ١٣٤ .

(٢) ابن جني ، الخصائص : ١ / ٢٨٤ .

(٣) ينظر : أبو حيان ، البحر المحيط : ٥ / ١١٤.

(٤) إرشاد العقل السليم : ٤ / ١١١ .

ونخلص ممّا سبق إلى أن (لا) في (ولا يرغبوا) نافية ، وجملتها خبريّة .

٤ – قوله تعالى : ﴿ وَقَالَ مُوسَىٰ رَبَّنَآ إِنَّكَ ءَاتَيْتَ فِرْعَوْنَ وَمَلَأَهُۥ زِينَةً وَأَمْوَٰلًا فِى ٱلْحَيَوٰةِ ٱلدُّنْيَا رَبَّنَا لِيُضِلُّوا۟ عَن سَبِيلِكَ ۖ رَبَّنَا ٱطْمِسْ عَلَىٰٓ أَمْوَٰلِهِمْ وَٱشْدُدْ عَلَىٰ قُلُوبِهِمْ فَلَا يُؤْمِنُوا۟ حَتَّىٰ يَرَوُا۟ ٱلْعَذَابَ ٱلْأَلِيمَ ﴾ [يونس : ٨٨] .

فقد أجاز فيه المفسرون[١] أن تكون جملة (فلا يؤمنوا) طلبية (نهي خرج إلى الدعاء) وهو مذهب الخليل وأبي عبيدة والفراء وابن السراج [٢] .

ويدلُّ عليه أمران :

أ – السياق اللغوي ؛ فالآية تشتمل على آيات دعائية ، وهو مسوِّغ قويّ بتجويز هذا التوجيه ، وقد تنبّه الطبريُّ إلى ذلك فقال : « وإنما اخترت ذلك (جزمه على الدعاء) ؛ لأنّ ما قبله دعاء ؛ فإلحاق قوله : فلا يؤمنوا إذ كان في سياق ذلك بمعناه أشبه وأولى »[٣] .

---

(١) الطبري ، جامع البيان : ١١ / ١٥٩ ، مكي ، مشكل إعراب القرآن : ١ / ٣٥٣ ، البغوي ، تفسيره : ٢ / ٣٦٦ ، الزمخشري ، الكشاف : ٢ / ٣٤٨ ، ابن عطية ، المحرر الوجيز : ٣ / ١٣٩ ، العكبري ، التبيان : ٢/ ٢٠ ، القرطبي ، الجامع لأحكام القرآن : ٨ / ٣٧٥ ، أبو حيان ، البحر المحيط : ٥ / ١٨٦ ، أبو السعود ، إرشاد العقل السليم : ٤/ ١٧٢ .

(٢) الخليل ، الجمل :٢٢٦ ، أبو عبيدة ، مجاز القرآن : ١ / ٢٨١ ، الفراء ، معاني القرآن : ١ / ٤٧٧ ، ابن السراج ، الأصول : ٢ / ١٧١ .

(٣) الطبري ، جامع البيان : ١١ / ١٦٠ .

ب – صلاحيةُ مقام الداعي لإنشاء هذا الدعاء ؛ فهو لمَّا عرض عليهم آيات الله ونصحهم وأنذرهم زمنًا طويلًا ، ورآهم لا يزيدون إلا كفرًا واستكبارًا ، ولم يبقَ له مطمعٌ فيهم ، دعا الله عليهم بما علم أنه لا يكون غيره : اطمس على أموالهم – اشدد على قلوبهم –فلا يؤمنوا حتى يروا العذاب ولات حين لا ينفع الإيمان[1] .

وأجازوا في هذه الجملة أيضًا أن تكون جواباً للدعاء ، وهو مذهبُ عددٍ من النحاة[2]،كما أجازوا فيه العطف على (ليضلّوا) ؛ فيكون ما بينهما من دعاءٍ معترِضاً .وهذان التوجيهان يخرُج بهما الشاهد عمّا نحن فيه .

ولعلَّها واضحةٌ وجاهةُ التوجهين الأولين ، أما الأول وهو عدُّ (لا) طلبية ؛ فللدليلين السالفين ، وأما الثاني وهو عدُّ الجملة جواباً للدعاء ؛ فلأنه – كما يقول الطاهر ابن عاشور– في قوة أن يُقال : فيؤمنوا حين يرون العذاب لا قبل ذلك ، وإنما عدل عن إيقاع جواب الدعاء بصيغة إثبات الإيمان إلى إيراده بصيغة نفي مغيّاً بغاية هي رؤية العذاب ؛ سلوكاً لأسلوب بديع في نظم الكلام ؛ لأنه أراد أن يجمع بين ترتيب الجواب على الدعاء وبين ما استبان له من طبعِ نفوسهم بطبع أنهم لا تنفع فيهم الحجج ...، وهذا إيجاز بديع ؛ إذ جمع في هذا التركيب جوابَ الدعاء وبيانَ علّة الدعاء عليهم بذلك[3] .

---

(١) الزمخشري ، الكشاف : ٢/ ٣٤٧ (بإيجاز) .

(٢) سيأتي ذلك عند الحديث عن جواب الدعاء ص٢٧٩ من االبحث .

(٣) التحرير والتنوير : ١١/ ١٦٦ .

٥ – قوله تعالى : ﴿ فَإِن لَّمْ تَأْتُونِي بِهِۦ فَلَا كَيْلَ لَكُمْ عِندِى وَلَا تَقْرَبُونِ ﴾ [يوسف : ٦٠].

والمعنى الأسلوبيُّ لـ(ولا تقربون) هو النهي ، والفعل مجزوم بدليل حذف النون ، وحذفت ياء المتكلم رعايةً للفاصلة القرآنية ، واجتُزئ عنها بالكسرة التي اجتلبتْ نونَ الوقاية دفعاً لأثرِها على الفعل .

وقيل في توجيه (لا) وجهان : أن تكون نافيةً ، والفعلُ معطوفٌ على موقع جواب الشرط ، وهو مجزوم ، وأن تكون ناهيةً ، والجملةُ معطوفةٌ على جملة الشرط[1] ، وقيل: مستأنفة لئلا يلزم عطف الإنشاء على الخبر ، وأجيب بأن العطف مغتفرٌ فيه ؛ لأن النهي يقع جزاءً[2] .

فالفرق بين التوجيهين أن الأول (لا نافية) تؤدّي الوظيفة النحوية (النهي) بوساطة الموقع ، وأمّا التوجيه الثاني (لا ناهيةٌ) فالأداة تقوم بهذه الوظيفة ؛ لتكوِّن جملة طلبية مستقلّة .

٦ – قوله تعالى : ﴿ إِنَّهُۥ لَقُرْءَانٌ كَرِيمٌ ﴿٧٧﴾ فِى كِتَٰبٍ مَّكْنُونٍ ﴿٧٨﴾ لَّا يَمَسُّهُۥٓ إِلَّا ٱلْمُطَهَّرُونَ ﴾ [الواقعة ٧٧ – ٧٩] .

---

(١) ينظر : الزمخشري ، الكشاف : ٢ / ٤٥٧ ، ابن عطية ، المحرر الوجيز : ٣ / ٢٥٨ ، النسفي ، تفسيره : ٢/ ١٩٥ ، أبو حيان ، البحر المحيط : ٥ / ٣١٩ ، أبو السعود ، إرشاد العقل السليم : ٤ / ٢٨٩ ، الألوسي ، روح المعاني : ١٣ / ٩.

(٢) الألوسي ، روح المعاني : ١٣ / ٩ .

ومردُّ احتمال (لا) هنا للنفي أوللنهي إلى اختلاف المفسرين في تحديد المراد من الكتاب المكنون ، ومن المطهَّرين ؛ فقد كانوا فيهما على مذهبين كلٌ منهما يقتضي إحدى الوظيفتين المحتملتين ، وذلك على النحو الآتي:

أ – أنّ الكتاب هو الذي في اللّوح المحفوظ ، وأنّ المطهَّرين هم الملائكة ، وقد نسبه السّمعانيُّ إلى أكثر المفسرين[(١)] ، وهو مبني على أن مرجع الضمير هو الكتاب الذي في اللوح .

ب – أن الكتاب هو المصحف ، فالمعنى أنه لا ينبغي أن يَمَسَّه إلا من هو على طهارة من الناس ، ويشترك في هذا المعنى جعل الضمير عائداً على (قرآن كريم)[(٢)] .

وقد ساق ابن القيِّم سبعة أوجه لترجيح الرأي القائل إن المقصود هو الكتاب الذي بأيدي الملائكة ، وأنهم هم المعنيّون بـ(المطهرون) ؛ منها[(٣)] :

أ – أن الآية سيقت تنزيهاً للقرآن أن تنزّلَ به الشياطينُ ، وأنّ محله لا يصلُ إليه فيَمَسُّه إلا المطهرون ، فيستحيل على أخابث خلق الله وأنجسِهم أن يصلوا إليه ، كما قال تعالى : ﴿ وَمَا تَنَزَّلَتْ بِهِ ٱلشَّيَـٰطِينُ ﴿٢١٠﴾ وَمَا يَنۢبَغِى لَهُمْ وَمَا يَسْتَطِيعُونَ ﴾ [الشعراء : ٢١١] وقد قال تعالى : ﴿ فِى صُحُفٍ مُّكَرَّمَةٍ ﴿١٣﴾ مَّرْفُوعَةٍ مُّطَهَّرَةٍۭ ﴿١٤﴾ بِأَيْدِى سَفَرَةٍ ﴿١٥﴾ كِرَامٍۭ بَرَرَةٍ ﴾ [عبس : ١٣-١٦] فوصف محلّه بهذه الصفات بياناً أنّ الشيطان لا يُمكِنه

---

(١) السمعاني ، تفسير القرآن : ٥ / ٣٥٩ .

(٢) ينظر : الزمخشري ، الكشاف : ٤ / ٤٦٧ .

(٣) ينظر : التبيان في أقسام القرآن : ١ / ١٤٠ ، وما بعدها .

أن ينزل به ، وتقريرُ هذا المعنى أهمُّ وأجمل وأنفع من بيان كون المـصحف لا يمـسّه إلا طاهر .

ب - أن القرآن لم يكن في مصحفٍ عنـد النـزول ، وإنـما جمـع في المـصحف في خلافة أبي بكر ، وهذا - وإن جاز أن يكون باعتبار مـا يـأتي - فالظـاهر أنـه إخبـارٌ بالواقع ، حالُ الإخبار يوضِّحُه .

ج - أنه لو أريد به المصحف الذي بأيدينا لم يكن في الإخبار عن كونـه مكنونـاً كبيرُ فائدة ؛ إذ مجرّدُ كون الكلام مكنوناً في كتابٍ لا يستلزمُ ثبوتَـه ، فكيـف يمـدح القرآن بذلك ، والآية إنما سيقت لبيان مدحه وتشريفه وما اختصّ به من الخصائص التي تدل على أنه منزَّلٌ من عند الله ، وأنه محفوظٌ لا يمسّه شيطانٌ ولا يمس محلَّه إلا المطهرون .

وهذا التفسير يقتضي أن تقوم الأداة (لا) بوظيفة النفي ، ويؤيّد ذلـك أمـران ، مردّهما إلى طريقة الاستعمال القرآني وبراعة نظمه ، وهما :

أ - ورود قـراءة أخـرى توكّـد النفـي ، وهـي قـراءة عبـد الله بـن مـسعود (ما يمسُّه)[1] ، والأصلُ تواردُ القراءات .

ب - أن جملة ﴿ لَّا يَمَسُّهُۥٓ إِلَّا ٱلْمُطَهَّرُونَ ﴾ في موقع الصفة ، والجملـة التي تليهـا ﴿ تَنزِيلٌ مِّن رَّبِّ ٱلْعَٰلَمِينَ ﴾ في موقع الصفة أيضاً ؛ فإذا وُجِّهَت تلك الجملة على النهـي جـاء

(١) الطبري ، جامع البيان : ٢٧ / ٢٠٦ ، ابن العربي ، أحكام القرآن : ٤ / ١٧٥ .

المعنى أجنبياً معترضاً بين الصفات ، وذلك لا يحسُن في وصف الكلام[(١)] ، وعدُّها إنشائية مُحوِجٌ لارتكاب التأويل[(٢)] ؛ لأن الأصل في جملة الصفة الإخبار .

وأمّا التفسير الثاني ، وهو أن يكون المراد بالكتاب المصحف الذي بين أيدينا ، والمطهرون المتطهرون من الكفر والجنابة ، فيؤيِّد هذا التفسيرَ قراءتان أوردهما المفسّرون وهما (المُتَطَهِّرون) و(المُطَّهِّرون) [(٣)] .

ووظيفة الأداة في ضوء هذا المعنى كما يرى المفسرون هي إفادة النفي ، والمعنى نهي[(٤)] ، وقيل : (لا) ناهية ، والفعل بعدها مجزوم جُلبت إليه ضمّةُ الهاء لا للإعراب[(٥)] .

وتوجيه علامة الجزم بهذه الكيفية ضعيف ؛ لأمرين :

---

(١) أبو حيان ، البحر المحيط : ٨ / ٢١٤ ، الألوسي ، روح المعاني : ٢٧ / ١٥٤ .

(٢) الألوسي ، روح المعاني : ٢٧ / ١٥٤ .

(٣) أبو حيان ، البحر المحيط : ٨ / ٢١٤ ، الزمخشري ، الكشاف : ٤ / ٤٦٧ ، العكبري ، إعراب القراءات الشواذّ : ٢ / ٥٥٧ – ٥٥٨ ، الألوسي ، روح المعاني : ٢٧ / ١٥٥ ، والقراءة الأولى (المتطهِّرون) لم أقف على نسبةٍ لها – بحسب اطلاعي – ، وأمّا الثانية فهي قراءة سلمان الفارسي والحسن وعبد الله بن عوف ، وثمّ قراءة ثالثة أوردتها هذه المصادر ، وهي (المُطَهِّرون) بتخفيف الطاء بمعنى المطهِّرين أنفسَهم أو غيرَهم بالاستغفار أو بغيره ، ولا إخالُها تتعيّن أن تكون صفةً للمخلوقين . والله أعلم .

(٤) مكي ، مشكل إعراب القرآن : ٢ / ٧١٣ ، السمعاني ، تفسيره : ٥ / ٣٥٩ ، ابن العربي ، أحكام القرآن : ٤ / ١٧٤ – ١٧٥ ، ابن عطية ، المحرر الوجيز : ٥ / ٢٥٢ ، أبو حيان ، البحر المحيط : ٨ / ٢١٣ ، الألوسي ، روح المعاني : ٢٧ / ١٥٤ .

(٥) ينظر : مكي ، مشكل إعراب القرآن : ٢ / ٧١٣ ، الرازي ، التفسير الكبير : ٢٩ / ١٦٨ ، العكبري ، التبيان : ٢ / ٤٣٩ ، أبو حيان ، البحر المحيط : ٨ / ٢١٣.

أ- مخالفته سلوك اللغة في طلب الخفّة ما كان إلى ذلك سبيل ؛ فالانتقال من الفتحة ، وهي أخفّ الحركات إلى الضمة- وهي أثقلها- دعوى لا يسندها دليلٌ من الواقع اللغويّ .

ب - أنّ تحقيقَ مطلب الخفّةِ في المبنى مرتبِطٌ بتحقيقِ أمنِ اللبس في المعنى ، وهو ما يفتقر إليه هذا التوجيه ؛ لأن غياب القرينة الإعرابية للجزم تؤدي إلى التباس النهي بالخبر ، وبخاصّةٍ أن القرينة الحالية (التنغيم) شركةٌ بين النهي الحقيقي ، والنهي في صورة الخبر .

وقبولُ هذا التوجيه مع اختلال العلاقة بين مطلبي المبنى والمعنى ، يؤدي إلى الخروج على أهمِّ خصائص النظام اللغوي .

وبذلك فلا حاجة لنا - فيما يظهر لي - إلى هذا التوجيه ، لأنّ دلالة النهي- بناء على هذا المعنى للآية - مستفادةٌ من صورة الخبر (لا النافية)، وليست ضرباً من الافتراض ؛ ذلك أن النفي يعود إلى الحكم الشرعيِّ لا إلى الوجود الحسيِّ كما يقول القرطبي[1] ، فهو يرقى إلى درجة الأمر بالاجتناب (النهي) .

وبذلك نخلص إلى أن جملة ﴿ لَّا يَمَسُّهُۥٓ إِلَّا ٱلْمُطَهَّرُونَ ﴾ خبرية .

٧ - قوله تعالى : ﴿ أَلَمْ يَأْنِ لِلَّذِينَ ءَامَنُوٓا۟ أَن تَخْشَعَ قُلُوبُهُمْ لِذِكْرِ ٱللَّهِ وَمَا نَزَلَ مِنَ ٱلْحَقِّ وَلَا يَكُونُوا۟ كَٱلَّذِينَ أُوتُوا۟ ٱلْكِتَٰبَ مِن قَبْلُ ﴾ [الحديد : ١٦] .

---

(١) الجامع لأحكام القرآن : ٢ / ٤٠٧ .

فقد أجازوا[١] في (لا) النفي والنهي ، فالفعل في موضع نصب معطوف على (تخشع) أو مجزوم ، وجعلُها نافية أولى كما يقول النحاس ؛ لأن الواو للعطف ، ولا يقطع ما بعدها ممّا قبلها إلا بدليل[٢] .

وأمّا احتمال النهي فتؤيده قراءة يعقوب وأبي حيوة وابن أبي عبلة وحمزة وغيرهم بصيغة المخاطَبين (ولا تكونوا)[٣] بالتاء ، على سبيل الالتفات .

ويبدو أنّ مراد النحاس بالقطع هو القطعُ من حيث الصنعة النحوية ، وليس الفصلَ قسيمَ الوصل ؛ فلا قطعَ على أيٍّ من الاحتمالين ؛ فكلاهما جارٍ على ما تقضِيه البلاغة ، فإن كانت (لا)نافيةً حسّنَ الوصلَ تناسبُ الجملتين من حيث الفعليّةُ والزمنُ ، وإن كانت ناهيةً فالوصلُ لتوسّط الكمالين كمالِ الاتّصال وكمالِ الانقطاع باتّفاقهما معنىً لا لفظًا ؛ باعتبار أنّ الجملةَ المعطوفَ عليها (تخشع قلوبهم) في سياقِ الاستفهام . وبذلك فكلا الوجهين لهما الحظُّ من القبول.

ولعلّه تبيّن من دراسة هذه المواضع دواعي احتمالها للنهي وللنفي ، واتّضحت إشكالاتها .

---

(١) ينظر : الزمخشري ، الكشاف : ٤ / ٤٧٥ ، الرازي ، التفسير الكبير : ٢٩ / ٢٠٠ ، القرطبي ، الجامع : ١٧ / ٢٤٩ .

(٢) إعراب القرآن : ٤ / ٣٦٠ .

(٣) أبو حيان ، البحر المحيط : ٨ / ٢٢٢ .

المبحث الرابع : التَّمنِّي

التمنِّي – كما يقول ابن الأثير– : « تشّهي حصولِ الأمر المرغوب فيه ، وحديثُ النفس بما يكون ومالا يكون »[١] .

وتمنّيتُ الشيء أي قدّرته ، وأحببت أن يصير إليّ من المنُى ، ومنيّتُ غيري تمنيةً ، وتمنّى الشيءَ أراده ، ومنّاه إيّاه وبه[٢] .

وهو في الاصطلاح : طلبُ حصولُ شيء على سبيل المحبّة[٣] ، أو هو طلبُ مالا طمع فيه أو ما فيه عسر[٤] .

وهو يُستعمل في الممكن والمحال بشرط ألّا يكون للمكن توقّعٌ أو طمعٌ ، وإلا استُعمل له أسلوبُ الترجّي .

يقول السكّاكي عن التمني : « أو ما ترى كيف تقول : ليت زيداً جاءني ، فتطلب كون غير الواقع فيما مضى واقعاً فيه مع حكم العقل بامتناعه ، أو كيف تقول : ليت الشباب يعود ، فتطلب عود الشباب مع جزمك بأنه لا يعود ، أو كيف تقول : ليت زيداً يأتيني أو ليتك تحدَّثُني ، فتطلبَ إتيانَ زيدٍ وحديثَ صاحبك في حالِ لا تتوقّعهما ولا لك طماعيةٌ في وقوعهما ؛ إذ لو توقّعت أو طمعت لاستعملْتَ

(١) ابن منظور ، اللسان : (م ن ي) ، ولم أقف عليه في كتابه المثل السائر .

(٢) السابق.

(٣) التفتازاني ، المطوّل : ٤٠٧ ، وينظر : محمد أبو موسى ، دلالات التراكيب : ١٩٩ .

(٤) ابن هشام ، الأوضح : ١ / ٢٩٤ .

(لعل) أو (عسى) »[١] ؛ فالفرقُ بين تمنّي الممكن وترجّيه ، أنّ المترجَّى متوقَّعٌ حصولُه بخلاف المتمنَّى ؛ فإنه غير متوقَّع الحصول ، فالفرق بين قولك : ليت زيداً يأتينا ، ولعل زيداً يأتينا ، أنَّ الأولى تمنٍّ ، وقائلَه غيرُ متوقِّع لحصوله ، بخلاف الثانية ، فإنه متوقِّعٌ لمجيئه[٢] .

وقد استشكل بعضُ البلاغيين هذا الشرط ؛ فنازع أن يكون التمني طلباً ؛ يقول السُّبكي : « بقِيَ على المصنّفِ وعلى السكّاكي سؤالٌ آخر ، وهو أنّ مالا يُتوقَّع كيف يُطلب ؟ فالأصوب ما ذكره الإمام وأتباعه من أنّ التمني والترجي والقسم والنداء ليس فيها طلبٌ ، بل تنبيه ، ولا بِدْعَ في تسميته إنشاءً ، وإنما نُنَازع في جعله طلباً ... »[٣] .

واستغرب الدكتور محمد أبو موسى من سؤالِ السبكي هذا ، وحَلِّه هذا الإشكال بإخراج التمني من الطلب ، معلِّقاً على ذلك بأنَّ « رغائب النفوس ومشتهياتها ليست مقيّدة بحدود الإمكان ، وفرقٌ بين الآمال التي يُراد تحقيقها واتخاذ الوسائل إليها ، وهي بالطّبع خاضعةٌ للتفكير والإمكان ، وبين أشواق الروح وتطلُّعاتها التي لا تحدُّها حدود . وقد أدرك ابن يعقوب المغربيُّ القيمة النفسية لهذا الأسلوب حين ذكر أن تمنِّيَ مالا سبيل إليه قد يكون للاستعطاف أو للاعتذار وما شابه ذلك ، وقد يكون – وهذا هو المهِمُّ – لمجرّدِ موافقة الخاطر والترويح على النفس »[٤] .

---

(١) مفتاح العلوم : ٣٠٣ وينظر : السبكي ، عروس الأفراح : ٢ / ٥١١ .

(٢) فاضل السامرائي ، معاني النحو : ١ / ٢٧٩ .

(٣) عروس الأفراح : ٢ / ٥١١ – ٥١٢ .

(٤) دلالات التراكيب : ٢٠٣ .

والنحويون على أنّه طلب[(١)] ، بدليل ما يترتّب عليه من أحكامٍ في جوابه[(٢)] ، وبدليل استنادهم إلى أثره في تفسير بعض الظواهر النحوية ، فإمامُ النحاة استدلّ بمقام التمنّي وسياقه اللفظي - باعتباره طلباً - على حذف فعل الأمر ؛ إذ قال : « ومِن ذلك أيضاً قولُ الخليل - رحمه الله - وهو قول أبي عمرٍو : ألا رجلَ إمّا زيداً وإمّا عمراً ؛ لأنه حين قال : ألا رجلَ ، فهو مُتَمنٍّ شيئاً يسأله ويريده ، فكأنه قال : اللهمَّ اجعلْه زيداً أو عمراً ، أو وفِّق لي زيداً أو عمراً ، وإن شاء أظهره فيه وفي جميع هذا الذي مُثِّل به ، وإن شاء اكتفى فلم يذكر الفعل ؛ لأنه قد عُرِفَ أنه متمنٍّ سائلٌ شيئاً وطالبُه »[(٣)] .

ومنع الرضي أن يكون خبرُ (ليت) و (لعل) طلباً ؛ لأنهما « لطلب مضمون الخبر ، فلا يتوجّه إلى ذلك المضمونِ طلبٌ آخر ؛ إذ لا يجتمع طلبان على مطلوب واحد »[(٤)] .

---

(١) ينظر : سيبويه ، الكتاب : ١ / ٢٨٦ ، ابن يعيش ، شرح المفصل : ٤ : ٥٧٠ ، الرضي ، شرح الكافية : ٤ / ٣٣٧ ، ٣٣٨ ، ابن هشام ، الأوضح : ١ / ٢٩٤ ، قيس الأوسي ، أساليب الطلب عند النحويين والبلاغيين : ٥١٨ - ٥١٩ .

(٢) ستأتي دراسة ذلك في فصل جواب الطلب ، ص٥٤١ .

(٣) الكتاب : ١ / ٢٨٦ .

(٤) شرح الكافية : ٤ / ٣٣٧ ، ولا يستقيم هذا دليلاً على أنّ الترجي طلب ؛ إذ يحتمل أن يكون هذا الحكم مترتبًا عن حمله على التمني ، أو أن (لعل) تفيد التمني ؛ فهي من أدواته كما سيجيء .

أدوات التمني :

التمني معنًى حقُّه أن يؤدَّى بالحرف ، وقد وضعت اللغةُ له حرفاً ، وهو « ليت » ، وهناك حرفان آخران يفيدانه ومعانيَ أخرى على سبيل الاشتراك ، ويتعيّن أحدها في السياق ، وهما : لعلّ ، ولو[1] .

وسأتناول فيما يأتي تلك الأدوات واستعمالاتها في القرآن الكريم :

١ - ليت :

وهي تفيد التمّني بالأصالة ، والكلمة الموضوعة له وحدها[2] ،

استعمل القرآن الكريم (ليت) وفق الاستعمال الشائع لها ، وهو نصب الاسم ورفع الخبر ، ولم يرد فيه شيء من الاستعمالات الأخرى النادرة ، كنصب الجزأين أو دخولها على (أنّ)[3] ؛ فقد « جاء خبر (ليت) جارّاً ومجروراً ، وظرفاً ، وجملة فعلية فعلُها مضارعٌ وفعلُها ماضٍ »[4] .

---

(١) لم أذكر (هل) هنا مع اشتهار إفادتها للتمني في بعض المقامات ، كما في قوله تعالى : ﴿قَالُواْ رَبَّنَآ أَمَتَّنَا ٱثْنَتَيْنِ وَأَحْيَيْتَنَا ٱثْنَتَيْنِ فَٱعْتَرَفْنَا بِذُنُوبِنَا فَهَلْ إِلَىٰ خُرُوجٍ مِّن سَبِيلٍ﴾[غافر :١١] ؛ جريًا على المعيار اللفظي للبحث ، فـ(هل) في أصل وضعها للاستفهام ؛ ولذا دُرست فيه وإن أفادت التمني . ولا يقدح في ذلك ذكرُ (لعل) في هذا المبحث مع أنها في أصل الوضع للترجي ؛ لأنّها تفيد التمني على سبيل النيابة ، وقد صرّح به بعض النحويين كما سيأتي .

(٢) تنظر هذا الاستعمالات في ص ٣١٠ من البحث .

(٣) السكاكي ، مفتاح العلوم : ٣٠٧ .

(٤) عضيمة ، دراسات لأسلوب القرآن : ٢ / ٥٨٥ .

وقد استشكل بعض النحويين[(١)] مجيء الماضي خبراً لها ؛ لأن الإنشاء يتعلق بالمستقبل ؛ يقول أبو حيّان « والترجي والتمني من باب الإنشاء ؛ فيشكل تعليقها بالماضي ، وقد جاء الماضي خبراً لها ، قال تعالى ﴿ قَالَتْ يَـٰلَيْتَنِى مِتُّ قَبْلَ هَـٰذَا ﴾ [مريم : ٢٣] »[(٢)] .

وأبو حيان – كما يبدو من هذا النصّ – يضرِبُ عن هذا الاستشكال صفحاً اعتماداً على ما ورد منه في الاستعمال القرآني .

٢– لعل : المعنى الأصيل لهذه الأداة هو الترجي والإشفاق ، والأوّل في المحبوب ، والثاني في المكروه ؛ يقول سيبويه : « وإذا قلت : لعلّ فأنت ترجوه أو تخافه في حال ذهاب »[(٣)] ويقول أيضاً : « ولعلّ وعسى : طمعٌ وإشفاق »[(٤)] .

وهي تفيد معاني أخرى على سبيل النيابة كالتعليل والاستفهام وغيرهما بحسب السياق الذي ترد فيه[(٥)] .

والتمني واحد من تلك المعاني النيابيّة التي تفيدها (لعلّ) ، وقد أثبت لها هذا

---

(١) ينظر : الزركشي ، البرهان في علوم القرآن : ٤ / ٣٩٥ ، أبو حيان ، الارتشاف : ٣ / ١٢٤١ .

(٢) السابق ، وسائر المواضع في القرآن ، هي : النساء: ٧٣ ، الكهف : ٤٢ ، الفرقان : ٢٧ ، ٢٨ ، الأحزاب : ٦٦ ، الحاقة : ٢٥ ، ٢٧ ، النبأ : ٤٠ ، الفجر : ٢٤ .

(٣) الكتاب: ٢/ ١٤٨، ٤/ ٢٣٣ .

(٤) الكتاب: ٢/ ١٤٨، ٤/ ٢٣٣ .

(٥) ينظر: فاطمة رمضان حسين ، (لعلّ) وتوسّعات العرب في استعمالاتها : ٨– ١٥.

المعنى عددٌ من النحويين كأبي علي الفارسي[١]، والزمخشري[٢]، وابـن يعـيش[٣]، وأقرّه البلاغيّون معنيّين بما يخرج إليه الكلام من معانٍ مجازيّة .

يقول الزمخشري مشيراً إلى هذا المعنى النيابيّ « وقد لمح فيها معنى التّمني مَنْ قرأ « فأطلعَ »[٤] بالنصب ، وهي في حرف عاصم »[٥] .

ويشير ابن يعيش إلى علّة خروج الأداة عن معناها الأصلي (الترجي) إلى معنى التمني ، وهي علّة شبهٍ ، قامت عليها الاستعارة (بعلاقة المشابهة)؛ يقـول شـارحاً قول الزمخشري السالف : « ... وبالنصب كأنه جوابُ (لعلّ) ؛ إذ كانت في معنى التمني، كأنه شبّه التّرجي بالتمني ، إذ كلٌّ واحدٍ منهما مطلوب الحصول مع الـشكِّ فيه. والفرقُ بينهما أنّ الترجي توقُّعُ أمر مشكوك فيه أو مظنون، والتمنّي طلب أمـر موهوم الحصول ، وربّما كان مستحيل الحصول »[٦] .

---

(١) الأغفال: ١/ ٣٩٠ .

(٢) المفصّل : ٣٠٣.

(٣) شرح المفصّل :٤/ ٥٧٠ .

(٤) في قوله تعـالى: ﴿ وَقَالَ فِرْعَوْنُ يَٰهَٰمَٰنُ ٱبْنِ لِى صَرْحًا لَّعَلِّىٓ أَبْلُغُ ٱلْأَسْبَٰبَ ﴿٣٦﴾ أَسْبَٰبَ ٱلسَّمَٰوَٰتِ فَأَطَّلِعَ إِلَىٰٓ إِلَٰهِ مُوسَىٰ وَإِنِّى لَأَظُنُّهُۥ كَٰذِبًا﴾ [غافر: ٣٦- ٣٧] .

(٥) المفصّل : ٣٠٣.

(٦) شرح المفصل: ٤/ ٥٧٠.

وتجدر الإشارة إلى أنّ مذهب الكوفيين[(١)] وبعض النحاة المتأخرين[(٢)] إلحاقُ الترجي بالتمني ولربّما عنوا بذلك أنّ أداة الترجي ملحقة بأداة التمني في إفادتها هذا المعنى إلا أنّه لا يُقطع بذلك – في نظري – فقد يكون المراد أنّ الترجّي أشبه التمني على الوجه السالف إيضاحه ، واقتضى هذا الشبه أن يأخذ حكم نصب الجواب ؛ بناءً على أن الشيء إذا أشبه شيئاً آخر أخذ بعضا من أحكامه كما يقول النحاة ، دون تحوّل معنى الأداة عن الترجي .

وأمّا البلاغيّون فقد أثبتوا إفادة (لعل) للتمني ، يقول السكاكي: « فنقول : متى امتنع إجراء هذه الأبواب على الأصل، تولّد منها ما ناسب المقام...، وسببُ توليد (لعل) معنى التمنّي في قولهم : لعلي سأحجُّ فأزورَك بالنصب ، هو بُعد المرجوِّ عن الحصول »[(٣)] .

ويشرح التفتازاني هذا السبب – وهو علّةُ خروج الأداة عن معناها الأصلي إلى هذا المعنى – فيقول : « فبسببِ بُعدِه عن الحصول أشبه المحالات والممكنات التي لا طماعيةَ في وقوعها؛ فيتولّد منه التمنّي لما مرّ من أنّه طلبُ محالٍ أو ممكنٍ لا طمع في وقوعه ، بخلاف الترجي فإنّه ارتقابُ شيء لا وثوق بحصوله، فمن ثمّة لا يقال: لعلّ الشمس تغرب »[(٤)] .

---

(١) الفراء ، معاني القرآن : ٣/ ٩ ، وينظر : أبو حيان ، البحر المحيط : ٧/ ٤٤٦ .

(٢) ينظر: الشلوبين ، التوطئة : ١٤١ ، ابن مالك ، شرح الكافية الشافية : ٢/ ١٣٠، الرضي ، شرح الكافية : ٤/ ٦٣ ، المرادي ، توضيح المقاصد والمسالك: ٤/ ٢١٧ .

(٣) مفتاح العلوم: ٣٠٤– ٣٠٥ ، وينظر : السبكي ، عروس الأفراح : ٢/ ٥١٣ .

(٤) المطوَّل : ٤٠٨ ، وينظر: السبكي ، عروس الأفراح : ٢/ ٥١٣ .

* استعمال (لعل) لإفادة التّمني في القرآن الكريم

استُعملت (لعلّ) في القرآن الكريم بمعانٍ عدّة ، الغالب عليها معناها الأصلي، وهو الترجي[(١)].

وأمّا استعمالها للتمني فقد جاء في موضعين ، وهما مُبيَّنَين :

١ – قوله تعالى: ﴿ وَقَالَ فِرْعَوْنُ يَٰهَٰمَٰنُ ٱبْنِ لِي صَرْحًا لَّعَلِّيٓ أَبْلُغُ ٱلْأَسْبَٰبَ ﴿٣٦﴾ أَسْبَٰبَ ٱلسَّمَٰوَٰتِ ﴾ [غافر : ٣٦] .

وجّه ابن عطية[(٢)]، وابن يعيش[(٣)]، والزركشي[(٤)]، والسيوطي[(٥)]، وغيرهم[(٦)] (لعل) في هذه الآية على معنى التمني.

وعلّة استعمال (لعل) هنا دون (ليت) ، هو أنّ هذا التمني « أخرجه اللّعينُ هذا المخرجَ تمويهاً على سامعيه »[(٧)] .

---

(١) عضيمة ، دراسات لأسلوب القرآن : ٢، ٤٩٤ .

(٢) المحرر الوجيز : ٤/ ٥٦٠ .

(٣) ابن يعيش ، شرح المفصل: ٤/ ٥٧٠ .

(٤) البرهان : ٢/ ٣٢٢.

(٥) الإتقان : ٢/ ٢٢١ .

(٦) ينظر : العكبري ، التبيان : ٢/ ٣٧٣ ، الألوسي ، روح المعاني : ١/ ١٩٠، ٢٤/ ٦٩ .

(٧) الألوسي ، روح المعاني : ٢٤/ ٦٩ .

وهو تمنٍّ في حكم البلاغة(١) ؛ فمقتضى حال فرعون يتطلب أنّ يُوجَّهَ هذا الأسلوب على هذا المعنى ؛ يقول أبو موسى مبرِزاً ذلك : « فهذه القراءة تجعل الرجاء تمنّياً، وحينئذٍ تفيد أنّ إحساس فرعون باطّلاعه على إله موسى أمرٌ مستبعد. وهكذا يعتقد ؛ لأنه لا يؤمن بأنّ لموسى إلهاً؛ ولأنه قال : ﴿ وَإِنِّي لَأَظُنُّهُۥ كَـٰذِبًا ﴾ وجاء التمني في عبارة الرجاء التي تكون للأمر المتوقَّع ؛ لأنّ في ذلك إيهاماً بأنه جادٌّ في التعرّف على حقيقة ما يدعو إليه موسى ، فهاهو يبلغ أسباب السموات ، وكأنّ وراء ذلك إدلالاً بقوّة موقفه ، وأنه إنما يفعل ذلك ليُبطِلَ ما قد يطوف في الأوهام أنّ في الكون إلهاً غيره » (٢).

والوجه الآخر المشتهر عند النحاة أنّ (لعل) ترجٍّ، وإنّما قاله فرعون ؛ جهلاً أو مخرقةً وإفكاً(٣) .

واختلاف توجيه معنى الأداة هنا تمنّياً أو ترجيّاً يترتّبُ عليه خلافهم في توجيه قراءة (فأطلع) بالنصب، وسيأتي بيان ذلك عند تناول جواب الطلب(٤) .

٢- قوله تعالى:﴿ وَمَا يُدْرِيكَ لَعَلَّهُۥ يَزَّكَّىٰٓ ﴿٣﴾ أَوْ يَذَّكَّرُ فَتَنفَعَهُ ٱلذِّكْرَىٰٓ ﴾ [عبس: ٣-٤] .

---

(١) ينظر: السبكي ، عروض الأفراح : ٢/ ٥١٣ .

(٢) دلالات التراكيب: ٢٠٦ .

(٣) ابن هشام ، المعني : ٥٨ .

(٤) ينظر : ص   من البحث .

وجّه الزمخشري[١] والعكبري[٢] وابن عطية[٣] (لعلّ) على التّمني، ويُضعِف هذا الوجهَ سببُ نزول الآية ، وهو قصة ابن أمّ مكتوم (رضي الله عنه) حين أتى إلى رسول الله ﷺ ، وعنده صناديدُ قريش يدعوهم إلى الإسلام، فقال عبد الله بن أمِّ مكتوم: أقرئني وعلِّمْني ممّا علّمك الله، وكرّر ذلك ، وهو لا يعلم تشاغل النبي ﷺ بالقوم ؛ إذ كان أعمى ؛ فكرِه رسولُ الله ﷺ قطْعَه لكلامه وعبس وأعرض عنه ؛ فنزلت الآيات ؛ فكان رسول الله ﷺ بعد ذلك يكرِمُه، واستخلَفَه على المدينة مرتين[٤] .

والأقرب أن تكون للترجي ؛ لأنّ المقام توقُّعٌ وارتقاب ؛ فقد صدع بالسؤال بين يدي رسول الله ﷺ ، وقد تحقّق ذلك ، فقد صدق وحسن إسلامه . والتمني غير مناسب له كما يظهر.

وهي عند الكوفيين في هذه الآية تفيد الاستفهام ؛ ولهذا عُلِّق بها الفعل[٥] .

(١) الكشاف : ٥/ ٤٣٧ .

(٢) التبيان : ٢/ ٤٩٠ .

(٣) المحرر الوجيز : ٥/ ٤٣٧.

(٤) الزمخشري ، الكشاف: ٤/ ٧٠١، وينظر: الطبري، جامع البيان : ٣٠/ ٥٠ .

(٥) ابن هشام ، المغني : ٢٨٥، السيوطي ، الهمع : ١/ ٤٢٨ .

٣- « لو » :

« لو » مشتَرَكٌ لفظيٌّ يُستعمَل لمعانٍ عـدّة ، كالـشرط ، والمـصدرية ، والتقليـل ، والعرض – وقد مرّ – . والتمّني من معانيها ، ويحدِّده سياقُ الحال والمقام عـلى مـا سيُبيّن .

وقـد أثبـت لهـا هـذا المعنـى كثـيرٌ مـن النحـويين[1] ؛ يقـول ابـن الـسراج : « قال الشاعر :

ولـوُ نَـبِشَ المقـابرُ عـن كُلَيـبٍ ... فَـيُعْلَمَ بالـذَّنائبِ أيُّ زِيـرِ

ذهب به مذهبَ (ليت) »[2] .

والنحاة مختلفون في أصلها أقِسمٌ مـستقِلٌّ مِـن أقـسام (لـو) أم أحـدُ أقـسامها السالفة الذكر تضمَّن معنى التمني ، فقالوا فيها :

أ- أنّها قِسمٌ برأسها ؛ وعليه ابن الضائع[3] ، وابن هشام الخضراوي[4] ؛ فهي لا تحتاج إلى جوابٍ كجواب الشرط ، ولكنْ قد تجاب بجواب (ليت).

---

(١) ابن السراج ، الأصول : ٢/ ١٨٥ ، الزمخشري ، المفصل : ٣٢٣ ، ابن الشجري ، الأمـالي : ٢ / ٥٦٣ ، ابن يعيش ، شرح المفصل : ٥ / ١٢٤ ، ابن عصفور ، شرح الجمل : ٢ / ٤٤١ - ٤٤٢ ، ابـن مالـك ، شرح التسهيل : ١ / ٢٣٠ ، الرضي ، شرح الكافية : ٤ / ٤٤٢ ، المالقي ، رصف المباني : ٣٦٠ .

(٢) الأصول : ٢/ ١٨٥-١٨٦ .

(٣) ينظر : أبو حيان ، الارتشاف : ٤ / ١٩٠٣ ، المرادي ، الجنى الداني: ٢٨٩ ، ابن هشام ، المغني : ٢٦٦ .

(٤) المصادر السابقة .

ويردّه – عند ابن مالك – الجمعُ بينها وبين ما نابت عنه ، وهو الفعل (أتمنّى) ؛ « فلو كانت (لو) – كما يقول – موضوعةٌ للتمني كـ (ليت) لساوتها في امتناع ذكرِ فعلِ التمني معها ، فكان قول القائل تمنيت لو تفعل غيرَ جائز ، كما أنّ قولك : تمنّيت ليتك تفعل غيرُ جائز ، والأمرُ بخلاف ذلك »[1] .

وهو – في نظري – قياسٌ مع الفارق ؛ لأن (لو) في : تمنّيتُ لو تفعل ، مصدريّة ليست من التمني في شيء .

ب – أنها (لو) الامتناعية ، وصحّحه أبو حيان[2] ، والدليل على ذلك توفُّرُها على جوابي التمني والشرط ؛ يقول أبو حيان في ذلك : « وقد جاء جوابها باللام بعد جوابها بالفاء في قوله :

فلو نُبِشَ المقابرُ عن كُليبٍ ... فَيُخبَرَ بالذَّنائبِ أيُّ زيرِ
بيومِ الشَّعْثَمين لقَرَّ عيناً ... وكيف لقاءُ مَنْ تحت القبورِ[3]

كما يعلِّلُ لذلك بسبب منهجي ، وهو أنّه « متى أمكن تقليلُ القواعد وجعلُ الشيء من باب المجاز كان أولى من تكثير القواعد وادّعاءِ الاشتراك ؛ لأنّ الاشتراك يحتاج إلى وضعين ، والمجاز لا يحتاج إلى ذلك ؛ لأنه ليس إلا وضعٌ واحدٌ ، وهو الحقيقة ... »[4] .

---

(١) شرح التسهيل : ١ / ٢٣٠ .

(٢) الارتشاف : ٤ / ١٩٠٣ ، البحر المحيط ١ / ٦٤٨ ، التذييل والتكميل : ٣ / ١٦١ – ١٦٢ .

(٣) السابق : ٤ / ١٩٠٣ – ١٩٠٤ .

(٤) التذييل والتكميل : ٥/ ١٨٣ أ– ب ؛ نقلًا عن : بدر ناصر البدر ، اختيارات أبي حيان النحوية في البحر المحيط :٢/ ٦٩٨

ج - أنّها (لو) المصدرية أغنت عن التمني ؛ وهو مذهب ابن يعيش[١] وابن مالك[٢] . ويدلُّ على ذلك أنّ (لو) المصدرية غالباً ما تقع بعد مفهِمِ تمنٍّ .

وصدى هذا الخلاف سرى في تحليل النحاة والمفسرين لاستعمالها في القرآن الكريم ، وذلك يومئ إلى أمرين ، أحدهما يتعلَّق بالنص القرآني ، وهو ثراء معانيه واتّساعها للقيامِ بأيٍّ من تلك الوظائف التي عُدَّت أصلاً لـ (لو) ، والآخر : أنّ خلاف النحاة هنا لم يكن مبتغاه التأصيلَ النظريَّ البحت - وإن كان في تعليل أبي حيّان بتقليل القواعد ما يشير إلى ذلك - بل كان ثمرةَ منهجٍ علميٍّ أصيل ينفذ إلى أعماق الأسلوب ويمحِّصُ وجوه المعنى واحتمالاته ، وتحليل ما سأورده بُعَيْدَ قليلٍ يثبتُ ذلك .

*** استعمال (لو) بمعنى التمني في القرآن الكريم :**

وردت (لو) في الاستعمال القرآني بمعانٍ عدّة[٣] ؛ منها الامتناع ، وهو الأكثر نحو قوله تعالى : ﴿ قَالُواْ لَوْ نَعْلَمُ قِتَالًا لَّاتَّبَعْنَاكُمْ ﴾ [آل عمران : ١٦٧] ، والشرط كما في قوله تعالى : ﴿ وَلْيَخْشَ ٱلَّذِينَ لَوْ تَرَكُواْ مِنْ خَلْفِهِمْ ذُرِّيَّةً ضِعَافًا خَافُواْ عَلَيْهِمْ ﴾ [النساء : ٤] ؛ إذ هي بمعنى « إن »[٤] .

---

(١) شرح المفصل : ٥ / ١٢٤ ،

(٢) شرح التسهيل : ١ / ٢٢٩ - ٢٣٠ .

(٣) ينظر : عضيمة ، دراسات لأسلوب القرآن :٢/ ٥٤٠ وما بعدها .

(٤) ينظر : ابن هشام ، المغني : ٢٦٠ ، عضيمة ، دراسات لأسلوب القرآن الكريم : ٢ / ٥٦٠ وما بعدها .

وأمّا استعمالها في النصّ القرآني بمعنى التمني ، فقد ورد ذلك في ثلاثة وعشرين موضعاً تقريبًا[(١)] ، غير أنها لم تكن متعيّنة لذلك في نظر النحاة والمفسرين ، فقد دبّ الخلاف في توجيهها على النحو الآتي :

١ - قوله تعالى : ﴿ وَلَوْ أَنَّهُمْ ءَامَنُوا۟ وَٱتَّقَوْا۟ لَمَثُوبَةٌ مِّنْ عِندِ ٱللَّهِ خَيْرٌ لَّوْ كَانُوا۟ يَعْلَمُونَ ﴾ [البقرة : ١٠٣] .

أجاز بعض المفسرين والنحويين ، كالزمخشري[(٢)] ، والفخر الرازي[(٣)] ، وابن هشام الأنصاري[(٤)] ، أن تكون (لو) في الآية للتمني .

يقول الزمخشري موجِّهاً معنى التمني فيها :« ويجوز أن يكون قوله (ولو أنهم آمنوا) تمنّيًا لإيمانهم على سبيل المجاز عن إرادة الله إيمانهم واختيارهم له ، كأنه قيل : وليتهم آمنوا ، ثم ابتدى : لمثوبة من عند الله خير »[(٥)] .

وقد تعقَّبه أبو حيان عادًّا هذا التوجيه مِن أثر الاعتزال ؛ قال : « ويُخرِجُهُ مذهبُه الاعتـزاليُّ ؛ حيث جعل التمني كناية عن إرادة الله ؛ فيكون المعنى : إنّ الله أراد إيمانهم فلم يقع مراده ، وهذا هو عين مذهب الاعتزال والطائفةِ الذين سمَّوا أنفسهم عدليّة »[(٦)] .

---

(١) لها مظاهر متنوّعة ، سيأتي تبيانها.

(٢) الكشاف : ١ / ٢٠٠ .

(٣) التفسير الكبير : ٣ / ٢٠٢ .

(٤) المغني : ٥٤٩ .

(٥) الكشاف : ١ / ٢٠٠ .

(٦) البحر المحيط : ١ / ٥٠٣ .

على أنّ الشيخ الطاهر بن عاشور ذكر غيرَ توجيهٍ لمعنى التمني، منها هذا الوجه ، فقال : « والتمني على تقديره مجازٌ من الله تعالى عن الدعاء للإيمان والطاعة ، أو تمثيلٌ لحال الداعي لذلك بحال المتمنّي ؛ فاستُعمل له المركّب الموضوع للتمني ، أو هو ما لو نطق به العربي في هذا المقام لنطق بالتمني »[١] .

والوجه الآخر الذي أجازوا ، وعليه أكثر النحاة والمفسرين[٢] ، هو أنّ (لو) على بابها حرفَ شرْط .

والحقّ أن هذا الوجه لا يخفى - عند أدنى تأمّل - أنه الأنسب لمعنى الآية ، وما سببُ تجويزِ الوجه الأوّل - في نظري ، مع قبول المعنى له على بُعْدٍ- سوى أنْ كان ما تبوّأ موضعَ جوابِ الشرط مخالفاً للاستعمال المهيع ، وهو أن يكون ماضياً لفظاً ومعنى أو معنى فقط ، وأكثر النحاة والمفسرين كان لهم موقفان من استعمال الجملة الاسمية في هذا الموضع ، وهما :

أحدهما : قبولُ هذا النمط ، وهو الجملة الاسمية ، جواباً لـ (لو) ، وهو مذهب الزجاج[٣] ، ومكّي[٤] ، والزمخشري[٥] والعكبري[٦] ،

---

(١) التحرير والتنوير : ١ / ٦٣١ .

(٢) ينظر : الطبري ، جامع البيان : ١ / ٤٦٨ ، ابن يعيش ، شرح المفصل : ٤ / ٥٢٨ ، ٥ / ١٢٤ ، القرطبي ، الجامع لأحكام القرآن : ٢ / ٥٦ ، إضافةً على الإحالات الآتية .

(٣) إعراب القرآن :

(٤) مشكل إعراب القرآن : ١ / ١٠٨ .

(٥) الكشاف : ١ / ٢٠٠ .

(٦) التبيان في إعراب القرآن : ١ / ٨٦ .

وابن مالك[١] وأبي السعود[٢] ؛ يقول الزمخشري مُتَّخِذًا دلالة الجملة الاسمية غرضاً لهذا العدول : « فإن قلت كيف أُوثِرت الجملةُ الاسميّة على الفعليّة في جواب (لو) قلت : لما في ذلك مِن الدَّلالة على إثبات المثوبة واستقرارها ، كما عَدَل عن النصب إلى الرفع في « سلام عليكم » »[٣] .

والآخر : تقديرُ جواب (لو) محذوفاً ، وتأويلُ النمط المذكور في موضع الجواب « لمثوبة من عند الله خير » بأحد أمرين :

أ- أنّ اللام لام الابتداء ؛ والجملة مستأنفة لفهم المعنى ، أي : لأثيبوا ، وهو رأي الأخفش[٤] ، وأحد رأيي أبي حيان[٥] .

ب- أن اللام جواب قسم محذوف تقدّم الشرط ؛ فسدَّ جوابه مسدَّ جواب (لو) ، وهو رأي الفراء[٦] وابن السراج[٧] والرضي[٨] ، والمرادي[٩] ، وابن هشام[١٠] ، والسيوطي[١١] .

---

(١) شرح التسهيل : ٤ / ١٠٠ .

(٢) إرشاد العقل السليم : ١ / ١٤٠ .

(٣) الكشّاف : ١ / ٢٠٠ ، وقد أبطل أبو حيان هذا التنظير ؛ ينظر كتابه : البحر المحيط : ١ / ٥٠٣ .

(٤) معاني القرآن : ١ / ٣٢٩ .

(٥) البحر المحيط : ١ / ٥٠٣ ، ورأيه الآخر هو الثاني (جواب قسم) ؛ ذكره في الارتشاف : ٤ / ١٩٠٢ .

(٦) معاني القرآن :١/ ٨٤ .

(٧) ينظر : الأصول : ٢ / ١٦٧ .

(٨) شرح الكافية : ٤ / ٤٥٤ ، ٤٥٦ .

(٩) الجني الداني : ٢٨٤ .

(١٠) المغني : ٢٣٦ .

(١١) الهمع : ٢ / ٤٧٤ .

والذي نخلص إليه أنْ لا حاجةَ تدعو إلى القول بأنّ (لو) هنا للتمني بعد وضوح إفادتها الشرط الامتناعي ، وأنّ مخالفة الجملة التي ذكرت في موضع جوابها للاستعمال الغالب لا تدعو إلى تنكّب هذه الوظيفة ؛ فتقديرُ جوابِها محذوفاً مألوفٌ ، وتأويلُ هذه الجملة ممكنٌ كما ترى .

٢- قوله تعالى : ﴿ وَقَالَ ٱلَّذِينَ ٱتَّبَعُواْ لَوْ أَنَّ لَنَا كَرَّةً فَنَتَبَرَّأَ مِنْهُمْ كَمَا تَبَرَّءُواْ مِنَّا ﴾ [البقرة : ١٦٧] .

ويدلّ على أنها تفيد التمني في هذه الآية أمران ، وهما :

أ- أن الآية حكايةٌ لمقالةِ الكفّار وهم في موقف الحسرة ، حين أشدّ الندم ؛ إذ لم يكن لهم سبيلٌ يُنجيهم من العذاب ، كما قال تعالى في الآية التي سبقت هذه الآية ﴿ إِذْ تَبَرَّأَ ٱلَّذِينَ ٱتُّبِعُواْ مِنَ ٱلَّذِينَ ٱتَّبَعُواْ وَرَأَوُاْ ٱلْعَذَابَ وَتَقَطَّعَتْ بِهِمُ ٱلْأَسْبَابُ ﴾ [البقرة : ١٦٦] ، فلم يكن لهم في هذا الموقف إلاّ طلبُ المستحيلِ بالتمني ، وقد جاء ذلك صريحاً باستعمال (ليت) في مواضع أُخر من القرآن[1] ، كقوله تعالى ﴿ يَقُولُ يَٰلَيْتَنِى ٱتَّخَذْتُ مَعَ ٱلرَّسُولِ سَبِيلًا ﴾ [الفرقان : ٢٧] ، وقوله تعالى : ﴿ يَقُولُ يَٰلَيْتَنِى قَدَّمْتُ لِحَيَاتِى ﴾ [الفجر : ٢٤] ، وقوله تعالى : ﴿ يَوْمَ تُقَلَّبُ وُجُوهُهُمْ فِى ٱلنَّارِ يَقُولُونَ يَٰلَيْتَنَآ أَطَعْنَا ٱللَّهَ وَأَطَعْنَا ٱلرَّسُولَا۠ ﴾ [الأحزاب : ٦٦] .

---

(١) ينظر : الشنقيطي ، أضواء البيان : ٦ / ٤٥ .

ب- مجيء الجواب منصوباً « فنتبرأ » على نمط الجواب الطلبي ، وهو قرينةٌ لفظيّة (تركيبيّة).

وقد وجّهها على ذلك أكثر النحاة والمفسرين[(١)] .

وثمّ توجيهٌ آخرُ ، استُصحِب فيه الأصلُ أصلُ (لو) ، وهو الدلالة على الامتناع عند بعضهم - كما مرّ- مُآزراً بقبول المعنى وبإمكانات النظامِ النَّحوي في تفسير نصب الفعل (نتبرّأ) ، وهو أنّ المضارع يُنصب بـ (أنْ) مضمرة جوازًا بعد الفاء العاطفة على مصدر صريح ليس في تأويل الفعل ؛ يقول العكبري : «(فنتبرأ) منصوبٌ بإضمار (أنْ) تقديرُه : لو أنّ لنا أن نرجع ، فأن نتبرأ ، وجواب (لو) على هذا محذوف ، تقديره : لتبرَّأنا أو نحو ذلك ... »[(٢)] ، وخيرُ ما يدلّك على اتّساع الأسلوب العربي للقيام بتينك الوظيفتين أن تستبدل الوحدة التركيبية لجواب التمني، وهي فاء السببية بنظيرتها في جواب الشرط الامتناعي ، وهي اللام ، وقد نبّهك إلى ذلك العكبري حينما وجّه (لو) في هذه الآية على التمني في كتابٍ غيرِ ما سلف النقل عنه ؛ فقال : « (فأقوم)[(٣)] بالنصب ؛ لأنه وقع جواب (لو) ، وهي هنا

---

(١) الطبري ، جامع البيان : ٢ / ٧٣ ، الزمخشري ، الكشاف : ١ / ٢٣٧ ، ابن الشجري ، الأمالي : ٢ / ٥٦٣ ، الرازي ، التفسير الكبير : ٤ / ١٩١ ، القرطبي ، الجامع لأحكام القرآن : ٢ / ٢٠٦ ، ابن عصفور ، شرح الجمل : ٢ / ٤٤٢ ، الرضي ، شرح الكافية : ٤ / ٤٤٢ ، أبو حيان ، البحر المحيط : ١ / ٤٦٧ .

(٢) التبيان : ١ / ١١٤ ، وينظر : السبكي ، عروس الأفراح : ٢ / ٥١٢ .

(٣) في حديث يزيد بن الأخفش : فيقول رجلٌ لو أنّ اللهَ أعطاني مثلَ ما أعطى فلاناً فأقومَ به كما يقومُ به .

للتمني ، فهي كقوله تعالى : ﴿ لَوْ أَنَّ لَنَا كَرَّةً فَنَتَبَرَّأَ مِنْهُمْ ﴾ ويدلُّك أنها جوابٌ أنّك لو جعلت مكان (فأقوم) (لقمت) ، صحَّ »(١) .

وهذا يرجّحُ القول باتّحاد الوظيفة في الأصل وتفرّعِ أخرى عنها ، وهو القول الذي صحّحه أبو حيّان مستدِلًّا بورود جوابين لـ (لو) في شاهد شعري ، أحدهما باعتبار التمني ، والآخر باعتبار الامتناع – كما مرّ عند الحديث عن أصل (لو) .

ويزيده فضلَ قبولٍ إدراكُ علاقةِ التناسب بين وظيفتي الامتناع والتمنّي ، فكلاهما يجمعه البعدُ غالباً ؛ يقرر ذلك الطاهر بن عاشور موضِّحاً طريقةَ إجراء المجاز المركّب بينهما ، وإن كانت القرينةُ المانعةُ من إرادةِ المعنى الأوّل غائبةً على ما أوضحته عند الحديث عن العكبري ؛ يقول الطاهر بعد أن ذكر أنّ (لو) في الآية للتمني : « وهو استعمالٌ كثير لحرف : (لو) ، وأصلُها الشرطية ، حُذِف شرطُها وجوابُها ، واستُعيرت للتمني بعلاقة اللّزوم ؛ لأنَّ الشيء العسير المنال يكثرُ تمنّيه ، وسدَّ المصدرُ مسدَّ الشرط والجواب ، وتقدير الكلام : لو ثبتت لنا كرّةٌ لتبرّأنا منهم ، وانتصب ما كان جواباً على أنه جوابُ التمني . وشاع هذا الاستعمالُ حتّى صار مِن معاني (لو) ، وهو استعمالٌ شائعٌ ، وأصلُه مجازٌ مرسَل مركّب ، وهو في الآية مرشَّحٌ بنصب الجواب »(٢) .

٣– قوله تعالى : ﴿ فَلَوْ أَنَّ لَنَا كَرَّةً فَنَكُونَ مِنَ الْمُؤْمِنِينَ ﴾ [الشعراء : ١٠٢]

---

(١) إعراب ما يشكل من ألفاظ الحديث : ١ / ١٨٤ .

(٢) التحرير والتنوير : ٢ / ٩٧ – ٩٨ .

٤- قولــه تعــالى : ﴿ أَوْ تَقُولَ حِينَ تَرَى ٱلْعَذَابَ لَوْ أَنَّ لِى كَرَّةً فَأَكُونَ مِنَ ٱلْمُحْسِنِينَ ﴾ [الزمر : ٥٨]

وتانِ الآيتان مثلُ سابقتِهما في التحليل[١].

ويبدو أنّ تلك العلاقة بين الامتناع والتمني كان سببًا لعدّ (لـو) الامتناعيـة أداةَ تمنٍّ حين تُحذَف القرينة اللفظيّة الدالة عليها ، وهي جـواب الـشرط ، وهـو من مواضع الإيجاز بالحذف ، ولا يُستعمل ذلك إلا حين يستدعي المقام ذهـاب النفس كلّ مذهب ، وهو مناسبٌ لمقام التمني البعيد المنال أو المـستحيل ؛ فمـن ذلك[٢] :

- قوله تعالى: ﴿ قَالَ لَوْ أَنَّ لِى بِكُمْ قُوَّةً أَوْ ءَاوِىٓ إِلَىٰ رُكْنٍ شَدِيدٍ ﴾ [هود: ٨٠][٣]

يقول القرطبي موضِّحًا إفادتها التمني : « لمّا رأى استمرارهم في غيِّهم ، وضعُف عنهم ولم يقدِر على دفعِهم ، تمنّى لو وجد عونًـا عـلى ردِّهـم ، فقـال عـلى جهـة التفجّع والاستكانة : لو أنّ لي بكم قوة أي أنصارًا وأعوانًا... »[٤].

وغيرَ شكٍّ أنّ عدَّها امتناعيّةً أولى ، وجوابُها محذوف ، « وحذفُ مثلِ هذا أبلغ ؛ لأنّه يـدع السامع ينتهي إلى أبعدِ تخيُّلاته ، والمعنى لفعلتُ كذا وكذا »[٥]

(١) ينظر مثلاً: الطبري ، جامع البيان : ٢٤/ ٢٠ ، أبو حيان ، البحر المحيط : ٧/ ٤١٧ .

(٢) أظهَرُ تلك المواضع هي : الأنعام : ٩٣ ، الأعراف : ١٥٥ ، الأنفال: ٥٠ ، هود : ٨٠ ، السجدة : ١٢ ، سبأ : ٣١ ، ٥١ .

(٣) هذا الشاهد وما ولياه صالحةٌ لهذا الموضع ، ولأن تُضاف إلى المواضع الأربعة السابقة لها .

(٤) الجامع لأحكام القرآن : ٩/ ٧٨ ، وينظر : الألوسي ، روح المعاني : ١٢/ ١٠٨ .

(٥) ابن عطية ، المحرر الوجيز : ٣/ ١٩٥، وينظر : ابن الأثير ، المثل السائر : ٢/ ١٠١ .

وتجدر الإشارة إلى أنّ القرطبي في خاتمة نصِّه المذكور قدّر لـ(لو) جوابًا امتناعيًّا ، وهذا يؤكّد علاقة التناسب بين الشرط والتمني التي سبق الحديث عنها .

– قوله تعالى : ﴿ وَلَوْ تَرَىٰٓ إِذِ ٱلْمُجْرِمُونَ نَاكِسُوا۟ رُءُوسِهِمْ عِندَ رَبِّهِمْ رَبَّنَآ أَبْصَرْنَا وَسَمِعْنَا فَٱرْجِعْنَا نَعْمَلْ صَٰلِحًا إِنَّا مُوقِنُونَ ﴾ [السجدة : ١٢]

يقول الزمخشري في بيان معنى التمني : « (ولو ترى) يجوز أن يكون خطابًا لرسول الله ﷺ ، وفيه وجهان أن يراد به التمني كأنه قال وليتك ترى ؛ لأنه تجرّع منهم ، فجعل الله له تمني أن يراهم على تلك الصفة الفظيعة من الخزي والغمِّ ليشمت بهم ، وأن تكون (لو) امتناعية قد حذف جوابها ، وهو لرأيت أمرًا فظيعًا ، ويجوز أن يُخاطب به كل أحد »[1] .

ومِن مثْلِ هذه الآية قوله تعالى : ﴿ وَقَالَ ٱلَّذِينَ كَفَرُوا۟ لَن نُّؤْمِنَ بِهَٰذَا ٱلْقُرْءَانِ وَلَا بِٱلَّذِى بَيْنَ يَدَيْهِ ۗ وَلَوْ تَرَىٰٓ إِذِ ٱلظَّٰلِمُونَ مَوْقُوفُونَ عِندَ رَبِّهِمْ يَرْجِعُ بَعْضُهُمْ إِلَىٰ بَعْضٍ ٱلْقَوْلَ .... ﴾ [سبأ : ٣١] .

يقول الألوسي : « الخطابُ للنبيّ ﷺ ، أو لكلِّ واقف عليه ... و (لو) للتمني مصروفاً إلى غيره تعالى لا جواب لها ، أو هو مقدّر ، أي لرأيت أمراً فظيعاً أو نحوه »[2] .

---

(١) الكشاف : ٣/ ٥١٧ (بإيجاز)، ومثل هذا الموضع أيضا: الأنعام : ٩٣ ، الأنفال: ٥٠ ، سبأ : ٣١ ، ٥١ .

(٢) روح المعاني : ٢٢ / ١٤٥ .

وهي عند النحاة والمفسرين والبلاغيين[١] شرطيةٌ امتناعية حُذِفَ جوابها ؛ إذ لا شكَّ في إفادتها هذا المعنى .

فالتناسبُ بين التمّني والشرط الامتناعي لا ينبغي الإخلاد إليه –حين تغيب القرينة اللفظيّة (جواب الشرط) –دون النظر في اقتضاء المقام ، وإلاّ لم يُحسَنْ التمييزُ بين (لو) التي تفيد التّمني وبين التي تفيد الشرط .

وأكثرُ مواضع (لو) التي قيل إنّها للتّمني – على رأيٍ – تَخِذَتْ نمطًا تركيبيًّا خاصًّا ، وهو أن تكون رادفةً للفعل (ودّ) ، وعدّتُها اثنا عشر موضعاً[٢] .

وهذا النمط التركيبي (الفعل ودّ + لو) يُثير هذه الأسئلة :

ما المكوِّن الرئيس لجملة التمني الذي يحدّد بدايتها ، الفعل (ودّ) أم الأداة (لو) ؟ وإذا كان هو الفعل ، فهل يصلح لتحمّل إنشاء التمني إذا نحن راعينا معنى الطلب الذي هو استدعاء أمر غير حاصل وقت الطلب ؟

وإذا كان هذا الفعل هو المكوِّنَ الطلبيَّ للجملة ؟ فما وظيفة (لو) في هذا التركيب ؟

---

(١) ينظر مثلاً : الزمخشري ، الكشاف : ٣/ ٥٩٣ ، الرازي ، التفسير الكبير : ٢٥ / ٢٢٥ ، القرطبي ، الجامع لأحكام القرآن : ١٤ / ٣٠٨ ، السكاكي ، مفتاح العلوم : ٢٤٦ ، الزركشي ، البرهان : ٣ / ١٨٣ ، القزويني ، الإيضاح : ١ / ٩٥ .

(٢) سيأتي بيانها .

للإجابة عنها يحسُن تتبّعُ مواقف النحاة ثمّ عرضُ ومناقشةُ تحليلات النحاة والمفسّرين لنماذج ممّا ورد من هذا النمط .

ما وقفتُ عليه مِن نصوص العلماء جواباً للسؤال الأول ، حديثٌ لابن الشجريِّ يوضّح فيه علّةَ الشبه في استحقاق العمل ؛ يقول : «وإنّما غلب على (ليتما) العملُ لقوّة شبه (ليت) بالفعل ؛ ألا ترى أنّ (وددتُ) بمعنى (تمنيتُ) و (ليت) هي علمُ التمني ؛ فلذلك حسُن نصبُ الجواب في قولك : وددتُ أنه زارني فأكرمَه »[١] .

وإسناد هذا القول إلى كاف المخاطب في نصّ ابن الشجري يدلُّ - فيما يقتضي في نظري - أنّه سائغٌ قياسُه .

وقد كفانا أبو حيان مؤونةَ مناقشته وتبيانَ ما اعترى توجيه نصب الفعل من تطرُّق الاحتمال ؛إذ قال : « وكون التمنّي بلفظ الفعل ويكون له جواب فيه نظر ، وإنّما المنقول أنّ الفعل ينتصب في جواب التمني إذا كان بالحرف ، نحو : (ليت ، ولو ، وألاَ) إذا أُشربتا معنى التّمني ، أمَّا إذا كان بالفعل فيحتاج إلى سماعٍ من العرب ، بل لو جاء لم تتحقّق فيه الجوابيّة ؛ لأنّ (ودَّ) التي تدلُّ على التمني إنما متعلَّقُها المصادر لا الذوات ، فإذا نُصِبَ الفعل بعد الفاء لم يتعيَّن أن تكون فاء جوابٍ ، لاحتمال أن يكون من باب عطف المصدَّر المقدَّر على المصدر الملفوظ به »[٢] .

---

(١) أمالي ابن الشجري : ٢ / ٥٦٣ .

(٢) البحر المحيط : ٣ / ٣٢٧ .

وسيأتي فضل بيانٍ عند التحليل .

وأمّا وظيفة (لو) في هذا التركيب ، فقد اختلفت كلمة النحويين فيها ؛ فكانوا على مذهبين :

١- المذهب الأوّل : أنها مصدريّة ، وهو مذهب أكثر النحويين ، كسيبويه[(١)] والفراء[(٢)] وأبي عليّ الفارسي[(٣)] والتبريزي[(٤)] والعكبري[(٥)] وغيرهم[(٦)] .

والغالب في استعمالها لهذه الوظيفة - كما لاحظوا - أن تقع بعد مُفهِم تمنٍّ ، ويشمل : ودّ ، وأحبّ ، وآثر ، وتمنّى ، واختار ، ولم يُسمع من مُفهِمِ التمني غير : ودّ[(٧)] .

كقوله تعالى : ﴿ يَوَدُّ أَحَدُهُمْ لَوْ يُعَمَّرُ أَلْفَ سَنَةٍ ﴾ [البقرة : ٩٦]

ومن ورودها غيرَ مسبوقةٍ بتمنّ ، وهو قليل ، قولُ قتيلة :

ما كان ضرَّك لو مننت ، وربّما مَنَّ الفتى ، وهو المغيضُ المحنقُ

---

(١) الكتاب : ٣ / ٣٦ .

(٢) معاني القرآن : ١ / ١٧٥ .

(٣) ينظر : ابن مالك ، شرح التسهيل :١/ ٢٢٩ ، ولم أقف عليه فيما بين يديّ منك كتبه .

(٤) ينظر : أبو حيان ، الارتشاف : ٢ / ٩٩٢ ، السيوطي ، الهمع : ١ / ٢٦٤ .

(٥) التبيان : ١ / ٨٢ .

(٦)ابن مالك ، شرح الكافية الشافية : ١٠ / ١٢٨ - ١٢٩ ، شرح التسهيل : ١ / ٢٢٨ ، الرضي ، شرح الكافية : ٤ / ٤٤٢ ، أبو حيان ، تذكرة النحاة : ٣٨ ، ابن هشام ، المغني : ٢٦٤.

(٧) أبو حيان ، التذييل : ٣ / ١٥٨ ، وينظر : السيوطي ، الهمع : ١ / ٢٦٤ .

وقد استدلوا على قيامها بهذه الوظيفة بأنها تضارع (أنْ) المصدرية في السبك بدليل توهّم معناها عند العطف ، كما جاء في قراءة ؛ يقول سيبويه في ذلك : « وتقول : وَدَّ لو تأتيه فتحدِّثَه . والرفع جيّد على معنى التمنّي . ومثله قوله عز وجل : ﴿ وَدُّواْ لَوْ تُدْهِنُ فَيُدْهِنُونَ ﴾ [القلم : ٩] . وزعم هارون أنها في بعض المصاحف : « ودّوا لو تدهن فيدهنوا » »[١] .

فنصب الفعل هنا بالحمل على معنى : ودّوا أن تدهن[٢] .

والترادف في العلاقة التركيبية بينهما – كما اتضّح – دليلٌ على اتّحادٍ في الوظيفة ؛ ولذلك قال ابن مالك عن « لو » المصدرية : « فعلامتُها أن تصلح في موضعها (أنْ) »[٣] ، وإلى ذلك أشار الفرّاء – قبلُ – بقوله : « ...لأنّ العرب تلقاها مرّة بـ (أن) ومرّة بـ (لو) فيقولون : وددت لو ذهبت عنّا ، ووددتُ أن تذهب عنا ... »[٤] ووجَّه على هذا المذهب قراءةَ أُبيّ ﴿ وَدَّ ٱلَّذِينَ كَفَرُواْ لَوْ تَغْفُلُونَ عَنْ أَسْلِحَتِكُمْ وَأَمْتِعَتِكُمْ فَيَمِيلُونَ عَلَيْكُم مَّيْلَةً وَاحِدَةً ﴾ [النساء : ١٢٠] (فيميلوا)بحذف النون ؛ إذ قال : « ردّه على تأويل ؛ ودّوا أن تفعلوا »[٥] ، واستدلّ العكبري عليها بدليلين ، وهما[٦] :

---

(١) الكتاب : ٣/ ٣٦ .

(٢) ينظر : ابن مالك ، شرح التسهيل : ١ / ٢٢٩ ، ابن هشام ، المعني : ٢٦٥ ، ٤٥٦ .

(٣) شرح التسهيل : ١ / ٢٢٨ .

(٤) الفراء ، معاني القرآن : ١ / ١٧٥ ، والعبارة واضحة المراد ، وإن كانت قلقة .

(٥) السابق .

(٦) التبيان : ١ / ٨٢ .

١ – أنّ هذه (المصدرية) يلزمُها المستقبل ، والأخرى (الامتناعية) معناها في الماضي .

٢ – أنَّ (يودّ) يتعدّى إلى مفعول واحد ، وليس ممّا يُعلَّق عن العمل ؛ فمِن هنا لزم أن يكون (لو) بمعنى (أن) .

وكلاهما غير دقيق ، أمّا الأول فالمستقبل غير لازم لها ؛ كقولك : وددت لو نجح زيد أمس ، وهي في ذلك كـ (أنْ) المصدرية صالحة للأزمنة الثلاثة ، وهو ممّا سوغ لها أن تكون أمًّا لحروف المصدر .

وأما الثاني فيردُّه أن هذا الفعل غيرُ معلَّق عن العمل عند مَنْ يرون أن (لو) امتناعية ؛ لأنهم يقدِّرون معمولَهُ محذوفاً كما سيأتي .

وقد تنبَّه ابن مالك لدخول (لو) على (أنّ) وما يلزم عنه من مباشرة حرف مصدريٍّ لآخرَ مثلِه ، فأجاب « من وجهين : أحدهما : أنّ (لو) داخلةٌ على (ثبت) مقدَّراً رافعاً لأنّ ؛ فلا يلزم من ذلك مباشرةُ حرفٍ مصدريٍّ لحرف مصدريٍّ ، الثاني : أن يكون هذا من باب التوكيد اللفظي .... »[1] .

٢ – <u>المذهب الثاني</u> : أنها امتناعية في هذا التركيب ، كما هي في أشهر استعمالاتها ، وهو منسوبٌ إلى الجمهور[2] .

---

(١) شرح التسهيل : ١ / ٢٣٠ ، وينظر : ابن هشام ، المغني : ٢٦٥ .

(٢) ينظر : أبو حيّان ، الارتشاف : ٢ / ٩٩٢ ، التذييل : ٢ / ١٥٦ ، المرادي ، الجنى : ٢٨٨ ، السيوطي ، الهمع : ١ / ٢٦٤ .

والتأويل قوامُ هذا المذهب ؛ إذ يقدّرون معمولاً محذوفاً يدلُّ عليه الشرط ، وجواباً للشرط محذوفاً يدلّ عليه الفعل (ودَّ) ؛ يقول ابن هشام : « ويقول المانعون في نحو : ﴿ يَوَدُّ أَحَدُهُمْ لَوْ يُعَمَّرُ أَلْفَ سَنَةٍ ﴾ [البقرة :٩٦] : إنها شرطية ، وإنّ مفعول (يودّ) وجواب (لو) محذوفان ، والتقدير : يودَّ أحدهم التعمير لو يعمَّر ألف سنة لسرّه ذلك ، ولا خفاء بما في ذلك من التكلّف »[١] .

وهذا المذهب وإن كان جارياً على القياس ؛ لأنه كما يقول أبو حيان « يقتضي ألاَّ يُقال بمصدريِّتها ، ألا ترى أنه لا يوجد[٢] في لسان العرب عجبت مِن لو قام زيد بخلاف (أنّ) و (ما) و (كي) و (أنّ) فإنها تدخل عليها حروف الجرّ .... »[٣] إلا أن مذهب المجوّزين للمصدرية مطرّدٌ في الاستعمال حيث ينطبق عليها - في ذلك التركيب - ضابطُ الموصول الحرفي ، وهو « أن يؤوَّل مع صلته بمصدر »[٤] .

ويستقيم استبدالها بـ (أن) المصدرية .

(١) المغني : ٢٦٥ ، وينظر : المرادي ، الجنى الداني : ٢٨٨ .

(٢) هكذا لفظه بإظهار المتعلَّق ، وهو خطأ .

(٣) تذكرة النحاة : ٣٨ ، وينظر أيضاً كتابه: التذييل والتكميل : ٢ / ١٥٨ ، السيوطي، الهمع : ١ / ٢٦٤.

(٤) السيوطي، الهمع : ١ / ٢٦٤ .

ولعّل السبب في نسبة منعِ القول بالمصدرية إلى الجمهور ، هو عدمُ ذكرِها أكثرُ النحويين عند حديثهم عن حروف المصدر ؛ ولذلك قال ابن مالك : « وأكثر النحويين لا يذكرون (لو) في الحروف المصدرية »[1] .

كما لا يخفى تكلّف المانعين بما احتاجوا إليه من تقدير محذوفات .

وبعد بسطِ ومناقشة آراء النحويين حول هذا التركيب الذي هو : ودّ متلوَّةً بـ (لو) ينتقل الحديث إلى تحليل ما ورد منها في الاستعمال القرآني .

*** « لو » بعد فعل الودادة في الاستعمال القرآني :**

استُعمِل هذا التركيبُ في اثني عشر موضعًا[2] من القرآن الكريم ، ففي قوله تعالى : ﴿ وَلَتَجِدَنَّهُمْ أَحْرَصَ ٱلنَّاسِ عَلَىٰ حَيَوٰةٍ وَمِنَ ٱلَّذِينَ أَشْرَكُوا۟ يَوَدُّ أَحَدُهُمْ لَوْ يُعَمَّرُ أَلْفَ سَنَةٍ ... ﴾ [البقرة : ٩٦] ، وجّه النحاة والمفسرون (لو) في هذه الآية وأمثالها على النحو الآتي :

– أنها للتمني : وهو مذهب بعضهم ، كالزمخشري[3] ، والبيضاوي[4] ، وأبي السعود[5] .

---

(١) شرح التسهيل : ١ / ٢٢٩ .

(٢) وهي : سورة البقرة : ٩٦ ، ١٠٩ ، آل عمران : ٣٠ ، ٦٩ ، النساء : ٤٢ ، ٨٩ ، ١٠٢ ، الحجر : ٢ ، الأحزاب : ٢٠ ، الممتحنة : ٢ ، القلم : ٩ ، المعارج : ١١ .

(٣) الكشاف : ١ / ١٩٤ .

(٤) تفسير البيضاوي : ١ / ٣٦٦ .

(٥) إرشاد العقل السليم : ١ / ١٣٣ .

وأوّل ما يُشكِل عليه هو عدم تحقُّق التناسب المعجمي بين الفعل (يودّ) و (لو) باعتبار إفادتها التمني ؛ وذلك يفضي إلى تعذُّر إنشاء علاقة سياقية بينهما ؛ إذ يُفترض أن « تقوم بين المعاني النحوية علاقةُ المناسبة المعجميّة التي تجعلها صالحة للنظامّ في السياق »[١] .

وهو ما دفع ابنَ مالك إلى تغليطِ مَنْ عَدَّها حرفَ تمنٍّ ؛ إذ لو صحَّ ذلك - كما يقول[٢] - لم يُجمَع بينها وبين فعل تمنٍّ ، كما لا يُجمَع بين (ليت)وفعلِ تمنٍّ .

وقد تنبّه الزمخشري إلى ذلك ، وأجاب عنه بتأويلٍ يكفُلُ التواردَ بينهما ؛ يقول : « فإن قلت كيف اتّصل « لو يعمر » بـ« يودُّ أحدهم » ؟ قلت : هو حكايةٌ لودادتهم و « لو » في معنى التمني »[٣] ، وذلك باعتبار أنّ (يودّ) يجري مجرى القول[٤] ؛ لأنه معنًى يهجس في القلب ، وكان القياس « لو أعمر » إلا أنه جرى على لفظ الغيبة ؛ لأجل مناسبة (يود)[٥] .

- والتوجيهات الأخرى لـ (لو) في هذا التركيب الوارد في الآية وأمثالها تُخرِجُها عمّا نحن فيه ؛ إذ لا تعدُّ التركيب للتّمني ، وما ساد مِن تلك التوجيهات هو

(١) تمام حسان ، مقالات في اللغة والأدب : ٢ / ٩٥.

(٢) شرح الكافية الشافية : ١ / ١٢٨ - ١٢٩ .

(٣) ينظر : أبو حيان ، البحر المحيط : ١ / ٤٨٢ ، الزمخشري ، الكشاف ١ / ١٩٤ .

(٤) السمين الحلبي ، الدر المصون : ١ / ٢٥٥ .

(٥)الزمخشري ، الكشاف : ١/ ١٩٤ ، الألوسي ، إرشاد العقل السليم : ١/ ٣٣٠ .

المذهبان اللذان مضى تأصيلهما عند الحديث عن وظيفة (لو) بعد فعل الودادة في نظر النحاة ، وهما الشرط الامتناعيّ أو المصدرية ، فأكثر المفسّرين يرّددونهما مجيزين لهما ، واصفين الأولَ بأنه جارٍ على قواعد البصريّين [(١)] ، وناسبين الثانيَ إلى بعض الكوفيين [(٢)] .

يقول أبو حيان موضّحاً ما يقوم عليه المذهب الأوّل مِن تقدير محذوفين في كلِّ من جملتي : « يودّ » ، « لو يعمّر » وفي أيٍّ منهما دلالةٌ على المحذوف من الأخرى على طريقة الاحتباك في علم البديع ؛ يقول : « مفعولُ الودادة محذوفٌ ، تقديرُه : يودّ أحدهم طول العمر . وجواب : (لو) محذوف ، تقديره : لو يُعمَّر ألف سنة لسُرَّ بذلك ؛ فحذف مفعول (يودّ) لدلالة (لو يُعمَّر) عليه ، وحُذف جواب (لو) لدلالة (يود) عليه ؛ هذا هو الجاري على قواعد البصريين في مثل هذا المكان » [(٣)] .

وينقل الرأي الثاني موضّحاً الفرق بينهما ، فيقول : « وذهب بعض الكوفيين وغيرهم في مثل هذا إلى أنّ (لو) هنا مصدرية بمعنى (أنْ) ؛ فلا يكون لها جواب ، وينسبك منها مصدرٌ هو مفعول (يود) كأنه قال : يودّ أحدهم تعمير ألف سنة ؛ فعلى هذا القول لا يكون في الكلام حذف ، وعلى القول الأوّل لا يكون لقوله : « لو

---

(١) ينظر : أبو حيان ، البحر المحيط: ١ / ٤٨٢ ، ٨ / ٣٠٤ ، السمين الحلبي ، الدر المصون: ١/ ٢٥٥ ، الألوسي ، روح المعاني : ١ / ٣٣٠ .

(٢) السابق .

(٣) البحر المحيط : ١ / ٤٨٢ .

يُعمَّر ألف سنة » محلُّ إعراب وعلى القول الثاني محلّه نصب على المفعول كما ذكرنـا ، والترجيح بين القولين هو مذكور في علم النحو »[١] .

وواضح أنّ ثلاثة التوجيهات ، وهي القول بأنها للتمني ، أو للشرط الامتناعي أو للمصدرية تدورُ في فلك الخلاف النحوي الـذي ورثّـه الأسـلاف حـول أصـل (لو) الدّالةِ على التمني ، وأنّ تلك الآراء الخلافيّة ليست تأصيلًا نظريًّا بحتًا ، فلها من واقع اللّغة مؤيَّد ومدد .

وإذا كان قد تبيّن لنا رجحان القول بمصدرية (لـو) بعـد (ودّ) لـسلامته مـن التكلُّف في التقدير ، فتأمُّلُ مواقعها في ضوء الـنصّ يقفُنـا عـلى وشـائجَ بـين تلـك الوظائف التي وُجِّهَت عليها (لو) ؛ فالشيخ الطـاهر بـن عاشـور يـرى أنّ معنـى المصدرية طارئٌ على (لو) الشرطية ؛ يقول موضِّـحًا ذلـك : « وأصـل (لـو) أنـه حرف شرط ، فكان أصلُ موقعِهِ مع فعل (يودّ)ونحوه أنه جملة مبينّةٌ لجملة يودّ على طريق الإيجاز، والتقدير: يودّ أحدهم لو يُعمَّر ألف سنة لما سئم أو لما كـره ،... فلـمّا كان مضمونُ شرطِ (لو) ومضمونُ مفعولِ (يودّ) واحداً اسـتغنوا بفعـل الـشرط عن مفعول الفعل فحذفوا المفعول ، ونُزِّل حرف الشرط مع فعلـه منزلـة المفعـول ، فاكتسب الاسمية في المعنى ، فـصار فعـل الـشرط مـؤولاً بالمـصدر المـأخوذ منـه ، ولذلك صار حرف (لو) بمنزلة (أنْ) المصدرية ؛ نظـراً لكون الفعـل الذي بعدها

(١) البحر المحيط : ١ / ٤٨٢ .

صار مؤولاً بمصدر ، فصارت جملة الشرط مستعملةً في معنى المصدر استعمالاً غلب على (لو) الواقعة بعد فعل (يوّد) ؛ هذا تحقيق استعمال (لـو) في مثل هـذا الجاري على قول المحققّين من النحاة ، ولغلبة هذا الاستعمال ذهب بعض النحاة إلى أن (لـو) تستعمل حرفاً مصدرياً ، وهـذا القـول أضعفُ تحقيقاً وأسهلُ تقديراً »[1] .

والدكتور فاضل السامرائي يرى أنّ (لو) المصدرية تفيد التمني قياساً على أخواتها من حروف المصدر ؛ إذ يفيد أيٌّ منها معنى آخر ، فتعدُّدُها لتعدُّدِ وظائفها ، وإن اتّحدث وظيفتها الأساسيّة ، وهي إيقاع الجملة موقع المفرد ؛ لأنّ لكلّ حرفٍ معنى ووظيفةً قد تختلف عن الآخر[2] : فـ (لو) « للتّمني ؛ ولذا كثر وقوعها بعدما يفيد التّمني ، نحو (ودَّ) وما في معناها ، ولذا إذا لم يقصد معنى التّمني بعد (ودّ) فلا يؤتى بها، قال تعالى: ﴿ وَتَوَدُّونَ أَنَّ غَيْرَ ذَاتِ ٱلشَّوْكَةِ تَكُونُ لَكُمْ ﴾ [الأنفال: ٧] بخلاف قوله : ﴿ وَوَدُّواْ لَوْ تَكْفُرُونَ ﴾ [الممتحنة : ٢] »[3] .

والذي أودّ أن أصلَ إليه مِن إيضاح هذه العلائق بين هـذه التوجيهات هـو أنّ القولَ بتعيّنِ وظيفةٍ لـ (لو) دون سواها لا يخلو مِن عُسْرٍ ، إلاّ أنّ رأيَ الدكتور السامرائي السابقِ أقربُ إلى الاعتدال ، وهو مبنيٌّ على مُوازَنةٍ بين استعمالِ (ودَّ)

(١) التحرير والتنوير : ١ / ٦٠٠ – ٦٠١ (بإيجاز) .

(٢) ينظر : فاضل السامرائي ، معاني النحو : ٣/ ١٣٢ – ١٣٣ .

(٣) السابق : ٣/ ١٤١ (بإيجاز) .

متلوَّةً بـ (لو) واستعمالِها متلوّةً بـ (أنْ) ؛ فقد لاحظ أنّ (لو) تُستعمَلُ إذ قُصِدَ التمنّي ، وأنّ (أنْ) تُستعمَلُ مكانها إذا لم يُقصَد ؛ يقول : « ولذا إذا لم يقصد معنى التمني بعد (ودّ) فلا يؤتى بها ، قال تعالى : ﴿ أَيَوَدُّ أَحَدُكُمْ أَن تَكُونَ لَهُۥ جَنَّةٌ مِّن نَّخِيلٍ وَأَعْنَابٍ ... ﴾ [البقرة : ٢٦٦] ، وقال : ﴿ وَتَوَدُّونَ أَنَّ غَيْرَ ذَاتِ ٱلشَّوْكَةِ تَكُونُ لَكُمْ ﴾ [الأنفال : ٧] ، بخلاف قوله ﴿ وَوَدُّواْ لَوْ تَكْفُرُونَ ﴾ [الممتحنة : ٢] ، وقوله : ﴿ يَوْمَئِذٍ يَوَدُّ ٱلَّذِينَ كَفَرُواْ وَعَصَوُاْ ٱلرَّسُولَ لَوْ تُسَوَّىٰ بِهِمُ ٱلْأَرْضُ وَلَا يَكْتُمُونَ ٱللَّهَ حَدِيثًا ﴾ [النساء : ٤٢] »[1] .

واستعمال (لو) بعد (ودّ)في تلك المواضع [2] من القرآن الكريم ، كلُّها دلالة التمني فيه جليّة .

ففي قوله تعالى : ﴿ يَوْمَئِذٍ يَوَدُّ ٱلَّذِينَ كَفَرُواْ وَعَصَوُاْ ٱلرَّسُولَ لَوْ تُسَوَّىٰ بِهِمُ ٱلْأَرْضُ وَلَا يَكْتُمُونَ ٱللَّهَ حَدِيثًا ﴾ [النساء : ٤٢] .

المعنى « أي يتمنون أن يدفنوا فيها ثم تُسوَّى بهم كما تسوى بالموتى ، وقيل يتمنون أن يكونوا سواءً مع الأرض كقوله تعالى : ﴿ وَيَقُولُ ٱلْكَافِرُ يَٰلَيْتَنِى كُنتُ تُرَٰبًا ﴾ [النبأ : ٤٠] ؛ وذلك لما يرون من أهوال يوم القيامة »[3] .

---

(١) فاضل السامرائي ، معاني النحو : ٣ / ١٤١ .

(٢)وهي : سورة البقرة : ٩٦ ، ١٠٩ ، آل عمران : ٣٠ ، ٦٩ ، النساء : ٤٢ ، ٨٩ ، ١٠٢ ، الحجر : ٢ ، الأحزاب : ٢٠ ، الممتحنة : ٢ ، القلم : ٩ ، المعارج : ١١ .

(٣) الكلبي ، التسهيل لعلوم التنزيل : ١ / ١٤٢ .

وقد نبّه الأستاذ عباس حسن إلى أنها « لا تكون للتمني إلا حيث يكون الأمر مستحيلاً أو في حكم المستحيل »[١] .

وهذا يظهر بتأمُّلِ مواضعها في القرآن .

وأمّا استعمالُ (ودَّ) غيرَ متلوَّةٍ بـ(لـو) فقد جاء في أربعة مواضع لا تـدلّ عـلى التمني – كما قال الدكتور السامرائي ويتّضحُ مِن تأمُّلِها – ولا ينطبق عليها الضابطُ الفارق الذي ذكره الأستاذ عباس حسن ؛ وتلك المواضع هي : قولـه تعـالى : ﴿ مَّا يَوَدُّ ٱلَّذِينَ كَفَرُواْ مِنْ أَهْلِ ٱلْكِتَٰبِ وَلَا ٱلْمُشْرِكِينَ أَن يُنَزَّلَ عَلَيْكُم مِّنْ خَيْرٍ مِّن رَّبِّكُمْ ... ﴾ [البقرة : ١٠٥] .

وقولـه تعـالى : ﴿ أَيَوَدُّ أَحَدُكُمْ أَن تَكُونَ لَهُۥ جَنَّةٌ مِّن نَّخِيلٍ وَأَعْنَابٍ تَجْرِى مِن تَحْتِهَا ٱلْأَنْهَٰرُ ... ﴾ [البقرة : ٢٦٦] .

وقوله تعـالى : ﴿ يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ لَا تَتَّخِذُواْ بِطَانَةً مِّن دُونِكُمْ لَا يَأْلُونَكُمْ خَبَالًا وَدُّواْ مَا عَنِتُّمْ .... ﴾ [آل عمران : ١١٨] .

وقوله تعالى: ﴿... وَتَوَدُّونَ أَنَّ غَيْرَ ذَاتِ ٱلشَّوْكَةِ تَكُونُ لَكُمْ ﴾ [الأنفال : ٧] ففي الآية الأولى نفى عن قلوبِ اليهود والكفار الودَّ والمحبّةَ لكلِّ ما يظهـر بـه فضل المؤمنين[٢] ، وفي الثانية دخل الاستفهام على الفعل (ودّ) ليكون المعنـى عـلى

---

(١) النحو الوافي : ٤ / ٥٠٣ .

(٢) ينظر : الفخر الرازي ، التفسير الكبير : ٣ / ٢٠٤ .

التبعيد والنفي أي ما يودّ أحد ذلك[١] وفي الثالثة : علّل بهذه الجملة للنهي عن اتخاذهم بطانة من دون المسلمين[٢] .

وإنشاء التمني في هذه الآيات الثلاث غير حاصل ، وأمّا الآية الرابعة فمعناها أنّ أصحاب محمد ﷺ ودّوا أن العير كانت لهم وأنّ القتال صرف عنهم[٣] ، ومقامهم يشهد أنّ ذلك لم يبلغ مبلغ التمنّي .

ونخلص ممّا سبق إلى أنّ (لو) بعد فعل الودادة في القرآن الكريم مصدريّة تفيد التمني – فيما يظهر – وبذلك فهي المكوِّن للجملة الطلبية في تلك المواضع ، وكلُّها ينطبق عليها ما سبق ذكره عند تحليل الموضع الأول منها ، وهو قوله تعالى : ﴿ ... يَوَدُّ أَحَدُهُمْ لَوْ يُعَمَّرُ أَلْفَ سَنَةٍ ...﴾ [البقرة: ٩٦] ، ويعضد ذلك – فيما أرى – أنّ (ودّ) وما في معناها أقرب إلى الإخبار منه إلى الإنشاء ؛ لأنّه حكاية حالٍ ماضية ، والإنشاء معنًى ينشأ في الحال ، ويُستدعى حصوله في المستقبل باعتبار حال التكلُّم .

---

(١) ينظر : أبو حيان ، البحر المحيط : ٢ / ٣٢٦ .

(٢) ينظر : ابن هشام ، المغني : ٣٧٢ ، أبو السعود ، إرشاد العقل السليم : ٢ / ٧٦ .

(٣) ينظر : السيوطي ، الدر المنثور : ٤ / ٢٨ .

المبحث الخامس : الاستفهام

الاستفهام – كما يدلُّ عليه لفظه – « طلب الفهم »[(١)] .

أدوات الاستفهام :

وهي : الهمزة ، هل ، ما ، من ، أي ، كم ، كيف ، أين ، أنّى ، متى ، أيان ، وزاد بعضهم : أم متصلة كانت أم منقطعة [(٢)] .

وهذه الأدوات تقسَّم بحسب الطلب إلى ثلاثة أقسام :

أ – ما يُطلب به التصّور أو التصديق ، وأداته الهمزة . فهي يُسأل بها إمّا عن النسبة بين أجزاء الجملة ، وذلك عندما يكون السائل عالماً بأجزاء الإسناد ، ويجهل الحكم أو مضمون الجملة ؛ فهو يسأل ليقف على هذا الحكم ، وتُعرَفُ الهمزة عندئذٍ بهمزة التصديق ، وإمّا عن أحد أجزاء الجملة ، وذلك عندما يكون السائل عالماً بالحكم ، ولكنّه يجهل أحد أجزاء العبارة ، وتعرف الهمزة عندئذٍ بهمزة التصوّر[(٣)] .

ب – ما يطلب به التصديق فقط ، وأداته (هل) .

ج – ما يُطلب به التصوّر فقط ، وأدواته سائر أدوات الاستفهام .

---

(١) السبكي ، عروس الأفراح : ١/ ٥١٤ ، وسُمِّي بالاستخبار والاستعلام ، وكلُّها بمعنى ؛ وتعريفاته مؤدّاها واحد ؛ ينظر : ابن فارس ، الصاحبي : ٢٩٢ ، ابن الشجري ، الأمالي : ١/ ٤٠٠ ، التفتازاني ، المطول : ٤٠٩ ، أبو حيان ، الارتشاف : ٢/ ٦٩٦ ، وفيها ما يخرج إليه الاستفهام من معانٍ مجازيّة .

(٢) ينظر : ابن يعيش ، شرح المفصل : ٥/ ٩٩ .

(٣) ينظر مثلًا : بسيوني فيّود ، دراسات بلاغية : ٥٣ .

وأداة الاستفهام هي المكوِّن الرئيس لجملة الطلب ؛ « من قِبَلِ أنه حرفٌ دخل على جملة تامّةٍ خبريّة ، فنقلها من الخبر إلى الاستخبار ؛ فوجب أن يكون متقدِّماً عليها ليفيد ذلك المعنى فيها »[1] ، وشأنها - من حيث الصّدارة - شأن حروف المعاني التي تؤثِّر في معنى الجملة ، وقد مرَّ بنا أنّ « كلَّ ما يغيّر معنى الكلام ، ويؤثِّر في مضمونه ، وكان حرفاً ، فمرتبته الصدر ؛ كحروف النفي ... وحروف التنبيه والاستفهام »[2] .

والسر وراء ذلك خشية اللبس ؛ فـ « إنّما كان للشرط والاستفهام والعرض والتمني ونحو ذلك ممّا يُغيِّر معنى الكلام مرتبةُ التصدّر ؛ لأنّ السامع يبني الكلام الذي لم يُصدَّر بالمغيِّر على أصله ، فلو جُوِّز أن يجيء بعده ما يغيِّره ، لم يْدرِ السامع إذا سمع بذلك المغيِّر : أهو راجعٌ إلى ما قبله بالتغيير ، أو مُغيِّرٌ لما سيجيء بعده من الكلام ؛ فيشوّشُ لذلك ذهنه »[3] .

وكان ذلك من أدلّة تمكّن المعنى في أنفسهم وتقدُّمِه على اللفظ هذا من جهة تكفُّل النظام النحوي للّغة بأمن اللّبس سعياً إلى غاية الاتصال اللغوي ، وهي الإبلاغ ببيان ، وأما من الوجهة البلاغيّة فتقديم أداة الاستفهام عن سائر عناصر جملتها يقتضيه الاهتمام والاعتناء به ؛ إذ كانت الأداة تحمل عبء معنى الأسلوب ؛

---

(١) ابن يعيش ، شرح المفصل : ٥ / ١٠٤ .

(٢) الرضي ، شرح الكافية :٤/ ٣٣٦ ، وينظر ص   من البحث .

(٣) الرضي ، شرح الكافية : ١ / ٢٥٧ ، وينظر : الجرجاني ، المقتصد : ١ / ٢٢٥ ، ابن الشجري ، أماليه : ١ / ٤٠٢ ، السكاكي ، مفتاح العلوم ، ابن عصفور ، شرح جمل الزجاجي : ١ / ٣٦٩ .

يقول السكاكي في تقرير هذا : وليس يخفى أنّ الطلب إنّما يكون لما يهمُّك ويعنيك شأنُه ، لا لما وجودُه وعدمُه عندك بمنزلةٍ ، وقد سبق أنّ كونَ الشيء مُهِمًّا جهةٌ مستدعِيةٌ لتقديمه في الكلام ؛ فلا يُعجبْك لزومُ كلمات الاستفهام صدرَ الكلام ووجوبَ التقديم ... »[1] .

وفيما نستقبلُ تناولُ تلك الأدوات واستعمالاتها في القرآن الكريم .

(١) مفتاح العلوم : ٣١٧ .

١) همزة الاستفهام

وهي أصل الاستفهام ، وأمّ الباب ، ولأصالتها وخفّتها كثر استعمالها وتصرّفُها، وقد كانت أكثر أدوات الاستفهام استعمالاً في القرآن الكريم[١] .

(١) مواضـعها : سـورة البقـرة : ٦، ١٣، ٣٠، ٣٣، ٤٤، ٦١، ٦٧، ٧٥، ٧٦، ٧٧، ٨٠، ٨٥، ٨٧، ١٠٠، ١٠٦، ١٠٧، ١٣٩، ١٤٠، ١٧٠، ٢٤٣، ٢٤٦، ٢٥٨، ٢٦٠، ٢٦٦، آل عمـران : ١٥، ٢٠، ٢٣، ٨٠، ٨١، ٨٣، ١٠٦، ١٢٤، ١٤٤، ١٦٢، النـساء : ٤٤، ٤٩، ٥١، ٦٠، ٧٧، ٨٢، ٨٨، ١٣٩، ١٤١(٢)، ١٤٤، المائـدة :٣١، ٤٠، ٥٠، ٥٣، ٧٤، ٧٦، ١١٦، الأنعـام : ٦، ١٤، ٣٠، ٣٢، ٤٠(٢)، ٤٦، ٤٧، ٥٠، ٥٣(٢)، ٧١، ٧٤، ٨٠، ٨١، ١١٤، ١٢٢، ١٣٠، ١٤٣، ١٤٤، ١٦٤، الأعراف : ٢٢، ٢٨، ٤٩، ٦٣، ٦٥، ٦٩، ٧٠، ٧١، ٧٥، ٨٠، ٨٨، ٩٧، ٩٨، ٩٩، ١٠٠، ١٢٣، ١٢٧، ١٤٠، ١٤٨، ١٥٠، ١٥٥، ١٦٩(٢)، ١٧٢، ١٨٤، ١٨٥، ١٩١، ١٩٥، التوبة : ١٣، ١٩، ٣٨، ٦٣، ٦٥، ٧٠، ٧٨، ١٠٤، ١٠٩، ١٢٦، يـونس : ٢، ٣، ١٦، ١٨، ٤٢، ٤٣، ٥٠، ٥١(٢)، ٥٣، ٥٩، ٦٨، ٧٧(٢)، ٧٨، ٩١، ٩٩، هود : ١٧، ٢٤، ٢٨(٢)، ٣٠، ٣٥، ٥١، ٦٢، ٦٣، ٧٢، ٧٣، ٧٨، ٨١، ٨٧، ٨٨، ٩٢، يوسـف : ٣٩، ٥٩، ٨٠، ٩٦، ١٠٧، ١٠٩(٢)، الرعـد : ٥، ١٦، ١٩، ٣١، ٣٣، ٤١، إبـراهيم : ٩، ١٠، ١٩، ٢١، ٢٤، ٤٤، الحجر : ٥٤، ٧٠، النحل : ١٧(٢)، ٤٥، ٤٨، ٥٢، ٥٩، ٧١، ٧٢، ٧٩، الإسراء : ٤٠، ٤٩(٢)، ٦١، ٦٢، ٦٨، ٩٤، ٩٨، ٩٩، الكهـف : ٣٧، ٥٠، ٦٣، ٧١، ٧٢، ٧٤، ٧٥، ١٠٢، مـريم : ٤٦، ٦٦، ٦٧، ٧٧، ٧٨، ٨٣، طـه : ٥٧، ٨٦، ٨٩، ٩٣، ١٢٨، ١٣٣، الأنبيـاء : ٣، ٦، ٣٠(٢)، ٣٤، ٣٦، ٤٤(٢)، ٥٠، ٥٥، ٦٢، ٦٦، ٦٧، ١٠٩، الحـج : ١٨، ٤٦، ٦٣، ٦٥، ٧٠، ٧٢، المؤمنـون : ٣٢، ٣٥، ٤٧، ٥٥، ٦٨، ٨٠، ٨٢، ٨٤، ٨٧، ١٠٥، ١١٥، النور : ٤١، ٤٣، ٥٠، الفرقان : ١٥، ١٧، ٢٠، ٤٠، ٤١، ٤٣(٢)، ٤٥، الشعراء : ٧، ١٨، ٣٠، ٤١، ١١١، ١٢٨، ١٤٦، ١٦٥، ١٩٧، ٢٢٥، النمل : ٢٨، ٣٦، ٤٠، ٤١، ٤٢، ٥٤، ٥٥، ٥٩، ٦١، ٦٢، ٦٣، ٦٤، ٦٧، ٨٤، ٨٦، القـصص : ١٩، ٤٨،
=

ومعلومٌ أنّ أمّاتِ الأبواب في النحو لها مِن الخصائص والأحكام ما ليس لبنات بابها ، وبحسبِنا تعرُّفُ ما يظهَر أثرُه مِن تلك الخصائص والأحكام في الاستعمال اللُّغويّ ، مقفوًّا بما ورد منه في الاستعمال القرآني مبيَّناً ما احتاج إلى بيان ، وأبرز ذلك ما يأتي :

١ – تمام الصدارة :

استأثرت الهمزة – كما يقول ابن مالك – دون أخواتها بتمام التصدير ، فدخلت على

=

٥٧، ٦٠، ٦١، ٧١[(٢)]، ٧٢[(٢)]، ٧٨، العنكبوت : ٢، ٤، ١٩، ٢٩، ٥١، ٦٧[(٢)]، الروم : ٨، ٩، ٣٧، لقمان : ٢٠، ٢١، ٢٩، ٣١، السجدة : ٤، ١٠[(٢)]، ١٨، ٢٦[(٢)]، ٢٧[(٢)]، سبأ : ٨، ٩، ٣٢، ٤٠، فاطر : ٨، ٢٧، ٣٧، ٤٠، ٤٤ ، يس : ١٩، ٢٣، ٣١، ٣٥، ٤٧، ٦٠، ٦٢، ٦٨، ٧١، ٧٣، ٧٧، ٨١، الصافات : ١١، ١٦[(٢)]، ١٧، ٣٦، ٥٢، ٥٣[(٢)]، ٥٨، ٦٢، ٨٦، ٩٥، ١٢٥، ١٤٩، ١٥٥، ١٧٦، سورة ص : ٥، ٨، ٦٣، ١٩[(٢)]، ٢١، ٢٢، ٢٤، ٣٦، ٣٧، ٥٢، ٦٠، ٦٤، ٧١، غافر : ٢١، ٢٨، ٥٠، ٦٩، ٨٢، فُصِّلت : ٩، ٤٠، ٤٤، ٥٢، ٥٣، الزخرف : ٥، ١٨، ١٩، ٢٤، ٣٢، ٤٠، ٤٥، ٥١[(٢)]، ٥٨، الدخان : ٣٧، الجاثية : ٢٣[(٢)]، ٣١، الأحقاف : ٤، ١٠، ١٧، ٢٢، ٣٣، ٣٤، محمّد : ١٠، ١٤، ٢٤، الحجرات : ١٦، ق : ٣، ٦، ١٥، الذاريات : ٢١، ٥٣، الطور : ١٥، النجم : ١٢، ١٩، ٢١، ٣٣، ٣٥، ٥٩، القمر : ٢٤، ٢٥، ٤٣، الواقعة : ٤٧[(٢)]، ٤٨، ٥٨، ٥٩، ٦٣، ٦٤، ٦٨، ٦٩، ٧١، ٧٢، ٨١، الحديد : ١٤، ١٦، المجادلة : ٧، ٨، ١٣، ١٤، الحشرة : ١١، المنافقون : ٦، التغابن : ٥، ٦، الملك : ٨، ١٤، ١٦، ١٩، ٢٢، ٢٨، ٣٠، القلم : ٢٨، ٣٥، نوح : ١٥، الجن : ١٠، ٢٥، القيامة : ٣، ٣٦، ٣٧، ٤٠، المرسلات : ١٦، ٢٠، ٢٥، النبأ : ٦، النازعات : ١٠، ١١، ٢٧، الغاشية : ١٧، الفجر : ٦، البلد : ٥، ٧، ٨، الضحى : ٦، الإنشراح : ١، التين : ٨، العلق : ٩، ١١، ١٣، العاديات : ٩، الفيل : ١، ٢ .

العواطف من الواو ، والفاء ، وثمّ ولم يدخلْن عليها[(١)] .

وقد وصف إمامُ النحاة دخولها على العواطف في القرآن بالكثرة ؛ يقول : « وهذه الواو التي دخلت عليها ألف الاستفهام كثيرةٌ في القرآن . قال تعالى جدُّه : ﴿ أَفَأَمِنَ أَهْلُ ٱلْقُرَىٰٓ أَن يَأْتِيَهُم بَأْسُنَا بَيَٰتًا وَهُمْ نَآئِمُونَ ﴿٩٧﴾ أَوَأَمِنَ أَهْلُ ٱلْقُرَىٰٓ أَن يَأْتِيَهُم بَأْسُنَا ضُحًى وَهُمْ يَلْعَبُونَ ﴾ [الأعراف : ٩٧-٩٨] فهذه الواو بمنزلة الفاء في قوله تعالى : ﴿ أَفَأَمِنُواْ مَكْرَ ٱللَّهِ ﴾ [الأعراف : ٩٩] ، وقال عزّ وجلَّ : ﴿ أَءِنَّا لَمَبْعُوثُونَ ﴿٤٧﴾ أَوَءَابَآؤُنَا ٱلْأَوَّلُونَ ﴾ [الصافات : ١٦-١٧ الواقعة : ٤٧-٤٨] وقال : ﴿ أَوَكُلَّمَا عَٰهَدُواْ عَهْدًا ﴾ [البقرة : ١٠٠] »[(٢)] .

وهذا الاستعمال القرآني الذي وصفه سيبويه بالكثرة بلغت مواضعه في القرآن مائة وأربعة وستّين موضعًا[(٣)] ، وهذه الظاهرة الأسلوبية من أدقِّ وأصعب الظواهر

(١) شرح التسهيل : ٤ / ١١٠ - ١١١ ، وينظر : سيبويه ، الكتاب : ٣ / ١٨٣ .

(٢) الكتاب : ٣ / ١٨٨ - ١٨٩ .

(٣) البقرة : ٤٤، ٧٦، ٧٧، ٨٥، ٨٧، ١٠٠، ١٧٠ ، ٢٦٠ ، آل عمران : ٨٣، ١٤٤ ، ١٦٢ ، النساء : ٨٢ ، المائدة : ٥٠ ، ٧٤ ، الأنعام : ٣٢ ، ٥٠، ٨١، ١١٤، ١٢٢ ، الأعراف : ٦٣، ٦٥، ٦٩، ٨٨، ٩٧، ٩٨ ، ٩٩ ، ١٠٠، ١٦٩، ١٨٤، ١٨٥ ، التوبة : ١٠٩ ، ١٢٦ ، يونس : ٣ ، ١٦، ٤٢، ٤٣، ٥١، ٩٩ ، هود : ١٧ ، ٢٤، ٣٠، ٥١ ، يوسف : ١٠٧، ١٠٩ ، الرعد : ١٦، ١٩، ٣١، ٣٣، ٤١ ، إبراهيم : ٤٤ ، الحجر: ٧٠ ، النحل : ١٧، ٤٥، ٤٨، ٥٢، ٧١، ٧٢ ، الإسراء : ٤٠، ٦٨، ٩٩ ، الكهف : ٥٠، ١٠٢ ، مريم : ٦٧، ٧٧ ، طه : ٨٦، ٨٩، ٩٣، ١٢٨، ١٣٣ ، الأنبياء : ٣ ، ٦، ١٠، ٣٠(٢) ، ٣٤، ٤٤(٢)، ٥٠، ٦٦، ٦٧ ، الحج : ٤٦ ، ٧٢ ، المؤمنون : ٣٢ ، ٦٨، ٨٠، ٨٥، ٨٧، ١١٥ ، الفرقان : ٤٠، ٤٣ ، الشعراء :
=

الأسلوبية التي تبرز أمام دارسي الاستفهام في القرآن [١] .

وقد عُدَّ هذا التقدّم على العاطف تنبيهاً على أصالتها في التصدير ، وأحدَ دليلين عليه ، ثانيهما « أنّها لا تُذكر بعد (أم) التي للإضراب كما يُذكر غيرها ؛ لا تقول : أقام زيدٌ أم أقعد ، وتقول : أم هل قعد ؟ » [٢] .

وتوجيه هذا الاستعمال على هذا الوجه الذي حمل لواءه إمامُ النحاة ، هو مذهب جمهور النحاة [٣] مِن بعدِه ، وبيانُه أنّ هذه الحروف مؤخّرةٌ مِن تقديمٍ للمحافظة على ما تستحقُّه الهمزة مِن تمام التصدير ، والحروف عاطفةٌ لجملة الاستفهام على ما قبلها، وحرف العطف ، وإن كان يتصدّر فيتقدّم على الجملة ، نحو : قام زيد ، وقد خرج عمرو ، ولا يجوز : قد وخرج – فالهمزة أولى منه بذلك ؛ لأنه قد لا يتقدّم على

= ٧ ، ٣٠، ١٩٧ ، القصص : ٤٨ ، ٥٧، ٦٠ ، ٦١ ، ٧٨ ، العنكبوت : ١٠ ، ١٩ ، ٥١ ، ٦٧ ، الروم : ٨ ، ٩ ، ٣٧ ، لقمان : ٢١ ، السجدة : ٤ ، ١٨ ، ٢٦ ، ٢٧ ، سبأ : ٩ ، فاطر : ٨ ، ٣٧ ، ٤٤ ، يس : ٣٥ ، ٦٢ ، ٦٨ ، ٧١ ، ٧٣ ، ٧٧ ، ٨١ ، الصافات : ١٧ ، ٥٨ ، ١٧٦ ، الزمر : ١٩ ، ٢٢ ، ٢٤ ، ٥٢ ، ٦٤ ، غافر : ٢١ ، ٥٠ ، ٨٢ ، فصّلت : ٤٠ ، ٥٣ ، الزخرف : ٥ ، ١٨ ، ٢٤ ، ٤٠ ، الجاثية : ٢٣(٢) ، ٣١ ، الأحقاف : ٣٣ ، محمد : ١٠ ، ١٤ ، ٢٤ ، ق : ٦ ، ١٥ ، الذاريات : ٢١ ، الطور : ١٥ ، النجم : ١٢ ، ١٩ ، ٣٣ ، ٥٩ ، الواقعة : ٤٨ ، ٥٨ ، ٦٣ ، ٦٨ ، ٧١ ، ٨١ ، الملك : ١٩ ، ٢٢ ، القلم : ٣٥ ، الغاشية : ١٧ ، العاديات : ٩.

(١) المطعني ، التفسير البلاغي للاستفهام في القرآن الحكيم :٤/ ٤١٩ .

(٢) ابن هشام ، المغني : ٢٤ .

(٣) الأخفش ، معاني القرآن : ٢/ ٥٢٥ ، ٥٢٧ ، المبرد ، المقتضب : ٣/ ٣٠٧ ، ابن الشجري ، أماليه : ١ / ٤٠٠ ، ابن الحاجب ، الإيضاح في شرح المفصل : ٢/ ٢٣٩ ، الرضي ، شرح الكافية : ٤/ ٣٩٢ ، السيوطي ، الهمع :٢/ ٤٨٣ .

الجملة ، وذلك حين يدخل على المفرد نحو : قام زيد وعمرٌو ، كذا قيل في تقرير هذه الدعوى كما يقوم ابن عقيل[(١)] .

والزمخشري على سَنن الجمهور في كتابه المفصَّل ؛ إذ قال في معرض كلامه عن عموم الهمزة في التصرّف في بابها أكثرَ مِن (هل) : « وتوقعُها قبل الواو والفاء وثمّ ، قال الله تعالى : ﴿ أَوَكُلَّمَا عَٰهَدُواْ عَهۡدًا ﴾ [البقرة : ١٠٠] وقال : ﴿ أَفَمَن كَانَ عَلَىٰ بَيِّنَةٖ مِّن رَّبِّهِۦ ﴾ [هود : ١٧ ، محمد : ١٤] وقال تعالى : ﴿ أَثُمَّ إِذَا مَا وَقَعَ ﴾ [يونس:٥١]، ولكنّه عند تناولِ الآية الأولى في تفسيره كان له مذهبٌ آخر ، اشتُهِر عنه[(٢)] ، وهو مذهب يقوم على التأويل بتقدير معطوف عليه محذوف ، هو مدخولُ الهمزة لا حرفُ العطف ؛ إذ قال : « ﴿ أَوَكُلَّمَا ﴾ الواو للعطف على محذوف ، معناه : أكفروا بالآيات البينّات وكلّما عاهدوا »[(٣)] .

وكان في بعض المواضع من الكشاف يذكر الرأي الأوّل أو الثاني ، أو كليهما، وكان في كثيرٍ من المواضع – كما يقول الشيخ عضيمة[(٤)] – يلوذ بالصّمت ، فلا يذكر ولا يشير إلى أحد الرأيين .

---

(١) المساعد : ٣/ ٢١٥ – ٢١٦ .

(٢) ينظر الهامش (٣) في الصفحة السابقة .

(٣) الكشاف : ١ / ٩٧ ، ولهذه الظاهرة تأويلٌ غيرُ ما ذُكِرَ ، ولم يكُ مشهورًا ؛ وهو أن الواو التي بعد همزة الاستفهام زائدة ، أو أنها (أو) العاطفة حُرِّكت بالفتح ...؛ ينظر : العكبري ، التبيان :١/ ٨٣ ، ابن جني ، سر صناعة الإعراب : ١/ ٢٦٧ ، عضيمة ، دراسات لأسلوب القرآن : ٢/ ٢٠٢ .

(٤) دراسات الأسلوب القرآن : ٢ / ٥١٢ .

وهذا المذهب القائم على تقدير محذوف يقبلُه معنى الآية ؛ لأنّ المقدّر مستفادٌ من المعنى العامّ لها ، ولذا انساق وراء تجويزِه بعضُ المفسّرين[1] إلاّ أنه لا دليلَ عليه مقبولًا ، وليست تُلجئ مخالفةُ هذا الاستعمال ، (دخول الهمزة على حرف العطف) لاستعمال الأدوات الأخرى إلى ردِّه إلى الجادّة ؛ ولذا وصفه ابنُ مالكٍ بأنّ فيه « من التكلّف ومخالفة الأصول ما لا يخفى »[2] ، ووصفه ابنُه بأنّه « إضمارٌ لا دليل عليه ، ولا يفتقِر تصحيحُ الكلام إليه »[3] .

والعلّةُ في ذلك اختصاصُ أمّ الباب بتمام الصدارة ؛ فساغ لها ما خالف جادَّة الباب .

كما رُدَّ بعدم قبولِه للطّرد، الذي هو طابَعُ هذه الصِّناعة؛ يقول أبو حيان في ذلك: « وهو خلاف مذهب سيبويه ، ومحجوجٌ بمواضع لا يمكن تقديرُ فعلٍ فيها ، نحو قوله : ﴿ أَوَمَن يُنَشَّؤُاْ فِى ٱلْحِلْيَةِ ﴾ [الزخرف : ١٨] ﴿ أَفَمَن يَعْلَمُ أَنَّمَآ أُنزِلَ إِلَيْكَ ﴾ [الرعد : ١٩] ﴿ أَفَمَنْ هُوَ قَآئِمٌ ﴾ » [الرعد : ٣٣] »[4] .

وهذا الاحتجاج لم يُراعِ الفروقَ المعنويّةَ بين الأساليب ؛ فالمواضعُ التي يصلُح فيها هذا التقدير هي التي تولّد فيها عن معنى الاستفهام معنى التوبيخ ونحوِ ذلك

---

(١) ينظر مثلاً: أبو السعود ، إرشاد العقل السليم :٣١/ ١٣٥ ،/ ٤٧ ، الألوسي ، روح المعاني : ١/ ٣٣٥١٢٧ .

(٢) شواهد التوضيح : ١٢ .

(٣) شرح التسهيل :٤/ ١١١، وينظر : السيوطي ، الهمع : ٢/ ٤٨٣ .

(٤) البحر المحيط : ١ / ٤٣٨ ، وينظر : ابن هشام ، المغني : ٢٥ .

ممّا يكون متعلَّقُ الاستفهام مجتمعةً فيه صفاتٌ ذميمة ؛ فيسوغ تقدير محذوف مستفادٍ من ذلك المقام المتعاظِم .

وقد نبّه الرازي إلى ذلك في حديثه عن غرض الواو في هذا الاستعمال ؛ إذ قال : « همزة الاستفهام تارةً تدخل على الكلام ولا واوَ فيه ، وتارةً تدخل عليه وبعدها واوٌ ؛ فهل بين الحالتين فرقٌ ؟ نقول فرقٌ أدقُّ ممّا على الفرق ، وهو أن يقول القائل : أزيدٌ في الدار بعدُ ، وقد طلعت الشمس ؟ يذكره للإنكار ؛ فإذا قال : أَوَزيدٌ في الدار بعد وقد طلعت الشمس . يشير بالواو إشارةً خفية إلى أنّ قبحَ فعلِه صار بمنزلة فعلين قبيحين ، كأنه يقول بعدما سمع ممّن صدر عن زيد هو في الدار أغفل وهو في الدار بعد ؛ لأنّ الواو تنبئ عن صدور أمرٍ مغاير لما بعدها ، وإن لم يكن هناك سابق ، لكنه يومئ بالواو إليه زيادة في الإنكار »[(١)] .

وذكر الرضي عددًا من المقامات لهذه الظاهرة ؛ فقال: « وقد تدخل همزة الاستفهام المفيدةُ للإنكار على واو العطف كقوله تعالى ﴿ أَوَكُلَّمَا عَاهَدُواْ عَهْدًا نَّبَذَهُۥ فَرِيقٌ مِّنْهُم ﴾ [البقرة: ١٠٠] ، وقد يكون الاستفهام للتوبيخ أو للتقرير إذا دخلت همزته على جملة منفية كقوله تعالى ﴿ قَالُواْ لَوْلَآ أُوتِيَ مِثْلَ مَآ أُوتِيَ مُوسَىٰٓۚ أَوَلَمْ يَكْفُرُواْ ﴾ [القصص :٤٨] ، وتكون الهمزة للتوبيخ أو التقرير إذا دخلت على النفي ، وقد تدخل على فاء السببية كقوله تعالى ﴿ مَنْ إِلَٰهٌ غَيْرُ ٱللَّهِ يَأْتِيكُم بِضِيَآءٍ

(١) التفسير الكبير : ٢٨ / ١٣٤ .

أَفَلَا تَسۡمَعُونَ ﴾ [القصص : ٧١] ، وكذا تدخل همزة الإنكار على (ثـمّ) المفيـدة للاستبعاد ، كقوله تعالى ﴿ مَّاذَا يَسۡتَعۡجِلُ مِنۡهُ ٱلۡمُجۡرِمُونَ ۝٥٠ أَثُمَّ إِذَا مَا وَقَعَ ءَامَنتُم بِهِۦٓ ﴾ [يونس: ٥٠-٥١] »[1] .

ولقد لاحظ المطعنيّ – رحمه الله – أنّ « معنى الاستفهام إذا خُرِّج عـلى مـذهب الجمهور يختلف عنه إذا خُرِّج على مذهب الزمخشري ؛ فهو عـلى مـذهب الجمهـور يكون استفهامَ تقريرٍ أصالةً ، أما على مذهب الزمخشري فالتقرير ليس بلازمٍ فيه ، بل يكون – إلا فيما ندر – استفهامَ إنكار »[2] .

على أنّ غرض العطف بالواو الذي تحدّث عنه الرازي واسترعى نظرَ مـن بعـده ليس يتعيّن بتقدير معطوفٍ عليه محـذوفٍ وَفْـقَ مـذهب الزمخـشري فحسب ، بـل يلائمه مذهب الجمهور أيضاً ، وقد سلف كلام الرضي [3] حين ذكر تلك الأغراض من دخول همزة الاستفهام على أحرف العطف وإن كان أوكلَ تلـك الأغـراضَ إلى معاني الأسلوب دون نظرٍ عن أثر المباني أو طريقةِ سبكِها في ذلـك ؛ ولـذا نبّـه ابـن عاشور إلى أنّه « لا أثر لهذا إلا في اختلاف الاعتبار والتقدير ، فأمّا معنى الكلام فلا يتغير على كلا الاعتبارين ؛ لأن العطف والاسـتفهام كلـيهما متوجِّهـان إلى الجملـة الواقعة بعدهما»[4] .

---

(١) الرضي ، شرح الكافية : ٤/ ٣٩١-٣٩٢ (بإيجاز) ، وقد ذيَّل هذا النص بالردِّ على الزمخشري .

(٢) التفسير البلاغي للاستفهام في القرآن :٤/ ٤٢١ .

(٣) وهو يخالف الزمخشري .

(٤) التحرير والتنوير : ١/ ٥٧٩ .

والذي أراه أنّ الواو خاصّةً تحمِلُ بعضَ أسرار النظم التي تناسب شيئًا من تلك المقامات ؛ فهي – في هذا الاستعمال – أشبهُ ما تكون – في نظري – باستعمالها لاستقصاء الأحوال ، كما في قوله ﷺ : « ردُّوا السائل ولو بظلف شاة محرّق » ،وإذا أنت تأمّلْتَ أثرَها في قوله تعالى : ﴿ أَوَلَوْ كُنَّا كَٰرِهِينَ ﴾ [الأعراف: ٨٨] فستجِدُ المعنى : « أي أيقع منكم أحد هذين الأمرين على كلِّ حال حتّى في حال كراهيتنا لذلك »[١] .

وتدرّجُ أفعالهم التي اقتضت توبيخَهم يناسبه معنى الفاء أو ثم الدالتين على الترتيب مع التعقيب أو التراخي .

كما أنّ استعمال الهمزة على هذا النمط لا يختصُّ بتلك المقامات التي يسوغ بها تقديرُ الزمخشري ؛ فقد يستدعيه مطلبُ المشاكلة اللفظية دون أثرٍ من مقام التوبيخ أو الإنكار ونحوهما، فيكون تقدير المحذوف تمحّلاً ، وتأمّلُ بعضِ أمثلة النحاة عند وصفهم لهذا التركيب يقفُك على ذلك ؛ يقول إمام النحاة : « وذلك قولك : هل وجدت فلاناً عند فلان ؟ فيقول : أوَ هو مِمَّن يكون عند فلان ، فأدخلت ألف الاستفهام »[٢] .

فالعطف هنا – كما ترى – أشبهُ بطريق الحكاية ؛ إذ رددْتَ قولَك على قولِ المخاطب للمُلابسة ، وليس ثمَّ شيءٌ محذوفٌ – في حكم العقل – يمكن أن يُعطَف

(١) أبو حيان ، البحر المحيط :٤/ ٣٤٥ .

(٢) الكتاب : ٣/ ١٨٧ ، وينظر : المبرد ، المقتضب : ٣/ ٣٠٧ .

عليه ؛ إذ لا يدعو المقام إليه .

بناء جملة الاستفهام المتصدّر بالهمزة :

ممّا تقرّر أنّ المسئول عنه هو ما يلي الهمزة مباشرة[١] ، وبه يتحدّد نوع جملة الاستفهام من حيث الاسمية والفعلية ، وما يمكن أن يطرأ على تركيبها من تقديم وتأخير .

فتقول :

- أأكرمت عمراً ؟ إذا كان الشكُّ في الفعل نفسِه .
- أأنت أكرمت عمراً ؟ إذا كان الشكُّ في الفاعل مَنْ هو ؟
- أعمراً أكرمت ؟ إذا كان الشكُّ في المفعول مَنْ هو ؟

والسؤال في كلٍّ عن مظنّة الشكّ .

وهذا الاستعمال - كما يقول عبد القاهر - لا يدفعُه دافِعٌ ، ولا يشكُّ فيه شاكّ ، ولا يخفى فسادُ أحدهما في موضع الآخر »[٢] ، وقد أبان – رحمه الله ! - في قولٍ مُسهب مآل الكلام إلى الفساد أو الإحالة عند مخالفة هذا النظم[٣] .

والنظم القرآني أولى من غيره بأن يكون على هذا السمت ؛ فلستَ واجدًا ما يلي

(١) ذلك في الاستفهام الحقيقي ، ويقابله في الاستفهام المجازي المنكر أو المقرّر به ونحو ذلك .

(٢) دلائل الإعجاز : ١١٢ .

(٣) السابق .

الهمزةَ غيرَ مسؤولٍ عنه .

ففـي قولـه تعـالى : ﴿ وَإِذْ قَالَ رَبُّكَ لِلْمَلَٰٓئِكَةِ إِنِّى جَاعِلٌ فِى ٱلْأَرْضِ خَلِيفَةً ۖ قَالُوٓا۟ أَتَجْعَلُ فِيهَا مَن يُفْسِدُ فِيهَا وَيَسْفِكُ ٱلدِّمَآءَ وَنَحْنُ نُسَبِّحُ بِحَمْدِكَ وَنُقَدِّسُ لَكَ ﴾ [البقرة : ٣٠] .

يوضِّحُ الألوسي دلالـةَ البنيـةِ التركيبيـةِ للاسـتفهام ، وهـو (همـزة الاسـتفهام والفعل مدخولُها) بقوله : « استكشافٌ عـن الحكمـة الخفيّـة وعـمّا يزيـل الـشبهة ، وليس استفهاماً عن نفس الجعل والاستخلاف ؛ لأنّهم قد علموه قبـلُ ؛ فالمسؤول عنه هو الجعل ، ولكن لا باعتبار ذاته بل باعتبار حكمته ومزيل شبهته ، أو تعجـبٌ من أن يستخلف لعمارة الأرض وإصلاحِها من يفسد فيها »[1] .

ومِن مواضـعِ وقـوع الاسـم بعـدها قولـه تعـالى : ﴿ وَيَوْمَ يَحْشُرُهُمْ جَمِيعًا ثُمَّ يَقُولُ لِلْمَلَٰٓئِكَةِ أَهَٰٓؤُلَآءِ إِيَّاكُمْ كَانُوا۟ يَعْبُدُونَ ﴾ [سبأ : ٤٠].

فقد جاء الاستفهامُ مقدّماً فيه الاسم على الفعل – كما يقول أبو حيّان – ولم يأتِ بفعل الإضلال أو الضلال بعدها ؛ لأنّ ذلك واقع ، والسؤال إنما هـو عـن فاعلـه ، وهو تعالى عالمٌ بالمسؤول عنه ؛ ليجيبوا بـما أجـابوا بـه فيبكـت عبـدتهم بتكـذيبهم إيّاهم[2] .

---

(١) روح المعاني : ١ / ٢٢١ .

(٢) ينظر : أبو حيان ، البحر المحيط : ٦ / ٤٤٧ ، عبد العظـيم المطعنـي ، التفسير البلاغـي للاسـتفهام في القرآن : ٣ / ٢٩٥ – ٢٩٨ .

ولعله واضحٌ ممّا سبق أنّ مدخول همزة الاستفهام اسماً أو فعلاً موكولٌ إلى المقام، وهو مراد المتكلم بالاستفهام عن الاسم أو عن الفعل .

وإذا تقرّر ذلك فالجملة بعد همزة الاستفهام لها ثلاثة أنماط ؛ « فهي تدخل على الفعلية نحو: أضرب زيد ؟ وعلى الاسمية الخالية من الفعل نحو: أزيد خارج ؟ وعلى الاسمية التي خبر المبتدأ فيها فعلية نحو: أزيد خرج »[(١)] .

والنمط الثالث منها اختصّت به الهمزة دون أخواتها، ونبّه عليها النحويّون ، فقد قَرّروا[(٢)] أنه إذا اجتمع اسمٌ وفعلٌ بعد الهمزة جاز لك تقديمُ الاسم في الهمزة خاصّةً؛ لأنها أمُّ الباب ، قال سيبويه في ذلك : « وأمّا الألف فتقديم الاسم فيها قبل الفعل جائز كما جاز ذلك في هلاّ ؛ وذلك لأنّها حرف الاستفهام الذي لا يزول عنه إلى غيره ، وليس للاستفهام في الأصل غيره »[(٣)] ، ووصف مجيئه لأخواتها بالقُبح ؛ إذ قال : « واعلم أنّ حروف الاستفهام كلَّها يقبُح أن يصير بعدها الاسم إذا كان الفعل بعد الاسم ، لو قلت : هل زيدٌ قام وأين زيدٌ ضربته لم يجُز إلا في الشعر ، فإذا جاء في الشعر نصبتَه إلا الألف فإنه يجوز فيها الرفع والنصب ؛ لأن الألف قد يُبتدأ بعدها الاسم . فإن جئت في سائر حروف الاستفهام باسمٍ وبعد ذلك

(١) الرضي ، شرح الكافية : ١/ ٤٥٩ .

(٢) سيبويه ، الكتاب : ١ / ٩٩ ، وينظر أيضًا :١/ ١٠٠ ،١٠١ ،١٣٤ ، المبرد ، المقتضب : ٢ / ٧٤ ، ابن يعيش ، شرح المفصل : ٥ / ١٠٠ ، ابن عصفور ، شرح الجمل : ١ / ٣٦٩ ،الرضي ، شرح الكافية : ٤/ ٤٤٦ ، المرادي ، الجنى الداني : ٣٤٣ .

(٣) الكتاب : ١ / ٩٩ .

الاسم اسمٌ من فعلٍ نحو: ضارب ، جاز في الكلام ، ولا يجوز فيه النصب إلا في الشعر ... »[١]

والنظمُ القرآني جاء فيه ذلك الاستعمال الجائز الذي اختصّت به الهمزة ، ولم يكن له نظيرٌ في أخواتها؛ فمن ذلك[٢] قوله تعالى ﴿ وَإِذْ قَالَ ٱللَّهُ يَٰعِيسَى ٱبْنَ مَرْيَمَ ءَأَنتَ قُلْتَ لِلنَّاسِ ٱتَّخِذُونِي وَأُمِّيَ إِلَٰهَيْنِ مِن دُونِ ٱللَّهِ ۖ قَالَ سُبْحَٰنَكَ ... ﴾ [المائدة : ١١٦]

فكونُها أمَّ الباب كَفَلَ لها مخالفة الأصل دون أخواتها ؛ إذ لم يجز لهنّ هذا التوسّع في الاستعمال إلا في الضرورة ؛ يقول سيبويه قبل هذا النصّ السالف أيضاً : « وحروف الاستفهام كذلك لا يليها إلاّ الفعل ، إلاّ أنّهم قد توسّعوا فيها فابتدأوا بعدها الأسماء ، والأصلُ غير ذلك ؛ ألا ترى أنّهم يقولون : هل زيدٌ منطلق ، وهل زيدٌ في الدار ، وكيف زيدٌ آخذٌ ، فإن قلت : هل زيدًا رأيت ، وهل زيدٌ ذهب قبُح ولم يجُز إلا في الشعر...»[٣] .

وهذا الجواز في بناء الجملة الاستفهامية من جهة الصنعة ، ثمّ يأتي مراعاة الأولى في القديم باعتبار تلك « الدقائق التي مخضها عبدُ القاهر من جهود السابقين ،

---

(١) الكتاب : ١/ ١٠١ .

(٢) تلك المواضع هي : المائدة : ١١٦ ، الأنعام : ٥٣ ، يونس : ٤٢، ٥٩، ٩٩ ، هود : ٨٧ ، الأنبياء : ٦ ، ٦٢ الفرقان : ١٧، سبأ : ٣٢، ٤٠ ، الزخرف : ٣٢، ٤٠ ، الواقعة : ٥٩، ٦٤، ٦٩، ٧٢ ، التغابن : ٦ ، الجن : ١٠ ؛ وبعض هذه المواضع الهمزة داخلة على حرف عطف .

(٣) الكتاب : ١/ ٩٨-٩٩ .

وسلْسَلَها مِن الأصل المهمّ ، وهو أنّ المسؤولَ عنه بها هو ما يليها »[١] .

- استعمالها مع (أم) المتّصلة :

تُستعمَل الهمزةُ باطّراد مع (أم) التسويةِ ، ولا تُستعمل (هل) معها إلا شذوذًا[٢] ، و(أم) عندئذٍ « تقعُ عديلةَ الألف على معنى (أي) ، وذلك نحوُ قولك : أزيدٌ في الدار أم عمرٌو؟... ، ويدخل في هذا الباب التسويةُ ؛ لأن كلَّ استفهامٍ ، فهو تسوية ، وذلك نحو قولك : ليت شعري أزيدٌ في الدار أم عمرٌو... »[٣] ، وتُسمَّى متّصلةً ؛ لأنّ ما قبلها وما بعدها لا يُستغنى بأحدهما عن الآخر ، ومُعادِلةً لمُعادلتها للهمزة في إفادةِ الاستفهامِ في النوع الأوّل ، والتسويةِ في النوع الثاني[٤] .

وهي بذلك وغيره[٥] تمتازُ عن شريكتِها في اللفظ (أم) المنقطعة ، التي لا يفارقُها

---

(١) محمد أبو موسى ، دلالات التراكيب : ٢١١ (بتصرّف يسير) ، وللسبّكي اعتراضٌ على اطراد هذا الأصل في عروس الأفراح : ٢ / ٥٢٠ ، وما بعدها .

(٢) الرضي ، شرح الكافية : ٤/ ٤٤٨ . .

(٣) ابن السراج ، الأصول : ٢/ ٥٧-٥٨ ، وينظر : سيبويه ، الكتاب : ٣/ ١٦٩ وما بعدها ، المبرد ، المقتضب : ٣/ ٢٨٦ ، الجرجاني ، المقتصد: ٢/ ٩٤٨ وما بعدها ، ابن الشجري ، الأمالي : ٣/ ١٠٦ ، ابن يعيش ، شرح المفصل : ٥/ ١٦-١٧ ، ابن مالك ، شرح التسهيل : ٣/ ٣٥٩ وما بعدها ،الرضي ، شرح الكافية : ٤/ ٤٠٤ .

(٤) ينظر : ابن هشام ، المغني : ٥٣ .

(٥) من خصائص (أم) المنقطعة أنّ موضعَها بعد غيرِ همزة الاستفهام ، وذلك إمّا خبرٌ محض ؛ نحو قوله تعالى :

﴿ تَنزِيلُ ٱلْكِتَٰبِ لَا رَيْبَ فِيهِ مِن رَّبِّ ٱلْعَٰلَمِينَ ۝٢ أَمْ يَقُولُونَ ٱفْتَرَىٰهُ ﴾ [السجدة :٢ ،٣] أو

=

معنى الإضراب .

وأمّا بناء الجملة الاستفهامية في هذا الاستعمال فعلى الصور الآتية :

أولاً : همزة الاستفهام التي يطلب بها وبـ (أم) التعيين :

١ - تقع (أم) بين المفردين ،متوسِّطًا بينهما مالا يسأل عنه ، نحو : ﴿ ءَأَنتُمْ أَشَدُّ خَلْقًا أَمِ ٱلسَّمَآءُ ﴾ [النازعات : ٢٧].

أو متأخِّراً عنهما ، كما في همزة التسوية في قوله تعالى : ﴿ وَإِنْ أَدْرِىٓ أَقَرِيبٌ أَم بَعِيدٌ مَّا تُوعَدُونَ ﴾ [الأنبياء : ١٠٩] .

وقد عدّ ابن هشام مجيء (أم) على هذه الصورة غالباً فيها[(١)] .

والأَولى في البناء التركيبيِّ لهذه الصورة ما يأتي :

أ - أن يليَ الهمزةَ المسئولُ عنه اسماً كان أو فعلاً - كما تقرّر في استعمال الهمزة المجرّدة - وقد أكّد عليه سيبويه في تعليقه على المثال : (أزيدٌ عندك أم عمرٌو) بعد أن أشار إلى أنّه مُدَّعًّى عندك أحدُهما : « واعلم أنك إذا أردت هذا المعنى ، فتقديمُ الاسم أحسن ؛ لأنّك لا تسألُه عن اللُّقى ، وإنّما تسأله عن أحدِ الاسمين لا تدري

=

همزةٌ لغير استفهام ، نحو : ﴿ أَلَهُمْ أَرْجُلٌ يَمْشُونَ بِهَآ أَمْ لَهُمْ أَيْدٍ ﴾ [الأعراف : ١٩٥]، أو استفهامٌ بغير الهمزة ؛ نحو : ﴿ هَلْ يَسْتَوِى ٱلْأَعْمَىٰ وَٱلْبَصِيرُ أَمْ هَلْ تَسْتَوِى ٱلظُّلُمَٰتُ وَٱلنُّورُ ﴾ [الرعد : ١٦] ؛ ينظر : ابن هشام ، المغني : ٥٦ ، إضافة إلى المصادر السابقة ، وسيأتي فضلُ بيانٍ عنها ص ٢٢١ من البحث .

(١) ابن هشام ، المغني : ٥٤ .

أيُّهما هو ، فبدأت بالاسم ؛ لأنك تقصد قَصْدَ أن يُبيْنَ لـك أيُّ الاسـمين في هـذا الحـال ، وجعلْتَ الاسم الآخَرَ عديلاً للأوّل ، فصار الذي لا تسأله عنه بينهما »[1] .

وعلى ذلك الضابطِ أيضاً يجري تقديمُ الفعل في قولك : « أضربْتَ زيداً أم قتلْتَه؛ فالبدءُ ههنا بالفعلِ أحسنُ ؛ لأنك إنما تسألُ عن أحدِهما لا تـدري أيُّـهما كـان ، ولا تسأل عن موضع أحدهما ، فالبدءُ بالفعل ههنا أحسن كما كان البدءُ بالاسم ثَمَّ فـيما ذكرنا أحسن كأنّك قلت : أيُّ ذاك كان بزيد .»[2] .

ولو خولف هذا الضابط « كان جائزاً حسناً »[3] كما قال سيبويه ؛ لكـن المعادَلـة أحسن[4] .

ب – أن يتوسَّطَ (في حُكمِ الأَولى) بين المفردين مالا يُسأل عنه ؛ يقـول المـبرّد : « ... والأجودُ : أزيدٌ عندك أم عمرٌو ؛ لأنّك عَدَلْتَ زيـداً بعمـرٍو ، فأوقعْـتَ كـلَّ واحد منهما إلى جانب حرف الاستفهام ، وجعلْتَ الذي لا تسأل عنه بيـنهما ، وهـو قولك : عندك »[5] .

ويجوز جوازاً حسناً تأخّرُ مالا يسأل عنه ؛ فـ« لو قلت : أزيدٌ أم عمرٌو عنـدك ؟

(١)الكتاب : ٣/ ١٦٩ – ١٧٠ ، وينظر : المبرد ، المقتضب : ٣/ ٢٩٣ .

(٢)الكتاب : ٣/ ١٧١

(٣) الكتاب : ٣ / ١٧٠ .

(٤) الرضي ، شرح الكافية : ٤ / ٤٠٧ .

(٥) المقتـضب : ٣ / ٢٩٣ ؛ وينظـر : ابـن مالـك ، شرح التـسهيل : ٣/ ٣٦٢ ، شرح الكافيـة الـشافية : ١/ ٥٤٦ .

كان ذلك جائزاً حسناً ، والوجه ما وصفت لك »[١] .

* استعمال هذه الصورة في القرآن الكريم :

استُعملَت همزةُ الاستفهام مُعادَلةً بـ(أم) المتصلة في أربعة عشر موضعًا [٢] ، عادلت (أم) فيها بين المفردين ، وتوسَّطَ بينهما مالا يسأل عنه ، وولي الهمزة المسؤول عنه ، وهي بذلك موافقةٌ للأولى في البناء التركيبي .

ومن ذلك قوله تعالى : ﴿ قُلْ هَلْ مِن شُرَكَآئِكُم مَّن يَهْدِىٓ إِلَى ٱلْحَقِّ ۚ قُلِ ٱللَّهُ يَهْدِى لِلْحَقِّ ۗ أَفَمَن يَهْدِىٓ إِلَى ٱلْحَقِّ أَحَقُّ أَن يُتَّبَعَ أَمَّن لَّا يَهِدِّىٓ إِلَّآ أَن يُهْدَىٰ ۖ فَمَا لَكُمْ كَيْفَ تَحْكُمُونَ ﴾ [يونس : ٣٥] .

وقد لاحظ المفسِّرون مجيء نظم هذه الآية على الأفصح [٣] ، ومنها أيضًا :

قوله تعالى : ﴿ قُلْ ءَآلذَّكَرَيْنِ حَرَّمَ أَمِ ٱلْأُنثَيَيْنِ ﴾ [الأنعام : ١٤٣] ، وقد فَصَلَ العاملُ بين المعطوف والمعطوف عليه ، بخلاف سائر الآيات ؛ فقد كان الفاصلُ الخبرَ .

٢ - أن تُعادِل بين جملتين :

---

(١) المبرّد ، المقتضب : ٣/ ٢٩٣ ، بإيجاز ، وينظر : السابق .

(٢) ينظر : عضيمة ، دراسات لأسلوب القرآن : ١/ ٣٤٤-٣٤٥ ، وثمة مواضع أخرى تحتمل ذلك ، ينظر المصدر السابق : ١/ ٣٥٤ .

(٣) ينظر : أبو حيّان ، البحر المحيط : ٥/ ١٥٧ ، الألوسي ، روح المعاني : ١١/ ١١٤ .

* استُعملَتْ (أم) المتّصلةُ بعد همزة الاستفهام في القرآن معادِلةً بين جملتين فعليتين في خمسِ آيات[١] ؛ منها :

– قوله تعالى : ﴿ يَتَوَارَىٰ مِنَ ٱلْقَوْمِ مِن سُوٓءِ مَا بُشِّرَ بِهِۦٓ ۚ أَيُمْسِكُهُۥ عَلَىٰ هُونٍ أَمْ يَدُسُّهُۥ فِى ٱلتُّرَابِ ﴾ [النحل : ٥٩] .

– وقوله تعالى : ﴿ أَطَّلَعَ ٱلْغَيْبَ أَمِ ٱتَّخَذَ عِندَ ٱلرَّحْمَٰنِ عَهْدًا ﴾ [مريم : ٧٨] .

* واستعمِلَتْ معادِلةً بين جملةٍ فعلية وأخرى اسميّةٍ في خمس آيات أيضاً[٢] ؛ منها :

– قوله تعالى : ﴿ قَالُوٓا۟ أَجِئْتَنَا بِٱلْحَقِّ أَمْ أَنتَ مِنَ ٱللَّٰعِبِينَ ﴾ [الأنبياء : ٥٥] .

– وقوله تعالى : ﴿ أَفْتَرَىٰ عَلَى ٱللَّهِ كَذِبًا أَم بِهِۦ جِنَّةٌ ﴾ [سبأ : ٨] .

ومناطُ اختلافِ الجملتين في هذه الصورة هو المقام بحسب تجدُّدِه الذي يقتضي الجملةَ الفعليةَ وثبوتِهِ الذي يقتضي الاسميةَ ؛ ومطابقةُ المقام للمقتَضَى شفيعٌ لبقاء حُسْنِ الوصلِ الذي تؤديه (أم) في هذا الأسلوب مع فقدان المُشاكلَة .

---

(١)ينظر : عضيمة ، دراسات لأسلوب القرآن : ١ / ٣٤٥ -٣٤٦ ، وثمة مواضع أخرى تحتمل ذلك ، ينظر : ١/ ٣٥٤ .

(٢)ينظر : السابق .

يقرّرُ ذلك السكاكي مستشهداً بالآية الأولى السابق ذكرها ؛ إذ قال : « واعلمْ أنّ الوصلَ من محسّناته أن تكون الجملتان متناسبتين ؛ ككونها اسميتين أو فعليتين وما شاكل ذلك .

فإذا كان المرادُ مِن الإخبار مجرّدَ نسبةِ الخبر إلى المخبَرِ عنه ؛ مِن غير التعرّض لقيدٍ زائد ؛ كالتجدّد والثبوت وغير ذلك ، لزم أن تراعي ذلك ... أمّا إذا أُريد التجدّدُ في إحداهما والثبوتُ في الأخرى ، كما إذا كان زيدٌ وعمرو قاعدين ، ثـم قـام زيـد دون عمرو ، وجب أن تقول : قام زيد وعمرو قاعد بعد ، وعليه قوله تعالى : ﴿أَجِئْتَنَا بِالْحَقِّ أَمْ أَنتَ مِنَ اللَّاعِبِينَ﴾ [الأنبياء : ٥٥] ، المعنى : أجددْتَ وأحدثْتَ عندنا تعاطيَ الحقِّ فيما نسمعه منك ؟ أم اللعبُ ؛ أي أحوالُ الصِّبا بعدُ على استمرارها عليك ؛ استبعاداً منهم أن تكون عبادةُ الأصنام من الضلال »[١] وقد لاحظ كثيرٌ من النحاة والمفسرين[٢] سرَّ العدول إلى الجملة الإسمية ، وينضافُ إلى ذلك سعيُ النّظم إلى تحقيق قيمةٍ جماليّةٍ ؛ هي « كونها فاصلة »[٣] .

ويحسُنُ التنبيهُ إلى أنّ (أم) في هذه الصورة تلتبسُ من حيث البناء الشكليُّ لجملتيهما بـ (أم) المنقطعة ؛ ولذا وضع النحاة ضوابطَ دقيقةً تميزُها من الأخرى

---

(١) مفتاح العلوم : ٢٧١ – ٢٧٢ بتصرّف يسير .

(٢) ينظر : أبو حيان ، البحر المحيط : ٦ / ٢٩٩ – ٣٠٠ ، الزركشي ، البرهان : ٤ / ٦٩ ، أبو السعود ، إرشاد العقل السليم : ٦ / ٧٣ ، الألوسي ، روح المعاني : ١٧ / ٦٠ .

(٣) أبو حيّان ، البحر المحيط : ٦ / ٣٠٠ .

– بالإضافة إلى ما سلفت الإشارة إليه من خصائصها[(١)] – ؛ وتلك الضوابط أبرزُها ما يأتي[(٢)] :

١– ألا يكون بعدها جملةٌ مِن مبتدأٍ وخبرٍ ، فالمنقطعةُ لا يليها إلا الجملة ظاهرةَ الجزأين ، أو مقدّراً أحدهما.

٢– الجملتان الفعليّتان المشتركتان في الفاعل ، نحو : أقمت أم قعدت ؛ (أم) فيها متصلة ، ويجوز مع عدم التناسب بين معنى الفعلين أن تكون منقطعة ، نحو : أقام زيدٌ أم تكلّم .

٣– الفعليّتان المشتركتان في الفعل المتساويتا النظمِ ، نحو : أقام زيد أم قام عمرو، والاسميّتان كذلك المشتركتان في جزءٍ ، نحو : أزيد قائم أم هو قاعد ، و : أزيدٌ أخي أم عمرٌو هو ؛ فالأَولى أنّ (أم) في الصور الثلاثِ منقطعةٌ ؛ لأنّك كنت قادراً على الاكتفاء بمفردٍ منها لو قصدتَ الاتصال ؛ فعدولُك إلى الجملتين مع القدرة على المفردَين دليلُ الانفصال .

وقد كانت توجيهاتُ النحاة والمفسرين وتحليلاتُهم لمواضع (أم) في القرآن وَفْقَ تلك الضوابط .

ففي قوله تعالى في وصف تشاؤم العرب في الجاهلية حين يُبشَّرُ أحدُهم بولادة الأنثى : ﴿ يَتَوَارَىٰ مِنَ ٱلْقَوْمِ مِن سُوٓءِ مَا بُشِّرَ بِهِۦٓ ۚ أَيُمْسِكُهُۥ عَلَىٰ هُونٍ أَمْ يَدُسُّهُۥ فِى ٱلتُّرَابِ ۗ أَلَا سَآءَ مَا يَحْكُمُونَ ﴾ [النحل : ٥٩] .

---

(١) ينظر ص٢٠٠ من البحث ، هامش : ٥ .

(٢) ينظر : ابن يعيش ، شرح المفصل : ٥ / ١٧ ، الرضي ، شرح الكافية : ٤ / ٤٠٦ – ٤٠٧ .

(أم) مسبوقة بهمزة الاستفهام ، والمراد بها التعيين ، ويمكن تأويلها بـ(أيّ) ؛ فالمعنى : « لا يدري أيَّها يفعل : أيمسكه أم يدسُّه في التراب ، يقول : يدفنها أم يصبر عليها وعلى مكروهها ، وهي الموءودة »[(١)] ؛ ذلك أن هذا الاستفهام « تصويرٌ لحالة نفسيّة اعترتها الحَيرةُ والتردّدُ بين أمرين متقابلين لا يُدرى أيُّها يكون »[(٢)] .

فالمعنى – كما رأيت – يدلّ على أنّ (أم) في هذه الآية متصلة ، وضوابط الصناعة تقتضي ذلك أيضاً ؛ فقد مَرَّ بنا أنّ ما ذكر الرضيُّ من أنّه « إن ولي (أم) والهمزةَ جملتان مشتركتان في أحد الجزأين ، فإن كانتا فعليتين مشتركتين في الفاعل ، نحو : أقمت أم قعدت فهي متصلة ، ويجوز مع عدم التناسب بين معنى الفعلين أن تكون منقطعة ، نحو : أقام زيد أم تكلّم »[(٣)] .

والشطرُ الأوَّل من هذا الضابط يصدق على ما نحن فيه ؛ ذلك أنّ :

(أيمسكه ... أم يدسُّه) : جملتان فعليّتان مشتركتا الفاعل .

وأمّا جوازُ كونِها منقطعةً فهو مُحتَرَسٌ بعدم التناسب ، وهو غير متحقِّق في الآية؛ لأنّ التناسب بين معنى الفعلين فيها ماثلٌ للعقل ، إذ يجمعهُما شناعةُ موقفِهم وسفاهةُ عقولِهم ، وتأمّلْ بلاغةَ التذييلِ بعد هذا الأسلوب بقوله تعالى : ﴿ أَلَا سَآءَ مَا يَحۡكُمُونَ ﴾ كيف ناسب الموقفَ المتردّدَ بين أمرين شنيعين بتوجيه الأسلوب على

(١) الفراء ، معاني القرآن :٢ / ١٠٧ .

(٢) عبد العظيم المطعني ، التفسير البلاغي للاستفهام : ٢ / ١٩٨ .

(٣) شرح الكافية : ٤ / ٤٠٧ (بتصرُّف يسير) .

اتصال (أم) ؛ فهي أكشف له وأتمُّ ، والله أعلم .

ومراعاةُ تلك الضوابط المعنويّة ، واللفظيّة (الصناعيّة) يسَّرَ لأكثرِ النَّحاةِ والمفسّرين – إلاّ مَنْ شذَّ منهم[1] – التمييز بين اتصّال (أم) وانقطاعها ، ودفَعَهم إلى تجويز الوجهين في بعض المواضع ، وسيأتي فضلُ بيانٍ عن مواضع انقطاعها ؛ لأنها تُقدّر بالاستفهام أحياناً .

وأمّا المواضع التي تحتمل الاتصال والانقطاع ، فقد ذكرها الشيخ عضيمة أحدَ عشرَ موضعاً[2] ، موضِّحًا إيّاها بأقوال الأعلام .

وبعد بيان استعمال همزة الاستفهام مع (أم) المتصلة التي يُطلب بهما التعيين ، ننتقل إلى بيان استعمال مع النوع الآخر لـ (أم) المتصلة ، عندما تكون الهمزة للتسوية .

ثانيًا : استعمال همزة التسوية :

وصورتها في الكلام صورةُ الاستفهامّية المعادلة[3] ، إلا أنّ هذه يتقدّمُها ما يفيد التسوية ، نحو[4] :ما أبالي ، وليت شعري ، وما أدري ، وسواء عليّ . والمستعملُ منها في القرآن بعد (سواء) و(إن أدري) و(لا أدري) في تسع آيات[5] ، توسّطت (أم) فيها بين جملتين متّفقتين غالبًا ، كقوله تعالى : ﴿سَوَآءٌ عَلَيۡنَآ أَجَزِعۡنَآ أَمۡ صَبَرۡنَا﴾

---

(١) كالسهيلي ؛ وسيأتي بيان ذلك : ص٢٢٣ .

(٢) دراسات لأسلوب القرآن : ١ / ٣٥٤ – ٣٦٠ .

(٣) المالقي ، رصف المباني : ١٣٦ .

(٤) ينظر : سيبويه ، الكتاب : ٣ / ١٧٠ ، المبرد ، المقتضب : ٣ / ٨٧ ، ابن السراج ، الأصول : ٢ / ٥٨ ، الرماني ، معاني الحروف : ٣٤ ، الرضي ، شرح الكافية : ٤ / ٤٠٩ ، المرادي ، الجنى : ٣٢ .

(٥) عضيمة ، دراسات لأسلوب القرآن :١/ ٣٤١ .

[إبـراهيم : ٢١] ، ومختلفتين،نحـو قولـه تعـالى :﴿ سَوَآءٌ عَلَيْكُمْ أَدَعَوْتُمُوهُمْ أَمْ أَنتُمْ صَٰمِتُونَ ﴾ [الأعراف : ١٩٣] .

ويجري على هذا الاستعمال ما قيل عن الاستعمال السابق لـ (أم) ، وهو :

– أنّ كون الجملة اسميّةً أو فعلية موكولٌ إلى المقام بحسب تجدّده وثبوته ؛ ففـي هذا الشاهد السابق كانت الجملة المعادلة بعد (أم) اسميّة ، وهو خلاف الأصـل ؛ إلا أنه كان « لفائدةٍ وحكمةٍ ، وتلك الفائدة هي أنّ صيغةَ الفعـل مُـشعِرةٌ بالتجـدّد والحدوث حالاً بعد حال ، وصيغةَ الاسم مشعرةٌ بالدوام والثبات والاستمرار ؛ إذا عرفت هذا فنقول : إن هؤلاء المشركين كانوا إذا وقعوا في مُعضِلة تضرّعوا إلى تلك الأصنام ، وإذا لم تحدُث تلك الواقعة بقُوا ساكتين صامتين ؛ فقيل لهم : لا فرقَ بـين إحداثكم دعاءهم وبين أن تستمرُّوا على صمتِكم وسكوتكم ؛ فهذا هـو الفائـدة في هذه اللفظة »[(١)] .

– أن يُفصل بين (أم) وما عطفت عليه ، وهو الأولى ، والأكثر .

وهذا هو الرأي السائد لدى النحـاة – كـما مـرّ– ونُقِـل خـلافُ ذلـك ؛ يقـول السيوطي : « وقيل : لا يجوز إلا الفصل ، وقيل : لا يجوز إلا ضمُّ أحدهما إلى الآخر

---

(١) الرازي ، التفسير الكبير : ١٥ / ٧٤ – ٧٥ (بتصرف يسير) ، وينظـر : أبـو حيّـان ، البحـر المحـيط : ٤ / ٤٣٩ ، أبو السعود ، إرشـاد العقـل الـسليم : ٣ / ٣٠٥ ، الألـوسي ، روح المعـاني : ٩ / ١٤٣ ، وزاد الزركشي سرَّاً لهذا العدول مراعاةَ الفواصلِ والتمكينَ مِن تطريفِه بحرف المدّ واللين ، وهو للطبـع أنسبُ من صمتهم وصلاً ووقفاً ؛ ينظر : البرهان : ٤ / ٦٩ ، وما قاله غيرُ لازم ؛ لإمكان تحقيق ما ذكر بالفعل « تصمتون » .

مقدَّمين أو مؤخَّرين »[١] .

وبين أيدينا موضعٌ واحد في القرآن ورد خلافَ ما أسبغ عليه النحاة حكم الأولى ؛ وهو قوله تعالى : ﴿ ... وَإِنْ أَدْرِىٓ أَقَرِيبٌ أَم بَعِيدٌ مَّا تُوعَدُونَ ﴾ [الأنبياء : ١٠٩] ، وهذا الشاهدُ الفذُّ اتّخذه ابنُ مالك دليلاً لإبطال قول مَن ضعّف هذا الاستعمال أو منعَه ؛ إذ قال بعد أن استشهد به : « ومَن ادّعى امتناعَ وصلِها أو ضعفَه فمخطئٌ؛ لأنّ دعواه مخالِفةُ الاستعمال المقطوعِ بصحّته ؛ ولقول سيبويه والمحققّين من أصحابه »[٢] .

غير أنّه ينبغي – عند مخالفة النظم القرآني لما وصفه النحاة بالأولى – ادّكارُ أنّ التقعيدَ النحويَّ صدَرَ عن النهج الشائع للكلام العاديّ شعرًا كان أو نثرًا ، وهو لا يتوافر له ما يتوفّر عليه النظمُ القرآني النمطُ الأعلى في البلاغة ، كبعضِ مطالب السياق الخاصّة به ، ومن ذلك خاصيّة الإيقاع الموسيقي الذي تحلّت به السورة التي ورد فيها الشاهد من أولها إلى آخرها ؛ إذ كان جُلُّ آيِها مختوماً بالمدّ العارض للسكون ؛ فهذا الاستعمال القرآني الذي خالف ما تقرّر لدى النحاة لا يقدح في نظامِ اللغة؛ لأنه لم يُخِلَّ بتراكيبها ، ويخرجْ عن روحها ؛ فغاية ما ترتّب عليه تقديمٌ وتأخيرٌ تحقيقاً لحلية لفظية مأنوسة .

---

(١) الهمع : ٣ / ١٦٧ ، وقد عنى السيوطي بهذا الحكم (أم) التي يُراد بها وبالهمزة التعيين ، واستشهد هو وابن هشام (في الأوضح :٣/ ٣٢٩) بآية الأنبياء عليها ، مع أن الهمزة فيها للتسوية ، وخصّا همزة التسوية بعدم دخولها على المفرد ، والصحيح خلافه ؛ينظر :الكتاب:٣/ ١٧٠ ،أبو حيان ، الارتشاف ٤:/ ٢٠٠٧ ،المطعني ، التفسير البلاغي للاستفهام في القرآن :٢/ ٣٨٦ .

(٢) شرح التسهيل : ٣/ ٣٦٢ .

ولقد فطن أبو حيّان – رحمه الله – لمطلب السياق حين لاحظ مخالفة هذا الاستعمال لما تقرّر ؛ يقول : « وتأخّر المستفهَم عنه لكونه فاصلةً ؛ إذ لو كان التركيب «أقريب ما توعدون أم بعيد » لم تكن فاصلة ، وكثيراً ما يرجَّح الحكم في الشيء لكونه فاصلةً آخرَ آية »(١) .

ويشير الدكتور تمام حسان إلى ذلك أيضاً بقوله : « والفاصلة قيمةٌ صوتية تُراعَى في كثير من آيات القرآن ، وربّما أدّت رعايتُها إلى تقديم عنصرٍ في الجملة عن موقعه أو تأخيره عنه »(٢) .

وبذلك يمكن القول بأن حكم النحاة على ذلك الاستعمال بأنه (الأولى) حكم عامّ فيه نظر ؛ لأنه لا يراعي مطالب السياق على كلِّ حال ، وأمّا حكمُهم بأنه الأكثرُ فلا غضاضةَ فيه ، وقد جاء أكثر استعمالات القرآن عليه ، والقلّة في الاستعمال القرآني لا تنافي الفصاحة ولا تغضُّ منها؛ فـ « المعروفُ أنّ اللغة العربية أوسعُ من النحو ؛ لأنّ النحو ينظِّم المطّرد ، ويقصُر عن غير المطّرد ، وكلاهما من اللغة . ومن قواعد النحاة أنفسهم قاعدةٌ أصولية تقول : الشذوذ لا ينافي الفصاحة ، ومن هنا تكون اللغة الفصيحة أرحبَ من القواعد وحدودها » »(٣) .

---

(١) البحر المحيط : ٦ / ٣١٨ .

(٢) خواطر مِن تأمّل لغة القرآن الكريم : ١٣٩ .

(٣) تمام حسان ، خواطر من تأمّل لغة القرآن : ١٣٩ ، وهو مبحث عن الفاصلة القرآنية قيّم ، بيّن فيه وظيفتها الجماليّة وأثرها في الترخّص في القاعدة النحوية .

- **استعمالها في الإثبات وفي النفي :**

ممّا اختصّت به همزة الاستفهام أنها تدخل على الإثبات المؤكّد ، وعلى النفي[(١)] ، كما في قوله تعالى : ﴿ قَالُوٓاْ أَءِنَّكَ لَأَنتَ يُوسُفُ ﴾ [يوسف :٩٠]، وقوله تعالى : ﴿ فَلَمَّا جَآءَ ٱلسَّحَرَةُ قَالُواْ لِفِرْعَوْنَ أَئِنَّ لَنَا لَأَجْرًا إِن كُنَّا نَحْنُ ٱلْغَٰلِبِينَ ﴾ [الشعراء : ٤١] ، وقوله تعالى : ﴿ أَلَمْ نَشْرَحْ لَكَ صَدْرَكَ ﴾ [الشرح : ١] ، وقوله تعالى : ﴿ أَوَلَمَّآ أَصَٰبَتْكُم مُّصِيبَةٌ ﴾ [آل عمران : ١٦٥] .

- **دخولها على الشرط :**

وهذا توسُّعٌ في الاستعمال[(٢)] ، نحو : أَمَنْ لقيته أكرمته ؟

وهو من حيث المعنى - كما وصفه ابن فارس - « مِن دقيقِ باب الاستفهام ؛ إذ يُوضَع في الشرط ، وهو في الحقيقة للجزاء ، وذلك كقول القائل : أإن أكرمتك تكرمني ؛ المعنى : أتكرمني إن أكرمتُك ؟ »[(٣)] .

وفي نسبة الجواب إلى الاستفهام أو إلى الشرط خلافٌ بين سيبويه ويونس ؛ فسيبويه يرى جزم الجواب أبدًا أيًّا كانت أداة الاستفهام ؛ لأنه جوابٌ للشرط ،

---

(١) ينظر : أبو حيان ، تذكرة النحاة : ٧٦ ، المرادي ، الجنى الداني : ٣٤١، ٣٤٣ ، السيوطي ، الهمع : ٢ / ٤٨٢ ، وذكر ابن هشام أنّ هذا الاستعمال تشاركها فيه « أم » ، نحو : أقام زيد أم لم يقم ؛ ينظر : المغني : ٢٤ .

(٢) ينظر : الرضي ، شرح الكافية : ٤ / ١٠٤ .

(٣) الصاحبي : ٢٩٥ (بتصرّف) .

والاستفهام داخل على جملتي الشرط وجوابه جميعاً ، ويونس يرى رفعه ؛ لأنه جواب الاستفهام ، بشرط أن تكون أداة الاستفهام الهمزة خاصّة ، ويجزم الجواب فيما سواها . ورأيُ يونسَ هذا قبيحٌ في نظر سيبويه ؛ يقول في ذلك : « هذا باب الجزاء إذا أُدخِلَتْ فيه ألفُ الاستفهام ؛ وذلك قولك : أإن تأتني آتك ... ؛ وذلك لأنك أدخلْتَ الألف على كلام قد عَمِلَ بعضُه في بعضٍ فلم يُغيِّره ، ... وأمّا يونس فيقول : أإن تأتني آتيك . وهذا قبيحٌ يُكره في الجزاء وإن كان في الاستفهام »[(١)] .

ومذهبُ سيبويه يقوم على أمور :

أوّلُها : اعتمادُه على قياسِ همزة الاستفهام على بعض الحروف المهملة من حيث عدمُ تغييرِها أحوالَ الكلم ؛ يقول في ذلك : « وذلك لأنّك أدخلت الألف على كلام قد عمل بعضه في بعض فلم يُغيِّره ، وإنّما الألف بمنزلة الواو والفاء ولا ونحو ذلك؛ لا تُغيِّر الكلام عن حاله »[(٢)] .

الثاني : أنّ جملتي الشرطِ فعلَه وجزاءَه كالشيء الواحد ، وهما عينُ المستفهم عنه؛ يقول سييبويه في ذلك أنّ هذا « فإن قيل : فإنّ الألف لابُدَّ لها من أن تكون معتمدةً على شيء فإنَّ هذا الكلام معتمدٌ لها ، كما تكون صلةً للذي إذا قلت : الذي إن تأتِه يأتِك زيدٌ ؛ فهذا كلُّه وصلٌ »[(٣)] .

---

(١) الكتاب : ٣ / ٨٣ .

(٢) الكتاب : ٣ / ٨٢ ، وينظر : الأعلم الشنتمري ، النكت في تفسير كتاب سيبويه : ١ / ٧٤٢ .

(٣) الكتاب : ٣ / ٨٣ .

الثالث : أنه قد جاء جواب الشرط المقرون بالفاء في هذا الموضع ، وهذا دليل على أنّ الجملة شرطية تامّة الجزأين ، « ولولا أنه موضعٌ يصلُحُ ورودُ الجملة الشرطية فيه لكان استخدام (إنْ) فيه قبيحاً ، وليس استخدامها في الآية قبيحاً »[1] ؛ ذلك ما عناه سيبويه - رحمه الله - بقوله بعد أن وصف مذهب يونس بالقبح : « وقال عزَّ وجلَّ : ﴿ أَفَإِيْن مِّتَّ فَهُمُ ٱلْخَـٰلِدُونَ ﴾ [الأنبياء : ٣٤] ، ولو كان ليس موضع جزاء قُبَح فيه (إنْ) ... »[2] .

والنحاةُ مِن بعدُ - فيما وقفتُ عليه[3] - كانوا على مذهب سيبويه مستنداً أكثرُهم في ردِّ مذهب يونس إلى أمرين :

١ - أنه يؤدي إلى عدم النظير ؛ ذلك أنه - كما يقول ابن الأنباري - « لو كان الأمر كما زعم لكان تقديرُ الآية : أفهم الخالدون فإن مت . ولا يجوز أن يقال - بالإجماع - : أنت ظالمٌ فإن فعلت ؛ وإنما يُقال : أنت ظالم إن فعلت ، ولا يمكن دعوى زيادة الفاء ؛ لأنها نظيرة ثمّ في قوله: ﴿ أَثُمَّ إِذَا مَا وَقَعَ ءَامَنتُم بِهِۦٓ ﴾ [يونس : ٥١] ، وكما أنّ (ثُمّ) ليست زائدة ، فكذلك الفاء »[4] .

فاتّصالُ الفاء بحرف الشرط يمنع تقدير الجواب محذوفًا يدلُّ عليه ما قبله كما في

---

(١) إبراهيم الشمسان ، الجملة الشرطية عند النحاة العرب : ٤٣٤ .

(٢) الكتاب : ٣ / ٨٣ .

(٣) ينظر : الفراء ، معاني القرآن : ١ / ٢٣٦ ، الأخفش ، معاني القرآن : ١ / ٤٢٢ ، المبرد ، المقتضب : ٢ / ٦٠ ، ابن الأنباري ، البيان في غريب إعراب القرآن : ١ / ١٦٠ - ١٦١ ، العكبري ، التبيان في إعراب القرآن : ١ / ٢٣٥ ، ابن عصفور ، المقرّب : ١ / ٢٧٦ ، الرضي ، شرح الكافية : ٤ / ٤٦٣ .

(٤) البيان في غريب إعراب القرآن : ١ / ١٦١ .

مثال النحاة السابق الذكر ؛ لأنها « حرف استئناف تمنع ما قبلها أن يفسّره ما بعدها »[(١)] .

٢- أنه يؤدِّي إلى إبطال ما تستحقّه الهمزة من الصدارة ؛ يقول العكبري بعد أن ذكر الردّ السابق : « والثاني : أنّ الهمزة لها صدرُ الكلام ، و (إنْ) لها صدر الكلام ، وقد وقعا في موضعهما ، والمعنى يتمُّ بدخول الهمزة على جملة الشرط والجواب ؛ لأنهما كالشيء الواحد »[(٢)] .

ويبدو أنّ وصْفَ سيبويه لمذهب يونس بالقُبح مبنيٌّ على ما استقرَّ لدى النحاة مِن أنّ أداةَ الشرط إذا عملَتْ في لفظ الشرط وجبَ أن تعمل في لفظ الجواب ؛ ولذا اشترطوا عند تقدُّم معنى الجواب أن يكون لفظ الشرط ماضياً حتى لا يظهر أثرُ العامل لفظاً ، وإلاّ آلَ الكلامُ إلى قُبحٍ أيضاً[(٣)] .

هذا ، ولم يجئ الجوابُ في القرآن مضارعاً ، فيفصلَ بين خلافِ سيبويه ويونس[(٤)] ، ولم أقف – فيما اطلعْتُ عليه – على شاهد نحوي يحسم هذا الخلاف .

والذي يغلب على ظنِّي أنّ مذهب يونس مبنيّ على استعمال شاذٍّ أو نادرٍ ، وأنه لم يعُد نمطاً تركيبيًّا مألوفاً للتعبير عن معنى هذا الأسلوب ، بل إنّ هذا النمط التركيبي – وفق مذهب سيبويه – مخالف للاستعمال الأشهر ، الذي ذكره ابن

---

(١) ابن عصفور ، شرح الجمل : ٢ / ٢٠٠ .

(٢) التبيان في إعراب القرآن : ١ / ٢٣٥ .

(٣) ينظر : سيبويه ، الكتاب : ٣ / ٦٦ ، المبرد ، المقتضب : ٢ / ٦٦ ، الرضي ، شرح الكافية : ٢ / ٢٥٨ .

(٤) عضيمة ، دراسات لأسلوب القرآن : ٣ / ١٨٢ ، ٢١٩ .

الحاجب بعد أن أبان معنى ما نحن بصدده ، قال : « والأكثر إدخال الهمزة الإنكاريّة على ما هو معنى الجواب مقدَّماً على الشرط ، ثمّ ذكْرُ الشرط بعده ، مثل : أتُهينُني إنْ أكرمتُك ؟ وإذا كان الإنكار باعتبار شرطٍ مستقبل كان الفعل المقدّم مضارعاً ، وإن كان باعتبار شرط ماضٍ في المعنى كان الفعل المقدّم ماضياً إِنْ قُصد التوبيخ ، ومضارعاً إن قُصد النهي ، فتقول : أضربت زيداً لّما أكرمَك ؟ توبيخاً له على الضرب المسبّب عن الإكرام ، وتقول : أتضرب زيداً لّما أكرمك ؟ نهياً له عن أن يفعل ذلك بعد إكرامه ... »[1] .

وممّا يقوّي مذهب سيبويه عندي - بالإضافة إلى ما سبق - أنّه يلائم سلوك الأداة في حفظ الرتبة ؛ فقد تقرّر أنّ رتبة حروف المعاني هي التقدُّم على مدخولها فضلاً عمّا اختصّت به الهمزة من كمال الصدارة ، ومدخولُها من حيث المعنى أسلوبُ الشرط بأسرِه ؛ لأنّ المعنى هو إنكار أن يكون الجواب مسبّبًا عن فعل الشرط ، وذلك المدخول - من حيث الصناعة اللفظية - مجموع الجزأين ؛ لأنهما كالشيء الواحد .

والذي نخلص إليه أنّ الاستعمال القرآني جاء على مذهب سيبويه ، وهو بذلك يدلّ على أنّ النحاة الأوائل بلغوا مبلغاً عظيماً من البراعة والدقّة ؛ فقد كانت استنباطاتُهم - فيما يتّصل بهذه المسألة من أسلوب الاستفهام والشرط - صادقةً على تراكيب اللغة المختلفة .

---

(١) آمالي ابن الحاجب : ١ / ٢٧٩ .

ويستفاد من ذلك أيضاً أنّ الأسلوب القرآنيّ ثروةٌ عظيمة للنظر في علاقات التراكيب ؛ وأنّ الوشائج المطّردة بين التنوُّعات التركيبيّة تتجلّى عند التأمّل .

وبقي ممّا نحن بصدده ، من دراسة استعمالات همزة الاستفهام ، استعمالها الذي تتّصف فيه بقِصَرِ بناء الجملة ، وهو الاكتفاء ببعض الجملة ؛ وذلك كما في الحكاية ، والبدل ؛ يقول ابن يعيش : « والهمزةُ قد تدخل على الكلام ، وينقطعُ بها بعضُ الجملة ، نحوُ قولِه في الاستثبات لمن قال : مررت بزيد : أبزيدٍ ؟ وتقول : كم غلمانك أثلاثةٌ أم أربعةٌ ؟ فتُبدِلُ مِن (كم) وحدها، وتقول: أمقيماً وقد رحلَ الناس؟ ، ولا يكون مثل ذلك في (هل) ولا غيرها »[1] .

ولم يستعمل القرآن الكريم شيئاً من ذلك .

٢) « هل » :

وهي حرفٌ موضوع لطلب التصديق الإيجابي دون السلبي ودون التصوّر[2] . ومِن خصائصها التي تفترق بها عن الهمزة[3] :

-استعمالها في الإثبات ، فلا تدخل على النفي .

---

(١) شرح المفصل : ٥ / ١٠١ (بإيجاز) ، وينظر : سيبويه ، الكتاب : ٣ / ٨٣ ، الرضي : شرح الكافية : ٤ / ٤٥٠ .

(٢) ينظر : ابن هشام ، المغني : ٣٣٩ .

(٣) ينظر : الزجاجي ، حروف المعاني :٢ ، الرماني ، معاني الحروف : ١٠٢ ،الهروي ، الأزهية : ٢٠٨ وما بعدها ، المرادي ، الجنى الداني :٣٤١-٣٤٦ ، ، ابن هشام المغني : ٣٣٩ .

- تخصيصها المضارع بالاستقبال ؛ فيمتنع أن تقول : هل تقرأ الآن ؟

- أنّها لا تدخل على الشرط ولا على إنّ .

- أنها تقع بعد العاطف لا قبله ، وبعد أم ، نحو ﴿ فَهَلْ يُهْلَكُ إِلَّا ٱلْقَوْمُ ٱلْفَٰسِقُونَ ﴾ [الأحقاف : ٣٥] .

بناءُ الجملة الاستفهامية المصدّرة بـ(هل) :

(هل) من الحروف الهوامل ؛ لأنها لا تختصُّ بأحد القبيلين[١] ، فهي تدخل على الأسماء وعلى الأفعال ، وقد سبقت الإشارة إلى أنّ الأصل في الاستفهام أن يتعلّق بالأفعال لا بالذَّوات إلاّ أنهم توسّعوا في أدواته فأدخلوها على الأسماء أيضاً .

والبلاغيّون على أنّ (هل) أدعى للفعل من الهمزة[٢] ؛ لأنها تُستعمَل للتصديق دون التصوّر ، وتستدعي التخصيص بالاستقبال ؛ وكلاهما مظنّتُه الفعلُ ؛ يقول السكاكي : « ولكون (هل) لطلب الحكم بالثبوت أو الانتفاء ، وقد نبّهْتُ فيما قبل على أنّ الإثبات والنفي لا يتوجّهان إلى الذَّوات ، وإنما يتوجّهان إلى الصّفات ، ولاستدعائه التخصيصَ بالاستقبال لما يحتمل ذلك ، وأنت تعلم أنّ احتمال الاستقبال إنما يكون لصفات الذّوات لا لأنفس الذّوات ؛ ... استلزم ذلك مزيدَ اختصاصٍ لهل دون الهمزة بما يكون كونُه زمانياً أظهرَ كالأفعال »[٣] .

---

(١) الرماني ، معاني الحروف : ١٠٢ .

(٢) السكاكي ، مفتاح العلوم : ٣٠٩ ، التفتازاني ، المطول : ٤١٣-٤١٤ ، السبكي ، عروس الأفراح : ١/٥٢٧ .

(٣) مفتاح العلوم : ٣٠٩ .

* استعمالها في القرآن الكريم :

استعملت « هل » في النص القرآني تسعين مرّة ، وقد كانت الجملة بعدها فعليةً في أكثر مواضعها [١] ، وأجزاؤها فيها جميعاً على أصلِ الرُّتبة ، نحو قوله تعالى : ﴿ هَلۡ يَنظُرُونَ إِلَّآ أَن يَأۡتِيَهُمُ ٱللَّهُ فِي ظُلَلٖ مِّنَ ٱلۡغَمَامِ ﴾ [البقرة : ٢١٠] .

وقوله تعالى: ﴿قَالَ هَلۡ عَسَيۡتُمۡ إِن كُتِبَ عَلَيۡكُمُ ٱلۡقِتَالُ أَلَّا تُقَٰتِلُواْ ﴾ [البقرة : ٢٤٦] .

وأمّا دخولُها على الجملة الاسميّة ، فالحديثُ عنه يستدعي تفصيلًا :

أ)- الجملةُ الاسميّةُ الجزآن :

سبقت الإشارة إلى أنّ لـ(هل)مزيدَ اختصاصٍ بالدخول على الفعل ، فالعدول عمّا اختصّت به ينطوي على غرضٍ بلاغيٍّ ؛ ذلك أنّ « إبراز ما سيتجدّد ، وهو الفعل في قالَبِ الثابتِ المستقرّ، بحيث تكون الجملة اسميّة ، والمبتدأ والخبر فيها اسمان أدلُّ على كمال العناية بحصوله من إبقائه على أصله من الإتيان بالفعل » [٢] .

---

(١) وهي : البقرة : ٢١٠ ، ٢٤٦ ، المائدة : ٥٩ ، ٦٠ ، ١١٢ ، الأنعام : ٤٧ ، ٥٠ ، ١٥٨ ، الأعراف : ٥٣ ،٥٤، ١٤٧ ، التوبة : ٥٢ ، ١٢٧ ، يونس : ٥٢ ،١٠٢ ، هود : ٢٤ ، يوسف : ٦٤ ، ٨٩ ، الرعد : ١٦(٢) ، النحل : ٣٣ ، ٧٥ ، ٧٦ ، الإسراء : ٩٣ ، الكهف : ٦٦ ،٩٤ ، ١٠٣ ، مريم : ٦٥ ، ٩٨ ، طه :٩، ٤٠ ، ١٢٠ ، الحج : ١٥ ، الشعراء : ٧٢ ، ٩٣ ، ٢٢١ ، النمل : ٩٠ ، القصص : ١٢ ، سبأ : ٧ ،١٧، ٣٣ ،فاطر:٤٣ ،ص:٢١، الزمر : ٩ ، ٢٩ ، الزخرف : ٦٦ ، ق : ٣٠ ،الأحقاف:٣٥، محمد :١٨ ، ٢٢ ، الذاريات : ٢٤ ، الصف : ١٠ ، الملك : ٣ ، الحاقة : ٨ ، الإنسان : ١ ، النازعات : ١٥ ، المطففين : ٣٦ ، البروج : ١٧ ، الغاشية : ١ .

(٢) السبكي ، عروس الأفراح:١/ ٥٢٨ .

ولذلك عدّ السكاكي هذا الاستعمال ممّا يختصُّ به البليغ ، أي : الذي يقصد به الدلالةُ على الثبات وإبراز ما سيتجدّد في معرض الوجود بخلاف غير البليغ ؛ فإنّه لا يفرِّق بينهما[(١)] .

ومن مواضع (هل) في القرآن التي جاءت فيها الجملة اسميّة الجزأين[(٢)] :

– قوله تعالى : ﴿ إِنَّمَا يُرِيدُ ٱلشَّيْطَٰنُ أَن يُوقِعَ بَيْنَكُمُ ٱلْعَدَٰوَةَ وَٱلْبَغْضَآءَ فِى ٱلْخَمْرِ وَٱلْمَيْسِرِ وَيَصُدَّكُمْ عَن ذِكْرِ ٱللَّهِ وَعَنِ ٱلصَّلَوٰةِ فَهَلْ أَنتُم مُّنتَهُونَ ﴾ [المائدة : ٩١] .

– وقوله تعالى : ﴿ هَلْ جَزَآءُ ٱلْإِحْسَٰنِ إِلَّا ٱلْإِحْسَٰنُ ﴾ [الرحمن : ٦٠] .

والبلاغيّون – كما سلف – والمفسرون وقفوا على غرض العدول عن استعمال الجملة الفعلية إلى الاسميّة بعد « هل » ؛ يقول السكاكي بعد أن أبان عن مزيد اختصاص « هل » بالفعل دون الهمزة : « ولذلك كان قوله عزّ وجل : ﴿ فَهَلْ أَنتُمْ شَٰكِرُونَ ﴾ [الأنبياء : ٨٠] أدخلَ في الإنباء عن طلب الشكر مِن قولنا : فهل تشكرون ، أو : فهل أنتم تشكرون ، أو أفأنتم شاكرون ؛ لما أنّ : هل تشكرون ، مفيدٌ للتجدّد ، وهل أنتم تشكرون كذلك ، وأفأنتم شاكرون ، وإن كان يُنبئ عن عدم التجدّد ، لكنّه دون : « فهل أنتم شاكرون » لما ثبت أن « هل » أدعى للفعل من

(١) ينظر : السكاكي ، مفتاح العلوم :٣٠٩ ، التفتازاني ، المطول : ٤١٤ .

(٢) تلك المواضع هي :آل عمران :١٥٤ ، المائدة :٩١ ،الأنعام:١٤٨ ، هود : ١٤ ،الأعراف:٥٣ ،يونس:٣٤، ٣٥ ، إبراهيم : ٢١ ،النحل:٣٥ ، الأنبياء :٣، ٨٠، ١٠٨ ، الشعراء : ٣٩ ، ٢٠٣ ،الروم:٢٨، ٤٠ ،فاطر:٣ ، الصافات :٥٤ ، الزمر ٣٨ (٢) ، غافر:١١ ، ٤٧ ،الشورى:٤٤، ق:٣٠ ،٣٦ ،القمر:١٥ ،١٧ ،٢٢ ،٣٢ ،٤٠ ،٥١ ، الرحمن : ٦٠ ،النازعات :١٨ ،الفجر :٥ .

الهمـزة ؛ فـتركُ الفعـل معـه يكـون أدخـلَ في الإنبـاء عـن اسـتدعاء المقـام عـدمَ التجدّد »[١] .

ب) – الجملة الاسمية الواقع الخبر فيها فعلاً :

وهذا الاستعمال فيه تنكُّبٌ عن مزيدِ اختصاص (هل) بالفعل ؛ ولذا وُصِف بالقبح والشذوذ ، يقول سيبويه : « فإن قلت : هل زيدًا رأيت ؟ وهل زيـدٌ ذهـبَ ، قبُح ولم يجُز إلا في الشعر ؛ لأنه لمّا اجتمع الاسم والفعل حملوه على الأصل فإن اضـطُرَّ شـاعرٌ فقدَّم الاسم نصب »[٢] . ولم يرد هذا الاستعمال في القرآن الكريم .

٣) « أم » :

سبقت الإشارة إلى ما تفترِقُ به (أم) المتصلة عن (أم) المنقطعـة ، والـضوابطِ التي تراعى عند توجيه (أم) في سياق الجملة ، والكلام هنا يُعنى بـ(أم) المنقطعة ؛ لأنّهما وإن كانتـا حـرفي اسـتفهام[٣] ، إلاّ أنّ المتـصلة ليـست مـستقلّة عـن الجملـة الاستفهامية بل تنتظِمُ في بنائها التركيبـي ؛ فهـي « مـع أداة الاسـتفهام التـي قبلهـا بمعنى : أيُّ الشيئين ؛ فشاركت همزة الاستفهام ، وعادلتها حتّى كانتا معـاً بمعنـى

---

(١) مفتاح العلوم : ٣٠٩ ، وينظر : السبكي ، عروس الأفراح : ١ / ٥٢٨ ، التفتازاني ، المطوّل : ٤١٤ ، أبو حيان ، البحر : ٤ / ١٨ ، الزركشي ، البرهان : ٤ / ١٧٨ .

(٢)الكتاب : ١/ ٩٩ ، وينظر : ابن يعيش ، شرح المفـصل : ٥/ ١٠٠ ، الـرضي ، شرح الكافيـة :٤/ ٤٤٧ ، ابن عصفور ، شرح الجمل : ١/ ٣٧١ .

(٣) ينظر : سيبويه ، الكتاب : ٣/ ١٦٩ ، المبرّد ، المقتـضب : ٣ / ٢٨٦ ، أبـو عـلي الفـارسي ، الإيـضاح : ٢٢٤ .

(أيّ)... فيكون المعطوف مع المعطوف عليه بتقدير استفهام واحد »[١] .

وأمّا المنقطعة فهي مكوِّنٌ لجملة استفهامية مستقلّة ؛ بمعنى أنّ « ما قبل (أم) وما بعدها على كلامين ؛ لأنّه إضرابٌ عن الكلام الأوّل ، وشروعٌ في استفهامٍ مستأنَف »[٢] .

بيدَ أنّ عدَّها مكوِّناً لجملة استفهامية أخرى لا يؤخذ على إطلاقه ؛ فللنّحاة في ذلك خلافٌ ، إجمالُه على النحو الآتي :

- أنّها بمعنى (بل) والهمزةِ مطلقاً ، وهو مذهبُ البصريّين ، يقول ابن الشجري : « والبصريّون مُجمِعون على أنّها لا تكون بمعنى (بل) إلاّ بتقدير همزة الاستفهام معها »[٣] .

- أنّها بمنزلة (بل) وحدَها ، وهو مذهب الكسائي وهشامٍ من الكوفيّين[٤] ، وغيرِهم[٥] .

والحقيقة أنّ المقامات المختلفة لاستعمالات (أم) تندُّ عن هذه الآراء التي تحصر

(١) الرضي ، شرح الكافية : ٤ / ٤٠٤ - ٤٠٥ (بتصرّف يسير) .

(٢) السابق ، وقد أشار الرضي عقيب هذا النصّ إلى أنّه قد تتجرّد عن معنى الاستفهام .

(٣) أمالي ابن الشجري : ٣/ ١٠٨ ، وينظر : سيبويه ، الكتاب : ٣ / ١٧٢ - ١٧٣ ، وتعليقات السيرافي عليه ، المبرد ، المقتضب : ٣ / ٢٨٩ ، أبو علي الفارسي ، الإيضاح : ٢٢٦ ، ابن يعيش ، شرح المفصل : ٥ / ١٧ - ١٨ ، السيوطي ، الهمع : ٣ / ١٦٩ .

(٤) ينظر : أبو حيان : الارتشاف : ٤ / ٢٠٠٨ ، السيوطي ، الهمع : ٣ / ١٦٩ ، ابن هشام ، المغني : ٥٧ .

(٥) ينظر : الرماني ، معاني الحروف : ٧٠ ، الهروي ، الأزهية : ١٢٨ .

(أم) في معنى واحد ، ولذلك نجد ردوداً بين أصحاب ذينك الموقفين ؛ من ذلك قولُ ابن يعيش منتصِراً لرأيه : « ولو كانت مقدّرة بالألف وحدها لم يكن بين الأوّل والآخر عُلقة . والدليل على أنها ليست بمنزلة (بل) مجرّدةً من معنى الاستفهام قوله تعالى : ﴿ أَمِ ٱتَّخَذَ مِمَّا يَخْلُقُ بَنَاتٍ ﴾ [الزخرف : ١٦] ، وقوله تعالى : ﴿ أَمْ لَهُ ٱلْبَنَٰتُ وَلَكُمُ ٱلْبَنُونَ ﴾ [الطور: ٣٩] ؛ إذ يصير ذلك متحقّقاً ، تعالى اللهُ عن ذلك »[(١)] .

ولقد راعى ثُلّةٌ من العلماء[(٢)] مطالبَ السياق الذي ترِدُ فيه (أم) ، وأوكلوا لها معنىً وظيفيّاً مستنبَطاً منه ؛ يقول ابن هشام : « ومعنى (أم) المنقطعةِ الذي لا يفارقها : الإضرابُ ، ثمّ تارةً تكون له مجرّداً ، وتارةً تتضمّنُ مع ذلك استفهاماً إنكاريّاً ، أو استفهاماً طلبيّاً »[(٣)] .

استعمال (أم) المنقطعة في القرآن الكريم :

تحرَّج بعضُ العلماء من القول بمجيء (أم) منقطعةً في الاستعمال القرآني ؛ يقول السُّهيلي : « ولا ينبغي أن تكون في القرآن ، وإن كانت فعلى جهة التقرير ؛ نحو

---

(١) شرح المفصل : ٥ / ١٨ .

(٢) الفراء ، معاني القرآن : ١ / ٧١ – ٧٢ ، الزجاجي ، حروف المعاني : ٤٨ – ٤٩ ، ابن مالك ، شرح التسهيل : ٣ / ٣٦١ – ٣٦٢ ، شرح الكافية الشافية : ١ / ٥٤٦ ، الرضي ، شرح الكافية : ٤ / ٤٠٦ ، ابن هشام ، الأوضح : ٣ / ٣٣٢ – ٣٣٥ ، السيوطي ، الأشباه والنظائر : ٤ / ٧٥ .

(٣) المغني : ٥٦ ، وتنظر شواهده هنالك .

قولــــه : ﴿ أَمۡ أَنَا۠ خَيۡرٞ مِّنۡ هَٰذَا ٱلَّذِي هُوَ مَهِينٞ وَلَا يَكَادُ يُبِينُ ﴾ [الزخــــرف : ٥٢] ، وأحسبُ جميعَ ما وقع منها في القرآن إنّما هو على أصلها الأوّل من المعادلة ... ؛ لأنّ القرآن كلَّه مبنيٌّ على تقرير الجاحدين وتبكيت المعاندين ، وهو كلُّـه كـلامٌ واحـد ، كأنّه معطوفٌ بعضُه على بعض ؛ فإذا وجدت (أم) وليس قبلها استفهامٌ في اللّفظ ، فهو متضمَّنٌ في المعنى معلومٌ بقوّة الكلام »[1] .

ولكي لا يكون ثمّة حرجٌ في مدلولات بعض الظواهر النحوية عند تحليل النظم القرآني ينبغي مراعاة أنّ كلام الله تعالى جاءٍ على كلام البـشر ؛ ﴿ بِلِسَانٍ عَرَبِيّٖ مُّبِينٖ ﴾ [الشعراء : ١٩٥] ، فما يقع في كلام البشر مِن تراكيب اللغة الفصحى يمكن أن يقـع في القرآن ، وهو تعالى – دون أثرٍ من ذلك – منزّهٌ عن صفات البشر .

وقد نبّه سيبويه على ذلك حين وجّه (أم) على معنـى (بـل) والهمـزةِ في قولـه تعــــالى : ﴿ الٓمٓ ۝١ تَنزِيلُ ٱلۡكِتَٰبِ لَا رَيۡبَ فِيهِ مِن رَّبِّ ٱلۡعَٰلَمِينَ ۝٢ أَمۡ يَقُولُونَ ٱفۡتَرَىٰهُۚ ﴾ [السجدة : ١ – ٣] ؛ إذ قال : « فجاء هذا الكلام على كلام العرب ، قـد عَلِمَ – تبارك وتعالى – ذلك مِن قولهم ، ولكن هـذا عـلى كـلام العـرب ؛ ليُعرَّفـوا ضلالتَهم »[2] .

ومواضعُ (أم) المنقطعةِ في القرآن أكثرُ من مواضع (أم) المتصلة ؛ إذ تجـاوزت

(١) نتائج الفكر : ٢٦١ .

(٢) الكتاب : ٣ / ١٧٣ .

الضعف كما يقول الشيخ عظيمة[١] .

وقبل الحديث عن تلك المواضع يحسن أن تكون على ذكرٍ بأنه - كما أشرتُ سابقاً - تأتي المنقطعة بعد الخبر المحض ، وبعد همزةٍ لغير استفهام ، وبعد استفهامٍ بغير الهمزة ، وهي - على كلّ حالٍ - مكوّنٌ لجملة طلبية ، وهذه الجملة غير مستقلّة عن سابقتها عند جمهور النحويين ؛ لأن (أم) عاطفة ، وهم يذكرونها في عدّة حروف العطف ، ويقتصرون في عدّ حروف الاستفهام على حرفين الهمزة وهل ؛ لأنها - كما يقول ابن يعيش - « لا تخلص للاستفهام ؛ إذ كانت عاطفة مع ما فيها من الاستفهام ؛ فلذلك اقتصر على الهمزة و(هل) »[٢] .

وقد أحصى الشيخ عضيمة مواضعها في القرآن سبعةً وثلاثين موضعاً[٣] ، وأشار إلى أنّ أكثرها كان بعد غير الاستفهام إلا أنّ عدَّها جملاً طلبيّة يرجع إلى السياق معنىً ولفظاً ، الذي ترد فيه كما أشرت قبل إلى خلاف العلماء في ذلك ، وإيضاحاً إليك الشاهد الآتي :

- قوله تعالى : ﴿ أُوْلَٰٓئِكَ ٱلَّذِينَ لَعَنَهُمُ ٱللَّهُۖ وَمَن يَلۡعَنِ ٱللَّهُ فَلَن تَجِدَ لَهُۥ نَصِيرًا ﴿٥٢﴾ أَمۡ

---

(١) دراسات لأسلوب القرآن : ١ / ٣٣٩ .

(٢) ابن يعيش ، شرح المفصل : ٥ / ٩٩ ، وقد شذّ عنهم ابن عصفور ؛ قال في شرح الجمل : ١ / ٢٣٧ : « وليست بعاطفة ؛ لأنّ ما بعدها ليس مع ما قبلها كلاماً واحداً ، بل كلام مستأنف منقطع ، وحروف العطف ما بعدها مع ما قبلها كلام واحد » وهوقول لا يُعبأ به ؛ لأنّ من حروف العطف ما يقتضي التشريك في اللفظ دون المعنى ، كـ(بل) ، و(لكن) و(لا) .

(٣) دراسات لأسلوب القرآن : ١/ ٣٥٠-٣٥٢ .

لَهُمْ نَصِيبٌ مِّنَ ٱلْمُلْكِ فَإِذًا لَّا يُؤْتُونَ ٱلنَّاسَ نَقِيرًا ﴿٥٣﴾ أَمْ يَحْسُدُونَ ٱلنَّاسَ عَلَىٰ مَآ ءَاتَىٰهُمُ ٱللَّهُ مِن فَضْلِهِۦ ۖ فَقَدْ ءَاتَيْنَآ ءَالَ إِبْرَٰهِيمَ ٱلْكِتَٰبَ وَٱلْحِكْمَةَ وَءَاتَيْنَٰهُم مُّلْكًا عَظِيمًا ﴿٥٤﴾ ﴾ [النساء : ٥٢ - ٥٤] . فـ(أم) الأولى ، بمعنى بل والهمزة عند أكثر النحاة والمفسرين[١] ، وهو مؤدّى معنى الآية الذي هو شروعٌ في تفصيل بعضٍ آخر من قبائحهم ، و(أم) منقطعة وما فيها من معنى (بل) للإضراب والانتقال مِن ذمِّهم بتزكيتهم أنفسَهم وغيرِها ممّا حكى عنهم إلى ذمِّهم بادعائهم نصيباً من الملك ونحلهم المفرط ، والهمزة لإنكار أن يكون لهم ما يدعونه وإبطال ما زعموا أن الملك سيصير إليهم[٢] .

وهي عند بعض المفسّرين بمعنى بل دون الهمزة ؛ فأوجبوا على هذا حصول الملك للمذكورين في الآية ، والتزموا ذلك وفسّروا عليه ؛ فالمعنى عندهم : بل هم ملوك أهل دنيا وعتوٍّ وتنعُّمٍ لا يبغون غيره ، فهم بخلاء به حريصون على ألاّ يكون ظهورٌ لسواهم[٣] .

---

(١) سيبويه ، الكتاب : ٣ / ١٧٢ ، الزمخشري ، الكشاف : ١ / ٥٥٤ ، ابن عطية ، المحرر الوجيز : ٢ / ٦٧ ، الرازي ، التفسير الكبير : ١٠ / ١٠٤ ، العكبري ، التبيان : ١ / ٢٨١ ، أبو حيان ، البحر المحيط : ٣ / ٢٨٤ ، أبو السعود ، إرشاد العقل السليم : ٢ / ١٨٩ ، الألوسي ، روح المعاني : ٥ / ٥٦ .

(٢) أبو السعود ، إرشاد العقل السليم : ٢ / ١٨٩ .

(٣) ينظر : ابن عطية ، المحرّر الوجيز : ٢ / ٦٧ ، أبو حيّان ، البحر المحيط : ٣ / ٢٨٤ .

فالجملة على المذهب الأوّل طلبية ، وعلى الثاني خبريّة[١] .

وأمّا (أم) في الآية الثانية ، فأكثرُهم[٢] أيضاً على أنها بمعنى الاستفهام والإضراب الانتقالي ، ومَن قال إنها على بابها الذي هو الإضراب كابن عطية[٣] من المفسّرين ، فبالنّظر إلى أنّها في حيّز الاستفهام .

وليس المعنى وحده معياراً لتوجيهها ؛ فاللفظ له دورٌ أيضاً - وإن كان لا يستقلُّ عن المعنى - فالمجرّده للإضراب « مِن علاماتِ ذلك في اللفظِ أن يليَها استفهامٌ ؛ نحو : « أمّاذا كنتم تعملون [النمل : ٨٤] ، ونحو : أم مَنْ هذا الذي هو جند لكم [الملك : ٢٠] »[٤] .

والاستفهام الذي تدخل عليه (أم) يشملُ أدواتِه جميعَها ما عدا الهمزة ؛ لأنها أصيلةٌ في الاستفهام ، ولا تفيد غيره[٥] فلا تجتمع هي وأداة أخرى ؛ يقول سيبويه : « هذا باب تبيان (أم) لِـمَ دخلت على حروف الاستفهام ، ولم تدخل على الألف .

---

(١) ثمّة توجيهان آخران ، أحدهما للنّحاس ، وهو أنّ (أم) متّصلة بتقدير همزة محذوفة قبلها ، والآخر للقرطبي ، وهو أن تكون (أم) بمعنى الهمزة ، والميم زائدة . ويضعف الأوّلَ التكلُّف في التقدير ، والآخرَ أنه غيرُ مشهورٍ عن العرب ؛ ينظر : النحاس ، إعراب القرآن : ١ / ٤٦٣ ، القرطبي ، الجامع لأحكام القرآن : ٥ / ٢٤٩ ، ابن عطية ، المحرر الوجيز : ٢ / ٦٧ .

(٢) ينظر - مثلاً - : الزمخشري ، الكشاف : ١ / ٥٥٤ ، أبو حيان ، البحر المحيط : ٣ / ٢٨٤ .

(٣) المحرر الوجيز : ٢ / ٦٨ .

(٤) ابن مالك ، شرح التسهيل : ٣ / ٣٦٢ ، وينظر : الفارسي ، المسائل المنثورة : ١٩٣ ، ١٩٧ - ١٩٨ ، ابن جني ، الخصائص : ٢ / ١٨٤ ، ٣ / ١٠٧ ، الرضي ، شرح الكافية : ٤ / ٤٠٦ .

(٥) ينظر ، الفارسي ، المسائل المنثورة : ١٩٧ - ١٩٨ .

تقول : أم مَنْ تقول ، أم هل تقول ، ولا تقول : أم أتقول ؟ ؛ وذاك لأنّ (أم) بمنزلة الألف ، وليس : أيّ ومَنْ وما ومتى بمنزلة الألف ، وإنما هي أسماء بمنزلة : هذا وذاك ، إلاّ أنهم تركوا ألف الاستفهام ههنا ؛ إذ كان هذا النحو من الكلام لا يقع إلاّ في المسألة ، فلمّا علموا أنه لا يكون إلا كذلك استغنوا عن الألف »[١] .

وهذا الاستعمال وصفه أبو حيّان بالكثير الفصيح رادّاً على ابن عصفور حين وصفه بأنه قليل جدّاً ؛ قال : « وهو كثير فصيح خلافاً لما في شرح (الصفّار) الذي كتبه ابن عصفور فإنّه ادّعى أنه لا يُحفظ منه إلا قولُه :

* أم هل كبيرٌ بكى ....

و : *ما أنت أم ما ذكرُها ربَعيَّةً ....

وقوله : *.......... ...أم هل لامني لك لائمُ

وأنّه من الجمع بين أداتي معنى ، وهو قليل جدّاً ...، وهذا مِن ابن عصفور وتلميذِه يدلُّ على الجسارة وعدمِ حفظِ كتابِ الله تعالى »[٢] .

* استعمال (أم) قبل أداةِ الاستفهام في القرآن الكريم :

استعمل الأسلوب القرآني هذا النمط كثيراً كما قال أبو حيان ؛ فقد جاءت (أم)، كما يقول الشيخ عضيمة قبل مَنْ الاستفهاميّة ، و« ما » ، ، و« هل » ، و« ماذا »[٣] ،

---

(١) الكتاب : ٣/ ١٨٩ .

(٢) الارتشاف : ٤/ ٢٠٠٩ ، ٢٠١٠ ، وينظر : السيوطي ، الهمع : ٣/ ١٧١ .

(٣) دراسات لأسلوب القرآن : ١/ ٣٤٩ – ٣٥٠ .

ومنها : قوله تعالى : ﴿ هَٰٓأَنتُمۡ هَٰٓؤُلَآءِ جَٰدَلۡتُمۡ عَنۡهُمۡ فِي ٱلۡحَيَوٰةِ ٱلدُّنۡيَا فَمَن يُجَٰدِلُ ٱللَّهَ عَنۡهُمۡ يَوۡمَ ٱلۡقِيَٰمَةِ أَم مَّن يَكُونُ عَلَيۡهِمۡ وَكِيلٗا ﴾ [النساء : ١٠٩] ، وقوله تعالى: ﴿قُلۡ هَلۡ يَسۡتَوِي ٱلۡأَعۡمَىٰ وَٱلۡبَصِيرُ أَمۡ هَلۡ تَسۡتَوِي ٱلظُّلُمَٰتُ وَٱلنُّورُۗ ﴾ [الرعد : ١٦] ، وقوله تعالى: ﴿ حَتَّىٰٓ إِذَا جَآءُو قَالَ أَكَذَّبۡتُم بِـَٔايَٰتِي وَلَمۡ تُحِيطُواْ بِهَا عِلۡمًا أَمَّاذَا كُنتُمۡ تَعۡمَلُونَ ﴾ [النمل: ٨٤] .

٤- (كيف)

وهي اسمُ استفهامٍ يُسأل به عن الحال[(١)] . ولها في الاستعمال العربي وجهان[(٢)] :

١ - الأوّل : وهو أن تكون استفهاماً حقيقيّاً كان ، نحو : كيف زيد ؟ أو غيرَه ، نحـو : ﴿ كَيْفَ تَكْفُرُونَ بِاللَّهِ وَكُنتُمْ أَمْوَاتًا فَأَحْيَاكُمْ... ﴾ [البقـرة : ٢٨] فإنه أُخرِجَ مُخْرَجَ التعجّب . وهو الغالب فيها كما يقول ابن هشام[(٣)] .

٢ - الثاني : أن تكون شرطاً ، فتقتـضي فعلـين متفقّـي اللفـظ والمعنـى ؛ يقـول سيبويه : « وسألت الخليل عن قولهم : كيف تصنعْ أصنعْ ، فقال : هي مُـستكرَهةٌ ، وليست من حروف الجزاء ، ومخرجُها على الجزاء ؛ لأنّ معناها : على أيّ حال تكُـن أكُن »[(٤)] .

ومعلومٌ ذلك الضابطُ التركيبيُّ الذي يصدُق على أدوات الاستفهام ، وهو أنه إذا اتّصلت بها ما كانت شرطاً ، وإلاّ فالأغلب عليها الاستفهام ، ويجوز فيها الجزاء[(٥)] .

---

(١) ينظر : سيبويه ، الكتاب : ٤/ ٢٣٣ ، السكاكي ، مفتاح العلوم :٣١٣

(٢) ثمّ وجهٌ ثالثٌ في زعمِ قومٍ ، وهو العطف ، كما في قول الشاعر :

إذا قلّ مالُ المرءِ لانتْ قناتُهُ   وهانَ على الأدنى فكيفَ الأباعدِ

وقد خطّأه ابن هشام وردّه ؛ ينظر : المغني : ٢١٠-٢١١ .

(٣) المغني : ٢٠٩ .

(٤) الكتاب : ٣/ ٦٠ ، وهي جازمةٌ عند قطرب والكوفيين ، وغيرُ جازمةٍ عند سائر البصريين إلا على قُـبح ينظر : ابن الـسراج ، الأصـول : ٢ / ١٩٧ ، ابـن الأنبـاري ، الإنـصاف :٢/ ٦٤٣ ومـا بعـدها ، ابـن عصفور ، شرح الجمل : ٢/ ١٩٦، أبو حيان ، الارتشاف : ٤/ ١٨٦٨ .

(٥) ينظر: الفراء ، معاني القرآن : ١/ ٨٥-٨٦ .

* استعمال (كيف) الاستفهاميّةِ في القرآن الكريم :

استُعملت (كيف) في القرآن الكريم لمعنى الشرط في ثلاثةِ مواضعَ ؛ نقله ابن هشام[١] عن بعضهم ، وتلك المواضع هي :

١ - قوله تعالى : ﴿ هُوَ ٱلَّذِى يُصَوِّرُكُمْ فِى ٱلْأَرْحَامِ كَيْفَ يَشَآءُ ۚ لَآ إِلَٰهَ إِلَّا هُوَ ٱلْعَزِيزُ ٱلْحَكِيمُ ﴾ [آل عمران : ٦] .

٢ - قوله تعالى : ﴿ وَقَالَتِ ٱلْيَهُودُ يَدُ ٱللَّهِ مَغْلُولَةٌ ۚ غُلَّتْ أَيْدِيهِمْ وَلُعِنُوا۟ بِمَا قَالُوا۟ ۘ بَلْ يَدَاهُ مَبْسُوطَتَانِ يُنفِقُ كَيْفَ يَشَآءُ ... ﴾ [المائدة : ٦٤] .

٣ - قوله تعالى : ﴿ ٱللَّهُ ٱلَّذِى يُرْسِلُ ٱلرِّيَٰحَ فَتُثِيرُ سَحَابًا فَيَبْسُطُهُۥ فِى ٱلسَّمَآءِ كَيْفَ يَشَآءُ وَيَجْعَلُهُۥ كِسَفًا فَتَرَى ٱلْوَدْقَ يَخْرُجُ مِنْ خِلَٰلِهِۦ ... ﴾ [الروم : ٤٨] .

يقول أبو حيّان معلِّقاً على الموضع الأول : « و(كيف) هنا للجزاء ، لكنّها لا تجزِم ، ومفعولُ يشاء محذوفٌ لفهمِ المعنى ... ، والمعنى : على أيِّ حال شاء أن يصوّرَكم صوّركم ، ونصبه على الحال ، وحذف فعل الجزاء لدلالة ما قبله عليه ؛ نحو قولهم : أنت ظالم إن فعلت »[٢] .

ويكشف عن علّة هذا التوجيهِ (حملِها على الشرط) ، وهي تعذُّرُ إنشاءِ الاستفهام ؛ يقول في ذلك : « قال الحوفي : (كيف) سؤالٌ عن حالٍ ، وهي نصبٌ

(١) ينظر : المغني : ٢٠٩ ، الزركشي ، البرهان : ٤ / ٣٣٢ ، السيوطي : الإتقان : ١ / ٤٩٦ .

(٢) البحر المحيط : ٢ / ٣٩٥ .

بـ(يشاء) انتهى . ولا يُعقَل هنا كونُها سؤالاً عن حال ، بل هي في معنى الشرط كما تقول : كيف تكون أكون ، ومفعولُ (يشاء) محذوف ، وجوابُ (كيف) محذوف يـدلُّ عليـه (ينفق) المتقدّم ... والتقديرُ : ينفقُ كيف يشاءُ أن ينفقَ ينفقُ »[1] .

وأمّا ما سـوى هـذه المواضـع الثلاثـة مـن القـرآن الكـريم ، فــ(كيـف) فيـه استفهاميّة، وعدّة تلك المواضع ثمانون موضعًا .[2]

و(كيف) في تلك المواضع مكوّنٌ لجملة استفهامية سواء كان الاستفهام معهـا على حقيقته استفهاماً عن الحالة ، وهذا كثير ، كقولـه تعـالى : ﴿ أَرِنِى كَيْفَ تُحْىِ ٱلْمَوْتَىٰ ﴾ [البقرة : ٢٦٠] ، أو كان خارجاً عن حقيقته إلى معانٍ أخرى من التعجّب والإنكـار وغيرهمـا[3] كقولــه تعــالى : ﴿ كَيْفَ تَكْفُرُونَ بِٱللَّهِ وَكُنتُمْ أَمْوَٰتًا فَأَحْيَٰكُمْ ﴾ [البقرة : ٢٨] .

---

(١) البحر المحيط : ٣/ ٥٣٥ .

(٢) وهي : البقرة :٢٨ ، ٢٥٩ ، ٢٦٠ ، آل عمران :٢٥ ،٨٦ ،١٠١ ،١٣٧ ، النساء :٢١ ، ٤١ ، ٥٠ ، ٦٢ ، المائدة : ٣١ ، ٤٣ ، ٧٥ ، الأنعام: ١١ ، ٢٤ ، ٤٦ ، ٦٥ ، ٨١ ، الأعراف : ٨٤ ، ٨٦ ، ٩٣ ، ١٠٣ ، ١٢٩ ، التوبة : ٧ ، ٨ ، يونس :١٤ ، ٣٥ ، ٣٩ ، ٧٣ ، يوسف : ١٠٩ ، الرعد : ٣٢ ، إبراهيم : ٢٤ ، ٤٥ ، النحل : ٣٦ ، الإسراء: ٢١ ، ٤٨ ، الكهف :٦٨ ، مريم :٢٩ ، الحج :٤٤ ، الفرقان ٩ ، ٤٥ ، النمل : ١٤ ، ٥١ ، ٦٩ ، القصص : ٤٠ ، العنكبوت : ١٩ ، ٢٠ ، الروم ٩ ، ٤٢ ، ٥٠ ، سبأ : ٤٥ ، فاطر :٢٦ ، ٤٤ ، الصافات : ٧٣ ، ١٥٤ ، غافر: ٥ ، ٢١ ، ٨٢ ، الزخرف :٢٥ ، محمد : ١٠ ، ٢٧ ، ق : ٦ ، القمر : ١٦ ، ١٨ ، ٢١ ، ٣٠ ، الملك : ١٧ ، ١٨ ، القلم : ٣٦ ، نوح : ١٥ ، المزمل : ١٧ ، المدثر: ١٩ ، ٢٠ ، الغاشية : ١٧ ، ١٨ ، ١٩ ، ٢٠ ، الفجر: ٦ ، الفيل : ١ .

(٣) ينظر : عضيمة ، دراسات لأسلوب القرآن : ٢/ ٣٤١ ، وما بعدها .

٥- (كم)

وهي سؤالٌ عن العدد [١]، وتفترق عن (كم) الخبرية في أمور، منها [٢]:

١ – أن الكلام مع الخبرية محتمِلٌ للتصديق والتكذيب ، بخلافه مع الاستفهامية .

٢ – أنّ الاستفهامية تستدعي جواباً ، والخبرية لا تستدعيه .

٣ – أنّ تمييز (كم) الاستفهامية مفرد منصوب ، وتمييز الخبرية مفرد أو مجموع مجروران ، ولا يجوز جرّ مميّز (كم) الاستفهامية – عند جمهور النحاة – إلاّ إذا جُرّت (كم) بحرف جرّ .

* استعمالها في القرآن الكريم :

أخطأ السيوطي في زعمِه أنها لم تقع في القرآن [٣] ؛ فقد استُعمِلَت (كم) الاستفهامية في النصّ القرآني في ثلاثة مواضع ، وهي :

١ – قوله تعالى : ﴿ فَأَمَاتَهُ ٱللَّهُ مِاْئَةَ عَامٍ ثُمَّ بَعَثَهُۥ قَالَ كَمْ لَبِثْتَ قَالَ لَبِثْتُ يَوْمًا أَوْ بَعْضَ يَوْمٍ ﴾ [البقرة : ٢٥٩] .

٢ – قوله تعالى : ﴿ وَكَذَٰلِكَ بَعَثْنَٰهُمْ لِيَتَسَآءَلُوا۟ بَيْنَهُمْ قَالَ قَآئِلٌ مِّنْهُمْ كَمْ

(١) ينظر : سيبويه ، الكتاب : ٢/ ١٥٧ ، السكاكي ، مفتاح العلوم :٣١٢ .

(٢) ينظر :ابن يعيش ، شرح المفصل : ٣/ ١٦٧ وما بعدها ، ابن هشام ، المغني : ١٩٠ .

(٣) ينظر : الإتقان : ١/ ٤٩٦ ، عضيمة ، دراسات لأسلوب القرآن : ٢/ ٣٢٩ .

لَبِثْتُمْ قَالُوا۟ لَبِثْنَا يَوْمًا أَوْ بَعْضَ يَوْمٍ ﴾ [الكهف : ١٩] .

٣ – قوله تعالى : ﴿ قَٰلَ كَمْ لَبِثْتُمْ فِى ٱلْأَرْضِ عَدَدَ سِنِينَ ﴿١١٢﴾ قَالُوا۟ لَبِثْنَا يَوْمًا أَوْ بَعْضَ يَوْمٍ فَسْـَٔلِ ٱلْعَآدِّينَ ﴾ [المؤمنون : ١١٢ – ١١٣] .

وهي محتمِلة لأن تكون استفهامية وأن تكون خبريّة في خمسة مواضع أخرى من القرآن أحصاها الشيخ عضيمة ، ونقل طرفاً من آراء العلماء حولها [(١)] ؛ ومن تلك المواضع :

– قوله تعالى : ﴿ سَلْ بَنِىٓ إِسْرَٰٓءِيلَ كَمْ ءَاتَيْنَٰهُم مِّنْ ءَايَةٍۭ بَيِّنَةٍ ﴾ [البقرة : ٢١١]

يقول أبو حيان بعد أن نقل تجويز الزمخشري لهما « وهو ليس بجيد ؛ لأنّ جعلَها خبريةً هو اقتطاعٌ للجملة التي هي فيها مِن جملةِ السؤال ؛ لأنه يصير المعنى سل بني إسرائيل ، وما ذكر المسئول عنه ، ثم قال كثيرًا من الآيات آتيناهم . فيصير هذا الكلام مُفلَتًا ممّا قبله ؛ لأنه جملة كم آتيناهم صار خبرًا صرفًا لا يتعلّق به (سل)؛ وأنت ترى معنى الكلام ومصبَّ السؤال على هذه الجملة ، فهذا لا يكون إلا في الاستفهامية ، ويحتاج في تقرير الخبرية إلى تقديرِ حذفٍ ، وهو المفعول الثاني لـ(سل) ، ويكون المعنى سل بني إسرائيل عن الآيات التي آتيناهم ، ثم أخبر تعالى أن كثيرا من الآيات آتيناهم »[(٢)] .

---

(١)دراسات لأسلوب القرآن : ٢/ ٣٣٢ .

(٢) البحر المحيط : ٢/ ١٣٦ ، والأية من شواهد البلاغة على كم الاستفهامية ؛ ينظر: السكاكي ، مفتاح العلوم : ٣١٢ .

سائر أدوات الاستفهام :

- (مَنْ) : للسؤال عن العاقل، و (ما) للسؤال عن غير العاقل أو عن الجنس[١] .
- (متى) للسؤال عن الزمان ، و(أيّان) مثلها إلا أنها مختصّة بالمستقبل وبمواضع التفخيم [٢] ، و (أين) للسؤال عن المكان .
- (أنّى) تكون في معنى : كيف ، وأين ، ومتى [٣] .
- (أيّ) للسؤال عمّا يميّز أحد المتشاركين في أمرٍ يعمُّهما[٤] .

وقد استعمل الأسلوب القرآني هذه الأدوات ، وأبان الشيخ عضيمة عن مواضعها فيه[٥] .

---

(١) سيبويه ، الكتاب: ٤/ ٢٢٨، السكاكي ، مفتاح العلوم : ٣١٠ .

(٢) السكاكي ، مفتاح العلوم : ٣١٣ ، الرضي ، شرح الكافية : ٣/ ٢٠٤-٢٠٥ .

(٣) سيبويه ، الكتاب: ٤/ ٢٣٥، السكاكي ، مفتاح العلوم : ٣١٣،ابن مالك ، شرح التسهيل : ٤/ ٧٠ ، ومعلوم أنّ تلك معانيها الوضعية ؛ فهي تخرج إلى معانٍ مجازية كثيرة ؛ كالتعجّب ، والتوبيخ، والتحقير، والتقرير، ونحو ذلك، مما تحفل به كتب البلاغة في باب الاستفهام .

(٤) سيبويه : ٤/ ٢٣٢، السكاكي ، مفتاح العلوم : ٣١٢ .

(٥) ينظر : دراسات لأسلوب القرآن الكريم ١/ ٥٨٨ ، ٥٨٩ ، ٥٩٠ ، ٣/ ٨١ – ٨٧ ، ٨٨ – ٩١ ، ١٢٤ ، ١٣٦ .



الفصل الثاني

جواب الطلب

بعد أن أبنَّا – فيما مضى – عن المكوّن الأول للطلب الذي يحتلُّ صدارة الجملة وصفاً وتحليلاً ، تنظيراً وتطبيقاً على الاستعمال القرآني ، ينتقل الحديث إلى المكوِّن الآخر لجملة الطلب ، وهو جواب الطلب .

جواب الطلب : الموقع ، الشكل ، المعنى :

موقعه من الكلام ، حيث تُستكمل متعلِّقات المكوِّن الأول ، أيٌّ مِن أقسام الطلب.

وأما الشكل ، فالوحدة التركيبية لجواب الطلب ، تتّخذ شكلين: أحدهما قياسيّ ، وهو المبوّب له في النحو ، وهو الفعل المضارع المجزوم ، أو المنصوب حينما يقترن بفاء السبب .

وأما الشكل الثاني ، فهو غير قياسي ، ويشمل جواب السؤال ، وتركيب التعليل المصدّر بفاء السببية المتلوّة بجملة اسمية ، أو ما ناب عنها .

والحديث هنا معنيٌّ بالشكل الأول. (١)

وأما من حيث المعنى فمقصودٌ به الجزاء ، والمراد بقصد الجزاء ، أنّك تقدره مسبباً عن ذلك الطلب المتقدّم كما أن جزاء الشرط مسبَّبٌ عن فعل الشرط .

---

(١) سوف أذيّل هذا الفصل بحديث موجز عن الشكل الثاني للجواب ، وهو الجواب غير القياسي ، ينظر: ص٢٩٩ من البحث .

أو بعبارة أخرى أن تراقب علاقة السببية ؛ حيث إنّ « كلَّ فعلٍ مأمورٍ به أو منهيٍّ عنه فلابد أن يكون سبباً لجلب مصلحة أو دفعِ مفسدة ، وإلا فلا فائدة في طلبه ؛ فمِن لوازم الأمر بكل فعل أو النهي عنه ، كونُه سبباً لأمر ؛ فلهذا إذا خلا الجواب في غير النفي من الفاء وقُصد الجزاء جزم »(١) .

وتأثيرُ المكوِّن الأول للجملة (أحد أقسام الطلب) في هذا المكون الأخير (جواب الطلب) يتمُّ بوساطة تعلّقه به من حيث المعنى عن طريق الربط الجوابي ، وهو أحد وسائل الارتباط اللغوي؛ « فإن الارتباط خمسة أنواع : وجوديّ، ولزوميّ، وخبريّ، وجوابيّ ، وعطفيّ » (٢)، ولابدّ أن يقتضي ذلك أثراً في اللفظ ، لتحقُّقِ مُوجِبِ العمل عندئذٍ ؛ ولذلك ينجزم الجواب عند تجرُّده من فاء السبب .

وللنحاة في تفصيل القول في هذا العمل خلافٌ ، مُجملُه ما يأتي :

المذهب الأول : أنه مجزومٌ بالطلب المتقدّم ، ثمّ اختلفوا في تفسيرذلك ؛ فقيل: لتضمُّنه معنى الشرط ، وهو مذهب أكثر المتقدمين من النحاة وبعضٍ من المتأخرين(٣) ؛ يقول سيبويه : « هذا بابٌ من الجزاء ينجزم فيه الفعلُ إذا كان جواباً

---

(١) ابن مالك ، شرح التسهيل : ٤/ ٣٩ .

(٢) الزركشي ، البرهان :٣/ ١١٨ .

(٣) سيبويه ، الكتاب ٣/ ٩٣ – ٩٤ ، المبرد ، المقتضب : ٢ / ٨٢ ،١٣٥ ؛ الزجاجي ، الجمل : ٢١٠ ؛ النحاس ، إعراب القرآن : ١ / ٢١٨ ، الصيمري ، التبصرة والتذكرة : ١ / ٤٠٦ ، ابن خروف ، شرح الجمل : ٢ / ٨٦١ ، وابن مالك ، شرح التسهيل : ٤ / ٣٩ ، شرح الكافية الشافية :٢/ ١٢٩ ، الرضي ، شرح الكافية : ٤ / ١١٧ – ١١٨ .

لأمرٍ أو نهيٍ أو استفهامٍ أ وتمنٍّ أو عرضٍ : فأمّا ما انجزم بالأمر فقولك ائتني آتك ، وأما ما انجزم بالنهي فقولك : لا تفعل يكن خيراً لك .... وإنما انجزم هذا الجواب كما انجزم جواب إن تأتِني بإن تأتِني ؛ لأنهم جعلوه معلَّقاً بالأول غيرَ مُستغنٍ عنه إذا أرادوا الجزاء ، كما أنَّ إنْ تأتني غيرُ مستغنيةٍ عن آتك »[١] .

وينقل رأي شيخه ؛ فيقول : « وزعم الخليل أن هذه الأوائل كلها فيها معنى إنْ؛ فلذلك انجزم الجواب .... »[٢] .

وهو لا يختلف عنه في تفسير هذا العمل بتضمين الطلب معنى الشرط كما يظهر من تفسيره لبعض الشواهد ، كقول الراجز :

متى أنامُ لا يؤرقْني الكَرِى ليلاً ولا أسمع أجراسَ المطي

قال : كأنه قال : « إن يكن منّي نومٌ في غير هذه الحال لا يؤرقْني الكرى ، كأنه لم يعُدَّ نومَه في هذه الحال نوماً »[٣] .

ذلك هو التفسير الأول للعمل في هذا المذهب ، وأمّا التفسير الثاني لهذا العمل ، فهو تعليله بالنيابة عن أداة الشرط ، وهو مذهب ابن عصفور الذي صحّح هذا الرأي في أحد كتبه[٤] اعتماداً على نقض الرأي السابق ؛ يقول : « وهذا هو الصحيح؛

---

(١) الكتاب : ٣/ ٩٣ - ٩٤ .

(٢) السابق .

(٣) الكتاب : ٣/ ٩٥ .

(٤) ابن عصفور ، شرح الجمل : ٢ / ١٩٢ ، وهو في المقرب : ١ / ٢٧٢ يفسّر عمل الطلب بتضمّن معنى الشرط .

لأن العامل لا يوجد جملةً في موضع ، وإذا كان التقدير في : أطع الله يغفرْ لك على ما ذُكر من حذف أداة الشرط وفعله كانت الجملة الأولى جازمة بنيابتها مناب الجازم لا بحقِّ الأصل »[(١)] .

هذا ، ولم يسلم هذا المذهب من الاعتراض ، سواء فُسِّر عملُ الطلب بتضمّنه معنى الشرط أو بالنيابة عنه ؛ ومن أبرز تلك الاعتراضات :

١ - أن التضمين لا يكون إلا لفائدة ، ولا فائدة في تضمين الطلب معنى الشرط ؛ لأنه يدلُّ عليه بالالتزام ، فأيُّ فائدةٍ في تضمنه لمعناه ؟[(٢)] .

٢ - أن التضمين هنا لمعنيين ، معنى (إنْ) ، ومعنى فعل الطلب ، وليس في لسان العرب تضمينٌ لمعنيين ، إنما يكون التضمين لمعنى واحد[(٣)] .

٣- أن تضمين الفعل معنى الحرف غيرُ واقع في كلامهم أو غيرُ كثير بخلاف تضمّن الاسم معنى الحرف[(٤)] وكلُّ هذه الاعتراضات - كما ترى - تؤدّي إلى عدم النظير .

٤ - أن القول بأن جزم الطلب على سبيل النيابة يردُّه أنّ نائب الشيء يؤدي معناه ،

---

(١) ابن عصفور ، شرح الجمل : ٢ / ١٩٢ ، وهو في (المقرب : ١ / ٢٧٢) فسّر عمل الطلب بتضمُّن معنى الشرط .

(٢) ابن مالك ، شرح التسهيل : ٤ / ٤٠ .

(٣) السيوطي ، الهمع : ٢/ ٣١٧ .

(٤) الصبان ، حاشيته على شرح الأشموني : ٣ / ٤٥٣ .

والطلب لا يؤدي معنى الشرط إذ لا تعليق في الطلب خلاف الشرط[١] .

المذهب الثاني : أن الجازم شرطٌ مقدَّرٌ دلّ عليه الطلب ، وهو مذهب الجمهور[٢] ، وقال به أكثر المتأخرين[٣] ، وممن قال به من المتقدمين ابنُ السراج[٤] والسيرافي[٥] والفارسي[٦] والزمخشري[٧] ، وهو أنسب من المذهب الأول كما يشير ابن الناظم ؛ « لأن التضمُّن زيادةٌ بتغيير للوضع ، والإضمار زيادة بغير تغيير ؛ فهو أسهل »[٨] .

المذهب الثالث : قيل إن الجزم بلامٍ مقدّرة[٩] ، ورُدَّ بأنه لا يطّرد إلا بتجوزٍ وتكلُّف في بعض المواضع ، نحو : أكرِمْني أُكرمْك ؛ لأنّ فيه أمرَ المتكلِّم لنفسه[١٠] .

---

(١) الأزهري ، التصريح : ٤ / ٣٣٦ ؛ الصبان ، حاشيته على شرح الأشموني : ٣ / ٤٥٤ .

(٢) ينظر : خالد الأزهري ، التصريح : ٤ / ٣٣٤ .

(٣)الجرجاني ، المقتصد : ٢ / ١١٢٤ ، ابن يعيش ، شرح المفصل :٤/ ٢٦٤ ، ابن مالك ، شرح الكافية الشافية : ٢ / ١٢٩ ، أبو حيان ، الارتشاف : ٤ / ١٦٨٤ ، ابن الناظم ، شرح الألفية : ٦٨٣ ، ابن هشام ، المغني : ٦١١ .

(٤) الأصول : ٢ / ١٦٢ ، ١٨٠ .

(٥) ينظر : سيبويه ، الكتاب : ٣ / ٩٤ (الهامش : ٢) .

(٦) الإيضاح : ٢٥٣ ، المسائل العضديات : ١٤٠ – ١٤١ ، المسائل المنثورة : ١٥٦ .

(٧) المفصل : ٢٥٢ .

(٨) ابن مالك ، شرح التسهيل : ٤ / ٤٠ .

(٩) أبو حيان ، الارتشاف : ٤ / ١٦٨٤ ، السيوطي ، الهمع : ٢ / ٣١٧ .

(١٠) ينظر : الصبان ، حاشيته على شرح الأشموني : ٣ / ٤٥٤ .

ومهما يكُن مِن أمرٍ – إذ لا يمكن أن يسلم أيٌّ من تلك المذاهب ممّا يضعفه – فالكلام طلبٌ يحمِل رائحة التركيب الشرطي ، وآيةُ ذلك من حيث المعنى ومن حيث اللفظ ، أما المعنى فـ « الحامل على الكلام الطلبي ، كون المطلوب مقصوداً لغيره ، بمعنى أنه يتوقف ذلك الغير على حصوله ، وهذا هو معنى الشرط ، أعني توقُّف غيره عليه »(١) ، وأمّا اللفظ فمن حيث القرينة الإعرابية للجواب ، وهو كونُه مجزومًا ، ولم يدخل عليه جازم ، كما هو شأن جواب الشرط ، واقترانُه بفاء السبب ، وهي تضاهي فاء الجواب من حيث الربط .

وقبل أن يُعنى الحديث بدراسة مواضع جواب الطلب المجرد من فاء السببية في القرآن ، نتناول الأوجه الإعرابية الجائزة في الجواب المجرَّد من فاء السببية .

* الأوجه الإعرابية الجائزة في جواب الطلب المجرد من فاء السببية :

اتّضح فيما مضى أن الفعل المضارع الواقع في جواب الطلب حقُّه الجزم إذا قُصد به الجزاء ، ولكنه حين ينخرم هذا الشرط يكون مرفوعاً ؛ إذ لا ناصب ولا جازم ، وهو عندئذ يحمل وظيفةً نحويةً ، هي الصفة أو الحال أو الاستئناف بحسب مراد المتكلم ؛ يقول الزمخشري في ذلك : « وإن لم تقصد الجزاء فرفعت كان المرفوع على أحد ثلاثة أوجه : إمّا صفة ، كقوله تعالى : ﴿ فَهَبْ لِى مِن لَّدُنكَ وَلِيًّا ۝٥ يَرِثُنِى ﴾ [مريم :٥ -٦] ، أو حالاً ، كقوله تعالى : ﴿ وَنَذَرُهُمْ فِى طُغْيَٰنِهِمْ يَعْمَهُونَ ﴾ [الأنعام :١١٠] ، أو قطعاً واستئنافاً كقولك: لا تذهب به تغلبُ عليه ،وممّا يحتمل الأمرين الحال والقطع قوله تعالى : ﴿ فَٱضْرِبْ لَهُمْ طَرِيقًا فِى ٱلْبَحْرِ يَبَسًا لَّا تَخَٰفُ دَرَكًا وَلَا تَخْشَىٰ ﴾ [طه :٧٧] »(٢) .

---

(١) الرضي ، شرح الكافية : ٤ / ١١٧ بتصرف .

(٢) المفصل : ٢٥٣ – ٣٥٤ (بإيجاز) ، وينظر : سيبويه ، الكتاب : ٣/ ٩٦، ٩٨ ، وقد أحصى الشيخ عضيمة شواهدَ على ذلك من القراءات ؛ ينظر : دراسات لأسلوب القرآن : ١١/ ٣٢٩-٣٣٢ .

*** أولاً : جواب الطلب المجرّد من فاء السببية في الاستعمال القرآني :**

وشرطه – كما مرَّ – أن يُقصَد به الجزاء ، وهو حينئذ مجزوم . وقد ورد ذلك في أسلوب القرآن الكريم جواباً للأمر ، وللدعاء ، وللاستفهام ،ولم يرد جوابًا للنهي أو العرض أوالتحضيض أو التمني ، وبيان ذلك ما يأتي :

١ – جواب الأمر:

وهو أكثر أجوبةِ الطلب استعمالاً في القرآن ، كما أن الأمر أكثرُ أقسام الطلب استعمالاً كما سبق بيانه في الفصل الأول ، وقد ورد جواب فعل الأمر مجرّدًا من فاء السببية في أربعة وستين موضعًا [1] .

وأوَّلُ ما نجده في القرآن من تلك المواضع ، قوله تعالى : ﴿ يَٰبَنِيٓ إِسۡرَٰٓءِيلَ ٱذۡكُرُواْ نِعۡمَتِيَ ٱلَّتِيٓ أَنۡعَمۡتُ عَلَيۡكُمۡ وَأَوۡفُواْ بِعَهۡدِيٓ أُوفِ بِعَهۡدِكُمۡ وَإِيَّٰيَ فَٱرۡهَبُونِ ﴾ [البقرة : ٤٠] .

ففي هذه الآية الكريمة جملتا أمر ، الأولى : ﴿ ٱذۡكُرُواْ نِعۡمَتِيَ ﴾ ، والثانية ﴿ وَأَوۡفُواْ بِعَهۡدِيٓ ﴾ ، ولم يُذكر للأمر الأول جواب ، وأما الأمر الثاني فقد كان جوابه قوله تعالى : ﴿ أُوفِ بِعَهۡدِكُمۡ ﴾ بدليل أنه مجزوم ؛ لأن فيه معنى المجازاة [2] ، والقرينة اللفظية – كما ترى – هي علامة الإعراب ، كما أن ثمّة دليلاً لفظياً بديعياً ، هو مشاكلة الأمر (أوفوا – أوفِ) ، والقرينة المعنوية هي معنى المجازاة ، وبيان ذلك

(١) ينظر: عضيمة ، دراسات لأسلوب القرآن : ١١/ ٣٢٢-٣٢٥ .

(٢) النحاس ، إعراب القرآن : ١ / ٢١٨ .

- كما ينقل الزركشي - أن قوله تعالى : ﴿وَأَوْفُواْ بِعَهْدِىٓ أُوفِ بِعَهْدِكُمْ﴾ عنه « قال العلماء بيانُ هذا العهد قولُه تعالى : ﴿لَئِنْ أَقَمْتُمُ ٱلصَّلَوٰةَ وَءَاتَيْتُمُ ٱلزَّكَوٰةَ وَءَامَنتُم بِرُسُلِى وَعَزَّرْتُمُوهُمْ﴾ الآية[1] ، فهذا عهدُه عزّ وجل ، وعهدُهم تمامُ الآية في قوله : ﴿لَّأُكَفِّرَنَّ عَنكُمْ سَيِّـَٔاتِكُمْ﴾ فإذا وفوا العهد الأول أعطوا ما وعدوا »[2] .

ومن تلك المواضع أيضاً :

-قوله تعالى : ﴿وَإِذْ قَالَ إِبْرَٰهِـۧمُ رَبِّ أَرِنِى كَيْفَ تُحْىِ ٱلْمَوْتَىٰ ۖ قَالَ أَوَلَمْ تُؤْمِن ۖ قَالَ بَلَىٰ وَلَـٰكِن لِّيَطْمَئِنَّ قَلْبِى ۖ قَالَ فَخُذْ أَرْبَعَةً مِّنَ ٱلطَّيْرِ فَصُرْهُنَّ إِلَيْكَ ثُمَّ ٱجْعَلْ عَلَىٰ كُلِّ جَبَلٍ مِّنْهُنَّ جُزْءًا ثُمَّ ٱدْعُهُنَّ يَأْتِينَكَ سَعْيًا ۚ وَٱعْلَمْ أَنَّ ٱللَّهَ عَزِيزٌ حَكِيمٌ﴾ [البقرة ٢٦٠] .

ففي هذه الآية ستةُ أوامر مذكورة : « أرني - فخذ - فصرهن - اجعل - ادعهن - واعلم » .

وكان قوله تعالى : ﴿يَأْتِينَكَ سَعْيًا﴾ جواباً للأمر (ادعُهن) ؛ لاقتضاء المقام له ؛ لأن الله تعالى « أمره بدعائهن أمواتاً ليكون أعظمَ له في الآية ، ولتكون حياتَها

---

(١) الآية هي : ﴿وَلَقَدْ أَخَذَ ٱللَّهُ مِيثَـٰقَ بَنِىٓ إِسْرَٰٓءِيلَ وَبَعَثْنَا مِنْهُمُ ٱثْنَىْ عَشَرَ نَقِيبًا ۖ وَقَالَ ٱللَّهُ إِنِّى مَعَكُمْ ۖ لَئِنْ أَقَمْتُمُ ٱلصَّلَوٰةَ وَءَاتَيْتُمُ ٱلزَّكَوٰةَ وَءَامَنتُم بِرُسُلِى وَعَزَّرْتُمُوهُمْ وَأَقْرَضْتُمُ ٱللَّهَ قَرْضًا حَسَنًا لَّأُكَفِّرَنَّ عَنكُمْ سَيِّـَٔاتِكُمْ وَلَأُدْخِلَنَّكُمْ جَنَّـٰتٍ تَجْرِى مِن تَحْتِهَا ٱلْأَنْهَـٰرُ ۚ فَمَن كَفَرَ بَعْدَ ذَٰلِكَ مِنكُمْ فَقَدْ ضَلَّ سَوَآءَ ٱلسَّبِيلِ ﴿١٢﴾﴾[المائدة : ١٢] .

(٢) البرهان : ٢ / ١٩٢ .

متسبِّبة عن دعائه ؛ ولذلك رتّب على دعائه إياهن إتيانَهن إليه »[(١)] .

-ومنها قوله تعالى : ﴿ قَٰتِلُوهُمْ يُعَذِّبْهُمُ ٱللَّهُ بِأَيْدِيكُمْ وَيُخْزِهِمْ وَيَنصُرْكُمْ عَلَيْهِمْ وَيَشْفِ صُدُورَ قَوْمٍ مُّؤْمِنِينَ ﴿١٤﴾ وَيُذْهِبْ غَيْظَ قُلُوبِهِمْ ۗ وَيَتُوبُ ٱللَّهُ عَلَىٰ مَن يَشَآءُ ۗ وَٱللَّهُ عَلِيمٌ حَكِيمٌ ﴾ [التوبة ١٤ - ١٥] فالأمر (قاتلوهم) جوابه (يعذبهم الله بأيديكم) ؛ لأنه مترتب عليه وسبب عنه ، وعطف عليه (ويخزيهم) و(ينصركم) و (يشف صدور) و (يذهب غيظ قلوبهم) لاشتراكها في هذا الحكم .

ولم يُعطَف عليه (ويتوب الله) بل استؤنف ؛ « لأنه ليس من جنس الأول ؛ ولهذا لم يقل : ويتُبْ بالجزم ؛ لأن القتال غير موجِبٍ لهم التوبةَ من الله جلّ وعزّ ، وهو موجبٌ لهم العذابَ والخزيَ وشفاءُ صدور المؤمنين وذهابُ غيظ قلوبهم »[(٢)] .

فعلاقة السبب (الجزاء) التي تمثّل العلاقة النحوية بين مكوِّني الجملة الطلبية ، ويترتّب عليها جزمُ الجواب ، لابد من توافرها كما رأيت في الشواهد السابقة ، وهي لا يخطئها النظر عند أدنى تأمُّلٍ للمعنى .

على أن النظم القرآني - وإن كان جارياً في الأغلب الأعمِّ على هذا المهيع - إلا أن السببية قد تكون أمراً غيبياً لا يعلمُها إلا الله ، ويجري التركيبُ على مألوف

(١) أبو حيان ، البحر المحيط : ٢ / ٣١١ .

(٢) القرطبي ، الجامع لأحكام القرآن : ٨ / ٨٧ .

اللسان البشري مع قصور القاعدة التفسيرية التي استنبطها النحاة منه عند تعليل الجزم قياساً على لسان بني البشر .

وقد أدرك الأخفش – رحمه الله – ذلك ، وهو يوازن بين ثلاثة شواهد من القرآن تبدّت علاقة السبب في أحدها ، وتخلّفت في الآخر ، ولم تُلحَظ في الثالث ؛ إذ قال : بعد أن أوضح أن قصْدَ الجزاء شرطٌ للجزم ، « وقال في موضع آخر : ﴿ ذَرُونَا نَتَّبِعْكُمْ ﴾ [الفتح :١٥] ، وقال ﴿ ثُمَّ ذَرْهُمْ فِي خَوْضِهِمْ يَلْعَبُونَ ﴾ [الأنعام : ٩١] فلم يجعلْه جواباً ، ولكنه كأنهم كانوا يلعبون ؛ فقال : ذرهم في حال لعبهم ، وقال : ﴿ ذَرْهُمْ يَأْكُلُوا وَيَتَمَتَّعُوا وَيُلْهِهِمُ الْأَمَلُ ﴾ [الحجر : ٣] وليس من أجل الترك يكون ذلك ، ولكن قد علم الله أنه يكون وجرى على الإعراب ، كأنه قال : إن تركْتَهم ألهاهم الأمل . وهم كذلك تركَهم أو لم يتركْهم ، كما أن بعض الكلام يُعرَف لفظُه ، والمعنى على خلاف ذلك ... »[1] .

ولأن هذه الدلالة السببية للتركيب الجوابي شرطٌ مطّرِد ، فقد كانت قرينةً كاشفةً حين يغمضُ معنى المكوّن الأول للجملة الطلبية أو متعلّقاته ؛ يتجلّى ذلك في تحديد المراد من التثنية في قوله تعالى : ﴿ ... فَارْجِعِ الْبَصَرَ هَلْ تَرَىٰ مِن فُطُورٍ ۝٣ ثُمَّ ارْجِعِ الْبَصَرَ كَرَّتَيْنِ يَنقَلِبْ إِلَيْكَ الْبَصَرُ خَاسِئًا وَهُوَ حَسِيرٌ ﴾ [الملك : ٣ – ٤] .

(١) الأخفش ، معاني القرآن : ١ / ٢٤٣ ، وهو أحسن – في نظري – من تأويل أبي حيان له بأن المقصود تركُ القتال لا ترك النصيحة حفاظاً على ترتُّب الجواب ؛ ينظر : البحر المحيط :٥/ ٤٣٣-٤٣٤ ، كما أنه أقوم من تأويل الأخفش بأنه جوابٌ في اللفظ ؛ ينظر معاني القرآن له : ٢ / ٥٢٧ .

فإن المراد بـ (كرّتين) التكثير لا العددُ الثنائيُّ ؛ لأن انقلاب البصر كليلًا لا يترتّب من رجعه كرتين اثنتين بل من رجعه مرّات ؛ يقول أبو السعود في ذلك : « ﴿ ثُمَّ ٱرْجِعِ ٱلْبَصَرَ كَرَّتَيْنِ ﴾ أي رجعتين أخريين في ارتياد الخلل . والمراد بالتثنية التكرير والتكثير ، كما قالوا في لبيك وسعديك ... وقيل : هو على ظاهره ، وأُمِرَ برجع البصر إلى السماء مرتين ؛ إذ يمكن غلط في الأولى فيستدرك بالثانية ، أو الأولى ليرى حسنها واستواءها ، والثانية ليبصر كواكبها في سيرها وانتهائها ، وليس بشيء . ويؤيد الأول قوله تعالى : ﴿ يَنقَلِبْ إِلَيْكَ ٱلْبَصَرُ خَاسِئًا ﴾ فإنه جواب الأمر ، والجوابية تقتضي الملازمة ، وما تضمّنه لا يلزم من المرتين غالباً »[1] .

وسائر مواضع جزم جواب الأمر في القرآن تجري على هذا النسق ، مضارعٍ مجزوم مجرد من فاء السببية ملحوظٍ معناها فيه .

وليس شيءٌ منها يحتاج إلى فضل بيان إلا مواضع كان الأمر فيها بـ (قل) ، وقيل فيها غيرُ توجيه إنْ للأمر الذي يُعلَّق به ذلك الجواب ، وإنْ لذلك الجواب بما يخرجه عن كونه جواباً بأن يكون معمولاً للام أمر محذوفة ، وقد تناولت المواضع وما شايعها في مبحث حذف لام الأمر ، وإلا ما كان الجواب متنازعاً فيه ، كما في قوله تعالى : ﴿ يَٰٓأَيُّهَا ٱلنَّبِيُّ قُل لِّأَزْوَٰجِكَ إِن كُنتُنَّ تُرِدْنَ ٱلْحَيَوٰةَ ٱلدُّنْيَا وَزِينَتَهَا فَتَعَالَيْنَ أُمَتِّعْكُنَّ وَأُسَرِّحْكُنَّ سَرَاحًا جَمِيلًا ﴾ [الأحزاب : ٢٨] .

فقد وُجِّه الجزم على جواب الأمر أو على جواب الشرط ، ويكون (فتعالين)

---

(١) روح المعاني : ٢٩ / ٧ .

جملة اعتراض بين الشرط وجزائه[١] .

ولم يصحَّ تعليقُ هذا الجواب بما سوى ذلك الأمر لتعـذُّر إنـشاء علاقـة الـسببية بينهما .

وتجدر الإشارة هنا إلى أن هذه العلاقة بـين مكـوِّني جملـة الطلـب أضـفت عـلى الجملة مرونة في الفصل بين هذين المكوّنين بطلب آخر ، وقد برع النظمُ القـرآني في الاستفادة من هذا الجواز النحوي لنظم الجملة ليضفي على تراكيبـه محـسّناً لفظيـاً ، وهو اللفُّ والنشر ، كما في قولـه تعـالى : ﴿ وَأَنِ ٱسْتَغْفِرُوا۟ رَبَّكُمْ ثُمَّ تُوبُوٓا۟ إِلَيْهِ يُمَتِّعْكُم مَّتَـٰعًا حَسَنًا إِلَىٰٓ أَجَلٍ مُّسَمًّى وَيُؤْتِ كُلَّ ذِى فَضْلٍ فَضْلَهُۥ ﴾ [هود : ٣] ؛ يوضح ذلك أبو حيان بقوله : « وتقدَّم أمران بينهما تراخٍ ، ورُتِّب عليها جوابان بينهما تـراخٍ ؛ ترتّـب عـلى الاستغفار التمتيعُ المتاعَ الحسن في الدنيا ... ، وترتّب عـلى التوبـة إيتـاءُ الفـضل في الآخرة ، وناسب كلُّ جوابٍ لما وقع جواباً له ؛ لأن الاستغفار من الذنب أوّلُ حالِ الراجع إلى الله ، فناسب أن يرتِّب عليه حالَ الدنيا ، والتوبةَ هـي المنجيـةُ مـن النـار والتي تدخل الجنة ؛ فناسب أن يرتِّب عليها حالَ الآخرة »[٢] .

أجوبة صيغ الأمر الأخرى :

ورد في النصِّ القرآني جواب للمضارع المقترن بلام الأمر ، وآخـر لاسـم فعـل الأمر ، ولم يرد للمصدر النائب عن فعل الأمر جواب ، وبيان ذلك ما يأتي :

---

(١) أبو حيان ، البحر المحيط : ٧ / ٢٢٠ .

(٢) البحر المحيط : ٥ / ٢٠٢ .

* جواب المضارع المقترن بلام الأمر :

ورد ذلك في قوله تعالى مخاطِباً موسى – عليه السلام - بما مَنَّ عليه تبارك وتعالى حين أوصى إلى أمِّه بقذفه في التابوت : ﴿ أَنِ ٱقْذِفِيهِ فِى ٱلتَّابُوتِ فَٱقْذِفِيهِ فِى ٱلْيَمِّ فَلْيُلْقِهِ ٱلْيَمُّ بِٱلسَّاحِلِ يَأْخُذْهُ عَدُوٌّ لِّى وَعَدُوٌّ لَّهُۥ ۚ وَأَلْقَيْتُ عَلَيْكَ مَحَبَّةً مِّنِّى وَلِتُصْنَعَ عَلَىٰ عَيْنِىٓ ﴾ [طه: ٣٩].

ويلاحظ هنا ما سلفت الإشارة إليه من أن السببية في جواب الطلب قد لا تلزم في معهود بني البشر ، ولكنها كانت في علم الله ، وكلامُه تعالى أجراه بلسان عربي مبين ، بل إن الأمر (فليلقه) ليصلح أن يكون جواباً قياساً على (يأخذه) ؛ فـ« هو جزاء أُخرِج مُخرَج الأمر ، كأن البحر أُمِرَ ، وهو مثلُ قوله : ﴿ ٱتَّبِعُوا۟ سَبِيلَنَا وَلْنَحْمِلْ ﴾ [العنكبوت : ١٢] المعنى والله أعلم : اتَّبِعوا سبيلنا نحمِلْ عنكم خطاياكم »(١) .

وجواب الطلب في هذه الآية (يأخذه) على سنن هذا الأمر ، فهو أمرٌ من الله تعالى أجراه جزاءً ، فجاء كذلك ، ولم يكن كالأمر السابق (فليلقه) ، وإن كان مثله سبباً مترتباً عن أمر سابق ، وأمراً من الله بالتكوين .

* جواب اسم فعل الأمر :

وهو في قوله تعالى : ﴿ يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ عَلَيْكُمْ أَنفُسَكُمْ ۖ لَا يَضُرُّكُم مَّن ضَلَّ إِذَا ٱهْتَدَيْتُمْ ۚ إِلَى ٱللَّهِ مَرْجِعُكُمْ جَمِيعًا فَيُنَبِّئُكُم بِمَا كُنتُمْ تَعْمَلُونَ ﴾ [المائدة : ١٠٥](٢) .

(١) الفراء ، معاني القرآن : ٢ / ١٧٩ .

(٢) لم أذكر (تعال) باعتبارها فعل أمر لا اسمًا له كما تبيّن في موضعه من البحث: ص٧٨ .

واسم الفعل هنا هو (عليكم) ، و (لا يضركم) : أجاز بعض النحاة كالزمخشري وابن هشام توجيهَه على الجزم جوابًا لاسم الفعل ، وأن ضمّة الراء حركةُ إتباعٍ لا إعرابٍ[1] ، ويقوّيه صلاحية هذه الجملة للجزاء ؛ ولذلك يقول الفراء : « رفعٌ ، ولو نويت الجزاء لجاز في قياس النحو »[2] ، « ولو جزمت كان صواباً »[3] ، والظاهر أنها جملة خبرية ، وهو الوجه الآخر الذي أجازه ذانك العلمان، وتقوِّيه قراءة « لا يضيرُكم »[4] ، و قيل: جملة طلبية باعتبار (لا) ناهية ، والضمة حركة إتباع لا إعراب أيضًا ، ويؤيده قراءة الجزم .[5] .

٢- جواب النهي :

وهنا يُظهر السياقُ إشكالاً عند تطبيق ما استقر لدى النحاة ، وهو إضمار (إنْ) الشرطية ، حيث إنّ إضمارها هنا قد يؤدي إلى فساد المعنى بألا يكون صالحاً لجواب الشرط المقدر ؛ نحو لا تشرك بالله يغفر لك ؛ فإن الغفران مترتّبٌ على عدم الإشراك وشرطٌ له ؛ فتقدير التركيب بـ : إن تشرك بالله يغفر لك يؤول إلى فساد المعنى ، وقد

---

(١) ينظر : الزمخشري ، الكشاف : ١ / ٧١٨ ، ابن هشام ، المغني : ٥٢١ ، أضاف الزمخشري أن الأصل (لا يضرّوكم) ، ولا داعيَ له لوجوب إفراد الفعل المسند إلى الفاعل الجمع في الأفصح ، ولا تستلزم حركة الإتباع ذلك الأصل .

(٢) الفراء ، معاني القرآن : ١/ ١٦١ .

(٣) السابق: ١/ ٣٢٣.

(٤) الزمخشري ، الكشاف : ١/ ٧١٨ .

(٥) ينظر: الآلوسي، روح المعاني: ٧/ ٤٥، وينظر : السابق .

كان موقف النحاة من ذلك على مذهبين ، الأولُ منعُ الجزم إلا حيث يصحّ تقدير حرف النفي مع (إن) ؛ تصحيحاً للمعنى ، وهو مذهب أكثر البصريين[١] ، والثاني: جواز ذلك دون تقدير نفي الفعل ، مُرَاعًى فيه عند تقدير فعل الشرط سلامةُ المعنى ، وهو مذهب الكسائي[٢] ، ويُنسب إلى الكوفيين[٣] ؛ « فيُجيزون : لا تعصِ اللهَ تندمْ ؛ لأنه قد ضُمِّن (لا تعصِ) معنى : إن تعصِ الله تندم »[٤] .

ولم يرد للنهي جواب مجرّد من الفاء في القرآن الكريم .

٣- جواب الدعاء :

عرفنا في الفصلِ السابقِ أنّ الدعاء هو في صورته اللفظية أمرٌ أو نهيٌ[٥] ، وإنما يُوسَمُ الكلامُ بالدّعاء حين يكون المتكلِّم أدنى مرتبةً من المخاطب .

وقد جاء الجوابُ غيرَمقرونٍ بالفاء للدعاء الذي بصيغة فعل الأمر في مواضع[٦]

(١) سيبويه ، الكتاب : ٣ / ٩٧ ، المبرد ، المقتضب : ٢ / ٨٣ ، ١٣٥ ، ابن السراج ، الأصول : ٢ / ١٦٢ ، الزمخشري ، المفصل : ٢٥٣، ابن عصفور ، شرح الجمل : ٢ / ١٩٢ - ١٩٣ ، ابن مالك ، شرح الكافية الشافية : ٢ / ١٢٩ ، أبو حيان ، الارتشاف : ٤ / ١٦٨٥ ، السيوطي ، الهمع : ٢ / ٣١٦ .

(٢) ينظر : ابن عصفور ، شرح الجمل : ٢ / ١٩٣ ، الرضي ، شرح الكافية : ٤ / ١٢١ .

(٣) السابق .

(٤) ابن عصفور ، شرح الجمل : ٢ / ١٩٣ .

(٥) ذلك باعتبار معيار البحث (الجملة الطلبية لفظًا) . وقد أفردتُه بالحديث هنا ، بخلاف الفصل الأول ؛ لأنّ بين النحويين خلافًا يتعلّق بإجابته بفاء السببية سيأتي بعدُ .

(٦) وهي إضافةً إلى ما ذُكر : السجدة : ١٢ ، فاطر : ٣٧ ، فصلت : ٢٩ .

منها قوله تعالى : ﴿ وَلَمَّا جَآءَ مُوسَىٰ لِمِيقَٰتِنَا وَكَلَّمَهُۥ رَبُّهُۥ قَالَ رَبِّ أَرِنِيٓ أَنظُرْ إِلَيْكَ ﴾ [الأعراف : ١٤٣] ، قوله تعالى : ﴿ فَيَقُولُ ٱلَّذِينَ ظَلَمُوا۟ رَبَّنَآ أَخِّرْنَآ إِلَىٰٓ أَجَلٍ قَرِيبٍ نُّجِبْ دَعْوَتَكَ وَنَتَّبِعِ ٱلرُّسُلَ ﴾ [إبراهيم : ٤٤] .

٤ – جواب الاستفهام :

استعمل القرآن الكريم أسلوب الاستفهام كثيراً جداً كما مرّ ، إلا أنه لم يرد لتلك الاستفهامات جوابٌ مضارعاً مجزوماً إلا في موضع واحد على احتمال ، وهو قوله تعالى : ﴿ يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ هَلْ أَدُلُّكُمْ عَلَىٰ تِجَٰرَةٍ تُنجِيكُم مِّنْ عَذَابٍ أَلِيمٍ ۝١٠ تُؤْمِنُونَ بِٱللَّهِ وَرَسُولِهِۦ وَتُجَٰهِدُونَ فِى سَبِيلِ ٱللَّهِ بِأَمْوَٰلِكُمْ وَأَنفُسِكُمْ ۚ ذَٰلِكُمْ خَيْرٌ لَّكُمْ إِن كُنتُمْ تَعْلَمُونَ ۝١١ يَغْفِرْ لَكُمْ ذُنُوبَكُمْ وَيُدْخِلْكُمْ جَنَّٰتٍ تَجْرِى مِن تَحْتِهَا ٱلْأَنْهَٰرُ وَمَسَٰكِنَ طَيِّبَةً فِى جَنَّٰتِ عَدْنٍ ۚ ذَٰلِكَ ٱلْفَوْزُ ٱلْعَظِيمُ ﴾ [الصف : ١٠ – ١٢] .

فقد استشهد الخليل(١) وسيبويه(٢) والمبرد(٣) بهذا الشاهد على جزم جواب الاستفهام ، ووجّهه الفراء على ذلك ؛ إذ قال : « وقوله : يغفر لكم جُزِمَت في قراءتنا في هل . وفي قراءة عبد الله للأمر الظاهر ، لقوله : آمنوا ، وتأويل : هل أدلكم أمر أيضاً في المعنى، كقولك للرجل : هل أنت ساكت ؟ معناه : اسكت ، والله أعلم »(٤) ، إلا أنه يُشكِلُ على هذا التوجيه عند بعض النحاة والمفسرين انتفاءُ

(١) الجمل في النحو : ٢١٤ – ٢١٥ .

(٢) الكتاب : ٣/ ٩٤ .

(٣) المقتضب : ٢/ ٨٢ ، ١٣٥ . وهذا خلاف ما نُسِبَ إليه من أنه جواب الأمر .

(٤) الفراء ، معاني القرآن : ٣/ ١٥٤ ، وينظر : ابن خالويه ، إعراب القراءات السبع : ٢/ ٣٦٤ .

السببية بينهما فليس بالدلالة تجبُ المغفرة[١] .

هذا هو المذهب الأول في توجيه الجزم ، وهو شاهدنا في هذه المسألة ، أمّا المذهب الثاني فيخرجنا عمّا نحن فيه ، وهو توجيه الجزم على أنه جواب قوله : « تؤمنون » ؛ لأنه في معنى الأمر ، وممن قال بهذا المذهب : الزجاج[٢] ، والزمخشري[٣] ، وابن الأنباري[٤] ، والعكبري[٥] ، وابن مالك[٦] ، وهو اختيار كثيرٍ من المفسرين[٧] واستدلوا على هذا التوجيه بورود قراءتين بصيغتي أمر ، وهما[٨] : قراءة عبد الله بن مسعود : « آمنوا » بدل قراءة الجمهور (تؤمنون) ،وقراءة زيد بن علي « تؤمنوا » بحذف النون ، وهي تتوجّه على حذف لام الأمر .

ثمّ التمسوا سرَّ هذا العدول التركيبي من صيغة الأمر إلى صيغة الخبر ، وهو تحقُّقِ الامتثال لهذا الأمر الربّاني ؛ يقول الزمخشري : « فإن قلت لِمَ جيء به على لفظ

---

(١) الزجاج ، معاني القرآن وإعرابه :١/ ٢٢٦ ، ٥/ ١٦٦، وينظر : العكبري ، التبيان : ٢ / ٤٥٢ ، أبو السعود ، إرشاد العقل السليم : ٨ / ٢٤٥ ، الألوسي ، روح المعاني : ٢٨ / ٨٩ .

(٢) معاني القرآن وإعرابه : ١ / ٢٢٦ ، ٥ / ١٦٦ .

(٣) الكشاف : ٤ / ٥٢٦ .

(٤) البيان في غريب القرآن : ٢ / ٤٣٦ .

(٥) التبيان في إعراب القرآن : ٢ / ٤٥٢ .

(٦) شرح الكافية الشافية ٢ / ١٣٠ .

(٧) ينظر : الرازي ، التفسير الكبير : ٢٩ / ٢٧٥ ، الزركشي ، البرهان : ٢ / ٢٨٩ ، ٣ / ٣٤٩ ، أبو السعود ، إرشاد العقل السليم : ٨ / ٢٤٥ ، الألوسي ، روح المعاني : ٢٨ / ٨٩ .

(٨) ينظر : أبو حيان ، البحر المحيط : ٨ / ٢٦٠ .

الخبر ؟ قلت : للإيذان بوجوب الامتثال ، وكأنه امتُثِلَ ؛ فهو يخبرُ عن إيمان وجهادٍ موجودين ، ونظيرُه قولُ الداعي : غفر الله لك ، ويغفر الله لك ؛ جعلْتَ المغفرة لقوّة الرجاء كأنها كانت ووُجدَت »[١] .

وهذا المذهب لا يخلو أيضاً من إشكال عند أبي حيان ؛ ففيه حملٌ على قليل لا ينقاس ؛ قال : « وقال بعض أصحابنا : الفعلُ الخبريُّ لفظًا الأمريُّ معنًى لا ينقاس ، ولم يُسمَع منه إلا الذي ذكرناه . »[٢] ، و هو : اتّقى اللهَ امرؤٌ فعل خيرًا يُثَب عليه .

ويبدو أنه يمكن القول بأن معنى الأمر في (تؤمنون) الذي شهدت به القراءتان السّالفِ ذكرُهما يُمكن أن يكون مستفاداً من دلالة الاستفهام ، فالأداة يسري معناها على أجزاء الجملة ومتعلّقاتها جميعاً كما هو معروف ؛ وجملة (تؤمنون) مفسِّرة أو مبيِّنة للتجارة ، والاستفهام هنا « من قبيلِ الأمر في المعنى ؛ لأن هذا النداء (يا أيها الذين آمنوا) ، لا يقع بعده إلا طلبٌ ، سواء كان أمراً أو نهياً أو ما يقوم مقام الأمر والنهي من الحقائق التي بها سعادة المؤمنين في الدنيا والآخرة ؛ ولذلك أوّل المفسرون الخبر في الآية التي بعدها : ﴿ تُؤْمِنُونَ بِٱللَّهِ ﴾ أوّلوه بالأمر »[٣] .

وقد أدرك ذلك الزمخشري ؛ إذ قال : « فإن قلت : هل لقولِ الفرّاءِ أنه جواب ﴿ هَلْ أَدُلُّكُمْ ﴾ وجهٌ ؟ قلت : وجهُه أن متعلّق الدلالة هو التجارة ، والتجارة مفسَّرة

---

(١) الكشاف : ٤ / ٥٢٦ – ٥٢٧ ، وينظر : الرضي ، شرح الكافية : ٤ / ١١٩ .

(٢) الارتشاف : ٤ / ١٦٨٥ .

(٣) عبد العظيم المطعني ، التفسير البلاغي للاستفهام : ٤ / ٢٥٤ .

بالإيمان والجهاد ، فكأنه قيل : هل تتّجرون بالإيمان والجهاد يغفر لكم »[١] ، أو هـو – كما قال ابن هشام – تنزيلٌ للسبب ، وهو الدلالة منزلة المسبَّب ، وهو الامتثال[٢] ، ولقد أجاد مكّيٌّ قولُه : «...؛ فيكون على هذا (يغفر) جوابُ الاستفهام محمولٌ على المعنى؛ لأن المعنى : هل تؤمنون بالله وتجاهدون يغفر لكم ؛ لأنـه قـد بـيّن التجـارة بالإيمان والجهاد ، فهي هما ، فكأنهما قد لُفِظَ بهـما في موضـعٍ بعدـ (هـل) ؛ فحُمـل الجواب على ذلك المعنى »[٣] .

فجعلُ (يغفر) جواباً للاستفهام أوجهُ مِن جعله جواباً لـ (تؤمنون) ؛ فهو كما ترى مبنيٌّ على النظر إلى جملة الاستفهام من ناحية المعنى ، وليس من ناحيـة اللفـظ المجرَّدة من استكمال علاقات الإسناد لأجزاء الجملة الرئيسة، تأمّل ردّ ابن الأنباري لهـذا المـذهب وكيـف وقـف دون مراعـاة المعنـى ؛ يقـول : « وزعـم قـومٌ أنّ (يغفر)مجزوم ؛ لأنه جواب الاستفهام ، وليس كذلك ؛ لأنه لو كان كـذلك لكـان تقديره : إن دللتكم على تجارة يغفر لكم . وقد دل كثيراً على الإيمان ، ولم يؤمنوا ولم يغفر لهم »[٤] .

وبذلك لا غرابة من اختيار كثير من المفسرين للمـذهب القائـل بـأن الجـواب للأمر .

ونتتقل فيما نستقبل إلى الصورة القياسية الأخرى لجواب الطلب .

---

(١) الكشاف : ٤ / ٥٢٧ .

(٢) المغني : ٣٨٥ ، وينظر : الزركشي ، البرهان : ٢ / ٢٨٩ (بتصرف يسير) .

(٣) مشكل إعراب القرآن :٢/ ٧٣١ ، وينظر : العكبري ، التبيان في إعراب القرآن :٢/ ٤٥٢ .

(٤) البيان في غريب إعراب القرآن : ٢ / ٤٣٦ .

* **ثانياً : جواب الطلب المقترن بفاء السببية في الاستعمال القرآني :**

عرفنا فيما مضى مظهراً للشكل القياسي لجواب الطلب ، وهو المضارع المجرّد من فاء السببية ، وتأكّد في غيرما موضعٍ أن الشرطَ الذي لا مناص عنه لبناء جملة الجواب هو قصدُ الجزاء ، وعرفنا أن هذا التأثير المعنوي من المكوِّن الطلبي في ناصيةِ الجملة الطلبية استلزم أثراً لفظياً ، وهو جزمُ الجواب ، والعلامة الإعرابية عندئذ قرينةٌ لفظية على الجواب .

والمظهر الثاني لجواب الطلب الذي سنتناوله هنا ليس مجزوماً ؛ فيُعرفَ أنه جواب، فهو منصوب ، والعلامة الإعرابية هنا ليست أثراً للطلب في بداية الجملة ؛ ولذا كان لا مندوحة من حاجة التركيب إلى ما يشدّ أزره بذلك المكوّن الطلبي ، ويفصح عن كونه جواباً له .

وفاءُ السببية - كما يظهر من وظيفتها - هي الأداة المناسبة لتصوير تلك العلاقة التركيبية بين شطري الجملة .

يقول ابن يعيش موضِّحاً دور الفاء في القيام بوظيفة الربط : « واعلم أن هذه الفاء التي يجاب بها تعقِدُ الجملة الأخيرة بالأولى ، فتجعلهما جملة واحدة ، كما يفعل حرف الشرط ... »[1] .

ولأن هذه الفاء وظيفتُها الأساسية هي العطف ، هيّأت التركيب بعدها للسّبك كيما يصحَّ العطف ، وترتَّب على ذلك نصبُ الفعل ، لتكون العلامة الإعرابية قرينةً

(١) ابن يعيش ، شرح المفصل : ٤ / ٢٤١ ، وينظر : ابن جني ، سرّ صناعة الإعراب : ١ / ٢٧٤ .

لفظية على الجواب بعونٍ من قرينة الربط (فاء السببية) .

وقد انعقد إجماعُ النحاة بصريين وكوفيين[١] على أن المضارع عندئذ منصوب ، واشترطوا – والحالة هذه – أن يكون مسبوقاً بنفي أو طلب محضين .

بيد أنهم اختلفوا في عامل النصب على النحو الآتي :

١ – **المذهب الأول** : أن العامل (أنْ) مضمرة وجوباً ، وهو مذهب البصريين[٢] ، يقول سيبويه : « اعلم أنّ ما انتصب في باب الفاء ينتصب على إضمار أن » ، ويوضّح (رحمه الله !) فيه علّةَ هذا الإضمار بأنّه لّما كان ما بعد الفاء لا يشارك ما قبلها حكماً آل التركيبُ إلى معنى الاسمية ، فما قبلها مصدرٌ متصيَّدٌ من الكلام ، وما بعدها يمكن إضمار (أن) فيه فيُتأوَّل بمصدر ، وهو – في ما يبدو – تفسيرُ معنًى لذلك التقدير الإعرابي ؛ يقول سيبويه : « تقول : لا تأتيني فتحدثَني ، لم تُرِدْ أن تدخل الآخر فيما دخل فيه الأول فتقول : لا تأتيني ولا تحدِثُني ، ولكنّك لَّما حوَّلت المعنى عن ذلك تحوَّل إلى الاسم ؛ كأنَّك قلت : ليس يكون منك إتيانٌ فحديثٌ ، فلمَّا أردْتَّ ذلك استحال أن تضُمَّ الفعل إلى الاسم ، فأضمروا (أنْ) ؛

---

(١) شذ عنهم العلاء بن سيابة ، شيخ الفراء ، « يقول : لا أنصب بالفاء جواباً للأمر » ينظر : الفراء ، معاني القرآن : ٢/ ٧٩. والسماع يبطله.

(٢) سيبويه ، الكتاب : ٣ / ٢٨ ، ٣٠ ، ٣٨ ، ٤١ ، المبرد ، المقتضب : ٢ / ١٤ ، ٢٥ ، ابن السراج ، الأصول : ٢ / ١٥٤ ، الزجاجي ، الجمل : ١٨٥ ، الزمخشري ، المفصل : ٢٤٦ ، ابن يعيش ، شرح المفصل : ٤ / ٢٣٠،٢٣٢ ، ابن مالك ، شرح الكافية الشافية : ٢ / ١٢٢ ، الرضي ، شرح الكافية :٤/ ٥٣ ،٦٧، ابن هشام ، الأوضح : ٤/ ١٦١ ، السيوطي ، الهمع :٢/ ٣١٤ .

لأنّ (أنْ) مع الفعل بمنزلة الاسم ، فلما نووا أن يكون الأول بمنزلة قولهم : لم يكن إتيان ، استحالوا أن يضموا الفعل إليه ، فلما أضمروا (أن) حسُن ؛ لأنه مع الفعل بمنزلة الاسم »[١] .

٢- **المذهب الثاني** : أن العامل هو الصَّرف ، وهو مذهب الكوفيين[٢] والبغداديين[٣] .

والصَّرف مصطلحٌ كوفيٌّ ، وهو يحمِل مدلوله اللغوي فهو « أن يجتمع الفعلان بالواو أو الفاء أو (أو) ، وفي أوّله جحدٌ أو استفهام ، ثم ترى ذلك الجحد أو الاستفهام ممتنعاً أن يُكرَّر في العطف فذلك الصرف »[٤] .

ويُعبَّر عنه بمصطلح مرادف أيضاً ، وهو الخلاف ؛ يقول الرضي : « نُصِبَ على الصرف ، بمعنى قولهم : نُصِبَ على الخلاف سواءً »[٥] ؛ فمخالفة الجواب لما قبله عدُّوها العامل في النصب ، وللوقوف على فضل بيان لذلك نعرِض حجَّةَ الكوفيين كما صوّرها ابن الأنباري ؛ يقول : « أما الكوفيون فاحتجُّوا بأن قالوا: إنما قلنا ذلك ؛ لأن الجواب مخالِف لما قبله ؛ لأن ما قبله أمر أو نهي أو استفهام أو تمنٍّ أو عرض ، ألا ترى أنك إذا قلت : إيتنا فنكرمَك ، لم يكن الجواب أمرًا ، فإذا قلت : لا تنقطع

(١) الكتاب : ٣/ ٢٨ ، وينظر : ابن جني ، سر الصناعة : ١/ ٢٧٢ .

(٢) ابن الأنباري ، الإنصاف : ٢/ ٥٥٧ .

(٣) ابن جني ، سر صناعة الإعراب : ١/ ٢٧٥ ، الجرجاني ، المقتصد : ٢/ ١٠٧٤ .

(٤) الفراء ، معاني القرآن :١/ ٢٣٥ .

(٥)شرح الكافية : ٤/ ٥٤ .

عنّا فنجفوَك ، لم يكن الجواب نهياً ... فلما لم يكن الجواب شيئاً من هذه الأشياء كان مخالفاً لما قبله ، وإذا كان مخالفاً لما قبله وجب أن يكون منصوباً على الخلاف على ما بيّنا »[1] .

فبينا سوّغت هذه المخالفة للبصريين تقدير (أن) ليصحّ العطف ، عدّها هؤلاء عاملاً للنصب ، بل إنّ مصطلح الصرف عبّر به سيبويه عن ذلك المسوِّغ ؛ إذ قال : « وإنما اختير النصب ؛ لأن الوجهَ ههنا وحدَّ الكلام أن تقول : ما تأتينا فحدَّثتنا ، فلمّا صرفوه عن هذا الحدِّ ضعُف أن يضمُّوا يفعَلُ إلى فعلتَ فحملوه على الاسم ، كما لم يجز أن يضمّوه إلى الاسم في قولهم : ما أنت منّا فتنصُرَنا ، ونحوه »[2] .

وقد رُدّ القول بهذا العامل المعنوي بأمور :

١ – أن العامل إذا كان معنوياً لم يكن معه لفظ ، وإلا لجاز أن نقول إنّ زيداً في قولك : ضربت زيداً ، لم ينتصب بالفعل ، وإنما عمل النصب فيه كونه مفعولاً ، وذلك غير سديد[3] .

٢ – أنه لو كان الخلاف ناصباً – كما يقول ابن عصفور[4] – لقلت : ما قام زيدٌ بل عمراً فتنصب لمخالفة الثاني الأول .

---

(١)ابن الأنباري ، الإنصاف : ٢/ ٥٥٨ .

(٢) الكتاب : ٣ / ٣١ . وقد عبّر – رحمه الله – بالخلاف وبالخروج أيضاً ، فكل هذه الاصطلاحات الكوفية بمعنى ؛ ينظر : الكتاب : ٢ / ١١٨ ، ١٢٠ ، ٣١٠ .

(٣) ينظر : الجرجاني ، المقتصد : ٢ / ١٠٧٥ .

(٤) شرح الجمل : ٢ / ١٤٣ .

٣- أن المعاني لا تنصب الأفعال ، وإنما ترفعها[١] . وهذا إنما يكون وفق المذهب البصري ، وإلا فله نظائرُ عند الكوفيين .

المذهب الثالث : أن الناصب هو الفاء نفسها ، وهو مذهب الجرمي[٢] ، واستدلّ بأنه وجد الفعل بعدها منصوباً ، ولم يقم دليل على أن النصب بإضمار (أن) ، فجعل النصب بها[٣] .

ويردُّ هذا المذهب أنه – كما قال سيبويه – : « لو كانت الفاء والواو و(أو) ينصبن لأدخلْتَ عليهن الفاء والواو للعطف »[٤] .

ولا يرِدُ على الجرمي – كما يقول الرضي – « الاعتراض بوجوب اختصاص العامل بأحد القبيلين ؛ لأنه يقول إن هذه الحروف بهذه المعاني مختصة بالمضارع »[٥] .

لكنه يمكن أن يُرَدَّ عليه بأنه لو كان مختصًّا لعمل في مدخوله ما اختصّ به من ضروب العمل وهو الجزم .

وقبل أن يتوجه زمام الحديث تلقاء دراسة ما ورد في الاستعمال القرآني لهذا الأسلوب ، يحسن بنا أن نُعرج على الأوجه النحوية الجائزة في هذا الجواب ، وبيان ذلك ما يأتي :

---

(١) ابن جني ، سر الصناعة : ١ / ٢٧٥ .

(٢) ينظر : ابن يعيش ، شرح المفصل : ٢/ ٢٣٢

(٣) ينظر : ابن عصفور ، شرح الجمل : ٢ / ١٤٣ .

(٤) سيبويه ، الكتاب : ٣ / ٤١ ، وينظر : ابن الأنباري ، الإنصاف : ٢ / ٥٥٦ – ٥٥٧ .

(٥) الرضي ، شرح الكافية : ٤ / ٥٥ .

٭ الأوجه الإعرابية الجائزة في المضارع المقترن بفاء السببية :

سبق القول إن هذا المضارع منصوب باتفاق النحاة ، إذا قُصِدَ السبب ، ولم يك داخلاً في فيما قبله ، وهذا الوجه لا يتعين إلا بهذين القيدين ، وإلا فهذا النمط الجوابي من حيث البناء التركيبي الصّرف يحتمل هذا الوجه ، كما يحتمل وجهين آخرين ، وهما أن تكون الجملة مستأنفة حُذف منها المبتدأ ، وأن تكون معطوفة على سابقتها على وجه الشركة في الحكم ، والمعنى هو الفيصل في ذلك أوّلاً ، ثم تأتي الحركة الإعرابية قرينةً لفظية فارقة عند أكثر النحاة - كما سيأتي - على أيٍّ من تلك الوجوه في الغالب .

يقول سيبويه في مطلع (باب الفاء) : « اعلم أنّ ما انتصب في باب الفاء ينتصب على إضمار (أن) ، وما لم ينتصب فإنه يشرك الفعل الأول فيما دخل فيه ، أو يكون في موضع مبتدأ أو مبني على مبتدأ أو موضع اسم مما سوى ذلك »[1] .

فالوجهان الأولان يجمعهما أن الفاء للعطف السببي ، ويفترقان من حيث المعنى في أنّ الوجه الأول الذي تُضمر فيه (أنْ) يُقصد به التنصيص على السبب ، وآية ذلك أن ينحلَّ منه شرطٌ وجزاء ؛ يقول المبرد : « لو قلت : لا تقم فتضرب زيداً لجزمت إذا أردتَ: لا تقم ولا تضرب زيداً . فإذا أردتَ : لا تقم فتضربَ زيداً ، أي فإنّك إن قمت ضربته ، لم يكن إلاّ النصب ؛ لأنك لم ترد بـ (تضرب) النهي ، فصار

(١) الكتاب : ٣ / ٢٨ .

المعنى : لا يكن منك قيامٌ فيكون منك ضربٌ لزيد »[١] .

فالعطف مع التشريك لا يقصد به النصّ على السبب ، وهو من حيث الإعراب تابع للمعطوف عليه ، كما أن العطف مع التشريك عطف جمل ، ومع النص على السببية عطف مفردات .

وقد يحصل الاشتراك اللفظي بعدم ظهور القرينة الإعرابية ؛ فيحتمل التركيب كلا التوجيهين ، كما في الأفعال الخمسة أو الفعل المضعَّف المنصوب والمجزوم بفتح آخره ؛ علامةً للمنصوب ، ومنعاً لالتقاء الساكنين في المجزوم ، وعندئذ يمكن أن يحتمل كلا التوجيهين إذا صحّ المعنى .

وقد عقد الزركشي في كتابه البرهان مبحثاً لاحتمال الفعل للجزم والنصب ، وساق من مواضعه في القرآن قوله تعالى : ﴿ وَلَا تَقْرَبَا هَٰذِهِ ٱلشَّجَرَةَ فَتَكُونَا مِنَ ٱلظَّٰلِمِينَ ﴾ [البقرة :٣٥ ، الأعراف : ١٩] ، قال : « يحتمل أن يكون ما بعد الفاء مجزوماً ، ويحتمل أن يكون منصوباً ، وإذا كان مجزوماً كان داخلاً في النهي ، فيكون قد نهى عن الظلم كما نهى عن قربان الشجرة »[٢] .

وأما الوجه الثالث ، وهو رفع الفعل على الاستئناف ، فالتركيب عندئذ لا يفيد السببية ؛ يقول سيبويه : « واعلم أنك إن شئت قلت : ائتني فأحدثُك ، ترفع . وزعم الخليل أنك لم ترد أن تجعل الإتيان سبباً لحديث ، ولكنك كأنك قلت : ائتني

---

(١) المقتضب : ٢ / ١٥ .

(٢) البرهان :٤/ ١٤٤ .

فأنا ممّن يحدثك البتة جئت أو لم تجئ . قال النابغةُ الذبيانيُّ :

ولا زال قبرٌ بين تُبنى وجاسم   عليه من الوسميِّ جودٌ ووابلُ
فينبِتُ حوذانا وعوفاً منوِّرًا   سأتبعُه مِن خيرِ ما قال قائلُ!

وذلك أنه لم يرد أن يجعل النبات جواباً لقوله : ولا زال ، ولا أن يكون متعلِّقاً به ؛ ولكنه دعا ثم أخبر بقصة السحاب ، كأنه قال : فذاك ينبت حوذاناً »[1] .

ويبدو أن هذا الرأي مبنيٌّ على ملاحظة ما استمرّ واطّرد مِن كلام العرب تحقيقاً لطرد القاعدة ، وإلا فقد أشار بعض النحاة[2] إلى أن هذا التركيب – وفق هذا التوجيه – قد يفيد السببية ، بل عدّه الرضي جائياً على الأصل ، وأن هذا الأصل غيرُ مرفوضٍ ما اتّضح المعنى ، فلا يُعدَل عنه إلى النصب إلا حيث لم يؤمَن التباسُ هذه الجملة بالجملة الحالية ؛ يقول الرضي : « وكان الأصل في جميع الأفعال المنتصبة بعد فاء السببية الرفعَ ، على أنها جملٌ مستأنفة ؛ لأن فاء السببية الأغلبُ أن يُستأنف بعدها الكلام ... وقد يبقى ما بعدها على رفعه قليلاً كقوله تعالى : ﴿ وَلَا يُؤْذَنُ لَهُمْ فَيَعْتَذِرُونَ ﴾ [المرسلات :٣٦] ، وقوله :

ألم تسألِ الربعَ القواءَ فينطِقُ   وهل يخبرَنْك اليومَ بيداءُ سملقُ

جاء جميع هذا على الأصل ، ومعنى الرفع فيه كمعنى النصب ... جاز لك ألا

---

(١) الكتاب : ٣٠/ ٣٦ – ٣٧ .

(٢) ابن السراج ، الأصول : ٢/ ١٧٩ .

تصرف في المواضع المذكورة إلى النصب اعتماداً على ظهور المعنى . والأكثر الصرف إليه ، وإنما صرفوا ما بعد فاء السببية من الرفع إلى النصب ، لأنهم قصدوا التنصيص على كونها سببية ، والمضارع المرتفع بلا قرينة مخلّصة للحال أو الاستقبال ظاهر في معنى الحال ؛ فلو أبقوه مرفوعاً لسبق إلى الذهن أن الفاء لعطف جملة حالية الفعل على الجملة التي قبل الفاء ... ففي النصب شيئان : دفع جانب كون الفاء للعطف ، وتقوية كونه للجزاء »[١] .

ويتقرّر ذلك بقراءات قرآنية جاءت برفع الفعل بعد فاء السببية[٢] ، يقول ابن الأنباري في بيانه لقوله تعالى : ﴿ فَلَا يَصُدَّنَّكَ عَنْهَا مَن لَّا يُؤْمِنُ بِهَا وَٱتَّبَعَ هَوَىٰهُ فَتَرْدَىٰ ﴾ [طه : ١٦] « فإنّ مثل هذه الأجوبة ، يجوز فيها النصب والرفع ، كقوله : ﴿ فَأَطَّلِعَ إِلَىٰٓ إِلَٰهِ مُوسَىٰ ﴾ [غافر : ٣٧] فأطِلعُ ، وقوله تعالى : ﴿ يَٰلَيْتَنِي كُنتُ مَعَهُمْ فَأَفُوزَ ﴾ [النساء : ٧٣] ، وأفوز بالنصب والرفع إلى غير ذلك من المواضع »[٣] .

ومثل ذلك قوله تعالى : ﴿ مَّن ذَا ٱلَّذِي يُقْرِضُ ٱللَّهَ قَرْضًا حَسَنًا فَيُضَٰعِفَهُۥ لَهُۥٓ أَضْعَافًا كَثِيرَةً ﴾ [البقرة : ٢٤٥ ، الحديد : ١١] .

(١) الرضي ، شرح الكافية : ٤ / ٦٦ - ٦٧ (بإيجاز) ؛ والرضي يخالف النحاة في إعراب ما بعد الفاء ؛ إذ يعربه مبتدأ محذوف الخبر وجوباً .

(٢) ينظر : عضيمة ، دراسات لأسلوب القرآن : ٢ / ٢٠٩ .

(٣) البيان : ٢ / ١٤٠ .

فقد قرأ ابن عامر وعاصم بنصب الفاء والباقون بالرفع[1] .

ولكنهم لم يعبأوا بهذا القليل إزاء رغبتهم في استنباط نظام نحوي للّغة ، طابَعُهُ الاطراد ؛ يقول الأعلم : « وإنما جعل النحويون معنى الرفع غير معنى النصب رعياً للأكثر من كلام العرب »[2] .

(١) أبو حيان ، البحر المحيط : ٢ / ٢٦١ .

(٢) البحر المحيط : ٨ / ٣٩٩ ، الارتشاف : ٤/ ١٦٨٣ ، ابن عقيل ، المساعد : ٣/ ٩٤ .

*** جواب الطلب المقترن بفاء السببية في القرآن الكريم :**

أولاً : جواب الأمر :

لم يرِد لفعل لأمر – وهو أكثر أقسام الطلب استعمالاً في القرآن – جوابٌ على هذا النمط إلاّ في موضع واحد كان بمعنى الدعاء [(١)] .

ولعله جديرٌ بالذكر ما ورد على صورة الجواب في النص القرآني ، وهو قوله تعالى : ﴿ كُن فَيَكُونُ ﴾ في ثمانية مواضع ، أوّلُها قوله تعالى : ﴿ بَدِيعُ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضِ ۖ وَإِذَا قَضَىٰٓ أَمْرًا فَإِنَّمَا يَقُولُ لَهُۥ كُن فَيَكُونُ ﴾ [البقرة : ١١٧] [(٢)] .

فقد قرئ بالنصب في ستة مواضع منها [(٣)] ، وليست قراءة النصب شاهدة على أنه جواب ، فالتركيب على أيّةِ قراءة لا يصح توجيهه على الجواب ؛ لأنه ليس أمراً على الحقيقة ؛ إذ لا يصح أن ينحلَّ منه شرط وجزاء ؛ لأنه حكاية لتلك الحال فالكلام إذًا خبر ، يقول المبرد موضحاً علة امتناع النصب على الجواب : « وأمّا قوله عز وجل : ﴿ فَإِنَّمَا يَقُولُ لَهُۥ كُن فَيَكُونُ ﴾ النصب ههنا محال ؛ لأنه لم يجعل (فيكون)

---

(١) سيأتي الحديث عنه مستقلاً لاحقًا ، وقد مرّ بنا تضعيف أن يكون من جواب الأمر قوله تعالى :

﴿ ٱعْبُدُوا۟ رَبَّكُمُ ٱلَّذِى خَلَقَكُمْ وَٱلَّذِينَ مِن قَبْلِكُمْ لَعَلَّكُمْ تَتَّقُونَ ﴿٢١﴾ ٱلَّذِى جَعَلَ لَكُمُ ٱلْأَرْضَ فِرَٰشًا وَٱلسَّمَآءَ بِنَآءً وَأَنزَلَ مِنَ ٱلسَّمَآءِ مَآءً فَأَخْرَجَ بِهِۦ مِنَ ٱلثَّمَرَٰتِ رِزْقًا لَّكُمْ ۖ فَلَا تَجْعَلُوا۟ لِلَّهِ أَندَادًا وَأَنتُمْ تَعْلَمُونَ ﴿٢٢﴾ ﴾

[البقرة : ٢١ – ٢٢] ينظر : ص من البحث

(٢) وسائر المواضع : آل عمران : ٤٧، ٥٩ ، الأنعام : ٧٣ ، النحل : ٤٠ ، مريم : ٣٥ ، يس : ٨٢ ، غافر : ٦٨ .

(٣) ينظر : الدمياطي ، إتحاف فضلاء البشر : ١/ ١٩٠ ، عضيمة ، دراسات لأسلوب القرآن : ٢/ ٢٢٤ .

جواباً ، هذا خلاف المعنى ؛ لأنه ليس ههنا شرط . إنما المعنى : فإنه يقول له : كن فيكون ، و (كن) حكاية »[١] .

أو أنه كما يشير عددٌ من المفسرين[٢] ليس أمراً على الحقيقة « وإنما هو تمثيلٌ لسهولة تأتّي المقدورات بحسب تعلُّقِ مشيئته تعالى ، وتصويرٌ لسرعة حدوثها بما هو عُلِمَ في الباب من طاعة المأمور المطيع للأمر المطاع »[٣] .

وقد قيل في الرفع ثلاثةُ توجيهات[٤] : أن يكون مستأنفاً ، وأن يكون معطوفاً على يقول ، وأن يكون معطوفاً على (كن) من حيث المعنى ، وأمّا النصب فلتشبيهه بجواب الأمر[٥] ، أو بالعطف على (يقول) في آيتي يس وغافر ؛ لأنه منصوب بـ(أن) المصدرية قبله .

وأمّا الأمر بلام الأمر فلم يرد له جواب في القراءة المشهورة[٦] .

---

(١) المقتضب :٢/١٨، وينظر : سيبويه ، الكتاب : ٣/ ٣٩ ، الفارسي ، الإغفال : ١ / ٣٨٢ وما بعدها .

(٢) ينظر : الزمخشري ، الكشاف : ١/ ٢٠٧ .

(٣) الألوسي ، إرشاد العقل السليم : ١/ ١٥١ ، وينظر تفصيل ما قيل في معنى الأية لدى الطبري في تفسيره جامع البيان : ١/ ٥٠٨ وما بعدها .

(٤) ينظر : السمين الحلبي ، الدر المصون : ١ / ٣٠٠ وما بعدها . وقد ذكر السمين هنالك ما يَرِدُ على بعضها مِن ضعفٍ وردود .

(٥) ينظر : ابن الأنباري ، البيان في غريب إعراب القرآن : ١/ ١١٩-١٢٠، العكبري ، التبيان : ١/ ٩٢-٩٣ ، الرضي ، شرح الكافية : ٤/ ٦٤ .

(٦) ورد له جواب في قراءة قوله تعالى : ﴿ لِيَكْفُرُواْ بِمَآ ءَاتَيْنَٰهُمْ فَتَمَتَّعُواْ فَسَوْفَ تَعْلَمُونَ ﴾ النحل : ٥٥ ؛ قرئ (يُمتَّعوا بالبناء للمجهول ، وهويحتمل أن يكون مجزومًا في جواب الأمر وجهًا مِن أوجه ؛ ينظر : أبو حيان ، البحر المحيط : ٥ / ٤٨٧ ، عضيمة ، دراسات لأسلوب القرآن : ٢/ ٢٢٣ .

وأمّا صيغتا الأمر الأخريان اسمُ فعل الأمر والمصدرُ النائب عن فعل الأمر ، ويلحق بهما الخبر المراد به الأمر فقد اختلّ فيها شرط التمحُّض في الطلب ، وهو لا يكون إلا بالأمر الصريح فللنحاة في نصب جوابه خلاف .

فالكسائي وهو رأس أهل الكوفة لا يستثنى من ذلك شيئاً فـ « يُجري جميع ذلك مُجرى صريح الأمر »[١] .

والبصريون بعضُهم تحدَّث عن هذه المسألة فمنعه ابن السراج[٢] ، وابن مالك[٣] ، والرضي[٤] ، وغيرهم[٥] ، وعلة المنع عندهم مبنيةٌ على مذهبهم في توجيه النصب وهي عدم صحة تأويله بمصدر للعطف عليه قياساً على الأمر الصريح ؛ يقول ابن الناظم : « والقياس يأبى ذلك ، ولأن المصحّح للنصب بعد الفاء بإضمار (أنْ) إنما هو تأويل ما قبلها بمصدر ليصحَّ العطف عليه ، فإذا كان قبل الفاء أمرٌ بلفظ المبتدأ والخبر ، أو اسم فعل تعذر تأوله بالمصدر ؛ لتعذّر تقدير صلةٍ لـ(أنْ) »[٦] .

---

(١) الرضي ، شرح الكافية : ٤ / ٦٤.

(٢) الأصول : ٢ / ١٨٦ .

(٣)شرح التسهيل : ٤ / ٤١ .

(٤)شرح الكافية : ٤ / ٦٤ .

(٥) ابن عقيل ، المساعد : ٣ / ٩٨ ، السيوطي ، الهمع : ٢ / ٣٠٦ .

(٦) ابن مالك ، شرح التسهيل : ٤ / ٤١ .

وتوسَّطَ ابن جني[(١)] ، وتبعه ابن عصفور[(٢)] ، فأجازا النصب إذا كان اسم الفعل مشتقاً ؛ « لتصوُّرك فيه معنى المصدر »[(٣)] ومنعاه في المرتجل ؛ « لأنه ليس من الفعل في قبيلٍ ولا دبير »[(٤)] .

وهو مردودٌ عند ابن الناظم لعدم صحة وقوع اسم الفعل صلة لـ (أن) كفعله ، « فإن المصحِّح للنصب ، هو صحة تأول فعل الأمر بالمصدر ، من قبل أن فعل الأمر يصح أن يقع في صلة أنْ مصدراً ولا يصح ذلك في اسم الفعل مشتقاً أو غير مشتق »[(٥)] والمسألة كما ترى مردُّها إلى القياس ، وليس لها في الاستعمال اللغوي – فيما وقفت عليه – مآل . كما ليس لها ورود في النص القرآني ولم يرد فيه ما يحتمل أن يكون من هذه المسألة .

جواب العرض والتحضيض :

لم يرد للعرض جواب في الأسلوب القرآني ، وأما التحضيض فورد لـ (لولا) خاصةً في أربعة مواضع ، وهي :

١ – قوله تعالى : ﴿ وَلَوْ أَنَّآ أَهْلَكْنَٰهُم بِعَذَابٍ مِّن قَبْلِهِۦ لَقَالُوا۟ رَبَّنَا لَوْلَآ أَرْسَلْتَ إِلَيْنَا رَسُولًا فَنَتَّبِعَ ءَايَٰتِكَ مِن قَبْلِ أَن نَّذِلَّ وَنَخْزَىٰ ﴾ [طه : ١٣٤] .

---

(١) الخصائص : ٣/ ٤٧ ، ٤٩ .

(٢) شرح الجمل : ٢/ ١٥٠ .

(٣) ابن جني ، الخصائص : ٣/ ٤٧ (بتصرف يسير) .

(٤) السابق (بتصرف يسير) .

(٥) ابن مالك ، شرح التسهيل : ٤/ ٤٢ (بتصرف) .

ومثله :

٢- قوله تعالى : ﴿ وَلَوْلَآ أَن تُصِيبَهُم مُّصِيبَةُۢ بِمَا قَدَّمَتْ أَيْدِيهِمْ فَيَقُولُواْ رَبَّنَا لَوْلَآ أَرْسَلْتَ إِلَيْنَا رَسُولًا فَنَتَّبِعَ ءَايَـٰتِكَ وَنَكُونَ مِنَ ٱلْمُؤْمِنِينَ ﴾ [القصص : ٢٧] .

فقوله تعالى : ﴿ فَنَتَّبِعَ ءَايَـٰتِكَ ﴾ في كلا الآيتين جواب للتحضيض ﴿ لَوْلَآ أَرْسَلْتَ ﴾.

٣- قوله تعالى : ﴿ وَقَالُواْ مَالِ هَـٰذَا ٱلرَّسُولِ يَأْكُلُ ٱلطَّعَامَ وَيَمْشِى فِى ٱلْأَسْوَاقِ لَوْلَآ أُنزِلَ إِلَيْهِ مَلَكٌ فَيَكُونَ مَعَهُۥ نَذِيرًا ۝٧ أَوْ يُلْقَىٰٓ إِلَيْهِ كَنزٌ أَوْ تَكُونُ لَهُۥ جَنَّةٌ يَأْكُلُ مِنْهَا ۚ وَقَالَ ٱلظَّـٰلِمُونَ إِن تَتَّبِعُونَ إِلَّا رَجُلًا مَّسْحُورًا ﴾ [الفرقان : ٧ - ٨] .

فقوله تعالى : ﴿ فَيَكُونَ مَعَهُۥ نَذِيرًا ﴾ جواب التحضيض ، وهو مسبَّب عن حقهم في هذا الطلب ، والفعلان المرفوعان بعده ليسا معطوفين على الجواب ، بل معطوفان على (أنزل)[1] ، وهو مستقبلٌ معنًى[2] .

ومثله :

٤- قوله تعالى : ﴿ وَأَنفِقُواْ مِن مَّا رَزَقْنَـٰكُم مِّن قَبْلِ أَن يَأْتِىَ أَحَدَكُمُ ٱلْمَوْتُ فَيَقُولَ رَبِّ

(١) ينظر : الفراء ، معاني القرآن : ٢ / ٢٦٣ ؛ وقد جعل النحاس الجواب للاستفهام ولا يخفى ضعفه . ينظر : إعراب القرآن : ٣ / ١٥٢ .

(٢) سبقت الإشارة إلى ذلك ص١٠٣ من البحث .

لَوْلَآ أَخَّرْتَنِىٓ إِلَىٰٓ أَجَلٍ قَرِيبٍ فَأَصَّدَّقَ وَأَكُن مِّنَ ٱلصَّٰلِحِينَ ﴾ [المنافقون : ١٠] .

فقوله تعالى : ﴿ فَأَصَّدَّقَ ﴾ جواب التحضيض ، وقد كان توجيه جزم الفعل (وأكن) اعتماداً عليه [١] .

جواب النهي :

لابد من توافر شرطٍ لنصب هذا الجواب ، وهو « ألّا يُنقض النهيُ بـ(إلا) قبل الفاء ، نحو : لا تضرب إلا عمراً فيغضبُ برفع (فيغضب) ، ولا يُنصَب . فإن نقضْتَ بعد (إلا) كان جواباً فينتصب نحو : لا تضربْ زيداً فيغضبَ عليك إلا تأديباً » [٢] .

وفي القرآن العظيم تراكيب كثيرة على صورة الجواب المقترن بفاء السببية ، إلا أنه لا يُقطَع بكونها جواباً للنهي ، أو أنّ تلك الجملة معطوفة على النهي ؛ لأن فاء السببية – كما مرّ بنا – صالحة لعطف الجملة على الجملة ، ولم تقم العلامة الإعرابية في تلك المواضع قرينةً دالة على المنصوب أو المجزوم ؛ إمّا لاشتراكها بين المنصوب والمجزوم ، كأن يكون فعلاً من الأمثلة الخمسة ، وإما لكونه مضعَّفاً ، فتشترك في حركة الآخر علامة النصب وحركة التخلّص من التقاء الساكنين في الجزم .

ولنبدأ فيما يأتي بما يتعيّن جواباً لقيام القرينة الإعرابية ، ثم نثنّي بذلك المشترك .

---

(١) ينظر : ص   من البحث .

(٢) أبو حيان ، الارتشاف : ٤ / ١٦٧٠ ، وينظر : سيبويه ، الكتاب : ٣ / ٣٢ ، ابن هشام ، شرح شذور الذهب : ٢٨٧–٢٨٨ ، ابن عقيل ، المساعد : ٣/ ٨٥ ، خالد الأزهري ، التصريح : ٤ / ٣٢٤ .

أوَّلاً - مواضع جواب النهي المتعيّنة له :

تلك المواضع أبينُها ما يأتي :

١- قوله تعالى : ﴿ وَأَنَّ هَٰذَا صِرَٰطِي مُسْتَقِيمًا فَٱتَّبِعُوهُ ۖ وَلَا تَتَّبِعُوا۟ ٱلسُّبُلَ فَتَفَرَّقَ بِكُمْ عَن سَبِيلِهِۦ ۚ ذَٰلِكُمْ وَصَّىٰكُم بِهِۦ لَعَلَّكُمْ تَتَّقُونَ ﴾ [الأنعام : ١٥٣] .

فقوله « فتفرق بكم » جواب للنهي : « ولا تتبعوا السبل » وهو مضارع أصله: (فتتفرّق) مقترنٌ بفاء السبب مترتّبٌ على اتباع السبل الأخرى ، وهي البدع والضلالات .

٢- قوله تعالى : ﴿ وَإِلَىٰ ثَمُودَ أَخَاهُمْ صَٰلِحًا ۗ قَالَ يَٰقَوْمِ ٱعْبُدُوا۟ ٱللَّهَ مَا لَكُم مِّنْ إِلَٰهٍ غَيْرُهُۥ ۖ قَدْ جَآءَتْكُم بَيِّنَةٌ مِّن رَّبِّكُمْ ۖ هَٰذِهِۦ نَاقَةُ ٱللَّهِ لَكُمْ ءَايَةً ۖ فَذَرُوهَا تَأْكُلْ فِىٓ أَرْضِ ٱللَّهِ ۖ وَلَا تَمَسُّوهَا بِسُوٓءٍ فَيَأْخُذَكُمْ عَذَابٌ أَلِيمٌ ﴾ [الأعراف : ٧٣] .

٣- قوله تعالى : ﴿ وَيَٰقَوْمِ هَٰذِهِۦ نَاقَةُ ٱللَّهِ لَكُمْ ءَايَةً فَذَرُوهَا تَأْكُلْ فِىٓ أَرْضِ ٱللَّهِ وَلَا تَمَسُّوهَا بِسُوٓءٍ فَيَأْخُذَكُمْ عَذَابٌ قَرِيبٌ ﴾ [هود : ٦٤] .

٤- وقوله تعالى : ﴿ وَلَا تَمَسُّوهَا بِسُوٓءٍ فَيَأْخُذَكُمْ عَذَابُ يَوْمٍ عَظِيمٍ ﴾ [الشعراء : ١٥٦] .

فقوله : « لا تمسوها » جوابه « فيأخذكم » ، وهو مقترن بفاء السببية لأن المراد في ذلك المقام هو بيان علّة النهي ، وهو ما يترتّب على فعلهم من عقوبة ، وليس المقام أن يُبين عن ارتباطٍ بين النهي والجزاء ، كما في التركيب الأمري قبله « ذروها تأكل » فهو هنا « نهاهم عن مسِّها بشيء من الأذى ، وهذا تنبيه بالأدنى على الأعلى ؛ إذ كان

قد نهاهم عن مسِّها بسوء إكراماً لآية الله ، فنهيُه عن نحرها وعقرها ومنعها عن الماء والكلأ أولى وأحرى ، والمسُّ هنا استعارة ، وهذا وعيد شديد لمن مسها بسوء . والعذاب الأليم هو ما حلّ بهم إذ عقروها وما أعدّ لهم في الآخرة »[١] .

وعلى هذا السنن جاء تركيب جواب النهي وتعليله في الآيات الكريمة الآتية :

٥- قوله تعالى : ﴿ وَلَا تَكُونَنَّ مِنَ ٱلَّذِينَ كَذَّبُوا۟ بِـَٔايَٰتِ ٱللَّهِ فَتَكُونَ مِنَ ٱلْخَٰسِرِينَ ﴾ [يونس : ٩٥] .

٦- قوله تعالى : ﴿ وَلَا تَرْكَنُوٓا۟ إِلَى ٱلَّذِينَ ظَلَمُوا۟ فَتَمَسَّكُمُ ٱلنَّارُ وَمَا لَكُم مِّن دُونِ ٱللَّهِ مِنْ أَوْلِيَآءَ ثُمَّ لَا تُنصَرُونَ ﴾ [هود : ١١٣] .

٧- قوله تعالى : ﴿ قَالَ يَٰبُنَيَّ لَا تَقْصُصْ رُءْيَاكَ عَلَىٰٓ إِخْوَتِكَ فَيَكِيدُوا۟ لَكَ كَيْدًا ﴾ [يوسف : ٥] .

وغيرها[٢] .

ثانياً : ما يحتمل أن يكون جواباً للنهي :

وذلك لأنه يحتمل النسق أو الاستئناف أو كليهما ، ومواضعه ما يأتي :

---

(١) أبو حيان ، البحر المحيط : ٤ / ٣٣١ - ٣٣٢ .

(٢) سائر المواضع أظهرها : الإسراء : ٢٢ ، ٢٩ ، ٣٩ ، طه : ٦١ ، ٨١ ، النحل : ٩٤ ، الشعراء : ٢١٣ ، الأحزاب : ٣٢ .

(١ ، ٢) – قوله تعالى : ﴿ وَلَا تَقْرَبَا هَٰذِهِ ٱلشَّجَرَةَ فَتَكُونَا مِنَ ٱلظَّٰلِمِينَ ﴾ [البقرة : ٣٥ ، الأعراف : ١٩] .

فقوله : « فتكونا من الظالمين » فيه وجهان[١] : يجوز أن يكون معطوفاً على النهي؛ فهو مجزوم ، والمعنى عندئذ أن يكون داخلاً في النهي ، فيكون قد نهى عن الظلم كما نهى عن قربان الشجرة ، ويجوز أن يكون جواباً للنهي ؛ فهو منصوب ، « ومعنى الجواب والنصب لا تفعل هذا فيفعل بك مجازاة »[٢] ، وهو أظهر لظهور السبب[٣] ، فكونهما من الظالمين عقوبة مترتبة عن عدم الامتثال للنهي .

٣- قوله تعالى : ﴿ وَلَن تَسْتَطِيعُوٓاْ أَن تَعْدِلُواْ بَيْنَ ٱلنِّسَآءِ وَلَوْ حَرَصْتُمْۖ فَلَا تَمِيلُواْ كُلَّ ٱلْمَيْلِ فَتَذَرُوهَا كَٱلْمُعَلَّقَةِ ﴾ [النساء : ١٢٩] .

قوله « فتذروها كالمعلقة » فيه وجهان[٤] ، الأول : أن يكون جواباً للنهي ، كما وجهه النحاس[٥] .

والثاني : أن يكون معطوفاً على النهي ؛ فهو « نهيٌ عن كلٍّ على حِدَتِه ، وهو أبلغ »[٦] .

---

(١) الفراء ، معاني القرآن : ١ / ٢٦ – ٢٧ ، النحاس ، إعراب القرآن : ١ / ٢١٤ ، العكبري ، التبيان في إعراب القرآن : ١ / ٤٩ ، الزركشي ، البرهان : ٤ / ١٤٤ .

(٢) الفراء ، معاني القرآن : ١ / ٢٧ .

(٣) أبو حيان ، البحر المحيط : ٤ / ١٤٤ .

(٤) الفراء ، معاني القرآن : ١ / ٢٧ ، العكبري ، التبيان في إعراب القرآن : ١ / ٣٠١ .

(٥) النحاس ، إعراب القرآن : ١ / ٤٩٤ .

(٦) السمين الحلبي ، الدر المصون : ٤/ ١١١ .

ولعل كونه جواباً للنهي أقرب ؛ لأن معنى هـذه الجملـة الطلبيـة يقابـل معنـى الجملة السابقة ؛ ففي الأولى نبّه تعالى على انتفاء استطاعة العدل بين النساء في الميـل القلبي ، وفيه عذر للرجال [١] ؛ لأن ذلـك لا يُلحِـق كبـيرَ أذىً بالزوجـة ، وأمّـا في الثانية فنهى نهيَ تحريمٍ عن الميل الكلي الذي يشمل مـا سـوى المحبـة ، وأبـان علّـة النهي المترتبة على عدم الامتثال ، وهي أنها تصبح لا أيّماً ولا ذاتَ بعْل .

٤ – قوله تعالى : ﴿ يَٰقَوْمِ ٱدْخُلُوا۟ ٱلْأَرْضَ ٱلْمُقَدَّسَةَ ٱلَّتِى كَتَبَ ٱللَّهُ لَكُمْ وَلَا تَرْتَدُّوا۟ عَلَىٰٓ أَدْبَارِكُمْ فَتَنقَلِبُوا۟ خَٰسِرِينَ ﴾ [المائدة : ٢١] .

قوله تعالى : ﴿فَتَنقَلِبُوا۟ خَٰسِرِينَ ﴾ فيه الوجهان [٢] ، أحدهما أن يكـون معطوفـاً على النهي ، والآخر أن يكون جواباً للنهي كما وجّهه النحاس [٣] .

٥ – قوله تعالى : ﴿ وَلَا تَطْرُدِ ٱلَّذِينَ يَدْعُونَ رَبَّهُم بِٱلْغَدَوٰةِ وَٱلْعَشِىِّ يُرِيدُونَ وَجْهَهُۥ ۖ مَا عَلَيْكَ مِنْ حِسَابِهِم مِّن شَىْءٍ وَمَا مِنْ حِسَابِكَ عَلَيْهِم مِّن شَىْءٍ فَتَطْرُدَهُمْ فَتَكُونَ مِنَ ٱلظَّٰلِمِينَ ﴾ [الأنعام :٥٢] .

وفي هذه الآية جوابان ، أحدهما للنفي « مـا عليـك مـن حـسابهم ... » ، وهـو « فتطردهم » ، والآخر للنهي « ولا تطرد » ، وهو : « فتكون من الظالمين » ، وهـذا

---

(١) أبو حيان ، البحر المحيط : ٣/ ٣٨٠ .

(٢) العكبري ، التبيان في إعراب القرآن : ١ / ٣٢٣ ، السمين الحلبي ، الدر المصون : ٤/ ٢٣١ .

(٣) النحاس ، إعراب القرآن : ٢ / ١٤ .

هو الذي يعنينا في هذا المقام ، وهو توجيه أكثر النحويين والمفسرين كالخليل[(١)] ، وابن السراج[(٢)] ، والفراء[(٣)] ، والأخفش[(٤)] ، والنحاس[(٥)] وغيرهم[(٦)] .

والتركيب بناء على هذا الرأي فيه فصلٌ بين النهي وجوابه بالنفي وجوابه ، وأصل التقدير « إنما هو : ولا تطرد الذين يدعون ربهم فتكون من الظالمين ما عليك من حسابهم من شيء فتطردهم . فـ(تكونَ) جوابُ (لا) ، وقوله : فتطردَهم جوابُ (ما) »[(٧)] .

ويوضّح معنى نظم الجملة سببُ نزولها ؛ فقد نزلت في سببِ جماعةٍ من ضعفاء المسلمين ، قال المشركون للنبي ﷺ لو طردت هؤلاء عنك لغشيناك وحضرنا مجلسك[(٨)] ، وإنما جعل طردهم ظلماً ؛ لأنه لمّا انتفى تكليفه بأن يحاسبهم صار طردهم لأجل إرضاء غيرهم ظلماً لهم[(٩)] .

ولعل في نظمِ هذا الفاصل الطويل بين النهي وجوابه ما يدلُّ على تلاحمهما ،

---

(١) الخليل ، الجمل في النحو : ٧٧ .

(٢) الأصول ٢ / ١٨٦ .

(٣) الفراء ، معاني القرآن : ١ / ٢٧ – ٢٨ .

(٤) الأخفش ، معاني القرآن : ٢ / ٤٨٩ .

(٥) النحاس ، إعراب القرآن : ٢ / ٦٨ .

(٦) ابن الأنباري ، البيان في غريب إعراب القرآن : ١ / ٣٢١ – ٣٢٢ ، العكبري ، التبيان : ١ / ٣٧١ .

(٧)ابن السراج ، الأصول : ٢ / ١٨٦

(٨) الطبري ، جامع البيان : ٧ / ٢٠٠ .

(٩) ابن عاشور ، التحرير والتنوير : ٦ / ١١٩ .

وذلك يؤخذ من قول ابن عاشور : « (فتطردهم) : جيء به على هذا الأسلوب لتجديد ربط الكلام لطول الفصل بين النهي وجوابه بالظرف والحال والتعليل ، فكان قوله : (فتطردهم) كالمقدّمة لقوله : (فتكون من الظالمين) »[١] .

والتوجيه الثاني لـ (فتكون) أن يكون معطوفًا على (فتطردهم) ، وقد أجازه بعضهم ، يقول الزمخشري : « ويجوز أن يكون عطفاً على (فتطردَهم) على وجه التسبيب ؛ لأنّ كونه ظالماً مسبَّبٌ عن طردهم »[٢] .

٦- قوله تعالى : ﴿ وَأَطِيعُواْ ٱللَّهَ وَرَسُولَهُۥ وَلَا تَنَٰزَعُواْ فَتَفۡشَلُواْ وَتَذۡهَبَ رِيحُكُمۡۖ وَٱصۡبِرُوٓاْۚ إِنَّ ٱللَّهَ مَعَ ٱلصَّٰبِرِينَ ﴾ [الأنفال : ٤٦] .

قوله تعالى : ﴿فَتَفۡشَلُواْ ﴾ فيه وجهان[٣] ، أحدهما : أن يكون جواباً للنهي ؛ فهو منصوب ، وهو الأظهر ؛ ولذلك عطف عليه منصوب ؛ لأنه يتسبّب عن التنازعِ الفشلُ ، وهو الخور والجبن عن لقاء العدوِّ وذهاب الدولة[٤] .

والثاني أن يكون مجزومًا عطفاً على النهي ، ويؤيّده قراءة عيسى بن عمر

(١) ابن عاشور ، التحرير والتنوير : ٦ / ١١٩ .

(٢) الكشاف : ٢/ ٢٨ ، وينظر : الرازي ، التفسير الكبير : ١٢ / ١٩٥ - ١٩٦ .

(٣) العكبري ، التبيان : ١ / ٤٦٤ ، السمين الحلبي ، الدر المصون : ٥/ ٦١٥ .

(٤) أبو حيان ، البحر المحيط : ٤ / ٤٩٩ .

« ويذهبْ » بالياء وجزم الباء[١] .

٧- قوله تعالى : ﴿ يَٰدَاوُۥدُ إِنَّا جَعَلْنَٰكَ خَلِيفَةً فِى ٱلْأَرْضِ فَٱحْكُم بَيْنَ ٱلنَّاسِ بِٱلْحَقِّ وَلَا تَتَّبِعِ ٱلْهَوَىٰ فَيُضِلَّكَ عَن سَبِيلِ ٱللَّهِ ۚ إِنَّ ٱلَّذِينَ يَضِلُّونَ عَن سَبِيلِ ٱللَّهِ لَهُمْ عَذَابٌ شَدِيدٌۢ بِمَا نَسُوا۟ يَوْمَ ٱلْحِسَابِ ﴾ [ص : ٢٦] .

قوله تعالى : ﴿ فَيُضِلَّكَ ﴾ فيه وجهان[٢] : أن يكون جواباً للنهي فهو منصوب ، « ومعنى جواب النهي جواب المنهي عنه ؛ فهو السبب في الضلال ، وليس النهي سبباً في الضلال ، وهذا بخلاف طريقة الجزم في جواب النهي »[٣] .

والوجه الثاني أن يكون معطوفاً على النهي ؛ فهو مجزوم ، وإنما فتحت اللام لالتقاء الساكنين .

وقد عدّ السمينُ الأولَ أظهرَ ، ثمَّ قال إن الثاني قد يترجّح باعتبار أنه نهيٌ عن كلّ واحدٍ على حِدَتِه ، والأول فيه النهيُ عن الجمع بينهما[٤] . ولا أدري كيف فاته معنى السببية فيهما ، فهي على الأول تمحَّضَ التركيبُ لها ، وفي الثاني أفادها العطفُ المرتَّب .

---

(١) أبو حيان ، البحر المحيط : ٤ / ٤٩٩ .

(٢) العكبري ، التبيان : ٢/ ٣٥٥ ، السمين الحلبي ، الدر المصون : ٩/ ٣٧٣ .

(٣) ابن عاشور ، التحرير والتنوير : ٢٣ / ٢٤٥ ، أبو السعود ، إرشاد العقل السليم : ٧/ ٢٢٣ ، الألوسي ، روح المعاني : ٢٣ / ١٨٧ .

(٤) المصدر السابق .

ولعله واضح أن المقام هو بيان علة النهي عن هذا الفعل الشنيع ، فذكر جوابين علّيين الأول فيه السببية نصًّا ، والآخر بالجملة الاسمية التي صُدِّرت بـ(إنّ) النائبة مناب فاء السببية [(١)] .

جواب الدعاء :

والدعاء – كما هو معروف – صيغته أمرٍ أو نهي أو خبر ، وخلاف النحويين في إجابة الدعاء بالفاء يشبه خلافهم في نصب ما دل على الأمر من الأسماء والجمل الخبرية ، فقد اشترط له البصريون أن يكون بلفظ الأمر[(٢)] ، وأجازه الكسائي والفراء دون قيد أو شرط[(٣)] .

والذي ورد في الاستعمال القرآني من جواب الدعاء كان بصيغة النهي جوابًا للأمر ، وذلك – وفق بعض التوجيهات – في قوله تعالى : ﴿ وَقَالَ مُوسَىٰ رَبَّنَآ إِنَّكَ ءَاتَيْتَ فِرْعَوْنَ وَمَلَأَهُۥ زِينَةً وَأَمْوَٰلًا فِى ٱلْحَيَوٰةِ ٱلدُّنْيَا رَبَّنَا لِيُضِلُّوا۟ عَن سَبِيلِكَ ۖ رَبَّنَا ٱطْمِسْ عَلَىٰٓ أَمْوَٰلِهِمْ وَٱشْدُدْ عَلَىٰ قُلُوبِهِمْ فَلَا يُؤْمِنُوا۟ حَتَّىٰ يَرَوُا۟ ٱلْعَذَابَ ٱلْأَلِيمَ ﴾ [يونس : ٨٨] .

فقد سبق القول إنّ في قوله تعالى : ﴿فَلَا يُؤْمِنُوا۟﴾ ثلاثةَ توجيهاتٍ : أن تكون

(١) سيأتي بيان استعمال هذا التركيب جوابًا للطلب غير قياسي في ص٣٠٢من البحث .

(٢) ابن مالك ، شرح التسهيل : ٤/ ٢٩ ،٤٢ ، وينظر : ابن السراج ، الأصول : ٢ / ١٨٦ ، الرضي ، شرح الكافية : ٤/ ٦٣ ، أبو حيان ، الارتشاف : ٤/ ١٦٧٠ ، ابن عقيل ، المساعد : ٣/ ٨٥ ، السيوطي ، الهمع : ٢/ ٣٠٦ .

(٣) تنظر : المصادر السابقة .

(لا) ناهية ، وأن تكون نافية ؛ فالجملة جواب للدعاء ، أو معطوفة على (ليضلوا) وأبنّا آنذاك إلى وجاهة القول بأن (لا) ناهية (دعائية) ، أو أنّ الجملة جواب للدعاء ، وأمّا القول بأنها عاطفة فلا يخفى بُعدُه ؛ لاستلزامه الفصلَ بأكثرَ مِن جملة اعتراضية .

والقول بأن الجملة جواب للدعاء أبان عن وجاهته الشيخ ابن عاشور بأن فيه عدولاً « عن إيقاع جواب الدعاء بصيغة إثبات الإيمان إلى إيراده بصيغة نفيٍ مُغَيًّى بغاية ، هي رؤية العذاب ؛ سلوكاً لأسلوبٍ بديعٍ في نظْم الكلام ... ؛ إذ جمع في هذا التركيب جوابَ الدعاء ، وبيانَ علّةِ الدعاء عليهم بذلك . وأصل الكلام : فيؤمنوا ؛ فإنهم لا يؤمنون إلا إذا رأوا العذاب الأليم ، والمقصود من جواب فعل الدعاء هو غاية الجواب التي بعد (حتى) ، فتلك هي مصبُّ الجواب »[(١)] .

وقد أجاز هذا الوجه كثيرٌ من النحاة والمفسرين كالفراء[(٢)] ، والأخفش[(٣)] ، والرازي[(٤)] ، والعكبري[(٥)] ، وغيرهم[(٦)] .

(١) التحرير والتنوير : ١١ / ١٦٦ ؛ وقد سبق إيراده ص١٤٢ من البحث . وتكراره هنا يستدعيه المقام .

(٢) الفراء ، معاني القرآن : ١ / ٤٧٧ – ٤٧٨ .

(٣) الأخفش ، معاني القرآن : ٢ / ٥٧٣ .

(٤) التفسير الكبير : ١٧ / ١٢٢ .

(٥) التبيان في إعراب القرآن : ٢/ ٢٠ .

(٦) الزركشي ، البرهان : ٤ / ١٤٦ – ١٤٧ ، أبو السعود ، إرشاد العقل السليم : ٤ / ١٧٢ .

كما استشهد به بعضُ النحاة المتأخرين كأبي حيان[١] ، والمرادي[٢] ، وابن هشام[٣] ، والسيوطي[٤] ، والأشموني[٥] على نصب جواب الدعاء .

يقول الفراء : « (فلا يؤمنوا) كل ذلك دعاء ... ، وإن شئت جعلت (فلا يؤمنوا) جواباً لمسألة موسى عليه السلام إياه ؛ لأن المسألة خرجت على لفظ الأمر ، فنجعل (فلا يؤمنوا) في موضع نصب على الجواب ، فيكون كقول الشاعر :

يا ناقُ سيري عَنَقاً فسيحاً إلى سليمانَ فنستريحا

وليس الجواب يسهل في الدعاء ؛ لأنه ليس بشرط »[٦] .

على أن هذه العبارة التي ذيّل بها هذا التوجيه عضداً لكونه مرجوحاً في نظره[٧] ، مردُّها إلى عدم جلاء معنى السببية أو عدم إلف البشر بها ، وقد سبقت الإشارة إلى أن هذا الأسلوب خاص بالأسلوب القرآني فالسببية هنا من علم الله جلّ وعزّ .

---

(١) الارتشاف : ٤ / ١٦٧٠ .

(٢) توضيح المقاصد : ٣ / ١٢٥٢ .

(٣) شرح شذور الذهب : ٢٨٨ .

(٤) الهمع : ٢ / ٣٠٦ .

(٥) شرح الأشموني : ٣ / ٤٤٢ .

(٦) الفراء ، معاني القرآن : ١ / ٤٧٧-٤٧٨ .

(٧) بدليل تقديم التوجيه الأول عنه في الحديث .

جواب التمني :

عرفنا أن التمني في أسلوب القرآن ورد بأدوات متعددة ، وهي (ليت) ، (لعل) ، (لو) .

وما جاء جوابًا لها مقروناً بفاء السببية نوضّحه بما يأتي :

أ – أداة التمني الأصلية (ليت) :

وقد ورد الجواب لها في موضع واحد من مواضعها الأربعة عشر ، وهو قوله تعالى : ﴿ وَلَئِنْ أَصَٰبَكُمْ فَضْلٌ مِّنَ ٱللَّهِ لَيَقُولَنَّ كَأَن لَّمْ تَكُنۢ بَيْنَكُمْ وَبَيْنَهُۥ مَوَدَّةٌ يَٰلَيْتَنِى كُنتُ مَعَهُمْ فَأَفُوزَ فَوْزًا عَظِيمًا ﴾ [النساء : ٧٣] .

فقوله تعالى ﴿ فَأَفُوزَ فَوْزًا عَظِيمًا ﴾ هو جواب التمني ، وهو الشاهد الذي حفلت به كتب النحو على نصب المضارع بعد فاء السببية .

ب – (لو) :

ورد الجواب للتمني بـ(لو) في أربعة مواضع غير متعيّنة له ، وهي :

١ – قوله تعالى : ﴿ وَقَالَ ٱلَّذِينَ ٱتَّبَعُواْ لَوْ أَنَّ لَنَا كَرَّةً فَنَتَبَرَّأَ مِنْهُمْ كَمَا تَبَرَّءُواْ مِنَّا ۗ كَذَٰلِكَ يُرِيهِمُ ٱللَّهُ أَعْمَٰلَهُمْ حَسَرَٰتٍ عَلَيْهِمْ ۖ وَمَا هُم بِخَٰرِجِينَ مِنَ ٱلنَّارِ ﴾ [البقرة: ١٦٧] .

فقوله تعالى : ﴿ فَنَتَبَرَّأَ مِنْهُمْ ﴾ جواب التمني ، وهو توجيه أكثر النحاة

والمفسرين كما مرّ [١] ، ومن وجّهها على الامتناعية نصب الفعل (نتبرأ) بـ(أن) مضمرة جوازاً عطفاً على المصدر (كرّة) .

٢- قوله تعالى : ﴿ فَلَوْ أَنَّ لَنَا كَرَّةً فَنَكُونَ مِنَ ٱلْمُؤْمِنِينَ ﴾ [الشعراء : ١٠٢] .

٣- قوله تعالى : ﴿ أَوْ تَقُولَ حِينَ تَرَى ٱلْعَذَابَ لَوْ أَنَّ لِى كَرَّةً فَأَكُونَ مِنَ ٱلْمُحْسِنِينَ ﴾ [الزمر : ٥٨] .

فالكون ومتعلقاته في هايتن الآيتين هو الجواب .

والجواب في هذه الآيات الثلاث – كما ترى – يحتمل أن يكون معطوفاً على المصدر الملفوظ ، والفرق بين التوجيهين من حيث المعنى أن عدَّه جواباً يقتضي أن يكون مترتباً على حصول المتمنى ، وعدَّه معطوفاً يجعله داخلاً في حيِّز المتمنَّى .

وأما الموضع الرابع فهو يحتمل الاستئناف أيضًا ، وهوقوله تعالى : ﴿ وَدُّواْ لَوْ تُدْهِنُ فَيُدْهِنُونَ ﴾ [القلم : ٩] .

فـ(فيدهنون) فيه وجهان :

أ- أن يكون جواباً الطلب ، وهو التمني بـ(لو) على ما ترجّح لنا[٢] أو (ودَّ) ، ولكنه مرفوع على الاستئناف : يقول الزمخشري : « فإن قلت لِمَ رَفع (فيدهنون) ولم

(١) ينظر : ص١٦٦ من البحث .

(٢) ينظر : ترجيح القول بأن (لو) هو مكون جملة التمني ص١٨٣ من البحث .

ينصب بإضمار (أن) ، وهو جواب التمني ؟ قلتُ : قد عدل به إلى طريق آخر ، وهو أنْ جُعِل خبر مبتدأ محذوف ، أي فهم يدهنون حينئذ ، أو ودّوا إدهانك فهم الآن يدهنون لطمعهم في إدهانك »[١] .

ويشير الرضي إلى ما سبق أن نبّه عليه ، وهو أن النصب والرفع سواء ، وأن المآل إلى النصب سعيٌ لتحقيق أمن اللبس ؛ يقول : « ويجوز مع الرفع أيضاً أن تكون الفاء للسببية ، والمبتدأ محذوف ، فيكون معنى الرفع والنصب سواءً ، وإنما لم يصرفه إلى النصب لعدم اللبس – كما ذكرنا قبل – فيكون قوله تعالى : ﴿ وَدُّواْ لَوْ تُدْهِنُ فَيُدْهِنُونَ ﴾ منه أي : فهم يدهنون »[٢] .

ب- أن يكون معطوفاً على (تدهن) ؛ فيكون داخلاً في حيّز التمني ، وهو مذهب سيبويه[٣] والعكبري[٤] وبعض المفسرين[٥] .

وقد استجاد سيبويه هذا التوجيه ؛ إذ قال : « وتقول : ودّ لو تأتيه فتحدثَه . والرفع جيد على معنى التمني ، ومثله قوله عز وجل : ﴿ وَدُّواْ لَوْ تُدْهِنُ فَيُدْهِنُونَ ﴾ »[٦] .

---

(١) الكشاف : ٤ / ٥٩١ ، وينظر : الرازي ، التفسير الكبير : ٣٠ / ٧٣ – ٧٤ .

(٢) الرضي ، شرح الكافية : ٤ / ٧١ .

(٣) الكتاب :٣/ ٣٦ .

(٤) التبيان في إعراب القرآن : ٢ / ٤٦٢ .

(٥) ينظر : القرطبي ، الجامع لأحكام القرآن : ١٨ / ١٢٣١ ، الألوسي ، روح المعاني : ٢٩/ ٢٦ .

(٦) الكتاب :٣/ ٣٦ .

ويبين عن معنى ذلك القرطبي بقوله : « وقال : (فيدهنون) فساقه على العطف ، ولو جاء به جوابَ النهي لقال : فيدهنوا ، وإنما أراد : أنهم تمنوا لو فعلت فيفعلون مثل فعلك عطفاً لا جزاء عليه ولا مكافأة ، وإنما هو تمثيل وتنظير »[(١)] .

هذا ، وتجدر الإشارة إلى أنه ورد في بعض المصاحف - كما يقول هارون[(٢)] - قراءةٌ بحذف نون الرفع أي (فيدهنوا) غير أنها لا يستدل بها على رجحان الوجه الأول ؛ لاحتمالها وجهًا من التأويل ؛ يقول أبو حيان موجهاً هذه القراءة : « ولنصبه وجهان : أحدهما أنه جواب ودوا لتضمُّنه معنى (ليت) . والثاني : أنه على توهُّم أنه نطق بـ (أن) أي : ودّوا أن تدهن فيدهنوا ؛ فيكون عطفاً على التوهم ، ولا يجيء هذا الوجه إلا على قول من جعل (لو) مصدرية بمعنى (أنْ) »[(٣)] .

وقد جاء ما يصلح جواباً ، معطوفاً على ما قبله في حيز التمني ، كما في :

- قوله تعالى : ﴿ وَدُّواْ لَوۡ تَكۡفُرُونَ كَمَا كَفَرُواْ فَتَكُونُونَ سَوَآءٗۖ فَلَا تَتَّخِذُواْ مِنۡهُمۡ أَوۡلِيَآءَ

---

(١) الجامع لأحكام القرآن : ١٨ / ٢٣١ .

(٢) سيبويه ، الكتاب : ٣/ ٣٦ ، العكبري ، التبيان في إعراب القرآن : ٢ / ٤٦٢ ، أبو حيان ، البحر المحيط : ١٨ / ٣٠٤ .

(٣) البحر المحيط : ٨ / ٣٠٤ . وتأمل كيف خالف أبو حيان رأيه حين قال إن نصب الجواب بعد « ود » يحتاج إلى سماع في موضعه من البحث ص ١٧١ .

حَتَّىٰ يُهَاجِرُواْ فِى سَبِيلِ ٱللَّهِ .. ﴾ [النساء : ٨٩] [١] .

فقوله تعالى (فتكونون) معطوف على (تكفرون) عند أكثر النحاة المفسرين [٢] .

ويرى الزمخشري أنه « لو نُصِب على جواب التمني لجاز » [٣] .

- وقوله تعالى : ﴿ ... وَدَّ ٱلَّذِينَ كَفَرُواْ لَوْ تَغْفُلُونَ عَنْ أَسْلِحَتِكُمْ وَأَمْتِعَتِكُمْ فَيَمِيلُونَ عَلَيْكُم مَّيْلَةً وَاحِدَةً .... ﴾ [النساء : ١٠٢] .

وهي كسابقتها ؛ قوله تعالى : (فيميلون) معطوف على (تغفلون) ولو أراد الجواب لنصب .

ج - (لعلَّ) :

سبق ترجيح المذهب القائل بأن (لعلَّ) أفادت التمني في قوله تعالى : ﴿ وَقَالَ فِرْعَوْنُ يَـٰهَـٰمَـٰنُ ٱبْنِ لِى صَرْحًا لَّعَلِّىٓ أَبْلُغُ ٱلْأَسْبَـٰبَ ﴿٣٦﴾ أَسْبَـٰبَ ٱلسَّمَـٰوَٰتِ فَأَطَّلِعَ إِلَىٰٓ إِلَـٰهِ مُوسَىٰ وَإِنِّى لَأَظُنُّهُۥ كَـٰذِبًا... ﴾ [غافر : ٣٦ - ٣٧] .

وبناءً عليه فقوله تعالى : (فأطَّلِعَ) جوابٌ للتمني ، وهو مذهب البصريين ، وأمَّا

---

(١) قدَّمتُ آية القلم عن هذه الآية ؛ لأنها أدلُّ بالوفاء بما نحن فيه .

(٢) الرازي ، التفسير الكبير : ١١ / ١٧٦ ، العكبري ، التبيان في إعراب القرآن :١/ ٢٩٠ ، أبو حيان ، البحر المحيط : ٣ / ٣٢٧ ، أبو السعود ، إرشاد العقل السليم : ٢ / ٢١٣ ، الألوسي ، روح المعاني : ٥ / ١٠٩ .

(٣) الكشاف : ١ / ٥٧٨ .

توجيه النصب عند من يرى أن « لعل » للترجي ، فعلى الأوجه الآتية :

١- أنه جواب للترجي ، وهو مذهب الكوفيين[(١)] ؛ إذ يلحقونه بالتمني في نصب الجواب بعد فاء السببية ، وقد وافقهم في ذلك ثلّة من العلماء ؛ منهم الشلوبين[(٢)] ، وابن مالك[(٣)] ، وابنه[(٤)] ، والرضي[(٥)] ، والمرادي[(٦)] .

٢- أنه جواب للأمر (ابن) في قوله تعالى : ﴿ يَٰهَٰمَٰنُ ٱبۡنِ لِي صَرۡحٗا ﴾ وهو توجيه العكبري ؛ يقول : « وبالنصب على جواب الأمر ، أي إن تبنِ لي أطلع »[(٧)] .

ولا تغرنك استقامة المعنى وفق هذا التقدير ؛ فهي مبنية على كون جملة التمني معلِّلة لجملة الأمر .

٣- أنه معطوف على توهُّم اقتران المعطوف عليه (أبلغ) بـ(أن)، وهو توجيه أبي حيان في تفسيره ؛ يقول بعد أن ذكر التوجيهات الأخرى : « وقد تأولنا ذلك على أن يكون عطفاً على التوهم ؛ لأن خبر (لعل) كثيراً جاء مقروناً بـ (أن) في النظم

---

(١) الفراء ، معاني القرآن : ٣ / ٩ ، أبو حيان ، البحر المحيط : ٧/ ٤٤٦ .

(٢) التوطئة : ١٤١ .

(٣) شرح الكافية الشافية : ٢/ ١٣٠ .

(٤) شرح التسهيل : ٤/ ٣٤ .

(٥) شرح الكافية : ٤/ ٦٣ .

(٦) توضيح المقاصد والمسالك : ٤/ ٢١٧ .

(٧) التبيان في إعراب القرآن : ٢ / ٣٧٣ .

كثيراً وفي النثر قليلاً ، فمن نصب توهَّم أن الفعل المرفوع الواقع خبراً كان منصوباً بـ (أن) ، والعطف على التوهم كثير ، وإن كان لا ينقاس ، لكن إن وقع شيء وأمكن تخريجه عليه خُرِّج » [١] .

٤ - أنه معطوفٌ على الأسباب ، وهذه التوجيهات الثلاثة من تأويلات البصريين .

ولعله واضح أن قوله « فأطلع إلى إله موسى » مترتِّب على بلوغ أسباب السموات ومسبّب عنه ، وإذا نحن ملنا إلى توجيه (لعل) على معنى التمني - كما مرّ بنا ترجيحه - فهذه الجملة جواب له ، ولا حاجة تدعونا إلى تكلُّف تلك التأويلات .

ومثله قوله تعالى : ﴿ وَمَا يُدْرِيكَ لَعَلَّهُۥ يَزَّكَّىٰٓ ۝٣ أَوْ يَذَّكَّرُ فَتَنفَعَهُ ٱلذِّكْرَىٰٓ ۝٤ ﴾ [عبس : ٣-٤] ، فـ (تنفعه) جواب لعلّ أو منصوب على التوهم [٢] .

جواب الاستفهام :

يُجاب الاستفهام بالمضارع المقترن بفاء السببية ، سواء كان الاستفهام بالاسم أو بالحرف .

ويشترط لذلك ألا يكون معنى الاستفهام تقريراً ، كما يشترط عند بعضهم ألا

---

(١) البحر المحيط : ٧/ ٤٤٦ ، وينظر : ابن عقيل ، المساعد :٣/ ٨٩ .

(٢) البحر المحيط : ٧/ ٤٤٦ .

يكون المستفهم عنه مسنداً إليه بل الفعل ، وألا يكون هذا الفعل متحقِّقَ الوقوع ، وإيضاح ذلك ما يأتي :

١- حكم جواب الاستفهام التقريري :

اشترط النحاة لإلحاق النفي بالطلب في نصب الجواب المقترن بفاء السببية أن يكون النفي محضًا ، والاستفهام التقريري ، وهو يبنى بهمزة الاستفهام متلوَّةً بأداة نفي ، لا يتمحّض فيه النفي .

ولذا نبّه النحاة إلى أنّ جواب الطلب لا يُنصَب إذا كان الاستفهام تقريرياً ؛ يقول سيبويه في معرض تحليليه لشواهد على أجوبة الطلب : « وسألته (أي يونس) عن : ﴿ أَلَمْ تَرَ أَنَّ ٱللَّهَ أَنزَلَ مِنَ ٱلسَّمَآءِ مَآءً فَتُصْبِحُ ٱلْأَرْضُ مُخْضَرَّةً ﴾ [الحج : ٦٣] ، فقال : هذا واجب ، وهو تنبيه ، كأنك قلت : أتسمعُ أنّ الله أنزل من السماء ماءً فكان كذا وكذا » [(١)] . وقد أجمع أهل العلم من مفسرين وبلاغيين[(٢)] على أنه استفهام تقرير وامتنان على العباد ، وتذكير للناس بفضل الله عليهم ، وشذّ الطاهر بن عاشور فجعله للإنكار[(٣)] .

وعدوا ذلك المعنى التقريري سبباً لعدم نصب « فتصبح على الجواب ، ولم

---

(١) الكتاب : ٣/ ٤٠ ، وينظر : المبرد ، المقتضب : ٢/ ٢٠ .

(٢) عبد العظيم المطعني ، التفسير البلاغي للاستفهام : ٢ / ٣٩٨ ، وينظر : الطبري : جامع البيان : ١٧ / ١٩٦ ، الزركشي ، البرهان : ٣ / ٣٧٥ ، أبو السعود ، وإرشاد العقل السليم : ٦ / ١١٧ .

(٣) التحرير والتنوير : ١٧/ ٢٢٩ .

يُنصب هذا الفعل في شيء من القراءات كما يقول الألوسي »[(١)] .

وثَمّ سببٌ لامتناع نصبه ، وهو عدم حصول السببية ، وهو الشرط الرئيس لنصب جواب الطلب كما هو معروف ؛ فإصباح الأرض مخضرة لا يتسبّب عن رؤية إنزال المطر[(٢)] ، بل إن النصب ليؤدّي إلى فساد المعنى ، وهو نفي الاخضرار ؛ يقول الزمخشري : « لو نصب لأعطى ما هو عكس الغرض ؛ لأن معناه إثبات الاخضرار ، فينقلب بالنصب إلى نفي الاخضرار ، مثاله : أن تقول لصاحبك : ألم تر أني أنعمت عليك فتشكر . إن نصبته فأنت نافٍ لشكره شاكٌّ في تفريطه فيه ، وإن رفعته فأنت مثبتٌ للشكر . وهذا وأمثاله ممّا يجب أن يرغب له من اتّسم بالعلم في علم الإعراب وتوقير أهله »[(٣)] .

وذلك لأن جواب الطلب يصح أن ينحلّ منه شرط وجزاء ، وإن عُدَّ (فيصبح) أو نحوه جواباً لم يصحَّ أن ينحل منه شرط وجزاء ؛ إذ لا يترتّبُ اخضرار الأرض على الرؤية .

على أن بعض المتأخرين – كما زعم الألوسي – أجاز « أن يُعتبَر تسبُّبُ الفعل عن النفي ، ثم يُعتبر دخول الاستفهام التقريري ؛ فيكون المعنى : حصل منك رؤية إنزال الله تعالى الماء فإصباح الأرض مخضرّة ؛ لأن الاستفهام نفي النفي ، وهو

(١) روح المعاني : ١٧ / ١٩١ .

(٢) ينظر : العكبري ، التبيان في إعراب القرآن : ٢/ ٢٣٠ ، ابن هشام ، المغني : ٥٠٤ ، شرح الشذور : ٢٨٩ ، الزركشي ، البرهان : ٣ / ٣٧٤ .

(٣) الكشاف : ٣ / ١٧٠ .

إثبات؛ فإن قلت : الرؤية لا تكون سبباً لا نفياً ولا إثباتاً للاخضرار ، قلت : الرؤية مقحمة ، والمقصود هو الإنزال أو هي كناية عنه ... »[(١)] .

ولو سلَّمْنا بهذا الرأي فوظيفةُ هذا الفعل في التركيب إمّا أن يكون جواباً للطلب منصوباً ، ولم يرِد بذلك قراءة ، وإما أن يكون جواباً مرفوعاً على الاستئناف ملحوظًا فيه السببية ، وهو يؤدي إلى خلوِّ جملة الخبر من الرابط ؛ لأن التقدير عندئذ فهي تصبح الأرض مخضرة .

فإنما هذا الفعل معطوفٌ على الفعل الماضي (أنزل) ، وليست مخالفتُه للصيغة الماضوية للمعطوف عليه إلا التفاتاً بديعاً وفاءً بالمعنى المقصود ؛ « وذلك لإفادة بقاء أثر المطر زماناً بعد زمان ، فإنزال الماء مضى وجوده ، واخضرار الأرض باقٍ لم يمض »[(٢)] .

٢- حكم نصب جواب الاستفهام إذا كان المستفهم عنه هو المسند إليه لا الفعل ، أو كان المستفهم عنه فعلاً متحقق الوقوع .

ويوضح ذينك تمثيلُ أبي حيان[(٣)] : أزيدٌ يقرِضني فأسأله ، لم ضربت زيداً فيجازيك .

---

(١) روح المعاني : ١٧ / ١٩٢ (بإيجاز) ، وينظر : ابن مالك ، شرح التسهيل : ٤/ ٣١ ، أبو حيان ، البحر المحيط : ٦ / ٣٥٦ .

(٢) ابن الأثير ، المثل السائر : ٢ / ١٥ ، وينظر : أبو السعود ، إرشاد العقل السليم : ٦ / ١١٧ .

(٣) الارتشاف : ٤ / ١٦٧١ .

ففي المثال الأول المستفهمُ عنه ما ولي الهمزة ، وهو زيد ، وقد أسند إليه الفعل (يقرضني) ، وهو ليس مسؤولاً عنه ، وفاء الجواب تعطفه عليه ، فهل يجوز نصبه مع أنه ليس مسؤولاً عنه كما لو كان بناء الجملة على هذا النحو : أيقرضني زيد فأسأله ؟(١)

وأما المثال الثاني فالضرب محقق الوقوع فيما مضى فهو في حكم المثبت ، والمثبت لا ينصب له جواب .

وهذان الشرطان من تعقُّبات أبي علي الفارسي في كتابه الإغفال على أبي إسحاق الزجاج ، عندما علّق الزجاج على قوله تعالى : ﴿ لِمَ تَلْبِسُونَ ٱلْحَقَّ بِٱلْبَٰطِلِ وَتَكْتُمُونَ ٱلْحَقَّ ﴾ [آل عمران : ٧١] .

بقوله : « ولو قيل وتكتموا الحق لجاز على قولك : لم تجمعون ذا وذا ... »(٢) .

فقد استقبحه أبو علي الفارسي موضِّحًا علَّةَ ذلك بقوله : « لأن الاستفهام لم يقع عن الفعل فيكون كقولك : أيقوم فأقوم ، إنما الاستفهام عن الاسم ، واللبس ليس بمستفهم عنه ، بل هو متيقَّنٌ مخبَرٌ به ؛ ألا ترى أن إيقاعه حق ، وأنهم موبَّخون على فعله ، وإذا كان كذلك كان عطفاً على موجب ، والعطف على الموجب لا ينتصب

(١) علل ابن عصفور عدم جواز النصب بأنه إذا دخل الاستفهام على الاسم لم يكن فيه ما يدلّ على المصدر المتصيّد ؛ ليعطف ما بعد فاء السببية عليه ، مشيرًا إلى أنه إذا دخل على مجرور أو ظرف تُصوِّر النصب ؛ لأنهما نائبان عن الفعل ، نحو : أفي الدار زيد ؛ ينظر : شرح الجمل : ٢/ ١٥٠ .

(٢) معاني القرآن وإعرابه :١/ ٤٢٨ .

إلا في ضرورة الشعر ، كقوله :

وألحق بالحجاز فأستريحا »[١] .

ويستدِلُّ على ذلك بالتنظير بحكم نصب الفعل بعد (حتى) ؛ يقول : « ويدلك على أنّ (تلبسون) إيجاب ؛ فلا يسوغ العطف بالنصب عليه لكونه موجباً غير مستفهم عنه قولُ سيبويه : أيُّهم سار حتى يدخلَها ؛ ألا ترى أنه أجاز الرفع بعد حتى في الفعل ، وذهب إلى أن السير موجب غير مستفهم عنه ، وإنما المستفهم عنه صاحب السير ، فكذلك المستفهم عنه في الآية »[٢] .

وقد اختار ذلك ابن مالك[٣] ، ولكنّ أبا حيان رفض هذا الشرط ، وعدّ « الصحيح الجواز »[٤] دون اشتراط هذا القيد محتجًّا بالسماع[٥] اعتمادًا على القراءة المتواترة لقوله تعالى : ﴿ مَّن ذَا ٱلَّذِى يُقْرِضُ ٱللَّهَ قَرْضًا حَسَنًا فَيُضَٰعِفَهُۥ لَهُۥ ﴾ [البقرة : ٢٤٥ ، الحديد : ١١] .

والحديث : « من يدعوني فأستجيبَ له ، من يستغفرني فأغفر له » .

ووجه الدلالة من الآية – كما يقول السيوطي – « أن الفعل وقع صلةً فليس

(١) الإغفال : ٢ / ١٣٠ – ١٣١ .

(٢) الإغفال : ٢ / ١٣٠ – ١٣١ .

(٣) شرح التسهيل : ٤ / ٢٦ ، ٢٩ .

(٤) الارتشاف : ٤ / ١٦٧١ .

(٥) البحر المحيط : ٢ / ٢٦١ ، وينظر أيضاً : ٨ / ٢١٩ .

مستفهماً عنه ، ولا هو خبرٌ عن مستفهم عنه ، بل هو صلةٌ للخبر . وإذا جاز النصب بعد : « من ذا الذي يقرض » لكونه في معنى : « من يقرض » فجوازه بعد « من » يقرض » و « أزيدٌ يقرض فأسأله » أحرى وأولى »[1] .

وقد وجه أكثر النحاة والمفسرين[2] النصب على جواب الاستفهام منبهين على أنه جوابٌ بحسب المعنى لا لهذا لشرط - فيما يبدو لي - ، بل لبصرهم بالعلاقة المعنوية بينهما التي هي لبُّ العمل .

بل استنبط بعضهم سرَّ العدول عن توجيه الاستفهام إلى الفعل مباشرة دون جعل القاعدة النحوية معياراً لردِّه ، وهو - كما قال الألوسي - « وإنما أورد على هذا الأسلوب للمبالغة في الطلب حتى كأنَّ الفعل لكثرة دواعيه قد وقع ، وإنما يسأل عن فاعله ليجازي »[3] .

وقد أضاف العكبري توجيهاً للنصب آخر ، غيرَ خالٍ من التكلُّف ، وهو أن يكون معطوفاً على مصدر (يقرض) في المعنى على إضمار (أن)[4] . وخيرُ ما قاله في ذلك المقام هو تنبيهُه على أنه لا يصح عطف الفعل على (قرضا) المذكور

---

(١) الهمع : ٢ / ٣٠٧ .

(٢) الزمخشري ، الكشاف : ٤ / ٤٧٣ ، ابن عطية ، المحرر الوجيز : ٥ / ٢٦٠ ، الرازي ، التفسير الكبير : ٦ / ١٤٣ ، القرطبي ، الجامع لأحكام القرآن : ١٧ / ٢٤٣ ، أبو السعود ، إرشاد العقل السليم : ١ / ٢٣٨ ، ١٨ / ٢٠٦ .

(٣) روح المعاني : ٢٧ / ١٧٤ .

(٤) التبيان في إعراب القرآن : ١ / ١٥٧ .

لوجهين : أحدهما أنه مصدر مؤكد ، والمصدر المؤكَّد لا يقدر بـ (أن) والفعل ، والثاني أن عطفه عليه يوجب أن يكون معمولاً لـ(يقرض) ، ولا يصح معناه ؛ لأن المضاعفة ليست مقرضة بل مِن فعل الله »[(١)] .

هذا ، وقد قرئ هذا الجواب بالرفع ، وتوجيهه عندئذ أن يكون معطوفاً على صلة الذي (يقرض) أو مستأنفاً .

سائر مواضع أجوبة الاستفهام المقترنة بفاء السببية :

وهي لا تختلف عن أجوبة الطلب الأخرى حين تقترن بفاء السببية ، من حيث المعنى ، والحكم الإعرابي ، وهي :

– قوله تعالى : ﴿ قُلْ هَلْ عِندَكُم مِّنْ عِلْمٍ فَتُخْرِجُوهُ لَنَآ إِن تَتَّبِعُونَ إِلَّا ٱلظَّنَّ وَإِنْ أَنتُمْ إِلَّا تَخْرُصُونَ ﴾ [الأنعام : ١٤٨] .

فقوله تعالى : ﴿ فَتُخْرِجُوهُ لَنَآ ﴾ جواب الاستفهام .

– قوله تعالى : ﴿ ... يَوْمَ يَأْتِي تَأْوِيلُهُۥ يَقُولُ ٱلَّذِينَ نَسُوهُ مِن قَبْلُ قَدْ جَآءَتْ رُسُلُ رَبِّنَا بِٱلْحَقِّ فَهَل لَّنَا مِن شُفَعَآءَ فَيَشْفَعُوا۟ لَنَآ أَوْ نُرَدُّ فَنَعْمَلَ غَيْرَ ٱلَّذِى كُنَّا نَعْمَلُ قَدْ خَسِرُوٓا۟ أَنفُسَهُمْ ... ﴾ [الأعراف : ٥٣] .

الاستفهام الأول « هل ينظرون إلا تأويله » لم يرد له جواب ، ولكن الاستفهام الثاني « فهل لنا من شفعاء » ، وهو يحتمل أن يكون حقيقياً يوجهه بعضهم إلى

---

(١) التبيان : ١ / ١٥٧ (بتصرف) .

بعض، وأن يكون إنكارياً ، وأن يكـون للتمنـي ، وهـو الأرجـح[(١)] فجوابـه قولـه « فيشفعوا » .

وقوله تعالى : ﴿أَوْ نُرَدُّ﴾ معطوف على موضع مـدخول الاسـتفهام داخـل في حيزه ، فيكون الاسـتفهام عـن أحـد الأمـرين ؛ لأن أحـدهما لا يجتمـع والآخـر ، ويترتب على كل منهما جواب ، الأول – كما قلنا – فيشفعوا ، والثـاني « فنعمـل » ، وهو من حيث الإعراب معطوف على الجواب الأول[(٢)] .

– قولـــه تعـــالى : ﴿ ... قَالُوٓاْ أَلَمۡ تَكُنۡ أَرۡضُ ٱللَّهِ وَٰسِعَةٗ فَتُهَاجِرُواْ فِيهَاۚ فَأُوْلَٰٓئِكَ مَأۡوَىٰهُمۡ جَهَنَّمُۖ وَسَآءَتۡ مَصِيرًا ﴾ [النساء : ٩٧] .

فقوله ﴿فَتُهَاجِرُواْ﴾ فيها جواب الاسـتفهام ، ولـيس يـصح عطفـه عـلى الفعـل المجزوم (تكن) ؛ لأن الهجرة مسبَّبٌ يسرُها عن سـعة أرض الله ، وهـي المقـصود الأعظم من الآية ، وباعثُ هذا الاستفهام من الملائكة ؛ فهو « تبكيتٌ مـن الملائكـة لهم وردٌّ لما اعتذروا به ، أي لستم مستضعفين ، بل كانت لكم القدرة عـلى الخـروج إلى بعض الأقطار فتهاجروا حتى تلحقوا بالمهاجرين كـما فعـل الـذين هـاجروا إلى

(١) المطعني ، التفسير البلاغي للاستفهام : ١ / ٣٧٥ – ٣٧٦ .

(٢) ينظر : النحـاس ، إعـراب القـرآن : ٢ / ١٣٠ ، ابـن الأنبـاري ، البيـان في غريـب إعـراب القـرآن : ١١ / ٣٦٤ ، العكبري ، التبيان في إعراب القرآن : ١ / ٤٢٧ وفي هذه الجملة الفعلية المعطوفة قراءات أخرى ؛ ينظر : أبو حيان ، البحر المحيط : ٤ / ٣٠٨ .

الحبشة ثم لحقوا بعد بالمؤمنين بالمدينة »[(١)] .

- قولـــه تعـــالى : ﴿ أَفَلَمْ يَسِيرُواْ فِى ٱلْأَرْضِ فَيَنظُرُواْ كَيْفَ كَانَ عَـٰقِبَةُ ٱلَّذِينَ مِن قَبْلِهِمْ ﴾ [يوسف : ١٠٩] ، وقد تكررت في سورة غافر : ٨٢ ، محمد : ١٠ .

- قولـــه تعالى : ﴿ أَوَلَمْ يَسِيرُواْ فِى ٱلْأَرْضِ فَيَنظُرُواْ كَيْفَ كَانَ عَـٰقِبَةُ ٱلَّذِينَ مِن قَبْلِهِمْ ﴾ [الروم : ٩] ، وقد تكرر أيضاً في موضعين : فاطر : ٤٤ ، غافر : ٢١ .

وهذه الآيات التي كانت أداة الاستفهام فيها الهمزة متلـوّة بـالنفي ، الاسـتفهامُ فيها كما في اختيار المطعني « للتقرير ، تقريـرِ الرؤيـة والـسير ، وبهـذا يحـتجُّ القـرآن عليهم ؛ لأنهم لم يتّعظوا بما شاهدوا من مصارع الطغاة ومكـذِّبي الرسـل ، وفي هـذا إنكارٌ عليهم إلا أنه ناشئ عن التقرير بالسير والنظر ، وليس هو المعنى المباشر المراد من هذا الاستفهام »[(٢)] .

ولذلك لا غضاضة في القول بأنه يحتمل أن يكـون جوابـاً للاسـتفهام ، فلـيس استفهاماً تقريرياً محضاً . وقد عدّه أبو حيان جوابـاً للنفـي أي الإنكـار[(٣)] ، وأجـاز آخرون[(٤)] أن يكون مجزوماً عطفاً على (يسيروا) .

- قولـــه تعـــالى : ﴿ أَفَلَمْ يَسِيرُواْ فِى ٱلْأَرْضِ فَتَكُونَ لَهُمْ قُلُوبٌ يَعْقِلُونَ بِهَآ أَوْ ءَاذَانٌ

(١) أبو حيان ، البحر المحيط : ٣ / ٣٤٨ ، وينظر : الرازي ، التفسير الكبير : ١١ / ١١ .

(٢) التفسير البلاغي : ٣ / ٤٧٥ .

(٣) البحر المحيط : ٧/ ٤٣٩ .

(٤) ينظر : مكي ، مشكل إعراب القرآن : ٢ / ٦٣٥ ، ٦٧١ ، ابن عطية ، المحرر الوجيز : ٤ / ٥٥٣ .

يَسْمَعُونَ بِهَا ﴾ [الحج : ٤٦] .

قوله (فتكون) جواب الاستفهام كما هو واضح .

ويتناول الحديث فيما يأتي بياناً موجزاً عن الشكل الثاني من جواب الطلب وهـو الجواب غير القياسي .

- **الشكل الثاني لجواب الطلب ، وهو الجواب غير القياسي :**

وأهمُّ مظاهره ما يأتي :

- **جواب الاستفهام :**

يجاب الاستفهام التصديقي ، وأداته الهمزة و(هل) بالإثبات أو بالنفي ، وعندئذٍ يُصدَّر الجواب بـ(نعم) في الإثبات ، أو (لا) في النفي ، ويجاب الاستفهام المنفي بـ(بلى) في الإثبات ، وبـ(نعم) في النفي [1] .

و(نعم) حرف تصديق في الخبر ، ووعد وإعلام في الطلب ، وهي توجِب لا غيرُ ، ولا يقع قبلها المنفي [2] ، وقد جاءت جوابًا لـ(هل) والهمزة في قوله تعالى : ﴿وَنَادَىٰٓ أَصۡحَٰبُ ٱلۡجَنَّةِ أَصۡحَٰبَ ٱلنَّارِ أَن قَدۡ وَجَدۡنَا مَا وَعَدَنَا رَبُّنَا حَقّٗا فَهَلۡ وَجَدتُّم مَّا وَعَدَ رَبُّكُمۡ حَقّٗاۖ قَالُواْ نَعَمۡۚ﴾[الأعراف :٤٤] .

وقوله تعالى : ﴿فَلَمَّا جَآءَ ٱلسَّحَرَةُ قَالُواْ لِفِرۡعَوۡنَ أَئِنَّ لَنَا لَأَجۡرًا إِن كُنَّا نَحۡنُ ٱلۡغَٰلِبِينَ ٤١ قَالَ نَعَمۡ وَإِنَّكُمۡ إِذٗا لَّمِنَ ٱلۡمُقَرَّبِينَ﴾[الشعراء: ٤١ – ٤٢] .

وقوله تعالى : ﴿أَءِذَا مِتۡنَا وَكُنَّا تُرَابٗا وَعِظَٰمًا أَءِنَّا لَمَبۡعُوثُونَ ١٦ أَوَ ءَابَآؤُنَا ٱلۡأَوَّلُونَ ١٧ قُلۡ نَعَمۡ وَأَنتُمۡ دَٰخِرُونَ ١٨﴾ [الصافات : ١٦ – ١٨] .

---

(١) هذا هو الأصل ، ينظر : ابن هشام ، المغني : ١٢٣ ، وثمة أحرف جواب أخرى لبعض المقامات ، نحو : كلاّ ، جير ، إي ، أجل ، وليست الحاجة تدعو إلى تناولها هنا .

(٢) المالقي ، رصف المباني :٤٢٦ ، ابن هشام ، المغني : ٣٣٥ . .

و(بلى) مختصة بالنفي ، فلا تقع إلا بعد نفي في اللفظ أو في المعنى ، وتكون ردًّا له ، سواء اقترنت به أداة استفهام أو لا .[1]

وقد جاءت في عدد من المواضع في القرآن الكريم جوابًا للاستفهام ؛ منها :

– قوله تعالى: ﴿وَإِذْ قَالَ إِبْرَٰهِـۧمُ رَبِّ أَرِنِى كَيْفَ تُحْىِ ٱلْمَوْتَىٰ ۖ قَالَ أَوَلَمْ تُؤْمِن ۖ قَالَ بَلَىٰ وَلَـٰكِن لِّيَطْمَئِنَّ قَلْبِى﴾ [البقرة : ٢٦٠] .

وقوله تعالى : ﴿ وَإِذْ أَخَذَ رَبُّكَ مِنۢ بَنِىٓ ءَادَمَ مِن ظُهُورِهِمْ ذُرِّيَّتَهُمْ وَأَشْهَدَهُمْ عَلَىٰٓ أَنفُسِهِمْ أَلَسْتُ بِرَبِّكُمْ ۖ قَالُوا۟ بَلَىٰ ۛ شَهِدْنَآ ۛ أَن تَقُولُوا۟ يَوْمَ ٱلْقِيَـٰمَةِ إِنَّا كُنَّا عَنْ هَـٰذَا غَـٰفِلِينَ ﴾[الأعراف : ١٧٢]

كما جاءت جوابًا للتمني حين لُحظ فيه النفي ، في قوله تعالى : ﴿أَوْ تَقُولَ حِينَ تَرَى ٱلْعَذَابَ لَوْ أَنَّ لِى كَرَّةً فَأَكُونَ مِنَ ٱلْمُحْسِنِينَ ﴿٥٨﴾ بَلَىٰ قَدْ جَآءَتْكَ ءَايَـٰتِى فَكَذَّبْتَ بِهَا وَٱسْتَكْبَرْتَ وَكُنتَ مِنَ ٱلْكَـٰفِرِينَ ﴿٥٩﴾﴾[الزمر : ٥٨–٥٩] .

وتجاب أسماء الاستفهام والهمزة التي يُطلب بها وبـ(أم) التعيين ، بتعيين المستفهم عنه ، ومن ذلك : قوله تعالى : ﴿ قَالَ مَن يُحْىِ ٱلْعِظَـٰمَ وَهِىَ رَمِيمٌ ﴿٧٨﴾ قُلْ يُحْيِيهَا ٱلَّذِىٓ أَنشَأَهَآ أَوَّلَ مَرَّةٍ ۖ وَهُوَ بِكُلِّ خَلْقٍ عَلِيمٌ ﴿٧٩﴾﴾[يس : ٧٨–٧٩] ، وقوله تعالى : ﴿ وَقِيلَ لِلَّذِينَ ٱتَّقَوْا۟ مَاذَآ أَنزَلَ رَبُّكُمْ ۚ قَالُوا۟ خَيْرًا ۗ ﴾[النحل : ٣٠] ،

(١) المرادي ، الجنى الداني : ٤٢٠–٤٢١ ، وهذه الأحرف مذكورة في كتب حروف المعاني .

وهذه الأجوبة إنما تكون في الاستفهام الحقيقي ، وهي عندئذٍ دلائلُ على الجملة الطلبية التي أجابت عنها ، ومستقلّةٌ عنها إذ هي جملٌ مستأنفة .

وهي في القرآن الكريم قليلةٌ بالنسبة إلى ما لم يُذكر له جواب من الاستفهام ، يقول أبو حيان معلِّلاً لذلك : «أكثر استفهامات القرآن لا تحتاج إلى جواب ؛ لأنها من عالم الشهادة »[1] ، بمعنى أن الاستفهام فيها غير حقيقي ، وبذلك لا يحتاج إلى جواب ، كما أنّ الجواب في القرآن يجري على مقتضى البلاغة القرآنية ، فيخرج على الأصل في التركيب الجوابي ؛ من ذلك أن الاستفهام التصديقي يجاب بالإثبات أو النفي ، فيجيء في النظم القرآني على ما ينبغي أن يكون السؤال ، وهو ما يعرف بأسلوب الحكيم ، كما في قوله تعالى ﴿وَطَآئِفَةٌ قَدْ أَهَمَّتْهُمْ أَنفُسُهُمْ يَظُنُّونَ بِٱللَّهِ غَيْرَ ٱلْحَقِّ ظَنَّ ٱلْجَٰهِلِيَّةِ ۖ يَقُولُونَ هَل لَّنَا مِنَ ٱلْأَمْرِ مِن شَىْءٍ ۗ قُلْ إِنَّ ٱلْأَمْرَ كُلَّهُۥ لِلَّهِ ۗ﴾ [آل عمران : ١٥٤]

ومن مظاهر الجواب أن يكون جملة اسمية مصدّرة بفاء السببية ، أو بـ(إنّ) التي بمعناها ، وقد اجتمعا في عدد من المواضع في القرآن ، منها[2] قوله تعالى : ﴿ ٱهْبِطُوا۟ مِصْرًا فَإِنَّ لَكُم مَّا سَأَلْتُمْ ﴾ [البقرة : ١٦١] ﴿وَتَزَوَّدُوا۟ فَإِنَّ خَيْرَ ٱلزَّادِ ٱلتَّقْوَىٰ ﴾ [البقرة : ١٩٧] .

---

(١) البحر المحيط : ٢/ ٤٣٥ (بتصرف) .

(٢) ينظر : عضيمة ، دراسات لأسلوب القرآن :١/ ٤٩٨ .

و (إنّ) هذه تغني غناء الفاء العاطفة من حيث الربط السببيُّ بما قبلها حتى لكأنك ترى الكلام موصولاً مفصولاً معاً ، بالإضافة إلى وظيفتها الأساسية في إفادة التوكيد ؛ إذا كان المخاطَب متردّداً أو منكراً ، ومَثَلُها مثَلُ (إنّ) في قول بشّار :

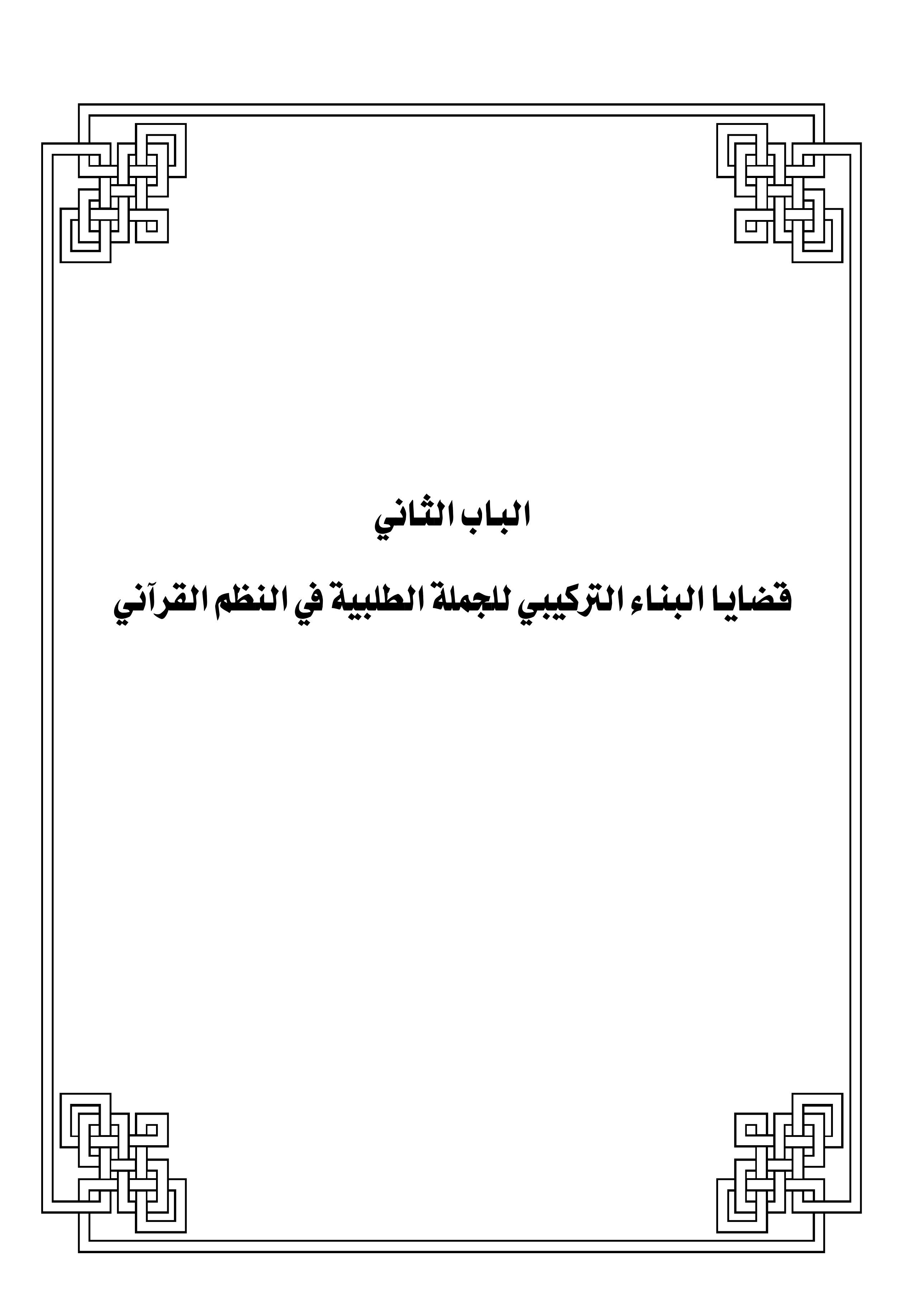
بكِّرا صاحبيَّ قبلَ الهجيرِ إنّ ذاك النجاحَ في التّبكيرِ

وقد أبان عبدُ القاهر مكنونَ سرِّها ، وقرَّر أنّ « هذا الضربَ كثيرٌ في التنزيل جدّاً ؛ من ذلك قوله تعالى : ﴿ يَٰٓأَيُّهَا ٱلنَّاسُ ٱتَّقُواْ رَبَّكُمْۚ إِنَّ زَلْزَلَةَ ٱلسَّاعَةِ شَىْءٌ عَظِيمٌ ﴾ [الحج : ١] »[1] .

ومن مظاهر الجواب أيضًا أن يُجاب بطلبٍ آخر ملحوظٍ فيه معنى الجزاء[2] ، كما في قوله تعالى : ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلنَّمْلُ ٱدْخُلُواْ مَسَٰكِنَكُمْ لَا يَحْطِمَنَّكُمْ سُلَيْمَٰنُ وَجُنُودُهُۥ ﴾ [النمل : ١٨] .

(١) دلائل الإعجاز : ٣١٦ .

(٢) ينظر : الفراء ، معاني القرآن : ١/ ١٦٢ ، الفارسي ، الإغفال : ٢/ ٢٩٤ .



الباب الثاني

قضايا البناء التركيبي للجملة الطلبية في النظم القرآني

الفصل الأول

العلاقات النحوية

والحديث هنا يتناول العلاقات النحوية للكلمة الدّالة على الطلب في الجملة ، سواء كانت عاملة أو معمولة ، ثم ينتقل إلى بيان العلاقة النحوية للجملة الطلبية بأسرها أي موقعها الإعرابي في النظم ، وبيان ذلك ما يأتي :

المبحث الأول : العلاقات النحوية للكلمة الدالة على الطلب :

الأمر :

أمّا فعل الأمر فمبنيٌّ لا محلّ له من الإعراب عند البصريين ، وهو عند الكوفيين معمولٌ للام أمرٍ مقدّرة[(١)] ، ومعلومٌ عملُه بحسب لزومه وتعدّيه ، كما هو معلومٌ عملُ **لامِ الأمر** الجزمَ في الفعل المضارع ، وكذا (**لا**) **الناهية** .

وأمّا اسم الفعل فيستحقُّ العمل النحوي ؛ بموجب شبهه للفعل ؛ فهو يعمل عمل الفعل الذي هو بمعناه ، ويؤدّي وظيفته تعدِّياً ولزوماً بحسب مسمّاه غالباً[(٢)] ، فإن كان الفعل لازما كان اسمه لازما ،وإنْ متعدِّيًا فمتعدٍّ[(٣)] ؛ فمثلاً اسم الفعل (صه) لازمٌ لأنه بمعنى الفعل اللازم(اسكت)، واسما الفعلِ (بلهَ) و (تراكِ) متعدّيان ؛لأنهما بمعنى الفعلين المتعدّيين: دع واترك .

والنحاة حين قالوا إنّ حكم هذه الأسماء من حيث التعدي واللزوم بحسب مسمياتها ، أوكلوا تحديد المسمّى إلى السياق والعلاقات النحوية بينها وبين أجزاء الجملة ، ولذا قد يكون للّفظ الواحد غيرُ اعتبار ، ومن ذلك (هلمّ) ، فقد يكون بمعنى (أحضر) فيكون متعدّياً ، كما في قوله تعالى : ﴿ قُلْ هَلُمَّ شُهَدَآءَكُمُ ٱلَّذِينَ يَشْهَدُونَ أَنَّ ٱللَّهَ حَرَّمَ هَـٰذَا ﴾ [الأنعام : ١٥٠] ، فالمعنى يقتضي ذلك كما أن

(١) ينظر : ابن الأنباري ، الإنصاف :٢/ ٥٢٤ وما بعدها ، العكبري ، التبيين : ١٧٦ وما بعدها .

(٢) احترازٌ يُخرِج بعضَ ألفاظٍ ؛ نحو : آمين بمعنى: استجب ، ولم يحفظ له مفعول . ينظر : السيوطي ، الهمع : ٣/ ٨٢ .

(٣) ينظر مثلاً: سيبويه، الكتاب:١/ ٢٤١-٢٤٢، الرضي ، شرح الكافية:٣/ ٨٨

(شهداءكم) مفعول به تربطه بـ (هلم) علاقة التعدية فوجب تفسيره بفعل مناسب له في المعنى متعدٍّ . و يكون بمعنى (أقبل) ، وهو عندئذٍ لازم ، كما في قوله تعالى : ﴿ وَٱلْقَآئِلِينَ لِإِخْوَٰنِهِمْ هَلُمَّ إِلَيْنَا ﴾ [الأحزاب : ١٨] .

كما أنه ينازع العوامل في العمل ، كما في قوله تعالى : ﴿ فَأَمَّا مَنْ أُوتِىَ كِتَٰبَهُۥ بِيَمِينِهِۦ فَيَقُولُ هَآؤُمُ ٱقْرَءُواْ كِتَٰبِيَهْ ﴾ [الحاقة: ١٩] فقد نازع اسم الفعل (هاؤم) الفعل (اقرأوا) في نصب المفعول به (كتابيه) .

وأمّا المصدر النائب عن فعل الأمر فهومعمولٌ للفعل المحذوف الذي أنيب عنه، فهو الذي يفسّر الحركة الإعرابية لهذا المصدر ، حيث يتوجّه عمله إليه نصباً على المفعولية المطلقة[(١)] .

وقد اختُلف في إعمال هذا المصدر ، ويتّضح ذلك من خلافهم في عامل النصب في المعمول الذي يردف هذا المصدر نحو (ضرباً زيداً) ، فقد اختلف فيه على النحو الآتي :

١ - أن العامل هو المصدر : وهو مذهب نُسب إلى الجمهور[(٢)] ، ويأتي في مقدمتهم : سيبويه ، والفراء ، والأخفش ، والفارسي[(٣)] .

---

(١) هكذا فعل النحاة - كما مرّ بنا ص٨٨ من البحث - ، وهو الحق ، وثَمَّ قول آخر شاذّ ، نسبه الخضراوي إلى سيبويه ، وهو إعرابه مفعولاً به لفعل محذوف تقديره (التزم) ؛ ينظر : ابن عقيل ، المساعد : ٢ / ٢٤١ وركاكته تقدح في صحة النسبة ، فهل يكون المعنى إلا التأكيد ، والإعراب فرع المعنى .

(٢) السيوطي : الهمع : ٣ / ٥٠ .

(٣) ينظر : سيبويه، الكتاب : ١ / ١١٥ - ١١٦ ، ابن يعيش، شرح المفصل : ٤ / ٧٤ ، ابن عصفور، شرح الجمل ٢ / ٢٤ ، ابن مالك ، شرح التسهيل : ٣ / ١٢٨ - ١٢٩ ، ابن أبي الربيع ، البسيط : ٢ / ٦٢٦ .

وقد استدلّوا على ذلك بأمرين :

أ- أنه نائب عن الفعل ، فاستحق الإعمال بموجب النيابة ، كما أن الظرف يعمل في الحال في نحوقولك : زيد في الدار قائماً لنيابته عن الفعل[١] ، وإذا كان المصدر الصريح يعمل إذا انحلّ إلى فعل وحرف مصدريّ ، فهذا المصدر أولى بالإعمال ؛ لأنه واقعٌ موقعَ فعلٍ محضٍ صار نسياً منسيّاً[٢] .

ب - إضافته إلى مفعوله ، نحو قوله تعالى : ﴿ فَضَرْبَ ٱلرِّقَابِ ﴾ [محمد :٤] ، ولو لم يكن معمولاً له ما جازت إضافته إليه[٣] .

٢- أن العامل فيه هو فعلُ المصدر ، وقد نُسِبَ هذا المذهب إلى المحقِّقين[٤] ، وممّن ذهب إليه المبرد ، وابن السراج ، والسيرافي ، وابن الحاجب ، والرضي[٥] .

واستدلّوا على ذلك بأنه لا غنى عن نسبة المصدر نفسِه إليه ، وذلك موجِبٌ للاعتماد عليه وعدمِ الإعراض عنه[٦] ؛ فهو كالقائم مَقامَه ، وليس بدلاً منه حقيقةً ؛

(١) ينظر ابن يعيش ، شرح المفصّل : ٤ / ٧٤ .

(٢) ينظر ابن مالك ، شرح التسهيل : ٣ / ١٢٩ .

(٣) ينظر : ابن معط ، شرح الألفية : ٢/ ١٠٠٨ .

(٤) ابن يعيش ، شرح المفصل : ٤ / ٧٣.

(٥) ينظر : المبرد ، المقتضب : ٤ / ١٥٧ ، ابن السّراج ، الأصول : ١ / ١٣١ ، ١٦٧، السيرافي ، شرح كتاب سيبويه : ٣ / ٢٢١ - ٢٢٢ ، ابن الحاجب ، الإيضاح في شرح المفصل : ١ / ٦٣٤ ، الرضي ، شرح الكافية :٣/ ٤١١ .

(٦) ابن مالك ، شرح الكافية الشافية : ١ / ٢٩٦ .

إذ لو كان كذلك لم يقدّر الفعل قبله[١] .

فالمصدر – بناء على هذا الرأي – لا يعمل .

وإذا كان النظر في هذه المسألة يُستفاد منه حكم عمل المصدر ، فإن أنت تأملّت أدلة كل من الفريقين ألفيتها افتراضات أوحت بها نظرية العامل ، ما عدا دليلاً واحداً استدلّ به القائلون بنسبة العمل إلى المصدر ، وهو إضافته إلى معموله ، وهو دليل مستنبط من طبيعة الاستعمال اللغوي ، لذلك كان هذا المذهب أحرى بالقبول في نظري ، وبذلك فالمصدر النائب عن فعل الأمر من العوامل .

وأمّا أدوات العرض والتحضيض فهي مهملة عن العمل .

وأمّا التمنّي فالعامل من أدواته (ليت) ، وتدخل على الجملة الاسمية ، فتغيّر اللفظ والمعنى « أمّا تغيير اللفظ ، فلأنها نصبت الاسم ورفعت الخبر ، وأمّا تغيير المعنى ، فلأنها أدخلت في الكلام معنى التمني »[٢] ، وكذلك حال (لعل) التي ألحقت بها في هذا المعنى .

وإنما هذا التغيير اللفظي على مذهب البصريين ، وأمّا الكوفيون فيرون أنَّ الحروف الناسخة (إن وأخواتها) تنصب الاسم فقط ، والخبرُ باقٍ على رفعه قبل دخول الناسخ .

---

(١) ينظر : الرضي ، شرح الكافية : ٣/ ٤١١ .

(٢) ابن الأنباري ، أسرار العربية : ٤٠ .

وذلك هو الاستعمال الشائع لها ، وثمّ استعمالات أخرى ، تختلف فيها علاقات الأداة ، وهي :

١ - نصب الجزأين (اسمِها وخبرِها) :

فقد أجاز الفراء إجراء (ليت) مجرى (أتمنّى) فنصب بها الجزأين « كأنه يلمح الفعل الذي ناب الحرف عنه فيعمله »[1] .

كما أجاز الكسائي - قبلُ - نصب الاسمين معاً « لكن على غير هذا التقدير ، وإنما يُضمِر (كان) ، والتقدير عنده : « ليت زيداً كان قائماً » ؛ قال : لأنّ (كان) تستعمل هنا كثيراً ، نحو قوله تعالى : ﴿ يَٰلَيۡتَهَا كَانَتِ ٱلۡقَاضِيَةَ ﴾ (الحاقة : ٢٧) ، وقوله تعالى : ﴿ يَٰلَيۡتَنِي كُنتُ مَعَهُمۡ فَأَفُوزَ فَوۡزًا عَظِيمٗا ﴾ (النساء : ٧٣) »[2] .

والشاهد النحوي الذي حفلت به كتب النحو في هذه المسألة ، هو قول الراجز :

* ياليت أيّام الصبا رواجعا *[3]

والنحاة يتأوّلون ما جاء من ذلك ونظائره ممّا جاء في الأحرف الأخرى في الباب ؛ لأنّه مخالفٌ لقاعدة الإعمال في الباب المبنية على الاستعمال الشائع للُّغة .

---

(١) ابن يعيش ، شرح المفصل : ٤ / ٥٦٨ ، وينظر : الرضي ، شرح الكافية : ٤/ ٣٣٤ ، المالقي ، رصف المباني : ٣٦٦.

(٢) ابن يعيش ، المصدر السابق ، وينظر : ابن السراج ، الأصول : ١/ ٢٤٨ ، الزمخشري ، المفصل : ٣٠٢ .

(٣) ينظر : المصادر السابقة .

- اتّصال (ما) الكافّة عن العمل بـ (ليت) :

اختصت (ليت) دون أخواتها الناسخة - على الأشهر - بجواز الإعمال حين تتّصل بها ما (الحرفية) ؛ لبقاء اختصاصها بالدخول على الجملة الاسمية [١] .

٣- دخول (ليت) على (أنّ) المفتوحة :

وذلك نحو : ليت أنّ زيداً خارجٌ ، كقولك : ظننت أنَّ زيداً خارج [٢] ، وعدّ أبو حيّان هذا الاستعمال ممّا انفردت (ليت) به [٣] ، شاذًّا في القياس كثيراً في الاستعمال ، وساق شواهد عليه [٤] .

و (أنّ) عندئذٍ تسدُّ مسدَّ اسم (ليت) وخبرِها عند سيبويه - فيما ينسب إليه [٥] - وابن يعيش [٦] ؛ يقول ابن يعيش « ولا تحتاج إلى خبر ؛ لأنّ الصِّلة قد تضمّنَتْ الاسم والخبر » [٧] ، وذلك مخالف لمذهب الأخفش ؛ إذ قدّر خبرها محذوفاً [٨] .

---

(١) ينظر : سيبويه ، الكتاب :٣/ ١٢٩-١٣٠ ، ابن عصفور ، شرح الجمل : ١/ ٤٣٤ ، ابن مالك ، شرح الكافية الشافية : ١ / ٢١٣ ، أبو حيان ، الارتشاف : ٣ / ١٢٨٤.

(٢) الزمخشري ، المفصل : ٣٠٢ .

(٣) الارتشاف : ٣ / ١٢٨٦ (بتصرّف يسير) ، وينظر أيضاً : ٤ / ١٦٣٧ - ١٦٣٨ .

(٤) ينظر : التذييل والتكيل : ٥ / ١٥٥ - ١٥٦ .

(٥) أبو حيان ، الارتشاف : ٢ / ١٢٨٦ .

(٦) شرح المفصل : ٤ / ٥٦٩ .

(٧) السابق .

(٨) ينظر : أبو حيان ، الارتشاف : ٢ / ١٢٨٦ ، التذييل والتكميل : ٥ / ١٥٦ .

ويذكر النحاة أنه جاز قياس (لعلّ) على (ليت) في هذه المسألة .[١]

وأمّا الاستفهام فمعلومٌ أنّ له صدر الكلام ؛ ولذا لا يعمل فيه ما قبله، ، وإذا توجّه إليه عامل عُلّق عن العمل ، ولذا لا يدخل عليه من الأفعال إلاّ ما يجوز أن يُلغى .

وبذلك فأدوات الاستفهام غير معمولة ، ولا هي عاملة أيضاً ، حرفًا كانت أو اسماً، ويستثنى من ذلك جرُّها بحرف الجر أو بالإضافة .

فأمّا الهمزة وهل، فهما حرفان، ولا محلّ لهما من الإعراب ، وأما مواقع الأسماء من الإعراب فعلى النحو الآتي :

كيف:

ذكر سيبويه أن (كيف) بمعنى : « على أي حال »[٢]، ونُسِب إليه أنها ظرف ، وإلى السيرافي والأخفش أنها اسمٌ غيرُ ظرف ، ورتّبوا على هذا الخلاف أمورًا كما قال ابن هشام[٣] ؛ منها أنّ موضعها عند سيبويه نصبٌ دائمًا ، وعندهما رفعٌ مع المبتدأ ، نصبٌ مع غيره.

والصحيحُ أنها «تُسمّى ظرفًا ؛ لتأوّلها بـ(على أيّ حال) »[٤] ، فلم يقُل أحدٌ بأنها

---

(١) ينظر: الزمخشري ، المفصل : ٣٠٣ ، أبو حيان ، التذييل والتكميل : ٥/ ١٥٤ .

(٢) الكتاب : ٤/ ٢٣٣ .

(٣) المغني : ٢١٠ .

(٤) ابن مالك ، شرح التسهيل : ٤/ ٧٠ .

ظرف ، إذ ليست زمانًا ولا مكانًا ، وإنّما سمّيت ظرفًا ؛لأنها تُفسَّر به[١] ، وقد استدلّ النحاة على اسميّتها بأمور ، لا يستدعي المقام ذكرها[٢] .

والموقع الإعرابي لها: إمّا خبر وإمّا حال ؛ يقول ابن مالك في ذلك: « يستفهم بكيف عن الحال قبل ما يُستغنى به، وعن الخبر قبل مالا يُستغنى به » [٣].

وهاتان الوظيفتان هما الأكثر شيوعاً، يقول ابن الناظم في تفصيل مواقعها: « ولا تخرج في الاستعمال عن أن تكون في موضع نصب على الحال، أو خبر مبتدأ في الحال أو الأصل، إلاّ ما شذَّ من نحو جرِّها بـ (على) في قول بعضهم : على كيف تبيع الأحمرين » [٤].

فهي – في مراد ابن مالك– خبرٌ إن تمّ بها الإسناد، وحالٌ إن تمّ دونها ، وذلك لا يشمل وقوعها في محل المصدر على ما سيأتي ؛ ولذا فالأولى أن يُعرف موضعها من جوابها؛ يقول العكبري في ذلك: « ... وهذا يتبيّن لك بجواب كيف . ألا ترى أنّك إذا قلت كيف أخذت مال زيد؟ كان الجواب حالاً، تقديره : أخذته ظالماً أو عادلاً ونحو ذلك، وأبداً يكون موضع كيف مثل موضع جوابها » [٥].

---

(١) ينظر: ابن هشام ، المغني :٢١٠ .

(٢) ينظر: العكبري ، التبيين عن مذاهب النحويين : ١٢٩ وما بعدها .

(٣) شرح التسهيل : ٤/ ١٠٤.

(٤) شرح التسهيل : ٤/ ١٠٥.

(٥) التبيان : ١/ ٢٦٦.

وأكثر مواقع (كيف) في القرآن كان حالاً كما يقول الشيخ عضيمة[1] ، فمن ذلك :

- قوله تعالى: ﴿ كَيْفَ تَكْفُرُونَ بِٱللَّهِ وَكُنتُمْ أَمْوَٰتًا فَأَحْيَٰكُمْ ثُمَّ يُمِيتُكُمْ ثُمَّ يُحْيِيكُمْ ثُمَّ إِلَيْهِ تُرْجَعُونَ ﴾ [البقرة:٢٨].

- وقوله تعالى: ﴿ وَكَيْفَ تَأْخُذُونَهُۥ وَقَدْ أَفْضَىٰ بَعْضُكُمْ إِلَىٰ بَعْضٍ وَأَخَذْنَ مِنكُم مِّيثَٰقًا غَلِيظًا ﴾ [النساء:٢١].

- وقوله تعالى: ﴿ ٱنظُرْ كَيْفَ يَفْتَرُونَ عَلَى ٱللَّهِ ٱلْكَذِبَ وَكَفَىٰ بِهِۦٓ إِثْمًا مُّبِينًا ﴾ [النساء:٥٠].

ومن مواضع وقوعها خبراً :

- قوله تعالى : ﴿ أَمْ أَمِنتُم مَّن فِى ٱلسَّمَآءِ أَن يُرْسِلَ عَلَيْكُمْ حَاصِبًا فَسَتَعْلَمُونَ كَيْفَ نَذِيرِ ﴾ [الملك:١٧] .

وتحتمل كلا الوجهين خبراً لـ(كان)باعتبار نقصانها ، وحالاً باعتبار تمامها ، ومن ذلك:

- قوله تعالى: ﴿ فَكَيْفَ إِذَا جَمَعْنَٰهُمْ لِيَوْمٍ لَّا رَيْبَ فِيهِ وَوُفِّيَتْ كُلُّ نَفْسٍ مَّا كَسَبَتْ وَهُمْ لَا يُظْلَمُونَ ﴾ [آل عمران:٢٥].

يقول أبو حيان : « وانتصاب (فكيف) قيل على الحال، والتقدير كيف

---

(١) دراسات لأسلوب القرآن :٢/ ٣٤٥.

يصنعون، وقدّره الحوفي كيف يكون حالهم؛ فإن أراد كان التامّة كانت في موضع نصب على الحال ، وإن كانت الناقصة كانت في موضع نصب على خبر كان. والأجود أن تكون في موضع رفع خبر لمبتدأ محذوف يدلّ عليه المعنى ، التقدير : كيف حالهم » [١].

- وقوله تعالى : ﴿ وَمَآ أَرۡسَلۡنَا مِن قَبۡلِكَ إِلَّا رِجَالٗا نُّوحِيٓ إِلَيۡهِم مِّنۡ أَهۡلِ ٱلۡقُرَىٰٓۗ أَفَلَمۡ يَسِيرُواْ فِي ٱلۡأَرۡضِ فَيَنظُرُواْ كَيۡفَ كَانَ عَٰقِبَةُ ٱلَّذِينَ مِن قَبۡلِهِمۡ... ﴾ [يوسف: ١٠٩].

- وقوله تعالى: ﴿ فَكَيۡفَ كَانَ عَذَابِي وَنُذُرِ ﴾ [القمر: ١٦، ١٨، ٢١، ٣٠].

- ونحو ذلك[٢].

وأمّا وقوعها في موضع المصدر ، فهو حيث يكون معنى جوابها غيرَ مقيّدٍ بهيئة معيّنة، بل مطلق الحدث.

يقول ابن هشام بعد أن بيّن مجيئها في موضع الحال: « وعندي أنّها تأتي في هذا النوع مفعولاً مطلقاً أيضاً، وأنّ منه : ﴿كَيۡفَ فَعَلَ رَبُّكَ ﴾ [الفيل:١] ؛ إذ المعنى : أيَّ فعلٍ فعلَ ربّك؟ ، ولا يتّجهُ فيه أن يكون حالاً من الفاعل ، ومثله: ﴿ فَكَيۡفَ إِذَا جِئۡنَا مِن كُلِّ أُمَّةِۭ بِشَهِيدٖ ﴾ [النساء:٤١] ، أي: فكيف إذا جئنا من كل أمة بشهيد يصنعون ... » [٣].

---

(١) البحر المحيط: ٢/ ٤٣٥ .

(٢) ينظر: عضيمة: دراسات لأسلوب القرآن : ٢/ ٣٤٤ وما بعدها .

(٣) المغني : ٢٠٩ .

ولا يخفى أنها في الشاهد الثاني الذي ذكره ابن هـشام ﴿ فَكَيْفَ إِذَا جِئْنَا مِن كُلِّ أُمَّةٍ بِشَهِيدٍ ﴾ [النساء:٤١] تحتمل أن تكون حالاً أو خبرًا بحسب تقدير المستفهم عنه .

وقد نقل الزركشي [(١)] هذا الوجه أيضاً مُمَثّلاً له بشاهدين من القرآن ، وهما: قوله تعالى: ﴿ أَلَمْ تَرَ إِلَىٰ رَبِّكَ كَيْفَ مَدَّ ٱلظِّلَّ وَلَوْ شَآءَ لَجَعَلَهُۥ سَاكِنًا ثُمَّ ..﴾ [الفرقان:٤٥]، وقولـــه تعـــالى : ﴿ فَٱنظُرْ إِلَىٰٓ ءَاثَٰرِ رَحْمَتِ ٱللَّهِ كَيْفَ يُحْيِ ٱلْأَرْضَ بَعْدَ مَوْتِهَآ ..﴾ [الروم:٥٠] .

ويبدو لي أنّ الباعث على القول بهذا الوجه هو ملاحظة علاقـة الحـال بعاملهـا؛ فهي قيدٌ له في نظر النحاة غالباً ؛ ففي قولـه تعـالى: ﴿أَلَمْ تَرَ كَيْفَ فَعَلَ رَبُّكَ بِأَصْحَٰبِ ٱلْفِيلِ ﴾ يترتّب على جعل (كيـف) للحـال اقتـصار مـشيئة الله عـلى هيئـة معينـة، والمعنى ليس كذلك .

وإن نحن راعينا أنّ علاقة التقييد بـين الحـال وعاملهـا منحـصرة في الـصورة الغالبة للحال ، وهي الحال المنتقلة ، وأنّ الحـال اللازمـة أو التـي وسـمها الـرضي بالمؤكّدة لا تقيّد بعاملها ، لم نأبه إلى الوجه الذي رغب فيه ابن هشام ؛ يقول الرضي بعد أن بيّن قصور حدّ النحاة للحال ؛ « فالأولى أن نقول: الحال على ضربين : منتقلة ومؤكدة، ولكل منهما حدّ؛ لاختلاف ماهيتيهما ، فحدّ المنتقلـة : جـزء كـلام يتقيـد بوقت حصول مضمونه...، وحدّ المؤكدة: اسم غير حدث، يجيء مقـرّراً لمـضمون

(١) البرهان : ٤/ ٣٣٢ .

جملـة... »[١] ، وهـي في تلـك المواضـع التـي عناهـا ابـن هـشام عـلى حـدّ هـذه المؤكّدة .

كم :

وهي اسم يُحكم على موضعه بالرفع والنصب والخفض ، إلا أنهـا مبنيـة عـلى السكون[٢] .

وأمّا مواقعها الإعرابيـة ، فهـي كـما قـال الزمخـشري: « تقـع في وجهيهـا (أي الاستفهامية والخبرية) مبتدأة، ومفعولة، ومضافاً إليها؛ تقول : كـم درهمًـا عنـدك، وكم رجلاً رأيت ، وبكم رجلٍ مررت، ورزق كم رجلاً أطلقت » [٣] .

ووقوعها في موضع الرفع يشمل الخبر أيضًا؛ نحـو: كـم مالـك ؛ إذ الأولى أن يكون خبراً ؛ لكونه نكرة وما بعده معرفة[٤] .

ووقوعها مفعولة على ثلاثة أضرب: مفعول به ، ومفعول فيه، ومصدر، نحو: كم رجلاً رأيت، وكم يوماً مكثت ، وكم وقفة وقفت [٥] .

وجوابها على حسب إعرابها[٦] ، كغيرِها من أدوات الاسـتفهام ؛ لأن الجـواب ينبغي أن يكون وفق السؤال ، وقد جاءت في النص القرآني مفعولاً فيـه (ظـرف –

---

(١) شرح الكافية : ٢/ ١٠-١١.

(٢) الزجاجي ، الجمل في النحو: ١٣٤ .

(٣) المفصل: ١٨٠ (بإيجاز) ، وينظر : سيبويه ، الكتاب : ٢/ ١٥٦ .

(٤) الرضي ، شرح الكافية :٣/ ١٦٠.

(٥) ينظر: ابن يعيش: شرح المفصل: ٣/ ١٦٩، ابن عصفور ، شرح الجمل: ٢/ ٥٠-٥١.

(٦) ابن عصفور ، شرح الجمل: ٢/ ٥٠.

زمان) في مواضعها الثلاثة المتعيّنة للاستفهام ، كما في قوله تعالى: ﴿... فَأَمَاتَهُ ٱللَّهُ مِاْئَةَ عَامٍ ثُمَّ بَعَثَهُۥۖ قَالَ كَمْ لَبِثْتَۖ قَالَ لَبِثْتُ يَوْمًا أَوْ بَعْضَ يَوْمٍ ...﴾ [البقرة:٢٥٩][١].

وأمّا علاقتها بما بعدها؛ فهي تحتاج إلى ما يبيّنها ؛ لأنها « اسم مبهم فلا بدّ لها من تمييز »[٢] ، وذلك التمييز مفردٌ حكمه النصب ؛ « حملاً لها على المرتبة الوسطى من العدد »[٣] ، ولا يجوز جرّه عند جمهور النحاة[٤] إلاّ إذا جُرّت (كم) بحرف جر، وأجاز قليل منهم[٥] جرّه دون هذا الشرط ، وقيّده ابن عصفور بفهم المعنى[٦].

وأمّا جرّ تمييز (كم) الاستفهامية بـ (مِن) ، فقد أشار إليه سيبويه[٧] ، وصرّح به المبرد ، فقال: « فأمّا قوله: كم من رجل قد رأيته ؟ فتدخل (مِنْ) وأنت لا تقول: عشرون من رجل ؛ فإنما ذلك لأن (كم) استفهام، والاستفهام يدخل فيما وقع عليه (من) توكيداً وإعلاماً أنه في معنى الجميع .. »[٨]، بل جعل دخولها في تمييز (كم) الخبرية حملاً على هذا الأصل[٩].

---

(١) الموضعان الآخران هما: الكهف: ١٩، المؤمنون: ١١٢؛ ينظر ص من البحث .

(٢) ابن عصفور ، شرح الجمل: ٢/ ٤٦.

(٣) الرضي، شرح الكافية :٣/ ١٥٤.

(٤) ينظر مثلاً : سيبويه ، الكتاب: ١/ ٢٩٣، الشلوبين ، شرح المقدمة الجزولية الكبير: ٣/ ٩٣٩-٩٤٠، ابن مالك، شرح التسهيل: ٢/ ٤٢، الرضي ، شرح الكافية: ٣/ ١٥٥، ابن هشام ، المغني: ١٩٠.

(٥) ابن السيد ، إصلاح الخلل: ٢٢٩.

(٦) شرح الجمل: ٢/ ٤٨ .

(٧) الكتاب : ٢/ ١٧٤، وينظر : عضيمة ، دراسات لأسلوب القرآن : ٢/ ٣٢٩ .

(٨) المقتضب : ٣/ ٦٦ .

(٩) المقتضب : ٣/ ٦٦ .

وزعم الرضي عدم جوازه ومجيئه ؛ قال : « وأمّا مميّز (كم) الاستفهامية فلم أعثر عليه مجروراً بـ(مِن) في نظمٍ ولا نثر، ولا دلّ على جوازه كتابٌ من كتب النحو، ولا أدري ما صحته »[1].

وهو مردود بما صرّح به النحاة قبلُ ، وبما يحتمله النظم القرآني في مواضع (كم) التي تحمل الاستفهام والخبر ، كما في قوله تعالى : ﴿سَلۡ بَنِيٓ إِسۡرَٰٓءِيلَ كَمۡ ءَاتَيۡنَٰهُم مِّنۡ ءَايَةِۭ بَيِّنَةٖ﴾ [البقرة :٢١١].

(١) شرح الكافية : ٣/ ١٥٧ .

مـــا :

وهـي بحـسب العامـل [١]، أي موقعِهـا في الكـلام ، فتقـع مبتـدأً ، وخـبراً ، ومفعولاً به .

وقد وقعت في القرآن مجرورة بالحرف ، ومفعولاً به مقدّماً في آيتين ، وفي بقيـة مواضعها كانت مبتدأ[٢].

فوقوعها مفعولاً به كما في قوله تعالى:

١ - ﴿ أَمْ كُنتُمْ شُهَدَآءَ إِذْ حَضَرَ يَعْقُوبَ ٱلْمَوْتُ إِذْ قَالَ لِبَنِيهِ مَا تَعْبُدُونَ مِنۢ بَعْدِى قَالُوا۟ نَعْبُدُ إِلَٰهَكَ وَإِلَٰهَ ءَابَآئِكَ إِبْرَٰهِـۧمَ وَإِسْمَٰعِيلَ وَإِسْحَٰقَ إِلَٰهًا وَٰحِدًا وَنَحْنُ لَهُۥ مُسْلِمُونَ ﴾ [البقرة:١٣٣].

٢ - ﴿ إِذْ قَالَ لِأَبِيهِ وَقَوْمِهِۦ مَا تَعْبُدُونَ ﴾ [الشعراء :٧٠] .

ووقوعها مبتدأً كثـير، كـما في قولـه تعـالى: ﴿ قَالُوا۟ ٱدْعُ لَنَا رَبَّكَ يُبَيِّن لَّنَا مَا هِىَ ﴾ [البقرة:٦٨] ، وأمّا مجيئها مجرورة بحرف جر فكما في قوله تعالى : ﴿ فَبِمَ تُبَشِّرُونَ ﴾ [الحجر:٥٤] ، وقوله تعالى: ﴿ قَالُوا۟ فِيمَ كُنتُمْ ﴾ [النساء:٩٧] .

* (ما) إذا دخل عليها حرف جرّ :

إذا دخل عليها حرف الجر فالأكثر حذف ألفها خشية الالتباس بـالخبر[٣]،

---

(١) ابن يعيش ، شرح المفصل : ٢/ ٤٠٥ .

(٢) عضيمة ، دراسات لأسلوب القرآن : ٣/ ٩١ .

(٣) ينظـر: النحـاس، إعـراب القـرآن : ٣/ ٢١٠، ابـن يعـيش، شرح المفـصل: ٢/ ٤١٠، وعلّـل غـيرهم بالتخفيف لكثرة الاستعمال، أو بالدلالـة عـلى التركيـب، وهمـا دون مـا ذُكـر؛ ينظـر: ابـن الأنبـاري ، الانصاف: ١/ ٢٩٩، الرضي، شرح الكافية : ٣/ ٥٠ .

وإتمامُها لغةٌ ؛ يقول الفـرّاء في بيانهـا في قولـه تعـالى: ﴿وَإِنِّي مُرْسِلَةٌ إِلَيْهِم بِهَدِيَّةٍ فَنَاظِرَةٌۢ بِمَ يَرْجِعُ ٱلْمُرْسَلُونَ﴾ [النمل:٣٥] ، « نُقِصَت الألف من قوله (بم) ؛ لأنها في معنى بأيّ شيء يرجع المرسلون ، وإذا كانت (ما) في موضـع (أيّ) ثم وصلت بحرفٍ خافض نقُصت الألف من (ما) ؛ ليُعرَف الاستفهام مـن الخبر، وإن أتمتها فصوابٌ » [١] ، وساق على ذلك شواهد من الشعر. ولم ترد في القرآن إلاّ محذوفة .

ووصف النحاس إثباتها بأنه « من الشذوذ الـذي جـاء القـرآن بخلافـه » [٢]، ووصـف ابـن هـشام قـراءة عكرمـة وعيسى ﴿عَمَّ يَتَسَآءَلُونَ﴾ (عـمّا) [النبـأ:١] بالندرة[٣] .

وقد كان هذا الحكم موجِّهاً في التحليل النحوي ؛ « فلهـذا ردّ الكـسائي قـول المفسرين في ﴿ بِمَا غَفَرَ لِي رَبِّي ﴾ [يـس:٢٧] إنها استفهامية » [٤] .

* اقتران (ذا) بها :

إذا اقترنت (ذا) بـ (ما) الاستفهامية، فهي عندئذٍ تحتمل الأوجه الآتية[٥] :

---

(١) الفراء: معاني القرآن : ٢/ ٢٩٢.

(٢) إعراب القرآن : ٣/ ٢١١ (بتصرّفٍ يُقيم أوَدَ عبارته) .

(٣) المغني: ٢٩٥ .

(٤) السابق .

(٥) ابن هشام ، المغني :٢٩٦-٢٩٨ ، وينظر : سيبويه ، الكتـاب :٢/ ٤١٦ ، ابـن يعـيش ، شرح المفـصل : ٢/ ٣٨٧، ٤٢٩ ، ابن عصفور ، شرح الجمل : ٢/ ٤٧٨ .

أحدهما : أن تكون (ما) استفهاميّة و (ذا) إشارة ، نحو: ماذا التواني؟

والثاني : أن تكون (ما) استفهامية، و (ذا) موصولة، كقول لبيد :

ألا تسألان المرءَ به ماذا يحاولُ   أنحبٌ فيُقضَى أم ضلالٌ وباطلُ؟

والدليلُ على كونها موصولةً افتقارُها للجملة بعدها .

والثالث : أن يكون (ماذا) كلّه استفهاماً على التركيب ، كقولك: لماذا جئت؟

والرابع : أن يكون (ماذا) كلُّه اسم جنس بمعنى شيء أو موصولاً بمعنى الذي على خلافٍ في تخريج قول الشاعر:

دعي ماذا علمتِ سأتّقيه   ولكنْ بالمغيّبِ نبِّئيني

ويتعيّن أيٌّ من هذه الأوجه أو يجوز بأمور؛ فإذا كانت اسم إشارة عُرِفَت بالدلالة الإشاريّة ، وإذا كانت موصولاً عُرِفَ بافتقاره إلى جملة الصلة ، كما أن تركيب الجواب ذو أثرٍ في ذلك ؛ إذ الأصل أن تجاب الاسمية بالاسمية والفعلية بالفعلية(١) .

ولذلك كان لقوله تعالى : ﴿ وَيَسْـَٔلُونَكَ مَاذَا يُنفِقُونَ قُلِ ٱلْعَفْوَ ﴾ [البقرة: ٢١٩] وجهان تبعاً لاختلاف تركيب الجواب في القراءتين ؛ « قرئ برفع العفو ونصبه، فالرفع على أن يكون (ذا) بمعنى الذي ، والمعنى: ما الذي ينفقونه، .... والنصب

(١) ابن هشام ، المغني : ٢٩٦ .

على تركيب (ما) و (ذا) وجعلهما معاً كلمة واحدة في موضع منصوب بالفعل بعدها ، قال الله تعالى : ﴿ مَاذَآ أَنزَلَ رَبُّكُمْۚ قَالُواْ خَيْرًا ﴾ »[1] [النحل: ٣٠].

وتحليل مواضعها في القرآن يجري على ذلك[2] ، وقد جاءت في أكثر مواقعها في القرآن محتملةً لأن تكون كلُّها اسم استفهام مفعولاً مقدَّمًا، وأن تكون مركّبةً من مبتدأ وخبر، كما في قوله تعالى : ﴿ وَأَمَّا ٱلَّذِينَ كَفَرُواْ فَيَقُولُونَ مَاذَآ أَرَادَ ٱللَّهُ بِهَٰذَا مَثَلًاۘ ﴾ [البقرة: ٢٦]، وقوله تعالى: ﴿ إِذْ قَالَ لِأَبِيهِ وَقَوْمِهِۦ مَاذَا تَعْبُدُونَ ﴾[الصافات : ٨٥] ، وتحتمل أن تكون كلّها مبتدأ ، وأن تكون مبتدأ وخبرًا في نحو قوله تعالى : ﴿ قُلْ أَرَءَيْتُمْ إِنْ أَتَىٰكُمْ عَذَابُهُۥ بَيَٰتًا أَوْ نَهَارًا مَّاذَا يَسْتَعْجِلُ مِنْهُ ٱلْمُجْرِمُونَ ﴾[يونس : ٥٠]

من :

وهي في الموقع الإعرابي مثل (ما) ؛ فتقع مبتدأ وخبرًا ومفعولاًبه ومجرورًا ، وجاءت في القرآن في موضع الجر في بعض المواضع التي تحتمل أن تكون فيها استفهامية ، منها قوله تعالى : ﴿ هَلْ أُنَبِّئُكُمْ عَلَىٰ مَن تَنَزَّلُ ٱلشَّيَٰطِينُ ﴾[الشعراء : ٢٢١] ، وفيما سوى ذلك كانت مبتدأ ، كما في قوله تعالى : ﴿ وَمَنْ أَضَلُّ مِمَّنِ ٱتَّبَعَ هَوَىٰهُ بِغَيْرِ هُدًى مِّنَ ٱللَّهِۚ ﴾ [القصص : ٥٠][3] .

---

(١) ابن يعيش، شرح المفصل: ٢/ ٣٨٦– ٣٨٧ .

(٢) ينظر: عضيمة ، دراسات لأسلوب القرآن :٣/ ٨٨ ، وقد ذكر الشيخ مواضع أُخر، تحتمل بعض الأوجه الأخرى لـ(ماذا) السابق ذكرها ، وفق بعض التوجيهات التي لا تخلو من ضعف .

(٣) عضيمة ، دراسات لأسلوب القرآن : ٣/ ٢٤٣ ، واقتران (ذا) الموصولة أو الإشارية بها لا يحتاج إلى بيان .

أيّ :

وهي معربة ؛ لأنهم « لمّا لم يستعملوها إلا مضافة - والإضافة من خواصّ الأسماء - قوِيَ أمرُ الاسمية فيها، فرُدّت إلى أصلها في الإعراب »[(١)].

وهي تكون مرفوعة ومنصوبة ومجرورة إلا أنّ حقَّ الصدارة باقٍ لها ؛ فلا يعمل فيها ما قبلها[(٢)].

فتقع مبتدأ كما في قوله تعالى: ﴿ فَلْيَنظُرْ أَيُّهَآ أَزْكَىٰ طَعَامًا فَلْيَأْتِكُم بِرِزْقٍ مِّنْهُ ﴾ [الكهف:١٩] ، ومفعولاً مطلقاً في قوله تعالى: ﴿ وَسَيَعْلَمُ ٱلَّذِينَ ظَلَمُوٓاْ أَيَّ مُنقَلَبٍ يَنقَلِبُونَ ﴾ [الشعراء:٢٢٧] ، ومجرورة كما في قوله تعالى : ﴿ بِأَييِّكُمُ ٱلْمَفْتُونُ ﴾ [القلم: ٦] [(٣)]

وأمّا : أين، ومتى، وأيّان، فهي ظروف تقع خبراً عن المبتدأ كما في قوله تعالى: ﴿ثُمَّ نَقُولُ لِلَّذِينَ أَشْرَكُوٓاْ أَيْنَ شُرَكَآؤُكُمُ ﴾ [الأنعام:٢٢] .

وقوله تعالى: ﴿ وَيَقُولُونَ مَتَىٰ هَٰذَا ٱلْوَعْدُ إِن كُنتُمْ صَٰدِقِينَ ﴾ [الأنبياء :٣٨، النمل: ٧١، السجدة : ٢٨، سبأ : ٢٩، يس: ٤٨، الملك: ٢٥] .

وقوله تعالى: ﴿ يَسْـَٔلُونَكَ عَنِ ٱلسَّاعَةِ أَيَّانَ مُرْسَىٰهَا .. ﴾ [الأعراف: ١٨٧] .

---

(١) ابن الحاجب ، الإيضاح في شرح المفصل: ١/ ٤٩٢ (بتصريف يسير).

(٢) ابن يعيش، شرح المفصل: ٢/ ٤٢٦، وهي كسائر أدوات الاستفهام ، فيدخل عليها الجار.

(٣) الباء زائدة ، فاسم الاستفهام مبتدأ مجرور لفظًا ، أو أصلية ، فهو مجرور بها لفظًا ومحلاً ؛ ينظر : أبو حيان ، البحر : ٨/ ٣٠٣ .

وتُعلّق بالفعل بعدها ، كما في قوله تعـالى: ﴿فَأَيْنَ تَذْهَبُونَ﴾ [التكـوير: ٢٦]، وقولـه تعالى: ﴿وَمَا يَشْعُرُونَ أَيَّانَ يُبْعَثُونَ﴾ [النحل: ٢١] .

و(أنّى) كذلك إلا أنها إن كانت بمعنى (كيـف) ، أمكـن أن تقـع حـالاً ؛ فهـي بحسب مـا تـؤوّل بـه ، ففـي قولـه تعـالى: ﴿أَوْ كَالَّذِى مَرَّ عَلَىٰ قَرْيَةٍ وَهِىَ خَاوِيَةٌ عَلَىٰ عُرُوشِهَا قَالَ أَنَّىٰ يُحْيِۦ هَٰذِهِ ٱللَّهُ بَعْدَ مَوْتِهَا﴾ [البقـرة :٢٥٩] ، (أنّـى) كـما يقـول العكبري : « في موضع نصب بـ(يحيي) ، وهي بمعنى متى ؛ فعلى هذا يكون ظرفًا ، ويجوز أن يكون بمعنى (كيف) ، فيكون موضعها حالًا من (هذه) ؛ لما فيـه مـن معنى الاستفهام »[1] .

(١) التبيان :١/ ١٦٩ (بتصرف يسير) .

المبحث الثاني : العلاقات النحوية للجملة الطلبية (الوظائف النحوية) :

الوظيفة النحوية: هي وظيفة الجزء التحليليِّ للجملة العربية، وهـي مـا يعـرف بالمعنى النحوي ، أو المعنى الوظيفي .

فكل جزء من أجزاء الجملة العربية له وظيفة نحوية يقصدها المنشئ ، وينتخب لها المبنى المناسب ، فينظمه في سلك الجملة وفق قواعد النظام النحوي للغة مؤثراً أو متأثراً بما يستحقّه من علاقات التركيب .

فوظيفة الفعل هي الدلالة على حدث مقترن بزمن ماضٍ أو حـالٍ أو مـستقبل ، ووظيفة الاسم هي الفاعلية أو المفعولية أو الحالية وغيرهـا ، ووظيفـة الحـرف هـي الربط المعنوي بين الفعل وشبهه وبين الاسم .

وأيٌّ من تلك المباني يُشِعُّ بعلاقة سياقية إسنادًا أو تخصيصًا أو نـسبةً أو تبعيّـةً أو مخالفة .[1]

وكما يكون ذلك للكلمة المفردة في التركيب ، يكـون للجملـة إذا كـان لهـا محـلّ إعـرابي فــ«كـل جملـة يـصحُّ وقـوع المفـرد مقامهـا ، فلتلـك الجملـةِ موضـعٌ مـن الإعراب »[2]

فالوظيفة النحوية للجملة إذاً هي المعنى العام للجملـة الـذي يؤديها موقعها في الـنصّ، وهي كوظائف الكلمة: فاعلية ومفعولية وإضافة وحالية ونحو ذلك .

---

(١) ينظر لمزيد بيانٍ عن العلاقات النحوية : تمام حسان ، اللغة العربية معناها ومبناها :١٩٠ .

(٢) الرضي ، شرح الكافية :٢/ ٢٩٨ (بتصرف يسير) ، وينظر : ابن هشام ، المغني : ٣٦٩ .

والوظائف النحوية التي تقوم بها الجملة الطلبية والخبرية على السواء ، هي وقوعها: ابتدائية أو مستأنفة ، ومفعولاً به ، ونائبًا عن الفاعل ، ومؤكدة ، وبدلاً ، وجوابًا للشرط أو للقسم ، ومفسّرة ، ومعترضة.

وقد جاءت الجملة الطلبية مستأنفةً في مواضع كثيرة جدًّا في القرآن الكريم ، منها : قوله تعالى : ﴿ ٱهۡدِنَا ٱلصِّرَٰطَ ٱلۡمُسۡتَقِيمَ ﴾[الفاتحة :٦] ، وقوله تعالى : ﴿ أَفَحَسِبَ ٱلَّذِينَ كَفَرُوٓاْ أَن يَتَّخِذُواْ عِبَادِي مِن دُونِيٓ أَوۡلِيَآءَۚ إِنَّآ أَعۡتَدۡنَا جَهَنَّمَ لِلۡكَٰفِرِينَ نُزُلٗا ﴾ [الكهف :١٠٢]

ومن وقوعها مفعولاً به قوله تعالى :﴿فَأَمَّا ٱلَّذِينَ ٱسۡوَدَّتۡ وُجُوهُهُمۡ أَكَفَرۡتُم بَعۡدَ إِيمَٰنِكُمۡ فَذُوقُواْ ٱلۡعَذَابَ بِمَا كُنتُمۡ تَكۡفُرُونَ ﴾ [آل عمران :١٠٦] ، وهو على تقدير قول محذوف ، وقوله تعالى :﴿ وَإِذۡ قُلۡنَا لِلۡمَلَٰٓئِكَةِ ٱسۡجُدُواْ لِأٓدَمَ فَسَجَدُوٓاْ إِلَّآ إِبۡلِيسَ أَبَىٰ وَٱسۡتَكۡبَرَ وَكَانَ مِنَ ٱلۡكَٰفِرِينَ ﴾[البقرة: ٣٤] ، وقوله تعالى :﴿ وَيَقُولُ ٱلَّذِينَ كَفَرُواْ لَوۡلَآ أُنزِلَ عَلَيۡهِ ءَايَةٞ مِّن رَّبِّهِۦٓۗ إِنَّمَآ أَنتَ مُنذِرٞۖ وَلِكُلِّ قَوۡمٍ هَادٍ ﴾[الرعد :٧، ٢٧]

ومن وقوعها نائبًا عن الفاعل قوله تعالى : ﴿ وَقِيلَ بُعۡدٗا لِّلۡقَوۡمِ ٱلظَّٰلِمِينَ ﴾ [هود : ٤٤] ، ومن مجيئها توكيدًا قوله تعالى : ﴿فَمَهِّلِ ٱلۡكَٰفِرِينَ أَمۡهِلۡهُمۡ رُوَيۡدَۢا ﴾ [الطارق : ١٧]

ومن مواضع مجيئها بدلاً قوله تعالى : ﴿ٱنطَلِقُوٓاْ إِلَىٰ مَا كُنتُم بِهِۦ تُكَذِّبُونَ ٢٩ ٱنطَلِقُوٓاْ إِلَىٰ ظِلّٖ ذِي ثَلَٰثِ شُعَبٖ ٣٠ ﴾[المرسلات : ٢٩-٣٠].

ومن مواضع وقوعها جوابًا للشرط مقرونًا بالفاء قوله تعالى : ﴿فَمَنِ ٱعْتَدَىٰ عَلَيْكُمْ فَٱعْتَدُوا۟ عَلَيْهِ بِمِثْلِ مَا ٱعْتَدَىٰ عَلَيْكُمْ﴾[البقرة : ١٩٤]، وقوله تعالى : ﴿وَٱبْتَلُوا۟ ٱلْيَتَٰمَىٰ حَتَّىٰٓ إِذَا بَلَغُوا۟ ٱلنِّكَاحَ فَإِنْ ءَانَسْتُم مِّنْهُمْ رُشْدًا فَٱدْفَعُوٓا۟ إِلَيْهِمْ أَمْوَٰلَهُمْ ۖ وَلَا تَأْكُلُوهَآ إِسْرَافًا وَبِدَارًا أَن يَكْبَرُوا۟ ۚ وَمَن كَانَ غَنِيًّا فَلْيَسْتَعْفِفْ ۖ وَمَن كَانَ فَقِيرًا فَلْيَأْكُلْ بِٱلْمَعْرُوفِ ۚ﴾ [النساء : ٦] .

ومن مواضع وقوعها جوابًا للشرط غير الجازم قوله تعالى : ﴿ فَأَمَّا ٱلْيَتِيمَ فَلَا تَقْهَرْ ﴿٩﴾ وَأَمَّا ٱلسَّآئِلَ فَلَا تَنْهَرْ ﴿١٠﴾ وَأَمَّا بِنِعْمَةِ رَبِّكَ فَحَدِّثْ ﴿١١﴾ ﴾[الضحى :٩-١١] ، وقوله تعالى:﴿ فَإِذَا عَزَمْتَ فَتَوَكَّلْ عَلَى ٱللَّهِ ۚ إِنَّ ٱللَّهَ يُحِبُّ ٱلْمُتَوَكِّلِينَ ﴾[آل عمران : ١٥٩]، وقوله تعالى :﴿ فَإِذَا لَقِيتُمُ ٱلَّذِينَ كَفَرُوا۟ فَضَرْبَ ٱلرِّقَابِ ﴾[محمد : ٤]

ومن مواضع مجيئها مفسرة قوله تعالى :﴿ مَا قُلْتُ لَهُمْ إِلَّا مَآ أَمَرْتَنِى بِهِۦٓ أَنِ ٱعْبُدُوا۟ ٱللَّهَ رَبِّى وَرَبَّكُمْ ۚ﴾ [المائدة :١١٧]، وقوله تعالى : ﴿وَٱنطَلَقَ ٱلْمَلَأُ مِنْهُمْ أَنِ ٱمْشُوا۟ وَٱصْبِرُوا۟ عَلَىٰٓ ءَالِهَتِكُمْ ۖ﴾[ص : ٦]، وقوله تعالى: ﴿ رَّبَّنَآ إِنَّنَا سَمِعْنَا مُنَادِيًا يُنَادِى لِلْإِيمَٰنِ أَنْ ءَامِنُوا۟ بِرَبِّكُمْ فَـَٔامَنَّا ۚ﴾[آل عمران : ١٩٣].

أما وقوعها معترضة فقليلٌ ، وممّا يحتمل أن يكون منه قوله تعالى :﴿ هَٰذَا فَلْيَذُوقُوهُ حَمِيمٌ وَغَسَّاقٌ ﴾ [ص :٥٧].

وقد اختصّت الجملة الإنشائية بوقوعها جوابًا للقسم الاستعطافي [١]، وهو ما يُعرف بقسم الطلب –ومن أشهر ما يُستعمل له: (نشدتك الله) ، و(عمرتـك الله)، ومن الأشياء التي يُجاب بها : الأمر والنهي والاستفهام[٢] ، نحو: نشدتك الله قـم، ونشتدتك الله لا تقم، وقول الشاعر[٣]:

أيهـــا المـــنكحُ الثريّـــا ســـهيلاً عمـــرَكَ اللهَ كيـــف يلتقيـــان

وأمّا الوظائف النحوية التي لا تقوم بها الجملة الطلبية ، أو جرى الخلاف حول قيامها بها ، فهي :

- الإخبار بها عن المبتدأ .
- الإخبار بها عن النواسخ .
- وقوعها نعتًا .
- وقوعها حالاً .
- وقوعها معطوفة على جملة خبرية .
- وقوعها صلة للموصول .

---

(١) ابن هشام ، المغني : ٥٤٩ .

(٢) أبو حيان، الارتشاف : ٤/ ١٧٩٤، والأشياء الأخرى هي : أنْ، وإلاّ ، ولمّا بمعنى إلاّ ، والكلام عندئـذٍ يخرج إلى الإنشاء .

(٣)السابق .

- وقوعها جوابًا للقسم غير الاستعطافي[١] .

وفيما يأتي بيان ذلك مقفوًّا باستعمال القرآن العظيم .

١ - الإخبار بها عن المبتدأ :

اختلف النحويّون في حكم الإخبار بالجملة الطلبية عن المبتدأ ، وتلك الجملة لها نمطان إجمالاً ، أحدهما تجرُّدها من الفاء ، والآخر اقترانها بها ؛ نحو : عمروٌ أكرِمْه،وعمروٌ فأكرِمْه[٢] .

وكلا الصورتين من باب الاشتغال كما ترى ؛ إذ يصدُق عليهما ضابطُه : أن يتقدّم اسمٌ، ويتأخّر عنه فعلُه أو شبهُه مشتغلاً بضميره أو بسببيّه ، ولو سُلّط عليه لنصبه .

ورفعُ الاسمِ في نحو هذين المثالين هو ما يعنينا في هذا المقام، وأمّا نصبُه فيدخلُه في باب الاشتغال ؛ إذ يكون منصوباً – جوازاً – على المفعول به لفعل محذوف وجوباً يفسّره الفعل المذكور بعده .

---

(١) لا تقع الجملة الطلبية كذلك ؛ ينظر : ابن هشام ، المغني : ٥٤٩ ، ولم يرد في الاستعمال القرآني ما خالفه

(٢) وثمّة نمطان آخران ، وهما إذا كان المبتدأ بعد (أمّا) ، وهي تشبه النمط الثاني في اقتران الفاء بالخبر ، نحو : أمّا زيدٌ فأكرِمْ ، وإن كانت الفاء في نحو هذا المثال الذي يذكرونه في باب الاشتغال لازمة بخلاف تلك الصورة لعدم ذكر (أمّا) ، والنمط الآخر ، وهو ما ذكره ابن هشام وهو الإخبار بصيغة (لتفعل) ، نحو : زيدٌ لتُكرِم . ولم يردا في الاستعمال القرآني .

ولنبدأ بالحديث عن النمط الأول ، ليقفوه النمط الآخر ، إذ يفضل عنه بـبعض القيود في أحكامه.

أولاً: الإخبار بالجملة الطلبية المجرّدة من الفاء على المبتدأ :

والنحاة في ذلك على مذهبين :

أحدهما: المنع ، وهو مذهب الجرجاني [١] ، وابن الأنباري ، وبعـض الكـوفيين ؛ « نظرًا إلى أنّ الخبر حقّه أن يكون محتملاً للصدق والكذب، والجملة الطلبية ليـست كذلك » [٢] .

والآخر : الجواز ، وهو مذهب جمهور النحويين [٣] ؛ لأنّ فائدة الخبر تتحقّق بها أيضًا [٤].

وما اعتمد عليه المانعون ، عدّه بعض هؤلاء من إيهام اللفظ لاشتراك لفظ الخبر بين الاصطلاحين النحوي والبلاغي ؛ يقول الرضيّ متعقباً علّتهم : « وهـو وَهَـمٌ ،

(١) المقتصد : ١/ ٢٥٢ ، ٣١٨ .

(٢) ابن مالك ، شرح التسهيل :١/ ٣٠٩-٣١٠ ، الرضي ، شرح الكافية : ١/ ٢٣٧ ، وفـيهما – وغيرِهمـا – نسبةُ المذهب إلى ابن الأنباري والكوفيين .

(٣) ينظر : سيبويه ، الكتـاب : ١/ ١٣٨ ، ابـن الـسراج ، الأصـول : ١/ ٧٢ ،٢/ ١٧٢ ، الفـارسي ، شرح الأبيات المشكلة الإعراب : ٣٦١ ، ابن جني ، سر صناعة الإعـراب : ١/ ٣٨٨ ، ابـن عـصفور ، شرح الجمل : ١/ ٣٤٧ ، ابن مالك ، شرح التـسهيل :١/ ٣٠٩-٣١٠ ، الـرضي ، شرح الكافيـة : ١/ ٢٣٧ ، ابن أبي الربيع ، البسيط :٢/ ٦٨١ ، أبو حيان ، الارتشاف : ٣/ ١١١٥ ، ابن هشام ، المغني : ٣٩٤ .

(٤) ينظر : الرضي ، شرح الكافية : ٢/ ٢٩٩ .

وإنما أُتُوا مِن قِبل إيهام لفظ خبر المبتدأ، وليس المراد بخبر المبتدأ عند النحاة ما يحتمل الصدق والكذب، كما أنّ الفاعل عندهم ليس مَنْ فعل شيئاً ... »[١] .

وقد استدلّ أولئك المجيزون بالأدلة الآتية :

١ - السماع :

فقد استدلّ الرضيّ [٢] على ذلك بوردها خبراً في قوله تعالى: ﴿ قَالُوا۟ بَلْ أَنتُمْ لَا مَرْحَبًۢا بِكُمْ ۖ أَنتُمْ قَدَّمْتُمُوهُ لَنَا ۖ فَبِئْسَ ٱلْقَرَارُ ﴾ [ص: ٦٠].

واستدلّ ابن مالك [٣] على ذلك أيضاً بقول الشاعر :

قلتُ مَنْ عِيلَ صبرُه كيف يسلو صالياً نارَ لوعةٍ وغرامِ

٢ - القياس: على وقوع الخبر المفرد طلبياً كأسماء الاستفهام ؛ يقول ابن مالك : « وأيضا فإن وقوع الخبر مفرداً طلبياً نحو : كيف أنت؟ ثابت باتفاق ؛ فلا يمتنع ثبوته جملةً طلبيةً بالقياس لو كان غير مسموع ، ومع ذلك فهو مسموعٌ شائع في كلام العرب ... »[٤] .

---

(١) شرح الكافية : ١/ ٢٣٧ .

(٢) شرح الكافية : ١/ ٢٣٨ .

(٣) شرح التسهيل : ١/ ٣١٠ .

(٤) السابق ، وينظر: ابن عصفور ، شرح الجمل: ١/ ٣٤٧ .

٣- استصحاب الأصل : ذلك « لأن خبر المبتدأ لا خلاف في أنّ أصله أن يكون مفرداً ، والمفرد من حيث هو مفرد لا يحتمل الصدق والكذب ، فالجملة الواقع موقعه حقيقةٌ بألاّ يُشترط احتمالها للصدق والكذب ؛ لأنها نائبة عمّا لا يحتملها »[(١)] .

وتأويل ذلك السماع لدى المانعين على إضمار قولٍ محذوف مستأنسين بكثرة حذفه[(٢)] .

* الإخبار بالجملة الطلبية المجردة من الفاء عن المبتدأ في القرآن الكريم :

ورد من ذلك شاهد النحاة من القرآن السابق ذكره ، وهو قوله تعالى : ﴿هَٰذَا فَوْجٌ مُّقْتَحِمٌ مَّعَكُمْ ۖ لَا مَرْحَبًا بِهِمْ ۚ إِنَّهُمْ صَالُوا النَّارِ ﴿٥٩﴾ قَالُوا بَلْ أَنتُمْ لَا مَرْحَبًا بِكُمْ ۖ أَنتُمْ قَدَّمْتُمُوهُ لَنَا ۖ فَبِئْسَ الْقَرَارُ﴾ [ص: ٥٩- ٦٠] .

غير أنه يحتمل تأويل قول محذوف ؛ لأن الجملة بأسرها محكيّة لدعاء رؤسائهم؛ فقوله (لا مرحباً بهم إنهم صالوا النار) « كلام الرؤساء ، وقيل هذا كله كلام الخزنة، فقال الأتباع (بل أنتم لا مرحباً بكم) يريدون الدعاء الذي دعوتم به علينا أنتم أحق به »[(٣)] .

---

(١)شرح التسهيل: ١/ ٣١٠، وينظر: ابن عصفور ، شرح الجمل: ١/ ٣٤٧ .

(٢) زاد الجرجاني وجهًا للتأويل ، وهو أن يكون محمولاً على المعنى ، أي أنّ قولك : زيدٌ اضرِبْه معناه أُوجبُ عليك ضربه ، لكنه اعتذر بأنه يمكن قلبه ؛ فيقال في (زيدٌ منطلق) : معناه اعرِفْه بهذه الصفة ، وفي الانقياد لمثل هذه التقديرات رفعُ الحقائق وجعلُ الأقسام كلِّها شرجًا واحدًا ؛ كما قال رحمه الله ينظر : المقتصد : ١/ ٢٥٣ . تأمّلْ منهجَهم في بناء المعرفة !

(٣) الرازي ، التفسير الكبير : ٤/ ١٠٣ (بتصرف يسير) .

فتأويلها على مذهب المانعين يقبله المقام[(١)] . وما وقفتُ عليه – سوى هذا – موضعان آخران على احتمالٍ أيضًا ، وهما: قوله تعالى : ﴿ وَٱلَّذِينَ كَذَّبُواْ بِـَٔايَٰتِنَا وَلِقَآءِ ٱلۡأٓخِرَةِ حَبِطَتۡ أَعۡمَٰلُهُمۡۚ هَلۡ يُجۡزَوۡنَ ﴾ [الأعراف :١٤٧] ؛ إذ يجوز في جملة الاستفهام أن تكون خبرًا ، و(حبطت أعمالهم) حال ، أو هي خبر ، والاستفهام خبر ثانٍ ، أو مستأنف[(٢)] ، وقولُه تعالى : ﴿وَٱلَّذِينَ ٱتَّخَذُواْ مَسۡجِدٗا ضِرَارٗا وَكُفۡرٗا وَتَفۡرِيقَۢا بَيۡنَ ٱلۡمُؤۡمِنِينَ وَإِرۡصَادٗا لِّمَنۡ حَارَبَ ٱللَّهَ وَرَسُولَهُۥ مِن قَبۡلُۚ وَلَيَحۡلِفُنَّ إِنۡ أَرَدۡنَآ إِلَّا ٱلۡحُسۡنَىٰۖ وَٱللَّهُ يَشۡهَدُ إِنَّهُمۡ لَكَٰذِبُونَ ﴿١٠٧﴾ لَا تَقُمۡ فِيهِ أَبَدٗاۚ ﴾ [التوبة :١٠٧-١٠٨] ؛ فقد نقل السمينُ الحلبيُّ احتمالَ كونِ (والذين اتخذوا) مبتدأً ، وفي خبره أقوالٌ : منها أن يكون (أفمن أسّس) ، أو (لا تقم فيه) . ولا شكَّ أن الأولى أن يكون (والذين اتخذوا) معطوفًا ، أي : ومنهم الذين اتخذوا مسجدًا[(٣)] .

على أنّ شواهد أخرى لا يسوغ فيها تأويل المانعين ، وهي المواضع التي يُكرّر فيها المبتدأ بلفظه للتهويل والتعظيم كما في قوله تعالى: ﴿ فَأَصۡحَٰبُ ٱلۡمَيۡمَنَةِ مَآ أَصۡحَٰبُ ٱلۡمَيۡمَنَةِ ﴿٨﴾ وَأَصۡحَٰبُ ٱلۡمَشۡـَٔمَةِ مَآ أَصۡحَٰبُ ٱلۡمَشۡـَٔمَةِ ﴾ [الواقعة : ٨-٩] ، وقوله تعالى : ﴿ وَأَصۡحَٰبُ ٱلۡيَمِينِ مَآ أَصۡحَٰبُ ٱلۡيَمِينِ ﴾ [الواقعة : ٢٧] ، وقوله تعالى : ﴿ وَأَصۡحَٰبُ ٱلشِّمَالِ مَآ أَصۡحَٰبُ ٱلشِّمَالِ ﴾ [الواقعة : ٤١] ، وقوله تعالى : ﴿ ٱلۡحَآقَّةُ ﴿١﴾ مَا ٱلۡحَآقَّةُ ﴾ [الحاقة : ١-٢] ، وقوله تعالى : ﴿ ٱلۡقَارِعَةُ ﴿١﴾ مَا ٱلۡقَارِعَةُ ﴾ [القارعة : ١-٢] ، وإن كان بعضُها قيل فيه وجهٌ آخر ؛ فقد قيل إنّ (الحاقة) مثلاً خبر مبتدأ محذوف[(٤)] . ولا يخفى بعدُه وذهابُه برواء النظم .

---

(١) ينظر : الألوسي ، روح المعاني : ٢٣/ ٢١٧ .

(٢) ينظر : العكبري ، التبيان في إعراب القرآن : ١/ ٤٤٣ .

(٣) ينظر : الدر المصون : ٦/ ١١٩ ، النحاس ، إعراب القرآن : ٢/ ١٣٥ .

(٤) ينظر : العكبري ، التبيان في إعراب القرآن : ٢/ ٤٦٣ ، وينظر فيه أيضًا : ٢/ ٤٣٧ .

ثانياً : الإخبار بالجملة الطلبية المقترنة بالفاء الزائدة ، عن المبتدأ :

مذهب النحاة في ذلك هو الجواز ، يتبيّن ذلك من حديثهم عن دخول الفاء على الخبر ، فقد أولوها عنايتهم ، واستغنوا عن الحديث عن حكم الإخبار بهذه الجملة .

ففصَّلوا القول في حكم هذه الفاء بما يذكرونه ممّا يُشترَط للبناء التركيبي للجملة، فهم يشترطون لدخول الفاء تضمُّن المبتدأ معنى الشرط ، كأن يكون نكرة عامّة موصوفة ، أو اسماً موصولاً بمستقبل عامٍّ .

وهو مذهب سيبويه[1] وأكثر النحاة[2] ، واشترط بعضُهم أن يكون الموصول غير (أل) ، وسيكون لهذا الشرط بيانٌ ، يتلو هذا المسألة .

يقول سيبويه : « وتقول : اللذين يأتيانك فاضرِبْهما ؛ تنصبُه كما تنصب زيداً ، وإن شئت رفعتَه على أن يكون مبنياً على مظهر أو مضمر . وإن شئت كان مبتدأ ؛ لأنه يستقيم أن تجعلَ خبره من غير الأفعال بالفاء . ألا ترى أنك لو قلت الذي يأتيني فله درهم ، والذي يأتيني فمكرَمٌ محمود ، كان حسناً ، ولو قلت : زيدٌ فله درهم لم يجُزْ ... »[3] .

---

(١) الكتاب : ١/ ١٣٩ ، ٣/ ١٠٢ .

(٢) الأخفش ، معاني القرآن : ١/ ٢٥١، الفارسي ، الإيضاح : ٩٩ ، الجرجاني ، المقتصد : ١/ ٣١١ ، الأعلم الشنتمري ، تحصيل عين الذهب : ١٢٥، ابن مالك ، شرح التسهيل : ١/ ٣٢٨-٣٢٩ ، ابن عقيل ، المساعد :١/ ٢٤٤ ، السيوطي ، الهمع : ١/ ٣٤٨ .

(٣) الكتاب : ١/ ١٣٩ .

ونتنقل فيما يأتي إلى المواضع التي أُخبِر فيها بالجملة الطلبية المقترنة بالفاء عن المبتدأ في كتاب الله تعالى :

* الإخبار بالجملة الطلبية مقترنة بالفاء عن المبتدأ الموصول (بغير أل) في القرآن الكريم :

استعمل الأسلوب القرآني الإخبار بها ، وهي مقرونةٌ بالفاء في تسعة مواضع – فيما وقفت عليه – من القرآن ، وقد وجّهها بعضهم بما يخرجها عمّا نحن فيه ، وتلك المواضع هي :

١- قوله تعالى : ﴿ وَٱلَّٰتِي يَأۡتِينَ ٱلۡفَٰحِشَةَ مِن نِّسَآئِكُمۡ فَٱسۡتَشۡهِدُواْ عَلَيۡهِنَّ أَرۡبَعَةٗ مِّنكُمۡۖ فَإِن شَهِدُواْ فَأَمۡسِكُوهُنَّ فِي ٱلۡبُيُوتِ حَتَّىٰ يَتَوَفَّىٰهُنَّ ٱلۡمَوۡتُ أَوۡ يَجۡعَلَ ٱللَّهُ لَهُنَّ سَبِيلٗا ﴾ [النساء : ١٥] .

٢- قوله تعالى : ﴿ وَٱلَّذَانِ يَأۡتِيَٰنِهَا مِنكُمۡ فَـَٔاذُوهُمَاۖ فَإِن تَابَا وَأَصۡلَحَا فَأَعۡرِضُواْ عَنۡهُمَآۗ إِنَّ ٱللَّهَ كَانَ تَوَّابٗا رَّحِيمًا ﴾ [النساء : ١٦] .

٣- قوله تعالى : ﴿ وَلِكُلّٖ جَعَلۡنَا مَوَٰلِيَ مِمَّا تَرَكَ ٱلۡوَٰلِدَانِ وَٱلۡأَقۡرَبُونَۚ وَٱلَّذِينَ عَقَدَتۡ أَيۡمَٰنُكُمۡ فَـَٔاتُوهُمۡ نَصِيبَهُمۡۚ إِنَّ ٱللَّهَ كَانَ عَلَىٰ كُلِّ شَيۡءٖ شَهِيدًا ﴾ [النساء: ٣٣] .

٤- قوله تعالى : ﴿ .... وَٱلَّٰتِي تَخَافُونَ نُشُوزَهُنَّ فَعِظُوهُنَّ وَٱهۡجُرُوهُنَّ فِي ٱلۡمَضَاجِعِ وَٱضۡرِبُوهُنَّۖ فَإِنۡ أَطَعۡنَكُمۡ فَلَا تَبۡغُواْ عَلَيۡهِنَّ سَبِيلًاۗ إِنَّ ٱللَّهَ كَانَ عَلِيّٗا كَبِيرٗا ﴾ [النساء : ٣٤] .

٥- قوله تعالى : ﴿ ... وَٱلَّذِينَ يَكْنِزُونَ ٱلذَّهَبَ وَٱلْفِضَّةَ وَلَا يُنفِقُونَهَا فِي سَبِيلِ ٱللَّهِ فَبَشِّرْهُم بِعَذَابٍ أَلِيمٍ ﴾ [التوبة : ٣٤] .

٦- قوله تعالى : ﴿ وَٱلَّذِينَ يَرْمُونَ ٱلْمُحْصَنَٰتِ ثُمَّ لَمْ يَأْتُوا۟ بِأَرْبَعَةِ شُهَدَآءَ فَٱجْلِدُوهُمْ ثَمَٰنِينَ جَلْدَةً وَلَا تَقْبَلُوا۟ لَهُمْ شَهَٰدَةً أَبَدًا ۚ وَأُو۟لَٰٓئِكَ هُمُ ٱلْفَٰسِقُونَ ﴾ [النور : ٤].

٧- قوله تعالى : ﴿ وَلْيَسْتَعْفِفِ ٱلَّذِينَ لَا يَجِدُونَ نِكَاحًا حَتَّىٰ يُغْنِيَهُمُ ٱللَّهُ مِن فَضْلِهِۦ ۗ وَٱلَّذِينَ يَبْتَغُونَ ٱلْكِتَٰبَ مِمَّا مَلَكَتْ أَيْمَٰنُكُمْ فَكَاتِبُوهُمْ إِنْ عَلِمْتُمْ فِيهِمْ خَيْرًا ۖ وَءَاتُوهُم مِّن مَّالِ ٱللَّهِ ٱلَّذِىٓ ءَاتَىٰكُمْ ... ﴾ [النور : ٣٣].

٨- ﴿ قَالُوا۟ رَبَّنَا مَن قَدَّمَ لَنَا هَٰذَا فَزِدْهُ عَذَابًا ضِعْفًا فِى ٱلنَّارِ ﴾ [ص: ٦١] .

٩ - قوله تعالى : ﴿ وَٱلَّذِينَ كَفَرُوا۟ فَتَعْسًا لَّهُمْ وَأَضَلَّ أَعْمَٰلَهُمْ ﴾ [محمد : ٨] .

وهذه المواضع سواءٌ في التحليل النحوي ؛لأنها تجري على نسق في النظم واحد ؛ فالمبتدأ في كلٍّ منها متضمِّنٌ لمعنى الشرط ؛ لأنه اسم موصول صلته فعل مستقبل عام ، فالموضع الأول مثلاً ، وهو قوله تعالى : ﴿ وَٱلَّٰتِى يَأْتِينَ ٱلْفَٰحِشَةَ مِن نِّسَآئِكُمْ فَٱسْتَشْهِدُوا۟ عَلَيْهِنَّ أَرْبَعَةً مِّنكُمْ ... ﴾ [النساء : ١٥] .

قوله تعالى : ﴿ فَٱسْتَشْهِدُوا۟ ﴾ جملة طلبية ، أدت وظيفة الإخبار عن المبتدأ « اللاتي » ، وهو موصول بمستقبل عام ، فأشبهت اسم الشرط تركيباً ودلالة ، وخبره فيه معنى الجزاء كجواب الشرط ؛ فاقترن بالفاء بموجب هذا الشبه .

وقد أشار العكبري إلى أن أصول الصناعة تقتضي هذا التوجيه ، وألاّ يكون الاسم الموصول معمولاً لـ (فاستشهدوا) ، وأنّ ذلك أيضاً ألجأ بعضَهم إلى تأويل فعل محذوف يعمل في الاسم الموصول ؛ يقول بعد أن أبان أن جملة الأمر خبر : « وجاز ذلك ، وإن كان أمراً ؛ لأنه صار في حكم الشرط حيث وصلت (التي) بالفعل ، وإذا كان كذلك لم يحسُنِ النصب ؛ لأن تقدير الفعل قبل أداة الشرط لا يجوز ، وتقديره بعد الصلة يحتاج إلى إضمار فعل غير قوله : (فاستشهدوا) ؛ لأنّ (استشهدوا) لا يصحُّ أن يعمل النصب في (اللاتي) ، وذلك لا تحتاج إليه مع صحة الابتداء . وأجاز قومٌ النصب بفعل محذوف ، تقديره : اقصدوا اللاتي أو تعمّدوا . وقيل : الخبر محذوف ، تقديره : وفيما يُتلى عليكم حكمُ اللاتي ... فحُذفا لدلالة قوله (فاستشهدوا) ؛ لأنه الحكم المتلوُّ عليهم »[1] .

---

(١) التبيان في إعراب القرآن : ١ / ٢٦٣ .

وقوله تعالى : ﴿ وَٱلَّذِينَ كَفَرُواْ فَتَعْسًا لَّهُمْ وَأَضَلَّ أَعْمَٰلَهُمْ ﴾ [محمد : ٨] .

نحوٌ من المواضع السابقة ؛ لأن عامل المصدر هو الخبر إذا ما وُجِّهت الجملة على الابتداء والخبر ، وهو توجيه مكي[١] ، والعكبري[٢] ؛ يقول العكبري محلِّلاً أجزاء الجملة : « قوله تعالى : ﴿ وَٱلَّذِينَ كَفَرُواْ ﴾ : هو مبتدأ ، والخبر محذوف ، تقديره : تعسوا أو أُتعِسوا ، ودلَّ عليهما (تعسًا) . ودخلت الفاء تنبيها على الخبر ، و (لهم) تبيين ، و (أضل) معطوف على الفعل المحذوف »[٣] .

فالإخبار إذا بالجملة الطلبية سواء قيل بأن المصدر هنا هو المكوّن الطلبي للجملة ، وفعلُه صار نسياً منسياً ، أو أنّ مكوِّن الطلب هو ذلك الفعل ؛ فالتركيب لا يخرج عن المصدر النائب عن فعل الأمر ، وليس عامله الفعل (فقال) أو (فقضى) كما أشار الزمخشري[٤] ؛ لأنه – كما ردّ عليه أبو حيان – « إضمارُ ما هو مِن لفظ المصدر أولى ؛ لأن فيه دلالةً على ما حُذِفَ »[٥] .

هذا هو التوجيه الأول ، وثمّ توجيه آخر يخرج الشاهد عمّا نحن فيه ، وهو أن يكون (الذين) مفعولاً به ، وهو رأيٌ أجازه عددٌ من النحاة والمفسرين – إضافة إلى

---

(١) مشكل إعراب القرآن : ٢ / ٦٧١ .

(٢) التبيان في إعراب القرآن : ٢ / ٤٠٥ .

(٣) التبيان :٢/ ٤٠٤ .

(٤) الكشاف : ٤ / ٣٢٢ .

(٥) البحر المحيط : ٨ / ٧٧ .

التوجيه الأول - منهم النحّاس[١] ، والزمخشري[٢] والقرطبي[٣] وأبو حيّان[٤] ، وجعلوا هذا النصب من باب الاشتغال ؛ فالعامل محذوف وجوباً يفسّره المصدر (تعساً) ، وهذا التوجيه إنما يكون على مذهب القائلين بأن متعلَّق الجار والمجرور (لهم) هو المصدر ، وأما من يرى أن المتعلق غير ذلك المصدر ، فلا يصح هذا التوجيه وفق مذهبه ؛ لفقدان شرط الاشتغال ؛ ولذا عدَّ بعضُهم كابن هشام هذا التوجيه ممتنعاً[٥] .

على أنَّ هناك قاعدة توجيهية تمنع هذا الوجه ، وهي وجود المانع ، وهو الفاء ؛ لأن ما بعدها لا يعمل فيما قبلها ، وما لا يعمل لا يُفسِّر عاملاً .

ويرى الألوسي أن القول بالنصب على الاشتغال - بعد أن عزاه إلى الزمخشري - مردُّه إلى ما يترتّب عن التوجيه الأول من الإخبار بالجملة الطلبية وعطف الخبرية عليها ، وهو قوله تعالى : ﴿ وَأَضَلَّ أَعْمَالَهُمْ ﴾ ، وإلا « فإن قيل بصحة الإخبار بالجملة الإنشائية من غير تأويل استُغني عمّا قاله بالكلية »[٦] .

والذي يظهر لي أن رفع (الذين) على الابتداء والإخبار عنه بالجملة الطلبية هو

---

(١) إعراب القرآن :٤/ ١٨١ .

(٢) الكشاف : ٤ / ٣٢١ .

(٣) الجامع لأحكام القرآن : ١٦ / ٢٣٢ .

(٤) البحر المحيط : ٨ / ٧٧ .

(٥) المغني : ٢٢٤ ، ٤٧٨ ، ٥١١ ، وينظر : السمين الحلبي ، الدر المصون : ٩/ ٦٨٧-٦٨٨ .

(٦) روح المعاني : ٢٦ / ٤٤ .

الأقرب ؛ فقد تبين لنا فيما مضى[1] أن السياق إذا كان معنيًّا بالإسناد إلى المبتدأ لا إلى الفاعل رُفِعَ المشغول عنه ، وإذا كان معنيًّا بالفاعل نُصب ، وسياق الآي معنيٌّ بالمبتدأ ، وهو الذين كفروا ، وقد عاد الضمير إليهم في غير ما موضع ؛ قال الله تعالى : ﴿ يَـٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوٓاْ إِن تَنصُرُواْ ٱللَّهَ يَنصُرْكُمْ وَيُثَبِّتْ أَقْدَامَكُمْ ﴿٧﴾ وَٱلَّذِينَ كَفَرُواْ فَتَعْسًا لَّهُمْ وَأَضَلَّ أَعْمَـٰلَهُمْ ﴿٨﴾ ذَٰلِكَ بِأَنَّهُمْ كَرِهُواْ مَآ أَنزَلَ ٱللَّهُ فَأَحْبَطَ أَعْمَـٰلَهُمْ ﴿٩﴾ ۞ أَفَلَمْ يَسِيرُواْ فِى ٱلْأَرْضِ فَيَنظُرُواْ كَيْفَ كَانَ عَـٰقِبَةُ ٱلَّذِينَ مِن قَبْلِهِمْ ۖ دَمَّرَ ٱللَّهُ عَلَيْهِمْ ۖ وَلِلْكَـٰفِرِينَ أَمْثَـٰلُهَا ﴾ [محمد : ٧ - ١٠] .

فالاعتناء بالحديث عن الكافرين في هذه الآيات يظهر جلياً .

ولذلك فتوجيه (والذين كفروا)على الابتداء والإخبار بالجملة الطلبية عنه ، مطلبٌ للسياق .

وبعد أن تبين لنا حكم قيام الجملة الطلبية بوظيفة الإخبار عن المبتدأ المتضمن معنى الشرط ، يتصل الحديث ببيان ما اشترطه بعضهم من استثناء المبتدأ الذي يقع صلة لـ (أل) .

الإخبار بالجملة الطلبية المقترنة بالفاء عن المبتدأ الذي يقع صلة لـ (أل) :

و (أل) هذه موصول - اسم أو حرف على خلاف معروف - صلته وصف ، وفي ذلك يقول الناظم :

---

(١) ينظر : ص ٤٤٢ من البحث .

وصـــــفةٌ صريحـــــةٌ صـــــلةُ ألْ وكونُهـــا بمُعـــرَبِ الأفعـــالِ قَـــلْ

وقد نُسب إلى سيبويه وجمهور البصريين[(١)] استثناؤها من مواضع دخـول الفـاء على خبر المبتدأ المتضمّن معنى الشرط ، وبذلك لا يجوز أن يخبر بالجملة الطلبية عنه، وما كان ظاهره كذلك فهو مؤوَّل عندهم .

ومواقف النحاة من ذلك يجلوها تحليلهم للشاهدين القرآنيين ، وهما ما ورد من ذلك في الاستعمال القرآني :

١- قوله تعـالى : ﴿ وَٱلسَّارِقُ وَٱلسَّارِقَةُ فَٱقْطَعُوٓاْ أَيْدِيَهُمَا جَزَآءَۢ بِمَا كَسَبَا نَكَٰلًا مِّنَ ٱللَّهِۗ وَٱللَّهُ عَزِيزٌ حَكِيمٌ ﴾ [المائدة : ٣٨] .

٢- قوله تعـالى : ﴿ ٱلزَّانِيَةُ وَٱلزَّانِى فَٱجْلِدُواْ كُلَّ وَٰحِدٍ مِّنْهُمَا مِاْئَةَ جَلْدَةٍۖ وَلَا تَأْخُذْكُم بِهِمَا رَأْفَةٌ فِى دِينِ ٱللَّهِ إِن كُنتُمْ تُؤْمِنُونَ بِٱللَّهِ وَٱلْيَوْمِ ٱلْآخِرِ... ﴾ [النور : ٢] .

فلهم في توجيه الخبر فيهما مذهبان :

المـذهب الأول : أن الجملـة الطلبيـة خـبر عـن المبتـدأ ، وهـو مـذهب كثـير مــن النحــويين[(٢)] ، كــالفراء ، والمــبرّد ، وابــن مالــك ، والــرضي ، وينــسب إلى الكوفيين[(٣)] .

---

(١) ابن عقيل ، المساعد: ١/ ٢٤٤ ، السيوطي ، الهمع : ١/ ٣٤٨ .

(٢) الفـراء ، معـاني القـرآن : ٢ / ٢٤٤ ، ١٠٥ ، ١ / ٣٠٦ ، المـبرد ، الكامـل : ٢ / ١٩٦ ، الخـوارزمي ، ترشيح العلل : ٨٦ ، ٢٦١ ، ابن مالـك ، شرح التـسهيل : ١ / ٣٢٩ ، الـرضي ، شرح الكافيـة : ١ / ٤٧٣ ، ابـن جماعة ، شرح الكافية : ١٤١ ، ابن عقيل ، المساعد : ١ / ٢٤٤ ، السيوطي :١/ ٣٤٨ .

(٣) ينظر : ابـن الأنبـاري ، البيـان : ١ / ٢٩٠ ، ابـن عقيـل ، المـساعد : ١ / ٢٤٤ ، الـسيوطي ، الهمـع : ١ / ٣٤٨ .

والذي سوَّغَ قيامَ هذا النمط التركيبي بوظيفة الإخبار ، استظلالُه بقياس الشبه الذي من أجله زيدت الفاء في الخبر ، وأنْ لا موجب لاستثناء (أل) ممّا استحقّ لأخواتها الموصولات ؛ يقول ابن مالك موضِّحاً ما تقتضيه (أل) : « والمجوِّزُ لدخول الفاء على الخبر ، كونُ المبتدأ واقعاً موقع (مَنْ) الشرطية أو (ما) أختِها ؛ فيتناول ذلك (أل) الموصولة بما يُقصَد به الاستقبال والعموم ، كقوله تعالى : ﴿ وَٱلسَّارِقُ وَٱلسَّارِقَةُ فَٱقْطَعُوٓاْ أَيْدِيَهُمَا ﴾ فلو قُصِدَ به مضيٌّ أو عهدٌ فارق (أل) شبه (منْ) و (ما) فلم يؤت بالفاء »[١] .

وأجاز ابن الأنباري هذا الوجه بتأويل قولٍ محذوف ، أو أن يكون محمولاً على المعنى ، أي أنّ كلَّ واحد منهما مستحِقٌّ لذلك[٢] .

والمذهب الثاني : أنّ ذلك المبتدأ (السارق) ، أو (الزانية) خبره محذوف ، وما بعده جملة مستأنفة ، وهو مذهب الأخفش[٣] ، وابن خروف[٤] ، وابن أبي الربيع[٥] ونسب هذا المذهب إلى سيبويه[٦] والبصريين[٧] .

---

(١) شرح التسهيل : ١ / ٣٢٩ .

(٢) ينظر : البيان : ٢ / ١٩١ .

(٣) معاني القرآن : ١ / ٢٤٧ ، ٢٥١ .

(٤) شرح الجمل : ١ / ٤١٣ – ٤١٤ .

(٥) البسيط : ١ / ٥٧١ وما بعدها .

(٦)الرضي ، شرح الكافية : ١ / ٤٧٣ ، السيوطي ، الهمع : ١/ ٣٤٨ .

(٧) ينظر : ابن عقيل ، المساعد : ١ / ٢٤٤ ، الدماميني ، تعليق الفرائد : ٣ / ١٣٩، السيوطي ، الهمع : ١ / ٣٤٨ .

ويبدو أن ما عُزي إلى سيبويه مستفادٌ من تحليله لهذين الشاهدين ؛ فقد وجّههما على هذا الوجه (القولِ بحذف الخبر) ؛ يقول عقِب ذكرِهِ هذين الشاهدين « ... فإنّ هذا لم يبْنَ على الفعل ، ولكنّه جاء على مثل قوله تعالى : ﴿ مَّثَلُ ٱلْجَنَّةِ ٱلَّتِى وُعِدَ ٱلْمُتَّقُونَ ﴾ [محمد : ١٥] ، ثم قال بعدُ : ﴿ فِيهَآ أَنْهَٰرٌ مِّن مَّآءٍ ... ﴾ ، فكأنه قال : ومِن القصص مَثَلُ الجنة ، أو ممّا يُقصُّ عليكم مثل الجنة ؛ فهو محمول على هذا الإضمار ونحوه ، والله أعلم .

وكذلك : (الزانية والزاني) كأنه لمّا قال جلّ ثناؤه : ﴿ سُورَةٌ أَنزَلْنَٰهَا وَفَرَضْنَٰهَا ﴾ [النور : ١] ، قال : في الفرائض الزانيةُ والزاني ، أو الزانية والزاني في الفرائض ، ثم قال : فاجلدوا . فجاء بالفعل بعد أن مضى فيهما الرفع ... وكذلك (السارق والسارقة) »[١] .

وهذا الذي ذكره سيبويه توجيهٌ اقتضاه المعنى في نظره ، وهو من جهة أخرى يجري على أسلوبٍ للعرب مألوف ، وهو كما اتخذه الألوسي مرجّحاً لمذهب سيبويه « أن النهج المألوف في كلام العرب إذا أريد بيانُ معنىً وتفصيلُه اعتناءً بشأنه ، أن يُذكَر قبله ما هو عنوانٌ وترجمةٌ له ، وهذا لا يكون إلا بأن يُبنى على جملتين »[٢] .

بيد أنَّ ارتكابه التقدير – مع إمكانِ عدمه وهو الأولى – ليشي بأنه يمنع الإخبار بالجملة الطلبية إذا كان المبتدأ صلةً لـ (أل) .

---

(١) الكتاب : ١/ ١٤٢ – ١٤٣ .

(٢) روح المعاني : ١٨ / ٧٦ .

وقد صرّح الأخفش بذلك سبباً للتأويل بهذا الوجه ، إذ قال « ليس في قوله : (فاقطعوا) ، و (اجلدوا) خبر مبتدأ ؛ لأن خبر المبتدأ هكذا لا يكون بالفاء ، فلو قلت : عبد الله فينطلق ، لم يحسن . وإنما الخبر هو المضمر الذي فسَّرت لك من قوله : ومما نقصُّ عليكم ... فأما قوله : ﴿ وَٱلَّذَانِ يَأۡتِيَـٰنِهَا مِنكُمۡ فَـَٔاذُوهُمَا ﴾ [النساء : ١٦] ، فقد يجوز أن يكون هذا خبر المبتدأ ؛ لأن (الذي) إذا كان صلته فعلٌ جاز أن يكون خبره بالفاء »[(١)] .

وكلا الوجهين جائزٌ عند عدد من النحاة والمفسرين[(٢)] .

والذي يقرب في نظري هو المذهب الأول ، وهو كون جملة الأمر خبراً ؛ لأن المبتدأ في الآيتين ﴿ ٱلزَّانِيَةُ وَٱلزَّانِي ﴾ ، ﴿ وَٱلسَّارِقُ وَٱلسَّارِقَةُ ﴾ عام ، « وجماعة العلماء على عموم هذه الآية »[(٣)] .

فهي بمعنى : مَنْ زنى أو مَنْ سرق ؛ فـ (أل) الموصولة بها يُقصَدُ به الاستقبال والعموم ، تشبه اسم الشرط في عمومه ، وصلتُها ، وهي اسم فاعل أو مفعول قوية الشبه بالفعل ، وآية ذلك إعمالها مقترنين بأل دون قيد أو شرط .

---

(١) الأخفش ، معاني القرآن :١/ ٢٥١-٢٥٢ .

(٢) ينظر : ابن الأنباري ، البيان : ١/ ١٩١ ، العكبري ، التبيان : ٢/ ٢٤٣ ، السمين الحلبي ، الدر المصون : ٢٠٨/٢ ، أبو السعود ، إرشاد العقل السليم : ٦/ ١٥٥ ، وثمّ توجيه ثالث لا يخلو من بُعد ، وهو أن تكون (سورة) مبتدأ خبره (الزانية والزاني) ؛ ينظر : الألوسي ، روح المعاني : ١٨/ ٧٤ .

(٣) ابن عطية ، المحرر الوجيز : ٤ / ١٦١ .

ولذا كانت دلالة العموم هذه سبباً لترجيح الرفع على النصب في نظر الفراء ؛ إذ قال : « وإنما تختار العرب الرفع في (السارق والسارقة) ؛ لأنهما غير موقّتين ؛ فوُجِّها توجيه الجزاء ، كقولك : مَنْ سرق فاقطعوا يده ، فـ (مَنْ) لا يكون إلا رفعاً ، ولو أردتَّ سارقاً بعينه أو سارقةً بعينها كان النصبُ وجهَ الكلام »[1] .

وبذلك ينبغي ألا تُستثنى (أل) الموصولة ممّا استقرَّ لأخواتها الموصولات من جواز الإخبار بالجملة الطلبية ، فهي كسائر أخواتها من حيث مطلق الشبه باسم الشرط في العموم ، ومعلوم أن الشيء إذا أشبه آخر أخذ بعضاً من أحكامه ، إضافة إلى أن القول بالإخبار بهذه الجملة أيسر من غيره لخلوّه من تقدير محذوف كما تبيّن .

---

(١) الفراء ، معاني القرآن : ١/ ٣٠٦ .

٢- الإخبار بالجملة الطلبية عن النواسخ :

يرى جمهور النحويين[(١)] منْعَ ذلك ، وعلّلوا له بأمرين :

١- أنه يؤدي إلى التناقض الزمني حين تكون أخباراً عن الأفعال الناسخة ، يقول ابن عصفور في ذلك : « وذلك أنّ الجملة غير المحتملة للصدق والكذب مقتضاها الطلب ، والطلب واقعٌ وقت التلفّظ بها ، وهذه الأفعال تدلُّ على المضيِّ أو الاستقبال؛ فلا يمكن لذلك أن تُجعل أخباراً لهذه الأفعال »[(٢)] .

٢- أنه يؤدي إلى التناقض المعنوي ، أمَّا مناقضةُ (كان) وأخواتها فذلك - كما قالوا- : « من حيث كانت الجملة لا تقتضي إثبات شيء ، ودخول هذه الأفعال عليها يقتضي أن الخبر ثابت فيما مضى »[(٣)] .

وأمّا مناقضة معنى الجملة الطلبية لمعاني الحروف الناسخة فبيانه - كما أوضحه ابن عصفور - أنّ هذه الجملة مقتضاها الطلب ، فهو ثابتٌ في حقِّ المتكلم ، « والتمني والترجي إنما يكونان لما لم يثبت ؛ وأما ما قد ثبت فلا فائدة في ترجّيه وتمنّيه ؛ لأن الحاصل لا يُطلَب ؛ فلذلك لم يجز أن تقع هذه الجمل خبراً لـ(ليت

(١) ينظر: ابن خروف ، شرح الجمل : ١/ ٤١٧، ٤٢٠ ، ابن عصفور ، شرح الجمل : ١/ ٣٧٩، ٤٢٨ ، ابن مالك ، شرح التسهيل : ١/ ٣٣٦ ، ابن أبي الربيع ، البسيط : ٢/ ٦٨١، ٧٧٧ ، أبو حيان ، الارتشاف : ٣/ ١١٤٩، ١٢٤٢-١٢٤٣ ، ابن هشام ، المغني : ٥٤٩ ، ابن عقيل ، المساعد : ١/ ٢٥٠ ، السيوطي ، الهمع : ١/ ٤٣٢-٤٣٣ .

(٢) شرح الجمل : ١ / ٣٨٠ بتصرف .

(٣) الشلوبين ، شرح المقدمة الجزولية : ٢ / ٧٧٥ .

ولعل) ، ولم تقع خبراً لـ(إنَّ وأنَّ ولكنَّ) ؛ لأن هذه الحروف للتأكيد ، ولا يؤكد إلا ما كان محتملاً في حق المخاطب ، وما ثبت واستقرّ في حقِّه لا فائدة فيه ، ولم تقع خبراً لـ (كأنّ) لأنها للتشبيه ، ولا يتصور تشبيه اسمها بالطلب في قولك : كأنّ زيداً اضرِبْه »[1] .

وقد خالف الجمهورَ أبو علي الفارسي[2] والشلوبين[3] والرضي[4] فأجاز الأوّلان الإخبار بالجملة الطلبية عن الناسخ ، وخصَّ الرضي هذا الجواز بأن يكون الناسخ (إنّ ولكنّ) ؛ اعتماداً على ما ورد من السماع ، وإن كان ذلك قليلاً كما قال[5] .

والفارسي يقول : « ويجوز ارتفاعه بالابتداء ، وإن كان في موضع الخبر نهيٌ كما جاز أن يرتفع بالابتداء إذا كان في موضع الخبر أمر ، وذلك قول الجُمَيْح :

ولو أرادَت لقالَتْ ، وهي صادقةٌ إنَّ الرياضةَ لا تُنْصِبْك للشِّيب

وكذلك قول الآخر ، أنشده أبو زيد :

وكوني بالمكارم ذكِّريني ودلِّي دَلَّ ماجدةٍ صناع

---

(١) شرح الجمل : ١ / ٤٢٩ بتصرف ؛ وينظر : الرضي ، شرح الكافية : ٤ / ٣٣٧ .

(٢) شرح الأبيات المشكلة الإعراب : ٣٦١ .

(٣) شرح المقدمة الجزولية : ٢ / ٧٧٥ .

(٤) شرح الكافية : ٤ / ٣٣٧ – ٣٣٨ .

(٥) السابق .

ألا ترى أن المعنى : كوني مذكّرةً بالمكارم ، وليس يريد : كوني بالمكارم ... »[١] .

واتّقى الشلوبينُ المنعَ بصلاحية المعنى ؛ فهو عنده « قد جاز ذلك فيما يصلح معناه معهما ؛ كقوله :

وكوني بالمكارمِ ذكِّريني »[٢] .

ومن شواهدهم أيضاً :

قول الشاعر :

إن الذين قتلتم أمسِ سيّدَهم لا تحسبوا ليلَهم عن ليلِكم ناما

وقولُ الراجز :

إني إذا ما القومُ كانوا أنجيه

واضطربُ القومُ اضطرابَ الأرشيه

هناك أوصيني ولا توصي بيه

وثمّة موضعُ آخر للإخبار بالجملة الطلبية لم يذكره النحاة في مظانِّ أقوالهم السابقة ، بل تناولوه عرضًا في حديثهم عن خبر (أنْ) المخفّفة من الثقيلة[٣] ، وهو الإخبار عنها بالدعاء ؛ إذ ذكروا أنه ممّا لا يُشترط له أن يفصل عن (أنْ) بأحد الفواصل المعروفة .

---

(١) شرح الأبيات المشكلة الإعراب : ٣٦١ - ٣٦٢ .

(٢) شرح المقدمة الجزولية : ٢ / ٧٧٥ - ٧٧٦ .

(٣) ينظر - مثلاً - ابن مالك ، شرح التسهيل : ٢ / ٤٢ ، الرضي ، شرح الكافية : ٢ / ٢٣٣ .

يقول سيبويه : « وأمّا قولُهم : أمَا أنْ جزاك الله خيرًا ، فإنهم إنما أجازوه لأنه دعاء »[(١)] ، ونبّه ابن هشام إلى أن ذلك ينبغي أن يُستثنى من منع الإخبار عن النواسخ بالجملة الطلبية [(٢)] .

غير أن الرضي – مع أنه موافق لهم في ذلك – يقول وهو يُبين عن الأوجه الإعرابية لـ(أن) المفسرة إذا وليها فعل متصرف مصدر بـ(لا) : « ولا يجوز أن تكون للنهي ؛ لأن المخففة كالمثقلة لا تدخل على الطلبية »[(٣)] .

وهو يوافق مذهبه السالف الذكر في قصر جواز الإخبار بها عن إنّ ولكنّ .

* الإخبار بالجملة الطلبية عن المبتدأ المنسوخ في الاستعمال القرآني :

ورد الإخبار بالجملة الطلبية عن المبتدأ المنسوخ بـ(إنّ) أو(أنْ) المخففة دون غيرها من النواسخ الحرفية والفعلية ، فأمّا الإخبار بها عن (أنْ) المخفّفة من الثقيلة، فمواضعه كثيرة [(٤)] ، وضابطها أن توصل بأمر أو نهي ، وهي عندئذٍ يجوز

---

(١) الكتاب :٣/ ١٦٧ ، وينظر : ابن السراج ، الأصول : ٢/ ٢١٠ ، ابن عقيل ، المساعد : ١/ ٣٣٣ .

(٢) ينظر : المغني : ٥٥١ .

(٣) شرح الكافية : ٤/ ٣٦ .

(٤) وهي : البقرة : ١٢٥ ، آل عمران: ١٩٣ ، النساء : ١٣١ ، المائدة :٤٩ ، ١١٧ ، الأنعام : ١٥١ ، الأعراف : ١٦٩ ، التوبة: ٨٦، يونس: ٢ ، ١٠٥ ، هود : ٢ ، إبراهيم : ٥ ، النحل :٢ ، ٦٨ ، الإسراء : ٢ ،٢٣ مريم :١١ ،٢٤ ، طه : ٣٩ ، الحج : ٢٦ ، المؤمنون : ٣٢ ، الشعراء : ١٧ ، النمل :٨ ، ٣١ ، لقمان : ١٢، ١٤ ،سبأ :١١ ، يس : ٦٠ ، ص : ٦ ، فصلت : ١٤ ، ٣٠، الشورى : ١٣ ، الدخان : ١٨ ، الأحقاف : ٢١ ، الرحمن : ٧، القلم : ٢٤ ، نوح : ١ ، ٣ .

فيها هذا الوجه (على غير مذهب الرضي) إضافةً إلى أوجه أخرى ، كأن تكون مصدرية غير مخففة (ثنائيةً وضعًا) ، أو مفسّرة [(١)] ، أو تحتمل وجهًا آخر يخرجها عمّا نحن فيه ؛ ومن تلك المواضع :

- قوله تعالى : ﴿ أَكَانَ لِلنَّاسِ عَجَبًا أَنْ أَوْحَيْنَا إِلَىٰ رَجُلٍ مِّنْهُمْ أَنْ أَنذِرِ ٱلنَّاسَ وَبَشِّرِ ٱلَّذِينَ ءَامَنُوٓا۟ أَنَّ لَهُمْ قَدَمَ صِدْقٍ عِندَ رَبِّهِمْ ﴾ [يونس : ٢] .

يقول الزمخشري : « (أنْ) هي المفسرة ؛ لأن الإيحاء فيه معنى القول ، ويجوز أن تكون المخففة من الثقيلة ، وأصله أنه أنذر الناس ، على معنى أن الشأن قولنا: أنذر الناس » [(٢)] .

ومن الإخبار بجملة النهي قوله تعالى : ﴿الٓر ۚ كِتَـٰبٌ أُحْكِمَتْ ءَايَـٰتُهُۥ ثُمَّ فُصِّلَتْ مِن لَّدُنْ حَكِيمٍ خَبِيرٍ ﴿١﴾ أَلَّا تَعْبُدُوٓا۟ إِلَّا ٱللَّهَ ۚ إِنَّنِى لَكُم مِّنْهُ نَذِيرٌ وَبَشِيرٌ ﴿٢﴾﴾ [هود : ١-٢] .

يقول العكبري : « قوله تعالى : (أن لا تعبدوا) : في (أنْ) ثلاثة أوجه ، أحدها : هي مخففة من الثقيلة ، والثاني : أنها الناصبة للفعل ، والثالث أن تكون بمعنى (أي) » [(٣)]

ومن الإخبار بجملة الدعاء قوله تعالى : ﴿ فَلَمَّا جَآءَهَا نُودِىَ أَنۢ بُورِكَ مَن فِى ٱلنَّارِ وَمَنْ حَوْلَهَا وَسُبْحَـٰنَ ٱللَّهِ رَبِّ ٱلْعَـٰلَمِينَ ﴾ [النمل : ٨] .

---

(١) أنكر الكوفيون أنْ التفسيرية ، وأيدهم ابن هشام ؛ ينظر : المغني : ٤٣ .

(٢) الكشاف : : ٢/ ٣١٣ ، وينظر : أبو حيان ، البحر المحيط : ٥/ ١٢٦ .

(٣) التبيان في إعراب القرآن : ٢/ ٢٢-٢٣ (بإيجاز) .

فقوله تعالى : (بورك) جملة طلبية دعائية[1] ، وهي تصلح شاهداً على ما نحن فيه باعتبار (أن) مخففة من الثقيلة ، يقول العكبري : « والثالث : هي مخففة من الثقيلة ، وجاز ذلك من غير عوض ؛ (أي فاصل) ؛ لأن « بورك » دعاء »[2] . وهو وجه من ثلاثة أوجه إذا كان ضمير (نودي) موسى عليه السلام ،والوجهان الآخران هما : أن تكون (أن) مفسرة ، أو مصدرية .

وإذا كانت الفعل مسنداً إلى (أن بورك) فيجوز فيه أن يكون ناصبة ، وأن تكون مخففة من الثقيلة وعندئذ تكون شاهداً على الإخبار بالجملة الطلبية .

أمّا إذا كان المصدر مضمراً أي نودي النداء ثم فُسِّر بها بعدها، فلا تصلح للاستشهاد .

وأمّا ورودها خبرًا لـ(إنّ) ففي موضعين وفق بعض التوجيهات ، وهي :

١ – قوله تعالى : ﴿ إِنَّ ٱلَّذِينَ يَكۡفُرُونَ بِـَٔايَٰتِ ٱللَّهِ وَيَقۡتُلُونَ ٱلنَّبِيِّـۧنَ بِغَيۡرِ حَقّٖ وَيَقۡتُلُونَ ٱلَّذِينَ يَأۡمُرُونَ بِٱلۡقِسۡطِ مِنَ ٱلنَّاسِ فَبَشِّرۡهُم بِعَذَابٍ أَلِيمٍ ﴾ [آل عمران : ٢١] .

فالجملة الطلبية (فبشِّرهم) خبرُ (إنّ) الناسخة عند جُلِّ النحاة والمفسرين[3] .

---

(١) ينظر : ابن عطية : المحرر الوجيز : ٤ / ١٦٧ ، الألوسي ، روح المعاني : ١٨ / ١٠٦ .

(٢) ينظر : التبيان :٢/ ٢٧٧ .

(٣) النحاس ، إعراب القرآن : ١ / ٣٦٣ ، الزمخشري ، الكشاف : ١ / ٣٧٦ ، الرازي ، التفسير الكبير : ٧ / ١٨٧ ، العكبري ، التبيان : ١/ ٢٠٢، ابن مالك ، شرح الكافية الشافية :١/ ١٦١ ، الرضي ، شرح =

وهم يذكرون ذلك في معرض حديثهم عن زيادة الفاء في الخبر باعتبار أن اسم (إنّ) اسم موصول ، كما تقرر فيما مضى من زيادة الفاء ، حتى لكأن الإخبار بالجملة الطلبية عن المبتدأ المنسوخ ليس محلًّا لخلاف ؛ ولذا يقول الشيخ عضيمة « لم أجد أحداً من النحويين احتجّ بهذه الآية على جواز وقوع الجملة الطلبية خبراً لإن »[1] .

وينبهون – إذ ذاك – بأنه إنما يجوز ذلك إذا كان الناسخ إنّ أو أنّ أو لكنّ ؛ لأنّ التوكيد لا يغيّر المعنى ، وأما إذا كان الناسخ ليت أو لعل أو كأن فلا يجوز[2] .

وهو قريب من مذهب الرضي ؛ فقد خص الجواز بأن يكون الناسخ إنّ أو لكنّ، دون أنّ المفتوحة الهمزة ؛ « لأن وضعها لتكون مع جزأيها في تأويل المصدر ، والمصدر لا طلب فيه »[3] كما يقول ، مع أن هذا لا يصلح علةً للمنع ، فالمسألة منحصرة في الخبر ، وهي مثل إنّ في الوظيفة ، بل المكسورة أصل لها .

وثمّ توجيه آخر يخرج الشاهد عمّا نحن فيه ، وهو أن يكون خبر (إنّ)قوله تعالى في الآية اللاحقة لهذا الشاهد : ﴿ أُوْلَٰٓئِكَ ٱلَّذِينَ حَبِطَتۡ أَعۡمَٰلُهُمۡ فِي ٱلدُّنۡيَا وَٱلۡأٓخِرَةِ ﴾ [آل عمران : ٢٢] .

=

الكافية : ١ / ٢٧٢ ، أبو حيان البحر المحيط : ٢ / ٤٣٠ ، أبو السعود ، إرشاد العقل السليم: ٢ / ١٩ – ٢٠ ، الألوسي ، روح المعاني : ٣ / ١٠٩ .

(١) دراسات لأسلوب القرآن الكريم : ١ / ٤٥٩ .

(٢) ينظر من المصادر السابقة مثلاً : ابن مالك ، شرح الكافية الشافية :١/ ١٦١-١٦٢ .

(٣) شرح الكافية : ٤/ ٣٣٧ .

وجملة (فبشرهم بعذاب أليم) معترضة بين اسم إنّ وخبرِها ، وقد نسبه الألوسي[١] والشوكاني[٢] إلى سيبويه والأخفش ، ولم أقف على رأييهما في كتابيهما .

ولا يخفى ضعفه ؛ فالفاء مألوفةٌ زيادتُها في الخبر في نحو هذا التركيب كما تبيّن سابقاً .

٢- قوله تعالى : ﴿ إِنَّ ٱلَّذِينَ جَآءُو بِٱلْإِفْكِ عُصْبَةٌ مِّنكُمْ ۚ لَا تَحْسَبُوهُ شَرًّا لَّكُم ۖ بَلْ هُوَ خَيْرٌ لَّكُمْ ۚ لِكُلِّ ٱمْرِئٍ مِّنْهُم مَّا ٱكْتَسَبَ مِنَ ٱلْإِثْمِ ۚ وَٱلَّذِى تَوَلَّىٰ كِبْرَهُۥ مِنْهُمْ لَهُۥ عَذَابٌ عَظِيمٌ ﴾ [النور: ١١] .

فقد قيل في خبر (إنَّ) ثلاثةُ أقوال :

أحدها: أن يكون جملةَ النهي (لا تحسبوه شراً لكم) ، وعندئذ فـ (عصبةٌ) بدلٌ من الضمير ، وهو توجيه ابن عطية [٣] ، يقول : « والتقدير : إن فعل الذين ، وهذا أنسق في المعنى وأكثر فائدة من أن (عصبة) خبر إنّ »[٤] .

وتقدير ابن عطية لهذا المضاف سببُه إيجادُ مرجعٍ للضمير الرابطِ للخبر ؛ « ليصحَّ به التركيبُ الكلاميُّ ؛ إذ لو لم يُقدّر لكان التركيب : لا تحسبوهم ، فلا يعود الضمير على الإفك فتخلو الجملة من رابط يربطها بالمبتدأ »[٥] .

---

(١) روح المعاني : ٣/ ١٠٩ .

(٢) فتح القدير : ١ / ٣٢٨ .

(٣) المحرر الوجيز : ٤ / ١٦٩ .

(٤) المحرر الوجيز : ٤ / ١٦٩ .

(٥) السمين الحلبي ، الدر المصون : ٨/ ٣٨٩ (بتصرف) .

والقول الثاني : أن الخبر هو (عصبة) و (منكم) نعتٌ لها ، وبه أفاد الخبر . وجملة (لا تحسبون) موضع الشاهد مستأنفة .

وهو توجيه العكبري[١] وأبي السعود[٢] والألوسي[٣] وغيرهم .

والقول الثالث : أن الخبر هو جملة (لكل امرئ منهم ...) ، وتكون جملة (لا تحسبوه) معترضة . وهذا الوجه ذكره الطاهر بن بن عاشور[٤] قولاً ثالثاً جائزاً .

والحق أن الظاهر كما يقول أبو حيان[٥] أن الخبر هو (عصبة) ، و(منكم) في موضع الصفة ، وهي المقصودة فيما يبدو من معنى الآية ؛ فالخبر هنا موطئ لتلك الصفة ، وفائدة الإخبار على هذا الوجه فيما نقله الألوسي - التسلية بأن الجائي بذلك الإفك فرقةٌ متعصّبة متعاونة ، وذلك من أمارات كونه إفكًا لا أصل له ، أو أن تكون التسلية بأن ذلك ممّا لم يُجمَعْ عليه ، بل جاء به شرذمةٌ منكم[٦] .

وبذلك فالأليق أن يخرج هذا الشاهد عمّا نحن فيه ؛ ليبقى الشاهد الأول فرداً في الاستعمال القرآني لجملة الطلب خبراً للمبتدأ المنسوخ بـ(إنّ) ، على أن الشيخ عضيمة - رحمه الله تعالى : - يرى أنه « لم يحتكم أحد من النحويين إلى أسلوب

---

(١) التبيان :٢/ ٢٤٦ .

(٢) إرشاد العقل السليم :٦/ ١٦٠ .

(٣) روح المعاني :١٨/ ١١٤ .

(٤) التحرير والتنوير : ١٨ / ١٣٧ .

(٥)البحر المحيط : ٦/ ٤٠١ .

(٦) روح المعاني : ١٨ / ١١٤ .

القرآن الكريم في هذا النزاع »[١] .

وهو - فيما يبدو - يرى أن الاستعمال القرآني جديرٌ بنقضِ ما يخالفه من قواعد النحاة ، دون نظرٍ إلى مقدار ما يرد منه في ميزان الكثرة والقلّة .

والذي أراه أن ما ورد من ذلك في القرآن يبقى في حكم القليل مع تجوُّز في العبارة ، وإلا فالحكم عليه بالندرة أقرب فهو شاهد فذّ ، بل لو كان فوق ذلك ، فهو بالقياس على ما ورد من الإخبار بالجملة الخبرية قليل مقابلُه الأكثر .

٣- وقوعها نعتــًا :

منع النحاة بالإجماع[٢] وقوع الجملة الطلبية نعتاً ؛ وقد أشار إلى ذلك سيبويه ، وهو يبين عدم استحقاق فعل الأمر للجزم كقسيميه لعدم صلاحيته في بعض مواقع الاسم مثلهما : « والوقف قولهم : اضرِبْ في الأمر ، لم يحرِّكوها ؛ لأنها لا يوصف بها ولا تقع موقع المضارعة »[٣] .

وعلة المنع هي عدم صلاحية هذه الجملة للقيام بوظيفة النعت ، وهي تخصيص النكرة ورفع اشتراكها ، ليؤازر المنعوت في أداء غرضه في الكلام ؛ « لأنه هو مع زيادة

---

(١) دراسات لأسلوب القرآن : ١ / ٤٥٨ .

(٢) سيبويه ، الكتاب : ١ / ١٧ ، المبرد ، المقتضب : ٢ / ٣ ، ابن السراج ، الأصول : ٢ / ٢٦٧ -٢٦٨ ، ابن الشجري ، الأمالي :٢/ ٤٠٦ ، ابن الأنباري ، الإنصاف : ١ / ١٦٥ ، ١١٦ ، ١١٧ ، ابن يعيش ، شرح المفصل : ٢ / ٢٤٢ ، ابن عصفور ، شرح الكافية : ٢ / ٢٩٩ ، أبو حيان ، الارتشاف : ٤ / ١٩١٥ ، ابن هشام ، الأوضح : ٣ / ٢٧٥ - ٢٧٦ ، السيوطي ، الهمع : ٣ / ١١٩ .

(٣) الكتاب : ١ / ١٧ .

معنى »[١] بوساطة « تضمُّنه حقيقةَ الأول وحالاً من أحواله »[٢] .

وتلك الحال المتضمنة توضِّح المنعوت إذا كان معرفةً ، و تخصّصه إذا كان نكرة ، وهو ما يتصل بما نحن فيه ؛ لأن الجملة تصف النكرة .

وهي على أي منهما تقتضي أن تكون معلومة لدى المخاطب ، ولا يتوافر ذلك إلا للجملة الخبرية ، أما الجملة الطلبية فلا يمكنها القيام بذلك ؛ لأن مطلوبها لم يحصل بعد ، فهو مجهول لدى المخاطب .

يقول الرضي معبِّراً عن تلك العلة المشتركة بين جملة الخبر والصلة « وإنما وجب في الجملة التي هي صفة أو صلة كونُها خبرية ؛ لأنك إنما تجيء بالصفة والصلة ؛ لتعرّف المخاطب بالموصوف والموصول المبهمين بما كان المخاطب يعرفه قبل ذكرك الموصوف والموصول من اتصافهما بمضمون الصفة والصلة ؛ فلا يجوز إذًا إلا أن تكون الصفة والصلة جملتين متضمِّنتين للحكم المعلوم عند المخاطب حصولُه قبل ذكر تلك الجملة ، وهذه هي الخبرية ؛ لأن غير الخبرية إما إنشائية ، نحو : بعت ... وإما طلبية كالأمر والنهي والاستفهام والتمني والعرض ، ولا يعرف المخاطب حصول مضمونهما إلا بعد ذكرهما »[٣] .

وعلى ذلك كان الاستعمال الشائع للغة ، إلا أنه ورد ما يخالف ذلك بقلة ، وقد

---

(١) السهيلي ، نتائج الفكر :٢٠٧ .

(٢) ابن يعيش ، شرح المفصل : ٢ / ٢١٨ بتصرف يسير .

(٣) شرح الكافية : ٢ / ٢٩٩ ، وينظر : ابن يعيش ، شرح المفصل : ٢ / ٢٤٢ .

ردد النحاة في ذلك شاهدين ظاهرهما النعت بالجملة الطلبية ، وهما :

قول الراجز :

أقبلتُ أسعى معهم وأخْتبطْ حتى إذا جُنَّ الظلام المختلطِ
جاءوا بمذق هل رأيتَ الذئبَ قط

وقولُ آخر :

فإنما أنت أخٌ لا نعدمُه

فأبلنا منك بلاءً نعلمه[(١)]

فالجملة الدعائية (لا نعدمه) نعت لـ (أخ) .

وتأوّلوا ذلك على إضمار قول محذوف ، فأوقعوا المحكيَّ موقعَه ، والتقدير : مقولٍ فيه هل رأيت الذئب ، ومقولٌ فيه لا نعدمه ، أو على إضمار « مثل » في الأول ؛ إذ كان المقام تشبيهاً ، كما في الحديث : «كلاليب مثل شوك السعدان ، هل رأيتم شوك السعدان ؟ قالوا نعم يا رسول الله ، قال : فإنها مثل شوك السعدان »[(٢)] .

كما عدّوا ذلك من سعة اللغة ؛ يقول ابن الأنباري : « وإنما جاءت هذه الأشياء في غير أماكنها لسعة اللغة ، وحسّن ذلك ما ذكرناه من إضمار القول »[(٣)] .

---

(١) ابن مالك ، شرح التسهيل : ٣ / ٣١١ .

(٢) ينظر : مثلاً : ابن الأنباري ، الإنصاف : ١ / ١١٥-١١٧ ، السهيلي ، نتائج الفكر : ٢٠٢ ، خالد الأزهري ، التصريح : ٣ / ٤٧٩ - ٤٨٠ .

(٣) الإنصاف : ١/ ١١٧ .

* النعت بالجملة الطلبية في الاستعمال القرآني :

ورد ذلك – على رأيٍ – في قوله تعالى : ﴿ وَٱتَّقُواْ فِتْنَةً لَّا تُصِيبَنَّ ٱلَّذِينَ ظَلَمُواْ مِنكُمْ خَآصَّةً ۖ وَٱعْلَمُوٓاْ أَنَّ ٱللَّهَ شَدِيدُ ٱلْعِقَابِ ﴾ [الأنفال : ٢٥] .

وقد سبقت الإشارة عند الحديث عن احتمال قوله تعالى : « لا تصيبن » للنفي أو للنهي إلى أنّ فيه ثلاثة توجيهات [١] ، وترجّح آنذاك أنّ (لا) نافيةٌ ؛ فالجملة عندئذ خبرية ، وهي جارية على الأصل في النعت بالجمل .

والذي يعنينا من تلك التوجيهات في هذا المقام هو القول بأن « لا » ناهية ، فقد اختلفوا في الموقع الإعرابي لجملة النهي ، فوجّهها الفراء [٢] والأخفش [٣] والمبرد [٤] على الاستئناف ، وعندئذ لا شاهد فيها على ما نحن فيه ؛ يقول الفراء : « أمرهم ثم نهاهم » [٥] ووجّهها بعضهم [٦] على النعت ، كالزمخشري ، وابن هشام ، وهي عندئذ تحتاج إلى تأويلٍ ؛ لما تقرر من منعِ النعت بالجملة الطلبية فهي – كما قال الزمخشري « على إرادة القول ؛ كأنه قيل : واتقوا فتنة مقولاً فيها لا تصيبن » [٧] ، ووجّهها

(١) ينظر : ص١٣٢ من البحث .

(٢) الفراء ، معاني القرآن : ١ / ٤٠٧ .

(٣) الأخفش ، معاني القرآن : ٢/ ٥٤٣ .

(٤) ينظر : النحاس ، معاني القرآن : ٣ / ١٤٦ ، المرادي ، توضيح المقاصد : ٣ / ١١٧٧ ، ولم أقف على رأي المبرد في كتابيه المقتضب والكامل .

(٥) معاني القرآن : ١ / ٤٠٧ .

(٦) الكشاف : ٢ / ٢٠١ ، ابن هشام ، المغني : ٢٤٧ ، ٤١٢ ، ٦٤٣ ، الطاهر بن عاشور ، التحرير والتنوير : ٩ / ٧٢ .

(٧) الكشاف : ٢/ ٢٠١ .

الأخفش الصغير – كما يقول المرادي[١] – على معنى الدعاء، ويجري عليها ذلك الاحتمال أيضاً من حيث صلاحيتها للوصف أو للاستئناف؛ وبذلك يتضح أن الاستدلال بهذا الموضع على النعت بالجملة الطلبية يتطرّق إليه الاحتمال كثيراً.

وتجدر الإشارة إلى أن هذا الحكم (منع الوصف بهذه الجملة)بما اتّصف له من سمة الاطرادات قاعدةً توجيهية تُراعى عند التحليل النحوي، كما يتبيّن من قول ابن هشام: « ومن الجمل ما يحتمل الإنشائية والخبرية؛ فيختلف الحكم باختلاف التقدير، وله أمثلة: منها قوله تعالى: ﴿ قَالَ رَجُلَانِ مِنَ ٱلَّذِينَ يَخَافُونَ أَنْعَمَ ٱللَّهُ عَلَيْهِمَا ﴾ [المائدة: ٢٣٠].

فإن جملة(أنعم الله عليهما) تحتمل الدعاء؛ فتكون معترضة، والإخبار؛ فتكون صفة ثانية »[٢].

٤- وقوعها حالاً:

أجازه الفراء– فيما نُسِب إليه[٣] – وهو مخالف لإجماع النحاة[٤] على منع وقوع

---

(١) توضيح المقاصد: ٣/ ١١٧٧.

(٢) المغني: ٤١٢، وينظر في توجيهها نعتاً، والمعنى خبر: الزمخشري، الكشاف: ١/ ٦٥٤، الرازي، التفسير الكبير: ١١/ ١٥٧.

(٣) أبو حيان، الارتشاف: ٣/ ١٦٠٢، ابن عقيل، المساعد: ٢/ ٤٣، السيوطي، الهمع: ٢/ ٢٤٧، ونسبه السيوطي وابن هشام أيضًا إلى الأمين المحلّي، وهو نحوي مصريّ توفي سنة ٦٧٣هـ كما قال محقق المغني؛ ينظر: المغني: ٥٥١، ولم أقف على رأي الفراء في معانيه، كما لم أقف على رأي النحويين المتقدمين في المسألة.

(٤) ابن الشجري، ٢/ ٤٠٧، ابن الأنباري، الإنصاف: ١/ ١١٦، ١١٧، ابن مالك، شرح التسهيل: =

الجملة الطلبية حالاً ، وعلة ذلك عندهم شبيهةٌ بعلة منع وقوعها نعتاً ؛ يبينها الرضي بقوله : « وأما وجوب كونها خبرية ؛ فلأنّ مقصود المجيء بالحال تخصيصُ وقوع مضمون عامله بوقت وقوع مضمون الحال ؛ فمعنى قولك : جاءني زيد راكباً: أن المجيء الذي هو مضمون العامل واقع وقت الركوب الذي هو مضمون الحال ... ، وأنت في الطلبية لست على يقين من حصول مضمونها ؛ فكيف تخصّص مضمون العامل بوقت حصول ذلك المضمون ؟ »[1] .

وما ورد من ذلك فهو مؤوّل على إضمار قول كما مرّ في حكم وقوعها نعتًا، كقول أبي الدرداء رضي الله عنه : وجدت الناس اخبُر تَقله[2] .

وقول الراجز :

بئس مقام الشيخ أمرس أمرِسِ

إمّا على قعوٍ وإمّا اقعنسِس

فالتقدير فيهما : مقولاً فيهم اخبر تقله ، ومقولاً له أمرس .

* وقوع الجملة الطلبية حالًا في القرآن الكريم :

ليس في القرآن الكريم موضعٌ تتعيّن فيه الجملة الطلبية للحاليّة ، لكنّها وجِّهت

=

٢/ ٣٥٩ ، ٣/ ٣١٠ ، الرضي ، شرح الكافية :٢/ ٤٠ ، أبو حيان ، الارتشاف :٣/ ١٦٠٢ ، ٤/ ١٩١٦، ابن هشام ، المغني : ٤١٢ ، إضافة إلى المصادر السابقة .

(١) شرح الكافية : ٢ / ٤٠ .

(٢) ينظر : ابن مالك ، شرح التسهيل : ٣/ ٣١١ ، وهو باعتبار (وجد) ليست من أخوات (ظنّ) ، وإلا فهو شاهد على الإخبار بالجملة الطلبية ؛ لأن المفعول الثاني هنا أصله خبر .

على ذلك في بعض المواضع ؛ وهي [١] :

– قوله تعالى: ﴿ وَٱنظُرۡ إِلَى ٱلۡعِظَامِ كَيۡفَ نُنشِزُهَا ثُمَّ نَكۡسُوهَا لَحۡمٗا ﴾ [البقرة : ٢٥٩] ، فقد جعل بعض النحاة جملة (كيف ننشزها) حالًا ، وهي جملة استفهامية ؛ لأن الأداة تُسبغ معناها على الجملة بأسرها ؛ يقول العكبري : « (كيف) و (ننشزها) جميعًا حالٌ من العظام ، والعامل فيها (انظر) ، تقديره : انظر إلى العظام محياةً » [٢]

وعدّ ابن هشام هذا التوجيه وهمًا ؛ إذ قال : « ومن الوهم قول بعضهم إن جملة الاستفهام حال من العظام . والصواب أنّ (كيف) وحدها حالٌ من مفعول (ننشز)، وأن الجملة بدلٌ من العظام ، ولا يلزم من جواز كون الحال المفردة استفهامًا جوازُ ذلك في الجملة ... » [٣] ، وردّه أبو حيان أيضًا منظّرًا له بـ(عرفتُ زيدًا أبو من هو) ؛ فالجملةُ من قولك (أبو من هو) في موضع البدل من زيد على تقدير حذف مضاف ، أي عرفت قصة زيدٍ أبو من [٤] .

كما أجازه العكبري أيضًا في قوله تعالى : ﴿ هُوَ ٱلَّذِي يُصَوِّرُكُمۡ فِي ٱلۡأَرۡحَامِ كَيۡفَ يَشَآءُۚ ﴾ [آل عمران :٦] [٥] ، في حين عدّ أبو حيّان هذه الجملة لا موضع لها من

(١) هذه المواضع الثلاثة نقلتها عن الشيخ عضيمة (دراسات لأسلوب القرآن : ٢/ ٣٥١) ، والناظر في عدد من مواضع (كيف) يجدها مثل ما ذُكر ، ولمّا كان توجيه جملة الاستفهام على الحالية مردودًا ، لم أشأ ذكرها ، ففي الذي ذُكرَ من تعليق العلماء على هذه المواضع غنية .

(٢) التبيان :١/ ١٧٠ .

(٣) المغني : ٥٥١ (بتصرف يسير) .

(٤) ينظر : البحر المحيط : ٢/ ٣٠٦ .

(٥) التبيان : ١/ ١٩٣ .

الإعراب « وإن كانت متعلقةً بما قبلها في المعنى ؛ فتعلُّقها كتعلُّق (إن فعلت في قولك إن فعلت فأنت ظالم) »[١] وعدّ (رحمه الله!) هذا التوجيه لا يُهتدى إليه إلا بعد تمرُّنٍ في الإعراب واستحضار للطائف النحو[٢] .

وكذلك قوله تعالى:﴿ فَٱنظُرۡ إِلَىٰٓ ءَاثَٰرِ رَحۡمَتِ ٱللَّهِ كَيۡفَ يُحۡيِ ٱلۡأَرۡضَ بَعۡدَ مَوۡتِهَآۚ ﴾ [الروم :٥٠] ؛ فقد نقل أبو حيان عن ابن جنّي توجيهه جملة الاستفهام على الحال ، وعلّق عليه بأنّ فيه نظرًا[٣] .

وقد كان منع وقوعها حالاً قاعدة تراعي عند التحليل النحوي كما سلف القول في النعت ، فقد عدّ ابن هشام أيضًا[٤] من الجمل التي تحتمل الإنشائية والخبرية ، ويختلف الحكم فيها باختلاف التقدير، قوله تعالى : ﴿ ... أَوۡ جَآءُوكُمۡ حَصِرَتۡ صُدُورُهُمۡ ﴾ [النساء : ٩٠] .

فقد قيل : إن جملة « حصرت صدورهم » دعائية ، ووجّهت على الاستئناف[٥] ، وأمّا إن كانت خبرية ففيها أوجه ؛ منها أن تكون صفة أو حالاً[٦] .

---

(١) البحر المحيط : ٢/ ٣٩٥ .

(٢) السابق .

(٣) السابق :٧/ ١٤٤ ، ٤/ ٣٤٢ .

(٤) المغني : ٤١٢ .

(٥) ينظر : المبرد ، المقتضب : ٤ / ١٢٤ ، ابن السراج ، الأصول : ١ / ٢٥٤ ، مكي ، مشكل إعراب القرآن : ١ / ٢٠٥ .

(٦) ينظر : العكبري ، التبيان : ١/ ٢٩٠ ، ابن هشام ، المغني : ٤١٢ .

٥ - **عطف الجملة الطلبية على الخبرية :**

تناول النحويون حُكْم عطف الجملة الإنشائية على الخبريّة أو العكس ، وكانوا فيه على مذهبين مختلفين:

الأول : منع العطف ، ومن القائلين به : الزمخشري[١] ، والعكبري[٢] ، وابن عصفور[٣] ، وابن مالك[٤] ، وابن هشام[٥] ؛ وحجّتهم في ذلك اشتراطُ التناسب في العطف .

الثاني: جواز العطف ، واختاره أبو حيان[٦] .

والمانعون يخرّجون ما ورد ظاهره على ذلك بالمعنى .

ذلك كان موقف النحويين ، وهو ممّا ليس يعنون به ؛ لأنه مبحثٌ جماليّ ، يتغيّا الحُسن في الوصل أو الفصل بين الجملتين على أساس التناسب المعنوي بينهما ، والنحويُّ يعنيه تحقيقُ مستوى الصحة في نظم الكلام دون أن يتناول جماليّاته التي هي من صميم نظر البلاغي.

---

(١) الكشاف : ٣/ ٣٥٥ ، ٤/ ٥٢٧

(٢) التبيان في إعراب القرآن : ١/ ٢٦٥ .

(٣) ينظر : ابن هشام ، المغني : ٤٥٨ .

(٤) شرح التسهيل :٢/ ٢٥٠ .

(٥) المغني : ٤٥٩ .

(٦) البحر المحيط : ٣/ ٢١٣ ، ٦/ ١٨٣ .

ولذلك كان للبلاغيين في هذا المبحث القدح المعلّى ، بما سطّروه في الباب البلاغيِّ الدقيق المسلك (الوصل والفصل) ، وهل البلاغة إلا - كما قالوا - معرفة الفصل والوصل .

وأوّل ما ينبغي أن تكون منه على ذُكرٍ أنّه معلومٌ في حكم البلاغة « أنّ الوصل مِن مُحسِّناته أن تكون الجملتان متناسبتين، ككونهما اسميّتين أو فعليتين وما شاكل ذلك »[1]، ولا يُعدَل عن ذلك إلاّ لغرض كإفادة التجدّد أو الثبوت .

والخبر والإنشاء متباينان من حيث المعنى ؛ لذا كانت حالاهما مقتضيةً لكمال الانقطاع إلا أن تكون آصرةُ رحمٍ بينهما بتضمين أحدهما معنى الآخر ؛ فـ« الخبر والإنشاء المتمحّضان لا يُعطَف أحدهما على الآخر ، فيجب الفصل بلاغةً »[2]

ذلك هو حكم البلاغة ، وما جاء خلافه فهو لا يخضع لمبدأ الصواب والخطأ في صناعة النحو ؛ ولذا قال السبكي إنّ « أهل هذا الفن متّفقون على منعِه ، وظاهر كلام النحاة جوازه ، ولا خلاف بين الفريقين ؛ لأنه عند مَن جوّزه يجوِّزه لغةً ، ولا يجوِّزه بلاغةً »[3] .

وتلك الآصرة التي تجيز الوصل بينهما في البلاغة هي سبيل التأويل لدى المانعين من النحاة ، كما يتبيّن في عددٍ من مواضعه في القرآن .

---

(١) السكاكي ، مفتاح العلوم : ٢٧١ .

(٢) السبكي ، عروس الأفراح :٣/ ٢١ (بتصرف يسير) .

(٣) السبكي ، عروس الأفراح :٣/ ٢١ .

* عطف الجملة الطلبية على الجملة الخبرية في القرآن الكريم :

ورد ذلك في عددٍ من المواضع في الاستعمال القرآني ، وسأتناول فيما يأتي قدْرًا منها نتبيّنُ منه موقفَ النحاة ، ومنهجَهم في التحليل[1] ، وهي :

١- قوله تعالى: ﴿وَبَشِّرِ ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ وَعَمِلُواْ ٱلصَّٰلِحَٰتِ أَنَّ لَهُمْ جَنَّٰتٍ تَجْرِى مِن تَحْتِهَا ٱلْأَنْهَٰرُ ....﴾ [البقرة: ٢٥].

هذه الجملة الطلبية (وبشر الذين آمنوا) وجّهها النحاة المفسرون على العطف واختلفوا في تعيين المعطوف عليه من هاتين الآتين قبلها ، وهما :

قوله تعالى : ﴿ وَإِن كُنتُمْ فِى رَيْبٍ مِّمَّا نَزَّلْنَا عَلَىٰ عَبْدِنَا فَأْتُواْ بِسُورَةٍ مِّن مِّثْلِهِۦ وَٱدْعُواْ شُهَدَآءَكُم مِّن دُونِ ٱللَّهِ إِن كُنتُمْ صَٰدِقِينَ ﴿٢٣﴾ فَإِن لَّمْ تَفْعَلُواْ وَلَن تَفْعَلُواْ فَٱتَّقُواْ ٱلنَّارَ ٱلَّتِى وَقُودُهَا ٱلنَّاسُ وَٱلْحِجَارَةُ أُعِدَّتْ لِلْكَٰفِرِينَ ﴾ [البقرة: ٢٣-٢٤].

ولهم في ذلك أقوال :

أ- أنها معطوفة على قوله تعالى : (فاتقوا) ، وقد أجازه الزمخشري[2] ، وتغايرُ المخاطبين لا يضرّ ، كقوله تعالى : ﴿ يُوسُفُ أَعْرِضْ عَنْ هَٰذَا وَٱسْتَغْفِرِى لِذَنۢبِكِ ﴾ [يوسف:٢٩][3].

---

(١) الاستقراء هنا غير مستقصًى ، وإن كنت عرضتُ لأكثر المواضع وأبينِها ؛ لأنّ بها أقدّمه تحقيقًا للغرض ، وما سواها ليس إلا مثلها ، والمسألة كما أسلفت أقرب إلى علم المعاني .

(٢) الكشاف : ١/ ١٣٤ .

(٣) الآلوسي ، روح المعاني : ١/ ٢٠٠ .

ب- أنها معطوفة على الآيتين السابقتين باعتبار المتعاطفات كالجملة الواحدة، وهو اختيار السيد[(١)] وادّعى بعضهم - كما يقول الألوسي- « أنه أقضى لحقّ البلاغة وأدعى لتلاؤم النظم؛ لأن (يا أيها الناس اعبدوا)[(٢)] خطاب عامٌّ يشمل الفريقين (وإن كنتم) إلخ مختصٌّ بالمخالف ، ومضمونه الإنذار (وبشر) إلخ مختصٌّ بالموافق، ومضمونه البشارة ، كأنّه تعالى أوحى إلى نبيّه ﷺ أن يدعو الناس إلى عبادته ، ثم أمر أن يُنذِر من عاند وبشّر من صدّق »[(٣)] .

ج- أنها معطوفة على (فإن لم تفعلوا)، وهو اختيار السعد؛ لأنّ السوق لبيان حال الكفار ووصف لعقابهم[(٤)] .

د- أنه معطوف على (أنذر) مقدّراً بعد جملة (أعدّت) ، وهو اختيار الخطيب القزويني[(٥)] .

هـ- أنه معطوف على (قل) مراداً قبل (يا أيها الناس) ، وهو رأي السكّاكي[(٦)] .

---

(١) روح المعاني : ١/ ٢٠٠.

(٢) من قوله تعالى : ﴿ يَٰٓأَيُّهَا ٱلنَّاسُ ٱعۡبُدُواْ رَبَّكُمُ ٱلَّذِي خَلَقَكُمۡ وَٱلَّذِينَ مِن قَبۡلِكُمۡ لَعَلَّكُمۡ تَتَّقُونَ ٢١ ٱلَّذِي جَعَلَ لَكُمُ ٱلۡأَرۡضَ فِرَٰشٗا وَٱلسَّمَآءَ بِنَآءٗ وَأَنزَلَ مِنَ ٱلسَّمَآءِ مَآءٗ فَأَخۡرَجَ بِهِۦ مِنَ ٱلثَّمَرَٰتِ رِزۡقٗا لَّكُمۡۖ فَلَا تَجۡعَلُواْ لِلَّهِ أَندَادٗا وَأَنتُمۡ تَعۡلَمُونَ ﴾ [البقرة: ٢١-٢٢].

(٣) روح المعاني : ١/ ٢٠٠.

(٤) ينظر: الآلوسي، روح المعاني : ١/ ٢٠٠ ، ولم أقف عليه في المطوّل في موضع الشاهد : ص٤٥٥ .

(٥) الإيضاح في علوم البلاغة : ١/ ١٥٧ .

(٦) مفتاح العلوم :٢٦٠ .

و- أنه من باب عطف القصة على القصة، وهو خروجٌ من إلزام التناسب، وهو أحد قولي الزمخشري ، إذ يقول : « فإن قلت علام عطف هذا الأمر ، ولم يسبق أمر ولا نهي يصحّ عطفه عليه ؟ قلت: ليس الذي اعتمد بالعطف هو الأمر حتّى يطلب له مُشاكلٌ من أمرٍ أو نهي يُعطف عليه، إنما المعتمَد بالعطف هو جملة وصف ثواب المؤمنين فهي معطوفة على جملة وصف عقاب الكافرين ، كما تقول: زيدٌ يُعاقَبُ بالقيد والإرهاق ، وبشِّر عمراً بالعفو والإطلاق »[1].

والأقرب في نظري أن يكون معطوفاً على (وإن كنتم ...) ، وهي جملة متطاولة بالمتعاطفات ، والمناسبة المعنوية بينهما متحقّقة؛ لأن الأولى مضمونُها الإنذار، وهو مقام طلبيٌّ ، ومن خصائص العلاقات التركيبية للنظم القرآني ما يسوّغ هذا العطف؛ ذلك أنّ « السنة الإلهية جرت على شفع الترغيب بالترهيب والوعد بالوعيد ؛ لأنّ من الناس من لا يجديه التخويف ولا ينفعه اللطف »[2].

٢- قوله تعالى : ﴿ وَإِذْ أَخَذْنَا مِيثَٰقَ بَنِىٓ إِسْرَٰٓءِيلَ لَا تَعْبُدُونَ إِلَّا ٱللَّهَ وَبِٱلْوَٰلِدَيْنِ إِحْسَانًا وَذِى ٱلْقُرْبَىٰ وَٱلْيَتَٰمَىٰ وَٱلْمَسَٰكِينِ وَقُولُوا۟ لِلنَّاسِ حُسْنًا وَأَقِيمُوا۟ ٱلصَّلَوٰةَ وَءَاتُوا۟ ٱلزَّكَوٰةَ ثُمَّ تَوَلَّيْتُمْ إِلَّا قَلِيلًا مِّنكُمْ وَأَنتُم مُّعْرِضُونَ ﴾ [البقرة: ٨٣] .

(١) الكشاف : ١/ ١٣٤ .

(٢) الآلوسي ، روح المعاني : ١/ ٢٠٠ (بتصرف يسير) .

(وبالوالدين إحساناً) جملة طلبية باعتبار أنّ المصدر هنا نائب عن فعله ، فهو مكوّن الطلب ، أو أنّ مكوّنه عامله المحذوف ، وهو غير نائب عنه على ما تبيّن لنا في موضعه [١] .

وهي معطوفة على قوله تعالى : (لا تعبدون إلاّ الله) وهذه الجملة خبر بمعنى النهي [٢] ، بدليل قراءة أبيّ وعبد الله بن مسعود [٣] (لا تعبدوا) بجزم الفعل بـ(لا) الناهية ، وبذلك فالمناسبة بينهما متحققة .

كما أنّ وظيفة الجملة (لا تعبدون إلا الله) وفق بعض التوجيهات [٤] تحقّق تلك المناسبة أيضا ؛ فمع جعل الجملة مفسّرة (وهي الأظهر) لا تخرج عن أن تكون نفيًا أريد به نهيٌ ؛ إذ تبعد حقيقة الخبر فيه [٥] .

وتجدر الإشارة إلى أنّ مِن العلماء مَنْ اتّخذ قيد التناسب في عطف الإنشاء على الخبر دليلاً على أنّ جملة (لا تعبدون إلا الله) في معنى الطلب، يقول القرطبي: « ولهذا وُصِل الكلام بالأمر ؛ فقال : وقوموا وقولوا .. » [٦] .

---

(١) ينظر : ص ٨٦ من البحث .

(٢)القرطبي، الجامع لأحكام القرآن : ٢/ ١٣، الزمخشري، الكشاف : ١/ ١٨٦ .

(٣) القزويني ، الإيضاح في علوم البلاغة : ١/ ١٥٦، وقد أشار إلى ذلك جلّ المفسرين ؛ تنظر الإحالات السابقة واللاحقة .

(٤) أبو حيان ، البحر المحيط : ١/ ٤٥٢ .

(٥) ينظر : السابق .

(٦) الجامع لأحكام القرآن : ٢/ ١٣، وينظر: الزمخشري الكشاف : ١/ ١٨٦ .

٣- قوله تعالى: ﴿ يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ لَا يَحِلُّ لَكُمۡ أَن تَرِثُواْ ٱلنِّسَآءَ كَرۡهٗاۖ وَلَا تَعۡضُلُوهُنَّ لِتَذۡهَبُواْ بِبَعۡضِ مَآ ءَاتَيۡتُمُوهُنَّ إِلَّآ أَن يَأۡتِينَ بِفَٰحِشَةٖ مُّبَيِّنَةٖۚ وَعَاشِرُوهُنَّ بِٱلۡمَعۡرُوفِۚ فَإِن كَرِهۡتُمُوهُنَّ فَعَسَىٰٓ أَن تَكۡرَهُواْ شَيۡـٔٗا وَيَجۡعَلَ ٱللَّهُ فِيهِ خَيۡرٗا كَثِيرٗا ﴾ [النساء:١٩].

قوله تعالى (ولا تعضلوهُنّ) فيه وجهان :

الأوّل: أنها جملة خبرية معطوفة على (ترثوا) ، و(لا) زائدة لتأكيد النفي ، وهو الوجه الذي ذكره الزمخشري ؛ إذ قال : « فإن قلت : (تعضلوهُنَّ) ما وجه إعرابه ؟ قلت: النصب عطفاً على (أن ترثوا) و (لا) لتأكيد النفي ، أي لا يحلّ لكم أن ترثوا النساء ، ولا أن تعضلوهنّ » [(١)].

وقد أجازه كثير من النحاة والمفسرين[(٢)]، وتقوّيه قراءة ابن مسعود « ولا أن تعضلوهنّ » [(٣)].

والثاني: أنها جملة طلبية ، ولكنهم اختلفوا، أمعطوفة هي أم مستأنفة ؟ ، فذهب النحاس[(٤)] وابن عطية[(٥)] والعكبري[(٦)] إلى أنها نهيٌ مستأنف،وذهب أبو حيان إلى

(١) الكشاف : ١/ ٥٢٥ .

(٢) النحاس، إعراب القرآن : ١/ ٤٤٣ ، العكبري ، التبيان في إعراب القرآن : ١/ ٢٦٥ ، ابن عطية، المحرر الوجيز: ٢/ ٢٧، الرازي ، التفسير الكبير : ١٠/ ١٠، الزركشي، البرهان : ٤/ ١٤٦.

(٣) ابن عطية ، المحرر الوجيز : ٢/ ٢٧ .

(٤) إعراب القرآن : ١/ ٤٤٣ .

(٥) المحرر الوجيز : ٢/ ٢٧ .

(٦) التبيان :١/ ٢٦٥ .

أنها معطوفة مشيراً إلى أنّ التناسب بينهما في المعنى متحقّق لمن كان يشترطه قال : « وظاهر قوله : (ولا تعضلوهنّ) أن (لا) نهي؛ فالفعل مجزوم بها، والواو عاطفةٌ جملةً طلبيةً على جملة خبريّة ؛ فإنْ قلنا: شرط عطفِ الجملِ المناسبةُ ؛ فالمناسبة أنّ تلك الخبرية تضمّنت معنى النهي ، كأنّه قال: لا ترثوا النساء كرهاً فإنه غير حلال لكم ، ولا تعضلوهُنَّ ، وإن قلنا : لا يُشترط في العطف المناسبة ، وهو مذهب سيبويه فظاهر . »[1] .

والذي يظهر أنّ القول بأن الجملة الطلبية معطوفة مكافئٌ للقول بأن قوله (ولا تعضلوهُنَّ) جملة خبرية معطوفة على (ترثوا) ، الذي يقوى بقراءة ابن مسعود بالتصريح بـ (أنْ) المصدرية ؛ ذلك أن ثمرتها وضوح الحكم الشرعي وهو « أن العضْلَ لا يحلُّ بالنصّ »[2] .

وأمّا القول بأن الجملة الطلبية مستأنفة فبهذه الوظيفة لا تتعيّن مرتبة الحكم الشرعي ، وفي ذلك يقول ابن عطية : « وعلى تأويل الجزم (وهو يرى أن الجملة مستأنفة) هو نهيٌ معرّضٌ لطلب القرائن في التحريم أو الكراهية »[3] ؛ ولذلك عدّ «احتمال النصب أقوى »[4] .

(١) البحر المحيط : ٣/ ٢١٣ .

(٢) المحرر الوجيز : ٢/ ٢٧- ٢٨ .

(٣) المحرر الوجيز : ٢/ ٢٧- ٢٨.

(٤) السابق .

٤- قوله تعالى : ﴿قُلْ تَعَالَوْا أَتْلُ مَا حَرَّمَ رَبُّكُمْ عَلَيْكُمْ أَلَّا تُشْرِكُوا بِهِ شَيْئًا وَبِالْوَالِدَيْنِ إِحْسَانًا وَلَا تَقْتُلُوا أَوْلَادَكُم مِّنْ إِمْلَاقٍ نَّحْنُ نَرْزُقُكُمْ وَإِيَّاهُمْ ...﴾ [الأنعام: ١٥١].

٥- وقوله تعالى: ﴿وَقَضَىٰ رَبُّكَ أَلَّا تَعْبُدُوا إِلَّا إِيَّاهُ وَبِالْوَالِدَيْنِ إِحْسَانًا﴾ [الإسراء: ٢٣].

قوله تعالى : (وبالوالدين إحسانًا) في كلتا الآيتين جملة طلبية معطوفة على (ألا تشركوا) في الآية الأولى ، وعلى (ألّا تعبدوا) في الآية الثانية ، فإن كانت (لا) ناهيةً فيهما فلا إشكال ، وإن كانت نافيةً ، فالجملة الخبرية بمعنى النهي .

٦- قوله تعالى : ﴿ وَلَا يَحْزُنكَ قَوْلُهُمْ إِنَّ الْعِزَّةَ لِلَّهِ جَمِيعًا هُوَ السَّمِيعُ الْعَلِيمُ ﴾ [يونس:٦٥] .

قوله تعالى : (ولا يحزنك) هذه الجملة الطلبية ، الذي عليه الجمهور – كما يقول الألوسي – أنها استئناف سيق تسليةً للرسول ﷺ عمّا كان يلقاه من جهة الأعداء ، وتبشيرٌ له بالنصر والعزّ إثرَ بيانِ أنّ له ولأتباعه أمناً من كلّ محذور؛ فهو متّصل بقوله سبحانه ﴿أَلَا إِنَّ أَوْلِيَاءَ اللَّهِ ...﴾[1] .

---

(١) روح المعاني : ١١/ ١٥٢ ، والآية بتمامها في الصفحة الآتية .

ومنهم كما يقول الألوسي أيضاً من جعل هذه الجملة معطوفة على (ألا إنّ أولياء الله...) وما بينهما اعتراض [١].

وتلك الآيات بتمامها هي قوله تعالى : ﴿أَلَآ إِنَّ أَوْلِيَآءَ ٱللَّهِ لَا خَوْفٌ عَلَيْهِمْ وَلَا هُمْ يَحْزَنُونَ ﴿٦٢﴾ ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ وَكَانُوا۟ يَتَّقُونَ ﴿٦٣﴾ لَهُمُ ٱلْبُشْرَىٰ فِى ٱلْحَيَوٰةِ ٱلدُّنْيَا وَفِى ٱلْءَاخِرَةِ ۚ لَا تَبْدِيلَ لِكَلِمَـٰتِ ٱللَّهِ ۚ ذَٰلِكَ هُوَ ٱلْفَوْزُ ٱلْعَظِيمُ ﴿٦٤﴾ وَلَا يَحْزُنكَ قَوْلُهُمْ ۘ إِنَّ ٱلْعِزَّةَ لِلَّهِ جَمِيعًا ۚ هُوَ ٱلسَّمِيعُ ٱلْعَلِيمُ﴾ [يونس: ٦٢- ٦٥] .

والمعطوف عليه كما ترى جملة خبرية لا يمكن تأويلها بالطلب ، ولكن الأولى أن تكون هذه الجملة الطلبية (ولا يحزنك قولهم) مستأنفةً كما سبق بيانه .

٧- قوله تعالى : ﴿ قَالَ أَرَاغِبٌ أَنتَ عَنْ ءَالِهَتِى يَـٰٓإِبْرَٰهِيمُ ۖ لَئِن لَّمْ تَنتَهِ لَأَرْجُمَنَّكَ ۖ وَٱهْجُرْنِى مَلِيًّا ﴾ [مريم: ٤٦] .

فقوله (واهجرني مليّا) معطوفة – بحسب المعنى – على جملة (لئن لم تنته لأرجمنك) ؛ « وذلك أنه هدّده بعقوبة آجلة إن لم يقلع عن كفره بآلهتهم، وبعقوبة عاجلة، وهي طردُه من معاشرته وقطع مكالمته » [٢].

هذه الوظيفة النحوية، وهي العطف على العقوبة الأولى ، يقتضيها المعنى كما ترى، ولكن بعض النحاة كالزمخشري والرازي قدّر فعلَ أمرٍ محذوفاً معطوفاً عليه

---

(١)روح المعاني : ١١/ ١٥٢ .

(٢) ابن عاشور ، التحرير والتنوير : ١٦/ ٤٩ .

(واهجرني) خضوعاً لسلطان القاعدة النحوية التي تشترط التناسب للعطف ، وقد أشار إلى ذلك أبو حيان[1] .

ولك أن تتأمّل مآل النظم لو ظهر ذلك المقدّر الذي يذهب رونقه ، على أنّه لو قيل إن المناسبة مرعيّة عند العطف على الجملة القسمية الشرطية (لئن لم تنته لأرجمنك)؛ لأنّ المقام تهديد ، لكان قولاً .

٨- قوله تعالى: ﴿ فَلَمَّا جَآءَهَا نُودِيَ أَنۢ بُورِكَ مَن فِي ٱلنَّارِ وَمَنۡ حَوۡلَهَا وَسُبۡحَٰنَ ٱللَّهِ رَبِّ ٱلۡعَٰلَمِينَ ﴿٨﴾ يَٰمُوسَىٰٓ إِنَّهُۥٓ أَنَا ٱللَّهُ ٱلۡعَزِيزُ ٱلۡحَكِيمُ ﴿٩﴾ وَأَلۡقِ عَصَاكَۚ فَلَمَّا رَءَاهَا تَهۡتَزُّ كَأَنَّهَا جَآنّٞ وَلَّىٰ مُدۡبِرٗا وَلَمۡ يُعَقِّبۡ... ﴾ [النمل: ٨-١٠].

للنحاة المفسرين توجيهان في عطف قوله تعالى : (وألق عصاك) :

الأول : أنه معطوف على : (بورك) ، وبذلك فجملة الأمر معطوفة على جملة الدعاء والتناسب بينهما قائم ؛ لأنهما طلب ، وهو توجيه الزمخشري والرازي ؛ يقول الرازي : « لأن المعنى: نودي أن بورك من في النار وأن ألق عصاك ؛ كلاهما تفسير لـ (نودي) ، والمعنى : قيل له بورك من في النار وقيل له (ألق عصاك) »[2] .

وقد استدلّ على ذلك بالسياق اللفظي للقرآن ؛ ففي موضع آخر مثله تكرّرت فيه (أنْ) المفسّرة التي ذكرت في المعطوف عليه ؛ يقول « والدليل على ذلك قوله

(١) ينظر: البحر المحيط : ٦/ ١٨٣ .

(٢) الكشاف : ٣/ ٣٥٥.

تعالى : ﴿ وَأَنْ أَلْقِ عَصَاكَ ﴾ [القصص:٣١] بعد قوله : ﴿ أَن يَـٰمُوسَىٰٓ إِنِّيٓ أَنَا ٱللَّهُ ﴾ [القصص: ٣٠] على تكرير حرف التفسير »[1] .

ويرى الكرماني أن سبب الاستغناء عن إعادة (أن) في الآية التي نحن بصددها هو ما حيل به بين المتعاطفين[2] .

والثاني : أن جملة الأمر (وألق عصاك) معطوفةٌ على الجملة الخبرية ﴿ إِنَّهُۥٓ أَنَا ٱللَّهُ ٱلْعَزِيزُ ٱلْحَكِيمُ ﴾ ، وهو توجيه أبي حيّان، وقد أخذ على الزمخشري التوجيه السابق ؛ لأنه من أجل تحقيق تناسب العطف في نظره [3] .

ولعل التوجيه الأول أقرب ؛ فممّا يُمكن أن يُستدَلّ به أيضًا أنّ قوله تعالى : ﴿ إِنَّهُۥٓ أَنَا ٱللَّهُ ٱلْعَزِيزُ ٱلْحَكِيمُ ﴾ ليس أوّل مذكور في ذلك النداء الرّباني ، بل أولُ مذكور هو الدعاء بالبركة، والعطف ينبغي أن يكون على أول مذكور كما هو معلوم.

٩- قوله تعالى : ﴿ يَـٰٓأَيُّهَا ٱلنَّبِيُّ إِنَّآ أَرْسَلْنَـٰكَ شَـٰهِدًا وَمُبَشِّرًا وَنَـذِيرًا ﴿٤٥﴾ وَدَاعِيًا إِلَى ٱللَّهِ بِإِذْنِهِۦ وَسِرَاجًا مُّنِيرًا ﴿٤٦﴾ وَبَشِّرِ ٱلْمُؤْمِنِينَ بِأَنَّ لَهُم مِّنَ ٱللَّهِ فَضْلًا كَبِيرًا ﴾ [الأحزاب: ٤٥-٤٧].

---

(١) الكشاف : ٣/ ٣٥٥.

(٢) أسرار التكرار في القرآن : ١/ ١٥٦ .

(٣) البحر المحيط : ٧/ ٥٥.

الجملية الطلبية (وبشر المؤمنين) معطوفة ، جعلها الرازي معطوفةً على الجملة الخبرية (إنا أرسلناك) واحتاط لشرط التناسب بتأويلها بالدلالة على الأمر ؛ يقول : هي « عطف على مفهوم تقديره : إنّا أرسلناك شاهداً ومبشراً ؛ فاشهد وبشّر، ولم يذكر (فاشهد) للاستغناء عنه ، وأمّا البشارة فإنها ذُكِرَتْ إبانةً للكرم، ولأنها غير واجبة لولا الأمر» (١) .

ويمكِن أن يُستدلَّ له بأنّ النداء يغلب وقوعه قبل الأمر ، لكنّه يضعف بتكلّف التقدير دون حاجة ، والظاهر أن الجملة مستأنفة .

١٠- قوله تعالى : ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ ٱجْتَنِبُواْ كَثِيرًا مِّنَ ٱلظَّنِّ إِنَّ بَعْضَ ٱلظَّنِّ إِثْمٌ ۖ وَلَا تَجَسَّسُواْ وَلَا يَغْتَب بَّعْضُكُم بَعْضًا ۚ أَيُحِبُّ أَحَدُكُمْ أَن يَأْكُلَ لَحْمَ أَخِيهِ مَيْتًا فَكَرِهْتُمُوهُ ۚ وَٱتَّقُواْ ٱللَّهَ ۚ إِنَّ ٱللَّهَ تَوَّابٌ رَّحِيمٌ﴾ [الحجرات:١٢] .

قوله تعالى: (واتقوا) قيل –كما نقل أبو حيان – إنه معطوف على (فكرهتموه)؛ لأنّ « لفظه خبر، ومعناه الأمر ، تقديره: فاكرهوه ؛ ولذلك عطف عليه (واتقوا الله) ووضعُ الماضي موضع الأمر في لسان العرب كثير » (٢) .

والظاهر أنه معطوف على الأوامر والنواهي السابقة .

١١- قوله تعالى : ﴿ يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ هَلْ أَدُلُّكُمْ عَلَىٰ تِجَٰرَةٍ تُنجِيكُم مِّنْ عَذَابٍ أَلِيمٍ ﴿١٠﴾ تُؤْمِنُونَ بِٱللَّهِ وَرَسُولِهِۦ وَتُجَٰهِدُونَ فِى سَبِيلِ ٱللَّهِ بِأَمْوَٰلِكُمْ وَأَنفُسِكُمْ ۚ ذَٰلِكُمْ خَيْرٌ لَّكُمْ إِن كُنتُمْ تَعْلَمُونَ ﴿١١﴾ يَغْفِرْ لَكُمْ

(١) التفسير الكبير : ٢٥/ ١٨٨.

(٢) البحر المحيط : ٨/ ١١٤.

ذُنُوبَكُمْ وَيُدْخِلْكُمْ جَنَّٰتٍ تَجْرِى مِن تَحْتِهَا ٱلْأَنْهَٰرُ وَمَسَٰكِنَ طَيِّبَةً فِى جَنَّٰتِ عَدْنٍ ۚ ذَٰلِكَ ٱلْفَوْزُ ٱلْعَظِيمُ ﴿١٢﴾ وَأُخْرَىٰ تُحِبُّونَهَا ۖ نَصْرٌ مِّنَ ٱللَّهِ وَفَتْحٌ قَرِيبٌ ۗ وَبَشِّرِ ٱلْمُؤْمِنِينَ ﴾ [الصف: ١٠-١٣] .

قوله تعالى : (وبشر المؤمنين) معطوف على قوله (تؤمنون) ؛ لأنه في معنى الأمر، وهو توجيه الزمخشري[(١)] والرازي[(٢)] .

وهذا التوجيه ضعّفه التفتازاني بأمرين : أحدهما اختلاف جهة الخطاب فيهما حتّى لكأنه لا يسوغ العطف في نظره والحالة هذه ، والآخر أن المعطوف عليه (تؤمنون) وظيفته في النظم هي البيان، والعطف عليه يقتضي أن يشترك معه المعطوف في ذلك المعنى ، وهو ليس كذلك ، وهذا القول لا تخفى وجاهته ، يقول الخطيب : « وفيه نظر؛ لأن المخاطَب بالأول هم المؤمنون خاصة بدليل قوله تعالى (بالله ورسوله) ، وبالثاني هو النبي ﷺ ، وهما وإن كانا متناسبين ، لكن لا يخفى أنه لا يحسن عطف الأمر لمخاطَب على الأمر لمخاطَبٍ آخر إلا عند التصريح بالنداء، نحو يا زيد قم واقعد يا عمرو ، على أن قوله (تؤمنون) بيانٌ لما قبله على طريق الاستئناف ، كأنهم قالوا : كيف نفعل ؟ فقيل : تؤمنون ، أي : آمنوا فلا يصح عطف (بشِّر) عليه »[(٣)] .

---

(١) الكشاف : ٤/ ٥٢٧.

(٢) التفسير الكبير: ٢٩/ ٢٧٦ .

(٣) المطول : ٤٥٤ .

وثمّ توجيهٌ آخر للسكاكي، لكنّه لا يختلف عن الأول في إثبات وظيفة العطف لهذه الجملة الطلبية على جملة طلبية أخرى ،وإنما يفترق عنه في المعطوف عليه وسبيل التأويل ،وهو أنها « معطوفة على (قل) مراداً قبل (يا أيها الذين آمنوا) »[١] .

١٢- قوله تعالى : ﴿ وَقَدْ أَضَلُّواْ كَثِيرًا وَلَا تَزِدِ ٱلظَّٰلِمِينَ إِلَّا ضَلَٰلًا ﴾ [نوح:٢٤].

قوله تعالى : (ولا تزد الظالمين) جملة طلبية دعائية، وهي حكاية لدعاء نوح عليه السلام : ﴿ قَالَ نُوحٌ رَّبِّ إِنَّهُمْ عَصَوْنِي وَٱتَّبَعُواْ مَن لَّمْ يَزِدْهُ مَالُهُۥ وَوَلَدُهُۥٓ إِلَّا خَسَارًا ﴿٢١﴾ وَمَكَرُواْ مَكْرًا كُبَّارًا ﴿٢٢﴾ وَقَالُواْ لَا تَذَرُنَّ ءَالِهَتَكُمْ وَلَا تَذَرُنَّ وَدًّا وَلَا سُوَاعًا وَلَا يَغُوثَ وَيَعُوقَ وَنَسْرًا ﴿٢٣﴾ وَقَدْ أَضَلُّواْ كَثِيرًا وَلَا تَزِدِ ٱلظَّٰلِمِينَ إِلَّا ضَلَٰلًا ﴾ [نوح: ٢١- ٢٤].

وللنحاة المفسرين في تعيين المعطوف عليها ثلاثة أقوال :

أ- أنه قوله تعالى : (ربّ إنهم عصوني)، وهو مذهب الزمخشري[٢] وأبي السعود[٣] . والتناسب بينهما حاصل لأنّ المعطوف عليه دعاء.

ب- أنه (اخذُلهم) مقدّراً ، وقد استحسنه الألوسي ، ووجهه – كما قال – أن الدعاء السابق « كناية عن قوله : اخذلهم أو انصرني أو أظهر دينك أو نحوه ؛ فهو من عطف الإنشاء على الإنشاء من غير تقدير ، ويشهد له أن الله

(١) مفتاح العلوم : ٢٦١ .

(٢) الكشاف : ٤/ ٦٢٢ .

(٣) إرشاد العقل السليم : ٩/ ٤٠ .

تعالى سمّى مثله دعاء حيث قال سبحانه ﴿ فَدَعَا رَبَّهُۥٓ أَنَّ هَٰٓؤُلَآءِ قَوْمٌ مُّجْرِمُونَ ﴾ [الدخان : ٢٢][1] .

ووصفه بأنه « حسن خالٍ من التكلّف وارتكاب المختلف فيه »[2] ، ولا شك أن القول الأول أحقّ بهذا الوصف.

ج- أنّه قوله تعالى : (وقد أضلّوا) ، وهو مذهب أبي حيّان، يوضّحه قوله : « إذ تقديره : وقال : وقد أضلّوا كثيراً فهي معمولة لـ (قال) المضمرة المحكي بها قوله (وقد أضلُّوا) ، ولا يشترط التناسب في عطف الجمل... »[3] .

ولعلّه تبيّن مِن دراسة هذه المواضع أنّ التناسُب بين الجملة الطلبية والخبرية المعطوفِ عليها واضح ، وهو حين يتوارى يمكن عطفها على جملة طلبية أخرى مذكورة . وإذا كان هذا الحكم جماليًّا فالنظم القرآني أحقُّ به ، ولا جدوى في التعلّق بالتجوّز فيه كما فعل أبو حيان رحمه الله ! ، فالعِلاقة بين الإنشاء والخبر مأنوسة وكذا « ما تسمح به من وجودِ بديلٍ وسط أضفيا على تراكيب اللغة حركةً ومرونةً ، سهّلت للنحويين العرب مهمّة التحليل النحوي ؛ إذ كانت هذه المقابِلات نبراساً لهم وضياءً أثناء تأويلهم للتراكيب »[4] .

---

(١)الألوسي ، روح المعاني : ٢٩/ ٧٨ .

(٢)السابق .

(٣) البحر المحيط : ٨/ ٣٣٦.

(٤) ممدوح عبد الرحمن ، لسان عربي ونظام نحوي : ١٣٤ .

٦- وقوعها صلـــةً للموصـــول :

والحديث هنا يتّخذ مسلكين تبعاً لنوع الموصول من حيث الاسمية والحرفية :

أ- وقوعها صلةً للموصول الاسميّ :

منع جمهور النحاة[١] وقوع الجملة الطلبية صلة للموصول ، وعلّةُ المنع هنا كعلّة منع وقوها نعتاً، فـ « الصفة محمولةٌ على الصلة من حيث كانت الصفة موضّحة للموصوف كإيضاح الصلة للموصول » [٢].

وقد سلف نصُّ الرضيّ الذي يبين أنّ جملتي الصفة والصلة لابُدَّ أن تكونا متضمِّنتين لحكمٍ عند المخاطب معلومٍ حصولُه[٣]، والطلبية ليست كذلك، ومعلومٌ أنّ وظيفة الصلة تعريفُ الموصول ، ولا يحصل ذلك بالجملة الطلبية .

وخالف الجمهورَ المبرّدُ ، فأجاز وقوع جملة التمنّي صلةً ؛ قياساً على أخواتها النواسخ[٤]، وهو قياس مع الفارق ؛ لأن أخواتها لا يُفدن الطلب .

ونُسِبَ إلى الكسائي جوازُ وقوع جملة الأمر أو النهي صلةً ، وإلى المازني جوازُ

---

(١) الفارسي، شرح الأبيات المشكلة الإعراب :٤٣٦ ، ابن السراج ، الأصول : ٢/ ٢٦٧ ،الجرجاني ، المقتصد : ١/ ٣١٧ ، ابن الشجري ، الأمالي : ٢/ ٤٠٧ ، ابن عصفور ، شرح الجمل : ١/ ١٨٠ ، ابن مالك ، شرح التسهيل :١/ ١٨٧ ، الرضي ، شرح الكافية : ٣/ ١٠ ، ابن الناظم ، شرح الألفية : ٩٢ ، السيوطي ، الهمع : ١/ ٢٧٩ .

(٢) ابن الشجري ، الأمالي: ٢/ ٤٠٧ (بتصرّف يسير) .

(٣) ينظر الرضي ، شرح الكافية : ٢/ ٢٩٩ ، ٣/ ١٠ ، ابن مالك ، شرح التسهيل : ١/ ١٨٧ .

(٤) ينظر : المقتضب: ٣/ ١٩٤ .

وقوع جملة الدعاء ، وإلى هشامٍ جواز الصلة بجملة مصدّرة بـ(ليت) و(لعل) و(عسى) [١] .

وما يذكرونه شاذًّا في هذه المسألة ، قول الشاعر :

وإني لـراجٍ نظـرةً قبـلَ التـي لعـلي وإن شطّت نواها أزورُها

وقد تأوّلوه بإضمار القول ، أي: قبل التي أقول لعلي ، أو على أنّ الصلة (أزورها) وخبرُ لعل محذوف ، والجملة معترضة[٢] .

ولم يرد شيء من ذلك في القرآن .

ب- وقوعها صلةً للموصول الحرفي :

الموصولات الحرفية خمسة ، وهي : أنْ ، وأنَّ ، وكي ، ولو ، وما .

والمعنيّ منها بما نحن فيه (أنْ) أمُّ الباب ، وما يمكن أن توصل به من أقسام الطلب ، هو الأمر والنهي ، وللنّحاة فيه مذهبان ، وهما :

الأول: جواز وصلِها بجملة الأمر وبجملة النهي :

وهو مذهب أكثر النحاة[٣] ، منهم: سيبويه ، وأبو علي الفارسي ، والزجاج ،

---

(١) ابن عقيل ، المساعد : ١/ ١٣٧ ، السيوطي ، الهمع : ١/ ٢٨٠ .

(٢) ينظر:ابن السراج ، الأصول : ٢/ ٢٦٨ ، ابن عصفور ، شرح الجمل: ١/ ١٨٠، ابن هشام ، المغني: ٣٧٤، ٣٧٧، ٥٥٠، وهذا الشاهد باعتبار (لعل)ترجياً ملحقاً بالتمني في هذا الحكم ، أو أنها استُعيرت للتمني .

(٣) سيبويه : الكتاب: ٣/ ١٦٢، ١٦٦، الفارسي، شرح الأبيات المشكلة الإعراب : ٩٤، ابن الشجري، =

وابن مالك، والمرادي، وابن هشام .

يقول سيبويه بعد أن نقل عن الخليل توجيهه (أنْ) بالمفسِّرة في قوله تعالى : ﴿ وَٱنطَلَقَ ٱلْمَلَأُ مِنْهُمْ أَنِ ٱمْشُوا۟ وَٱصْبِرُوا۟ عَلَىٰٓ ءَالِهَتِكُمْ ۖ إِنَّ هَٰذَا لَشَىْءٌ يُرَادُ ﴾ [ص : ٦].

وقوله تعالى : ﴿ مَا قُلْتُ لَهُمْ إِلَّا مَآ أَمَرْتَنِى بِهِۦٓ أَنِ ٱعْبُدُوا۟ ٱللَّهَ ﴾ [المائدة:١١٧].

يقول : « وأمّا قوله: كتَبْتُ إليه أن افعل، وأمرته أنْ قم، فيكون على وجهين ، على أن تكون (أنْ) التي تنصب الأفعال ووصلْتَها بحرف الأمر والنهي ، كما تصل (الذي) بـ (تفعل) ، والدليل على أنها تكون (أنْ) التي تنصب، أنك تدخل الباء فتقول: أوعزْتُ إليه بأن افعل، فلو كانت أيْ لم تدخلها الباء كما تدخل في الأسماء.

والوجه الآخر: أن تكون بمنزلة (أيْ) كما كانت بمنزلة (أي) في الأول »[1].

ففي هذا النص يوضّح سيبويه أنَّ (أنْ) المفسِّرة يصحُّ توجيهها على المصدرية

=

الأمالي : ٣/ ١٥٢، ١٥٣، الزجاج ، معاني القرآن وإعرابه: ٢/ ٢٤٦، السهيلي ، نتائج الفكر: ١٢٩، ابن مالك، شرح الكافية الشافية: ١/ ١٢٩، المرادي ، توضيح المقاصد والمسالك : ١/ ٤١٧، ابن هشام، المغني: ٤٠-٤١، ابن عقيل ، شرح الألفية : ١/ ١٢٠، خالد الأزهري ، التصريح : ١/ ٤١٣، السيوطي ، الهمع : ١/ ٢٦٤، ٢/ ٢٨١ .

(١) الكتاب : ٣/ ١٦٢، وينظر السيرافي ، شرح كتاب سيبويه : ٤/ ل ٥٠ ، الفارسي ، التعليقة: ٢/ ٢٧٠- ٢٧١ .

بدليل جواز دخول الباء عليها، وهي عندئذٍ تتمحّض للمصدرية ؛ لأن المفسرة كما هو معلوم لا تدخل عليها الباء .

المذهب الثاني : منعُ وقوع جملة الأمر أو النهي صلةً لها ، وهو مذهب الرضيّ[١] والدماميني[٢] .

والمنع مستندٌ إلى علّتين ذكرهما الرضيّ :

إحداهما : أنّ المصدر المؤول به (أنْ) مع الأمر لا يفيد معنى الأمر ، فقولك كتبت إليه أنْ قم ، ليس بمعنى القيام ؛لأن قولك بالقيام ليس فيه معنى طلب القيام .

والأخرى : مخالفتها للقياس فـ « لو كان صلة الحرف أمراً لجاز ذلك في صلة أنّ المشددة وما وكي ولو ، ولا يجوز ذلك اتفاقاً » [٣] .

وقد استند أبو حيان[٤] إلى العلة الأولى في تضعيف ذلك المذهب ؛ إلا أنّ ابن هشام ردّ ذلك بأمرين ، الأول : أنّ فوات معنى الأمر كفوات معنى المضيّ والاستقبال حين يكون الموصول ماضياً ومضارعاً ، وهو لا شكّ فيه ؛ لأن معنى الأمر والنهي والاستقبال تقدّمها الصيغة الصرفية للأفعال، فإذا اختلّت الصيغة

---

(١) شرح الكافية : ٤/ ٤٤٠ .

(٢) تعليق الفرائد : ٢/ ٢٧٢– ٢٧٣ .

(٣) شرح الكافية : ٤/ ٤٤٠ ، وقد أجازا كلاهما في (أن) هذه أن تكون زائدة .

(٤) ينظر: التذييل والتكميل: ٣/ ١٤٨ .

اختلّت علاقة الالتزام بينهما، والأمر الثاني القياس على (أنّ) حين توصل بالدعاء، يقول : « والجواب: أنّ فوات معنى الأمرية في الموصولة بالأمر عند التقدير بالمصدر كفوات معنى المضيّ والاستقبال في الموصولة بالماضي والموصلة بالمضارع عند التقدير المذكور، ثمّ إنّه يُسلِّم مصدرية (أنْ) المخفّفة من المشدَّدة مع لزوم مثل ذلك فيها في نحو : ﴿ وَٱلْخَٰمِسَةَ أَنَّ غَضَبَ ٱللَّهِ عَلَيْهَآ ﴾ [النور:٩] ؛ إذ لا يُفهم الدعاءُ من المصدر إلاّ إذا كان مفعولاً مطلقاً نحو: سقيًا ورعيًا » [١].

*** وقوع الأمر والنهي صلةً لـ(أنْ) المصدرية في الاستعمال القرآني :**

سبقت الإشارة إلى أنّ في القرآن الكريم مواضع كثيرةً [٢] جاءت فيه (أنْ)متلوّةً بأمر أو نهي، و(أنْ) حينئذ مفسّرة [٣]، ويجوز فيها أن تكون مخفَّفة من الثقيلة، فتكون تلك المواضع شواهد على وقوع الجملة الطلبية خبراً للناسخ كما مرّبنا .

وتلك المواضع تصلح شواهد على ما نحن فيه، فيجوز أن تكون (أنْ) في تلك المواضع مصدرية ، فتكون الجملة الطلبية بعدها صلةً لهذا الموصول الحرفيّ .

يقول الشيخ عضيمة (رحمه الله!) : « ليس في القرآن الكريم آيةٌ تتعيّن (أنْ) فيها أن تكون تفسيريّة لا تحتمل غير ذلك ، كذلك ليس في أمثلة النحويين

---

(١) المغني : ٤١.

(٢) ينظر : ص٣٥٠من البحث .

(٣) أنكر الكوفيون المفسّرة ، وأيّدهم ابن هشام ؛ ينظر : المغني : ٤٣ .

وشواهدهم ما يتعيّن لأنْ تكون (أنْ) فيه تفسيرية لا غير » [١] .

ويضيف: « جميع الآيات التي جاءت صلةُ (أنْ) فيها فعلَ أمرٍ فـ (أنْ) فيها محتملةٌ للمصدريّة الناصبة للمضارع وللتفسيرية » [٢] .

ومن تلك المواضع :

- قوله تعالى : ﴿ أَكَانَ لِلنَّاسِ عَجَبًا أَنْ أَوْحَيْنَا إِلَىٰ رَجُلٍ مِّنْهُمْ أَنْ أَنذِرِ النَّاسَ وَبَشِّرِ الَّذِينَ آمَنُوا أَنَّ لَهُمْ قَدَمَ صِدْقٍ عِندَ رَبِّهِمْ ﴾ [يونس : ٢] .

يقول أبو حيان في توجيه (أن): « (وأن أنذر) : (أنْ) تفسيرية أو مصدرية مخففة من الثقيلة ، وأصله : أنه أنذر الناس ، على معنى أن الشأن قولنا أنذر الناس ؛ قالهما الزمخشري ، ويجوز أن تكون أن المصدرية الثنائية الوضع لا المخففة من الثقيلة؛ لأنها توصل بالماضي والمضارع والأمر ، فوُصِلت هنا بالأمر وينسبك منها معه مصدر ، تقديره بإنذار » [٣] .

- وقوله تعالى : ﴿ إِذْ جَاءَتْهُمُ الرُّسُلُ مِن بَيْنِ أَيْدِيهِمْ وَمِنْ خَلْفِهِمْ أَلَّا تَعْبُدُوا إِلَّا اللَّهَ ﴾ [فصلت : ١٤] . فقد ذكر أبو حيان جواز كون (أن) مفسرة ، ومخففة من الثقيلة ، « والناصبة للمضارع ، ووصِلَت بالنهي كما توصل بالأمر ، نحو ﴿أَن طَهِّرَا ﴾ [البقرة :١٢٥] » [٤] .

---

(١) دراسات لأسلوب القرآن :١/ ٤١٠ .

(٢) السابق : ١/ ٤٢١ .

(٣) البحر المحيط : ٥/ ١٢٦ .

(٤) السابق: ٧/ ٤٦٩ .

- وقوله تعـالى : ﴿ إِنَّآ أَرۡسَلۡنَا نُوحًا إِلَىٰ قَوۡمِهِۦٓ أَنۡ أَنذِرۡ قَوۡمَكَ مِن قَبۡلِ أَن يَأۡتِيَهُمۡ عَذَابٌ أَلِيمٞ ﴿١﴾ قَالَ يَٰقَوۡمِ إِنِّي لَكُمۡ نَذِيرٞ مُّبِينٌ ﴿٢﴾ أَنِ ٱعۡبُدُواْ ٱللَّهَ وَٱتَّقُوهُ وَأَطِيعُونِ ﴾ [نوح: ١-٣]

فـ (أنْ) في الموضعين مفسرة ، ويجوز أن تكون مصدرية ، وجديرٌ بالذكر ظهور صدى إحدى علتي المانعين في تحليل النحاة المفسرين، وهي فـوات معنـى الأمـر ؛ يقول السمين الحلبي : « قولـه (أن أنـذر) : يجـوز أن تكـون المفـسّرة ، وأن تكـون المصدرية ، أي: أرسلناه بالإنذار، وقال الزمخشري : والمعنى: أرسلناه بأن قلنـا لـه : أنذر أي: أرسلناه بالأمر بالإنذار . انتهى. وهذا الذي قدّره حسن جدّاً » ، وأضاف أنّ هذا « جوابٌ عـن سـؤال قدّمتـه في هـذا الموضـوع، وهـو أنّ قـولهم: إنّ (أنْ) المصدرية يجوز أن تتوصَّل بالأمر مشكل؛ لأنه ينـسبك منهـا وممّـا بعـدها مـصدر، وحينئذٍ فتفوت الدلالة على الأمر، ألا ترى أنّك إذا قدّرت في : كتبت إليه بـأن قـم: كتبتُ إليه القيام، تفوت الدلالة على الأمر حال التصريح بالأمر، فينبغـي أن يُقـدّر - كما قاله الزمخشري - أي كتبْتُ إليه بأن قلت لـه: قـم ، أي: كتبْـتُ إليـه بـالأمر بالقيام » [(١)].

وكذلك قوله تعالى : ﴿ أَنِ ٱعۡبُدُواْ ﴾ في الآية السابق ذكرُها ، فالكلام فيهـا كـما تقدّم [(٢)].

والذي أراه مناسباً هو الإقرار بذلك الإشكال وقبوله ؛ فهو ظـاهرة مأنوسـة في

---

(١) الدر المصون : ١٠/ ٤٦٧ .

(٢) السابق .

بعض علل النحاة ، وقد أدرك ذلك ابن جنّي وعقد له باباً وسمه بقوله : « باب في الاعتلال لهم بأفعالهم » قال فيه: « ظاهر هذا الحديث طريف، ومحصوله صحيح ؛ وذلك إذا كان الأول المردود إليه الثاني جارياً على صحّة عِلّةٍ. من ذلك أن يقول قائل: إذا كان الفعل قد حذف في الموضع الذي لو ظهر فيه لما أفسد معنىً، كان ترك إظهاره في الموضع الذي لو ظهر فيه لأحال المعنى وأفسده أولى وأحجى ؛ ألا ترى أنهم يقولون: الذي في الدار زيد، وأصله الذي استقرّ أو ثبت في الدار زيد، ولو أظهروا هذا الفعل هنا لما أحال معنىً ، ولا أزال غرضاً، فكيف بهم في ترك إظهاره في النداء؛ ألا ترى أنّه لو تُجشِّمَ إظهاره فقيل: أدعو زيداً ، وأنادي زيداً، لاستحال أمر النداء فصار إلى لفظ الخبر المحتمل للصدق والكذب، والنداء ممّا لا يصحُّ فيه تصديق ولا تكذيب » [1].

(١) الخصائص: ١/ ١٨٦ .

الفصل الثاني

العوارض التركيبية

المبحث الأول : التقديم والتأخير :

الأمر والنهي :

الأصل في بناء جملة الأمر والنهي – كغيرها من الجُمل – أن يتقدّم العامل ، ويتأخّر عنه المعمول [(١)] ، وتجوز مخالفة هذا الأصل فيؤَخَّر الفعل عن المفعول ، كما يجب التزام أصل الرتبة أحيانًا ، ومخالفتها أحيانًا أخرى .

فأمّا وجوب التزام أصل الرتبة بأن يتقدّم العامل ، ويتأخّرَ عنه معموله ففي مواضعَ ، ما يتعلّق منها بالأمر أو النهي ما يأتي [(٢)] :

أ – أن يكون العامل مؤكّدًا بالنون ، فلا يقال : زيدًا اضربَنّ ، لأنّ تقديم المنصوب يُشعِر بأهميّته عن الفعل ، وتوكيد الفعل يُشعر بأهميته أيضًا ، فيؤدّي إلى تنافر في الظاهر [(٣)] .

ب – إذا ترتّب على تقديم المعمول التباسه بالمبتدأ لعدم القرينة ، فلا يجوز تقديم المفعول في نحو : ليضرِبْ عيسى موسى .

---

(١) الحديث هنا يُعنى بالمفعول به دون غيره من المفعولات ، وشبهها (الحال ، والتمييز ، والمستثنى) ؛ لأنّ هذه الأحكام يشترك فيه الطلب والخبر .

(٢) ينظر : ابن عصفور ، شرح الجمل : ١/ ١٦٥ ، ابن مالك ، شرح التسهيل : ٢/ ١٥٢ ، الرضي ، شرح الكافية : ١/ ٣٣٧ ، السيوطي ، الهمع : ٢/ ٨ .

(٣) ينظر : الرضي، شرح الكافية: ١/ ٣٣٧ .

ج- إذا كان المعمول (أنّ) المشدَّدة أو المخفَّفة ، نحو : اعلم أنه كريم ؛ إذ لا يُبتدأ بها كلام [(١)] .

د- إذا كان الفعل صلةً لحرف مصدري ، نحو: أشرت إليه أن أكرِمْ زيدًا ؛ إذ لايُفصل بين الحرف الموصول وصلته .

وأمّا وجوب تقديم المعمول عن عامله ففي المواضع الآتية [(٢)] :

أ - إذا كان مضيراً منفصلاً لو تأخّر لزم اتصاله، نحو﴿إِيَّاكَ نَعۡبُدُ وَإِيَّاكَ نَسۡتَعِينُ ﴾ [الفاتحة : ٥] ، ومثله فيما نحن فيه: إياه أكرِم ، فتقديم العامل يترتب عليه اتّصال الضمير ، وفوات غرض التقديم.

وقد ورد من ذلك في الاستعمال القرآني :

- قوله تعالى: ﴿ يَٰبَنِيٓ إِسۡرَٰٓءِيلَ ٱذۡكُرُواْ نِعۡمَتِيَ ٱلَّتِيٓ أَنۡعَمۡتُ عَلَيۡكُمۡ وَأَوۡفُواْ بِعَهۡدِيٓ أُوفِ بِعَهۡدِكُمۡ وَإِيَّٰيَ فَٱرۡهَبُونِ ﴾ [البقرة: ٤٠]

- وقوله تعالى: ﴿ وَءَامِنُواْ بِمَآ أَنزَلۡتُ مُصَدِّقٗا لِّمَا مَعَكُمۡ وَلَا تَكُونُوٓاْ أَوَّلَ كَافِرِۭ بِهِۦۖ وَلَا تَشۡتَرُواْ بِـَٔايَٰتِي ثَمَنٗا قَلِيلٗا وَإِيَّٰيَ فَٱتَّقُونِ ﴾ [البقرة: ٤١] .

---

(١)ابن مالك ، شرح التسهيل: ٢/ ١٥٢ .

(٢) ينظر: ابن مالك ، شرح التسهيل: ٢/ ١٥٢ وما بعدها ، الرضي ، شرح الكافية : ١/ ٣٣٧ وما بعدها ، أبو حيان ، الارتشاف: ٣/ ١٤٦٩، السيوطي ، الهمع : ٢/ ٧-٨ . وقد نقل ابن السراج أن قومًا يمنعون تقديم معمول الأمر والنهي عليهما ، ويرون لهما الصدارة ؛ فيقدرون عاملاً محذوفًا لما جاء ظاهره على ذلك ؛ ينظر: الأصول :٢/ ١٧٢ .

- وقولــه تعــالى : ﴿وَقَالَ ٱللَّهُ لَا تَتَّخِذُوٓاْ إِلَـٰهَيْنِ ٱثْنَيْنِ ۖ إِنَّمَا هُوَ إِلَـٰهٌ وَٰحِدٌ ۖ فَإِيَّـٰىَ فَٱرْهَبُونِ﴾ [النحل :٥١] .

- وقولــه تعــالى : ﴿ يَـٰعِبَادِىَ ٱلَّذِينَ ءَامَنُوٓاْ إِنَّ أَرْضِى وَٰسِعَةٌ فَإِيَّـٰىَ فَٱعْبُدُونِ ﴾ [العنكبوت : ٥٦] .

يقول مكّي معلِّقًا على الموضع الأول : « يُقـدَّر الفعـل الناصـب لـ(إيـاي) بعده، تقديره : وإياي ارهبوا فارهبون ، ولو قدّرتَه قبله لاتّصل به ، فكنـت تقـول: وارهبوني فارهبون »[١] .

ب – إذا كان الفعل جواباً لـ(أمّا) والمفعول به فاصلاً ، نحو: أمّا زيداً فاضرِب، فإن فصله غير المفعول جاز تقديم الفعل عليه (أي بقاؤه عـلى أصـل الرتبـة) ؛ نحو : أما اليوم فاضرِب زيداً ، ويُشترط لـه ألا يكـون للفعـل منـصوبٌ سـوى المتقدّم ، وألاّ يسدّ شرطٌ آخر مسدّ شرطِ (أمّا) ، وإلا جاز بقاء الفعـل في رتبتـه الأصلية ، نحو: أمّا اليوم فاضرب زيداً، و: أمّا إن لقيت زيداً فاضرب خالداً[٢] وهذان الموضعان ليسا خاصّين بفعل الأمر .

وورد من ذلك في القرآن قوله تعالى : ﴿ فَأَمَّا ٱلْيَتِيمَ فَلَا تَقْهَرْ ﴿٩﴾ وَأَمَّا ٱلسَّآئِلَ فَلَا تَنْهَرْ ﴿١٠﴾ ﴾ [الضحى : ٩-١٠] .

---

(١) مشكل إعراب القرآن : ١/ ٩٠ ، وينظر : ابن عطية ، المحرر الـوجيز : ١/ ١٣٤ ، ويمكـن أن يُقـال إن الفعل حُذف فانفصل الضمير .

(٢) ينظر : الرضي، شرح الكافية: ١/ ٣٣٨.

ج - إذا نصَبه فعلُ أمرٍ دخلت عليه الفاء نحو: زيداً فاضرِب[1] ، وهذه الصورة متفرّعةٌ عن الصورة السابقة ؛ لأنها بتقدير (أمّا) ، أو بتقدير التركيب الشرطي مباشرة[2] ، إلا أنها - فيما يبدو - خاصّة بالطلب (الأمر والنهي) ؛ إذ ليس يجوز : زيدًا فضرَب عمرٌو .

وممّا جاء من ذلك في القرآن:

- وقوله تعالى: ﴿ بَلِ ٱللَّهَ فَٱعۡبُدۡ وَكُن مِّنَ ٱلشَّٰكِرِينَ ﴾ [الزمر:٦٦].
- وقوله تعالى: ﴿وَرَبَّكَ فَكَبِّرۡ ٣ وَثِيَابَكَ فَطَهِّرۡ ٤ وَٱلرُّجۡزَ فَٱهۡجُرۡ ﴾ [المدثر:٣-٥] .

وهذا الحكم « ليس مختصّاً بالمفعول به، بل المفعولاتُ الخمسةُ فيه سواءٌ، إلا المفعولَ معه، وذلك لمراعاة أصل الواو؛ إذ هي في الأصل للعطف، فموضعها أثناءُ الكلام »[3] .

---

(١) السيوطي ، الهمع : ٢/ ٨ .

(٢) ينظر : أبو حيان ، الارتشاف: ٣/ ١٤٦٩، ابن هشام ، المغني : ١٧٣، وأضاف فيه ابن هشام أنّ الفاء زائدة عند الفارسي ، واصفًا إياه بالبعد ، وغايةُ ما يترتّب على ذلك الوجه أنّ تقديم المعمول جائز لا واجب.وذهب قومٌ - كما يقول المرادي - إلى أنها عاطفة ، وأن الأصل في نحو : زيدًا فاضربْ : تنبّه فاضرب زيدًا ، فالفاء عاطفة على (تنبّه) ، ثم حُذف الفعل المعطوف عليه ، فلزم تأخير الفاء ؛ لئلا تقع صدرًا ؛ فلذلك قُدِّم المعمول عليها . ينظر : الجنى الداني : ٧٣-٧٤ .

(٣) الرضي، شرح الكافية : ١/ ٣٣٧ ، لم يُعن الحديث في المواضع السابقة بغير المفعول به من المعمولات كما في هذا الموضع ؛ لأن هذا الموضع خاصٌّ بالطلب ، بخلاف المواضع السابقة ؛ فالطلب والخبر فيها سواء .

فمن ذلك : - قوله تعالى: ﴿ وَأَمَّا بِنِعْمَةِ رَبِّكَ فَحَدِّثْ ﴾ [الضحى:١١]

- وقوله تعالى: ﴿ خِتَٰمُهُۥ مِسْكٌ ۚ وَفِى ذَٰلِكَ فَلْيَتَنَافَسِ ٱلْمُتَنَٰفِسُونَ ﴾ [المطففين:٢٦].

-وقوله تعالى: ﴿ وَلِرَبِّكَ فَٱصْبِرْ ﴾ [المدثر:٧] .

وما لم يكن من مواضع وجوب التزام الرتبة أو اطّراحها ، فحكمه جواز البقاء على الأصل أو جواز تقديم المعمول وتأخير العامل ، ولا يختلف الطلب فيه عن الخبر .

وأما إذا كانت صيغة الأمر اسم فعل أمر فالنحاة مختلفون في حكم تقديم المعمول وتأخير اسم الفعل ، وفيما يأتي بيان ذلك مع مناقشة شاهدهم من الاستعمال القرآني ، وهو قوله تعالى : ﴿ وَٱلْمُحْصَنَٰتُ مِنَ ٱلنِّسَآءِ إِلَّا مَا مَلَكَتْ أَيْمَٰنُكُمْ ۖ كِتَٰبَ ٱللَّهِ عَلَيْكُمْ ۚ ﴾ [النساء : ٢٤] .

حكم تقديم معمول اسم الفعل عليه:

لاحظ النحاة أن النهج المتلئبَّ لاستعمال اسم الفعل في لسان العرب ، يتّصف بالرتبة المحفوظة ؛ إذ تنتظم أجزاء جملته في نمط واحد ، يتقدّم فيه اسم الفعل ويتأخر عنه معموله[1] ، ولم تنقل إلينا كتبهم - حسب اطّلاعي - سوى شاهدين

(١) المعمول الذي تحدّث عنه النحاة في هذه المسألة ، هو المفعول به ، ولم يصرّحوا بسواه ، وإذا كان المفعول به على كثرة استعماله بالنسبة إلى غيره من المعمولات لم يرد ممّا ظاهره كذلك إلا شاهدان ، فغيره أولى =

ظاهرُهما على خلاف ذلك ، وقد كان أثر منهج المدرستين جليًّا في تقعيدهم لهذه الظاهرة ؛ إذ كانوا على مذهبين :

١ – المذهب الأول : منعُ تقديم معموله عليه ، وهو مذهب جمهور البصريين[(١)] والفرّاء[(٢)] ، وعلّلوا لذلك بـ « أنها لا تصرّفُ تصرُّفَ الفعل ، كما لم تصرَّفْ (إنّ) تصرُّفَ الفعل؛ فألزمت موضعاً واحداً »[(٣)] .

وأمّا سيبويه (رحمه الله) فلم يمنعه ؛ ولكنّه وصفه بالقبح ؛ لأن اسم الفعل يفتقر إلى قوة التصرف التي يتّصف بها الفعل والوصف المشتق منه ، يقول : « واعلم أنّه يقبح : زيداً عليك ، وزيداً حذرك ؛ لأنه ليس من أمثلة الفعل ، فقبُح أن يجري ما ليس من الأمثلة مجراها ، إلاّ أن تقول : زيداً فتنصب بإضمارك الفعل ، ثم تذكر عليك بعد ذلك ، فليس يقوى هذا قوّةَ الفعل ؛ لأنه ليس بفعل ، ولا يتصرّفُ

= بالندرة أو العدم ، ولذلك منع الشيخ يس العليمي تقدُّمَ الظرف والمجرور ، ينظر : حاشية يس على التصريح : ٢ / ١٩٩ – ٢٠٠ .

(١) ينظر : المبرد ، المقتضب : ٣ / ٢٠٢ ، الفارسي ، الإيضاح : ١٤٩ ، ابن الأنباري ، الإنصاف : ١ / ٢٢٨ ، ابن عصفور، شرح الجمل : ٢ / ٢٨٧ ، ابن مالك ، شرح الكافية الشافية : ٢ / ٤٨ ، الرضي ، شرح الكافية : ٣ / ٨٨ – ٨٩ ، أبو حيان ، الارتشاف : ٥ / ٢٣١١ ، السيوطي ، الهمع : ٣ / ٨٢ .

(٢) الفراء ، معاني القرآن: ١/ ٢٦٠، ٣٢٣.

(٣) المبرد ، المقتضب : ٣ / ٢٠٢ .

تصرّفَ الفاعل الذي في معنى يفعل »[١] .

وواضح أنّ العلّة التي ذكر ، هي ما اعتلَّ به البصريون بعدُ، كما أن التوجيه الذي ذكر هو ملجأهم لإسقاط استدلال الكوفيين كما سيأتي .

٢- المذهب الثاني : جوازُ تقديم معموله عليه :

وهو مذهب الكوفيين[٢] ، وعلى رأسهم الكسائي .

وقد استندوا في ذلك إلى السماع والقياس ؛ أمّا السماع فقوله تعالى : ﴿ كِتَٰبَ ٱللَّهِ عَلَيۡكُمۡ ﴾ [النساء : ٢٤] ، وقول الراجز :

* يا أيها المائحُ دلوي دونكا *

وأمّا القياس « فقالوا : أجمعنا على أنّ هذه الألفاظ قامت مَقام الفعل ، ولو قلت (زيداً الزم) فقدّمت المفعول لكان جائزاً ، فكذلك مع ما قام مقامه »[٣] .

والسماع الذي اعتدّوا به - كما ترى - من القلّة بما لا يقبله المنهج البصري للاعتداد به ، وقد أقرّ بتلك القلةِ الفرّاءُ، وهو من رؤوس أهل الكوفة ؛ إذ قال : « وقلّما تقول

---

(١) الكتاب : ١ / ٢٥٢ - ٢٥٣ .

(٢) يُنظر - مثلاً - : ابن الأنباري ، الإنصاف : ١ / ٢٢٨ ، العكبري ، التبيين : ٣٧٣ ، ابن عصفور ، شرح الجمل : ٢ / ٢٨٧ ، الرضي ، شرح الكافية : ٣ / ٨٨ - ٨٩ ، ونسبة ابن الخشّاب إلى البغداديين في المرتجل : ٢٥٥ .

(٣) ابن الأنباري ، الإنصاف : ١ / ٢٢٩ (بإيجاز) .

العرب : زيداً عليك ، أو زيداً دونك وهو جائز كأنه منصوب بشيء مضمر قبله »[(١)] .

وقد ردّ البصريون ما استدلّ به البصريون على النحو الآتي :

أولاً : السماع : فقد أوّلوه بالأوجه الآتية :

١ – أنَّ (كتاب الله) مفعول مطلق مؤكّد لعامله المحذوف الذي دلّ عليه ما تقدّم من الكلام ، فـ « لمّا قال : « ﴿ حُرِّمَتْ عَلَيْكُمْ أُمَّهَـٰتُكُمْ ﴾[النساء : ٢٣] حتى انقضى الكلام ، علم المخاطبون أنّ هذا مكتوب عليهم ، مثبّتٌ عليهم ، وقال كتابَ الله ؛ توكيدًا ، كما قال : صنعَ الله [(٢)]، وكذلك وعدَ الله[(٣)] ؛ لأن الكلام الذي قبله وعدٌ وصُنعٌ »[(٤)] .

وقد قال بهذا التوجيه – بعد سيبويه – أكثر النحاة والمفسرين[(٥)] .

---

(١) معاني القرآن : ١ / ٢٦٠ .

(٢) في سورة النمل : ٨٨

(٣) في سورة : النساء : ١٢٢ ، يونس :٤ ، الروم : ٦ ، لقمان : ٩ ، الزمر : ٢٠ .

(٤) سيبويه ، الكتاب : ١ / ٣٨١ – ٣٨٢ .

(٥) المبرد ، المقتضب : ٣ / ٢٠٣ ، ٢٣٢ ، ابن السراج ، الأصول : ١ / ١٤٢ ، الزجاج ، إعراب القرآن : ١ / ١٢٣ ، الطبري ، جامع البيان ٤ / ١١٥ ، أبو علي الفارسي ، الإيضاح : ١٤٩، مكي ، مشكل إعراب القرآن : ١ / ١٩٤ ، الزمخشري ، الكشاف : ١ / ٥٢٩ ، ابن الأنباري ، الإنصاف: ١ / ٢٣٠ ، الرازي ، التفسير الكبير : ٩ / ٢٠ ، ٣٥ ، ابن عصفور ، شرح الجمل : ٢ / ٢٨٧ ، القرطبي ، الجامع لأحكام القرآن: ٥ / ١٢٣ – ١٢٤ ، أبو حيان ، البحر المحيط : ٣ / ٢٢٢ ، الزركشي ، البرهان : ٢ / ٤٠٠ .

٢- أنه مفعول به لفعل محذوف ، تقديره : الزموا [١] .

٣- أنه معمول لاسم فعل أمر محذوف ، تقديره (عليكم) ؛نقله سيبويه ، فقال « وقد زعم بعضهم أنّ كتاب الله نُصب على قوله: عليكم كتاب الله » [٢] ، وغيرُ خافٍ ضعفُه؛ فلو قُدِّر ظهوره لآل بالنّظم إلى ركاكة وفساد ، جلّ عنه كلام الله تعالى.

والوجه الأوّل أقرب ؛ فقد استُدِّل له بالأدلة الآتية :

أ- ورود قراءتين أُخريين استُعمل فيهما « عليكم » جارًّا ومجروراً ، لا اسمَ فعلٍ، وهما : قراءة اليماني « كتبَ اللهُ عليكم » ، وروي عنه أيضاً « كُتبُ اللهِ عليكم » أي هذه فرائض الله عليكم [٣] ، وكلاهما يدلُّ على أنّ وظيفته في الشاهد كما في القراءتين.

ب- موافقة هذا التخريج لنسق النظم القرآني ، في استعمال المصدر المؤكد لمعنى الفعل أو مضمون الكلام ، وفي نصّ سيبويه - رحمه الله تعالى - السالف الذكر إشارة إلى ذلك : « وقال : كتاب الله ، توكيداً ، كما قال : «صنع الله » ، وكذلك « وعد الله »».

وعن نظائر ذلك في الاستعمال القرآني ينقل الطبريُّ عن بعض النحويين البصريين قوله : « كلُّ شيء في القرآن من قوله : «حقاً » إنما هو أُحُقُّ ذلك حقًّا،

---

(١) وهو رأي غير متعين النسبة فيما وقفت عليه ؛ ينظر : النحاس ، إعراب القرآن: ١/ ٤٤٥ ، البغوي ، معالم التنزيل : ١ / ٤١٣.

(٢) الكتاب: ١/ ٣٨٢.

(٣)الزمخشري ، الكشاف : ١ / ٥٢٩ ، أبو حيان ، البحر المحيط : ٣ / ٢٢٣ .

وكـــذلك ﴿وَعۡدَ ٱللَّهِ﴾ ، و﴿رَحۡمَةٗ مِّن رَّبِّكَ﴾[(١)] ، و﴿ صُنۡعَ ٱللَّهِ ٱلَّذِيٓ أَتۡقَنَ كُلَّ شَيۡءٍۚ ﴾ و﴿ كِتَٰبَ ٱللَّهِ عَلَيۡكُمۡ ﴾إنما هو صنع الله هكذا صنعاً، فهكذا تفسيرُ كلِّ شيء في القرآن من نحو هذا ، فإنه كثير »[(٢)] .

وينقل أيضاً عن بعض الكوفيين النصب على معنى الكلام في قولـه﴿كِتَٰبٗا مُّؤَجَّلٗاۗ﴾[(٣)] [آل عمران: ١٤٥] ، وأن « سائر ما في القرآن من نظائر ذلك ، فهو على هذا النحو »[(٤)] .

وأمّا استدلال الكوفيين بقياس اسم الفعل على الفعل في العمل فينقضه ما قام عليه المذهب البصري ؛ فاسم الفعل ضعيف التصرف في العمل من حيث كونه فرعاً في العمل ، والفروع تنحط أبداً عن درجات الأصول[(٥)] .

وتأمّلُ موضعِ هذا الشاهد من النصِّ القرآنيِّ والموازنـةُ بين توجيهات النحاة لنصب ﴿كِتَٰبَ ٱللَّهِ﴾ في ضوء النصّ يقفك على حسن توجيه أكثر النحاة ، وهو المفعول المطلق المؤكد ، فقد وقع تذييلاً لفرض ما يحرُم للنكاح ، كانت بدايته في آية

---

(١) من سورة الكهف : ٨٢ .

(٢)جامع البيان: ٤/ ١١٥ ، ومواضع ما ذُكر من الآي في النصّ هي: يونس : ٤ ، الروم : ٦ ، لقمان : ٩ ، الزمر : ٢٠ ، القصص : ٤٦ ، الدخان : ٦ ، النمل : ٨٨ ، النساء : ٢٤ .

(٣) جامع البيان : ٤ / ١١٥ ، وينظر : ابن الجوزي ، زاد المسير : ١ / ٤٧٠ ، من الآية : ﴿ وَمَا كَانَ لِنَفۡسٍ أَن تَمُوتَ إِلَّا بِإِذۡنِ ٱللَّهِ كِتَٰبٗا مُّؤَجَّلٗاۗ ﴾ .

(٤) جامع البيان : ٤ / ١١٥ .

(٥) ينظر : ابن يعيش، شرح الفصل : ١ / ٢٨٨ .

طويلة سابقة معطوف عليها ، وهي قوله تعالى : ﴿ حُرِّمَتْ عَلَيْكُمْ أُمَّهَٰتُكُمْ وَبَنَاتُكُمْ وَأَخَوَٰتُكُمْ وَعَمَّٰتُكُمْ وَخَٰلَٰتُكُمْ ﴾ [الأنعام : ٢٣] ، ثم عُطف عليها قوله تعالى : ﴿ وَٱلْمُحْصَنَٰتُ مِنَ ٱلنِّسَآءِ إِلَّا مَا مَلَكَتْ أَيْمَٰنُكُمْ ۖ كِتَٰبَ ٱللَّهِ عَلَيْكُمْ ۚ ﴾ ليقف القارئ هنا وقفاً جائزاً ، فينتقل إلى مقابل ذلك ، وهو ما أحلّ اللهُ نكاحه : « كِتَٰبَ ٱللَّهِ عَلَيْكُمْ ۚ وَأُحِلَّ لَكُم مَّا وَرَآءَ ذَٰلِكُمْ أَن تَبْتَغُوا۟ بِأَمْوَٰلِكُم مُّحْصِنِينَ غَيْرَ مُسَٰفِحِينَ ۚ فَمَا ٱسْتَمْتَعْتُم بِهِۦ مِنْهُنَّ فَـَٔاتُوهُنَّ أُجُورَهُنَّ فَرِيضَةً ۚ وَلَا جُنَاحَ عَلَيْكُمْ فِيمَا تَرَٰضَيْتُم بِهِۦ مِنۢ بَعْدِ ٱلْفَرِيضَةِ ۚ إِنَّ ٱللَّهَ كَانَ عَلِيمًا حَكِيمًا ﴿٢٤﴾ [النساء : ٢٤] .

فالقول بأنه مصدر منصوب بمعنى الكلام المتقدم أو بعامل من لفظه على خلاف بين النحاة في المسألة ، يجعل النص وحدة متكاملة ؛ إذ تنشأ العلاقة السياقية بين الفعل (حُرّمت) أو معناه (فرض) وبين هذا اللفظ (كتاب) ، وتأمّل أثر توسيطه بين الحرام والحلال من النكاح بناء على هذا التوجيه ؛ فهو كما يقول أبو السعود « للمبالغة في الحمل على المحافظة على الحرمات المذكورة » [1] .

ولو جعلت « كتاب » مفعولاً به لفعل محذوف ، أو لاسم الفعل بعده ، لكان ذلك استئنافاً ، وذابت فيه عرى وحدة النص فيما أرى .

وبذلك فاستشهاد الكوفيين بهذا الشاهد القرآني على مذهبهم في جواز تقديم معمول اسم الفعل عليه ، استدلال واهٍ.

(١) إرشاد العقل السليم : ٢ / ١٦٤ .

وأمّا المصدر النائب عن فعل الأمر، قد مرّ بنا[(١)] أنّ للنحاة مذهبين في العامل في نصب المعمول التالي له ، نحو: ضربًا زيداً، أحدهما أنه هو المصدر نفسه ، وهو المنسوب إلى الجمهور ، والثاني أنّ العامل فيه هو الفعل المحذوف الناصب للمصدر. وبناءً عليه ففي نحو: زيداً ضرباً، تقدّم المعمول على المصدر النائب على المذهب الأوّل، ولكنه على المذهب الثاني ليس من التقديم والتأخير في شيء ؛ لأن العامل ليس المصدر .

يقول المبرد: « فإنّ لم يكن (أي المصدر) في معنى (أنْ) وصلتِها أعملْتَه عمل الفعل إذ كان نكرة مثله ، فقدّمتَ فيه وأخّرتَ ، وذلك قولك: ضرباً زيداً، وإن شئت قلت: زيداً ضربًا؛ لأنه ليس في معنى (أنْ) إنما هو أمر» [(٢)] .

على أنّ بعض النحاة منع تقديم معموله عليه ، كابن خروف ؛ إذ نصّ على أنه لا يتقدم شيء من معمولاته عليه[(٣)] ، ونسبه أبو حيان إلى الأخفش[(٤)] ، وردّ عليه ، وهو في معرض حديثه عن الشاهد الوحيد لهذه المسألة، وهو قوله تعالى ﴿وَبِٱلْوَٰلِدَيْنِ إِحْسَٰنًا﴾ [البقرة: ٨٣] [(٥)]، إذ قال : « وهذا الاعتراض إنّما يتمُّ على مذهب أبي الحسن في منعِه تقديمَ مفعولِ نحو: ضرباً زيداً . وليس بشيء ؛ لأنه لا يصحّ المنع إلا

---

(١) ص ٣٠٧ من البحث .

(٢) المقتضب: ٤/ ١٥٧، وينظر: ابن السراج ، الأصول: ١/ ١٣٩ ، ابن مالك ، شرح الكافية الشافية : ١/ ٤٥٨ ، الرضي ، شرح الكافية : ٣/ ٤١١ .

(٣) شرح الجمل: ٢/ ٦٢٣ .

(٤) أبو حيان ، البحر المحيط: ١/ ٤٥٢ .

(٥) وقد تكرّر في : النساء :٣٦ ، الأنعام :١٥١ ،الإسراء:٢٣ ،الأحقاف :١٥ .

إذا كان المصدر موصولاً بأن ينحلَّ لحرف مصدريٍّ والفعل ، أمَّا إذا كان غير موصول فلا يمتنع تقديمه عليه ؛ فجائز أن تقول: ضرباً زيداً، وزيداً ضرباً ، سواء كان العمل للفعل المحذوف العامل في المصدر أو للمصدر النائب عن الفعل؛ لأن ذلك الفعل هو أمر، والمصدر النائب عنه أيضاً معناه الأمر ، فعلى اختلاف المذهبين في العامل يجوز التقديم »[١].

ففي هذا الشاهد يجوز أن يكون الجارُّ والمجرور متعلِّقين بالمصدر ، فيكون من تأخير المصدر عن معموله ، ويجوز أن يكون التعلُّق بالعامل في المصدر كما فعل ابن هشام .[٢]

على أنّ في نصب (إحساناً) غيرَ وجهٍ[٣] يخرجه عن الاستشهاد به على ما نحن فيه.

والجارُّ والمجرور اللذان يليان المصدر للتبيين ، كما في (سقيًا لك) لا يجوز تقديمهما عليه[٤] .

وأمّا **أدوات العرض والتحضيض والتمني والاستفهام**، فمعلومٌ أنّ لها مرتبة الصدر[٥] ؛ فلا يقدَّم ما بعدها عليها ، ومعلومٌ أنها جميعًا مهملةٌ عن العمل عدا أدوات التمني ، ولا يشفع عملها بتقديم معموليها عليها ؛ فهي بالإضافة إلى العلة

---

(١) البحر المحيط : ١/ ٤٥٢ .

(٢) المغني : ٤١٨ .

(٣) المصدران السابقان ، وينظر: ص٩١من البحث .

(٤) ينظر : سيبويه ، الكتاب : ١/ ٣٩٤ ، أبو حيان ، الارتشاف : ٣/ ١٥٦١ .

(٥) ينظر: الرضي ، شرح الكافية: ٤/ ٣٣٦ .

السابقة « غيرُمتصرّفةٍ في نفسها ، وكلُّ ما يعمل عمل الفعل ولا يتصرّف في نفسه فلا يُتصرَّف في معموله ، وأمّا أخبارُها عليها ، فيمنعُ من تقديمها ثلاثةُ أشياء: الاثنان المذكوران ، والثالث أن أخبارها شبيهة بالفاعل » [١] ، وامتنع تقديم معمول الخبر عليها لصدارتها ، ولأنّ المعمول لا يتقدّم إلا حيث يجوز أن يتقدم العامل [٢]، وامتنع تقدُّمُ خبرِها على اسمها لضعفها إلا أن يكون ظرفًا أو مجرورًا لتوسُّعهم فيها[٣] ، كما امتنع تقديمُ معمول الخبر على الاسم ، واختُلف في جوازه إذا كان ظرفًا أو مجرورًا [٤] ، وما جاء في القرآن من أوجه التقديم هو تقديم خبرها على اسمها إذ كان شبه جملة ، كما في قوله تعالى :﴿قَالَ ٱلَّذِينَ يُرِيدُونَ ٱلۡحَيَوٰةَ ٱلدُّنۡيَا يَٰلَيۡتَ لَنَا مِثۡلَ مَآ أُوتِيَ قَٰرُونُ إِنَّهُۥ لَذُو حَظٍّ عَظِيمٖ﴾[القصص : ٧٩] .

وأمّا **جواب الطلب** فموقعه من الكلام حيث تستكمل متعلّقات المكوّن الأول للجملة الطلبية (أيٍّ من أقسام الطلب) ، هذا هو الأصل، وقد أوجبه البصريّون ، وجرى عليه أسلوب القرآن ، وأجاز الكوفيون تقديم الجواب على سببيّه ، نحو: متى فآتيَك تخرجُ ؟[٥] ، وأثر العامل في هذا الحكم واضح ؛ فالبصريون يمنعون

(١) ابن أبي الربيع ، البسيط : ٢/ ٧٧١ (بإيجاز)

(٢) السابق .

(٣) سيبويه ، الكتاب :٢/ ١٣١ ، الجرجاني ، المقتصد : ١/ ٤٤٧ ، ابن مالك ، شرح التسهيل : ٢/ ١٢ .

(٤) ينظر : سيبويه ، الكتاب :٢/ ١٣٢-١٣٣ ، ابن عصفور ، شرح الجمل : ١/ ٤٣٩ ، ابن أبي الربيع ، البسيط : ٢/ ٧٧٦ ، أبو حيان ، الارتشاف : ٣/ ١٢٤٤ .

(٥) ينظر: ابن السراج، الأصول : ٢/ ١٨٥، ابن مالك ، شرح التسهيل: ٤/ ٣٤، ابن عقيل، المساعد: ٣/ ٨٩ ، السيوطي ، الهمع : ٢/ ٣١٠.

التقديم؛ « لأنه معطوف ، فلا يتقدّم على المعطوف عليه » [١].

والعامل عند الكوفيين هو الصرف، وهو عامل معنوي فلا يؤثر تقديم اللفظ أو تأخيره، ولأن ما بعد الفاء ليس معطوفاً لدى الرضي ، بل مبتدأ محذوف الخبر وجوباً كان مجيزاً للتقديم [٢] .

---

(١) ابن مالك، شرح التسهيل : ٤/ ٣٤ .

(٢) ينظر: شرح الكافية : ٤/ ٦٨ .

المبحث الثاني : الحذف :

*** الحذف في جملة الأمر :**

أولاً : حذف فعل الأمر :

الأصل في أجزاء الكلام هو الذِّكر ؛ تحقيقاً لوظيفة الاتصال اللغوي عن طريق تأدية أصل المعنى بمجرّد تأليف الألفاظ ، وهذا ما يُعرف في البلاغة بِمُتَعارَف الأوساط[1] .

وقد اختصّت العربية بالإيجاز ؛ إذ كان العرب إليه « أميل ، وعن الإكثار أبعد »[2] ؛ فحذفوا الاسم والفعل والحرف والجملة عند أمن اللبس ، ووسيلةُ تحقيقه دليلٌ حاليّ أو مقاليّ[3] .

واستعمالُ فعل الأمر أكثرُ ما يحقّق هذه الخصيصة ؛ « لأنه الموضع الذي يُجْتزأ فيه بالإشارة وقرينةِ حال ، أو لفظٍ عن التصريح بلفظ الأمر »[4] ، ومردُّه أن المأمور مخاطَب ، ومقام الخطاب مظنّةٌ للقرائن ؛ إذ خصّصت اللغة لأمر الغائب صيغة المضارع المقترن بلام الأمر .

وقيامُ الدليل على المحذوف شرطٌ عامٌّ لأيِّ حذف ، وقد أكدّ عليه البلاغيون – كما فعل النحويون – ؛ لأنّ فقدانه يُخلّ بمقتضى الحال فيفُضِي إلى الهجنة ؛ يقول

---

(١) ينظر : التفتازاني، المطوّل : ٤٧٩ .

(٢) ابن جني ، الخصائص :١/ ٨٣ .

(٣) ينظر: ابن السراج ، الأصول : ٢/ ٢٥٤ ، ابن هشام ، المغني : ٥٦٧ وما بعدها .

(٤) ابن يعيش ، شرح المفصل : ٣ / ٧ .

ابن الأثير : « والأصل في المحذوفات جميعِها على اختلاف ضروبها أن يكون في الكلام ما يدلُّ على المحذوف ، فإن لم يكن هناك دليلٌ على المحذوف فإنه لغوٌ من الحديث لا يجوز بوجهٍ ولا سَببٍ »[١] ، وهو إن وُجد دون ما يسدّ عن المحذوف ، ويُعتاض به عنه اتّصف الحذف بالجواز ؛ لإمكان ظهور ذلك المحذوف . وإن كان السادُّ ، فالحذف واجب ؛ إذ لا يُجمع بين العِوض والمعوَّض عنه ؛ يقول الرضي في معرض إيضاح وجوب حذف خبر المبتدأ بعد (لولا) : « فخبره محذوف وجوباً ؛ لحصول شرطي الحذف ، أحدهما القرينة الدّالة على الخبر المعيّن ، وهي لفظة لولا ... ، والثاني : اللفظ السادُّ مسدَّ الخبر ، وهو جواب (لولا) »[٢] .

فالحذف الجائز إذًا لا يختصُّ بتراكيبَ نحوية معيّنة ، بل يخضع لتوفّر ذلك الدليل ، وقد بوّب له سيبويه مشترطاً له علم المخاطب من جهتي اللفظ والمقام تحقيقاً لمقصد الإفادة دون لبْسٍ ؛ قال : « هذا بابُ ما جرى من الأمرِ والنهيِ على إضمارِ الفعلِ المستعمَلِ إظهارُه إذا علمت أنّ الرجل مُستغْنٍ عن لفظك بالفعل . وذلك قولك : زيداً ، وعمراً ، ورأسَه ؛ وذلك أنّك رأيت رجلاً يَضرِبُ أو يَشتم أو يَقتُل ، فاكتفيت بما هو فيه من عمله أن تلفظ له بعمله ، فقلت زيداً ، أي أوقِع عملك بزيد . أو رأيت رجلاً يقول : أَضرِبُ شرَّ الناس ، فقلت زيداً ... استغنيت عن الفعل بعلمه أنه مُستخبَرٌ ، فعلى هذا يجوز هذا وما أشبهه »[٣] .

---

(١) المثل السائر : ٢ / ٧٧ .

(٢) شرح الكافية ١ / ٢٧٥ .

(٣) الكتاب : ١/ ٢٥٣ .

وأمّا الحذف الواجب فيسري في تراكيب نحوية معيّنة ، بحسب ما يسدّ عن ذلك المحذوف من أجزاء الجملة ، وتندرج تلك التراكيب تحت باب الإغراء ، والتحذير، والاشتغال ، والمفعول المطلق النائب عن فعله ، والأمثال .

وسأعرض فيما يأتي تبيان ذلك وما ورد منه في الاستعمال القرآني .

أولاً : حذف فعل الأمر جوازاً في الاستعمال القرآني .

الإيجاز عنوان البلاغة ؛ إذ هي كما قال العسكري « البلاغةُ الإيجازُ في غير عَجْزٍ ، والإطنابُ في غيرِ خَطَلٍ »[(١)] .

وهو فوق كونه منقباً للعربيّة وخصيصة ذو قيمة جمالية آسرة ؛ ذلك أن « أصل بلاغتها في هذه الوجازة التي تعتمد على ذكاء القارئ والسامع ، وتعوِّل على إثارة حسِّه ، وبعثِ خيالِه ، وتنشيطِ نفسِهِ ؛ حتى يفهَمَ بالقرنية ويُدرِكَ باللمحة ويفطِنَ إلى معاني الألفاظ التي طواها التعبير »[(٢)] .

والإيجاز بنوعيه –الحذف والقصر– وجهٌ من أوجه الإعجاز البيانيِّ للقرآن الكريم، وقد ورد من الإيجاز بالحذف – وهو ما يتصل بما نحن فيه – حذفُ جزء الجملة حرفاً كان أو اسماً أو فعلاً ، وحذف الجملة كاملة ، بل ورد حذفُ الكلمة في موضع ما وذكرُها في موضع آخر ، وكلُّ ذاك كان لحكمة ، « وكان لمظاهر الحذف في القرآن

---

(١) الصناعتين : ١٩٠ .

(٢) محمد أبو موسى ، خصائص التراكيب : ١٥٣ .

الكريم أكبرُ عونٍ للبلاغيّين على تعرُّف جهاته ، ورصدِ حالاته ، وكشفِ أسراره مقيساً عليه كلُّ فنٍّ بليغ وأدبٍ ممتِع »[(١)] .

وينبغي التنبيه عند الحديث عن الحذف في القرآن الكريم إلى أن المحذوف ليس من القرآن ؛ لأن كلام الله تعالى هو الذي بين دفّتي المصحف ، مصونٌ محفوظ ، وإنما الحذف في النمط التركيبي للّغة الذي أدّى إليه نظرُ النحاة بفضل فقههم باستعمالات اللغة « فليت شعري إذا شاهد أبو عمرٍو وابن أبي إسحاق ، ويونس ، وعيسى بن عمر ، والخليل ، وسيبويه ، ... وجوهَ العرب فيما تتعاطاه من كلامها ، وتقصِدُ له من أغراضها ، ألا تستفيد بتلك المشاهد وذلك الحضور ما لا تؤدّيه الحكايات ، ولا تضبطه الروايات فتُضطر إلى قصود العرب ، وغوامض ما في أنفسها ... »[(٢)] .

وبهدْيِ ذلك كان منهجُهم في تعيين المحذوف يقوم –في نظري– على أمرين :

١ – مراعاة سياق اللفظ والمقام ، وهو ما يُعبَّر عنه بالدليل اللفظي أو الحالي .

٢ – مراعاة النمط الوضعيِّ لبناء الجملة العربية باتّخاذه مقيسًا عليه ، ولا أجد أدلّ عليه ممّا يُسمّى لدى البلاغيين بـ« مُتعارَف الأوساط » ، وهم الذين ليس لهم فصاحةٌ وبلاغة ولا عِيٌّ وفهاهة [(٣)] ، وهو يقابلُ عندهم أصلَ المعنى أو أصلَ المراد ، وهو المستوى النحوي الصِّرفُ للكلام ، وذلك مفهوم النحو لدى السكاكي ؛ إذ

---

(١) عبد العظيم المطعني ، خصائص التعبير القرآني وسماته البلاغية: ٢/ ٥ .

(٢) ابن جني ، الخصائص : ١ / ٢٤٨ .

(٣) ينظر: التفتازاني ، المطول: ٤٧٩ .

عرّفه بأنه « أن تنحوَ معرفةَ كيفيّةِ التركيبِ فيما بين الكلم لتأدية أصل المعنى مطلقاً بمقاييس مستنبطة من استقراء كلام العرب ... »[١] ، وهو مراد ابن هشام - فيما يبدو - حين قال : « والثاني (أي من نوعي الحذف) : صناعي ، وهذا يختص بمعرفته النحويون : لأنه إنما عُرِفَ من جهة الصناعة »[٢] .

ومن وسائل معرفة ذلك النمط نظريةُ العامل النحوي ، والقرائنُ اللفظية والمعنوية وشروطُها المتصلة بالأبواب النحوية .

والقرآن إذ كان جارياً على كلام العرب ، فالقول بالحذف في تراكيبه يستند إلى هذا المنهج كما سيتبيّن من تحليل مواضعه .

* حذف فعل الأمر جوازاً في القرآن الكريم :

يُمكن - بفضل ما تيسّر لي مِن استقراء مواضع هذا الحذف - أن تُقسَّم إلى قسمين :

الأول : في أوائل عرض القصص والأزمان الغابرة ، ويقدَّر له الفعل (اذكُرْ) ، والثاني: في تراكيب نحوية ، ورد فيها اسم منصوب ، ولا عامل مذكوراً متعيناً له ، فُقدِّر له فعلُ أمرٍ محذوف مناسب .

أوّلاً: حذف فعل الأمر (اذكر) في أوائل القصص والأزمان الغابرة:

(١) مفتاح العلوم : ٧٥ ، وينظر : حامد الربيعي ، مقاييس البلاغة بين الأدباء والعلماء : ٥٨٣ .

(٢) المغني : ٥٦٩ ، ٦١٥ .

وهو حذفٌ مألوف في كلام العرب وأشعارها ، ومن وسائل حسن الخروج من معنى إلى آخر في قصائدهم بعد بكاء الأطلال ووصف الديار والظعائن ؛ لينفذ الشاعر إلى غرض القصيدة ، وقد ذكره سيبويه في : « باب يُحذَفُ منه الفعلُ لكثرتِهِ في كلامِهِم حتّى صارَ بمنزلةِ المثلِ » . قال فيه : « ومن ذلك قولُ الشاعر ، وهو ذو الرُّمَّةِ ، وذكَرَ الدِّيارَ والمنازلَ :

ديارَ ميّة ، إذ ميٌّ مُساعِفَةٌ ولا يَرى مثلَها عُجْمٌ ولا عَربُ

كأنَّه قال : أذكرُ ديار ميّة . ولكنه لا يذكر « أذكرُ » لكثرة ذلك في كلامهم ، واستعمالهم إياه ، ولِما كان فيه من ذكر الديار قبل ذلك »[1] .

وهذا الفعل – وإن كان خبراً في هذا الشاهد – فالأمر منه يجري على منواله إلا أنّه جائز الحذف – في غير ما ألِفتْه العرب في تراكيب أشعارها – لإمكان ظهوره ، وقد ظهر في الاستعمال القرآني في مواضع قصص الأنبياء والأمم الغابرة ؛ فمن ذلك:

– قوله تعالى : ﴿ وَٱذۡكُرۡ فِي ٱلۡكِتَٰبِ مَرۡيَمَ إِذِ ٱنتَبَذَتۡ مِنۡ أَهۡلِهَا مَكَانٗا شَرۡقِيّٗا ﴾ [مريم : ١٦] .

– وقوله تعالى : ﴿ وَٱذۡكُرۡ فِي ٱلۡكِتَٰبِ إِبۡرَٰهِيمَۚ إِنَّهُۥ كَانَ صِدِّيقٗا نَّبِيًّا ﴾ [مريم : ٤١] .

(١) الكتاب : ١ / ٢٨٠ ، وينظر : السيوطي ، الهمع : ٢ / ١٤ – ١٥ .

- وقولـه تعـالى : ﴿ وَٱذْكُرْ فِي ٱلْكِتَٰبِ مُوسَىٰٓۚ إِنَّهُۥ كَانَ مُخْلَصًا وَكَانَ رَسُولًا نَّبِيًّا ﴾ [مريم : ٥١] .

- وقولـه تعـالى : ﴿ وَٱذْكُرْ عِبَٰدَنَآ إِبْرَٰهِيمَ وَإِسْحَٰقَ وَيَعْقُوبَ أُوْلِي ٱلْأَيْدِي وَٱلْأَبْصَٰرِ ﴾ [ص : ٤٥] ونحوها .

وملاحظة النحاة لما استمرَّ من ذلك في اللسان العربي آنستهم عند تحليل ما ورد من نظائره في القرآن ممّا لم يصرّح فيها بالفعل ، بل آزرهم ورودها في القرآن الكريم فاتخذوه دليلاً ؛ إذ كان القرآن يُفسِّر بعضُه بعضاً ويَشيعُ فيه التزامُ نمطٍ ممَّا تعـدّدت أضربُه ؛ فـ « الناظرُ في القـرآن ، والمُتتبِّـعُ لأسـاليبه يلحـظُ التزامـاً معيّنـاً في بعـض الأساليب »[1] ، يقول الفخر الرازي بعد تقدير هذا الفعل (اذكر) عـاملاً في (إذ) في قوله تعالى : ﴿ وَإِذْ قَالَ رَبُّكَ لِلْمَلَٰٓئِكَةِ إِنِّي جَاعِلٌ فِي ٱلْأَرْضِ خَلِيفَةً ﴾ [البقرة : ٣٠] : « وهو نصبٌ بإضمار (اذكر) ، والمعنى : اذكر لهم قال ربك للملائكة ....؛ فأضمر هذا ؛ لأمرين : أحدهما أن المعنى معروف ، والثاني أنّ الله تعالى قـد كـشف ذلـك في كثـيرٍ مـن المواضـع ، كقولـه : ﴿ وَٱذْكُرْ أَخَا عَادٍ إِذْ أَنذَرَ قَوْمَهُۥ بِٱلْأَحْقَافِ ﴾ [الأحقـاف : ٢١] ، وقـال ﴿ وَٱذْكُرْ عَبْدَنَا دَاوُۥدَ ﴾ [ص : ١٧]... والقـرآن كلُّـه كالكلمة الواحدة ، ولا يبعد أن تكـون هـذه المواضـع المـصرّحة نزلـت قبـل هـذه السورة، فلا جرم ترك ذلك ههنا اكتفاءً بذلك المصرَّح »[2] .

---

(١) عضيمة ، دراسات لأسلوب القرآن : ٨ / ٩ .

(٢) التفسير الكبير : ٢ / ١٤٧ .

وهذان الأمران اللذان اعتلّ بهما الرازي – وفقاً لمنهج النحاة – يقفنا على أمرين مهمين :

الأول : أن كون المعنى معروفاً – وهو دليلٌ للحذف – يشهد بأن القول بتقدير العامل في هذه المواضع ليس لإقامة البناء الشَّكليِّ للجملة وتسويغِ الحركة الإعرابية فحسبُ ؛ فالتقدير في هذه المواضع اقتضاه المعنى ، وبذلك يكون « تقدير الإعراب على سمت تفسير المعنى ؛ فهو مالا غاية وراءه »[(١)] .

الثاني : أنّ السياق اللغوي يمتدُّ في النصِّ القرآني من لدن أوّلِه حتى آخرِه ؛ ولعلّ الأخفش يشير إلى ذلك بقوله : « وأشباه هذا في (إذ) وفي (الحين) وفي (يوم) كثيرٌ ؛ وإنما حسُن ذلك للمعنى ؛ لأن القرآن إنما أُنزل على الأمر والذكر، كأنه قال لهم : اذكروا كذا وكذا ، وهذا في القرآن في غير موضع ، و(اتقوا يوم كذا) أو (حين كذا) »[(٢)] .

وقد سار النحاة والمفسّرون على هدي ذلك عند توجيه ما كان على ذلك النمط ، ومواضعه في القرآن كثيرة جداً ، وأوضحها له مظهران : أحدهما ما كان يرد في ابتداء عرض قصص الأنبياء والأمم الغابرة ، وذلك في عشرة مواضع[(٣)] ؛ منها

---

(١) ابن جني ، الخصائص : ١ / ٢٨٤.

(٢) الأخفش ، معاني القرآن : ١/ ٤٠٦ .

(٣) وهي : الأعراف : ٨٠ ، النمل : ٥٤ ، الأنبياء : ٧٦ ، ٧٨ ، ٨٣ ، ٨٥ ، ٨٧ ، ٨٩ ، الفرقان : ٣٧ ، العنكبوت : ١٦ .

قوله تعالى : ﴿ وَنُوحًا إِذْ نَادَىٰ مِن قَبْلُ فَٱسْتَجَبْنَا لَهُۥ فَنَجَّيْنَٰهُ وَأَهْلَهُۥ مِنَ ٱلْكَرْبِ ٱلْعَظِيمِ ﴾ [الأنبياء : ٧٦] ، وقوله : ﴿ وَدَاوُۥدَ وَسُلَيْمَٰنَ إِذْ يَحْكُمَانِ فِى ٱلْحَرْثِ إِذْ نَفَشَتْ فِيهِ غَنَمُ ٱلْقَوْمِ ﴾ [الأنبياء : ٧٨] .

يقول الطبريُّ –ومثلُه كثيرٌ من المفسرين – في تفسيرهذين الموضعين : « يقول تعالى ذكره : (واذكر يا محمد نوحاً إذ نادى ربه ... واذكر داود وسليمان ...) »[١] .

والمظهر الآخر : ما كان معمولُ ذلك الفعل المحذوف اسمَ زمانٍ كـ (يوم) ، و(إذ) ونحوهما ، والذي وقفتُ عليه من مواضعه مائة وثمانية وعشرون موضعاً[٢]

---

(١) جامع البيان : ١٧/ ٥٠ ، وينظر: الزمخشري ، الكشاف : ٣/ ١٢٩، القرطبي ، الجامع لأحكام القرآن : ١١/ ٣٦٠-٣٠٧ .

(٢) وهي بالاستقراء مستأنساً بتوجيهات كتب إعراب القرآن والتفسير النحوي.

البقرة : ٢٦ ، ٣٠ ، ٣٤ ، ٤٩ ، ٥٠ ، ٥١ ، ٥٣ ، ٥٤ ، ٥٥ ، ٥٨ ، ٦٠ ، ٦١ ، ٦٣ ، ٦٧ ، ٧٢ ، ٨٣ ، ٨٤ ، ٩٣ ، ١٢٤ ، ١٢٥ ، ١٢٦ ، ١٣١ . آل عمران : ٣٠ ، ٣٥ ، ٤٢ ، ٤٥ ، ٥٥ ، ٨١ ، ١٠٦ ، ١٢١ ، ١٢٢ ، ١٥٣ ، ١٨٧ . المائدة : ٢٠ ، ١٠٩ ، ١١٠ ، ١١٦ . الأنعام : ٢٢ ، ٧٣ ، ٧٤ ، ١٢٨ . الأعراف : ١٤١ ، ١٦١ ، ١٦٧ ، ١٧١ ، ١٧٢ . الأنفال : ٧ ، ٩ ، ١١ ، ١٢ ، ٣٠ ، ٣٢ ، ٤٢ ، ٤٣ ، ٤٨ ، ٤٩ . يونس : ٢٨ ، ٤٥ . إبراهيم : ٦ ، ٧ ، ٣٥ ، ٤٨ . النحل : ٨٤ ، ٨٩ ، ١١١ . الحجر : ٢٨ . الإسراء : ٥٢ ، ٦٠ ، ٦١ ، ٧١ ، ١٠١ . الكهف : ٤٧ ، ٥٠ ، ٥٢ ، ٦٠ . طه : ١١٦ . الأنبياء : ٥٢ ، ٧٦ . الحج : ٢ ، ٢٦ . الفرقان : ١٧ ، ٢٢ ، ٢٥ ، ٢٧ ، ٣٧ . الشعراء : ١٠ . النمل : ٧ ، ٨٣ ، ٨٧ . القصص : ٦٢ ، ٧٤ ، ٧٦ . العنكبوت : ١٦ . لقمان : ١٣ . الأحزاب : ٧ ، ٣٧ ، ٦٦ . سبأ : ٤٠ . الصافات : ٨٤ ، ١٢٤ ، ١٣٤ ، ١٤٠ . ص : ٣١ ، ٧١ . غافر : ١٠ ، ٤٠ ، ٤٧ . فصِّلت : ١٩ ، ٤٧ .

=

تقريبًا ، والدليل اللفظيُّ عليها هو استعمالها في أمثالها أيضاً : كما في قوله تعالى : ﴿ .... وَٱذْكُرُوٓاْ إِذْ جَعَلَكُمْ خُلَفَآءَ مِنۢ بَعْدِ قَوْمِ نُوحٍ ... ﴾ [الأعراف : ٦٩] ، وقوله تعالى : ﴿ وَٱذْكُرُوٓاْ إِذْ جَعَلَكُمْ خُلَفَآءَ مِنۢ بَعْدِ عَادٍ ... ﴾ [الأعراف : ٧٤]، وقوله تعالى : ﴿ وَٱذْكُرُوٓاْ إِذْ أَنتُمْ قَلِيلٌ مُّسْتَضْعَفُونَ فِى ٱلْأَرْضِ ...﴾ [الأنفال: ٢٦] . ويشير الزركشي إلى أنه طريقةٌ قرآنية في مقامات مخصوصة ؛ إذ يقول « حيث وقعت (إذ) بعد (واذكر) فالمراد به الأمر بالنظر إلى ما اشتمل عليه ذلك الزمان لغرابة ما وقع فيه ؛ فهو جدير بأن يُنظر فيه »[1] .

وأمّا دليل المقام على ذلك المحذوف ، فيحمله معنى الآية التي تتضمّن تلك الجمل .

ومن تلك المواضع قوله تعالى : ﴿ وَيَوْمَ نُسَيِّرُ ٱلْجِبَالَ وَتَرَى ٱلْأَرْضَ بَارِزَةً وَحَشَرْنَٰهُمْ فَلَمْ نُغَادِرْ مِنْهُمْ أَحَدًا ﴾ [الكهف: ٤٧].

يقول مكيٌّ في توجيه نصب (يوم) : « العامل في (يوم) فعلٌ مضمر ، تقديره : واذكر يا محمد يوم نُسيِّر الجبال ، ولا يحسن أن يكون العامل ما قبله ؛ لأن حرف

الزخرف : ٢٦ ، الأحقاف : ٢٠ ، ٢٩ ، ٣٤ . الفتح : ٢٦ . ق : ١٧، ٣٠ . الذاريات : ٢٥ . القمر : ٦ . الحديد : ١٢ ، ١٣ .المجادلة : ٦ ،١٨. الصف : ٥ ، ٦ . التحريم : ٣ . القلم : ٤٢ . الطارق : ٩ . القارعة : ٤ .

(١) البرهان : ٤ / ٢٠٨ .

العطف يمنع ذلك »[١] ، ويصف ابن عطية هذا التوجيه بأنه « أفصحُ ما يُتأوَّل في هذا هنا »[٢] .

ومنها قوله تعالى : ﴿ إِذْ قَالَتِ ٱمْرَأَتُ عِمْرَٰنَ رَبِّ إِنِّى نَذَرْتُ لَكَ مَا فِى بَطْنِى مُحَرَّرًا فَتَقَبَّلْ مِنِّىٓ إِنَّكَ أَنتَ ٱلسَّمِيعُ ٱلْعَلِيمُ ﴾ [آل عمران : ٣٥] .

ويصف ابن عطية أيضاً موقف النحاة حول هذا الشاهد بقوله : « وقال كثيرٌ من النحاة : العاملُ في (إذ) في هذه الآية فعلٌ مضمرٌ ، تقديره : واذكُرْ . وهذا هو الراجح ؛ لأن هذه الآيات كلَّها إنما هي إخبارات بغيبٍ ، تدلُّ على نبوّة محمد ﷺ ، مقصدُ ذكرِها هو الأظهر في حفظ رونقِ الكلام »[٣] .

ويعلّقُ أبو السعود على ذلك بقوله : « ومرَّ مراراً وجهُ توجيهِ التذكير إلى الأوقات مع أن المقصود تذكيرُ ما وقع فيها من الحوادث »[٤] .

وكثرةُ تلك المواضع في الاستعمال القرآني جعلت ابن هشام يقدّم وصفاً نحوياً عامًّا لها ؛ إذ يقول : « والغالب على المذكور في أوائل القصص في التنزيل أن تكون مفعولاً به بتقدير (اذكُرْ) ، نحو : ﴿ وَإِذْ قَالَ رَبُّكَ لِلْمَلَـٰٓئِكَةِ ﴾ [البقرة : ٣٠ ، الحجر : ٢٨] ، ﴿ وَإِذْ قُلْنَا لِلْمَلَـٰٓئِكَةِ ﴾ [البقرة : ٣٤ ، الإسراء ٦١ ، الكهف : ٥٠ ، طه :

---

(١) مشكل إعراب القرآن : ١ / ٤٤٣ .

(٢) المحرر الوجيز : ٣ / ٥٢٠ .

(٣) السابق : ١ / ٤٣٣ .

(٤) إرشاد العقل السليم : ٢ / ٢٧ .

١١٦] ، ﴿ وَإِذْ فَرَقْنَا بِكُمُ ٱلْبَحْرَ ﴾ [البقرة : ٥٠] ، وبعض المعربين يقول في ذلك : إنه ظرف لـ (اذكر) محذوفاً . وهذا وهَمٌ فاحش ؛ لاقتضائه حينئذٍ الأمرَ بالذِّكر في ذلك الوقت ، مع أنّ الأمر للاستقبال ، وذلك الوقت قد مضى قبل تعلّق الخطاب بالمكلَّفين منّا ، وإنما المرادُ ذكرُ الوقت نفسِه لا الذِّكرُ فيه »[1] .

والنحاة – كما يتّضح من نصِّ ابن هشامٍ هذا – ليسوا سواءً في إعراب (إذ) هذه؛ فبينا يعدُّها جمهور النحويين[2] ملازِمةً للظرفية ما لم يُضَف إليه زمان ، يراها بعض المتقدّمين[3] كالأخفش والزجاج ، والمتأخرون[4] غيرَ ملازِمةٍ لها ؛ فتقع مفعولاً به وبدلاً منه ومبتدأً وخبرًا ، ونحو ذلك .

ويعلّلُ السيوطيُّ سبب توسُّعهم في جعلها مفعولًا به للفعل(اذكر) بما اعتاص عليهم من ورودها في القرآن[5] .

(١) المغني : ٩١ ، وقد أورد السيوطي تخريجًا آخر ، وهو أن تكون إذ ظرفًا لمفعول محذوف يدلُّ عليه المعنى ، مستدلّا بالتصريح به في نحو قوله تعالى : ﴿وَٱذْكُرُواْ نِعْمَتَ ٱللَّهِ عَلَيْكُمْ إِذْ كُنتُمْ أَعْدَآءً ﴾ [آل عمران : ١٠٣] ولكنّ من يراها غير ملازمة للظرفية يُعرب الظرف بدلاً.

(٢) ابن هشام ، المغني: ٩١ ، السيوطي ، الهمع : ٢ / ١٢٧ ، وينظر: سيبويه ، الكتاب: ٤ / ٢٢٩ ، المبرد ، المقتضب ٢ / ٥٤ ، ابن السراج ، الأصول : ٢ / ١٤٤ ، المرادي ، الجنى الداني : ١٨٧ .

(٣) ينظر : ابن عقيل ، المساعد : ١/ ٥٠٠ ، السيوطي ، الهمع :٢/ ١٢٧

(٤) ابن مالك ، شرح التسهيل :٢/ ٢٠٧ ، أبو حيان ، الارتشاف :٣/ ١٤٠٢

(٥) السيوطي ، الهمع :٢/ ١٢٧.

و يرى بعض الدارسين « أن حصر (إذ) في الظرفية فقط حَجْرٌ على الاتِّساع في المعاني ، وتضييقٌ على التنوّع في الأساليب ؛ فهناك أساليب في العربية وضوحُ (إذ) فيها مفعولاً به أقوى من تقدير الظرفية فيها »[1] .

وثمرةُ ذلك الخلاف في هذا المقام اتّحادُ كلمتهم على أن تلك الكلمة (إذ ونحوَها من أسماء الزمان) معمولٌ يحتاج إلى عامل في ضوء نظرية العامل على الأقلّ ، فضلاً عن اقتضاء المعنى ذلك التقدير كما مرّ بيانه .

على أنّ تقديرعامله فعلَ أمرٍ محذوفًا غيرُ متعيّنٍ على كلِّ حال ؛ فقد يحتمل أوجهًا أخرى تُخرج تلك المواضع ممّا نحن فيه[2] .

ثانياً : تراكيب نحوية ، وُجِّهَتْ على تقديرِ فعلِ أمرٍ محذوفٍ ، وقفتُ منها على ما يأتي :

١- قوله تعالى : ﴿ وَقَالُواْ كُونُواْ هُودًا أَوْ نَصَٰرَىٰ تَهْتَدُواْ ۗ قُلْ بَلْ مِلَّةَ إِبْرَٰهِـۧمَ حَنِيفًا ۖ وَمَا كَانَ مِنَ ٱلْمُشْرِكِينَ ﴾ [البقرة : ١٣٥] .

---

(١)عبد العال سالم مكرم ، أسلوب « إذ » في ضوء الدراسات النحوية والقرآنية : ٢٠ .

(٢) لبيان ذلك ينظر على سبيل المثال : أبو حيان ، البحر المحيط : (١ / ٥٦٦) ، (٢ / ٤٤٤ ، ٤٨٠ ، ٤٩٦) ، (٤ / ٥٤ ، ١٦٤ ، ١٦٥) ، (٥ / ٢٨٠ ، ٥٠٩ ، ٥٢٣) ، (٦ / ٥٩ ، ٨٣ ، ١٢٧ ، ٢٩٩ ، ٣٠٦ ، ٤٥١ ، ٤٥٧) ، (٧ / ٩٢ ، ١٤١ ، ١٤٥ ، ١٤٨) ، (٨ / ١٢٣ ، ١٣٧ ، ١٧٢ ، ٣٠٩ ، ٥٠٤) .

وجّه بعض النحويين كأبي عبيدة[١] والمبرد[٢] وغيرهم[٣] نصب (ملة) على إضمار فعلِ أمرٍ ، تقديره : اتَّبِعُوا ونحوه ، والدليل على ذلك سياقُ اللفظ ؛ يقول المبرّد: « (بل ملة إبراهيم) إنما هو اتّبِعوا ؛ وذلك لأنه جواب قوله ﴿ كُونُواْ هُودًا أَوْ نَصَـٰرَىٰ ﴾[٤] .

وقيل: النصب على الإغراء ؛ فالعامل (الزموا)[٥] ، وتؤيّدُه قراءةُ الأعرج وابن أبي عبلة بالرفع[٦] ، والإغراء يجوز فيه الرفع .

وقدَّره أكثر النحويين بـ (نتّبِعُ) وعلى رأسهم سيبويه[٧] وأجازهما كليهما المفسّرون[٨] ، بالإضافة إلى أوجهٍ أخرى ، كأن يكون العامل المقدَّر (نكون) أو

---

(١) مجاز القرآن : ١ / ٥٧ .

(٢) المقتضب : ٢ / ٣١٨ .

(٣) العكبري ، التبيان : ١ / ١٠٢ ، ابن مالك ، شرح الكافية الشافية : ١ / ٢٦٨ ، أبو حيان ، الارتشاف : ٣ / ١٤٧٤ .

(٤) المقتضب : ٢ / ٣١٨ .

(٥) ابن عطية ، المحرر الوجيز : ١ / ٤١٥ .

(٦) المصدر السابق .

(٧) الكتاب : ١ / ٢٥٧ ، وينظر : الفراء ، معاني القرآن : ١ / ٨٢ ، الأخفش ، معاني القرآن : ١ / ٣٤٠ ، مكيّ ، مشكل إعراب القرآن :١/ ١١٢ ، ابن مالك ، شرح الكافية الشافية : ١ / ٢٦٨ ، أبو حيان ، الارتشاف : ٣ / ١٤٧٤ ، السيوطي ، الهمع :٢/ ١٣ .

(٨) ينظر : الطبري ، جامع البيان : ١ / ٥٦٤ ، الزمخشري ، الكشاف : ١ / ٢٢١ ، أبو السعود ، إرشاد العقل السليم : ١ / ١٦٦ ، الألوسي ، روح المعاني : ١ / ٣٩٤ .

(نقتدي) على نزع الخافض ، أو (أعني) ، وفصّل أبو حيان ؛ فقال : « وهو يحتمل أن يكون خطاباً للكفّار ، فيكون المضمّر : (اتّبعوا) أو (كونوا) ، ويحتمل أن يكون من كلام المؤمنين ؛ فيُقدَّر بـ : نتَّبع أو نكون أو نقتدي »[(١)] .

والأقربُ – في نظري والله أعلم – أن يقدَّر المحذوف أمرًا ، بالفعل (اتّبعوا) ؛ لأنَّ فيه تلقِّيَ المخاطَبِ بغير ما يترقّبُ تنبيهاً على أنه الأولى بالقصد ، وهو الأمر باتّباع الحنفيّة مقابلَ الأمر باتّباع اليهودية أو النصرانيّة ، وهو ما يُعرَف في علم البديع بأسلوب الحكيم .

٢– قوله تعالى : ﴿ وَمَا جَعَلَ عَلَيْكُمْ فِي ٱلدِّينِ مِنْ حَرَجٍۚ مِّلَّةَ أَبِيكُمْ إِبْرَٰهِيمَ ﴾ [الحج : ٧٨] .

وهي مثلُ الآية السابقة في تقدير فعل الأمر : (اتّبِعوا) عند كثير من النحويين والمفسّرين[(٢)] ، وهو وجهٌ من توجيهات أخرى أجازوها ؛ كالنصب على الإغراء، أو على الاختصاص ، أو على أنه مصدر فعلٍ دلَّ عليه مضمونُ ما قبله على تقدير حذف مضاف ، والتقدير : وسّعَ دينكم توسعةَ ملّةِ أبيكم ، أو على إضمار أعني[(٣)] .

---

(١) البحر المحيط : ١ / ٥٧٧ .

(٢) ينظر : الفراء ، معاني القرآن : ٢ / ٢٣١ ، الأخفش ، معاني القرآن : ٢ / ٦٣٨ ، الطبري ، جامع البيان: ١٧ / ٢٠٧ ، النحاس ، إعراب القرآن : ٣ / ١٠٦ ، مكيّ ، مشكل إعراب القرآن : ٢ / ٤٩٥ ، العكبري ، التبيان : ٢ / ٢٣٢.

(٣) الزمخشري ، الكشاف : ٣ / ١٧٥، أبو السعود ، إرشاد العقل السليم : ٦ / ١٢٢.

٣- قوله تعالى : ﴿ صِبْغَةَ ٱللَّهِ وَمَنْ أَحْسَنُ مِنَ ٱللَّهِ صِبْغَةً وَنَحْنُ لَهُۥ عَـٰبِدُونَ ﴾ [البقرة : ١٣٨] .

وجَّه الكسائي[(١)] والعكبري[(٢)] نصب (صبغة) على الإغراء ، بتقدير فعل الأمر (الزموا) أو (اتبعوا) ، ونحوهما .

وفيه توجيهان آخران[(٣)] أحدهما : النصب على المصدر المؤكد عن قوله ﴿ قُولُوٓاْ ءَامَنَّا بِٱللَّهِ ﴾ ، وقيل عن قوله ﴿ وَنَحْنُ لَهُۥ مُسْلِمُونَ ﴾ ، وقيل عن قوله ﴿ فَقَدِ ٱهْتَدَواْ ﴾ ، والآخر الإبدال من « ملّة »[(٤)] بدليل رفع « صبغة » عند من قرأ برفع « ملة »، وهي قراءة الأعرج وابن أبي عبلة[(٥)] .

وقد ردّ الزمخشري القول بالبدلية أو الإغراء بعطف قوله تعالى ﴿ وَنَحْنُ لَهُۥ عَـٰبِدُونَ ﴾ على ﴿ ءَامَنَّا بِٱللَّهِ ﴾ « لما فيه من فكِّ النّظمِ وإخراج الكلام عن التئامه واتّساقه »[(٦)] .

---

(١) ينظر : القرطبي ، الجامع لأحكام القرآن : ٢ / ١٤٤ .

(٢) التبيان في إعراب القرآن : ١ / ١٠٢ .

(٣) ينظر : الطبري ، جامع البيان : ١ / ٥٧٠ ، الزمخشري ، الكشاف : ١ / ٢٢٢ ، الرازي ، التفسير الكبير: ٤ / ٧٨ ، أبو حيان ، البحر المحيط : ١ / ٥٨٤ ، السمين الحلبي ، الدر المصون : ١ / ٥٤٧ .

(٤) الأخفش ، معاني القرآن : ١/ ٣٤٠ .

(٥) أبو حيان ، البحر المحيط : ١ / ٥٨٤ .

(٦) الكشاف : ١ / ٢٢٢ ، وينظر : المصدر السابق.

ويبقى القول بنصبه على المصدرية متّسقاً وملائماً لنظم الكلام ؛ فهو - كما يقول ابن عاشور[(١)] - الوجه الملائم ؛ لإطلاق صبغة على وجه المشاكلة من حيث كان النصارى يغمِسون أولادَهم في ماءٍ أصفرَ يُسمُّونه المعمودية ، ويقولون هو تطهيرٌ لهم كما قال كثير من المفسرين[(٢)] .

٤ - ﴿ سُنَّةَ مَن قَدۡ أَرۡسَلۡنَا قَبۡلَكَ مِن رُّسُلِنَاۖ وَلَا تَجِدُ لِسُنَّتِنَا تَحۡوِيلًا ﴾ [الإسراء : ٧٧] .

وهذا الموضع شبيه بالسابق ، فـ(سنة) « منصوب على المصدر ، أي سننّا بك سنة من تقدّم من الأنبياء ، صلوات الله عليهم ، ويجوز أن تكون مفعولًا به ، أي اتّبعْ من قد أرسلنا »[(٣)] . وقد تكرّرت (سنة) في عددٍ من الآي[(٤)] ، ويجري عليها نحوٌ ممّا قيل .

٥ - قوله تعالى : ﴿ وَمِنۡ حَيۡثُ خَرَجۡتَ فَوَلِّ وَجۡهَكَ شَطۡرَ ٱلۡمَسۡجِدِ ٱلۡحَرَامِۚ وَحَيۡثُ مَا كُنتُمۡ فَوَلُّواْ وُجُوهَكُمۡ شَطۡرَهُۥ لِئَلَّا يَكُونَ لِلنَّاسِ عَلَيۡكُمۡ حُجَّةٌ إِلَّا ٱلَّذِينَ ظَلَمُواْ مِنۡهُمۡ فَلَا تَخۡشَوۡهُمۡ وَٱخۡشَوۡنِي وَلِأُتِمَّ نِعۡمَتِي عَلَيۡكُمۡ وَلَعَلَّكُمۡ تَهۡتَدُونَ ﴾ [البقرة : ١٥٠] .

---

(١) التحرير والتنوير : ١ / ٧٢٢ .

(٢) ينظر : الزمخشري ، الكشاف : ١ / ٢٢٢ ، الرازي ، التفسير الكبير : ٤ / ٧٨ ، ابن عطية ، المحرر الوجيز : ١ / ٢١٦ .

(٣) العكبري ، التبيان : ٢/ ١٣٥ .

(٤) وهي : الأحزاب : ٣٨ ، ٦٢ ، غافر : ٨٥ ، الفتح :٢٣

أجاز بعض المفسرين[١] أن يكون متعلق لام التعليل ومدخولها (لأتمّ) عطفًا على علة أخرى ، ومتعلّقُها فعل أمر محذوف ، والتقدير اخشوني لأوفقكم ولأتم ، إلا أنه خلاف الظاهر ، وهو أنه كما يقول أبو حيان « معطوف على قوله ﴿لِئَلَّا يَكُونَ ﴾ ، وكأن المعنى عرّفناكم وجهَ الصواب في قبلتكم والحجّة لكم لانتفاء حجج الناس عليكم ولإتمام النعمة ، فيكون التعريف مُعلّلاً بهاتين العلّتين ، والفصل بالاستثناء وما بعده كلا فصل ؛ إذ هو من متعلّق العلة الأولى »[٢] .

والقول بالحذف هنا ، جارٍ على ما أسماها الزركشيُّ « قاعدة تفسيرية » ، وهي : « حيثُ دخلت واو العطف على لام التعليل فله وجهان : أحدهما أن يكون تعليلاً معلّلُه محذوف ؛ كقوله تعالى : ﴿ وَلِيُبْلِيَ ٱلْمُؤْمِنِينَ مِنْهُ بَلَآءً حَسَنًا ﴾ [الأنفال : ١٧] فالمعنى وللإحسان إلى المؤمنين فعل ذلك ، والثاني : أن يكون معطوفاً على علّة أخرى مضمرةٍ ليُظهر صحة العطف كقوله تعالى : ﴿ وَخَلَقَ ٱللَّهُ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضَ بِٱلْحَقِّ وَلِتُجْزَىٰ ﴾ [الجاثية : ٢٢] ، التقدير ليستدلَّ بها المكلَّفُ على قدرته تعالى ولتجزي »[٣] وفائدة هذا الأسلوب – كما يقول الزركشي – هو الاهتمام بشأن العلّة المذكورة[٤] ؛ بيد أن تقدير الأمر ليس متعيِّناً ؛ فقد قيل بتقدير فعل ماض ، نحو : عرّفتكم ، أو : فعلْتُ ذلك ، كما نقل أولئك المفسرون ، وهذا التوجيه يخرج هذا الموضع ممّا نحن فيه .

---

(١) ينظر : الزمخشري ، الكشاف : ١ / ٢٣٢ ، أبو حيان ، البحر المحيط : ١ / ٦١٦ ، الآلوسي ، روح المعاني : ٢/ ١٨.

(٢) البحر المحيط : ١ / ٦١٦ ، وينظر : الأخفش ، معاني القرآن ١ / ٣٤٤ .

(٣) البرهان في علوم القرآن : ٣ / ٩٥ .

(٤) السابق

٦- قولـــه تعـــالى : ﴿ يَـٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ كُتِبَ عَلَيْكُمُ ٱلصِّيَامُ كَمَا كُتِبَ عَلَى ٱلَّذِينَ مِن قَبْلِكُمْ لَعَلَّكُمْ تَتَّقُونَ ﴿١٨٣﴾ أَيَّامًا مَّعْدُودَٰتٍ ﴾[البقرة : ١٨٣ - ١٨٤] .

فـ (أياماً) منصوب على إضـمار فعـل محذوفٍ ، تقـديره : صـوموا ، لدلالـة : « كتب عليكم الصيام » عليه ، وهو توجيه ابـن الأنبـاري[١] ، والعكـبري[٢] ، وأبي حيّان[٣] ، ولا يجوز النصب بالمصدر (الصيام) ؛ لأنه يؤدِّي إلى الفصل بين المصدر وصلته بأجنبيٍّ ، وهو « كما كتب ... » وإن أُوِّل وصفاً للمصدر ؛ لأنّ ذينك يُخلّان بشرط إعمال المصدر[٤] ؛ إذ ممّا يُشترَطُ له استكمالُ متعلِّقاتـه قبـل نـصب معمولـه ، وعدمُ وصفِه قبل العمل .

هذا على اعتبار أن النصب على المفعول به ، فأمّا إن كان نصبه على الظرفيـة فـلا يلزم ؛ لأنّ الظروف تعمل فيها المعاني[٥] .

وبناء على ذلك وُجِّه النصبُ أيضاً على أنه مفعولٌ ثانٍ لــ (كتـب)[٦] اتّـساعاً،

---

(١) البيان في غريب إعراب القرآن ١ / ١٤٢ .

(٢) التبيان ١ / ١٢٣ .

(٣) البحر المحيط : ٢ / ٣٧ ، وينظر : القرطبي ، الجامع لأحكام القرآن ٢ / ٢٧٦ ، الرازي ، التفسير الكبير : ٥ / ٦١ .

(٤) ينظر : أبو حيان ، البحر المحيط : ٢ / ٣٧ ، ابن هشام ، المغني : ٥٠٨ ، وقد خالف الرضيُّ النحاةَ فأجاز نصب (أيامًا) بالمصدر ؛ ينظر شرح الكافية : ٣/ ٤٠٧ .

(٥) ينظر : النحاس ، إعراب القرآن : ١ / ٢٨٤ .

(٦) الفراء ، معاني القرآن ١ / ١١٢ ، الأخفش ، معاني القرآن : ١ / ٣٥٠ ، الزجاج ، إعراب القرآن : ١/ ٢٨٤ ، العكبري ، التبيان : ١ / ١٢٣ .

وخطّأهما أبو حيان بأنّ الظرف « محلُّ الفعل ، والكتابة ليست واقعةً في الأيام ، لكنّ متعلّقها هو الواقع في الأيام ... »[(١)] .

فلو قيل إنه ظرف للمصدر لم يرد عليه شيء فيما يبدو لي ، والظرف وإن كان يتضمنه لفظ المصدر بدلالة التضمّن إلا أن فائدته التوطيءُ للصفة بـ « معدودات » إشعاراً بالقلة والتيسير . والله أعلم .

وبذلك فنصب « أياماً » إمّا على تقدير فعل أمر محذوف ، وإمّا على الظرفية للمصدر ، فيخرج الشاهد ممّا نحن فيه .

٧- قوله تعالى : ﴿ حَٰفِظُواْ عَلَى ٱلصَّلَوَٰتِ وَٱلصَّلَوٰةِ ٱلْوُسْطَىٰ وَقُومُواْ لِلَّهِ قَٰنِتِينَ ﴿٢٣٨﴾ فَإِنْ خِفْتُمْ فَرِجَالًا أَوْ رُكْبَانًا ﴾ [البقرة : ٢٣٨ - ٢٣٩] .

وهنا حُذف فعلُ الأمر (صلّوا) العامل في الحال (رجالاً) [(٢)] ، وهو من مواضع حذف عامل الحال جوازاً ، ودلالة المقام عليه ماثلةٌ في اللّف المجمل في خطاب المؤمنين بأمرهم بالمحافظة على الصلوات ، وهو - كما هو معروف - يعقبه النشر المفصّل ، وهو يتضمّنه التركيب ﴿ فَرِجَالًا أَوْ رُكْبَانًا ﴾ .

---

(١) أبو حيان ، البحر المحيط : ٢ / ٣٨.

(٢) النحاس ، إعراب القرآن :١/ ٣٢٢ .

٨- قوله تعالى : ﴿ وَإِذْ قَالَ إِبْرَاهِيمُ رَبِّ أَرِنِي كَيْفَ تُحْيِ الْمَوْتَىٰ قَالَ أَوَلَمْ تُؤْمِن قَالَ بَلَىٰ وَلَٰكِن لِّيَطْمَئِنَّ قَلْبِي قَالَ فَخُذْ أَرْبَعَةً مِّنَ الطَّيْرِ فَصُرْهُنَّ إِلَيْكَ ثُمَّ اجْعَلْ عَلَىٰ كُلِّ جَبَلٍ مِّنْهُنَّ جُزْءًا ثُمَّ ادْعُهُنَّ يَأْتِينَكَ سَعْيًا ﴾ [البقرة ٢٦٠] .

تأوّل المفسرون لفظ (فصُرْهُن) بمعنى التقطيع ، وبمعنى الإمالة[(١)] ، وقد أجمعوا - إلا مَنْ شذَّ منهم - على أنّ المراد بالآية قطِّعْهُنّ ، وأنّ إبراهيم عليه السلام قطّع أعضاءها ولحومها وريشها ودماءها وخلط بعضَها على بعض . قالوا : فإذا أُوِّل (صُرْهُنَّ) بمعنى أَمِلْهنّ تعلّق (إليك) به ، وفي الكلام محذوف يدلُّ عليه سياقُ الآية ، وهو فعل الأمر قطِّعهنّ ، وهذا دليل حاليّ قدّمه تفسيرُ الآية ، وثَمَّ دليلٌ من اللفظ - في نظري - وهو فاء الفصيحة في « فصُرْهُنّ » ؛ لأن وظيفتها الإفصاح عن مقدّر ، ودليلٌ آخر ، وهومن سياق النصّ ، وهو ﴿ اجْعَلْ عَلَىٰ كُلِّ جَبَلٍ مِّنْهُنَّ جُزْءًا ﴾ ؛ إذ الأظهر أن الجزء لا يعني الواحد من الطير[(٢)] .

وإذا أُوّل (صُرْهنّ) بـ (قطِّعهنّ) ، فلا حذف ، والجارُّ والمجرور (إليك) متعلِّق بـ (خُذ)[(٣)] .

---

(١) ينظر : ابن عطية ، المحرر الوجيز : ١ / ٣٥٤ ، وينظر : الزمخشري ، الكشاف : ١ / ٣٣٧ ، العكبري ، التبيان : ١/ ١٧١-١٧٢ ، الرازي ، التفسير الكبير : ٧ / ٣٦-٣٨ ، السيوطي ، الدر المنثور : ٢ / ٣٥، ابن منظور ، اللسان : صور .

(٢) ينظر : الطبري ، جامع البيان : ٣/ ٥٧ .

(٣) ينظر : ابن هشام ، المغني : ٥٠٠ .

٩- قوله تعالى : ﴿ لِلْفُقَرَآءِ ٱلَّذِينَ أُحْصِرُواْ فِى سَبِيلِ ٱللَّهِ لَا يَسْتَطِيعُونَ ضَرْبًا فِى ٱلْأَرْضِ ﴾ [البقرة : ٢٧٣] .

أجاز المعربون المفسّرون[1] تعلّق الجارِّ والمجرور بفعل أمرٍ محذوفٍ دلَّ عليه سياقُ الآي ، إذ تقدّمته آيات كثيرة تحثُّ على الإنفاق ، ثمّ بيَّن هنا أشدَّ الناس استحقاقاً للصدقات ، وتقديرُ ذلك الفعل المحذوف : اعمدوا أو اجعلوا ونحوهما ، وثمَّ توجيهاتٌ أخرى[2] ، كأن يكون خبرًا لمبتدأ محذوف تقديره : صدقاتكم ، أوتعليق الجارّ والمجرور بـ (تنفقوا) أو إبداله من (لأنفسكم) في الآية السابقة لهذه الآية ، وهي قوله تعالى : ﴿ ... وَمَا تُنفِقُواْ مِنْ خَيْرٍ فَلِأَنفُسِكُمْ ۚ وَمَا تُنفِقُونَ إِلَّا ٱبْتِغَآءَ وَجْهِ ٱللَّهِ ۚ وَمَا تُنفِقُواْ مِنْ خَيْرٍ يُوَفَّ إِلَيْكُمْ وَأَنتُمْ لَا تُظْلَمُونَ ﴾ [البقرة ٢٧٢] .

وهو بعيد لكثرة الفواصل المانعة من ذلك كما يقول أبو حيّان[3] .

١٠- قوله تعالى : ﴿ وَمَا كَانَ لِنَفْسٍ أَن تَمُوتَ إِلَّا بِإِذْنِ ٱللَّهِ كِتَٰبًا مُّؤَجَّلًا ﴾ [آل عمران : ١٤٥] .

---

(١) مكي ، مشكل إعراب القرآن : ١ / ١٤٢ ، الزمخشري ، الكشاف : ١ / ٣٤٥ ، الرازي ، التفسير الكبير : ٧ / ٦٩ ، أبو حيان ، البحر المحيط : ٢ / ٣٤١ ، الألوسي ، روح المعاني : ٣ / ٤٦ .

(٢) ينظر : السابق ، وينظر أيضاً : الطبري ، جامع البيان : ٣ / ٩٦ ، البغوي ، معالم التنزيل : ١ / ٢٥٩ ، العكبري ، التبيان : ١/ ١٨٠ .

(٣) البحر المحيط: ٢ / ٣٤١ .

قيل إن (كتابًا) منصوب على الإغراء ، أي : الزموا وآمنوا . وهو بعيد[(١)] ، والظاهر أنه مصدر مؤكِّد ، وقد مرّ بيان موقف النحاة السائد تجاه استعمال هذا النوع من المصادر في القرآن الكريم في معرض مناقشة حكم تقديم معمول اسم الفعل عليه[(٢)] . وقد قيل بهذا التوجيه (النصب على الإغراء) في تلك النظائر أيضاً[(٣)] ، نحو :

- قوله تعالى : ﴿ صِبْغَةَ ٱللَّهِ وَمَنْ أَحْسَنُ مِنَ ٱللَّهِ صِبْغَةً ﴾ [البقرة : ١٣٨] ، وقد سبق الحديث عن هذا الآية .

- وقوله تعالى : ﴿ وَتَرَى ٱلْجِبَالَ تَحْسَبُهَا جَامِدَةً وَهِيَ تَمُرُّ مَرَّ ٱلسَّحَابِ صُنْعَ ٱللَّهِ ﴾ [النمل : ٣٠] .

وهذا التقدير الذي يدخل تلك المواضع فيما نحن فيه ، يجعل ذلك التركيب جملة أمر مستقلة عمّا قبلها ، وهو لا يحقّقُ جودة السبك التي يحققُها التوجيه المشهور، وهو المصدرية ، فضلاً عن اللجوء إلى التقدير دونما حاجة .

وإلى تلك القيمة البلاغية التي ترجّح ذلك التوجيه المشهور يدعونا الزمخشري فيقول : « فانظر إلى بلاغة هذا الكلام وحسنِ نظمه وترتيبِهِ ومكانةِ إضماده ورصانة

---

(١) ينظر : أبو حيان ، البحر المحيط : ٣ / ٧٦ .

(٢) ينظر : ابن يعيش ، شرح المفصل : ١/ ٢٨٥ ، أبو حيان ، الارتشاف :٣/ ١٣٧٤ ، وينظر: ص٣٩٧ من البحث .

(٣) القرطبي ، جامع البيان : ١٥ / ٣٣٦ .

تفسيره وأخذِ بعضه بحجزة بعض ، كأنّما أُفرغ إفراغاً واحداً ... ونحو هذا المصدر إذا جاء عقيب كلامٍ جاء كالشاهد لصحته والمنادي على سَداده ، وأنّه ما كان ينبغي أن يكون إلا كما قد كان ؛ ألا ترى إلى قوله : ﴿ صُنْعَ ٱللَّهِ ﴾ ، و ﴿ صِبْغَةَ ٱللَّهِ ﴾ ، و﴿ وَعَدَ ٱللَّهُ ﴾ وغيرها و ﴿ فِطْرَتَ ٱللَّهِ ﴾ بعدما وسمها بإضافتها إليه بسمة التعظيم؛ كيف تلاها بقوله ﴿ٱلَّذِىٓ أَتْقَنَ كُلَّ شَىْءٍ﴾ ﴿ وَمَنْ أَحْسَنُ مِنَ ٱللَّهِ صِبْغَةً ﴾ ﴿ لَا يُخْلِفُ ٱللَّهُ ٱلْمِيعَادَ ﴾ ﴿ لَا تَبْدِيلَ لِخَلْقِ ٱللَّهِ ﴾ »[١] .

١١- قوله تعالى : ﴿ فَإِنْ خِفْتُمْ أَلَّا تَعْدِلُوا۟ فَوَٰحِدَةً أَوْ مَا مَلَكَتْ أَيْمَٰنُكُمْ ﴾ [النساء : ٣] .

نصب (واحدة) على إضمار فعل أمر محذوف ، تقديره :فانكحوا أو التزموا أو اختاروا ، ونحو ذلك ، وأجاز أبو حيان أن يكون « ما ملكت أيمانكم » معمولاً لفعل أمر محذوف تقديره (طأوا) وتكون هاتان الجملتان المتعاطفتان على حدِّ شاهد النحاة : علفتها تبناً وماءً بارداً[٢] ، وهو ما يُعرف في علم البديع بالاحتباك . وهذا التقدير لا حاجة إليه في نظري ؛ لأنّ ملك اليمين في الآية معطوفةٌ على الزوجة الواحدة على سبيل التخيير لمن عجَز عن العدل بين الزوجات .

١٢- قوله تعالى : ﴿ وَمَا عَلَى ٱلَّذِينَ يَتَّقُونَ مِنْ حِسَابِهِم مِّن شَىْءٍ وَلَٰكِن ذِكْرَىٰ لَعَلَّهُمْ يَتَّقُونَ ﴾ [الأنعام : ٦٩] .

---

(١) الكشاف : ٣/ ٣٩٢ – ٣٩٣ .

(٢) ينظر : البحر المحيط : ٣/ ١٣١ – ١٧٢ .

ذكَر أبو حيان أنَّ (ذكرى) تحتمل أن تكون في موضعِ نصبٍ ، أي ولكنْ تذكِّرونهم أو ذكّروهم ، وأن تكون في موضع رفع أي ولكن عليهم ذكرى[(١)] .

وقدّر أكثرُهم[(٢)] الفعلَ - في موضع النصب - مضارعاً ، وهو (يذكِّرونهم)، وهو مطلبُ جهةِ الكلام ؛ فالآية تعرِضُ الموقف الذي يجب أن يكون عليه المؤمنون تجاه الخائضين في آيات الله بعد أمرِ الله نبيَّه بالإعراض عنهم وعدمِ القعود معهم ، وذلك الموقف هو أنهم لا شيء عليهم من حسابهم ، ولكن يذكِّرونهم أو عليهم الذِّكرى[(٣)] .

١٣- قوله تعالى : ﴿ قُلْ إِنَّنِي هَدَىٰنِي رَبِّيٓ إِلَىٰ صِرَٰطٍ مُّسْتَقِيمٍ دِينًا قِيَمًا مِّلَّةَ إِبْرَٰهِيمَ حَنِيفًاۚ وَمَا كَانَ مِنَ ٱلْمُشْرِكِينَ ﴾ [الأنعام : ١٦١] .

وُجِّه نصبُ (ديناً) على إضمار فعل أمر محذوف ، تقديره : اتّبِعوا[(٤)] ، وثمّ توجيهات أخرى ، كالنصب على الإبدال من موضع الجارِّ والمجرور (إلى صراط) ؛ إذ إنَّ موضع الجارِّ والمجرور - في نحو هذا - مفعولٌ به ، أو على المصدر لـ(هداني) ، أو على المفعول به لفعل محذوفٍ ، تقديره : عرَّفني ونحوُ ذلك[(٥)] .

---

(١) ينظر : البحر المحيط : ٤ / ١٥٨ .

(٢) ينظر : الزمخشري ، الكشاف : ٢ / ٣٤ ، الألوسي ، روح المعاني : ٧ / ١٨٥ .

(٣) الآية التي سبقتها هي قوله تعالى ﴿ : وَإِذَا رَأَيْتَ ٱلَّذِينَ يَخُوضُونَ فِيٓ ءَايَٰتِنَا فَأَعْرِضْ عَنْهُمْ حَتَّىٰ يَخُوضُواْ فِي حَدِيثٍ غَيْرِهِۦۚ وَإِمَّا يُنسِيَنَّكَ ٱلشَّيْطَٰنُ فَلَا تَقْعُدْ بَعْدَ ٱلذِّكْرَىٰ مَعَ ٱلْقَوْمِ ٱلظَّٰلِمِينَ ﴾ [الأنعام : ٦٨] .

(٤) ينظر : القرطبي ، الجامع لأحكام القرآن : ٧ / ١٥٢ ، أبو حيان ، البحر المحيط : ٤ / ٢٦٢ .

(٥) السابق ، وينظر : الطبري ، جامع البيان : ٨ / ١١١ ، مكّيّ ، مشكل إعراب القرآن : ١ / ٢٧٩ .

١٤- قوله تعالى : ﴿ فَأَجۡمِعُوٓاْ أَمۡرَكُمۡ وَشُرَكَآءَكُمۡ ﴾ [يونس : ٧١] .

وجّه الكسائي[١] والفراء[٢] نصب (شركاءكم) بفعل أمر محذوف استناداً إلى دلالة المقام ، تقديره : ادعوا . وأجازه كثير من النحويين والمفسرين[٣] مقدِّرين ادعوا أو اجمَعوا ، ولاشك أن الأولى هو النصب مفعولاً معه لعدم إمكان العطف ؛ لأن (أجمع) الرباعيَّ لا يتعلق بالمعاني .

على أنه يدلّ على صحة القول بحذف فعل الأمر ظهورُه في قراءة عبد الله ابن مسعود وأبي[٤] ، وممّا يدل على أن فوات معنى المعيّة هنا مستساغ ورود نظائر هذا التركيب المقدّر كما في قوله تعالى : ﴿ قُلِ ٱدۡعُواْ شُرَكَآءَكُمۡ ﴾ [الأعراف ١٩٥] ، وقوله تعالى : ﴿ وَقِيلَ ٱدۡعُواْ شُرَكَآءَكُمۡ ﴾ [القصص :٦٤] .

وفي النصب توجيه آخر أجازوه ، وهو يعتمد على جعل الواو للعطف ، وهو تقديره مضاف محذوف « أمر شركائكم » .

١٥- قوله تعالى : ﴿ وَٱلَّذِينَ تَبَوَّءُو ٱلدَّارَ وَٱلۡإِيمَٰنَ ... ﴾ [الحشر : ٩] .

---

(١) ينظر : النحاس ، إعراب القرآن ٢ : ٢٦٢ .

(٢) معاني القرآن : ١ / ٤٧٣ .

(٣) الطبري ، جامع البيان : ١١ / ١٤٢ ، العكبري ، التبيان : ٢ / ١٧ ، ابن يعيش ، شرح المفصل : ١ / ٤٤٢ ، الرضي ، شرح الكافية : ١ / ٥٢٦ ، أبو حيان ، البحر المحيط : ٥ / ١٦٦ ، ابن هشام ، المغني : ٣٤٩ ، الألوسي ، روح المعاني : ١١ / ١٥٨ .

(٤) ينظر : الفراء ، معاني القرآن : ١ / ٤٧٣ ، أبو حيان ، البحر المحيط : ٥ / ١٧٧ .

وتوجيه نصب (الإيمان) كتوجيه نصب الشركاء السابق .

١٦- قوله تعالى : ﴿ أَقِمِ ٱلصَّلَوٰةَ لِدُلُوكِ ٱلشَّمْسِ إِلَىٰ غَسَقِ ٱلَّيْلِ وَقُرْءَانَ ٱلْفَجْرِ ۖ إِنَّ قُرْءَانَ ٱلْفَجْرِ كَانَ مَشْهُودًا ﴾ [الإسراء : ٧٨] .

وُجِّه نصب (قرآن) على إضمار فعل أمر محذوف ، قدّره مكي بـ (اقرأوا) [(١)] ، وأجازه ابن الأنباري [(٢)] ، وهو أسلوب إغراء لدى العكبري بتقدير : عليك أو الزم [(٣)] وهو خلاف الظاهر ، وهو العطف على الصلاة .

١٧- قوله تعالى : ﴿ قَالَ أَرَاغِبٌ أَنتَ عَنْ ءَالِهَتِى يَٰٓإِبْرَٰهِيمُ ۖ لَئِن لَّمْ تَنتَهِ لَأَرْجُمَنَّكَ ۖ وَٱهْجُرْنِى مَلِيًّا ﴾ [مريم : ٤٦] .

قدّر الزمخشري [(٤)] والرازي [(٥)] فعل أمر معطوفاً عليه محذوفاً ، والتقدير : احذرني واهجرني ، دل عليه « لأرجمنك » ؛ لأنه تهديد وتقريع .

وسبب التقدير فيما يظهر هو مراعاة القاعدة النحوية التي لا تجيز عطف الإنشاء على الخبر .

---

(١) مشكل إعراب القرآن : ١ / ٤٣٤ .

(٢) البيان في غريب إعراب القرآن : ٢ / ٩٥ .

(٣) التبيان : ٢ / ١٣٥ .

(٤) الكشاف : ٣ / ٢٣ .

(٥) التفسير الكبير : ٢١ / ١٩٥ .

١٨- قوله تعالى : ﴿ وَٱضۡمُمۡ يَدَكَ إِلَىٰ جَنَاحِكَ تَخۡرُجۡ بَيۡضَآءَ مِنۡ غَيۡرِ سُوٓءٍ ءَايَةً أُخۡرَىٰ ﴾ [طه ٢٢] .

أجاز بعض المفسرين[(١)] كالزمخشري والرازي وأبي السعود أن تكون (آية) منصوبة بإضمار (خذ) أونحوه ؛ حُذِفَ لدلالة الكلام ، وقدّره بعضهم – فيما نقله العكبري[(٢)] – خبرًا أي فعلًا ماضيًا ، هو : جعلنا أو آتيناك ، وتأمّلُ موقع الكلمة من النظم يرجّحُ ما أجازه أكثر المفسرين[(٣)] ، وهو النصب على الحال أو البدل .

فتقدير فعل أمر محذوف يؤدي إلى انقطاع سياق الآي ، وهو قد كان متصلاً بذكر المعجزة الربانية لموسى عليه السلام لينتهي بالتذييل بالوصف بالآية الكبرى « فالآية الكبرى عبارة عن العصا واليد جميعاً »[(٤)] ، وتقدير فعل الأمر المحذوف يؤدي إلى عراء آية العصا عن وصف الكبر[(٥)] .

١٩- قوله تعالى : ﴿ وَأَدۡخِلۡ يَدَكَ فِي جَيۡبِكَ تَخۡرُجۡ بَيۡضَآءَ مِنۡ غَيۡرِ سُوٓءٍۖ فِي تِسۡعِ ءَايَٰتٍ إِلَىٰ فِرۡعَوۡنَ وَقَوۡمِهِۦٓ ﴾ [النمل : ١٢] .

---

(١) الفراء ، معاني القرآن : ٢ / ١٧٨ ، الزمخشري ، الكشاف : ٣ / ٦١ ، الرازي ، التفسير الكبير : ٢٢ / ٢٦ ، أبو السعود ، إرشاد العقل السليم : ٦ / ١١ ، الألوسي ، روح المعاني : ١٦ / ١٨٠ .

(٢) التبيان : ٢/ ١٨٢ .

(٣) إضافة إلى السابق ينظر : الأخفش ، معاني القرآن: ٢ / ٦٢٩ ، الطبري ، جامع البيان: ١٦ / ١٥٨ ، النحاس ، إعراب القرآن : ٣ / ٣٧ .

(٤) أبو السعود ، إرشاد العقل السليم : ٦ / ١١ .

(٥) ينظر : السابق .

أجاز عدد من المفسرين[1] تعلّق الجارّ والمجرور ﴿ فِي تِسْعِ ءَايَٰتٍ ﴾ بفعل محذوف يدلُّ عليه السياق ، وهو (اذهب) ، كما أجازوا تقدير ذلك المتعلق وصفاً مشتقاً حالاً أو صفة (مرسلاً) أو (واصلة)[2] .

٢٠- قوله تعالى : ﴿ قَالَ سَنَشُدُّ عَضُدَكَ بِأَخِيكَ وَنَجْعَلُ لَكُمَا سُلْطَٰنًا فَلَا يَصِلُونَ إِلَيْكُمَا ۚ بِـَٔايَٰتِنَآ أَنتُمَا وَمَنِ ٱتَّبَعَكُمَا ٱلْغَٰلِبُونَ ﴾ [القصص ٣٥] .

علّق الزمخشري الجارّ والمجرور (بآياتنا) بنحو ما تعلّق به ﴿ فِي تِسْعِ ءَايَٰتٍ ﴾ أي: اذهبا بآياتنا[3] ، كما أجاز كغيره من المفسرين[4] تعلّقه بـ (يصلون) أو بـ (الغالبون).

ولاشكّ أن الأولى تعلّقه بـ(الغالبون) ؛ «لأن إضافة الغلبة إلى الآيات أولى من إضافة عدم الوصول إليها ؛ لأن المراد بالآيات العصا وصفاتها ، وقد غلبوا بها السحرة ، ولم تمنع عنهم فرعون »[5] ، وإنما تقدّم على متعلَّقه للاختصاص .

(١) الزمخشري ، الكشاف : ١ / ٤٦ ، ٣٤٥ ، ٣ / ٣٥٦ ، الرازي ، التفسير الكبير : ٢٤ / ١٥٨ ، أبو السعود ، إرشاد العقل السليم : ١ / ٢٦٥ ، ابن هشام ، المغني : ٤١٨ .

(٢) ينظر : ابن الأنباري ، البيان في غريب إعراب القرآن : ٢ / ٢١٩ ، العكبري ، التبيان : ٢ / ٢٧٨ ، أبو حيان ، البحر المحيط : ١ / ١٢٩ ، ٧ / ١١٣ ، أبو السعود ، إرشاد العقل السليم : ٦ / ٢٧٥ .

(٣) الكشاف : ٣ / ٤١٥ ، وينظر : أبو السعود ، إرشاد العقل السليم : ٧ / ١٣ .

(٤) ينظر : الطبري ، جامع البيان : ١٥ / ١٥١ ، أبو حيان ، البحر المحيط : ٧ / ١١٣ .

(٥) البرهان : ١ / ٣٤٥ - ٣٤٦ .

ولذلك كان﴿ إِلَيْكُمَا ﴾موضعًا للوقف الجائز .

تلك دراسة ما يسّرالله جمعه من مواضع حـذف فعـل الأمـر جـوازاً في القـرآن الكريم ، وأنت ترى أنّ جلّها يحتمل وجهًا يخرجه عـمّا نحـن فيـه ، ولعلّـه وقـر في نفسك منهج علمائنا – رحمهم الله! – في توجيه تلك المواضع وكشف مُشكلِها.

وفيما نستقبل يتوجّه زمام الحديث تلقاء مواضع حذفه وجوباً .

ثانياً :حذف فعل الأمر وجوباً في القرآن الكريم :

سبقت الإشارة إلى الأساليب العربية التـي يحـذف فيهـا فعـل الأمـر وجوبـاً ، وهاهو ما ورد منها في الأسلوب القرآني موضَّحاً :

١ – أسلوب التحذير :

التحذير هو تنبيه المخاطب على أمر مكروهٍ ليجتنبه ، وله ثلاث صور إجمالاً[1] :

أ – التحذير بلفظ « إيّا » مفردةً ، أو مكررةً ، أو معطوفاً عليها المحـذّرُ منـه ، أو مجروراً بمن ، أو غير معطوف منصوباً نحو : إياك ، إياك إياك ، إياك والكسلَ ، إياك من الكسل ، إياك الكسلَ .

(١) ينظر على سبيل المثال : ابـن هـشام ، أوضـح المسالك : ٤ / ٧٠ ومـا بعـدها . وهـو مبثـوث في بـاب التحذير في كتب النحو .

ب – التحذير بذكر اسم ظاهر نائب عن « إيّا » مضافاً إلى ضمير المحذّر المخاطب ، مفرداً أو مكرراً أو معطوفاً عليه المحذَّرُ منه ؛ نحو : نفسَك ، نفسَك نفسَك ، نفسَك وهواها .

ج– التحذير بذكر المحذر منه مفرداً أو مكرّراً أو معطوفاً عليه محذَّرٌ منه أو مغرىً به ، نحو : الأسدَ ، الأسدَ الأسدَ ، الكسلَ والتوانيَ ، الكسلَ والجدَّ .

وفعل الأمر في هذا الأسلوب هو : احذر أو باعِد أو اتّقِ ، أو نحِّ ، ونحوُها ممّا يناسب المقام ، وهو في الصورة الأولى (التحذير بالضمير (إيّا وفروعه) واجب الحذف ؛ « لكثرة استعمالهم إيّاه في الكلام ، فصار بدلاً من الفعل »[1] .

وأمّا الصورتان الأخريان فحذفُ العامل فيهما واجب في حالتي العطف والتكرار ، وقد تآزر لهذا الحكم عللٌ كثيرة ، حشدها سيبويه بقوله : « وإنما حذفوا الفعل في هذه الأشياء حين ثنَّوا لكثرتها في كلامهم ، واستغناءً بما يرون من الحال ، وبما جرى من الذكر ، وصار المفعول الأوّل بدلاً من اللفظ بالفعل ... »[2] .

والدليل على أنه بدل من الفعل « أنهم إذا أسقطوا أحد الاسمين جوّزوا إظهار الفعل كقولك : احذر الأسد »[3] .

---

(١) سيبويه ، الكتاب : ١ / ٢٧٤ ، وينظر : ابن يعيش ، شرح المفصل : ١ / ٣٨٩ .

(٢) الكتاب : ١ / ٢٧٥ .

(٣) الوراق ، علل النحو : ٢٩٨ .

ويعلّل الرضي هذا الحذف بمقتضى المقام ؛ فيقول : « وحكمةُ اختصاص وجوب الحذف بالمحذّر منه المكرّر ، كونُ تكريره دالاًّ على مقاربة المحذَّر منه للمحذَّر ؛ بحيث يضيق الوقت إلاّ عن ذكرِ المحذَّر منه على أبلغ ما يمكن ، وذلك بتكريره ولا يتّسع لذكر العامل مع هذا المكرّر» (١) .

* أسلوب التحذير في القرآن الكريم :

استُعمِل هذا الأسلوب في القرآن الكريم في موضع واحد ، وهو قوله تعالى : ﴿ فَقَالَ لَهُمْ رَسُولُ ٱللَّهِ نَاقَةَ ٱللَّهِ وَسُقْيَٰهَا ﴾ [الشمس : ١٣] ، ولا غرابة من هذه الندرة باعتبار كثرة النواهي في القرآن الكريم ؛ لأن البدائل التركيبية المعبِّرة عن النهي متنوِّعة ، كأسلوب النهي ، أو الأمر بالتجنُّب ، أو الخبر المرادِ به النهيُ ، وقد استُعمِل الأوّلان من هذه البدائل مُناظَرَةً لموضع الشاهد ، في قوله تعالى : ﴿ قَالَ يَٰقَوْمِ ٱعْبُدُواْ ٱللَّهَ مَا لَكُم مِّنْ إِلَٰهٍ غَيْرُهُۥ قَدْ جَآءَتْكُم بَيِّنَةٌ مِّن رَّبِّكُمْ هَٰذِهِۦ نَاقَةُ ٱللَّهِ لَكُمْ ءَايَةً فَذَرُوهَا تَأْكُلْ فِىٓ أَرْضِ ٱللَّهِ وَلَا تَمَسُّوهَا بِسُوٓءٍ فَيَأْخُذَكُمْ عَذَابٌ أَلِيمٌ ﴾ [الأعراف : ٧٣] ، ومثله قوله تعالى :﴿ وَيَٰقَوْمِ هَٰذِهِۦ نَاقَةُ ٱللَّهِ لَكُمْ ءَايَةً فَذَرُوهَا تَأْكُلْ فِىٓ أَرْضِ ٱللَّهِ وَلَا تَمَسُّوهَا بِسُوٓءٍ فَيَأْخُذَكُمْ عَذَابٌ قَرِيبٌ ﴾ [هود ٦٤].

وهذا الموضع يجري على الصورة الثالثة من صور التحذير السالفة الذكر ، وهي ذكرُ المحذَّر منه معطوفًا عليه محذَّرٌ منه أو مغرىً به ؛ فالمعنى بحسب أصل التركيب

(١) شرح الكافية : ١ / ٤٨٢ ، وينظر : الزركشي ، البرهان : ٣/ ١٠٥ .

والمقامِ الذي قيل فيه أنّ رسول الله صالحًا عليه السلام « قال لقومه لمّا همُّوا بعقر الناقة : هي ناقة الله وآيته الدالة على توحيده ونبوّتي ؛ فاحذروا أن تقوموا عليها بسوء ، واحذروا أيضًا أن تمنعوها من سقياها ... »[(١)]

فلفظ (ناقة) كما يقول أبو حيان « منصوب على التحذير ممّا يجب إضمار عامله ؛ لأنه قد عُطِفَ عليه فصار حكمه بالعطف حكم المكرر ، أي احذروا ناقة الله وسقياها ؛ فلا تفعلوا ذلك »[(٢)] ، وقد جوّز بعضهم كابن مالك[(٣)] أن يكون (سقياها) مغرىً به ؛ فعاملُه المحذوف (الزموا) ، وردّه الألوسي استنادًا إلى المعنى المسوقِ قبل قليل ، فقال : « وليس بشيء ، وسقياها ، أي : واحذروا سقياها ؛ فلا تتعرّضوا بمنعها عنها في نوبتها ، ولا تستأثروا بها عليها »[(٤)] .

وثمّ توجيهٌ آخر لهذا المعطوف ، وهو أن يكون مفعولاً معه ، والتقدير : ذروا ناقة الله مع سقياها [(٥)] .

---

(١) الرازي ، التفسير الكبير : ٣١/ ١٧٧ (بإيجاز) .

(٢) البحر المحيط : ٨/ ٤٧٦ (بإيجاز) ، وينظر : الطبري ، جامع البيان : ٣٠/ ٢١٤ ، الزمخشري ، الكشاف : ٤/ ٧٦٤ ، ابن الشجري ، الأمالي : ٢/ ٩٧ ، السيوطي ، الهمع : ٢/ ١٧ .

(٣) شرح الكافية الشافية : ٢/ ٤١-٤٢ ، الزركشي ، البرهان : ٣/ ١٠٥ .

(٤) روح المعاني : ٣٠/ ١٤٥ .

(٥) ينظر : السابق .

٢- أسلوب الإغراء :

وهو تنبيهُ المخاطَب على أمر محمودٍ ليفعله ، وله ثلاث صور كالتحذير ، الأولى ذكر المغرى به مفرداً ، والأخرى ذكره مكرراً ، والثالثة ذكره معطوفاً عليه مغرًى به آخرُ. وحكم حذف الفعل في هذه الصور وعلته كما في التحذير ، فعامله واجب الحذف في العطف والتكرار ، وجائز دونهما[(١)] .

ولم يستعمل الأسلوب القرآني أيًّا من الصور التي يجب فيها حذف العامل[(٢)] ، وما استعمله هو الصورة الأولى التي يجوز فيها الحذف على رأيٍ من آراء أخرى قيلت في التوجيه ، وقد مرّ بيانها في مواضع الحذف الجائز ، وهي كل موضع قيل فيه بتقدير العامل « الزم »[(٣)] ، كما يدخل فيها توجيه المعطوف في الشاهد الذي مرّ بنا في أسلوب التحذير ، وهو قوله تعالى : ﴿ فَقَالَ لَهُمْ رَسُولُ ٱللَّهِ نَاقَةَ ٱللَّهِ وَسُقْيَـٰهَا ﴾ [الشمس : ١٣] .

---

(١) كان ينبغي أن يُقدَّم الإغراء على التحذير خلافاً لما شاع في كتب النحو وتُدوول ؛ لأنه أمر والتحذير نهي ، والأمر قبل النهي ، ولكنّي اقتفيت أثرهم ؛ لأن أحكامهم النحوية هنا محالةٌ على ما أسسّوه هنالك .

(٢) يجري على أسلوب الإغراء ما جرى على أسلوب التحذير من تعدّد تراكيب الأساليب غير الاصطلاحية (المبوّب لها) . وعن مظاهرها يقول الخليل : « يقال في الإغراء : لديك فلاناً كقولك عليك فلاناً » ، ويقول الزجاجي : « العرب تغري بـ (عندك) ، و (عليك) » ؛ ينظر : العين : (غ ر ي) ، والجمل : ٢٤٤ .

(٣) ينظر مثلاً من البحث ص : ٤١٧ ، ٤١٩ ، ٤٢٦ ، ٤٣٠ .

٣- المصدر النائب عن فعله إذا كان أمراً أو دعاءً بلفظ الأمر:

يرى النحويون أن عامل النصب في هذا المصدر ، نحو : ضرباً زيداً ، هو فعل الأمر من ذلك المصدر ، وهو محذوف وجوبًا[١] ؛ « لكونه بدلاً من اللفظ بالفعل »[٢] ، وقد سبق بيان مواضعه في القرآن[٣] .

٤- أسلوب الاشتغال :

حدُّ الاشتغالِ - كما هو معروف - أن يتقدَّم اسمٌ ، ويتأخَّر عنه فعلٌ أو شبهه مشتغلٌ بضميره أو ملابسه وفق شروط معروفة .

وذلك الفعل المشغول إن كان أمراً فهو ممّا يدخل في موضوعنا ؛ إذ يرى جمهور البصريين[٤] أنّه مفسِّر لفعل أمر محذوف يعمل في الاسم المتقدّم (المشغولِ عنه) ، ويقدَّر لفظ ذلك الفعل المحذوف بلفظ المفسِّر أو بمعناه إن لم يصلُحْ للإعمال ، وهو واجب الحذف ؛ « لأنه جعل الفعل الذي بعده كأنه عِوَضٌ منه ، ولا يجوز الجمع بين العوض والمعوَّض منه »[٥] .

---

(١) ينظر : سيبويه ، الكتاب : ١ / ٣١٢ ، المبرد ، ٤ / ١٥٧ ، ابن يعيش ، شرح المفصل : ١ / ٢٨٠ ، ابن مالك ، شرح التسهيل : ٢ / ١٨٣وما بعدها ، أبو حيان ، الارتشاف : ٣ / ١٣٦٠ .

(٢) ابن مالك ، شرح التسهيل : ٢/ ١٨٦ .

(٣) ينظر : ص٩٠ من البحث .

(٤) سيبويه ، الكتاب : ١ / ١٣٨ ، المبرد ، المقتضب : ٢ / ٧٦ ، أبو علي الفارسي ، الإيضاح : ٨٨ ، ابن الأنباري ، الإنصاف : ١ / ٨٢ ، العكبري ، التبيين : ٢٦٦ ، ابن يعيش ، شرح المفصل : ٢ / ٤٠٩ .

(٥) ابن عصفور ، شرح الجمل : ٢/ ٤٠٩ .

ولا حذف عند الكوفيين إذ يرون أن الاسم المنصوب المتقدِّم معمولٌ للفعل المتأخر [(١)] ، وبهذا فالعامل يتوجّه إلى معمولين بعملٍ واحد ، وهو مخالفٌ لأصولهم، وبذلك فتقدير البصريين عاملاً محذوفًا يُجنبهم هذا الإلزام ، كما أنه سبيلٌ لمحاكاة النمط الوضعي للجملة من جهة أخرى .

فالقول بالحذف إذًا اقتضته أصول الصناعة ، ولكنّ ذلك لا يبرِّر القول بتحقُّقه في الأساليب ، فنمضي في تحديد مواضعه منها إلاّ إذا استدعاه المعنى ؛ ولذا يحسُن بنا تبيُّن الغرض من استعماله .

الغرض من استعمال هذا الأسلوب :

ممّا هو مقرَّر أن تقديم ما يجوز تأخيره – يستكنُّ وراءه غرض ، وقد أشار سيبويه إلى ذلك الغرض إجمالاً بقوله : « كأنّهم إنما يقدّمون الذي بيانه أهمُّ لهم ، وهم ببيانه أعنى ، وإن كانا جميعاً يُهمّانهم ويعنيانهم » [(٢)] ، ومصداقه قول الجرجاني : « فإذا وجب لمعنًى أن يكون أوّلاً في النفس وجب للّفظِ الدالِّ عليه أن يكون مثلَه أوّلاً في النطق » [(٣)] .

---

(١) ينظر : الفراء ، معاني القرآن : ١ / ٣٧٦ ، ابن الأنباري ، الإنصاف : ١ / ٨٢ ، العكبري ، التبيين : ٢٦٦ ، وتنظر الردود عليهم أيضًا عند : ابن يعيش ، شرح المفصل : ١ / ٤٠٢ ، ابن عصفور ، شرح الجمل : ٢ / ٤١٠ ، ابن مضاء ، الردّ على النحاة : ٧٩ ، خليل عمايرة ، في التحليل اللغوي : ٢٦٠ .

(٢) الكتاب : ١ / ٣٤ .

(٣) دلائل الإعجاز :٥٢ .

وقياساً على ذلك فالغرض من هذا الأسلوب هو الاعتناء بالاسم المنصوب ؛ إذ كان مقدّماً عن موضعه في أصل بناء الجملة ، غير أن البلاغيين تصوّروا الغرض بحسب رتبة الاسم المشغول عنه مع الفعل المقدَّر ؛ يقول الخطيب : « وأمَّا نحو قولك : زيداً عرفته فإنْ قُدِّر المفسِّر المحذوف قبل المنصوب ، أي : عرفت زيداً عرفته ، فهو من باب التوكيد أعني تكرير اللفظ ، وإن قُدِّر بعده ، أي : زيداً عرفت عرفته أفاد التخصيص »[1] ، وهو تصوّرٌ نظريٌّ عام ؛ أمّا إجراء التحليل فينطلق من مراعاة المقام وأصول الصناعة ؛ يقول السبكي : « وأمّا نحو : زيداً عرفته ، فتأكيدٌ إن قُدِّر المفسِّر قبل المنصوب ، وإلا فتخصيصٌ ، وأمّا نحو : ﴿ وَأَمَّا ثَمُودُ فَهَدَيْنَٰهُمْ ﴾ [فصلت : ١٧] فلا يفيد إلا التخصيص »[2] .

ويبيّن ابن هشام ذلك في معرض ردِّه تجويز البيانيين لتقدير العامل مؤخَّرًا بقوله: « وليس كما توهّموا ، وإنما يُرتكَب ذلك عند تعذُّر الأصل ، أو عند اقتضاء أمرٍ معنوي لذلك »[3] .

وقد انتهى بعضُ الدارسين بعد تحليل تراكيب الاشتغال وَفْقَ المنهجِ التحويلي إلى أنه « لو كان تحليل مثل هذه التراكيب تحليلاً وصفيًّا لا تتحكَّم فيه قسريّة القاعدة النحوية لكان باب الاشتغال نمطاً من أنماط التراكيب التي تحمل معنى التوكيد »[4] .

---

(١) الخطيب القزويني ، الإيضاح : ١ / ١١١.

(٢) عروس الأفراح : ١/ ٦٥ .

(٣) المغني : ٥٧٦ .

(٤) خليل عمايرة ، في التحليل اللغوي : ٢٦٦ (بتصرف يسير) .

والذي يؤدّي إليه ما سبق أنّ المعنى الذي يحدثه أسلوب الاشتغال معنًى غيرُ مؤسَّس ، فهو إمّا تأكيد وإمّا تخصيص .

على أنّ الدكتور فاضل السامرائي نقض مقالة البلاغين بتحليل بعض شواهد هذا الأسلوب في القرآن الكريم ؛ إذ لا دليل على إفادتها تخصيصاً ولا توكيداً ، وعبَّر عن رأيه بقوله : « والذي أراه في هذا الباب أن الاشتغال لا يفيد تخصيصاً ، ولا توكيداً ، وإنما هو أسلوب خاصٌّ يؤدِّي غرضاً معيَّناً »(١) ، وذلك الغرض هو « الاهتمام به والحديث عنه غيرَ أنه حديثٌ لا يرقى إلى درجة العمدة »(٢) .

ويوضِّح ذلك بأنك « قدّمْتَ المنصوب في الاشتغال للحديث عنه بدرجة أقلَّ من المبتدأ ؛ لأنّ المبتدأ متحدَّثٌ عنه ، والحديث يدور عليه أساساً بخلاف المشغول عنه ؛ فإنّ الحديث يدور على غيره أساساً ... فهو مرحلةٌ دون المبتدأ ، وفوق المفعول ؛ إذ هو متحدَّثٌ عنه من جهة ، لكنّه لا يرقى إلى درجة المبتدأ ، فيكون معنى الاشتغال على هذا أنه إنما جيء بالاسم المنصوب المتقدِّم لإرادة الحديث عنه ، ثم شُغِل عنه بالحديث عن المسنَد إليه ، فهو أسلوبٌ على صورة المبتدأ والخبر »(٣) .

وحلَّل على ذلك غيرَ شاهدٍ ، منها قوله تعالى : ﴿ وَلَقَدْ جَعَلْنَا فِى ٱلسَّمَآءِ بُرُوجًا وَزَيَّنَّـٰهَا لِلنَّـٰظِرِينَ ﴿١٦﴾ وَحَفِظْنَـٰهَا مِن كُلِّ شَيْطَـٰنٍ رَّجِيمٍ ﴿١٧﴾ إِلَّا مَنِ ٱسْتَرَقَ ٱلسَّمْعَ

(١) معاني النحو : ٢ / ١١٢ .

(٢) السابق : ٢ / ١١٣ بتصرُّف يسير .

(٣) السابق : ٢ / ١١٣-١١٤ (بتصرُّف) .

فَأَتْبَعَهُۥ شِهَابٌ مُّبِينٌ ﴿١٨﴾ وَٱلْأَرْضَ مَدَدْنَـٰهَا وَأَلْقَيْنَا فِيهَا رَوَٰسِىَ وَأَنۢبَتْنَا فِيهَا مِن كُلِّ شَىْءٍ مَّوْزُونٍ ﴿١٩﴾ وَجَعَلْنَا لَكُمْ فِيهَا مَعَـٰيِشَ وَمَن لَّسْتُمْ لَهُۥ بِرَٰزِقِينَ ﴾ [الحجر : ١٦ - ٢٠] .

فالكلام « - كما ترى - هو على الله تعالى لا على الأرض ، ولكن قدَّم الأرض للاهتمام بها مِن بين ما ذكر ، والكلام فيها قبلُ وبعدُ على الله تعالى ، ولو رفع الأرض لكان الحديث يدور عنها والإسناد إليها ، والسياق غير ذلك »(١) .

فالسياق معنيٌّ بالفاعل عند نصبِ المشغول عنه ، وتقديمُه مشعرٌ بالاهتمام به ، وأمّا إن رُفِعَ المشغول عنه ، فالسياق معنيٌّ بالإسناد إلى المبتدأ لا إلى الفاعل كما يتَّضِح في قوله تعالى : ﴿ ٱلزَّانِيَةُ وَٱلزَّانِى فَٱجْلِدُوا۟ كُلَّ وَٰحِدٍ مِّنْهُمَا مِا۟ئَةَ جَلْدَةٍ ۖ وَلَا تَأْخُذْكُم بِهِمَا رَأْفَةٌ فِى دِينِ ٱللَّهِ إِن كُنتُمْ تُؤْمِنُونَ بِٱللَّهِ وَٱلْيَوْمِ ٱلْـَٔاخِرِ ۖ وَلْيَشْهَدْ عَذَابَهُمَا طَآئِفَةٌ مِّنَ ٱلْمُؤْمِنِينَ ﴿٢﴾ ٱلزَّانِى لَا يَنكِحُ إِلَّا زَانِيَةً أَوْ مُشْرِكَةً وَٱلزَّانِيَةُ لَا يَنكِحُهَآ إِلَّا زَانٍ أَوْ مُشْرِكٌ ۚ وَحُرِّمَ ذَٰلِكَ عَلَى ٱلْمُؤْمِنِينَ ﴾ [النور : ٢ - ٣] .

وهو يؤدِّي إلى ما سبق من القول بأن أسلوب الاشتغال لا يؤسِّس معنى جديدًا، وإذا كان ذلك العاملُ المقدَّرُ لا يتأسَّسُ به معنىً جديد ، فهو لا يكوِّن محوراً لجملة طلبية كنظائره في مواضع الحذف الواجب ؛ وبذا فالأسلوب كاملاً جملةٌ طلبية واحدة محورها الفعل المفسِّر ، وغاية ما طرأ على هذه الجملة – من حيث الصورة المنطوقة – أشبه ما يكون بتقديم المفعول به وجوباً .

(١) ينظر : فاضل السامرائي ، معاني النحو : ٢ / ١١٥ وما بعدها ، وينظر : أحمد عبد الستار الجواري ، نحو المعاني : ٨٨ .

ولذلك لا جدوى من معرفة عين الفعل المقدّر في استعمالات هذا الأسلوب في القرآن إذ كان افتراضاً ذهنياً من إيحاءات نظرية العامل .

٥- المثل وما أشبهه في كثرة الاستعمال :

المثلُ كما عرّفه المرزوقي : « جملةٌ من القول مقتضبةٌ مِن أصلها ، أو مرسلَةٌ بذاتها؛ فتتّسم بالقبول ، وتشتهر بالتداول ، فتُنقل عمّا وردت فيه إلى كلّ ما يصحّ قصده بها من غير تغيير يلحقها في لفظها ... »[١] .

والإيجاز أهمُّ الخصائص التركيبية للمَثَل ؛ ليسهل حفظه ، وتكتُبَ له السيرورة التي تعصمه من التغيير ، وكثيراً ما قيل إن الأمثال لا تُغيَّر .

وقد استُعمل فعل الأمر محذوفاً في الأمثال ، وحذفُه حينئذ واجبٌ لا لقرينةٍ تسدُّ مسدَّه ، بل لكثرة الاستعمال التي تغني غناء القرينة ، فقد تقرَّر أنها « علّة وجوب الحذف في السماعيات »[٢] بالإضافة إلى توفّر الشرط العامّ للحذف ، وهو العلم بالمحذوف .

وقد ساق سيبويه - رحمه الله - جملةً من الأمثال التي حُذِف منها فعل الأمر ؛ قال : « ومن ذلك قول العرب : « كليهما وتمراً » ؛ فهذا مثلٌ قد كثر في كلامهم واستعمل ، وتُرِك ذكرُ الفعل لما كان قبل ذلك من الكلام ، كأنه قال : أعطِني كليهما وتمراً ،

(١) السيوطي ، المزهر : ١ / ٣٧٥ .

(٢) الرضي ، شرح الكافية : ١ / ٣٤٠ .

ومن ذلك قولهم: « كلَّ شيءٍ ولا هذا » ، و « كلَّ شيءٍ ولا شتيمةَ حُرٍّ » ، أي ائت كلَّ شيء ولا ترتكِبْ شتيمةَ حُرٍّ ... »[1] .

ولأن الشيء إذا أشبه شيئاً آخر أخذ بعضاً من أحكامه ، فثمّ تراكيب لغوية جرت مجرى المثل في كثرة الاستعمال ، فأخذت أهمَّ خصائصه التركيبية ، وهي الإيجاز بالحذف ، وبسبب تلك الكثرة حظيت بعقد سيبويه لها باباً ، وسمه بقوله : « هذا بابٌ يُحذف منه الفعل لكثرته في كلامهم حتى صار بمنزلة المثل »[2] ، وهو الباب الذي سقتُ منه كلامَه الفارط – ومن شواهده على هذا الباب ، وقد مرّ[3] :

ديارَ ميّة إذ ميٌّ مساعِفةٌ ولا يَرى مثلَها عُجْمٌ ولا عربُ

وحيث كان الكلام جارياً مجرى المثل لزمه أن يحكى دون تغيير ، فما حذف منه لا يظهر ؛ لأن الإظهار ضربٌ من التغيير ،والقرآن جارٍ على لغة العرب ؛ فلا غرابة أن تجري تراكيبه مجراها ، ومن ذلك – فيما نحن بصدده – حذف فعل الأمر وجوباً فيما مجرى المثل ، وقد ورد ذلك – وفق بعض التوجيهات – في ثلاثة مواضع من القرآن ، إليكها موضَّحة :

١ – قوله تعالى : ﴿ يَٰٓأَيُّهَا ٱلنَّاسُ قَدْ جَآءَكُمُ ٱلرَّسُولُ بِٱلْحَقِّ مِن رَّبِّكُمْ فَـَٔامِنُوا۟ خَيْرًا لَّكُمْ ﴾ [النساء : ١٧٠] .

---

(١) الكتاب : ١ / ٢٨٠ – ٢٨١ .

(٢) الكتاب : ١ / ٢٨٠ .

(٣) ينظر ص ٤٠٩ من البحث .

٢- قوله تعالى : ﴿ يَٰٓأَهۡلَ ٱلۡكِتَٰبِ لَا تَغۡلُواْ فِي دِينِكُمۡ وَلَا تَقُولُواْ عَلَى ٱللَّهِ إِلَّا ٱلۡحَقَّۚ إِنَّمَا ٱلۡمَسِيحُ عِيسَى ٱبۡنُ مَرۡيَمَ رَسُولُ ٱللَّهِ وَكَلِمَتُهُۥٓ أَلۡقَىٰهَآ إِلَىٰ مَرۡيَمَ وَرُوحٞ مِّنۡهُۖ فَـَٔامِنُواْ بِٱللَّهِ وَرُسُلِهِۦۖ وَلَا تَقُولُواْ ثَلَٰثَةٌۚ ٱنتَهُواْ خَيۡرٗا لَّكُمۡ ﴾ [النساء : ١٧١].

للنحاة في نصب (خيراً) أربعة أقوال[١] :

الأول : أنه على إضمار فعلِ أمرٍ محذوف تقديره : (وأتوا) ، وهو مذهب أكثر النحويين والمفسرين[٢] ، يقول سيبويه معتمِداً على دلالة الحال على ذلك المحذوف : « وإنما نصبت (خيراً لك) لأنك حين قلت : (انته) فأنت تريد أن تخرجه من أمرٍ ، وتدخله في آخر »[٣] .

وقد نبّه سيبويه إلى وجوب الحذف في هذا الشاهد عندما نظّر له بشاهد آخر بجامع مطلق الحذف ، وهو « انته يا فلان أمرًا قاصدًا » ، واستدرك بالتفريق بين حكم الحذف فيهما ؛ فقال : « إلا أن هذا يجوز لك فيه إظهار الفعل ، فإنما ذكرت لك

---

(١) الموضعان من حيث التوجيه سيان ؛ ينظر : العكبري ، التبيان : ١ / ٣١١ ، أبو حيان ، البحر المحيط : ٣ / ٤١٨ .

(٢) سيبويه ، الكتاب : ١ / ٢٨٣ ، الأخفش ، معاني القرآن : ١ / ٤٥٧ ، المبرد ، المقتضب : ٣ / ٢٨٣ ، ابن السراج ، الأصول : ٢ / ٢٥٣ ، الزمخشري ، الكشاف : ١ / ٦٢٦ ، ابن عطية ، المحرر الوجيز : ٢ / ١٣٩ ، ابن الشجري ، الأمالي : ٢ / ٩٩ - ١٠٠ ، ابن الحاجب ، الإيضاح في شرح المفصل : ١ / ٣٠٨ - ٣٠٩ ، الرضي ، شرح الكافية : ١/ ٣٤٠ ، أبو حيان ، الارتشاف : ٣/ ١٤٧٤ ، ابن هشام ، المغني : ٥٩٦ .

(٣) الكتاب : ١ / ٢٨٣ .

ذا لأمثّل لك الأول به ؛ لأنه قد كثر في كلامهم حتى صار بمنزلة المثل »[١] ، ولـربما كان جري هذا التركيب مجرى المثل مبرراً لفقد شرط الحذف الواجب ، وهـو تـوفر القرينة السادَّة مسدَّ المحذوف ، والغنية بتوفر الشرط العام للحذف ، وهو الـدليل ؛ إذ كان من أهمّ خصائص أسلوب المثل التركيبية خروجه على القواعد النحوية بلـه عدم خضوعه لقيودها ، كما أن كثرة الاستعمال قد تغني عن تلك القرينة فيما يظهر ؛ لأنها « علة وجوب الحذف في السماعيات »[٢] ، وإن كان في كلام بعـض النحـويين ما يومئ إلى تلك القرينة في الآية الثانية ؛ يقول المبرد في ذلك : « وإذا أضمر (إيتوا) فقد جعل (انتهوا) بدلاً منه »[٣] ؛ لأن النهي إذ كان أمراً بالتجنب ، فهو يغني عـن الأمر بالضد .

وأيًّا ما يكن الأمر فالجملة الطلبية التي حذف فعلها (الأمر) جارية عـلى سـنن الحذف ، أو أنها جارية على السلوك التركيبي للمثل ، وهنـا يتـضح أن هـذا البيـان المعجز من مظاهر جريانه على كلام العرب سلوكُه لغةَ المثل التي كثر استعمالها عـلى ألسنة القوم .

وأما التوجيهات الأخرى لنصب (خيراً) التي أشرت إليها في البدء فلا تـسلم من الضعف ، وهي :

(١) الكتاب : ١ / ٢٨٤ .

(٢) الرضي ، شرح الكافية : ١ / ٣٤٠ ، وينظر : سيبويه ، الكتاب : ١ / ٢٨٣ .

(٣) المقتضب : ٣ / ٢٨٣ ، وينظر : سيبويه ، الكتاب : ١ / ٢٨٣ - ٢٨٤ .

الثاني : أنه خبر (يكن) المحذوفةِ الواقعةِ جواباً للأمر ، وهو مذهب الكسائي[(١)] ، وأبي عبيدة[(٢)] والبغوي[(٣)] ، وقد بادر المبرد بردّه بأنه « خطأٌ في تقدير العربية ، لأنه يضمر الجواب ولا دليل عليه »[(٤)] ، كما أن هذا الموضع ليس ممَّا كثر فيه حذف (كان) .

الثالث : أنه صفةٌ لمصدرٍ محذوفٍ للفعل الذي مثله (آمنوا ، انتهوا) ، وهو مذهب الفراء ومرادُه عند قوله : « (خيراً) منصوبٌ باتّصاله بالأمر ؛ لأنه من صفة الأمر »[(٥)] .

وقد ردّه ابن عصفور بالسّبر من جهتي الصناعة والمعنى ؛ قال : « وذلك أنّ (خيراً) هذا لا يخلو أن تريد به الصفة أو الخيرَ الذي هو ضدُّ الشّر ؛ فإذا أردتَّ الصفة ضعفت لفظاً ومعنى : أما اللفظ فإنه لا يجيء ذلك إلا بحذف (مِن) ، وحذفها قليل ، وأما المعنى فلأنه يلزم التقدير : انتهاء خيراً لكم من تركه ؛ لأن أفعل يقتضي التشريك ، وليس كذلك ؛ ألا ترى أن النهي هنا إنما هو عن الكفر ؛ لأنه ما تقدّم من قوله تعالى : ﴿ وَلَا تَقُولُوا۟ ثَلَـٰثَةٌ ﴾ ، والكفر لا خير فيه ، وإن

---

(١) ينظر : ابن الشجري ، الأمالي : ٢ / ٩٩ ، ابن يعيش ، شرح المفصل : ١ / ٣٩٥ .

(٢) مجاز القرآن : ١ / ٤٣ .

(٣) معالم التنزيل : ١ / ٥٠١ ، ٥٠٢ .

(٤) المقتضب : ٣ / ٢٨٣ .

(٥) معاني القرآن : ١ / ٢٩٥ .

كان أراد بالخير ضد الشر، كان اسماً من الأسماء ؛ فيقبح الوصف بـه ، بـل لا يجـوز ذلك بقياس أصلاً »[١] .

وهو مردود أيضاً بعدم صلاحية هذا التوجيه في نظائر أخرى ، وذلـك قـولهم : « حسبك خيراً لك ؛ فإن تقدير مصدر هاهنا لا يحـسن ، وبقـولهم : وراءك أوسـعُ لك، فإن أوسع صفة لمكان لا لمصدر »[٢] ، وعدّه علي بـن سـليمان – في نقـل النحـاس – خطأ فاحشاً ؛ لأنه يكون المعنى انتهوا الانتهاء الذي هو خير لكم[٣] ، وهو غير دقيق في نظري ؛ إذ ليست الصفة مخلِّصةً على كل حال .

فهذا التوجيه إذًا إما أن يـؤدي إلى الحمـل عـلى القليـل مـن اسـتعمال « أفعـل » التفضيل وفسادٍ في المعنى أو إلى مخالفة القياس في الوصف بالأسماء ، دون حاجـة ، والاستعمال القرآني أولى بمنع الحمل على ذلك .

الرابع : أنه حال ، وهو رأيٌ نُسب إلى بعض الكوفيين[٤] ، واختاره الطـاهر بـن عاشور[٥] .

يقول الطاهر في بيان وجهه «وعندي أنه منصوب على الحال من المـصدر الـذي تضمّنه الفعل وحده ، أو مع حرف النهي ، والتقدير: فآمنوا حال كون الإيمان خيرًا،

---

(١) ابن عصفور ، شرح الجمل : ٢ / ٤٢٠ (بتصرف) .

(٢) ابن مالك ، شرح التسهيل : ٢ / ١٥٩ .

(٣) النحاس ، إعراب القرآن : ١ / ٥٠٩ .

(٤) ينظر : الطبري ، جامع البيان : ٦ / ٣٣ .

(٥) التحرير والتنوير : ٤ / ٣٢٩ .

وحسبك حالَ كونِ الاكتفاءِ خيرًا، ولا تفعل كذا حال كون الانتهاء خيرًا. وعودُ الحال إلى مصدر الفعل في مثله كعود الضمير إليه في قوله ﴿ ٱعۡدِلُواْ هُوَ أَقۡرَبُ لِلتَّقۡوَىٰۖ ﴾ [المائدة:٨] ، لا سيما وقد جرى هذا مجرى الأمثال ، وشأن الأمثال قوة الإيجاز. وقد قال بذلك بعض الكوفيين وأبو البقاء»[١] ، لكنّ فيه تكلُّفًا في التقدير .

ونخلص من هذا العرض والمناقشة لتوجيهات النصب إلى أنّ المذهب الذي عليه أكثر النحاة والمفسرين هو الأولى ، وبهذا فالجملة طلبية حُذف فعلها حذفاً واجباً ؛ لأنها جرت مجرى المثل في الاستعمال العربي ، والقرآن الكريم جار على لغة العرب .

٣- قوله تعالى : ﴿ فَٱتَّقُواْ ٱللَّهَ مَا ٱسۡتَطَعۡتُمۡ وَٱسۡمَعُواْ وَأَطِيعُواْ وَأَنفِقُواْ خَيۡرٗا لِّأَنفُسِكُمۡۗ ﴾ [التغابن : ١٦] .

(خيرًا) وُجِّه نصبها كالآية السابقة ، يقول العكبرى : « هو مثل قوله تعالى : ﴿ ٱنتَهُواْ خَيۡرٗا لَّكُمۡۚ ﴾ »[٢] ، وأضاف بعض المفسرين جواز أن يكون « خيراً » عامله أنفقوا باعتبار أن الخير هو المال[٣] . وعندئذٍ لا تقدير ، ويرى الألوسي أنّ فيه بُعداً من حيث المعنى[٤] .

---

(١) السابق .

(٢) التبيان : ٢ / ٤٥٦ .

(٣) ينظر : النحاس ، إعراب القرآن : ٤ / ٤٤٦ ، الرازي ، التفسير الكبير : ٣٠ / ٢٥ ، القرطبي ، الجامع لأحكام القرآن : ١٨ / ١٤٦ .

(٤) روح المعاني : ٢٨ / ١٢٨ .

ثانيًا : صيغة المضارع المقترن بلام الأمر :

أ- حذف لام الأمر :

معلومٌ أنَّ الحذف خلافُ الأصل ، فهـو دائـماً متنكَّـبٌ إلاّ لغـرض ، وإذا كـان فلابدّ من دليل حالٍ أو مقالٍ يكون عونًا على أمن اللّبس وتحقيق الفائدة ، كما أنّ مِن المقرّر أنّ استعمال الحرف سبيلٌ إلى الاقتصاد في الكلام ، ولذا كان الأصلُ في المعنى أن يؤدَّى بالحرف ؛ فهو مختصَرٌ في ذاته ، وحذفه ضربٌ من الاختصار بل إجحـاف فيه ؛ لأنه اختصار للمختصر .

والنحويون يذكرون أن عامل الجزم أضعفُ من عامل الجرِّ ؛ لأن « الجزم نظـير الجرِّ ، فمن ثمّ لم يضمروا الجازم كما لم يضمروا الجارَّ »[(١)] .

وحذفُ لام الأمر ، وهي المبنى الذي يحمل دلالة الجملة على الطلب يـؤدّي إلى التباس الطلب بالخبر لولا دلالةُ الحركة الإعرابية للفعـل وقرينـةُ الحـال ، وهمـا لا يُقطع بورودهما على كلِّ حال .

هــذا مــن جانــب ، ومــن جانــبٍ آخــر ، فــإنّ حــذف لامِ الأمــر وبقــاءَ عملها ، يؤدِّي إلى مخالفة ما لاحظه النحويون من تـأمُّلهم لطبيعـة هـذا النـوع مـن العوامل .

فقد لاحظوا ورود هذا الحذف في قدرٍ يسيرٍ من الـشعر ، وكـان لهـم في الحكـم

(١) الكتاب ٣/ ٩ ، وينظر : ابن عصفور ، شرح الجمل ٢ / ٨٥٧ .

عليه الأقوال الآتية :

أ- أنه قليلٌ مختصٌّ بالضرورة ، وهو مذهب جمهور النحويين [(١)] ، ومن شواهدهم على ذلك :

- محمَّدُ تفدِ نفسَك كلَّ نفسٍ إذا ما خفتَ مِن شيء تبالا
- على مثلِ أصحابِ البعوضة فاخمشي لك الويلُ حرَّ الوجهِ أو يبكِ من بكى

ب - جواز حذفها اختيارًا ؛ بشرط أن يتقدَّم عليها أمرٌ قوليّ ؛ قال به الكسائي[(٢)]، وجعل منه قوله تعالى ﴿ قُل لِّعِبَادِيَ ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ يُقِيمُواْ ٱلصَّلَوٰةَ ﴾ [إبراهيم : ٣١] .

وعدّه ابنُ مالكٍ كثيرًا مطّردًا[(٣)] .

جـ - جواز حذفها قليلًا في الاختيار بعد قولٍ غير أمر ، وهو ثالث ثلاثة آراء

(١) يُنظر : سيبويه : الكتاب ٣ / ٨ ، ابن السراج ، الأصول ٢ / ١٥٧ - ١٧٤ - ١٧٥ ، ابن جني ، سرّ الصناعة : ١ / ٣٩٠ - ٣٩١ ، وابن الأنباري ، الإنصاف : ٢ / ٥٤٤ ، ٥٤٧ ، ابن يعيش ، شرح المفصل ٤ / ٢٩١ - ٢٩٢ ، ابن خروف ، شرح الجمل : ٢ / ٨٥٧ - ٨٥٨ ، ابن أبي الربيع ، البسيط: ٢ / ٢٢٤ ، أبو حيان ، الارتشاف : ٤ / ١٨٥٦ ، ابن هشام ، المغني : ٢٢٧ ، السيوطي ، الهمع: ٢ / ٤٤٤ .

(٢) ينظر : الفارسي ، إيضاح الشعر : ٦٤ ، المسائل المنثورة :١٥٩ ، ابن مالك ، شرح التسهيل : ٤/ ٦٠ ، المرادي ، الجنى الداني : ١١٣ .

(٣) شرح الكافية الشافية : ٢ / ١٣٩ ، ١٤٠ .

لابن مالك[١] ، مستدلًّا بقول الرّاجز :

قلتُ لبوّابٍ لديه دارُها تيذنْ فإني حمؤُها وجارُها

وقد رفض المبرّدُ تفسيرَ النحاة هذه الظاهرةَ بحذف لام الأمر ؛ فقال بعد أن ذكر موقفهم واستشهادهم بالبيتين الأوّلين: « فلا أرى ذلك على ما قالوا ؛ لأنّ عوامل الأفعال لا تُضمَر ، وأضعفُها الجازمة ؛ لأن الجزم في الأفعال نظيرُ الخفض في الأسماء . ولكن بيت متمّم (على مثل أصحاب البعوضة ...) حُمل على المعنى ؛ لأنه إذا قال : فاخمشي ، فهو في موضع : فلتخمشي ، فعطف الثاني على المعنى ، وأمّا هذا البيت الأخير (محمد تفد) فليس بمعروف »[٢] .

ذلك موقف النحاة من حذف لام الأمر[٣] . وننتقل فيما يأتي إلى دراستها في القرآن الكريم .

* حذف لام الأمر وبقاء معمولها في الاستعمال القرآني :

في النصّ القرآني مواضعُ وُجِّه المضارع فيها على حذف لام الأمر وبقاء عملها، أَبْيَنُها ما يأتي :

---

(١)شرح الكافية الشافية : ٢ / ١٣٩ ، ١٤٠ .

(٢) المبرد ، المقتضب : ٢ / ١٣٣ .

(٣)وتجدر الإشارة إلى أن الكوفيين وأبي الحسن الأخفش – وتبعهم ابن هشام – يرون أن لام الطلب حُذفت حذفًا مستمرًّا من فعل الأمر . فنحو : قم واقعد ، أصله لتقم ولتقعد ، فحُذفت اللام للتخفيف، وتبعها حرف المضارعة ؛ ينظر: ابن هشام ، المغني : ٢٢٩ ، وللردود على هذا المذهب ينظر : ابن الأنباري ، الإنصاف :٢/ ٥٢٤ وما بعدها ، العكبري ، التبيين : ١٧٦ وما بعدها .

١- قوله تعالى ﴿ قُل لِّعِبَادِيَ ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ يُقِيمُواْ ٱلصَّلَوٰةَ وَيُنفِقُواْ مِمَّا رَزَقۡنَٰهُمۡ سِرّٗا وَعَلَانِيَةٗ مِّن قَبۡلِ أَن يَأۡتِيَ يَوۡمٞ لَّا بَيۡعٞ فِيهِ وَلَا خِلَٰلٌ ﴾ [إبراهيم : ٣١].

٢- قوله تعالى : ﴿ وَقُل لِّعِبَادِي يَقُولُواْ ٱلَّتِي هِيَ أَحۡسَنُۚ إِنَّ ٱلشَّيۡطَٰنَ يَنزَغُ بَيۡنَهُمۡ ﴾ [الإسراء : ٥٣]

٣- قوله تعالى : ﴿ قُل لِّلۡمُؤۡمِنِينَ يَغُضُّواْ مِنۡ أَبۡصَٰرِهِمۡ وَيَحۡفَظُواْ فُرُوجَهُمۡ ﴾ [النور : ٣٠].

٤- قوله تعالى : ﴿ وَقُل لِّلۡمُؤۡمِنَٰتِ يَغۡضُضۡنَ مِنۡ أَبۡصَٰرِهِنَّ وَيَحۡفَظۡنَ فُرُوجَهُنَّ وَلَا يُبۡدِينَ زِينَتَهُنَّ إِلَّا مَا ظَهَرَ مِنۡهَا ﴾ [النور : ٣١].

٥- قوله تعالى : ﴿ يَٰٓأَيُّهَا ٱلنَّبِيُّ قُل لِّأَزۡوَٰجِكَ وَبَنَاتِكَ وَنِسَآءِ ٱلۡمُؤۡمِنِينَ يُدۡنِينَ عَلَيۡهِنَّ مِن جَلَٰبِيبِهِنَّ ﴾ [الأحزاب : ٥٩].

٦- قوله تعالى : ﴿ قُل لِّلَّذِينَ ءَامَنُواْ يَغۡفِرُواْ لِلَّذِينَ لَا يَرۡجُونَ أَيَّامَ ٱللَّهِ لِيَجۡزِيَ قَوۡمَۢا بِمَا كَانُواْ يَكۡسِبُونَ ﴾ [الجاثية : ١٤].

ولنتناولْ بالتحليل الموضعَ الأوّل منها - فهي سواء - وهو قوله تعالى : ﴿ قُل لِّعِبَادِيَ ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ يُقِيمُواْ ٱلصَّلَوٰةَ وَيُنفِقُواْ مِمَّا رَزَقۡنَٰهُمۡ سِرّٗا وَعَلَانِيَةٗ مِّن قَبۡلِ أَن يَأۡتِيَ يَوۡمٞ لَّا بَيۡعٞ فِيهِ وَلَا خِلَٰلٌ ﴾[إبراهيم : ٣١]، ويحسن قبل ذلك عرض سياقه من الآي ومعناه:

ورد قبل هذه الآية موضع الشاهد قوله تعالى : ﴿ أَلَمۡ تَرَ إِلَى ٱلَّذِينَ بَدَّلُواْ نِعۡمَتَ ٱللَّهِ

كُفْرًا وَأَحَلُّوا۟ قَوْمَهُمْ دَارَ ٱلْبَوَارِ ﴿٢٨﴾ جَهَنَّمَ يَصْلَوْنَهَا ۖ وَبِئْسَ ٱلْقَرَارُ ﴿٢٩﴾ وَجَعَلُوا۟ لِلَّهِ أَندَادًا لِّيُضِلُّوا۟ عَن سَبِيلِهِۦ ۗ قُلْ تَمَتَّعُوا۟ فَإِنَّ مَصِيرَكُمْ إِلَى ٱلنَّارِ ﴾ [إبراهيم ٢٨-٣٠].

ففي هاتين الآيتين أمرُ الله تعالى نبيّه محمدًا ﷺ بأن يقول للمبدِّلين نعمةَ الله كفراً، الجاعلين له أندادًا ، وهم كفّار قريش – تمتّعوا في الحياة الدنيا ؛ وعيدًا لهم لا إباحةً لهم التمتّعُ بها، ولكنْ توبيخًا وتهديداً ووعيدًا ؛ فإنها سريعة الزوال عنكم، وإلى النار تصيرون عن قريب ، ثم توجّه الخطاب إلى الطائفة المقابلة ، وهي طائفة المؤمنين ليأمرهم بإقامة الصلاة والإنفاق في السرّ والعلن[١].

وقد وُجِّه جزم الفعل (يقيموا) على ثلاثة أوجه ، أحدُها عدُّه من هذه الظاهرة التي نحن بصدد الحديث عنها، وهو : أنه مدخول لام أمر محذوفة ؛ فالتقدير ليقيموا . وجاز حذف اللام لدلالة (قل)على الأمر، فهي جملةُ أمرٍ مقولٍ للقول ، وهو رأي الكسائي – كما مرَّ بنا – والزجاج[٢] ومن قال بجواز حذف لام الأمر في الاختيار ، إنْ بشرطِ تقدّم أمرٍ قوليّ ، وإن دونه ، كابن مالك ، وهو أحد قولي العكبري[٣] .

وعدّ الطاهر بن عاشور هذا التوجيهَ مناسبًا للمقام ، وهو طلبُ الاستزادة ؛ يقول « لمّا كان المؤمنون يقيمون الصلاة من قبلُ ، وينفقون تعيّن أنّ المراد الاستزادةُ

(١) ينظر : الطبري ، جامع البيان : ١٣ / ٢٢٤ ، الشوكاني ، فتح القدير : ٣/ ١٠٩ .

(٢) ينظر : ابن هشام ، المغني : ٢٢٩ .

(٣) ينظر : العكبري ، التبيان في إعراب القرآن ٢ / ٨٧ .

من ذلك ؛ ولذلك اختير المضارع مع تقدير لام الامر دون صيغة فعل الأمر؛ لأن المضارع دالٌّ على التجدد، فهو مع لام الامر يلاقي حال المتلبس بالفعل الذي يؤمر به بخلاف صيغة (افعل) ؛ فإنّ أصلها طلب إيجاد الفعل المأمور به مِنْ مَن لم يكن متلبِّسًا به »[١] .

وما اعتمد عليه الشيخ من عدم مناسبة صيغة (افعل) لهذا المقام غير مسلّم به لدى البلاغييّن والأصولييّن ؛ فقد رجّح بعضهم أن يكون الأمر بهذه الصيغة مستمرًّا ؛ يقول السكاكيُّ « وأمّا الكلام في أنّ الأمر أصلٌ في المرّة أم في الاستمرار، وأنّ النهي أصل في الاستمرار أم في المرّة كما هو مذهب البعض ؛ فالوجه هو أن يُنظر إن كان الطلب بهما راجعًا إلى قطع الواقع ، كقولك في الأمر للساكن : تحرَّكْ ، وفي النهي للمتحرِّك : لا تتحرَّكْ ؛ فالأشبه المرّة . وإن كان الطلب بهما راجعًا إلى اتّصال الواقع ، كقولك في الأمر للمتحرِّك : تحرَّكْ - ولا تظنّنَّ هذا طلبًا للحاصل ؛ فإنّ الطلب حال وقوعه يتوجّه إلى الاستقبال... - وقولِك في النهي للمتحرّك : لا تسكن ؛ فالأشبه الاستمرار» [٢] .

ولا شكَّ أنّ الطلب في هذه الآية راجع إلى اتّصال الواقع ؛ لأنّ الخطاب للمؤمنين ، وبذلك فصيغة(افعل) مناسبة للمقام أيضًا ، أو بعبارة أخرى تؤول إلى

(١) التحرير والتنوير: ١٢/ ١٥٥-١٥٦، وعدّ الشيخ منه قوله تعالى :﴿ ذَرْهُمْ يَأْكُلُوا۟ وَيَتَمَتَّعُوا۟ وَيُلْهِهِمُ ٱلْأَمَلُ فَسَوْفَ يَعْلَمُونَ ﴾[الحجر : ٣]

(٢) مفتاح العلوم :٣٢١ ، وينظر : الآمدي، الإحكام في أصول الأحكام: ٢/ ١٧٤.

هذا المراد ، وهي أنّ الطلب إذا تعلّق بما هو حاصل ، وجب تأويله ؛ لأن الحاصل لا يُطلب ، وتأويله هو أنه يستدعي الدوام أو الاستمرار ، وبذا يتحقّق فيه معنى الطلب ؛ لأنه استدعاء الدوام أو الاستمرار غير حاصل وقت الطلب، وعلى هذا فلا فرق بين استعمال صيغة (افعل) و(لتفعل) في هذا المقام .

وأمّا التوجيهان الآخران فيخرجان هذا الشاهد وأمثاله ممّا نحن فيه ، وهما:

أحدهما : أنه جواب « قل » ، والمقول محذوف ، تقديره : قل لهم أقيموا الصلاة يقيموا ، وهو وإن لم يكن له جوابًا في الحقيقة إلا أنه روعي فيه الشبه اللفظيُّ في أنْ تقدّم في الكلام لفظُ الأمر . وهو رأي الفرّاء[1] ، والأخفش كما نسب إليه [2]، والزمخشري[3]، والسيوطي[4] ، والألوسي[5] ،وهذا التوجيه يسير في ركب جمهور النحويين، وقد نسبه ابن هشام إليهم [6].

يقول الفراء : «...فهذا مجزوم بالتشبيه بالجزاء والشرط، كأنه قولك قم تصب خيرا ، وليس كذلك، ولكن العرب إذا خرج الكلام في مثال غيره، وهو مقارب له

(١) الفراء ، معاني القرآن :٣/ ٤٥-٤٦ .

(٢) يُنظر :الأخفش ، معاني القرآن : ١/ ٢٤٥ ، ابن الشجري ، الأمالي:٢/ ٤٧٧ ، العكبري ، التبيان في إعراب القرآن: ٢ / ٨٦ .

(٣) الكشاف : ٢/ ٥٢٢ .

(٤) السيوطي ، الإتقان : ٢ / ١٧١ .

(٥) روح المعاني : ٢٢/ ٩٠ .

(٦) المغني : ٢٢٩ .

عرّبوه بتعريبه، فهذا من ذلك » [١] .

والتركيب -وَفْقَ هذا التوجيه -يستكِنُّ في أعطافِهِ نكتةٌ بديعة ؛ ففيه -كما يقول أبو السعود- « إيذانٌ بكمالِ مطاوعتِهِم الرسولَ ﷺ وغايةِ مسارعتهم إلى الامتثال بأوامره » [٢]

وقد رُدَّ هذا الوجهُ بأمرين :

أ - إلزامه « ألاّ يتخلّف أحدٌ من المقول لهم عن الطاعة ، والواقعُ بخلاف ذلك » [٣] .

وأجاب عنه أبو علي الفارسي بأنه « لا يمنع أن يكون الكلام عمومًا والمراد به الخصوص ، فيكون الأمر لقومٍ مخصوصين » [٤] .

وفرَّع ابنُ الناظم الجوابَ على هذين الاعتبارين العمومِ والخصوص ؛ فهو « على سبيل الإجمال لا إلى كلِّ واحد منهم ؛ فيجوز أن يكون التقدير أكثرهم ، ثمّ حذف المضاف ، وأقيم المضاف إليه مُقامه ، فاتّصل الضمير ، أو على ألاّ يكون المراد بالعباد المقول لهم كلُّ من أظهر الإيمان بل خُلَّص المؤمنين » [٥] .

---

(١) الفراء ، معاني القرآن :٣/ ٤٥-٤٦ .

(٢) إرشاد العقل السليم:٥/ ٤٦ (بتصرّف يسير) ، وينظر: ابن عاشور ، التحرير والتنوير : ١/ ٥٠٥ .

(٣) ابن مالك ، شرح الكافية الشافية: ٢/ ١٤٠ ، أبو علي الفارسي ، المسائل المنثورة : ١٥٩ .

(٤) المسائل المثورة : ١٥٩ .

(٥)ابن الناظم : شرح الألفية : ٦٩١ ، ٦٩٢ (بتصرُّف) .

ب – ردُّ قومٍ – فيما نقل العكبري – قالوا : لأنّ قول الرسول لهم لا يوجب أن يقيموا . وهذا وقوف على شفا اللفظ ؛ لذا فهو عند العكبري « لا يُبطِل ؛ لأنه لم يُرِد بالعباد الكفارَ بل المؤمنين ، وإذا قال الرسول لهم : أقيموا الصلاة أقاموها ، ويدلّ على ذلك قوله : ﴿ لِّعِبَادِيَ ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ ﴾ »[1] .

والتوجيه الآخر : أنه جواب فعل أمر محذوف ، هو مقول القول ، والتقدير : قل لهم أقيموا يقيموا ، فيقيموا المصرّح به جواب أقيموا المحذوف ؛ وهو رأي المازني[2] ، والمبرد[3] ، والزجاج[4] ،واختيار أبي جعفر النحاس[5] ، وابن الشجري[6] .

يقول ابن الشجري في الاستدلال له « والذي يوضّح إضمارَ أمرٍ آخر ، أنّ (قل) لا بد له من جملة تُحكى به ؛ فالجملة المحكيّة به هي التي ذكرناها ؛ لأنّ أمر الله لنبيه بالقول ليس فيه بيان لهم بأن يقيموا الصلاة حتى يقول لهم النبي: أقيموا

(١) العكبري : التبيان : ٢ / ٨٧ (بتصرف يسير) .

(٢) ينظر :النحاس ، إعراب القرآن : ٤/ ١٤٣ ، ونسب إليه الفارسي توجيهًا للجزم غريبًا ، وهو وقوع المعرب موقع المبني ، أي وقوع (يقيموا) موقع (أقيموا) ؛ تنظر: المسائل المنثورة : ١٥٩ . ولا تخفى ركاكته ؛ ولذا عقّب عليه ابن هشام بقوله « وليس بشيء »! ينظر : المغني : ٢٢٩ .

(٣) المقتضب : ٢/ ٨٤ .

(٤) ينظر : الشوكاني : فتح القدير ٣ / ١٠٩ ، وعبارته في معانيه على أنه جواب أمر دون تحديد : معاني القرآن : ٢ / ٧٧ .

(٥) النحاس : إعراب القرآن : ٤ / ١٤٣ .

(٦) الأمالي : ٢/ ٤٧٧ .

الصلاة ، فلا يجوز أن تكون هذه المجزومات أجوبةً لـ(قل) »[١] .

وعدّه العكبري فاسدًا من وجهين :

أ - « أنّ جوابَ الشرط يخالفُ الشرط ، إمّا في الفعل أو في الفاعل أو فيهما ، فأما إذا كان مثلَه في الفعل والفاعل فهو خطأ ، كقولك : قم تقم ، فتقدير هذا الوجه: إن يقيموا يقيموا .

ب - أنّ الأمر المقدّر للمواجهة ، ويقيموا على لفظ الغيبة ، وهو خطأ إذا كان الفاعل واحدًا » [٢] .

والوجه الثاني من كلامه مردود؛ لأنه-كما يقول السّمين الحلبي« يجوز أن يقول: قل لعبدي أطعني يُطِعْك ، وإنْ كان للغيبة بعد المواجهة باعتبار حكاية الحال »[٣] .

والذي يظهر لي أنّ هذا الفعل جوابٌ للأمر(قل) ، وهذا الحذفُ يحمِل غرضًا بديعًا ، وهو الدِّلالة على سرعة الامتثال والتيقّنِ من حصوله بمجرِّد القول ؛ تسليةً للرسول ﷺ بعد أمرِ الكفّارِ بجملةٍ طلبيّةٍ مقابلةٍ لهذه الجملة، كما يوضّحه هذا الشكل:

---

(١) الأمالي : ٢/ ٤٧٧-٤٧٨ .

(٢) العكبري : التبيان : ٢ / ٨٧ بتصرف ، وينظر : ابن هشام ، المغني : ٢٢٩ ، الألوسي ، روح المعاني ١٨ / ١٣٨ .

(٣) الدر المصون : ٧/ ١٠٦ .

المخاطبـون	أمر	جواب الأمر
الكفّار	قل تمتّعوا	فإنّ مصيركم إلى النار
المؤمنون	قل لعبادي	يقيموا الصلاة

والقول بأيٍّ من التوجيهات الأخرى ، يفوِّت هذا الغرض القرآني البديع ، والله أعلم .

ب- حذف لام الأمر ومدخولها (الفعل المضارع) معاً :

عرفنا - فيما مرّ - أَنَّ حذف لام الأمر وحدها مظنّة للبس ؛ لأنها تحمل العنصر الذي يحمل معنى الطلب في الجملة ، وذلك اللبس يتعاظم حين يُحذف مدخولها معها ، وهو المضارع في صيغة الغائب بناء على أن الأصل أن يؤمر بها الغائب ؛ إذ يترتّب على ذلك انصراف ذهن السامع إلى توهُّم قصد المخاطب لا الغائب لتواري النمط التركيبي الذي يحدّد جهة الخطاب بالغيبة ؛ ولذا منعه سيبويه - رحمه الله - إذ قال : « واعلم أنّه لا يجوز أن تقول : زيدٌ ، وأنت تريد أن تقول : ليُضرَبْ زيدٌ ، أو ليضربْ زيدٌ إذا كان فاعلاً ، ولا زيداً ، وأنت تريد ليضربْ عمروٌ زيداً ، ولا يجوز : زيدٌ عمراً ، إذا كنت لا تخاطب زيداً ، إذا أردت ليضرِبْ زيدٌ عمراً وأنت تخاطبني ، فإنّما تريد أن أُبْلِغَه أنا عنك أنّك قد أمرته أن يضرب عمراً ، وزيدٌ وعمرو غائبان ، فلا يكون أن تُضمِرَ فعل الغائب ... ؛ لأنّك إذا أضمرت فعل الغائب ظنّ السامعُ

الشاهدُ إذا قلت : زيداً أنّك تأمره هو بزيد ؛ فكرهوا الالتباس هنا ككراهيتهم فيما لم يؤخذ من الفعل نحو قولك : عليك أن يقولوا : عليه زيداً »[1] .

ونقل أبو حيان إجازة بعض النحويين لحذفهما بشرط توفّر الدليل وأمنِ اللبس ، قال : « وأجاز بعض النحويين : زيدٌ عمراً بمعنى : ليضرب زيدٌ عمراً ، إذا كان ثـمّ دليلٌ على إضمار الفعل ولم يُلبِس »[2] ، ويـضعِفُه أن المقـدَّر في مثـل هـذا ينبغـي أن يكون صيغة (افعل) اقتداءً بمنهجهم في التقليل من كمّية المقدر .

ولم أقف على شاهدٍ للنحاة على هذه المسألة .

وإذا كان هذا الحذف (المركّب) مدعاةً للّبس من جهتين : فواتُ المبنـى الـدّالِّ على معنى الجملة (الطلب) ، والتباسُ جهـة الغيبـة بالمخاطبـة ، فـالكلام العـاديُّ مجـافٍ لـه لإخلاله بمقصد الإفادة ، والأسلوبُ القرآنيُّ أولى بتلك المجافاة .

على أن نظرية العامل النحوي وقيـدَوها حملـتِ النحـويين عـلى توجيـه بعـض الظواهر على حذف لام الأمر والمضارع المقترن بها معاً ، كما في باب الاشـتغال ، وقـد سـبقت الإشارة إلى أثر ذلك عند الحديث عـن حـذف صـيغة الأمـر الأولى (افعـل) ، وأنّ ذلـك الحذف – وهذا على شاكلته – ممّا لا حاجة إليه كـما قـال ابـن مـضاء ؛ فهـو حكـمٌ تجريديٌّ غير منطوق قدّمه النِّظام النحويّ للّغة ، ولا أثر له في الاستعمال الفعليِّ لها ، ومؤدَّى ذلك – في نظري – أنه لا يستقيم عدُّ تلك الظاهرة (إذا كان الفعل المشغول

(١) سيبويه : الكتاب : ١ / ٢٥٤ – ٢٥٥ ، ويُنظر : ابن ولاّد ، الانتصار ٩٢ – ٩٣ .

(٢) الارتشاف : ٣ / ١٣٢٣ ، ونقل السيوطي هذا النص في الهمع : ١ / ٥١٥ .

صيغة أمر باللام نحو: زيداً ليكرمْ عمرو) من مواضع حذف صيغة الأمر ، بل يبقى ذلك التقدير تفسيراً لعلامة النصب في الاسم المشغول عنه ، وسبيلَ تأويلٍ لردّ البناء التركيبي لهذه الظاهرة إلى جادّة النمط الوضعي المألوف للجملة العربية .

ولذا لسْتَ واجداً - في هذه الظاهرة - ذلك اللبسَ الذي اعتلّ به إمام النحاة لمنع حذف هذه الصيغة (لام الأمر ومدخولها) ؛ لأن تلك الصيغة التي تقود زمام إفادة طلب الغائب منطوقةٌ في الحدث اللغوي ، وما رغب النحاة عن إسناد العمل إليها إلا بسبب تلك النظرية التي تفسِّر ، ولا تقوِّل العربيَّ ما لم يتفوّه به .

وعلى الرغم من ذلك فقد قبل المفسّرون ما سنّه النحويون من وجوب تقدير فعلٍ مضارع مقترن بلام الأمر في مثال الاشتغال ؛ جاء ذلك في بيانهم لقوله تعالى : ﴿ هَٰذَا فَلْيَذُوقُوهُ حَمِيمٌ وَغَسَّاقٌ ﴾ [ص ٥٧] .

فقد أجاز كثير من المفسرين[(١)] أن يكون اسمُ الإشارة مفعولاً به لفعل محذوف ، تقديره : ليذوقوا ، ولم يستغنوا بالأوجه الأخرى لتوجيهه ؛ كأن يكون محلُّه الرفع على الابتداء ، و « حميم » خبر ، والجملة الطلبية بينهما معترضة ، أو الرفع على الابتداء والجملة الطلبية بعده خبر ، أو على الرفع على الخبر لمبتدأ محذوف أي العذاب ، وغير ذلك[(٢)] .

ويترتَّب على هذا التوجيه القولُ بوجود جملتي طلبٍ في هذا الشاهد ، أولاهما محذوفة ، تفسّرها الثانية المذكورة ، لولا أن تبيّن لنا - فيما مرّ - أن ذلك الحذفَ

(١) الزمخشري ، الكشاف : ٤/ ١٠٢ ، القرطبي ، الجامع لأحكام القرآن : ١٥/ ٢٢١ ، أبو حيان ، البحر المحيط : ٧/ ٣٨٨ ، أبو السعود ، إرشاد العقل السليم : ٧/ ٢٣٢ ، الألوسي ، روح المعاني : ٢٣/ ٢١٤ .
(٢) ابن جني ، الخصائص : ١/ ٣٤٠ ، مكي ، مشكل إعراب القرآن : ٢/ ٦٢٧ .

حكم تجريديٌّ لا أثر له في الأداء المستعمَل .

ولا يغرنّك قبولُ المفسرين لهذا التوجيه ، فما كان إلا لأنّ ما قدّروه هو عينُ محورِ الطلب الملفوظ في هذه الجملة (فليذوقوه) ، ومعلومٌ أن الفعل المفسَّر في باب الاشتغال هو من لفظ الفعل المفسِّر أو من معناه إذا لم يكن صالحاً للعمل.

ثالثًا : حذف اسم فعل الأمر :

من المقرّر في نظر النحاة أن اسم الفعل من العوامل الضعيفة ؛ لأنه فرع عن الفعل في العمل ، والفروع تنحطّ عن درجات الأصول ؛ فلم يتصرّف تصرُّفه ، ولذا فحذفه ضعيفٌ أو غير جائز[1] ، وقد قيل بحذفه وجهاً لتأويل النصب في بعض المواضع كقوله تعالى ﴿ كِتَٰبَ ٱللَّهِ عَلَيۡكُمۡ ﴾ [النساء : ٢٤] .[2]

رابعًا : حذف المصدر النائب عن فعل الأمر :

معلومٌ أنّ العامل في هذا المصدر محذوف وجوبًا ؛ فلا يجوز ذكره ؛ «لأن المصدر بدلٌ من اللفظ به ؛ فذكرُه جمعٌ بين البدل والمبدل منه »[3] ، وبناءً على ذلك فلا يجوز حذفه أيضًا ؛ لأنه كما لا يجوز الجمع بينهما في الذِّكرِ لا يجوز الجمعُ بينهما في الحذف .

---

(١) ينظر: سيبويه، الكتاب: ١/ ١٣٨، ٢٥٢، ٢٥٣، ٣٨٢ ، الفراء، معاني القرآن: ١/ ٣٢٣ ، المبرد ، المقتضب: ٢/ ٣١٨ ، ابن مالك ، شرح الكافية الشافية: ٢/ ٤٨ ، أبو حيان، الارتشاف: ٥/ ٢٣١١.

(٢) ينظر : ص ٣٧٩ ، ٤٣٠ من البحث ، ويذكره المفسرون أحيانًا على سبيل تفسير المعنى لا تقدير الإعراب .

(٣) ابن مالك ، شرح الكافية الشافية : ١/ ٢٩٧ .

ولذا قدّروا العامل الذي يفسّره المصدر في الاشتغال فعلًا ، يقول سيبويه : « وتقول : أمّا زيدًا فجدعًا له ، وأمّا عمرًا فسَقيًا له ؛ لأنك لو أظهرتَ الذي انتصب عليه سَقيًا وجَدْعًا لنصبتَ زيدًا وعمرًا ، فإضماره بمنزلة إظهاره ، كما تقول : أمّا زيدًا فضربًا »[١].

وقدّره فعلاً من أجاز الاشتغال في قوله تعالى : ﴿ وَٱلَّذِينَ كَفَرُوا۟ فَتَعْسًا لَّهُمْ وَأَضَلَّ أَعْمَٰلَهُمْ ﴾[محمد :٨][٢] ، يقول الزمخشري : « (والذين كفروا) يحتمل الرفع على الابتداء ، والنصب بما يفسِّره (فتعسًا لهم) كأنه قال أتعس الذين كفروا »[٣].

*** الحذف في جملة العرض والتحضيض :**

من مظاهر قرينة التضام بين أدوات العرض أو التحضيض ومدخولها أن الاسم الواقع بعد أيٍّ من هذه الأدوات يلزم أن يُنوى تأخيره عن فعله ، وإلاّ يقدّرْ قبله فعلٌ يعمل فيه تحقيقاً لصفة الاختصاص أو التّضامِّ في استعمال هذه الأدوات ، وقد اتّفقت كلمةُ النحويين على ذلك[٤] ، وعدُّوه من الحذف الجائز ؛ وذلك « إذا دلّ عليه دليلُ حالٍ أو دليلُ لفظ ؛ فدليل الحال كقولك لمن تراه يعطي : هلاّ زيداً ،

---

(١) الكتاب : ١/ ١٤٢ .

(٢) ينظر : ص ٣٤٠ من البحث .

(٣) الكشاف : ٤/ ٣٢١ ، وينظر : القرطبي ، الجامع لأحكام القرآن : ١٦/ ٢٣٢ ، أبو حيان ، البحر المحيط : ٨/ ٧٧ .

(٤) سيبويه ، الكتاب : ١ / ٢٦٨ ، ابن يعيش ، شرح المفصل : ٥ / ٨٩ ، ابن مالك ، شرح الكافية الشافية : ٢ / ١٨٤ ، السيوطي ، الهمع : ٢ / ٤٧٦ .

تريد: هلاّ تعطي زيداً ... ، ودليلُ اللفظ كقول الشاعر :

تعُدُّون عقرَ النِّيبِ أفضلَ مجدِكم   بني ضَوْطرى ؛ لولا الكميَّ المقنّعا

أراد : لولا عددتم أو تعدّون الكميّ ، وإن شئت قدّرْتَ : لولا عقرتم أو تعقرون ؛ بدلالة العقر عليه »[1] .

وذلك المقدّر يكون بحسب وظائف أجزاء الجملة ؛ فيقدَّرُ الفعل لازماً في نحو : هلاّ خيرٌ من ذلك أي : كان خير[2] .

ولم يرِد حذف مدخول تلك الأدوات إلا في موضعٍ واحد وَفْقَ وجهٍ من وجوه التأويل ، وهو قوله تعالى : ﴿ فَلَوْلَآ إِذَا بَلَغَتِ ٱلْحُلْقُومَ ﴿٨٣﴾ وَأَنتُمْ حِينَئِذٍ تَنظُرُونَ ﴿٨٤﴾ وَنَحْنُ أَقْرَبُ إِلَيْهِ مِنكُمْ وَلَٰكِن لَّا تُبْصِرُونَ ﴿٨٥﴾ فَلَوْلَآ إِن كُنتُمْ غَيْرَ مَدِينِينَ ﴿٨٦﴾ تَرْجِعُونَهَآ إِن كُنتُمْ صَٰدِقِينَ ﴾ [الواقعة: ٨٣ – ٨٧]، بناءً على أن (لولا) الثانية ليست تأكيدًا للأولى ، فـ (ترجعونها) هو متعلق بالأولى ، وحذِف في الثانية استغناءً به أو العكس وسوف أتناوله بالتحليل في المبحث القادم ؛ لأن القول بالحذف مبنيٌّ على تعذُّر الفصل .

*** الحذف في جملة النهي :**

لا يجوز حذف (لا) الناهية ؛ لأنها حرف معنى ، ولأنها عامل ضعيف لا يقوى

---

(١) ابن الشجري ، الأمالي : ١ / ٤٢٥ – ٤٢٦ .

(٢) ينظر : ابن الحاجب ، الإيضاح في شرح المفصل : ٢ / ٢٣٤.

على الحذف ، يقول سيبويه : «... فمِنْ ثَمَّ لم يضمروا الجازم كما لم يضمروا الجارّ »[١] .

وقد أجاز ابن عصفور والأبّذي حذف مدخول (لا) الناهية وإبقاءها لدليل ، كقولك : اضرِبْ زيدًا إن أساء وإلاّ فلا ، أي فلا تضربْه ، وعقّب عليه أبو حيان بأنّه يحتاج إلى سماع عن العرب [٢] .ولم يرد شيء من ذلك في القرآن .

*** الحذف في جملة التمني:**

وأدواته لا يجوز حذفها كغيرها من أدوات المعاني ، ولا مدخول أدواته المهملة عن العمل ، وأمّا معمولات ما يعمل من أدواته ، وهما ليت ولعل فيجوز حذفهما لدليل كما هو معروف في باب المبتدأ والخبر . ولم يردا محذوفين في القرآن .

*** الحذف في جملة الاستفهام :**

والحديث هنا يتّخذ جانبين ، الأول : حذف أداة الاستفهام ، والثاني حذف المستفهم عنه .

أولاً : حذف أداة الاستفهام :

والحديث هنا معنيٌّ بهمزة الاستفهام فقط ؛ لأنها اختصّت دون أخواتها بجواز الحذف [٣] .

---

(١) الكتاب : ٣/ ٩ .

(٢) الارتشاف :٤/ ١٨٥٨ ، السيوطي ، الهمع : ٢/ ٤٤٦ ، ولم أقف على رأي ابن عصفور في كتابيه .

(٣) ينظر : ابن هشام ، المغني : ٢٣ ، السيوطي ، الهمع : ٢/ ٤٨٢ .

وهمزة الاستفهام هي المكوِّن الرئيس لجملة الطلب ، بل تفضُل غيرَها من مكوِّنات الجملة الطلبية غيرِ الاستفهامية في أنها المكوِّنُ الرئيسُ لجملة الاستفهام عامّةً ، وإن كانت أداته غير الهمزة ؛ يقول سيبويه في معرض تعليله جواز تقديم الاسم عن الفعل بعدها دون غيرها من أدوات الاستفهام : « لأنها حرف الاستفهام الذي لا يزول عنه إلى غيره ، وليس للاستفهام في الأصل غيره . وإنما تركوا الألف في : من ، ومتى ، وهل ، ونحوِهنّ حيث أمنوا الالتباس »[1] .

وبذلك فجميع أسماء الاستفهام متضمِّنةٌ معنى الهمزة ، وحذفُها وهي حرف معنًى إجحاف ؛ لأنه يؤدِّي إلى اختصار المختصَر ؛ ولذا كان للنحاة في حكم حذفها مذهبان :

أحدهما: جوازُ حذفِها في ضرورة الشعر خاصّةً ، ويمثّل هذا المذهبَ سيبويه[2] ، والمبرد[3] ، والنحاس[4] وابن يعيش[5] ، والرضي[6] .

فقد وجّه سيبويه قولَ الأخطل :

---

(١) ينظر : سيبويه ، الكتاب : ١/ ٩٩ ، وينظر : ابن جني ، الخصائص : ٣/ ٨١-٨٢ ، الرضي ، شرح الكافية : ٤/ ٤٤٨ .

(٢) الكتاب : ٣/ ٧٤ – ٧٥ .

(٣) المقتضب : ٣/ ٢٩٤ – ٢٩٥ .

(٤) إعراب القرآن : ٣/ ١٧٦ .

(٥) شرح المفصل : ٥/ ١٠٤ .

(٦) شرح الكافية :٤/ ٤٤٠ .

كذبتْكَ عينُك أم رأيتَ بواسطٍ غلسَ الظلامِ من الرَّبابِ خيالاً

بعد أن نقل توجيه الخليل « أم » علي الانقطاع : « ويجوز في الشعر أن يريد بـ(كذبتك) الاستفهام ، ويحذف الألف »[(١)] ، وساق على ذلك شاهدين من الشعر .

والمذهب الثاني في حكم حذفها : جوازه مطلقاً ، أي : اختيارا واضطراراً ، وهو مذهب الفراء[(٢)] ، والأخفش[(٣)] ، وابن جنيّ[(٤)] ، وابن مالك[(٥)] ، والمالقي[(٦)] ، وأبي حيان[(٧)] ، والسيوطي[(٨)] .

وهذا المذهب هو الصحيح ؛ لورود السماع عليه ؛ فقد جاءت بعض مواضع همزة الاستفهام محذوفة في بعض القراءات ؛ فمن ذلك قراءة ابن محيصن وغيره : ﴿ إِنَّ ٱلَّذِينَ كَفَرُواْ سَوَآءٌ عَلَيْهِمْ ءَأَنذَرْتَهُمْ أَمْ لَمْ تُنذِرْهُمْ لَا يُؤْمِنُونَ ﴾ [البقرة : ٦] بهمزة واحدة ، هي همزة الفعل[(٩)] ، وقراءة أبي جعفر : ﴿ سَوَآءٌ عَلَيْهِمْ أَسْتَغْفَرْتَ لَهُمْ أَمْ لَمْ

(١) الكتاب : ٣/ ٧٤ – ٧٥ .

(٢) الفراء ، معاني القرآن : ٢/ ٣٩٤

(٣) الأخفش ، معاني القرآن : ٢/ ٦٤٥ .

(٤) المحتسب : ٢ / ٢٠٥ .

(٥) شرح الكافية الشافية : ١ / ٥٤٥ ، شواهد التوضيح والتصحيح :٨٧ .

(٦) رصف المباني :١٣٥ .

(٧) الارتشاف : ٤ / ٢٠٠٧ .

(٨) الهمع : ٢/ ٤٨٢ .

(٩) الكشاف ، الزمخشري : ١/ ٨٨ ، أبو حيان ، البحر المحيط : ١/ ١٧٥ .

تَسْتَغْفِرْ لَهُمْ لَن يَغْفِرَ ٱللَّهُ لَهُمْ ﴾ [المنافقون : ٦] بهمزة وصل[(١)] .

وذكر ابنُ مالك[(٢)] شواهدَ من الحديث ، منهاقوله ﷺ : « يا أبا ذرٍّ ، عيّرته بأمِّه ؟ » أراد أعيّرته ؟ .

وقوله ﷺ : « أتاني آتٍ مِن ربّي فبشَّرَني أنّه مَن مات مِن أمُّتي لا يشركُ بالله شيئًا دخل الجنة . قلت : وإن زنى وإن سرق ؟ قال : وإن زنى وإن سرق . » أرد : أوَ إن زنى وإن سرق .

وهذا الحذف الجائز – كأيِّ حذفٍ في تراكيب اللّغة ، لا بُدَّ له من دليلٍ عليه ، وهوقرينةٌ معنويّة تُستمدُّ من المقام ، وقرنيةٌ لفظيّة أحيانًا ، وهي أحد شيئين :

أ – وجود (أم) المعادِلة[(٣)] ؛ لأنها لا تستعمل إلا حيث تُسبَق بالهمزة ، وإذا لم تَرِدِ الهمزةُ عُطِفَ بـ(أو)[(٤)] كما في قول الشاعر :

فلستُ أبالي بعد موتِ مُطَرِّفٍ   حتوفُ المنايا أكثَرتْ أو أقلَّتِ !

ب – التنغيم ؛ ذلك أنه « عاملٌ مهمٌّ في تصنيف الجمل إلى أنماطها المختلفة من إثباتية وتعجبيّة ... إلخ ؛ إذ تتحدّد قيمة كلِّ نمطٍ منها وَفْقاً لِلَونٍ موسيقيٍّ معيّن ...

---

(١) أبو حيان ، البحر المحيط : ٨/ ٢٦٩، أبو السعود ، إرشاد العقل السليم :٨/ ٢٥٣، ابن عطية ، المحرر الوجيز : ٥/ ٣١٤ .

(٢) شواهد التوضيح والتصحيح :٨٩ .

(٣) المبرد ، المقتضب : ٣ / ٢٩٤، ابن جني ، المحتسب : ٢ / ٢٠٥، ابن مالك ، شرح التسهيل : ٣/ ٣٦١، بل عُدَّت الهمزة دليلًا على حذف (أم) المعادلة ؛ ينظر : ابن هشام ، المغني : ٥٥ .

(٤) الأزهية : ١٢٧ ، البغدادي ، الخزانة : ١١ / ١٧٧ .

وفي كثير من الأحيان يكون التنغيم وحده[(١)] هو الفيصل في الحكم على نوع الجملة كما يحدث ذلك مثلاً حين تخلو الجمل الاستفهامية من أدوات الاستفهام »[(٢)] .

*حذف همزة الاستفهام في القرآن الكريم :

ما وقفتُ عليه من مواضع حذف همزة الاستفهام في النصّ القرآني ، هو تسعة مواضع ؛ قيل فيها بحذف همزة الاستفهام وجهاً غير فرد ، وبيانها ما يأتي :

١- قوله تعالى : ﴿ وَإِذْ قَالَ رَبُّكَ لِلْمَلَٰٓئِكَةِ إِنِّي جَاعِلٌ فِي ٱلْأَرْضِ خَلِيفَةً ۖ قَالُوٓا۟ أَتَجْعَلُ فِيهَا مَن يُفْسِدُ فِيهَا وَيَسْفِكُ ٱلدِّمَآءَ وَنَحْنُ نُسَبِّحُ بِحَمْدِكَ وَنُقَدِّسُ لَكَ ۖ قَالَ إِنِّيٓ أَعْلَمُ مَا لَا تَعْلَمُونَ ﴾ [البقرة : ٣٠] .

والشاهد الذي يعنينا من هذه الآية ، هو قوله تعالى : ﴿ وَنَحْنُ نُسَبِّحُ بِحَمْدِكَ وَنُقَدِّسُ لَكَ ﴾ حيث وُجّه على حذف همزة الاستفهام وأم المعادلة ؛ نقل ذلك ابن عطيّة واستحسنه قائلاً : « قال بعض المتأولِّين : هو على جهة الاستفهام ، كأنّهم أرادوا ﴿ وَنَحْنُ نُسَبِّحُ بِحَمْدِكَ ﴾ الآية أم نتغيّر عن هذه الحال . وهذا يحسن مع القول بالاستفهام المحض في قولهم : أتجعل »[(٣)] .

والحقّ أنّه « من الغريب »[(٤)] ، وليس الاستفهام محضاً فيُستحسَن ، فهو عند

(١) بل بعونٍ من المقام .

(٢) كمال بشر ، التفكير اللغوي بين القديم والجديد: ٢٨٨ .

(٣) المحرّر الوجيز : ١ / ١١٨ (بتصرف يسير) .

(٤) الألوسي ، روح المعاني : ١ / ٢٢٢ .

جمهور المفسرين[١] « استفهام تعجّبٍ واستعظامٍ نشأ عن دهشة الملائكة من أمر الخلافة مع الصفات التي يعرفونها عن المرشَّح لها ، واستطلاعٍ إلى معرفة الحكمة التي يسلمون بوجودها وراء هذا الأمر ، ولكن لا يعرفونها على التفصيل ، ولا يجوز أن يكون هذا الاستفهام إنكاريًّا أو مشوباً بالإنكار ، ولا مراداً منه المعنى الحقيقي »[٢] .

٢- قوله تعالى : ﴿ مَّآ أَصَابَكَ مِنْ حَسَنَةٍ فَمِنَ ٱللَّهِۖ وَمَآ أَصَابَكَ مِن سَيِّئَةٍ فَمِن نَّفْسِكَۚ وَأَرْسَلْنَٰكَ لِلنَّاسِ رَسُولًاۚ وَكَفَىٰ بِٱللَّهِ شَهِيدًا ﴾ [النساء : ٧٩] .

أجاز بعضهم أن تكون جملة « فمن نفسك » استفهامية حذفت منها الهمزة ، وهو مبنيٌّ على اختلافٍ في معنى الآية ، أوجزه أبو حيّان بقوله : « وقال ابن عبّاس وقتادة والحسن معنى الآية : أنّه أخبر تعالى على سبيل الاستئناف والقطع أنّ الحسنة منه بفضله ، والسيئة من الإنسان بذنوبه ومن الله بالخلق ، وفي مصحف ابن مسعود : فمن نفسك وإنما قضيتها عليك ... ، وقالت طائفة: معنى الآية هو على قول محذوف ، تقديره: فما لهؤلاء القوم لا يكادون يفقهون حديثاً يقولون ما أصابك من حسنة الآية ... ، وقالت طائفة : ما أصابك من حسنة فمن الله ، هو استئناف إخبار من الله أنّ الحسنة منه وبفضله ثم قال : وما أصابك من سيئة فمن نفسك على

---

(١) ينظر : الزمخشري ، الكشاف : ١ / ١٥٤ ، أبو حيان ، البحر المحيط : ١ / ٢٩٠ ، أبو السعود ، إرشاد العقل السليم : ١ / ٨٢ .

(٢) المطعني ، التفسير البلاغي للاستفهام في القرآن : ١ / ٥٥ .

وجه الإنكار والتقدير ، وألف الاستفهام محذوفة من الكلام كقوله ﴿ وَتِلْكَ نِعْمَةٌ تَمُنُّهَا عَلَيَّ ﴾ [الشعراء : ٢٢] »[1] .

٣- قولـه تعـالى : ﴿ إِنِّي أُرِيدُ أَن تَبُوٓأَ بِإِثْمِى وَإِثْمِكَ فَتَكُونَ مِنْ أَصْحَابِ ٱلنَّارِ ۚ وَذَٰلِكَ جَزَٰٓؤُاْ ٱلظَّٰلِمِينَ ﴾ [المائدة : ٢٩] .

وهذه الآية متصلة بسياق حواريٍّ بين ابني آدم – عليهم السلام – إذ قدّما قرباناً فتُقبّل من أحدهما ، ولم يُتقبّل من الآخر ، فقاتل قابيل أخاه هابيل حسداً من مزيّة القبول : ﴿ وَٱتْلُ عَلَيْهِمْ نَبَأَ ٱبْنَىْ ءَادَمَ بِٱلْحَقِّ إِذْ قَرَّبَا قُرْبَانًا فَتُقُبِّلَ مِنْ أَحَدِهِمَا وَلَمْ يُتَقَبَّلْ مِنَ ٱلْءَاخَرِ قَالَ لَأَقْتُلَنَّكَ ۖ قَالَ إِنَّمَا يَتَقَبَّلُ ٱللَّهُ مِنَ ٱلْمُتَّقِينَ ﴿٢٧﴾ لَئِنۢ بَسَطتَ إِلَىَّ يَدَكَ لِتَقْتُلَنِى مَآ أَنَا۠ بِبَاسِطٍ يَدِىَ إِلَيْكَ لِأَقْتُلَكَ ۖ إِنِّىٓ أَخَافُ ٱللَّهَ رَبَّ ٱلْعَٰلَمِينَ ﴿٢٨﴾ إِنِّىٓ أُرِيدُ أَن تَبُوٓأَ بِإِثْمِى وَإِثْمِكَ فَتَكُونَ مِنْ أَصْحَٰبِ ٱلنَّارِ ۚ وَذَٰلِكَ جَزَٰٓؤُاْ ٱلظَّٰلِمِينَ ﴿٢٩﴾ فَطَوَّعَتْ لَهُۥ نَفْسُهُۥ قَتْلَ أَخِيهِ فَقَتَلَهُۥ فَأَصْبَحَ مِنَ ٱلْخَٰسِرِينَ ﴾ [المائدة : ٢٧ – ٣٠] .

وتوجيه جملة (إني أريد أن تبوء بإثمي) على الاستفهام بحـذف الهمـزة ، ذكـره السمين الحلبي ؛ إذ عدّد ثلاثة تأويلات ، وهي :

« أحدها : أنه على حذف همزة الاستفهام ، وتقديره : أإني أريد ، وهـو اسـتفهام إنكار ؛ لأن إرادة المعصية قبيحة ، ومن الأنبياء أقبح ؛ فهم معصومون عـن ذلـك ،

(١) البحر المحيط : ٣ / ٣١٣ (بتصرف يسير) ، وينظر : القرطبي الجامع لأحكام القرآن : ٥ / ٢٨٥ ، ابن عطية ، المحرر الوجيز : ٢ / ٨٢ ، الزركشي ، البرهان : ٣ / ٢١٣ .

ويؤيّد هذا التأويلَ قراءةُ مَنْ قرأ : أَنَّى أريد بفتح النون ، وهي (أَنَّى) التي بمعنى (كيف)[١] ، والثاني : أنّ (لا) محذوفة ، تقديره : إنّي أريد أن لا تبوء ، كقوله تعالى: ﴿ يُبَيِّنُ ٱللَّهُ لَكُمۡ أَن تَضِلُّواْ ﴾ [النساء : ١٧٦] ، وهذا أيضاً فرارٌ من إثبات الإرادة له ... ، والثالث : أن الإرادة على حالها ، وهي: إمّا إرادة مجازيّة أو حقيقيّة على حسب اختلاف أهل التفسير في ذلك ، وجاءت إرادة ذلك به لمعانٍ ذكروها ... »[٢] .

ولعلّه يظهر أنْ لا حاجة إلى تأويل الحذف ، وأنّ الوجه الثالث الذي ساقه السمين أولى ، وهو قوله عامّة المفسّرين[٣] .

٤ – قوله تعالى : ﴿ فَلَمَّا جَنَّ عَلَيۡهِ ٱلَّيۡلُ رَءَا كَوۡكَبٗاۖ قَالَ هَٰذَا رَبِّيۖ فَلَمَّآ أَفَلَ قَالَ لَآ أُحِبُّ ٱلۡأٓفِلِينَ ٧٦ فَلَمَّا رَءَا ٱلۡقَمَرَ بَازِغٗا قَالَ هَٰذَا رَبِّيۖ فَلَمَّآ أَفَلَ قَالَ لَئِن لَّمۡ يَهۡدِنِي رَبِّي لَأَكُونَنَّ مِنَ ٱلۡقَوۡمِ ٱلضَّآلِّينَ ٧٧ فَلَمَّا رَءَا ٱلشَّمۡسَ بَازِغَةٗ قَالَ هَٰذَا رَبِّي هَٰذَآ أَكۡبَرُۖ فَلَمَّآ أَفَلَتۡ قَالَ يَٰقَوۡمِ إِنِّي بَرِيٓءٞ مِّمَّا تُشۡرِكُونَ ٧٨ إِنِّي وَجَّهۡتُ وَجۡهِيَ لِلَّذِي فَطَرَ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلۡأَرۡضَ حَنِيفٗاۖ وَمَآ أَنَا۠ مِنَ ٱلۡمُشۡرِكِينَ ﴾ [الأنعام : ٧٦ – ٧٩] .

قوله تعالى : ﴿ هَٰذَا رَبِّي ﴾ في المواضع الثلاثة فيه قولان :

---

(١) لم أقف على هذه القراءة فيما اطّلعْتُ عليه من كتب القراءات ، ولم يَرِدْ في معجم القراءات القرآنية غيرُ قراءةٍ بفتح ياء المتكلم (إني) ؛ ينظر المعجم : ٢ / ١٩ .

(٢) الدّر المصون : ٤/ ٢٤١–٢٤٢ ، وينظر : أبو حيان ، البحر المحيط : ٣/ ٤٧٨ .

(٣) ينظر :الطبري ، جامع البيان : ٦/ ١٩٣ ، الشوكاني ، فتح القدير : ٢ / ٣١ .

أحدهما : ما نحن فيه ، وهو أنّ الجملة استفهامية إنكاريّة ، حذفت منها الهمزة ، وقد أجازه عدد من النحاة والمفسرين ، كقطرب[١] ، وابن فارس[٢] ، والرازي[٣] ، والعكبري[٤] .

والثاني : أنه خبر لا استفهام ، وقد أجازه أولئك النحاة والمفسرون أيضاً ، ونسبه ابن هشام إلى المحقّقين[٥] ، منبّهين إلى أنه لم يكن ذلك على سبيل الجزم والاعتقاد ، وهو الداعي إلى تأويل الحذف ، بل على أنّه « مُناظِرٌ لا ناظِرٌ ، ومقصوده التسليم الجدليُّ ؛ أي : هذا ربي على زعمكم الباطل . والمناظر قد يُسلِّمُ المقدِّمةَ الباطلة تسليماً جدليًّا؛ ليفحم بذلك خصمه ، ... وممّا يدلّ لكونه مناظراً لا ناظراً قوله تعالى : ﴿ وَحَآجَّهُۥ قَوۡمُهُۥ ﴾ [الأنعام : ٨٠] »[٦] .

٥- قوله تعالى : ﴿ وَجَآءَ ٱلسَّحَرَةُ فِرۡعَوۡنَ قَالُوٓاْ إِنَّ لَنَا لَأَجۡرًا إِن كُنَّا نَحۡنُ ٱلۡغَٰلِبِينَ ﴾ [الأعراف : ١١٣] .

---

(١) ينظر : النحاس ، معاني القرآن : ٢ / ٤٥٠ .

(٢)ابن فارسي ، الصاحبي : ٢٩٧.

(٣) التفسير الكبير : ٣/ ١١ .

(٤) التبيان :١/ ٣٨١ .

(٥) مغني اللبيب : ٢٣ .

(٦) محمد الأمين الشنقيطي ، دفع إيهام الاضطراب عن آيات الكتاب : ١ / ١٦ ، وينظر : الفراء ، معاني القرآن :١/ ٣٤١ ، أبو حيان ، البحر المحيط : ٤/ ١٧٠ ، ابن عاشور ، التحرير والتنوير : ٦ / ١٨١ .

أجاز أبو عليّ الفارسي[1] وأبو السعود[2] الألـوسي [3]أن تكـون جملـة « إنّ لنـا لأجراً » استفهاميّةً حُذِفَت منها همزةُ الاستفهام ، ويدلُّ على صحّته أمور :

أ- ذكرُ هذه الأداة في القراءة الأخرى « أئن لنا لأجراً » ، وهي قراءة ابـن عـامر وحمزة والكسائي وأبي عمرو وغيرهم[4] ، والأصل توارد القراءات .

ب - مجيء الجواب ، وهو قرينة لفظيّة على الطلب ، قوله تعالى بعد هـذه الآيـة مباشرة ﴿ قَالَ نَعَمْ وَإِنَّكُمْ إِذًا لَّمِنَ ٱلْمُقَرَّبِينَ ﴾ [الأعراف:١١٤] .

ج - التصريح بالهمزة في موطن آخر ذُكرت فيه قصةُ فرعون مع نبي الله موسى عليه السلام ، وهو قوله في سورة الـشعراء : ﴿ قَالُوٓاْ لِفِرْعَوْنَ أَئِنَّ لَنَا لَأَجْرًا إِن كُنَّا نَحْنُ ٱلْغَٰلِبِينَ ﴿٤١﴾ قَالَ نَعَمْ وَإِنَّكُمْ إِذًا لَّمِنَ ٱلْمُقَرَّبِينَ ﴾ [الشعراء : ٤١ ، ٤٢] .

وقد تناول الدكتور فاضل االسامرائي الآيتين بالموازنة بين نظمها مُـبرِزاً مظهَـراً من عادة القرآن الكريم في النظم ؛ يقول : « ففي الآية أضـمر المقـول لـه ، وأضـمر همزة الاستفهام ، وفي الثانية صرّح بالمقول له وبهمزة الاستفهام ... فأنـت تـرى أنّ ذكْرَ الهمزة في آية الشعراء هو المناسب لسياقها ، وحذفَها من الأعراف هو المناسـب لسياقها ، فسياقُ الشعراء سياقُ إطالةٍ وتحدٍّ ومحاجّة ومبالغة في الخصومة ، أكثـرَ ممّـا

(١) ينظر : أبو حيان ، البحر المحيط : ٤ / ٣٦٠ .

(٢) إرشاد العقل السليم : ٣/ ٢٥٩ .

(٣) روح المعاني : ٩/ ٢٤ .

(٤) ابن مجاهد ، السبعة : ١/ ٢٨٩ ، أبو حيان ، البحر المحيط : ٤/ ٣٦٠ .

هو في الأعراف ، فرصد لكلِّ سياق ما يناسبه من الألفاظ »[١] .

وهذه الدلائل شواهدُ متضافرة على صحة هذا المذهب ، وأمّا بقاء الجملة على معنى الخبر فوجهُه أنّ القوم أخرجوا الكلام في صورة الخبر الموثوق به ؛ يقول ابن عاشور في ذلك : « ويجوز أن يكون المعنى أيضاً على الخبرية ؛ لأنهم وثقوا بحصول الأجر لهم حتّى صيروه في حيِّز المخبر به عن فرعون ، ويكون جواب فرعون بـ (نعم) تقريراً لما أخبروا به عنه »[٢] .

ولاشكّ أنّ المقام الذي صوّرته القصة في السورتين لا يناسبه الإخبار ، فهو يستدعي أن يكون القوم متشوِّفين للاستثبات من حصول الأجر عند غلبتهم في ذلك الموقف المثير . والله أعلم .

٦- قوله تعالى : ﴿ رَبَّنَآ إِنَّكَ ءَاتَيْتَ فِرْعَوْنَ وَمَلَأَهُۥ زِينَةً وَأَمْوَٰلًا فِى ٱلْحَيَوٰةِ ٱلدُّنْيَا رَبَّنَا لِيُضِلُّواْ عَن سَبِيلِكَ ﴾ [يونس : ٨٨] .

في قوله تعالى : ﴿ لِيُضِلُّواْ عَن سَبِيلِكَ ﴾ غير توجيه ، ذكر منها الفخر الرازي أن يكون موسى عليه السلام ذكر ذلك على سبيل التعَجّب المقرون بالإنكار ، ثم حذف حرف الاستفهام[٣] . والذي عليه أكثر النحويين والمفسرين[٤] أنّ اللام

(١) معاني النحو : ٤ / ٢٠٤ - ٢٠٥ .

(٢) التحرير والتنوير : ٨ / ٢٣٢ .

(٣) التفسير الكبير : ١٧ / ١٢٠ ، ابن عاشور ، التحرير والتنوير : ١١ / ١٦٤ .

(٤) ينظر : الخليل ، الجمل (المنسوب إليه) : ٢٧٥ ، الطبري ، جامع البيان : ١١ / ١٥٧ ، النحاس ، =

للتعليل أو الصيرورة، والكلام خبر، وذهب بعضهم[١] أنّ اللام للأمر ومعناه الدعاء، وليس ببعيد؛ فالمقام دعائي، وتوجيهُه على الاستفهام لا يخفى بعده.

٧- قوله تعالى: ﴿ وَتِلْكَ نِعْمَةٌ تَمُنُّهَا عَلَيَّ أَنْ عَبَّدتَّ بَنِيٓ إِسْرَٰٓءِيلَ ﴾ [الشعراء: ٢٢].

اختلف المفسّرون[٢] في كون هذه الجملة « وتلك نعمة .. » استفهاميّة بحذف الهمزة، أو خبرية؛ يقول القرطبي: « اختلف الناس في معنى هذا الكلام؛ فقال السدّي والطبري والفرّاء: هذا الكلام من موسى عليه السلام على جهة الإقرار بالنعمة؛ كأنه يقول: نعم؛ وتربيتُك نعمةٌ عليّ من حيث عبّدْتَ غيري وتركتني، ولكن لا يدفع ذلك رسالتي، وقيل هو من موسى عليه السلام على جهة الإنكار؛ أي: أتمُنُّ عليّ بأن ربّيتني وليداً وأنت قد استعبدْتَّ بني إسرائيل وقتلْتَهم، أي ليست بنعمة؛ لأنّ الواجب كان ألا تقتلَهم ولا تستعبدَهم »[٣].

ويؤيّد معنى الاستفهام الإنكاري قراءة الضحّاك: وتلك نعمة مالك أن تمنّها[٤].

=

إعراب القرآن: ٢/ ٢٦٦، البغوي، معالم التنزيل: ٢/ ٣٦٥، ابن عطية، المحرر الوجيز: ٣/ ١٣٩.

(١) ابن السراج، الأصول: ٢/ ١٧١، الزمخشري، الكشاف: ٢/ ٣٤٧.

(٢) ينظر: الطبري، جامع البيان: ١٩/ ٦٩، ابن عطية، المحرر الوجيز: ٤/ ٢٢٨، القرطبي، الجامع لأحكام القرآن: ٥/ ٢٨٥، ١٣/ ٩٥.

(٣) الجامع لأحكام القرآن: ١٣/ ٩٥.

(٤) ينظر: الألوسي، روح المعاني: ١٩/ ٧٠.

٨- قوله تعالى : ﴿ وَيَوْمَ يُعْرَضُ الَّذِينَ كَفَرُوا عَلَى النَّارِ أَذْهَبْتُمْ طَيِّبَاتِكُمْ فِي حَيَاتِكُمُ الدُّنْيَا وَاسْتَمْتَعْتُم بِهَا فَالْيَوْمَ تُجْزَوْنَ عَذَابَ الْهُونِ بِمَا كُنتُمْ تَسْتَكْبِرُونَ فِي الْأَرْضِ بِغَيْرِ الْحَقِّ وَبِمَا كُنتُمْ تَفْسُقُونَ ﴾ [الأحقاف : ٢٠] .

يرى ابن فارس[١] أن تكون جملة « أذهبتم طيباتكم » استفهامية محذوفة الهمزة ، وأجازه أبو علي الفارسي ؛ قال : « يقرأ بهمزة واحدة مقصورة كلفظ الأخبار ، معناه ويوم يعرض الذين كفروا على النار فيقال : أذهبتم ، أو يريد به التوبيخ ، ثمّ يحذف الألف ، ويقتصر منها على الهمزة الباقية »[٢] .

على أن التوبيخ ليس مختصًّا بالطلب ؛ فيُستدلَّ به على الاستفهام ؛ إذ يكون في الخبر أيضًا ، وإنما الاستدلال في هذا الموضع بالقراءة التي تُلفَظ فيها همزة الاستفهام؛ يقول الفراء في تعليقه على هذا الشاهد : « وقوله : ﴿ أَذْهَبْتُمْ طَيِّبَاتِكُمْ ﴾ قرأها الأعمش وعاصم ونافع المدني بغير استفهام ، وقرأها الحسن وأبو جعفر المدني بالاستفهام «أأذهبتم » ، والعرب تستفهم بالتوبيخ ولا تستفهم ، فيقولون : ذهبْتَ ففعلْتَ وفعلت ، ويقولون : أذهبت ففعلت وفعلت ، وكلٌّ صواب »[٣] .

وبهذا فلا داعي إلى عدّ هذه الجملة استفهامية بتؤوُّل حذف الهمزة حتى يُنسب معنى التوبيخ إليها ؛ فعدم التقدير بلا ضرورة ملجئة أولى من التقدير ؛ ولذلك كان ما نقله أبو جعفر النحاس عن مذهب المبرد حريًّا بالقبول ، وهو: « أنّ الصواب

(١) الصاحبي : ٢٩٢ .

(٢) الحجة في القراءات السبع : ١ / ٣٢٧ .

(٣) معاني القرآن : ٣ / ٥٤ ، وينظر : النحاس ، معاني القرآن : ٦ / ٤٥١ .

عنده ترك الاستفهام فيقرأ « أذهبتم » وفيه معنى التقريع وإن كان خبراً ، والمعنى عنده : أذهبتم طيباتكم في حياتكم الدنيا فذوقوا العذاب »[١] .

٩- قوله تعالى : ﴿ فَلَا ٱقۡتَحَمَ ٱلۡعَقَبَةَ ﴾ [البلد : ١١] .

رُوي عن ابن عباس - رضي الله تعالى عنهما - أنه قال : إن المعنى : أفلا اقتحم العقبة[٢] ، وبذلك فالجملة استفهامية محذوفة الهمزة . والظاهر - كما يقول أبو حيّان، ونسبه إلى كثير[٣] - أنّ (لا) للنفي ، فالجملة خبرية ، وقيل هو جارٍ مجرى الدعاء[٤] .

وبيِّنٌ من دراسة هذه المواضع اختلافُ النحاة والمفسرين في توجيهها ، ولعلّ سبباً لذلك ما استقرَّ لدى بعضهم من اشتراط أن تكون (أم) المعادلة قرينة لفظيّة على وجود الهمزة ، حتّى لكأنّ هذا الحذف واجبًا ؛ فيحوج إلى ما يسدّ مسدّه ، ويغني عنه ؛ يقول أبو جعفر النحاس بعد أن نقل عن الأخفش القول بحذف الهمزة في قوله تعالى : ﴿ وَتِلۡكَ نِعۡمَةٞ تَمُنُّهَا عَلَيَّ أَنۡ عَبَّدتَّ بَنِيٓ إِسۡرَٰٓءِيلَ ﴾[الشعراء : ٢٢] : « وهذا لا يجوز ؛ لأن ألف الاستفهام تحدِثُ معنى ، وحذفها محال ، إلاّ أن يكون في الكلام (أم) ؛ فيجوز حذفها في الشعر . ولا أعلم بين النحويّين في هذا اختلافاً إلا

(١) النحاس ، إعراب القرآن : ٤ / ١٦٧ .

(٢) الألوسي ، روح المعاني : ٧ / ١٩٩ .

(٣) أبو حيان ، البحر المحيط : ٨ / ٤٧١ .

(٤) السابق .

شيئاً قاله الفرّاء ، قال : يجوز حذفُ ألف الاستفهام في أفعال الشكِّ ، وحكى : تُرى زيداً منطلقاً ، بمعنى : أتُرى »[١] ، ويقول النحاس أيضًا معترِضاً على قطرب عندما وجّه قوله تعالى : ﴿ هَٰذَا رَبِّي ﴾ على حذف الهمزة الاستفهام – كما مرّ بنا –: « وهذا خطأ ؛ لأنّ الاستفهام لا يكون إلاّ بحرف أو يكون في الكلام (أم) »[٢] .

ويبدو أن ابن هشام لاحظ انخرام هذا الشرط ؛ لذا قال عن الهمزة : « خُصّت بأحكامٍ : أحدُها جواز حذفها سواءٌ تقدّمت على (أم) أم لم تتقدَّمْها »[٣] .

وقد تبيّن بما لا يدع سبيلاً إلى الشكّ أنّ الاستعمال القرآني جاء بحذف همزة الاستفهام ، وإن كان ذلك قليلاً قياسًا على ذكرِها ، وأنّ المقام هو القرينة الدّالة على ذلك ، وعونُنا على تبيُّنِه المعنى التفسيريُّ لتلك الآيات ولم تكن (أم) واردة في تلك المواضع فيُستدَلَّ بها ، وأمّا قرينة النغمة فمردُّها إلى الأداء القرآني ، لكنها دليلٌ ثانويّ على الحذف ؛ إذ هي مترتِّبة على فهم الموضع أوّلاً ، والله أعلم .

وننتقل فيما يأتي إلى الحديث عن حذف المستفهم عنه .

---

(١) إعراب القرآن : ٣ / ١٧٦ – ١٧٧ ، وينظر كتابه : معاني القرآن : ٢ / ٤٥٠ ، القرطبي ، الجامع لأحكام القرآن : ١٣ / ٩٦ ، ابن عطية ، المحرر الوجيز : ٤ / ٢٢٨ .

(٢) معاني القرآن : ٢/ ٤٥٠ .

(٣) مغني اللبيب : ٢٣ بتصرُّف .

ثانيًا :حذف المستفهم عنه :

يجوز حذفُ المستفهَم عنه إذا دلّ عليه دليل [(١)] ؛ يقول ابن السراج : « والعرب تحذفُ الفعل الأول مع الاستفهام للجواب ومعرفةِ الكلام ، فيقولون : متى فأسيرَ معك »[(٢)] .

ويقول الفرّاء: « وإذا أعيد الحرفُ وقد مضى معناه استجازوا حذفَ الفعل ، كما قال الشاعر :

وخُبِّرتماني أنّما الموتُ في القُرى فكيف وهذي هضبةٌ وكثيبُ

وقال الحطيئة :

فكيف ولم أعلمْهُمُ خذلوكُمُ على مُعْظمٍ ، ولا أديمَكمُ قدُّوا

وقال آخر :

* فهل إلى عَيْشَ يا نصابُ وهل * »[(٣)]

ونقل أبو حيان عن بعضهم تقييدَ الجواز باستفهام الاستثبات ، قال : « قيل : وينبغي أن يكون ذلك في استفهام الاستثبات ، بأن يقول : أسير ؛ فتقول له :

---

(١) الفراء ، معاني القرآن : ١/ ٤٢٤ ، ابن السراج ، الأصول : ٢/ ١٨٥، ابن مالك ، شرح التسهيل / ٤/ ٣٥ ، أبو حيان ، الارتشاف : ٤/ ١٦٧٢ ، ابن عقيل ، المساعد : ٣/ ٩٠ ، السيوطي ، الهمع :٢/ ٣٠٧ .

(٢) الأصول : ٢/ ١٨٥ .

(٣) الفراء ، معاني القرآن :١/ ٤٢٤-٤٢٥ .

متى » [(١)] ، ولا موجب لهذا التقييد ؛ لأنه مظهر من مظاهر توفّر الدليل الذي اشترطوه للجواز .

وقد ورد حذف المستفهم عنه بعد (كيف) و(كم) في الاستعمال القرآني، فُحِذف بعد (كيف) في خمسة مواضع ، وقد توفّر الشرط الصناعي له ، وهو العلم به تحقيقاً للإيجاز ، والداعي البلاغيُّ إليه ، وهو التعظيم تحقيقاً لمقتضى البلاغة ، وتلك المواضع هي :

١ – قوله تعالى : ﴿ فَكَيْفَ إِذَا جَمَعْنَاهُمْ لِيَوْمٍ لَّا رَيْبَ فِيهِ وَوُفِّيَتْ كُلُّ نَفْسٍ مَّا كَسَبَتْ وَهُمْ لَا يُظْلَمُونَ ﴾ [آل عمران : ٢٥].

يقول أبو حيان : « هذا تعجيبٌ من حالهم ، واستعظامٌ لعظم مقالتهم حين اختلفت مطامعهم وظهر كذب دعواهم ؛ إذ صاروا إلى عذاب ما لهم حيلة في دفعة ... ، هذا الكلام يقال عند التعظيم لحال الشيء ؛ فكيف إذا توّفتهم الملائكة ....، والتقدير : كيف يصنعون ، وقدّره الحوفي : كيف يكون حالهم ... ، والأجود أن تكون في موضع رفع خبر لمبتدأ محذوف يدلّ عليه المعنى ، التقدير : كيف حالهم »[(٢)] ؛ فالمستفهم عنه أيًّا كان موضعه الإعرابي محذوفٌ كما ترى .

٢ – قوله تعالى : ﴿ فَكَيْفَ إِذَا جِئْنَا مِن كُلِّ أُمَّةٍ بِشَهِيدٍ وَجِئْنَا بِكَ عَلَىٰ هَٰؤُلَاءِ

---

(١) الارتشاف : ٤/ ١٦٧٢ .

(٢) البحر المحيط : ٢ / ٤٣٥ ، وينظر : النحاس ، معاني القرآن : ١ / ٣٧٧ – ٣٧٨ ، الزمخشري ، الكشاف : ١ / ٣٧٧ ، ابن الأنباري ، البيان في غريب إعراب القرآن : ١ / ١٩٧ .

شَهِيدًا ﴾ [النساء : ٤١] .

يقول أبو حيان أيضاً : « و (كيف) في موضع رفع إن كان المحذوف مبتدأ ، التقدير : فكيف حال هؤلاء السابق ذكرُهم ، أو كيف صنعُهم ...، أو في موضع نصب إن كان المحذوف فعلاً ، أي : فكيف يصيغون ، أو كيف يكونون »[١] .

ويقول المطعني مبيِّناً الداعي البلاغيَّ إلى الحذف : « وقد ساعد على شدة التهويل وفظاعته حذفُ المستفهم عنه ، وهو حال أولئك المجرمين بكفرهم وعصيانهم الرسل ... ،كما يساعد حذف المستفهم عنه أن تذهب النفس كلَّ مذهب في تخيّله وتصوّره . وهذا منهجٌ بلاغيٌّ يكثر وروده في التنزيل الحكيم »[٢] .

وسائر المواضع مثلُها[٣] .

وأمّا حذفُها بعد (كم) فجاء في مواضعها الثلاثة المتعيِّنة للاستفهام في القرآن ، وهي قوله تعالى : ﴿ قَالَ كَمْ لَبِثْتَ قَالَ لَبِثْتُ يَوْمًا أَوْ بَعْضَ يَوْمٍ ﴾ [البقرة : ٢٥٩] ، وقوله تعالى : ﴿ قَالَ قَآئِلٌ مِّنْهُمْ كَمْ لَبِثْتُمْ قَالُواْ لَبِثْنَا يَوْمًا أَوْ بَعْضَ يَوْمٍ ﴾ [الكهف : ١٩] ، وقوله تعالى : ﴿ قَٰلَ كَمْ لَبِثْتُمْ فِي ٱلْأَرْضِ عَدَدَ سِنِينَ ﴿١١٢﴾ قَالُواْ لَبِثْنَا يَوْمًا أَوْ بَعْضَ يَوْمٍ فَسْـَٔلِ ٱلْعَآدِّينَ ﴿١١٣﴾ ﴾ [المؤمنون : ١١٢ -١١٣] . والموضعان الأوَّلان لا غبار عليهما ، وأمّا الثالث فهو مبنيٌّ على جعل (عددَ سنين) بدلاً مِن (كم) ، وهو رأيُ العكبري[٤] ، والظاهر أنّه تمييزُها مفصولاً عنها ، وهو رأي أبي السعود[٥] ؛ فيخرج ممّا نحن فيه .

---

(١) البحر المحيط : ٣ / ٢٦٢ ، وينظر : العكبري ، التبيان : ١ / ٢٧٧ .

(٢) التفسير البلاغي للاستفهام في القرآن : ١ / ٢٠٥ .

(٣) وهي : النساء :٦٢ ، التوبة :٨ ، محمد :٢٧ .

(٤) التبيان : ٢/ ٢٤١ .

(٥) إرشاد العقل السليم : ٦/ ١٥٢ .

المبحث الثالث : الفصل بين المتلازمين :

ويتناول الحديث في هذا المبحث الفصل بين لام الأمر ومدخولها، وبين لا الناهية ومدخولها ، وأداة الاستفهام أوالعرض أوالتحضيض ومدخولها.

فلا يجوز الفصل بين لام الأمر وما عملت فيه لا بمعمول الفعل ولا بغيره [(١)] ، وأمّا الفصل بين (لا) الناهية ومدخولها فقليلٌ أو ضرورة [(٢)] ، كقول الشاعر :

وقالوا أخانا لا تخشَّعْ لظالمٍ   عزيزٍ ، ولا ذا حقِّ قومِك تظلِمِ

والفصل بين أداة الاستفهام والمستفهَم عنه بالظرف أو الجار والمجرور سائغ ، وقد جاء ذلك في قوله تعالى ﴿ قَٰلَ كَمۡ لَبِثۡتُمۡ فِي ٱلۡأَرۡضِ عَدَدَ سِنِينَ ﴿١١٢﴾ قَالُواْ لَبِثۡنَا يَوۡمًا أَوۡ بَعۡضَ يَوۡمٖ فَسۡـَٔلِ ٱلۡعَآدِّينَ ﴾ [المؤمنون : ١١٢ - ١١٣] [(٣)] .

الفصل بين أداة العرض أو التحضيض ومدخولها :

عرفنا عند الحديث عن جواز حذف مدخول أدوات العرض أو التحضيض أنّ الاسم الواقع بعد أيٍّ من هذه الأدوات يلزم أن يُنوى تأخيرُه عن فعله ، وإلاّ يقدّرْ قبله فعلٌ يعمل فيه تحقيقاً لصفة الاختصاص أو التّضامّ في استعمال هذه الأدوات ، يقول سيبويه مشيرًا إلى التلازم بين الأداة والفعل « وأمّا ما يجوز فيه الفعل مضمراً ومظهراً ، مقدّماً ومؤخّراً ، ولا يستقيم أن يُبتدأ بعده الأسماء ؛ فهلاّ ، ولولا ، ولوما، وألاّ » [(٤)] .

---

(١) أبو حيان ، الارتشاف : ٤/ ١٨٥٧ .

(٢) ينظر : ابن مالك ، شرح الكافية الشافية :٢/ ١٤٣ ، أبو حيان ، الارتشاف : ٤/ ١٨٥٨ ، السيوطي ، الهمع : ٢/ ٤٤٦ .

(٣) أبو السعود ، إرشاد العقل السليم : ٦/ ١٥٢ ، وتُنظَر : الصفحة السابقة ، وكذا جاء في بعض المواضع التي تحتمل الاستفهامية ؛ ينظر : عضيمة ، دراسات لأسلوب القرآن : ٢/ ٣٣٢ . هذا ، ولم أعرض للفصل في أدوات الاستفهام الأخرى كالهمزة مثلًا على كثرته فيها ؛ لأنّ الفصل هنا مستمدٌّ من ملاحظة الرتبة النحوية بين التمييز والمميّز ، ولا كذلك في الأدوات الأخرى ؛ إذ لا رتبةَ نحويةً فيها .

(٤) الكتاب : ١ / ٩٨ .

وقد جاء الفصل بين أداة العرض أو التحضيض والفعل بواحدٍ ممّا يأتي [(١)] :

- مفعول مقدّم ، نحو : هلاّ زيدًا أكرمت .
- معمول فعلٍ مضمرٍ على شريطة التفسير، نحو : هلاّ زيدًا أكرمتَه .
- (إذْ) و(إذا) معمولين للفعل .
- جملة شرطية معترضة .

وسيأتي بيان الصورتين الأخيرتين بما ورد منهما في الاستعمال القرآني .

وقد تليها الجملة الاسمية ، كقول الشاعر :

ونُبِّئْتُ ليلى أرسلَتْ بشفاعةٍ إليّ فهلاّ نفسُ ليلى شفيعُها !

وهو شاذٌّ أو نادر [(٢)] .

والأجود – كما يقول ابن مالك – «أن يُنوى بعد هلاّ : (كان) الشأنية ، ويجعل (نفس ليلى شفيعُها) خبراً » [(٣)] .

وقدّر بعضهم فعلاً من جنس المذكور هو (شفعت) ، وتأوّل مبتدأ محذوفاً للخبر (شفيع) [(٤)] .

---

(١) ابن مالك ، شرح التسهيل : ٤/ ١١٣ ، ابن هشام ، المغني : ٢٧٣ .

(٢) ينظر : شرح الكافية الشافية : ٢ / ١٨٥ ، الرضي ، شرح الكافية : ٤ / ٤٤٣ ،

(٣) شرح الكافية الشافية : ٢ / ١٨٥ .

(٤) ينظر : المرادي ، الجنى الداني : ٦١٣ .

*الفصل بين أداة العرض أو التحضيض ومدخولها في القرآن الكريم :

جاء الفصل مع الأداة (لولا) دون غيرها من تلك الأدوات ، وله مظاهر على النحو الآتي :

أ – الفصل بين لولا ، والفعل بـ(إذ) الظرفية :

جاء ذلك في الآيات الآتية :

١ – ﴿ فَلَوْلَآ إِذْ جَآءَهُم بَأْسُنَا تَضَرَّعُواْ وَلَٰكِن قَسَتْ قُلُوبُهُمْ وَزَيَّنَ لَهُمُ ٱلشَّيْطَٰنُ مَا كَانُواْ يَعْمَلُونَ ﴾ [الأنعام : ٤٣] .

٢ – ﴿ وَلَوْلَآ إِذْ دَخَلْتَ جَنَّتَكَ قُلْتَ مَا شَآءَ ٱللَّهُ لَا قُوَّةَ إِلَّا بِٱللَّهِ إِن تَرَنِ أَنَا۠ أَقَلَّ مِنكَ مَالًا وَوَلَدًا ﴾ [الكهف : ٣٩] .

٣ – ﴿ لَّوْلَآ إِذْ سَمِعْتُمُوهُ ظَنَّ ٱلْمُؤْمِنُونَ وَٱلْمُؤْمِنَٰتُ بِأَنفُسِهِمْ خَيْرًا وَقَالُواْ هَٰذَآ إِفْكٌ مُّبِينٌ ﴾ [النور : ١٢] .

٤ – ﴿ وَلَوْلَآ إِذْ سَمِعْتُمُوهُ قُلْتُم مَّا يَكُونُ لَنَآ أَن نَّتَكَلَّمَ بِهَٰذَا سُبْحَٰنَكَ هَٰذَا بُهْتَٰنٌ عَظِيمٌ ﴾ [النور : ١٦] .

وهذه الآيات جميعها – كما هو ملاحظ – على طريق واحدة في السبك ؛ فُصِلَ بين (لولا) ومدخولها الفعل الماضي بمعموله الظرفِ المضاف إلى جملة فعلية ، وذلك الفعل الذي تتعلق به (لولا) في هذه الشواهد على الترتيب هو (تضرعوا ، قلت ، ظنَّ ، قلتم) ، والذي سوّغ ذلك هو توسّعهم في الظرف والمجرور ؛ فيغتفر

الفصل بهما بين المتلازمين كما هو معروف في كثير من الأبواب النحوية .

وإذا كان الغالب في بناء جملة العرض والتحضيض هو عدم الفصل بين المتلازمين (الأداة والفعل) ؛ فإن مجيء الفصل بينهما في الأسلوب القرآني ، لا يقدح فيه مخالفة تلك الكثرة في عدم الفصل ، بل إنّ عقد الموازنة بينهما من قبيل القياس مع الفارق ؛ ذلك أن حكم الكثرة مبنيٌّ على استقراء النمط العاديّ من الكلام ؛ وهو نمط لا تتراحب في المعاني ولا تتفاضل كما في النمط الأعلى منه ؛ فتدعو إلى مخالفة القاعدة النحوية تساميًا إلى ذروة البيان والبلاغة ؛ فالفصل الذي كان عليه الأسلوبُ القرآنيُّ في هذه المواضع جاء ليؤدّيَ معنى لطيفاً، وهو مزيدُ عنايةٍ بالزمان ليتلبّس به التحضيضُ أو التوبيخ ؛ يوضّح ذلك تبيانُ أبي السعود لفائدة الفصل في قوله تعالى : ﴿ لَّوْلَآ إِذْ سَمِعْتُمُوهُ ظَنَّ ٱلْمُؤْمِنُونَ وَٱلْمُؤْمِنَٰتُ بِأَنفُسِهِمْ خَيْرًا وَقَالُوا۟ هَٰذَآ إِفْكٌ مُّبِينٌ ﴾ [النور : ١٢] بقوله : « وتوسيطُ الظرفِ بين (لولا) وفعلِها لتخصيصِ التحضيض بأوّلِ زمان سماعهم ، وقصرُ التوبيخ على تأخير الإتيان بالمحضّض عليه عن ذلك والتردد فيه ليفيدَ أنّ عدم الإتيان به رأساً في غاية ما يكون من القباحة والشناعة ، أي كان الواجب أن يظن المؤمنون والمؤمنات أوّل ما سمعوه بمثلهم من آحاد المؤمنين خيراً »[1] .

(١) إرشاد العقل السليم : ٦ / ١٦١ ، بتصرف ، وعلى نحو ذلك جاء الفصل في المواضع الأخرى ؛ ينظر مثلاً : السابق : ٥ / ٢٢٣ ، أبو حيان ، البحر المحيط : ٦ / ٤٠٣ .

ب - الفصل بين (لولا) والفعل بـ(إذا) الظرفية :

وقد جاء ذلك في قوله تعالى : ﴿ فَلَوْلَآ إِذَا بَلَغَتِ ٱلْحُلْقُومَ ﴿٨٣﴾ وَأَنتُمْ حِينَئِذٍ تَنظُرُونَ ﴿٨٤﴾ وَنَحْنُ أَقْرَبُ إِلَيْهِ مِنكُمْ وَلَٰكِن لَّا تُبْصِرُونَ ﴿٨٥﴾ فَلَوْلَآ إِن كُنتُمْ غَيْرَ مَدِينِينَ ﴿٨٦﴾ تَرْجِعُونَهَآ إِن كُنتُمْ صَٰدِقِينَ ﴾ [الواقعة : ٨٣ - ٨٧] .

وواضح من سياق الآية أن تعلّق الأداة لولا – من حيث المعنى - بالفعل (ترجعونها) ، غير أن طول الفصل بالظرف والأحوال وتكرار الأداة انبنى عليه خلافٌ في التوجيه يتمثَّل في وجهين :

- الأول : أن (لولا) الثانية مكرَّرة للتوكيد ، وهو مؤدَّى عبارات كثيرٍ من النحاة المفسّرين ؛ إذ أشاروا إلى أنَّ الأداتين تقتضيان الفعل اقتضاءً واحداً ، وفي مقدّمتهم الفراءُ ؛ إذ قال : « ويُقال : أين جواب (فلولا) الأولى ، وجواب التي بعدها ؟ والجواب في ذلك : أنهما أُجيبا بجواب واحد ، وهو ترجعونها ، وربّما أعادت العرب الحرفين ومعناهما واحد... » [(١)] .

وقد قرّر الفخر الرازي أنّ « أكثر المفسِّرين على أنّ (لولا) في المرة الثانية مكرَّرة ، وهي بعينها هي التي قال تعالى : ﴿ فَلَوْلَآ إِذَا بَلَغَتِ ٱلْحُلْقُومَ ﴾ ، ولها جواب واحد ، وتقديره على ما

(١) الفراء ، معاني القرآن : ٣ / ١٣٠ ، وينظر : الطبري ، جامع البيان : ٢٧ / ٢١١ ، البغوي ، معالم التنزيل : ٤ / ٢٩١ ، القرطبي ، الجامع لأحكام القرآن : ١٧ / ٢٣١ - ٢٣٢ ، ابن القيم ، التبيان في أقسام القرآن : ١ / ١٥٠ ، ابن هشام ، المغني : ٢٧٣ .

قال الزمخشري : فلولا ترجعونها إذا بلغت الحلقوم »[١] .

والزمخشري أبان عن ذلك موضّحاً أصلَ بناء الجملة ؛ قال : « ترتيبُ الآية : فلولا ترجعونها إذا بلغت الحلقوم إن كنتم غير مدينين ، (فلولا) الثانية مكرّرة للتوكيد »[٢] .

والتأكيد هنا ليس على طريقة التوكيد الصناعي ، وإلاّ لاحتاجت (لولا) إلى فعلٍ من حيث كان سننُ التوكيد في اللسان العربي أن يُكرّر الحرفُ غيرُ المستقلِّ مع ما اتّصل به و« لا يكرّر وحده إلاّ في ضرورة الشعر »[٣] .

على أنه يمكن دفع هذا الإلزام بأنّ ما اتصل بالمؤكِّد حُذِفَ لدلالة الأولّ عليه .

- الثاني : أن (لولا) الثانية ليست تأكيداً للأولى ؛ فـ(ترجعونها) جواب الأولى ، وأغنى ذلك عن جواب الثانية أو العكس .

والتقدير الأوّل للنظم هو رأيُ العكبري[٤] ، والثاني رآه أبو حيّان ، مبرِزاً المعنى الذي أسّسه ورود (لولا) الثانية ؛ إذ قال : « (إذا) ظرف غيرُ شرطٍ معمولٌ لـ(ترجعونها) المحذوف بعد (فلولا) لدلالة (ترجعونها) في التحضيض الثاني عليه ؛ فجاء التحضيض الأول مقيّدًا بوقت بلوغ الحلقوم ، وجاء التحضيض الثاني

(١) التفسير الكبير : ٢٩ / ١٧٣ - ١٧٤ .

(٢) الكشاف : ٤ / ٤٦٨ ، وينظر : ابن هشام ، المغني : ٢٧٣ .

(٣) الرضي ، شرح الكافية : ٢ / ٣٦٤ .

(٤) التبيان في إعراب القرآن : ٢ / ٤٣٩ .

معلَّقاً على انتفاء مربوبيتهم ، وهم لا يقدرون على رجوعها ؛ إذ مربوبيّتُهم موجودة، فهم مقهورون لا قدرة لهم »[١] .

غير أن الاختلاف بين الأداتين من حيث تقييد الأولى بالظرف وتعليق الثانية بالشرط لا يستلزم – في نظري – تأسيس معنى جديد ؛ فكلاهما تتعلقان بفعل إرجاع النفس عند النزع إظهاراً لعجز البشر ودليلاً على أنهم عبيد مقهورون ، وقد ذُكِر ذلك في معرض إثبات قدرة الله تعالى على إعادة الحياة للناس بعد الموت ، وهو مقتضى فاء التفريع في (فلولا) من حيث كون ما بعدها ناشئاً عمّا قبلها[٢] ؛ فسياق اللفظ والمقام واحد ، وذلك يضعف تصوّر معنًى مؤسَّس .

والذي يقرب في نظري أن الثانية تكرار للأولى ، وفائدة هذا التكرار التهويل والتعظيم عنايةً بالتحدّي ؛ فمن المعلوم أنّ « مِن سَنَنِ العرب التكريرُ والإعادة ؛ إرادةَ الإبلاغ بحسب العناية بالأمر »[٣] .

ولا يختلف ذلك في ظاهره عن معنى التوكيد الذي أشار إليه المفسّرون .

وإذا كان مقتضى الحال مقتضياً لذلك التكرار ؛ فالصوغ اللفظي للكلام يقتضي تكرار (لولا) أيضاً ؛ لتُبنى عليه جملة (ترجعونها) لطول الفصل[٤] ، كما أنّها وسيلةٌ لإبراز الجانب المقابل من التفريع الذي أفادته الفاء في (فلولا) الأولى بعد

---

(١) البحر المحيط : ٨ / ٢١٥ (بتصرف) .

(٢) ينظر : ابن عاشور ، التحرير والتنوير : ١٤ / ٣٦٨ .

(٣) ابن فارس ، الصاحبي : ٣٤١ .

(٤) ابن عاشور ، التحرير والتنوير : ١٤ / ٣٧٠ .

طول الكلام ، وهو حالة المربوبيّة والعبوديّة بعد أن ذكر الجانبَ الأوَّلَ منه ، وهو القيد الزماني للنفس والقيد الحاليّ لمكانهم هم ورسولِ الموت .

ولو كانت (لولا) الثانية غيرَ الأولى لكانت الفاءُ المتصلة بها غير الأولى ولاقتضت تفريعاً آخر ، وهو ما لم يكن .

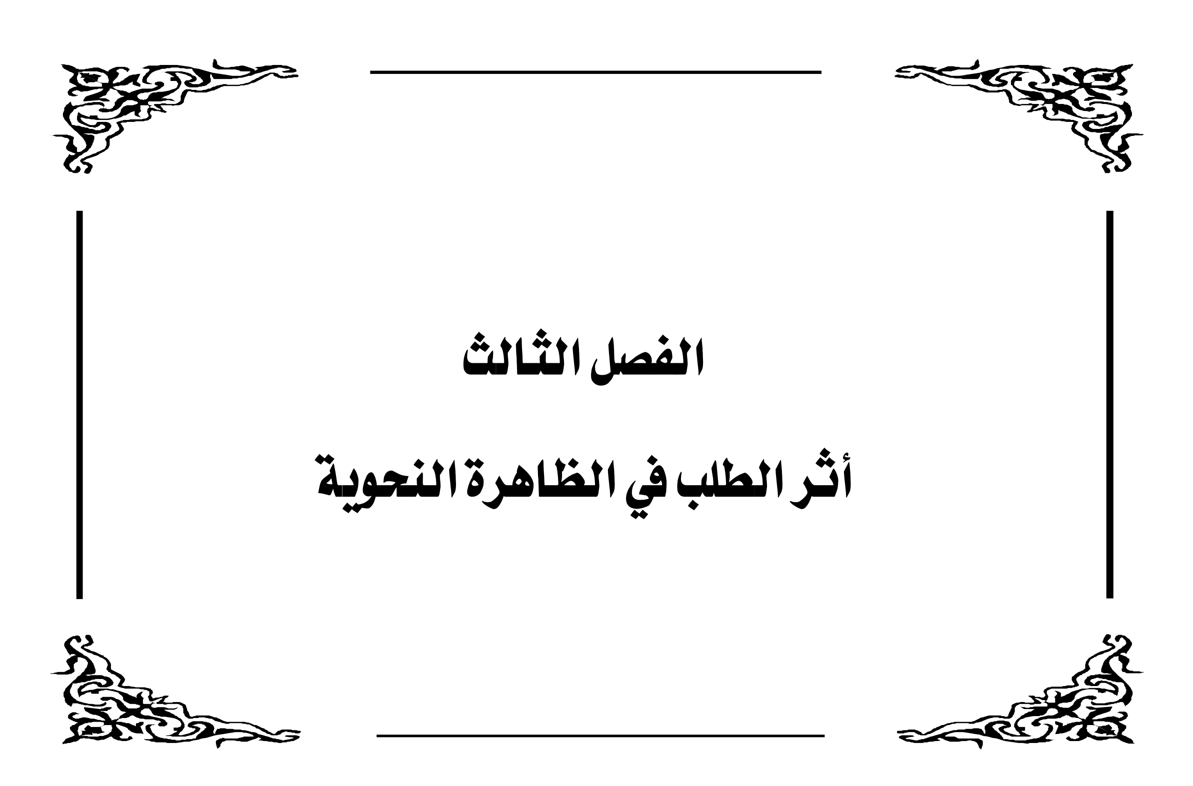
وبذلك فجملة التحضيض هنا عَرَضَ لها فصلٌ بين الأداة ومدخولها ، وتكرارٌ للأداة ، ولم يطرأ على بنائها حذف . وقد استدعى تلك الطريقةَ في السبكِ المقامُ القرآنيُّ وطولُ الكلام . والله أعلم .

جـ – الفصل بين (لولا) والفعلِ بجملة شرطية :

وشاهده الآية السابقة أيضًا ، وهي قوله تعالى : ﴿ فَلَوْلَآ إِذَا بَلَغَتِ ٱلْحُلْقُومَ ﴿٨٣﴾ وَأَنتُمْ حِينَئِذٍ تَنظُرُونَ ﴿٨٤﴾ وَنَحْنُ أَقْرَبُ إِلَيْهِ مِنكُمْ وَلَٰكِن لَّا تُبْصِرُونَ ﴿٨٥﴾ فَلَوْلَآ إِن كُنتُمْ غَيْرَ مَدِينِينَ ﴿٨٦﴾ تَرْجِعُونَهَآ إِن كُنتُمْ صَٰدِقِينَ ﴾ [الواقعة : ٨٣ – ٨٧] ؛ فقد فصل بين لولا الثانية والفعل بـ(إذا) بالجملة الشرطية ﴿إِن كُنتُمْ غَيْرَ مَدِينِينَ﴾ وذلك باعتبار (لولا) غيرَ مؤكِّدةٍ للأولى على الرأي الذي مرّ تضعيفُه ، كما يمكن – فيما يبدو – عدُّ (إذا) بعد (لولا) الأولى ظرفيةً متضمِّنةً معنى الشرط خلافاً لأبي حيّان ؛ إذ نفى كونها شرطيةً ، وهي عند ذلك شاهدٌ على الفصل بالجملة الشرطية ، وعدّ ابن يعيش هذا الفصل مأنوسًا ؛ لأن الجملة الشرطية في معنى الفعل ، يقول معلِّقاً على هذه الآية « وليه الجملة الشرطية ، وهي في معنى الفعل ؛ إذ كانت مختصَّة بالأفعال »[1] .

---

(١) شرح المفصل : ٥ / ٨٩ .



الفصل الثالث

أثر الطلب في الظاهرة النحوية

الابتداء بالنكرة

معلومٌ أنّ الأصل في المبتدأ أن يكون معرفة ؛ لأنه محكوم عليه والمحكوم عليه ، ينبغي أن يكون معلوماً ؛إذ لا فائدة من الحكم على مجهول .

ويجوز أن تقع النكرة مبتدأ بشرط الإفادة ،ولها عندئذٍ أحوال تسوّغ ذلك، وقد فصّلها النحاة، وكلُّها راجع إلى الخصوص أو العموم .

وأثر الطلب في تسويغ الابتداء بالنكرة يتجلّى في اعتماد النكرة على الاستفهام؛ فهي « إذا اعتمدت على استفهام أو نفي صار الكلام غير موجب ؛ فتضمّنت النكرة معنى العموم »[١] .

ويكون ذلك بدخول أداة الاستفهام على النكرة المحكوم عليها، نحو قوله تعالى ﴿ أَءِلَٰهٌ مَّعَ ٱللَّهِۚ ﴾ [النمل : ٦٠ ، ٦١ ، ٦٢ ، ٦٣ ، ٦٤]

كما يكون الابتداء ببعض أدوات الاستفهام عند من أجاز ذلك[٢] ، نحو كم مالك .

والدعاء يسوّغ الابتداء بالنكرة أيضاً ، كما في قوله تعالى: ﴿ سَلَٰمٌ عَلَىٰ نُوحٍ فِى ٱلْعَٰلَمِينَ ﴾ [الصافات : ٧٩] وقوله تعالى : ﴿ وَيْلٌ لِّلْمُطَفِّفِينَ ﴾ [المطففين : ١] .

---

(١) ابن يعيش، شرح المفصل: ١/ ٢٢٥ (بتصرف يسير) .

(٢) ينظر: السيوطي، الهمع : ١/ ٣٢٥، ٣٢٧.

رتبة المبتدأ والخبر

للطلب أثرٌ على رتبة المبتدأ والخبر ، إذ يلزم كلٌ منهما الرتبة الأصلية[١]، إذا كان المبتدأ اسم استفهام ، أو مضافاً إليه تحقيقاً لاقتضاء حكم الصدارة ، وذلك كقوله تعالى: ﴿ فَٱبْعَثُوٓا۟ أَحَدَكُم بِوَرِقِكُمْ هَٰذِهِۦٓ إِلَى ٱلْمَدِينَةِ فَلْيَنظُرْ أَيُّهَآ أَزْكَىٰ طَعَامًا ﴾ [الكهف :١٩] باعتبار (أيّها) مبتدأ ، و(أزكى) خبره .

أو كان الخبر جملة طلبية كما مرّ بنا في مواضع الإخبار بالجملة الطلبية .

كما يجب تقديم الخبر إذا كان بعض أدوات الاستفهام ، وهي ما أفادت زمانًا أو مكانًا ، نحو: ﴿ثُمَّ يَوْمَ ٱلْقِيَٰمَةِ يُخْزِيهِمْ وَيَقُولُ أَيْنَ شُرَكَآءِىَ ٱلَّذِينَ كُنتُمْ تُشَٰٓقُّونَ فِيهِمْ ۚ﴾ [النحل : ٢٧] ، وقوله تعالى : ﴿وَزُلْزِلُوا۟ حَتَّىٰ يَقُولَ ٱلرَّسُولُ وَٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ مَعَهُۥ مَتَىٰ نَصْرُ ٱللَّهِ ۗ﴾ [البقرة : ٢١٤] ، وقوله تعالى : ﴿ يَسْـَٔلُ أَيَّانَ يَوْمُ ٱلْقِيَٰمَةِ ﴾ [القيامة : ٦]

أو مضافاً إلى أداة استفهام خلافاً لبعضهم[٢] ، ولم يرد ذلك في القرآن .

---

(١) ابن مالك ، شرح التسهيل :١/ ٣٠٠ ، السيوطي، الهمع : ١/ ٣٣٠-٣٣١.

(٢) أبو حيان ، الارتشاف : ٣/ ١١٠٦

إغنــاء الوصف عن الخبر

يستغني الوصف المشتقُّ – أوما جرى مجراه – عن الخبر اكتفاءً بمرفوعه الـذي يسدُّ مسدَّ خبره ، نحو : ما قائمٌ الزيدان ، أو هل قائم الزيدان ، أوأَقُرَشيٌّ قومُك .

والاستفهام أحد شرطي الاعتماد بناءً عـلى مـذهب جمهـور البـصريين[١] عـدا الأخفـش ، إذ يـشترطون في ذلـك الوصـف أن يعتمِـد عـلى نفـي أو اسـتفهام ، والكوفيون والأخفش[٢] لا يشترطون ذلك الاعتماد.

وعلى أيٍّ منهما فالوصف مبتدأ، ومرفوعه يغني عـن خـبره، ومعتمَـدُه يـسوِّغ الابتداء بالوصف النكرة، ويخوِّل مرفوعَه بسدِّه مسدَّ الخبر.

فأثر الطلب في هـذه الظـاهرة إذًا مـستمَدٌّ مـن عـدِّ الاسـتفهام أحـدَ شرطـي الاعتماد، وإذا كان سببُ الاستغناء عن الخبر شبهَه بالفعل ؛ فالاستفهام يهَبُ ذلـك الوصف المبتدأ فضلَ شَبَهٍ بالفعل[٣] ، وقد نبّه ابن مالـك إلى أنّـه لم يخـصَّ أداةً مـن أدوات الاستفهام في هذا الأسلوب ؛ « ليُعلَم أن أدوات الاستفهام كلَّها مستوية في تصحيح الابتـداء بالوصف المذكور على الوجـه المذكور»[٤]، ونقـل أبو حيان عـن

---

(١) ينظر: سيبويه ، الكتاب: ٢/ ٣٦-٣٧ ، ابن يعيش، شرح المفصل: ١/ ٢٤٣، ابن مالك، شرح التسهيل: ٢/ ٢٧٢، وما بعدها ، أبو حيان ، الارتشاف : ٣/ ١٠٨٠، ١٠٨٢، الهمع ، السيوطي :١/ ٣٠٩.

(٢) ينظر : الرضي ، شرح الكافية : ١/ ٢٢٦ ، إضافةً إلى السابق .

(٣) ينظر : ابن مالك ، شرح التسهيل : ١/ ٢٧٢

(٤) ابن مالك ، شرح التسهيل : ١/ ٢٧٤، وينظر: السيوطي ، الهمع : ١/ ٣٠٩ – ٣١٠ .

بعضهم أنّ « أسماء الاستفهام فوضى في الاعتماد » (١)، منبّهاً إلى أنّ « المشهور من أدوات الاستفهام الهمزةُ ؛ فالأحوط ألا يُثبَت تركيبٌ من هذه التراكيب التي أجازها ابن مالك إلا بعد السماع » (٢).

وقد وردت هذه الظاهرة في القرآن الكريم في قوله تعالى: ﴿ قَالَ أَرَاغِبٌ أَنتَ عَنْ ءَالِهَتِي يَٰٓإِبْرَٰهِيمُ لَئِن لَّمْ تَنتَهِ لَأَرْجُمَنَّكَ وَٱهْجُرْنِي مَلِيًّا ﴾ [مريم: ٤٦].

فـ(راغب) مبتدأ ، وهو وصفٌ معتمِدٌ على الاستفهام ، والضمير المنفصل (أنت) فاعل له أغنى عن الخبر .

وتجدر الإشارة – والحديث عن أثر الاستفهام – إلى أثرين آخرين له في بناء هذه الجملة ، وهما :

أ – تقديم (راغب) على المسند إليه (أنت) ؛ لأن المسئول عنه يلي همزة الاستفهام مباشرة ؛ يقول ابن الأثير : « ولم يقل أأنت راغب ؛ لأنه كان أهمَّ عنده، وهو به شديد العناية ، وفي ذلك ضربٌ من التعجب والإنكار لرغبة إبراهيم عن آلهته، وأنَّ آلهته لا ينبغي أن يُرغَب عنها ، وهذا بخلاف ما لو قال : أأنت راغب عن آلهتي » (٣).

ب – تسويغ الابتداء بالنكرة (راغب).

---

(١) الارتشاف : ٣/ ١٠٨٣؛ نقله عن كتاب النهاية في شرح الكفاية كما أحال وأوضحه المحقّق .

(٢) الارتشاف : ٣/ ١٠٨٣.

(٣) المثل السائر: ٢/ ٣٨، وينظر أيضاً: ٢/ ٦٦ منه.

وفي التركيب وجه آخر معروف ، وهو أن يكـون مبتـدأ وخـبراً عـلى التقـديم والتأخير، إلا أنّه يلزمه الفصل بين الخبر والمتعلِّق بـه (عـن آلهتـي) بـأجنبي ، وهـو المبتدأ[١] .

(١) ينظر: ابن هشام ، المغني : ٥٢٤ .

الاشتغـــال

يتّخذ أثر الطلب في ظاهرة الاشتغال مظهرين ، أحدهما كونه من شروط المشغول عنه ، والآخر كون الطلب ممّا يؤثر في حكم النصب ، وبيان ذلك على النحو الآتي:

أ- من شروط المشغول عنه ألاّ يحول بين الاسم والفعل حرفُ صدرٍ. وأدوات الاستفهام والعرض والتحضيض والتمني لها حكم الصدارة، فقولك مثلاً: زيد أضربته؟، أو أزيدٌ هلاّ ضربته لا يجوز في الاسم المتقدّم إلا الرفع، ولا يجوز النصب بإضمار فعل (أي على الاشتغال)، لأنه لا يصحُّ أن يُفسِّر في هذا الباب إلا ما يصحُّ أن يعمل، وهذه الحروف لا يصحُّ أن يعمل ما بعدها فيما قبلها، وكذلك لا يعمل ما قبلها فيما بعدها، فلا يصحُّ أن يُفسِّر، لأنَّ المفسِّر في هذا الباب نزَّلته العربُ منزلةَ العامل(١).

ب- ويؤثِّر الطلب في حكم نصب المشغول عنه من حيث الوجوبُ أو رجحانُه على النحو الآتي :

١- يجب النصب إذا وقع الاسم بعد أدوات العرض أو التحضيض أوأدوات الاستفهام عدا الهمزة،وهذا هو رأي جمهور النحاة(٢).

(١) ابن أبي الربيع ، البسيط : ٢/ ٦١٨، وينظر : سيبويه ، الكتاب: ١/ ١٢٧، وما بعدها ، الرضي، شرح الكافية: ١/ ٤٤١ .

(٢) ينظر مثلاً: سيبويه ، الكتاب: ١/ ٩٨، ١٢٦-١٢٧، ١٣٧، وما بعدها، ابن الشجري : ٢/ ٧٩وما بعدها ، ابن يعيش، شرح المفصل: ١/ ٤٠٠ وما بعدها ، ابن مالك، شرح التسهيل: ٢/ ١٣٦ وما بعدها ، ابن أبي الربيع، البسيط : ٢/ ٦١٥ وما بعدها ، الرضي ، شرح الكافية : ١/ ٤٣٧ وما بعدها ، أبو حيان ، الارتشاف :٤/ ٢١٦١ وما بعدها .

٢- يترجّح النصب إذا وليه أمر أو دعاء أو نهي، نحو: زيداً اضربْه، اللهم عبدَك ارحمْه، عمراً لا تهنه ، أو إن باشر همزة الاستفهام ، نحو: أزيداً ضربته، أو إن كان الاسم جواباً لاستفهام منصوباً ، نحو: عمراً أكرمته ، جواباً لمن قال: مَن أكرمت ؟

وأمّا الحالة الأولى وهي وجوب نصب المشغول عنه فلم يرد منه شيء في القرآن الكريم كما قال الشيخ عضيمة [1] .

وأمّا ما يترجّح فيه النصب فقد ورد منه قوله تعالى ﴿يَٰبَنِيٓ إِسۡرَٰٓءِيلَ ٱذۡكُرُواْ نِعۡمَتِيَ ٱلَّتِيٓ أَنۡعَمۡتُ عَلَيۡكُمۡ وَأَوۡفُواْ بِعَهۡدِيٓ أُوفِ بِعَهۡدِكُمۡ وَإِيَّٰيَ فَٱرۡهَبُونِ﴾ [البقرة: ٤٠] .

فقد بيّن عدد من النحاة المفسرين[2] أنّ الضمير المنفصل معمول لفعل أمر محذوف يفسره (ارهبون) .

وعلى نسقه نظماً وتحليلاً قوله تعالى : ﴿فَإِيَّٰيَ فَٱرۡهَبُونِ﴾ [النحل : ٥١] ، وقوله تعالى : ﴿ فَإِيَّٰيَ فَٱعۡبُدُونِ﴾ [العنكبوت : ٥٦] ، وقوله تعالى : ﴿وَإِيَّٰيَ فَٱتَّقُونِ﴾ [البقرة : ٤١]

ومنه أيضًا قوله تعالى : ﴿ فَقَالُوٓاْ أَبَشَرٗا مِّنَّا وَٰحِدٗا نَّتَّبِعُهُۥٓ إِنَّآ إِذٗا لَّفِي ضَلَٰلٖ وَسُعُرٍ﴾ [القمر : ٢٤] .

---

(١) دراسات لأسلوب القرآن : ٩/ ٧ .

(٢) ينظر : النحاس: إعراب القرآن: ١/ ٢١٨، ابن عطية ، المحرر الوجيز:١/ ١٣٤ .

فقوله تعالى (بشراً) ترجحّ النصب فيه لأنه تلا همزة الاستفهام ، وهي بالفعل أولى .

نصب المضارع الواقع في جواب الطلب بعد واو المعية

يجري هنا ما قيل في نصب المضارع المقترن بفاء السببة الواقع جواباً للطلب من حكم النصب والعامل فيه[١].

ويظهر أثر الطلب في هذه الظاهرة بوساطة تهيّئها لقبوله بموجب الشبه، فقد « حملوا ما قبل واو الجمعية في وجوب كونه أحد الأشياء المذكورة (أقسام الطلب) على ما قبل فاء السببية التي هي أكثر استعمالاً من الواو في مثل هذا الموضع، أعني في انتصاب المضارع بعدها، وذلك لمشابهة الواو للفاء في أصل العطف، وفي صرف ما بعدها عن سنن العطف لقصد السببية في إحداهما والجمعية في الأخرى، وأيضاً لقرب معنى الجمعية من التعقيب الذي هو لازم السببية »[٢] .

وينبغي التنبيه إلى أنّ ذلك لا يعني مشابهة الواو للفاء مطلقاً، فثمّة فروقٌ في المعنى نبّه عليها النحاة ، أهمُّها أنّ تركيب فاء السببية يصحُّ أن ينتظم منه شرط وجزاء، ولا كذلك الواو؛ لأنها إذا كانت بمعنى (مع) لا تكون جواباً، ولا متهيّئاً ممّا هي منه أن ينتظم منه شرط وجزاء[٣] ؛ ولذلك فـ « قولهم تقع الواو في جواب كذا وكذا هو على جهة المجاز لا على جهة الحقيقة »[٤] .

---

(١) ينظر: ص ٢٥٧ من البحث ، وينظر مثلا: ابن الأنباري ، والإنصاف: ٢/ ٥٥٥ وما بعدها.

(٢) الرضي ، شرح الكافية : ٤/ ٦٨ .

(٣) السيوطي ، الهمع : ٢/ ٣١٣ ، وينظر : سيبويه ، الكتاب :٣/ ٤١ وما بعدها .

(٤) أبو حيان ، الارتشاف : ٤/ ١٦٨٣، البحر المحيط : ٤/ ١٠٥ .

وأنت لو تأمّلت معنى واو المعية وما بعدها لم يتطرّق إليك شكٌّ في أنها ليست من الجواب في شيء، ولكن الغريب أن يشذّ بعضهم فيرى أنّ النصب على معنى الجواب[(١)].

وقد استثنى أبو حيّان الدعاء والعرض والتحضيض والرجاء من النصب بعد الواو؛ قال: « ولا أحفظ النصب جاء بعد الواو في الدعاء ولا العرض ولا التحضيض ولا الرجاء، ولا ينبغي أن يُقدَم على ذلك إلاّ بسماع »[(٢)]، وساق عليها أمثلةً مصنوعة، وهي: يا ربّ اغفِر لي وتُوسِّعَ عليّ في الرزق، وألا تنزلُ وتصيبَ خيراً، وهلاّ تأتينا ونكرمَك ولعلي سأجاهد وأغنمَ.

على أنّ الصيمري أثبت العرض، ولكنّه مثَّل له بمثال مصنوع أيضاً[(٣)].

ومن شواهد النحاة[(٤)] للأمر قولُ الشاعر:

فقلتُ ادعي وأدعوَ إنّ أندى ... لصوتٍ أن يُناديَ داعيان

وللنهي قول الشاعر:

لا تنهَ عن خلُقٍ وتأتيَ مثلَه ... عارٌ عليك إذا فعلتَ عظيمُ

وللتمني قوله تعالى: ﴿ وَلَوْ تَرَىٰٓ إِذْ وُقِفُواْ عَلَى ٱلنَّارِ فَقَالُواْ يَٰلَيْتَنَا نُرَدُّ وَلَا نُكَذِّبَ بِـَٔايَٰتِ رَبِّنَا وَنَكُونَ مِنَ ٱلْمُؤْمِنِينَ ﴾ [الأنعام: ٢٧].

---

(١) ينظر: ابن عقيل، المساعد: ٣/ ٩٥، أبو حيان، الارتشاف: ٤/ ١٦٨٣.

(٢) الارتشاف: ٤/ ١٦٨٠.

(٣) التبصرة والتذكرة: ١/ ٣٩٩، ٤٠١.

(٤) تنظر هذه الشواهد – على سبيل المثال – في: سيبويه، الكتاب: ٣/ ٤٢ وما بعدها، ابن جني، سر صناعة الإعراب: ١/ ٣٩٢، ابن الأنباري، الإنصاف: ٢/ ٥٣١، السيوطي، الهمع: ٢/ ٣١١.

وللاستفهام قول الشاعر :

ألم أكُ جارَكم وتكونَ بيني وبينكم المودَّةُ والإخاءُ

ويبدو أنّه كما قال ابن هشام[١] ممّا يُنصَب بعد واو المعية خمسة ، وهي : النفي، والأمر، والنهي ، والتمني، والاستفهام ، وقاسه النحاة في ثلاثة ، وهي الترجي ، والعرض، والتحضيض .

وتجدر الإشارة إلى أنه يجوز في المضارع بعد واو المعية ما جاز في نظيره بعد فاء السببية ، إذ يرفع أو ينصب أو يجزم تبعاً للمراد ، فمثال النحاة المشتهر: لا تأكل السمك وتشرب اللبن ؛ إذا أردتَّ التشريك بينهما في النهي جزمتَ ، وإذا أردتَّ النهي عن الجمع بينهما نصبتَ ، وإن أردت الاستئناف بتقدير : وأنت تشرب ، رفعت[٢].

وقد ورد من هذه الظاهرة في القرآن ما ورد له من شواهد الشعر ، وهو الأمر ، والنهي ، والاستفهام ، والتمني ، ولم ترد واو المعية فيه بعد الترجي ، أو العرض ، أو التحضيض ممّا استثناه أبو حيّان .

ومن ذلك – وإن لم يكن متعيّنًا للوجه الذي نحن بصدده – ما يأتي :

١ – قوله تعالى : ﴿ وَلَوْ تَرَىٰٓ إِذْ وُقِفُوا۟ عَلَى ٱلنَّارِ فَقَالُوا۟ يَٰلَيْتَنَا نُرَدُّ وَلَا نُكَذِّبَ بِـَٔايَٰتِ رَبِّنَا وَنَكُونَ مِنَ ٱلْمُؤْمِنِينَ ﴾ [الأنعام: ٢٧] .

---

(١) ينظر شرح شذور الذهب : ٢٩٢ .

(٢) ينظر : ابن يعيش ، شرح المفصل : ٤/ ٢٣٦ ، ٢٥٢ ، وقد أورد الشيخ عضيمة (رحمه الله!) غيرَ شاهدٍ على ذلك من القراءات القرآنية ، ينظر: دراسات لأسلوب القرآن : ٣/ ٤٣٣ وما بعدها .

فالواو في (ولا نكذب) للمعية، والفعل منصوب ، لوقوعه في جواب الطلب[١]، وقد قُرئ بالرفع، وله عندئذٍ غير توجيه، وهي عندئذٍ تشبه ما جاز في المضارع بعد فاء السببية من أعاريب فـ « إن شئت رفعت على الاشتراك بين الفعلين في معنى التمني، أو على إضمار مبتدأ وقصد الحال، أو على الاستئناف » [٢].

وقد ذكر الفخر الرازي توجيهين آخرين للنصب، وهما أن يكون على إضمار (أنْ) والتقدير : وأن لا نكذب أي أنّ معنى العطف فيما يبدو مطلق الجمع دون إرادة المعية ، والآخر أن تكون الواو مبدلة من الفاء، والتقدير : يا ليتنا نردّ فلا نكذب، بدليل ما روي عن ابن مسعود أنه كان يقرأ (فلا نكذّب) بالفاء على النصب[٣].

ولا شك أنهما ضعيفان أمّا الأول فإذا كان العطف لمطلق الجمع ، اقتضى صحة تمنّي أيّ من الأمرين على حده، والحال ليست كذلك، فهم حين وقفوا على النار وقاسوا هول الموقف وفظاعة الخطب ، تعلّقوا بالأصل في تحصيل المتمنّى ، وهو الردّ إلى الحياة الدنيا، وأمّا التوجيه الثاني فهو في حقيقته إبدال لغوي غير مأنوس، ولعلّ المعنى الذي سقته آنفاً يدل على أحقية أن تكون الواو بمعنى المعية .

---

(١) ينظر: سيبويه ، الكتاب: ٣/ ٤٤، ابن السراج ، الأصول: ٢/ ١٨٤، الطبري ، جامع البيان: ٧/ ١٧٦، الزمخشري ، الكشاف : ٢/ ١٦، العكبري ، التبيان : ١/ ٣٦٤، أبو حيان، البحر المحيط : ٤/ ١٠٥ .

(٢) ينظر – مثلاً – ابن مالك، شرح التسهيل : ٤/ ٣٧ .

(٣) التفسير الكبير :١٢/ ١٥٩ (بإيجاز) .

٢- قولـه تعـالى:﴿ وَلَا تَلْبِسُواْ ٱلْحَقَّ بِٱلْبَٰطِلِ وَتَكْتُمُواْ ٱلْحَقَّ وَأَنتُمْ تَعْلَمُونَ ﴾ [البقرة:٤٢]

فقوله تعالى: (وتكتموا) أجاز فيه النحاة والمفسرون[١] الجزم على أن الواو لمطلق العطف، والنصب على أن الواو للمعية، فإذا كان مجزوماً دخل في حكم النهي، كأنهم أمروا بالإيمان وترك الضلال ونُهوا عن الإضلال بالتلبيس على من سمع الحق والإخفاء عمّن سمعه، وإذا كان منصوباً كان المعنى لا تجمعوا بين لبس الحق بالباطل وبين كتمانه، وبذلك يكون قوله (وتكتموا الحق) كما قال الطبري « خبراً منه عنهم بكتمانهم الحق الذي يعلمونه .. » [٢].

ويعضده أنه في مصحف ابن مسعود، وتكتمون أي وأنتم تكتمون [٣].

ومثلُ هذه المواضع جمل النهي في الآيات الآتية :

- قولـه تعـالى: ﴿ وَلَا تَأْكُلُوٓاْ أَمْوَٰلَكُم بَيْنَكُم بِٱلْبَٰطِلِ وَتُدْلُواْ بِهَآ إِلَى ٱلْحُكَّامِ لِتَأْكُلُواْ فَرِيقًا مِّنْ أَمْوَٰلِ ٱلنَّاسِ بِٱلْإِثْمِ وَأَنتُمْ تَعْلَمُونَ ﴾ [البقرة: ١٨٨] .

- قوله تعالى: ﴿ يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ لَا تَخُونُواْ ٱللَّهَ وَٱلرَّسُولَ وَتَخُونُوٓاْ أَمَٰنَٰتِكُمْ وَأَنتُمْ تَعْلَمُونَ ﴾ [الأنفال: ٢٧].

---

(١) الطبري، جامع البيان: ١/ ٢٥٥، مكي، مشكل إعراب القرآن : ١/ ٩٢، ابن عطية، المحرر الوجيز : ١/ ٤٥٣ ، الرازي ، التفسير الكبير: ٣/ ٤١، العكبري ، التبيان : ١/ ٥٣ ، القرطبي ، الجامع لأحكام القرآن : ١/ ٣٤٢، ٢/ ٣٣٩.

(٢) جامع البيان : ١/ ٢٥٥ .

(٣) إرشاد العقل السليم : ١/ ٩٦ .

- قولـــه تعـــالى: ﴿ فَلَا تَهِنُوا۟ وَتَدْعُوٓا۟ إِلَى ٱلسَّلْمِ وَأَنتُمُ ٱلْأَعْلَوْنَ وَٱللَّهُ مَعَكُمْ وَلَن يَتِرَكُمْ أَعْمَٰلَكُمْ ﴾[محمد : ٣٥] .

وجاءت بعد الأمر في قولـه تعـالى: ﴿ ٱقْتُلُوا۟ يُوسُفَ أَوِ ٱطْرَحُوهُ أَرْضًا يَخْلُ لَكُمْ وَجْهُ أَبِيكُمْ وَتَكُونُوا۟ مِنۢ بَعْدِهِۦ قَوْمًا صَٰلِحِينَ ﴾[يوسف:٩]

فـالواو في (وتكونـوا) للمعيـة، والمـضارع بعـدها منـصوب ، وهـو واقع في جواب الطلب، أو الواو المطلق العطف فهو مجزوم عطفاً على جواب الأمر (يخلُ).

ولك أن تلاحظ هنا الفرق بين الجوابين فـ (يخل) هو جواب حقيقـةً ، وهـو مرتبط بالأمر قبله ارتباطاً سببياً ، وأما (وتكونوا) فهو إن كانت الواو لمطلق الجمع فهو داخل في حكم الجواب الحقيقي، وإمّا إن كانت للمعية ، والتركيب مصروف عمّا قبله فليس من الجوابية في شيء إلاّ مجازاً .

وجاءت واو المعية بعد الاستفهام في قولـه تعـالى : ﴿ وَقَالَ ٱلْمَلَأُ مِن قَوْمِ فِرْعَوْنَ أَتَذَرُ مُوسَىٰ وَقَوْمَهُۥ لِيُفْسِدُوا۟ فِى ٱلْأَرْضِ وَيَذَرَكَ وَءَالِهَتَكَ ﴾ [الأعراف: ١٢٧].

فالواو في قوله تعالى: (ويذرك) عاطفة على (ليفسدوا) ، أوللمعيـة فالفعـل منصوب ؛ لأنه واقع في جواب الاستفهام « والمعنى أنّـى يكـون الجمـع بـين تركـك موسـى وقومه للإفساد وبين تركهم إيّاك وعبادة آلهتك ، أي إنّ هذا ممّا لا يمكن وقوعه » [1].

(١) أبو حيان، البحر المحيط : ٤/ ٣٦٧، وينظر : أبو السعود ، إرشاد العقل السليم : ٣/ ٢٦٢ .

ما يُلحق بالطلب في جزم الجواب أو نصبه

سلفت الإشارة إلى أن الكسائي خالف النحاة ، فأجاز إجراء ما كان بمعنى الأمر مجرى فعل الأمر الصريح، وأثر الطلب في هذه المسألة يكمن في كونه باعثاً على إجراء القياس ؛ « لأنّ العلة في جزم جواب الأمر إنما كانت مِن جهة المعنى لا مِن جهة اللفظ ، وإذا كان من جهة المعنى لزم في كلِّ ما كان معناه معنى الأمر » [(١)] والحديث عن هذه المسألة تتقسّمه الظواهر الآتية :

١ - إلحاق الخبر المثبت الذي بمعنى الأمر بفعل الأمر :

والإلحاق هنا يكون في جزم الجواب لا في نصبه كما يقول ابن مالك، وذلك قد ورد في قوله تعالى : ﴿ تُؤْمِنُونَ بِٱللَّهِ وَرَسُولِهِۦ وَتُجَٰهِدُونَ فِى سَبِيلِ ٱللَّهِ بِأَمْوَٰلِكُمْ وَأَنفُسِكُمْۚ ذَٰلِكُمْ خَيْرٌ لَّكُمْ إِن كُنتُمْ تَعْلَمُونَ ﴿١١﴾ يَغْفِرْ لَكُمْ ذُنُوبَكُمْ وَيُدْخِلْكُمْ جَنَّٰتٍ تَجْرِى مِن تَحْتِهَا ٱلْأَنْهَٰرُ وَمَسَٰكِنَ طَيِّبَةً فِى جَنَّٰتِ عَدْنٍۚ ذَٰلِكَ ٱلْفَوْزُ ٱلْعَظِيمُ ﴿١٢﴾ ﴾ [الصف: ١١-١٢] .

فـ(يغفر) مجزوم ؛ لأنه جواب لـ(تؤمنون) ؛ لكونه في معنى (آمنوا) ، وقد مرّ بنا أنّ هذا وجهٌ مرجوح [(٢)].

والكسائي أجرى ذلك في نصب الجواب أيضاً، ومرّ بنا ردُّ هذا القياس في موضعه[(٣)].

---

(١) ابن يعيش ، شرح المفصل : ٤/ ٢٧٦ .

(٢) ينظر : ص ٢٥٢ من البحث .

(٣) ينظر : ص ٢٦٨ من البحث .

٢- إلحاق الترجي بالتمني في نصب الجواب :

وقد مرّ بنا أيضاً عند تحليل استعمالات (لعلّ) في القرآن أنّ ذلك مذهب البصريين ، وأمّا الكوفيون فيجعلون له جواباً ؛ فلا يكون له حظٌّ من هذا المقام .

٣- إلحاق ما تضمّن معنى النفي أو القلة أو الشك ونحو ذلك :

يقول الرضي : « وقد جوّز قومٌ نصبَ كلِّ ما تضمّن النفي أو القلة قياسًا لا سماعًا، وقد يجيء التشبيه المفيد لمعنى النفي ملحقًا بالنفي ، أي منصوب الجواب ، نحو : كأنك والٍ علينا فتشتمنَا ، أمّا إن قصدت بالتشبيه الحقيقة لا النفي فلا يجوز ذلك »[1] .

وممّا جاء النصب فيه بعد واو المعية في النفي ، قوله تعالى ﴿أَمْ حَسِبْتُمْ أَن تَدْخُلُوا۟ ٱلْجَنَّةَ وَلَمَّا يَعْلَمِ ٱللَّهُ ٱلَّذِينَ جَٰهَدُوا۟ مِنكُمْ وَيَعْلَمَ ٱلصَّٰبِرِينَ﴾ [آل عمران :١٤٢] .

وجديرٌ بالذكر أنّ إلحاق النفي وما تضمَّن معناه أو إلحاقَ الترجي إنما يكون في نصب الجواب دون جزمِه ؛ فقد ذكر ابن الناظم أنَّ جزمَ الجواب بعد الترجي غريب، وأن علّة امتناع الجزم في النفي هو زوال علة القياس ؛ « لأن النفي ليس مثل الطلب في دلالته على الشرط وفي اقتضائه »[2] .

وأمّا نصب الجواب بعد الخبر الواجب ، كما في قول الشاعر:

سأتركُ منزلي لبني تميمٍ وألحقُ بالحجازِ فأستريحا

(١) شرح الكافية : ٤/ ٦٤-٦٥ ، وينظر : الفارسي ، الإغفال : ١/ ٣٨٨ .

(٢) شرح التسهيل : ٤/ ٤٠ .

فلا يحسن ؛ «لأن الذي أحوجنا بعد النفي والطلب إلى الإضمار ،وحملِ الكلام على غير ظاهره ، هو الدلالة على المخالفة بين الأول والثاني ، ولم يقع خلاف بين الأول والثاني في الخبر الواجب »[1] ، أي أنّ موجب الإلحاق غير كائن .

(١) ابن مالك ،شرح التسهيل : ٤/ ٣٤ (بإيجاز) .

جزم المعطوف على جواب الطلب المقترن بفاء السببية

الأصل في المعطوف على جواب الطلب المقترن بفاء السببية أن يكون منصوباً ليطابق متبوعه ، ولكنه يجوز رفعه وجزمه ؛ « فلك في المعطوف النصبُ على التشريك في عمل (أنْ) المضمرة ، والرفعُ على الاستئناف ، والجزمُ على توهُّم حذف الفاء »[1] .

وقد خصَّ النحاة هذه الظاهرة بالحديث باعتبارها خلافَ الأصل، وهي من آثار الطلب في التركيب ، ومن شواهدهم على ذلك:

قول الشاعر :

دعني فأذهبَ جانباً يوماً وأكْفِك جانبا[2]

فقوله (وأكفك) كان حقُّه أن يكون منصوباً ليطابق المعطوف عليه، ولكنّه جُزم باعتبار أن المعطوف عليه ينجزم إذا سقطت الفاء .

وقد جاء ذلك في موضع واحد من القرآن ، وهو من شواهدهم أيضاً، وهو: قوله تعالى: ﴿ وَأَنفِقُواْ مِن مَّا رَزَقْنَٰكُم مِّن قَبْلِ أَن يَأْتِيَ أَحَدَكُمُ ٱلْمَوْتُ فَيَقُولَ رَبِّ لَوْلَآ أَخَّرْتَنِيٓ إِلَىٰٓ أَجَلٍ قَرِيبٍ فَأَصَّدَّقَ وَأَكُن مِّنَ ٱلصَّٰلِحِينَ ﴾ [المنافقون: ١٠] .

فـ (أكن) معطوف على الجواب (فأصدّق) ، وحقُّه أن يكون منصوباً مثله ولكنه انجزم ؛ لأن موضعه جزم لو سقطت الفاء ؛ فأثر الطلب هنا في كونه يقدّم

(١) ابن مالك ، شرح التسهيل : ٤/ ٤٧ .

(٢) الرضي ، شرح الكافية : ٤/ ١٢١ .

مظهراً من مظاهر العطف على التوهم أو الموضع أو المعنى على خلاف في عبارة النحاة ، وإن كان مؤادّها في هذا المقام واحداً.

يقول سيبويه: « وسألت الخليل عن قوله عز وجل ﴿ فَأَصَّدَّقَ وَأَكُن مِّنَ ٱلصَّٰلِحِينَ ﴾ فقال : هذا كقول زهير:

بدا لي أنّي لست مدرك ما مضى ولا سابقٍ شيئاً إذا كان جائيا

فإنما جرُّوا هذا ؛ لأن الأول قد يدخله الباء ، فجاءوا بالثاني، وكأنهم قد أثبتوا في الأول الباء، فكذلك هذا لمّا كان الفعل الذي قبله قد يكون جزماً ولا فاء فيه تكلّموا بالثاني، وكأنهم قد جزموا قبله فعلى هذا توهّموا » [(١)].

ويقول الفرّاء : « رددت (وأكن) على موضع الفاء ؛ لأنها في محلّ جزم ، إذ كان الفعل إذا وقع موقعها بغير الفاء جُزِم » [(٢)].

ويقول العكبري : « قوله تعالى (وأكون) بالنصب عطفاً على ما قبله، وهو جواب الاستفهام، ويقرأ بالجزم حملاً على المعنى، والمعنى إن أخرتني أكن . » [(٣)].
وهو قريب في مؤدّاه من العطف على المحلّ .

---

(١) الكتاب : ٣/ ١٠٠– ١٠١ ، وينظر : ابن هشام، المغني : ٤٥٤ .

(٢) معاني القرآن :١/ ٨٧، وينظر: المبرد ، المقتضب: ٢/ ٣٣٩، ٤/ ١١١، ٣٧١، الزمخشري ، الكشاف: ٤/ ٥٤١، ابن عطية ، المحرر الوجيز : ٢/ ٤٨٤، ابن الأنباري، البيان: ٢/ ٤٤١، ابن يعيش، شرح المفصل: ٤/ ٢٨٦، أبو حيان، الارتشاف : ٣/ ١٠٧٨ .

(٣) التبيان: ٢/ ٤٥٥ .

وأنت إذا تأمّلت العطف على الموضع في هذا الشاهد لم تجد ذلك الموضع إلا بتقدير سقوط الفاء، وعندئذ فهو يؤول إلى التوّهم ، وقد قال الرضي بعد أن بيّن أنّ جواز جزم المعطوف مبنيٌّ على أنّ ما بعد فاء السببية واقعٌ موقع المجزوم : « وهذا الذي يُقال إنه عطفٌ على التوهم »[(١)] ؛ ولذا عدّ الألوسي هذا الخلاف لفظياً ، يقول: « وأستظهر أنّ الخلاف لفظي ، فمرادُ أبي عليّ والزجّاج العطفُ على الموضع المتوهَّم أي المقدَّر، إذ لا موضع هنا في التحقيق لكنّهما فرَّا من قُبحِ التعبير» [(٢)].

وقد أشار الزركشي إلى أنّ مناط الخلاف هو التحرُّج من وصف التركيب القرآني بالتوهُّم ، فقال مصحّحاً لذلك : « واعلم أنّ بعضهم قد شنّع القول بهذا في القرآن على النحويين ، وقال: كيف يجوز التوهّم في القرآن ؟ وهذا جهلٌ منه بمرادهم ، فإنّه ليس المراد بالتوهّم الغلطَ بل تنزيل الموجود منه منزلة المعدوم ، كالفاء في قوله تعالى: (فأصدَّق) ليبنى على ذلك ما يُقصد من الإعراب » [(٣)].

وأيّا ما كان اصطلاح النحاة على هذه الظاهرة فما يهمّنا هو أنّ للطلب أثـرًا في بناء الجملة ، حيث كان هذا الفعل مجزوماً بأثرٍ من أحكام الطلب ، بل إنّه بوساطة هذه الظاهرة التركيبيّة ليثمِرُ اتِّساعًا في المعنى ، « جمعاً بين التسبُّب المفادِ بالفاء، والتعليقِ الشرطيِّ المفادِ بجزم الفعل » [(٤)].

---

(١) شرح الكافية: ٤/ ١٢١ .

(٢) روح المعاني : ٢٨/ ١١٨ .

(٣) البرهان: ٤/ ١١٢ .

(٤) الطاهر بن عاشور، التحرير والتنوير: ٢٨/ ٢٢٧ .

وقد استنبط الطاهر بن عاشور غرضاً بديعاً في ضوء تلك الدلالة التركيبية؛ فقد جعل عطف (وأكن) عطف جملة لا مفرد ، وعقّب عليه بإيضاح أصل التركيب ، فقال «... فقد أفاد الكلام التسبب والتعليق في كلا الفعلين؛ وذلك يرجع إلى محسّن الاحتباك ، فكأنّه قيل: لولا أخّرتني إلى أجل قريبٍ فأصدّق وأكون من الصالحين، إن تؤخّرني إلى أجل قريب أصدّق وأكُن من الصالحين » [1].

ثمّ علّق عليه بأنّ « مِن لطائف هذا الاستعمال أنّ هذا السائل بعد أن حثّ سؤاله أعقبه بأن الأمر ممكن... ، وهو من بدائع الاستعمال القرآني لقصد الإيجاز وتوفير المعاني » [2].

---

(١) التحرير والتنوير: ٢٨/ ٢٧٧- ٢٢٨ .

(٢) السابق .

زيادة حرف الجر (مِـن)

تُزاد (مِـنْ) لإفادة التنصيص على العموم ، أو لتأكيده حين يكون مدخولها دالاًّ عليه .

وللنحاة في هذا الحكم الجائز ثلاثة مذاهب :

أحدها : أنها لا تزاد إلا بثلاثة شروط :

أ- أن يتقدّمها نفيٌ أو شبهُه .

ب- أن يكون مجرورها نكرة.

ج- أن يكون مجرورها فاعلاً، أو مفعولاً به، أو مبتدأ .

وهذا هو مذهب جمهور البصريين[(١)] .

والثاني : جواز زيادتها مطلقاً، وهو رأي الكسائي والأخفش وابن مالك [(٢)].

والثالث : اشتراط تنكير مجرورها فقط ، وهو رأي نُسِبَ إلى بعض الكوفيين [(٣)].

ويتجلى أثر الطلب في هذه الظاهرة في ضوء المذهب الأول مذهبِ الجمهور، دون المذهبين الآخرين، فقد عنى النحاة بشبه النفي النهيَ والاستفهامَ، ولعلّ

---

(١) أبو حيان ، الارتشاف : ٤/ ١٧٢٣، وينظر : سيبويه ، الكتاب: ١/ ٣٨، ٢/ ١٣٠، ٤/ ٢٢٥، المبرد ، المقتضب: ١/ ٤٥، ٤/ ٥٢، ١٣٧، ١٣٨، ٤٢٠ ، ابن السراج، الأصول: ١/ ٤١٠، الهروي ، الأزهية : ٢٣٠، ابن الحاجب ، الإيضاح في شرح المفصل: ٢/ ١٤٣، المالقي ، رصف المباني : ٣٩١ .

(٢) شرح التسهيل : ٣/ ١٣٩، وينظر : الرضي ، شرح الكافية : ٤/ ٢٦٨ .

(٣) ينظر : ابن عقيل ، المساعد :٢/ ٢٥١ .

السبب في إلحاقهما بالنفي إمكان قيام حرف الجر بوظيفته المعنوية، ولبيان ذلك يحسن بيان تلك الوظيفة في المشبَّه به، وهو النفي ، ذلك أنّه كما يقول المبرد في تعليله زيادتها في النفي دون الإيجاب ، أنّ « المنفي المنكور يقع واحده في معنى الجميع ، فتدخل (مِنْ) لإبانة هذا المعنى ، وذلك قولك: ما جاءني رجل ، فيجوز أن تعني رجلاً واحداً، وتقع المعرفة في هذا الموضع ، تقول : ما جاءني عبد الله ، فإذا قلت : ما جاءني من رجل، لم يقع ذلك إلاّ للجنس كلّه، ولو وضعت في موضع هذه المنكور معروفاً – لم يجز ، لو قلت: ما جاءني من عبد الله – كان محالاً ؛ لأنه معروف بعينه فلا يشيع في الجنس ، فإذا قلت: جاءني لم تقع (مِنْ) ههنا زائدة ؛ لأنّ معنى الجميع ههنا ممتنع لإحاطته بالناس أجمعين، كما كان هناك نفياً لجميعهم »[1].

وبهذا يتضح أنّ إفادة (مِنْ) الزائدة للتنصيص على العموم أو تأكيده يلائمها أسلوب النفي لا الإثبات، فقولك مثلا ما جاءني مِن أحد ، لا غبار على استقامته، غير أنك لو قلت : جاءني مِنْ أحد كان محالاً ؛ « لأن استغراق الجنس في الواجب محال ، إذ لا يُتصّوَر مجيء جميع الناس ، ويُتصوّر ذلك في طرف النفي »[2].

والنهي كالنفي يجمعهُما السلب ؛ لذا كان التركيب مستقيماً في نحو قولك: لا تضرب من أحد؛ إذ المعنى النهي عن ضرب جميع الناس.

---

(١) المقتضب : ٤/ ٤٢٠ .

(٢) ابن يعيش، شرح المفصل : ٤/ ٤٦١ .

والاستفهام نحوٌ من ذلك فـ « الجامع بين الاستفهام والنفي أنهما غير واجبين » [١].

ولكنّ ذلك ليس عامّاً في جميع أدواته ، فلم يُحفظ ذلك إلاّ مع (هل) وحدها[٢].

ولم أقف على ورود (مِنْ) في القرآن زائدة في سياق النهي ، وإنّما وردت في سياق الاستفهام في عدد من المواضع [٣]، وأداة الاستفهام في تلك المواضع هي (هل) وحدها دون غيرها من أدوات الاستفهام.

والسبب في اختصاص (هل) بذلك مردُّه إلى السماع ؛ يقول أبو حيّان : « وأمّا الاستفهام فليس عاماً في جميع أدواته، إنّما يُحفظ ذلك مع (هل) ، وفي إلحاق الهمزة بـ (هل) في ذلك نظر، ولا أحفظه من لسان العرب، ولو قلت: كيف تضرب مِنْ رجلٍ أو كيف خرج مِنْ رجلٍ، أو أين تضرب من رجلٍ، أو متى يقوم مِنْ رجلٍ ، لم يُجزْ » [٤].

---

(١) ابن يعيش، شرح المفصل: ٥/ ٧٧ .

(٢) ابن عقيل ، المساعد :٢/ ٢٤٩ ، أبو حيان، الارتشاف : ٤/ ١٧٢٤ .

(٣) وهي: آل عمران : ١٥٤ ، الأنعام : ١٤٨، الأعراف: ٥٣، التوبة: ١٢٧، يونس: ٣٤، ٣٥، إبراهيم : ٢١، مريم: ٩٨، الروم: ٢٨، ٤٠، فاطر: ٣، غافر:١١، الشورى: ٤٤، ق: ٣٠، ٣٦، القمر :١٥، ١٧، ٢٢، ٣٢، ٤٠، ٥١، الملك: ٣، الحاقة : ٨ .

(٤) الارتشاف : ٤/ ١٧٢٤ (بإيجاز) .

ومدخول (من) عندئذ مبتدأ أو فاعل أو مفعول به كما يكون في زيادتها بعد النفي[1] ، وشواهد ذلك من الاستعمال القرآني على النحو الآتي :

١- فمن دخولها على المبتدأ :

قوله تعالى : ﴿ يَقُولُونَ هَل لَّنَا مِنَ ٱلْأَمْرِ مِن شَيْءٍ ﴾ [آل عمران : ١٥٤] .

فـ(شيء) مبتدأ مجرور بمن زائدة، وقد حقّق الاستفهام شرطاً من شروط زيادتها.

ومثله قوله تعالى: ﴿ فَهَل لَّنَا مِن شُفَعَآءَ فَيَشْفَعُوا۟ لَنَآ أَوْ نُرَدُّ فَنَعْمَلَ غَيْرَ ٱلَّذِى كُنَّا نَعْمَلُ ﴾ [الأعراف : ٥٣] .

٢- ومن دخولها على الفاعل قوله تعالى :﴿ وَإِذَا مَآ أُنزِلَتْ سُورَةٌ نَّظَرَ بَعْضُهُمْ إِلَىٰ بَعْضٍ هَلْ يَرَىٰكُم مِّنْ أَحَدٍ ثُمَّ ٱنصَرَفُوا۟ ﴾ [التوبة : ١٢٧] .

فـ(أحد) فاعل مجرور بـ(من) الزائدة ، في سياق الاستفهام .

٣- ومن دخولها على المفعول به قوله تعالى:﴿ فَٱرْجِعِ ٱلْبَصَرَ هَلْ تَرَىٰ مِن فُطُورٍ ﴾ [الملك : ٣] . فـ(فطور) مفعول به مجرور بـ(من) الزائدة .

---

(١) ينظر : أبو حيان، الارتشاف : ٤/ ١٧٢٤ .

وأثر النهي أو الاستفهام – كما قلت – في هذه الظاهرة ليس يتحقّق إلا وفق مذهب جمهور النحاة الذي يجعل النفي وشبهه شرطاً لزيادة (مِنْ)، وقد تبيّن أنّ للنهي والاستفهام ما يسوِّغ لحاقهما بالنفي ، وأمّا المذهبان الآخران في زيادة مِنْ فليس لهما أثر بناءً عليهما .

ذلك ما يتعلّق بأثر النهي والاستفهام في زيادة حرف الجر (مِنْ) ومعناه عندئذٍ كما قلنا في صدر المسألة – التنصيصُ على العموم أو تأكيده .

وتبيّن – فيما مرّ – أنَّ الاستفهام عندئذٍ يشترط له أن يكون بـ (هل) ، وأشرنا إلى أنه ليس ثمّة علةٌ توجب قصره على (هل) سوى السماع كما قال النحاة.

ولكنَّ ثمّة موضعين قيل فيهما بزيادة (مِنْ) لتأكيد البيان ، وهما بعد (كم) و(كأيِّن)، و(كم) الخبرية .

وأثر الاستفهام عندئذٍ مبني على استصحاب الأصل في نظرهم[1] .

يقول ابن عقيل في إيضاح ذلك : « والأكثر جرُّه بمِن بعد كأيِّن (أي التمييز) كقوله تعالى : ﴿وَكَأَيِّن مِّنْ ءَايَةٍ﴾ [يوسف: ١٠٥] ، ﴿وَكَأَيِّن مِّن نَّبِيٍّ﴾ [آل عمران:١٤٦] ، ﴿وَكَأَيِّن مِّن قَرْيَةٍ﴾ [الحج: ٤٨، محمد: ١٣، الطلاق: ٨]، وهي زائدة لتأكيد البيان، ولمّا كان أصله الاستفهام صار كأنه غير واجب، وإن جاء

---

(١) ثمّ خلاف في أصل (كم) استفهامٌ أم خبر ؛ فليس القول بأنّ الاستفهامية أصل للخبرية محلَّ إجماع . ينظر: العكبري ، شرح اللمع: ٢/ ٤٢٧.

مجروراً بغير لفظ مِنْ فهو بـ(مِنْ) مقدّرة، هذا قـول الخليـل وسـيبويه والكـسائي ، وليس جرُّه بالإضافة خلافاً لابن كيسان » [1] .

(١) المساعد : ٢/ ١١٦ .

التعليـق عن العمـل

التعليق: عبارة عن إبطال العمل لفظاً لا محلاً على سبيل الوجوب .

وعلاقة الطلب تتجلى في كون أدوات الاستفهام مـن المعلِّقـات عـن العمـل، وهي تستمدُّ ذلك الأثر من اتّصافها بالصدارة ، أي: « لزوم وقوعها في صدر الجمل وضعاً، فأبقيت الجمل التي دخلتهـا عـلى الـصورة الجُمْليّـة ، رعايـةً لأصـل هـذه الحروف »[(١)].

كما يتجلى أثر الاستفهام في عدم اختصاصه بتعليق الأفعال القلبية فحسب كما هو شأن غيره من المعلِّقات ، فالتعليق يحصل بجميع أدوات الاستفهام – كما يقـول الرضي – بعد كلِّ فعل شكٍّ، نحو: شككت : أزيد في الدار أم عمـرو، ونـسيت، أو ترددتُ ونحوهما، كما ترد بعد كل فعل يفيد معنى العلم، كعلمت ، وتبيَّنت، وبعـد كل فعل يُطلب به العلم، كفكّرت، وامتحنـتُ وبلـوت ، وسـألت، وجميـع أفعـال الحواسِّ الخمس[(٢)].

وهذا على المشهور[(٣)] في المسألة، وإلا ففيهـا مـذهبان آخـران، أحـدهما أنّـه لا يدخل على الاستفهام من الأفعال إلاّ ما جاز أن يُلغى ، وهو مذهب المبرّد[(٤)] ومـن

---

(١) الرضي ، شرح الكافية : ٤/ ١٦٠، وينظر: ابن مالك ، شرح التسهيل : ٢/ ٨٩-٩٠ .

(٢) ينظر : السابق: ٤/ ١٦٥– ١٦٦، ابن الحاجب ، الإيضاح في شرح المفصل:٢/ ٧٠

(٣) ينظر: السيوطي ، الهمع: ١/ ٤٩٦ – ٤٩٧ .

(٤) المقتضب : ٣/ ٢٩٧، وينظر: السيوطي ، الهمع : ١/ ٤٩٥ .

تبعه. والآخر مذهب يونس بن حبيب ، وهو إجراء التعليق في جميع الأفعال قلبية كانت أو غير قلبية[١] .

ومن مظاهر ذلك في النصّ القرآني :

١ - التعليق بما يفيد التصديق : والأداة حينذاك (هل)، أو (الهمزة) حين يراد بها ذلك، وذلك نحو : علمت هل زيد قائم، أو علمت أزيدٌ قائم .

وقد نُقِل خلافٌ في صحة هذا التركيب ، وقبل بيانه تحسن التوطئة بأنّه ممّا تقرّر أنّ أداة الاستفهام التي تلي الفعل القلبي في نحو : علمتُ أيُّهم قام ، ليست مفيدة لاستفهام المتكلّم بها للزوم التناقض ؛ ذلك أنه كما يقول الرضي « مفيدٌ أنّ قائل هذا الكلام عارف بنسبة القيام إلى هذا القائم المعيّن ، فلو أنّ الأداة لاستفهام المتكلم لدّلت على أنه لا يعرف تلك النسبة »[٢] .

وإنما الجواب عن هذا الإشكال ما وضّحه الرضي مِنْ أن « أداة الاستفهام إذاً لمجرّد الاستفهام لا لاستفهام المتكلّم، والمعنى: عرفت المشكوك فيه الذي يُستفهم عنه، وهو أنّ نسبة القيام إلى أيّ شخص هي ، وذلك الشخص في فرضِنا، زيدٌ ؛ فالمعنى عرفت قيام زيد، وإنما لم يصرّح باسم القائل ولم يقل: علمت زيداً قائماً أو علمت قيام زيد؛ لأن المتكلم قد يكون له داعٍ إلى إبهام الشيء على المخاطب مع

(١) ابن مالك، شرح التسهيل : ٢/ ٩٠، الرضي، شرح الكافية : ٤/ ١٦٦ .

(٢) الرضي ، شرح الكافية : ٤/ ١٦٤ (بتصرّف) .

معرفته بذلك المبهم ... »[١].

وبناءً على ذلك فقد منع بعضهم[٢] تعليق الاستفهام التصديقيِّ للفعل القلبيِّ، لأنَّ « مضمون الاستفهام لا يصحُّ أن يكون متعلِّقًا للعلم إلا بتأويل »[٣]، والتأويل غير ممكن والحالة هذه، عند أولئك المانعين ؛ لأنه في نظرهم كما نقل ابن الحاجب « إذا قيل : هل زيدٌ قائم ؟ فليس جوابُ هذه نسبةَ القيام إلى زيد أو نفيه حتّى يصحّ أن يُقال : إن العلم إذا دخل عليه تعلّق بذلك حسب ما تعلّق مع أم (أي في نحو : علمت أزيد عندك أم عمروٌ) ، وإنما جوابه نعم أو لا ، فهو غير متعيّن ، فكيف يصحّ تعلّق العلم بمثل ذلك؟ »[٤].

والجواب عن ذلك أنّ النسبة متصيّدةٌ من جملة الجواب كما يشير إلى ذلك ابن الحاجب أيضًا بقوله إنّ « معنى (نعم) : زيد قائم، ومعنى (لا) : ما زيدٌ قائماً، ولولا ذلك لم يستقم أن يكون نعم أو لا كلاماً، فحصل المقصود من محكومٍ عليه ومحكومٍ به في الجواب ، وهو المصحِّح للتعليق »[٥].

---

(١)الرضي ، شرح الكافية : ٤/ ١٦٤.

(٢) ينظر : ابن الحاجب ، الإيضاح في شرح المفصل: ٢/ ٦٩، الرضي ، شرح الكافية : ٤/ ١٦٥.

(٣) السابق .

(٤) السابق .

(٥) السابق .

وقد ورد من ذلك في الاستعمال القرآني [1]: قوله تعالى : ﴿وَيَسْتَنْبِءُونَكَ أَحَقٌّ هُوَ﴾ [يونس:٥٣] .

وقوله تعالى: ﴿ وَسْئَلْ مَنْ أَرْسَلْنَا مِن قَبْلِكَ مِن رُّسُلِنَآ أَجَعَلْنَا مِن دُونِ ٱلرَّحْمَٰنِ ءَالِهَةً يُعْبَدُونَ ﴾ [الزخرف: ٤٥].

وقوله تعالى: ﴿كُلَّمَآ أُلْقِىَ فِيهَا فَوْجٌ سَأَلَهُمْ خَزَنَتُهَآ أَلَمْ يَأْتِكُمْ نَذِيرٌ ﴾ [الملك:٨].

وفي هذا الشاهد يلاحظ أنّ الفعل المعلَّق لم يكن فعلاً قلبياً ، بل كان ممَّا يدلُّ على العلم، وهو جارٍ على مذهب الجمهور، كما يدلُّ على بطلان قول مَن منعَ تعليق الاستفهام التصديقي .

٢- التعليق بالاستفهام الاسميِّ أو بهمزة الاستفهام التي تفيد التصوُّر :

وقد ورد ذلك في الاستعمال القرآني في مواضع كثيرة ، منها :

- قوله تعالى: ﴿ وَإِنْ أَدْرِىٓ أَقَرِيبٌ أَم بَعِيدٌ مَّا تُوعَدُونَ ﴾ [الأنبياء:١٠٩].
- وقوله تعالى: ﴿لَا تَدْرُونَ أَيُّهُمْ أَقْرَبُ لَكُمْ نَفْعًا ﴾[النساء: ١١].
- وقوله تعالى: ﴿يَسْـَٔلُونَ أَيَّانَ يَوْمُ ٱلدِّينِ ﴾ [الذاريات:١٢].
- وقوله تعالى : ﴿ ثُمَّ ٱنظُرْ أَنَّىٰ يُؤْفَكُونَ ﴾ [المائدة:٧٥]

---

(١) لم أتحدّث عن الموقع الإعرابي للجملة المعلّقة ؛ لوضوحه ، فهي غالبًا في موضع المفعول به ؛ ينظر : ابن مالك ، شرح التسهيل : ٢/ ٩١ ، عضيمة ، دراسات لأسلوب القرآن : ٩/ ٤٦٧ .

- وقوله تعالى: ﴿ فَسَتَعۡلَمُونَ كَيۡفَ نَذِيرِ ﴾ [الملك:١٧] .

- وقوله تعالى: ﴿وَلَمۡ أَدۡرِ مَا حِسَابِيَهۡ ﴾ [الحاقة: ٢٦].

- وقوله تعالى: ﴿وَمَا تَدۡرِي نَفۡسٞ مَّاذَا تَكۡسِبُ غَدٗا ﴾ [لقمان: ٣٤] .

- وقوله تعالى: ﴿ سَيَعۡلَمُونَ غَدٗا مَّنِ ٱلۡكَذَّابُ ٱلۡأَشِرُ ﴾ [القمر:٢٦] .

الإبدال من اسم الاستفهام

إذا أبدل مِن اسم الاستفهام وجب اقتران البدل بهمزة الاستفهام حتى يوافق البدلُ المبدلَ منه في المعنى[(١)] ، وذلك نحو: كم مالُك ؟ أعشرون أم ثلاثون؟ ، ومَنْ لقيتَ، أزيداً أم عمرًا.

فهمزة الاستفهام – كما ترى – وسيلةٌ لقيام الكلمة بوظيفة البدلية ، ولم ترد هذه الظاهرة في النصّ القرآني ، إلاّ أنّ هذا الحكم كان مرعيًا عند توجيه بعض التراكيب ، فعدم الاقتران بها يترتّب عليه عدم صلاحيتها للقيام بهذه الوظيفة ، ولذلك كان قوله تعالى: ﴿عَمَّ يَتَسَآءَلُونَ ۝١ عَنِ ٱلنَّبَإِ ٱلۡعَظِيمِ﴾ كما يقول الرضي « كأنه جواب الاستفهام ، وليس ببدل »[(٢)].

وقد كان ذلك مانعاً من توجيه قوله تعالى (أروني) بدلاً من (أرأيتم) في قوله تعالى : ﴿ قُلۡ أَرَءَيۡتُمۡ شُرَكَآءَكُمُ ٱلَّذِينَ تَدۡعُونَ مِن دُونِ ٱللَّهِ أَرُونِي مَاذَا خَلَقُواْ مِنَ ٱلۡأَرۡضِ ﴾ [فاطر:٤٠]، وهو توجيه الزمخشري[(٣)] وأبي السعود[(٤)] ، فقد ردّه أبو حيان بأنه « لا يصح ؛ لأنه إذا أبدل مما دخل عليه الاستفهام فلا بدّ من دخول الأداة على البدل.. »[(٥)].

---

(١) ابن عصفور ، شرح الجمل: ١/ ٢٩١، ابن مالك، شرح التسهيل :٣/ ٣٣٨، ٣٣٩، الرضي، شرح الكافية : ٢/ ٣٩٢، أبو حيان ، الارتشاف: ٤/ ١٩٧١، ١٩٧٢، ابن هشام ، الأوضح: ٣/ ٣٦٤، السيوطي ، الهمع : ١/ ١٥٣.

(٢) الرضي ، شرح الكافية : ٢/ ٣٩٢.

(٣) الكشاف : ٣/ ٦٢٦ .

(٤) إرشاد العقل السليم : ٧/ ١٥٥ .

(٥) البحر المحيط : ٧/ ٣٠٢ (بتصرف يسير) ، وينظر : عضيمة ، دراسات لأسلوب القرآن : ١١/ ١٠٦ .

الحـــــذف في الجملة الاسمية

بعض مواضع الحذف في الجملة الاسمية له علاقة بقسمٍ من أقسام الطلب ، فالمبتدأ يجوز حذفه في جواب الاستفهام(١) ، وممّا جاء من ذلك في القرآن الكريم :

- قوله تعالى : ﴿ وَإِذَا قِيلَ لَهُم مَّاذَآ أَنزَلَ رَبُّكُمْۙ قَالُوٓاْ أَسَٰطِيرُ ٱلۡأَوَّلِينَ ﴾ [النحل: ٢٤] ، أي: المنزّل أساطيل الأولين .

- قوله تعالى: ﴿قُلۡ أَفَأُنَبِّئُكُم بِشَرّٖ مِّن ذَٰلِكُمُۗ ٱلنَّارُ وَعَدَهَا ٱللَّهُ ٱلَّذِينَ كَفَرُواْۖ وَبِئۡسَ ٱلۡمَصِيرُ ﴾[الحج: ٧٢] ، أي: هو النار.

- وقوله تعالى: ﴿ وَمَآ أَدۡرَىٰكَ مَا هِيَهۡ ١٠ نَارٌ حَامِيَةُۢ ﴾ [القارعة: ١٠-١١] ، أي هي نار.

- وقوله تعالى:﴿وَمَآ أَدۡرَىٰكَ مَا ٱلۡحُطَمَةُ ٥ نَارُ ٱللَّهِ ٱلۡمُوقَدَةُ ﴾[الهمزة:٥-٦].أي هي نار.

وأثر الاستفهام هنا، هو اعتباره دليلاً على الحذف .

---

(١)الهمع : ١/ ٣٣٤.

ويُحذَف وجوباً في نحو : من أنت ، زيدٌ ؟ [١] أي: مذكورك زيد . ولم يرد مثله في القرآن.

ويحذف المبتدأ والخبر معاً في جواب الاستفهام، ومن ذلك قوله تعالى: ﴿وَيَسْتَنۢبِـُٔونَكَ أَحَقٌّ هُوَ ۖ قُلْ إِى وَرَبِّىٓ﴾ [يونس:٥٣] ، أي هو حق .

ويحذف المبتدأ بعد المصدر الدعائي حين يُبيّن فاعله أو مفعوله بحرف جر، نحو : سُحقاً لك، وسقياً لك.

فالجارُّ والمجرور عند بعض النحاة [٢] خبرٌ لمبتدأ محذوف ، تقديره: هو لك، أي: هذا الدعاء لك، أو إرادتي لك .

ومثله – كما أشار الرضي [٣] – بعض أنواع المفعول به اللازم إضمارُ فعله ، نحو: مرحباً بك، وأهلاً بفلان إن فسّرتها بالموضع.

وأثر الطلب هنا لا يتعدّى كونه أمارةً على موضع من مواضع حذف المبتدأ ، وقد ورد من ذلك في الاستعمال القرآني ما يأتي :

- قوله تعالى: ﴿وَقِيلَ بُعْدًا لِّلْقَوْمِ ٱلظَّـٰلِمِينَ﴾ [هود:٤٤] .
- وقوله تعالى: ﴿أَلَا بُعْدًا لِّعَادٍ قَوْمِ هُودٍ﴾ [هود:٦٠] .

---

(١) السيوطي ، الهمع : ١/ ٣٣٦.

(٢) الرضي ، شرح الكافية : ١/ ٣٠٧- ٣٠٨ ، ابن هشام ، المغني : ٢٢٤ .

(٣) شرح الكافية : ١/ ٣٠٨ .

- وقوله تعالى : ﴿ أَلَا بُعْدًا لِّمَدْيَنَ كَمَا بَعِدَتْ ثَمُودُ ﴾ [هود:٩٥] .
- وقوله تعالى: ﴿ فَبُعْدًا لِّلْقَوْمِ ٱلظَّٰلِمِينَ ﴾ [المؤمنون: ٤١] .
- وقوله تعالى: ﴿ وَٱلَّذِينَ كَفَرُواْ فَتَعْسًا لَّهُمْ وَأَضَلَّ أَعْمَٰلَهُمْ ﴾ [محمد:٨] .
- وقوله تعالى: ﴿ فَسُحْقًا لِّأَصْحَٰبِ ٱلسَّعِيرِ ﴾ [الملك:١١] .
- وقوله تعالى : ﴿هَٰذَا فَوْجٌ مُّقْتَحِمٌ مَّعَكُمْ لَا مَرْحَبًۢا بِهِمْ إِنَّهُمْ صَالُواْ ٱلنَّارِ ﴾ [ص:٥٩] .
- وقوله تعالى: ﴿قَالُواْ بَلْ أَنتُمْ لَا مَرْحَبًۢا بِكُمْ أَنتُمْ قَدَّمْتُمُوهُ لَنَا فَبِئْسَ ٱلْقَرَارُ ﴾ [ص:٦٠] .

وممّا يتَّصل بالحذف في الجملة الاسمية ممّا له علاقةٌ بالطلب ، حذفُ خبر (ليت) في قولهم : ليت شعري إذا وليتها جملة استفهام عند بعض النحاة[1]، وتقديره: ثابت أو واقع ، كما في قول الشاعر[2]:

ليت شعري مسافرُ بنُ أبي عمروٍ (م) وليتٌ يقولها المحزونُ
أيُّ شيء دهاك أم غال مرآك (م) وهل أقدَمتْ عليك المنونُ

(١) ينظر : سيبويه ، الكتاب: ١/ ٢٣٦، الفارسي، التعليقة : ١/ ١٥٢- ١٥٣، أبو حيان ، الارتشاف : ٣/ ١٢٥٠ ، ابن عقيل ، المساعد ١/ ٣١٢.

(٢) ابن مالك ، شرح الكافية الشافية: ١/ ٢١٢ .

والاستفهام أثره هنا كونه قرينةً على الحذف الواجب للخبر« لسدّ الاستفهام مسدّه »[١]، ولم يرد ذلك في القرآن .

(١) ابن مالك، شرح الكافية الشافية: ١/ ٢١٢ .

الحذف في الجملة الفعلية

ومن مواضع الحذف في الجملة الفعلية ممّا له علاقةٌ بقسمٍ من أقسام الطلب ما يأتي:

- حذف عامل الفاعل : يحذف عامل الفاعل ، والاستفهام محققًّا أو مقدراً قرينةٌ دالّة عليه ، كقولك: عمروٌ لمن قال لك من يقوم؟ ، وقولك : قُتلِ كافرٌ ، مسلمٌ ، كأنه قيل: من قتله؟ فقلت : مسلِمٌ [1].

وقد ورد من ذلك في الاستعمال القرآني :

- قوله تعالى: ﴿ وَلَئِن سَأَلْتَهُم مَّنْ خَلَقَ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضَ وَسَخَّرَ ٱلشَّمْسَ وَٱلْقَمَرَ لَيَقُولُنَّ ٱللَّهُ فَأَنَّىٰ يُؤْفَكُونَ ﴾ [العنكبوت: ٦١].
- قوله تعالى: ﴿ وَلَئِن سَأَلْتَهُم مَّن نَّزَّلَ مِنَ ٱلسَّمَآءِ مَآءً فَأَحْيَا بِهِ ٱلْأَرْضَ مِنۢ بَعْدِ مَوْتِهَا لَيَقُولُنَّ ٱللَّهُ ﴾ [العنكبوت: ٦٣] .
- قوله تعالى : ﴿وَلَئِن سَأَلْتَهُم مَّنْ خَلَقَ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضَ لَيَقُولُنَّ ٱللَّهُ ﴾ [لقمان: ٢٥ ، الزمر : ٣٨] .
- قوله تعالى : ﴿ وَلَئِن سَأَلْتَهُم مَّنْ خَلَقَهُمْ لَيَقُولُنَّ ٱللَّهُ فَأَنَّىٰ يُؤْفَكُونَ ﴾ [الزخرف: ٨٧]

(١) ابن مالك ، شرح الكافية الشافية: ١/ ٢٦٤، وينظر : الرضي ، شرح الكافية : ١/ ١٩٧- ١٩٨ ، أبو حيان ، الارتشاف : ٣/ ١٣٢٣، السيوطي ، الهمع : ١/ ٥١٥ .

فاسم الجلالة (الله) في هذه المواضع جميعاً حُذف فِعله ، وهو (خلق) ، وكان الأصل أن يكون الجواب جملةً اسميةً ليوافق الجوابُ السؤالَ ، ولكن سياق النظم القرآني يجعل الأولى أن يكون الجواب جملة فعلية ؛ فقد جاء الجواب جملة فعلية في نظائرها، وهذا من خصائص النصّ القرآني ؛ إذ يجري على نسق واحد في النظم .

وقد نبّه ابن هشام إلى أثر ذلك في التحليل النحوي في مبحثٍ عقده بعنوان : «إذا دار الأمر بين كون المحذوف فعلاً ، والباقي فاعلاً ، وكونه مبتدأً والباقي خبراً ، فالثاني أولى » [1].

وعلّل لذلك بقوله : « لأنّ المبتدأ عين الخبر، فالمحذوف عين الثابت ، فيكون الحذفُ كلا حذفٍ ، فأمّا الفعل فإنه غير الفاعل» [2].

ثمّ احترس لذلك بما نحن فيه ؛ فقال: « اللهمّ إلا أن يعتضِدَ الأول برواية أخرى في ذلك الموضع ، أو بموضع آخر يشبهه ، أو بموضع آتٍ على طريقته » [3].

واستدلّ على الثاني بآية الزخرف ﴿ وَلَئِن سَأَلْتَهُم مَّنْ خَلَقَهُمْ لَيَقُولُنَّ ٱللَّهُ فَأَنَّىٰ يُؤْفَكُونَ ﴾ [الزخرف: ٨٧] ، ووضّح وجه الاستشهاد به بقوله : « فلا يُقدَّر : (ليقولن الله

---

(١) المغني : ٥٨١، وينظر : السيوطي ، الإتقان : ١/ ٥٣٢– ٥٣٣، ٢/ ١٦٢.

(٢) السابق .

(٣) السابق .

خلقهم) بل (خلقهم الله) ؛ لمجيء ذلك في شبه هذا الموضع ، وهو: ﴿ وَلَئِن سَأَلْتَهُم مَّنْ خَلَقَ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضَ لَيَقُولُنَّ خَلَقَهُنَّ ٱلْعَزِيزُ ٱلْعَلِيمُ ﴾ [الزخرف:٩] ، وفي مواضع آتية على طريقته ، نحو : ﴿ قَالَتْ مَنْ أَنۢبَأَكَ هَٰذَا ۖ قَالَ نَبَّأَنِيَ ٱلْعَلِيمُ ٱلْخَبِيرُ ﴾ [التحريم:٣] ، ﴿قَالَ مَن يُحْيِ ٱلْعِظَٰمَ وَهِيَ رَمِيمٌ ﴿٧٨﴾ قُلْ يُحْيِيهَا ٱلَّذِىٓ أَنشَأَهَآ أَوَّلَ مَرَّةٍ ۖ وَهُوَ بِكُلِّ خَلْقٍ عَلِيمٌ ﴿٧٩﴾ ﴾ [يس:٧٨-٧٩][1].

وممّا يتصل بحذف الفعل ، حذفه وإبقاء مفعوله ، في جواب الاستفهام ، كما في قولك : زيداً لمن قال من أضرب؟ فالاستفهام هنا قرينة لفظية على المحذوف[2] ، ومن ذلك في القرآن قوله تعالى: ﴿... وَيَسْـَٔلُونَكَ مَاذَا يُنفِقُونَ قُلِ ٱلْعَفْوَ ۗ كَذَٰلِكَ يُبَيِّنُ ٱللَّهُ لَكُمُ ٱلْـَٔايَٰتِ لَعَلَّكُمْ تَتَفَكَّرُونَ ﴾ [البقرة : ٢١٩].

فقوله: (العفو) مفعول به عامله محذوف ، تقديره ينفقون، وأثر الطلب في هذا التوجيه، مردّه إلى الأصل في الجواب، وهو أن يكون وفق السؤال ؛ فـ (العفو) مفعول به ؛ لأن (ماذا) كلُّها استفهام، وفي قراءة أبي عمرو مرفوعة ، وعندئذٍ فـ (ما) استفهاميّة، و(ذا) موصولة[3] .

---

(١)المغني : ٥٨١، وينظر : السيوطي ، الإتقان : ١/ ٥٣٢- ٥٣٣، ٢/ ١٦٢.

(٢) الرضي، شرح الكافية : ١/ ٣٣٩ .

(٣) يُنظر : الفراء، معاني القرآن : ١/ ١٣٨- ١٣٩، ابن جني، سرّ صناعة الإعراب: ١/ ٤٠٣، الزمخشري ، الكشاف :١/ ١٤٦، الرضي، شرح الكافية: ٣/ ٦٥، أبو حيان، البحر المحيط : ٢/ ١٦٨- ١٦٩، ابن هشام، المغني: ٢٩٦-٢٩٧.

وقوله تعالى : ﴿وَقِيلَ لِلَّذِينَ ٱتَّقَوْاْ مَاذَآ أَنزَلَ رَبُّكُمْۚ قَالُواْ خَيْرًا﴾ [النحل: ٣٠].

فـ (خيراً) مفعول به لفعل محذوف ، تقديره: أنزل ، والاستفهام دليل عليه ، وذلك باعتبار (ماذا) كلمة واحدة[١] .

وتجدر الإشارة هنا إلى ما افترق به هذا التوجيه عن نظيره في قوله تعالى : ﴿ وَإِذَا قِيلَ لَهُم مَّاذَآ أَنزَلَ رَبُّكُمْ ۙ قَالُوٓاْ أَسَٰطِيرُ ٱلْأَوَّلِينَ ﴾ [النحل: ٢٤].

فالسّر عن العدول عن مضاهاة ذلك النظير، هو اختلاف المقامين ؛ يوضح الزمخشري ذلك بقوله : « فإن قلت لم نَصَبَ هذا ورفع الأول؟ قلت: فصلاً بين جواب المقرّ وجواب الجاحد ، يعني أنّ هؤلاء لما سُئلوا لم يتعلثموا وأطبقوا الجواب على السؤال بيّناً مكشوفاً مفعولاً للإتراك فقالوا : خيراً أي أنزل خيراً، وأولئك عدلوا بالجواب عن السؤال ، فقالوا : هو أساطير الأولين ، وليس من الإنزال في شيء » [٢].

وعلى مثال ما سبق قوله تعالى : ﴿وَلَا تَنفَعُ ٱلشَّفَٰعَةُ عِندَهُۥٓ إِلَّا لِمَنْ أَذِنَ لَهُۥۚ حَتَّىٰٓ إِذَا فُزِّعَ عَن قُلُوبِهِمْ قَالُواْ مَاذَا قَالَ رَبُّكُمْۖ قَالُواْ ٱلْحَقَّۖ وَهُوَ ٱلْعَلِيُّ ٱلْكَبِيرُ ﴾ [سبأ: ٢٣] .

---

(١) ينظر: سيبويه ،الكتاب : ٢/ ٤١٧ ، المرادي ، توضيح المقاصد : ٢/ ٦٢٨ .

(٢) الكشاف: ٢/ ٥٦٣، وينظر: الرضي، شرح الكافية : ٣/ ٦٦ .

حذف عامل المصدر

يُحذف عامل المصدر في مواضع لها علاقة بالطلب، الأول الوارد في الدعاء، نحو: سقيًا ورعيًا، والوارد أمراً ونهياً نحو قياماً أو قعوداً وضربًا زيداً، وقد سبق تناول هذا الموضع في صيغ الأمر، وسائر المواضع هي (1):

١- المصدر الدالُّ على توبيخٍ مع استفهامٍ ظاهراً أومقدّرًا، نحو: أقياماً وقد قعد الناس.

٢- الوارد منه في خبر إنشائي، نحو: حمدًا وشكرًا، وقسمًا لأفعلنّ، ومنه(2) قوله تعالى: ﴿ وَقِيلَ بُعْدًا لِّلْقَوْمِ ٱلظَّٰلِمِينَ ﴾ [هود:٤٤].

٣- الواقع في تفصيل عاقبة طلب، كقوله تعالى: ﴿ فَإِذَا لَقِيتُمُ ٱلَّذِينَ كَفَرُوا۟ فَضَرْبَ ٱلرِّقَابِ حَتَّىٰٓ إِذَآ أَثْخَنتُمُوهُمْ فَشُدُّوا۟ ٱلْوَثَاقَ فَإِمَّا مَنًّۢا بَعْدُ وَإِمَّا فِدَآءً ﴾ [محمد: ٤]

٤- أن يكون المصدر مستفهماً عنه، وعامله خبرٌ عن اسم عين، نحو: أأنت سيراً؟ ووجهه أن الفعل شديد المطلوبية للاستفهام، ومعنى الاستفهام للفعل قائمٌ مَقامَ التكرير(3).

وأكثرها لم يستعمله القرآن.

---

(1) سيبويه، الكتاب: ١/ ٣٥٥، ٣٣٨- ٣٣٩، ابن يعيش، شرح المفصل: ١/ ٣٠٤، الرضي: ١/ ٣٣١، الأزهري، التصريح ٢/ ٤٧٤- ٤٧٥، ٤٧٨- ٤٧٩.

(2) منها المصادر التي قيل بحذف مبتدأ بعدها؛ ينظر: ٥٢٧ من البحث.

(3) الأزهري، التصريح: ٢/ ٤٧٩.

توكيد الفعل بالنون

والطلب يؤثِّر في قبول الفعل للتأكيد بالنون ؛ فالأمر يجوز تأكيده بها مطلقاً، والماضي لا يجوز أن يؤكّد بها، وأمّا المضارع فمِن حالات تأكيده أن يكون بعد الطلب(١).

ولم يؤكّد فعل الأمر بالنون في النصّ القرآني على كثرته، وعدّ الشيخ عضيمة ذلك ظاهرةً مهمّةً ؛ يقول: « ... وبذلك خلت القراءات الأربع عشرة من توكيد فعل الأمر بالنون ، وهذه ظاهرة لغوية جديرة بالدرس والتسجيل » (٢).

والذي يبدو لي أنّ ذلك خصيصةٌ للنظم القرآني ، ومظهرٌ من مظاهر دقَّته وانسجامه ؛ ذلك أنّ مواقع فعل الأمر – كغيرها من أجزاء الكلام – مرعيٌّ فيها مطابقتُها لمقتضى الحال ، والحال في تلك المواضع لا تقتضي توكيداً، ثمّ إنه لو ورد مؤكَّداً في موضع دون آخر لكان جديراً بالسؤال وإنعام النظر عن مخالفته لنظائره ، ولربّما ترتَّب عليه حكمٌ شرعيٌّ أو تفاضُلٌ فيه ؛ فلو أُكِّدَ الأمرُ بعملٍ من أعمال البرّ لاقتضى أن يكون مقدَّماً عمّا سواه، أو لاكتسب حكماً فقهياً خاصًّا .

وأمّا الفعل المضارع بعد (لا) الناهية فقد أكّد في خمسة وأربعين موضعاً من مواضعه التي تجاوزت أربعمائة كما يقول الشيخ عضيمة (٣).

---

(١) ينظر: سيبويه : ٣/ ٥٠٩، ٥١٣- ٥١٤ ، ابن يعيش ، شرح المفصل : ٥/ ١٦٨ ، ابن هشام ، الأوضح : ٤/ ٨٨، ٩٢- ٩٤.

(٢) دراسات لأسلوب القرآن : ٣/ ٣٩٠ .

(٣) السابق .

وأُكد المضارع بعد أداة الاستفهام في موضع واحد فقط ،وهو قوله تعالى : ﴿... هَلْ يُذْهِبَنَّ كَيْدُهُۥ مَا يَغِيظُ ﴾ [الحج:١٥].

ولم يؤكّد بعد لام الأمر في القراءة المتواترة، كما لم يؤكد بعد أداة العرض أوالتحضيض أو الترجي[1].

(١) عضيمة، دراسات لأسلوب القرآن : ٣/ ٣٩١- ٣٩٢ .

عطف الجملة الخبرية على الجملة الإنشائية

وموقف النحاة من ذلك لا يختلف عن موقفهم من عطف الجملة الإنشائية على الخبرية، وقد أبنّا عنه إبّان الحديث عن حكم وقوع الجملة الطلبية معطوفة[١].

وقد ساق الشيخ عضيمة شواهد على ذلك ،منها[٢]:

- قوله تعالى: ﴿ وَلَا تَأْكُلُوا۟ مِمَّا لَمْ يُذْكَرِ ٱسْمُ ٱللَّهِ عَلَيْهِ وَإِنَّهُۥ لَفِسْقٌ ﴾ [الأنعام: ١٢١].

- وقوله تعالى: ﴿ لَا تَحْسَبَنَّ ٱلَّذِينَ كَفَرُوا۟ مُعْجِزِينَ فِى ٱلْأَرْضِ وَمَأْوَىٰهُمُ ٱلنَّارُ ﴾ [النور: ٥٧].

---

(١) ينظر : ص ٣٦٤ من البحث .

(٢) دراسات لأسلوب القرآن : ٣/ ٤٦٦ .

الاستثنــاء

وأثر الطلب هنا يظهر في ما يفيد النفي من أقسام الطلب ، كالنهي والاستفهام والعرض والتحضيض ؛ إذ يصير أسلوب الاستثناء بسببه تامًّا منفيًا أو مفرّغًا ، فأمّا النهـي والاسـتفهام فيبـدو أنّ أثرهمـا ممّـا هـو مقـرّر ؛ يقـول أبـو حيـان : « ولا يكون التفريغ عند أكثر النحـاة إلا في النفـي ،والنهـي، والاسـتفهام المـؤول بالنفي »[1].

ومن مواضع النهي قوله تعالى : ﴿ لَا تَأْكُلُوٓاْ أَمْوَٰلَكُم بَيْنَكُم بِٱلْبَٰطِلِ إِلَّآ أَن تَكُونَ تِجَٰرَةً عَن تَرَاضٍ مِّنكُمْ ﴾ [النساء:٢٩].

وقوله تعالى: ﴿ وَلَا تَقُولُواْ عَلَى ٱللَّهِ إِلَّا ٱلْحَقَّ ﴾ [النساء: ١٧١].

وأمّا الاستفهام فلابد أن يفيد النفي أو الإنكار أو التوبيخ ونحو ذلـك، ومـن مواضعه في القرآن :

- قولــــه تعــــالى: ﴿ وَمَن يَرْغَبُ عَن مِّلَّةِ إِبْرَٰهِۦمَ إِلَّا مَن سَفِهَ نَفْسَهُۥ ﴾ [البقرة:١٣٠].
- وقوله تعالى: ﴿وَمَن يَغْفِرُ ٱلذُّنُوبَ إِلَّا ٱللَّهُ ﴾ [آل عمران:١٣٥].

---

(١) الارتشاف : ٣/ ١٥٠٢ (بتصرف) .

- وقوله تعالى: ﴿كَيۡفَ يَكُونُ لِلۡمُشۡرِكِينَ عَهۡدٌ عِندَ ٱللَّهِ وَعِندَ رَسُولِهِۦٓ إِلَّا ٱلَّذِينَ عَٰهَدتُّمۡ عِندَ ٱلۡمَسۡجِدِ ٱلۡحَرَامِ﴾ [التوبة:٧].

- وقوله تعالى: ﴿فَهَلۡ عَلَى ٱلرُّسُلِ إِلَّا ٱلۡبَلَٰغُ ٱلۡمُبِينُ﴾ [النحل:٣٥].

وأمّا التحضيض فهو من حيث الأصل لا يصحُّ تأويله بالنفي؛ يقول أبو حيان: « والتحضيض مشبَّهٌ إمَّا بالأمر وإمَّا بالإيجاب، لأنه حثٌّ على إيجاد الفعل واستبطاء المحثوث في تركه، والأمر والإيجاب لا يجوز فيها الإبدال »[١].

ولكنَّ تراكيبه قد تستتبعُ معاني أخرى كالأمر والاستفهام والنفي، وقد عرضتُ لإشارة بعض النحاة كالهروي على إفادة (لولا) للنفي في قوله تعالى: ﴿فَلَوۡلَا كَانَتۡ قَرۡيَةٌ ءَامَنَتۡ فَنَفَعَهَآ إِيمَٰنُهَآ إِلَّا قَوۡمَ يُونُسَ﴾ [يونس:٩٨][٢].

ولذلك كان الزجاج « يجيز الإبدال في مثل (إلا قوم يونس) ؛ قال : لأن التحضيض له نظير إلى الاستفهام وإلى النهي وذلك يجوز فيه الإبدال »[٣].

يقول الزمخشري في توجيه الاستثناء في هذه الآية : « (إلا قوم يونس) استثناءٌ من القرى ؛ لأن المراد أهاليها، وهو استثناء منقطع ، بمعنى ولكن قومُ يونس لما آمنوا، ويجوز أن يكون متّصلاً ، والجملة في معنى النفي ، كأنه قيل: ما آمنت قرية

(١) الارتشاف : ١٥٠٤١٣

(٢) ينظر : ص٩٩ من البحث.

(٣) أبو حيان ، الارتشاف : ٣/ ١٥٠٤.

من القرى الهالكة إلا قوم يونس، وانتصابه على أصل الاستثناء ، وقرئ بالرفع على البدل » [1].

فإفادة التحضيض للنفي سوّغ جواز إبدال المستثنى من المستثنى منه كما ترى .

(١) الكشاف : ٢/ ٣٥٣، وينظر : القرطبي، الجامع لأحكام القرآن: ٨/ ٣٨٣، ابن هشام، المغني:٢٧٤ .

ظـــواهـــر أخـــرى

ثمّ ظواهر – غيرُ ما سبق – للطلب أثرٌ فيها[١]، ولم يرد شيء منهـا في أسـلوب القرآن ، أبرزها :

- إجـراء القـول مجـرى الظـن ، فمـن شروطـه عنـد أكثـر العـرب أن يتّـصل باستفهام، وأجاز الكوفيون إجراء الأمر مجراه [٢].
- دخول همزة الاستفهام على (لا) النافية للجنس :

فإذا كان الاستفهام حقيقيًّا بقيت (لا) على حالها وما استقرّ لها من أحكـام، وإن أفاد الاستفهام التمني ، فقيل ليس لها خبر لا لفظـاً ولا تقـديراً، ولا يجـوز مراعاة محلّها مع اسمها ، وغير ذلك[٣].

وقيل: إن معنى التمني يجعلها بمنزلة (ليت) ؛ فيكون لها خبر لفظًا أو تقديراً، ويبقى ما استقرّ لها من أحكام الباب [٤].

ومن شواهدهم على ذلك قول الشاعر :

ألا عمـــرَ ولّى مـــستطاعٌ رجوعُـــه ··· فـيرأَبَ مـا أثـأتْ يـدُ الغفـلات

---

(١) ثمّ ظواهرُ واضحةٌ لا تحتاج إلى بيان ، لم أشأ الحديث عنها ؛ لأنها لاتخفى ، كمعاني حروف العطف مثلًا ، فـ(أو) مثلاً تفيد بعد الطلب التخيير أو الإباحة .

(٢) ينظر مثلاً: سيبويه ، الكتاب: ١/ ١٢٢– ١٢٣، ٢/ ٢٣٠، ابن مالـك ، شرح التـسهيل : ٢/ ٩٣– ٩٥، أبو حيان، الارتشاف: ٤/ ٢١٢٧– ٢١٢٨ .

(٣) وهو مذهب سيبويه ومن تبعه ؛ ينظر : سيبويه ، الكتاب: ٢/ ٢٣٠، ابن السراج ، الأصـول : ١/ ٣٩٧، ابن عصفور ، المقرب : ١/ ١٩٢ ، أبو حيان ، الارتشاف : ٣/ ١٣١٧، ابن عقيل ، المساعد : ١/ ٣٥١ .

(٤) وهو مذهب المبرد ومن تبعه ؛ ينظر : المبرد ، المقتضب: ٤/ ٣٨٢، ابن مالك ، شرح التـسهيل : ٢/ ٧١، الرضي ، شرح الكافية :٢/ ١٧١ .

- حذف المنادى :

ذهب أكثر النحويين[1] إلى جواز حذف المنادى وإبقاء أداته قبل فعل الأمر؛ لأنه يكثر استعماله في هذا الموضع ، كما في قوله تعالى : ﴿ وَقُلْنَا يَٰٓـَٔادَمُ ٱسْكُنْ أَنتَ وَزَوْجُكَ ٱلْجَنَّةَ ﴾ [البقرة :٣٥] ، وقوله تعالى: ﴿يَٰبَنِىٓ ءَادَمَ خُذُوا۟ زِينَتَكُمْ ﴾ [الأعراف:٣١] ، و« قلّ في القرآن نداءٌ لا تصحبه جملة أمرية أو نهيية »[2] .

وقد استشهدوا على جواز حذفه من القراءات ، بقوله تعالى: ﴿أَلَّا يَسْجُدُوا۟ لِلَّهِ ٱلَّذِى يُخْرِجُ ٱلْخَبْءَ فِى ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضِ ﴾ [النمل:٢٥] ، بتخفيف (ألا)[3] .

وبعضهم منع ذلك[4] وجعل (يا) عندئذٍ للتنبيه .

- تقديم المفضول عن موضعه : يُقدّم عن موضعه إن كان اسم استفهام ، أو مضافًا إليه ، نحو : ممّن أنت أحلمُ ، ومن أي رجلٍ أنت أكرمُ[5] . وأثر الاستفهام هنا مقتضى استحقاقه للصدارة .

---

(١) الفراء، معاني القرآن: ٢/ ٢٩٠، النحاس ، إعراب القرآن :٣/ ٢٠٦، ابن خالويه ، الحجة في القراءات السبع: ٢٧١، ابن الأنباري ، البيان : ٢/ ٢٢١، ابن يعيش ، شرح المفصل :١/ ٤٢١، ابن مالك، شرح التسهيل: ٣/ ٣٨٨، الرضي، شرح الكافية: ١/ ١٦٠.

(٢) ابن الشجري ، الأمالي :٢/ ٤١١ .

(٣) ابن مجاهد ، السبعة في القراءات :١/ ٤٨٠ ، أبو حيان ، البحر المحيط : ٧/ ٦٥ .

(٤) الفارسي، شرح الأبيات المشكلة الإعراب : ٧٩- ٨٠، ابن جني ، الخصائص: ٢/ ١٩٦، ٢٧٨-٢٧٩ .

(٥) ابن مالك ، شرح التسهيل : ٣/ ٥٤ .



الخاتمـة

الخــاتمـــــــة

الحمد لله وحده ، والصلاة والسلام على نبيّنـا محمـد وعـلى آلـه وصـحبه ومـن والاه، وبعد :

فبعد هذه الرحلة الماتعة ، أقدِّم ما شاء الله أن أقطفه من ثمرات هـذه الدراسـة ، ولنبدأ أوّلاً بنتائج عامّة ، تقفوها نتائجُ خاصّة لكلّ باب من بابي الرسالة :

- **(أولاً) نتائـــجُ عــــامّـــة :**

- الكلمة المفردة في ثنايا التركيـب النحـوي هـي اللبنـة الأولى عنـد التحليـل النحوي ، فهي أسُّه وأساسه ، والدراسةُ النحوية للجملة – في غالب أحوال الجملة – ثمرةٌ لاستيعاب دراسة المفردة ، فليست الجملة إلا عقـدًا منظومًـا من الكلمات ، ولقد سار الأقـدمون عـلى هـذا الـنهج القـويم ، فأبـدعوا في دراستهم للكلمة ، وهي تتنفّس عبق التركيب ، ولمّا أن توجّهوا تلقاء الجملة، لم يعيدوا ما قالوه في دراستهم للمفردة اكتفاءً به ، ولكـنّهم أضـافوا إليـه مـا دعت إليه حاجتهم ، كقضايا الموقع مثلًا ، وكلُّ ذلـك كـان في إطـار البـاب النحوي الذي يُعنـون باسـتيعابه رعايـةً لغرضـهم التعليمـي وحفاظًـا عـلى مقتضى النظرية النحوية التي قوامهـا العمـل النحـوي ؛ إذ لا يحسُن تفرقـةُ النظائر (في ضوء نظرية العامل) ، وجمعُها على أساس المعنى ، مع اخـتلاف قانون العمل ؛ ولذلك دُرست الجملة الطلبية في غيرما بابٍ نحوي ، كأقسام الكلام ، والمبتدأ والخبر ، والنعت ، والعطف ، والحال ، واسم فعـل الأمـر ، والتمييز ، وغير ذلك ، وهو أدعى للتنظيم ، وأوجب للتعليم . ويشهد هـذا

البحث ببراءة ما قدّمه النحاة القدامى في دراستهم للجملة من تهمة القصور والنظر الجزئي للتركيب النحوي ، فقد أبان التنظير عن جهدهم ، وأثبت التطبيق صلاحه .

- يجري النظم القرآني على نسق واحد ، وهذا السياق النصيّ للقرآن العظيم مظهرٌ من مظاهر إعجازه التركيبيّ ، فلستَ واجدًا نصًّا بهذا القدر من السعة يلتزمُ نمطًا تعبيريًّا خاصًّا.

- ثمرةُ تبيُّن هذا النمط جليلةٌ للنحويّ ، فهي مقوِّم من مقوّمات تحليل الظواهر، فكما يُفسَّر القرآن بالقرآن في المعاني ، تُفسَّر تراكيبه بما يناظرها في النظم ، وقد فطن النحاة القدامى إلى ذلك ، وأفادوا منه في تحليلاتهم .

- تراكيب اللغة تجري على العرف البشري ، وإمكانات القاعدة النحوية مددُها ذلك العرف ؛ ولذا فهي تقصُر عن تفسير بعض تراكيب القرآن التي يقصر دون تصوّرها العرف البشري ، كما تبيّن في اشتراط السببية في جواب الطلب. وهذا مظهرٌ من مظاهر الإعجاز التركيبي أيضًا .

- يبين هذا البحث تنظيرًا وإجراءً أن النظام النحوي للعربية لا يقتصر على تفسير وظائف أجزاء الجملة وفق نظرية العامل فحسب ، بل يستعين بكلّ ما يتّصل بدلالات المقال والمقام للجملة وللنصّ ، ليكشف عن مكنونات الأغراض التي يهدف إليها المتكلم ، كما تبيّن في أغراض استعمال اسم فعل الأمر ، والمصدر النائب عن فعل الأمر وأثرها في التوجيه النحوي .

- من مظاهر النظم القرآني اتّساع وحداته اللغوية للقيام بأكثر من وظيفة نحوية ، كما يتّضح في تعدّد الأوجه الإعرابية الممكنة للكلمة الواحدة .
- كثيرٌ من العوارض التركيبية للنظم القرآني يستكنّ وراء عللها الصناعية أغراض بلاغية ؛ كمظاهر الحذف مثلاً .
- القلّة لا تنافي الفصاحة ، وليس يُعاب حملُ التركيب القرآني على القليل ، وإن نافح عنه بعض المتأخرين كأبي حيان وابن هشام ؛ فقد يكون ذلك القليل أدلَّ على المعنى ، وأحقَّ في حكم البلاغة .
- الاستعمال القرآني جزءٌ من الاستعمال اللغويِّ العامّ ، فلو أحصينا لظاهرةٍ وصفها النحاة بالقلّة مواضعَ كثيرةً في القرآن لم يُكن ذلك قادحًا في حكمهم؛ لأنها تحتمل أن تكون قليلةً في غيره من مصادر السماع ، ويكون مجموع ما ورد منها في حكم القليل بالنسبة إلى ما يخالفها من الجمهور الأعظم من الاستعمال اللغوي إلا أنّه يؤخذ من ورودها في القرآن أنها تتصف بالفصاحة. ولقد كان النحاة مدركين لذلك ، وإلا لم يغِب عنهم مخالفة ما ورد في القرآن لبعض أحكامهم من حيث القلة والكثرة ، وهم قرّاء ومفسِّرون .
- **(ثانيًا) نتائجُ خاصَّة :**

ممّا تناولته في التمهيد ، تعريف الجملة وتقسيماتها ، وتبيّن أن تقسيم النحاة القدامى كان وفق أسسٍ متعددة ، وأن غرضهم في الاستفادة منها عند دراسة

الأبواب كان مرعيًّا بخلاف تقسيمات المحدثين التي تتغيّا الوصف الساذج لبناء الجملة ، دون ثمرةٍ مبتغاه .

وتناولت في الباب الأول مكوِّنات الجملة الطلبية بين التنظير النحوي والاستعمال القرآني ، وهو يتألّف من فصلين : الطلب ، وجوابه ، وكان مِن مُهمٍّ نتائجه ما يأتي :

– يُستعمل اسم الفعل لأغراض ، استنبطها اللغويون والنحاة ، وهي : الإيجاز، والمبالغة ، والتوسعة على المتكلِّم. وقد أثبت النظمُ القرآني صحّة ذلك ، فقد كشف البحث عنها في غيرِما موضعٍ من مواضعها في القرآن.

– استعمل الأسلوب القرآني ثمانية ألفاظ لاسم فعل الأمر ؛ تعيّن منها اثنان ، وهما (عليكم) في سورة المائدة دون غيرها من المواضع ، و (هاؤم) ، واختُلف في ستة منها إمّا من حيث التصنيف ، وإمّا من حيث توجيهُها في السياق ، وهي : هات ، هلُمَّ ، مكانكم ، هيت ، وراءكم ، تعال .

– جاء استعمال اسم فعل الأمر في القرآن على النهج الشائع للاستعمال اللغوي من حيث اتّصافه بوجوب الذكر والرتبة المحفوظة ، وأمّا توجيهه في قوله تعالى (كتاب الله عليكم) على تقديم معموله عليه أو تقدير اسم فعل أمر محذوف فقد تبيّن ضعفه .

– يستعمل المصدر النائب عن فعل الأمر لأغراض أشار إليها بعض النحاة، وتفتّقت من أكمام النظم القرآني، وتلك الأغراض هي: قصد الدوام ، واللزوم،

وكونُ الكلام ممّا يُستحسَن الفراغ منه بسرعة، فيُكتفَى فيه بأخصر لفظ تكسوه غلالة من اللمحة الدالة، والاقتصادُ في الكلام، والتوسعةُ على المتكلم .

- وسائل تحديد المعنى النحوي للمصدر ليمّاز المصدر النائب عن غيره، متعددة، يأتي في مقدّمتها المقامُ ، ثم تتضافر وسائل أخرى ، كالقرينة الإعرابية ، ونوعِه من حيث التعيين ، وإسنادِه إلى مضافٍ من عدمه.

- جلُّ أدوات العرض والتحضيض مشتركٌ لفظيٌّ لمعانٍ نحويّة متعددة ، ليتعيَّن واحدٌ منها في السياق ، بقرائنَ معنوية ولفظية وتركيبية وصوتية كالمقام، والإعراب ، والتضامّ، والتنغيم ، ثمّ يؤثِّر في معنى الأداة بعد تعيِّنها للعرض أو التحضيض الزمنُ النحويُّ والمقامُ .

- أداة التحضيض (ألا) تتلبَّس بالاستفهام التوبيخي أو الإنكاري ، فلا تتعيَّن للتحضيض غالبًا .

- وردت (لولا) في القرآن الكريم مفيدةً للعرض أو التحضيض بكثرة ، وقد تنوَّع بناء جملتها وزمنُ مدخولها كثيراً.

- عدَّ بعض النحويين العرضَ من معاني (لو) ، ولم يرد منها في القرآن ما تجرّد للعرض .

- (لعل) تفيد التمني على سبيل النيابة ، كما ورد في القرآن الكريم .

- لجواب الطلب مظهران تركيبيّان : أحدهما قياسيّ ، وهو المبوّب له في النحو وهو المضارع المقترن بفاء السببية أو المجرَّد منها، والآخرُغير قياسيّ ، وهو

الجواب بجملة مصدَّرةٍ بحرف جوابيّ للاستفهام التصديقي ، أو مصدَّرة بـ (إنّ) التي بمعنى الفاء ، أو الفاء نفسِها ، أو بتعيين المستفهَم عنه ، أو بجملة طلبية ملحوظٍ فيها الجزاء ، وقد ظهر تنوُّع الاستعمال القرآني لها .

- جواب الطلب في القرآن قليلٌ بالنسبة إلى عدد مواضع الطلب .

- يظهر السياق اللغوي إشكالاً عند تأويل جملة النهي بالتركيب الشرطي ؛ لذا لجأ البصريون إلى اشتراط (لا) النافية تصحيحاً للمعنى ، وأمَّا الكوفيون فلم يشترطوا، بل قدّروا التركيب بتفسير المعنى لا بتقدير الإعراب، ولم يرد للنهي جواب في القرآن .

- لم يرد للاستفهام في القرآن – على كثرته – جواب مجرد من فاء السببية إلاّ في موضع على احتمال.

- لم يرد للأمر جواب مقترن بفاء السببية، وإنما ورد ما صورته كذلك في بضع مواضع .

- في القرآن تراكيب كثيرة على صورة الجواب المقترن بفاء السببية إلا أنه لا يُقطَع بكونه جواباً للنهي أو أنَّ جملة الجواب معطوفة على النهي ؛ لعدم قيام قرينة دالة على المنصوب أو المجزوم .

- دخول همزة الاستفهام على أحرف العطف كثيرٌ في القرآن كما وصفه سيبويه.

- ينبغي ألاّ نغترّ بقبول المعنى لبعض التأويلات ؛ لأنه واحدٌ من أمور شتَّى ينبغي مراعاتها جميعاً، أبرزها أصول هذه الصناعة،وقد انساق بعض المفسرين

وراء الزمخشري في تقديره معطوفًا محذوفًا بعد همزة الاستفهام الداخلة على حرف العطف ، مع أنه مخالفٌ لأصول الصناعة .

- إذا اجتمع اسمٌ وفعلٌ بعد الهمزة خاصةً جاز تقديم الاسم في فصيح الكلام، وقد جاء به الاستعمال القرآني في عدد من المواضع .

- أثر المقام واضح جداً في بناء جملة الاستفهام .

- يُشترط لنصب جواب الاستفهام المقترن بفاء السببية شروطٌ خاصّةٌ عند بعض النحاة .

وأما الباب الثاني فتناولت فيه قضايا البناء التركيبي للجملة الطلبية ، وأبرز نتائجه:

- غلب على ظاهر كلام النحاة تعلّقه بالأمر والنهي دون غيره من أقسام الطلب عند الحديث عن الوظائف النحوية للجملة الطلبية ، وسبب ذلك قلّة الشواهد على الأقسام الأخرى ، مع أنها لا تختلف عنها في الحكم غالبًا.

- اختلف النحويون حول قيام الجملة الطلبية ببعض الوظائف النحوية ، كالخبر، والحال ، والنعت ،والصلة ، والعطف على الجملة الخبرية.

- أجاز جمهور النحاة الإخبار بالجملة الطلبية ، وجاء على ذلك الاستعمالُ القرآني ، ومنعوا الإخبار بها عن النواسخ ووقوعَها نعتًا أو حالًا ، وقد ورد خلافُ ما قرَّروا في بعض المواضع ،إلا أنّ ذلك ليس يقدح فيما استنبطوه ؛ لأن القرآن جزءٌ من الاستعمال اللغويّ العامّ .

- أن تقدير عاملٍ محذوفٍ للمصدر النائب عن فعل الأمر ، تفسيرٌ للحركة الإعرابية فحسب وفق نظرية العامل ، فهذا المصدر هو مكوِّنُ الدلالة الطلبية؛ ولذلك استنبط النحاة له أغراضًا ، غير أنّ التقدير له أثرٌ في نصب العامل بعده وحكمِ تقديمه .
- اسم فعل الأمر فرع عن العمل فلا يجوز حذفه، ولا تقديم معموله عليه في الأصح، والقرآن جارٍ على ذلك ، وما ورد منه ما ظاهرُه كذلك يترجّح فيه أوجه أخرى .
- أدوات العرض والتحضيض والتمني والاستفهام لها حكم الصدارة ؛ فلا يجوز تقديم مدخولاتها عليها .
- ورد الفصل بين المتلازمين في بعض أدوات العرض ؛لاقتضاء المقام .
- حُذِفَ فعلُ الأمر جوازاً في مواضع كثيرة من القرآن فاقت مائة وعشرين موضعاً ، استخرجها البحث ، وحاول أن يضع ضابطاً لبعضها ، وحُذف وجوباً في عدد من التراكيب النحوية ، وقد وردت كلها في القرآن ، وهي أسلوب التحذير والإغراء ، والمصدر النائب عن فعله ، وما جرى مجرى المثل في كثرة الاستعمال.
- فعل الأمر المفسَّر (المحذوف) في باب الاشتغال لا يفيد معنى مؤسَّساً ، فليس محوراً لجملة طلبية، بل المحور هو الفعل المفسَّر، وغاية ما طرأ على الجملة تقديمٌ وتأخير .

- ما ورد ممّا ظاهره حذفُ لام الأمر ينبغي توجيهه على أوجه أخرى رعايةً للغرض القرآني في تلك المواضع .
- يؤثِّر الحكم الطلبي في عدد من الظواهر النحوية في بناء الجملة، حاول البحث استقصاء أبرزها ، والتمثيل لها ببعض ما ورد منها في الاستعمال القرآني لينقاس عليها ما لم يُذكر، وتبيَّن أنَّ مِن آثاره أنّه شرطٌ لوجود بعض الظواهر في بناء الجملة ، وأنّه مسوِّغٌ لإجراء قياس الشبه في بعضها.

* * *

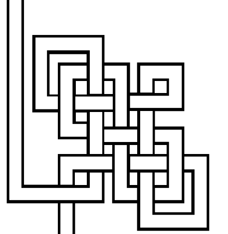
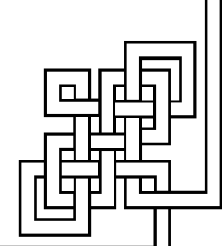
هذه من مُهِمِّ ما قدّمه البحث من نتائج ، ما كان من صواب منها فمن الله تعالى ، وما كان من خطأ فمن نفسي ومن الشيطان ، وأسأل الله تبارك وتعالى أن يعصمنا من زيغ اللسان والقلم ، وأن يتجاوز عنّا .

﴿ رَبِّ أَوْزِعْنِيٓ أَنْ أَشْكُرَ نِعْمَتَكَ ٱلَّتِيٓ أَنْعَمْتَ عَلَيَّ وَعَلَىٰ وَٰلِدَيَّ وَأَنْ أَعْمَلَ صَٰلِحًا تَرْضَىٰهُ وَأَدْخِلْنِي بِرَحْمَتِكَ فِي عِبَادِكَ ٱلصَّٰلِحِينَ ﴾[النمل : ١٩] وأسأل الله أن يجعل عملي هذا خالصًا لوجهه إنه جواد كريم ، وأصلي وأسلم على نبينا محمد وعلى آله وصحبه أجمعين .



الفهارس

- فهرس الأحاديث النبوية .
- فهرس أقوال العرب .
- فهرس الأبيات الشعرية .
- الفهرس التفصيليُّ للموضوعات .

فهرس الأحاديث النبوية الشريفة

فهرس أقوال العرب

فهرس الأبيات الشعرية

فهرس المصادر والمراجع

- ائتلاف النصرة في اختلاف نحاة الكوفة والبصرة، للزبيدي، تحقيق د. طارق الجنابي، عالم الكتب، بيروت، ط١، ١٤٠٧هـ/ ١٩٨٧م .
- إتحاف فضلاء البشر في القراءات الأربعة عشر ، للدمياطي ، تحقيق : أنس مهرة، دار الكتب العلمية ، لبنان ، ط١ ، ١٤١٩هـ/ ١٩٩٨م .
- الإتقان في علوم القرآن ، للسيوطي ، تحقيق: سعيد المندوب ، دار الفكر ، لبنان، ط١ ، ١٤١٦هـ/ ١٩٩٦م .
- أثر النحاة في البحث البلاغي ، للدكتور عبد القادر حسين ، دار غريب ، ١٩٩٨م .
- اجتهادات لغوية ، للدكتور تمام حسان ، عالم الكتب ، القاهرة ، ط١ ، ١٤٢٨هـ/ ٢٠٠٧م .
- اجتهادات لغوية، د. تمام حسان، عالم الكتب، القاهرة، ط١، ١٤٢٨هـ/ ٢٠٠٧م .
- الإحكام في أصول الأحكام، لابن حزم الأندلسي، دار الحديث، القاهرة، ط١، ١٤٠٤هـ .
- اختيارات أبي حيان النحوية في البحر المحيط، د. بدر بن ناصر البدر، مكتبة الرشد، الرياض، ١٤٢٠هـ/ ٢٠٠٠م .

- أدب الكاتب ، لابن قتيبة ، تحقيق : محمد محيي الدين عبد الحميد ، مكتبة السعادة ، القاهرة ، ط٤ ، ١٩٦٣م .
- الأدوات النحوية ودلالاتها في القرآن الكريم ، للدكتور محمد أحمد خضير ، مكتبة الأنجلو ، القاهرة ،٢٠٠١م .
- ارتشاف الضرب من لسان العرب، لأبي حيان، تحقيق د. رجب عثمان محمد، مكتبة الخانجي ، القاهرة، ط١٤١٨،١هـ/ ١٩٩٨م
- إرشاد العقل السليم إلى مزايا القرآن الكريم ، لأبي السعود، دار إحياء التراث العربي، بيروت.
- الأزهية في علم الحروف، للهروي، تحقيق عبد المعين الملوحي، مطبوعات مجمع اللغة العربية بدمشق، ١٤١٣هـ/ ١٩٩٣م .
- أساليب الاستغراق والشمول دراسة في الإعراب والتركيب، د. السيد رزق الطويل، المكتبة الفيصلية، مكة المكرمة، ط١، ١٤٠٦هـ/ ١٩٨٦م .
- أساليب الاستفهام في الشعر الجاهلي ، للدكتور حسني عبد الجليل ، مؤسسة المختار ، القاهرة ،ط١ ، ٢٠٠١ م.
- الأساليب الإنشائية في العربية ، للدكتور إبراهيم السامرائي ، دار المناهج ، عمان، ط١ ، ١٤٢٩هـ/ ٢٠٠٨م .
- الأساليب الإنشائية في النحو العربي ، عبد السلام محمد هارون ، دار المناهج، عمان، ط١، ١٤٢٩هـ/ ٢٠٠٨م .

- الأساليب الإنشائية في النحو العربي ، عبد السلام هارون، مكتبة الخانجي ، القاهرة، ط٣، ١٤٠٢هـ/ ١٩٨١م.
- أساليب الطلب عند النحويين والبلاغيين ، للدكتور قيس إسماعيل الأوسي ، جامعة بغداد ، بيت الحكمة للنشر والترجمة والتوزيع، ١٩٨٨م.
- أساليب الطلب عند النحويين والبلاغيين ، للدكتور قيس إسماعيل الأوسي ، مطبوعات جامعة بغداد ، ١٩٨٨م .
- أساليب الطلب في الحديث النبوي الشريف دراسة لغوية بيانية في الموطَّأ، محمد سعيد عبد الله، دار الثقافة للنشر والتوزيع، ٢٠٠٠م .
- أساليب نحوية جرت مجرى المثل دراسة تركيبية دلالية ، خلود صالح الصالح ، معهد البحوث العلمية بجامعة ام القرى ، ١٤٢٦هـ .
- أسرار التكرار في القرآن ، للكرماني ، تحقيق : عبد القادر أحمد عطا، دار الاعتصام ، القاهرة ، ط٢ ، ١٣٩٦ هـ .
- أسرار العربية، للأنباري، تحقيق: بركات يوسف هبود، دار الأرقم، بيروت، ١٩٩٣م .
- أسلوب (إذ) في ضوء الدراسات القرآنية والنحوية ، للدكتور عبد العال سالم مكرم ، مؤسسة الرسالة ، ط١ ، ١٤٠٨هـ / ١٩٩٨ م .
- أسلوب التعليل في اللغة العربية ، أحمد خضير عباس ، دار الكتب العلمية ، بيروت ، ط١ ، ٢٠٠٧م .

- أسلوب الشرط بين النحويين والأصوليين ، للدكتور ناصر كريري ، عمادة البحث العلمي ، جامعة الإمام محمد بن سعود ، ١٤٢٥هـ .
- الأشباه والنظائر في النحو ، للسيوطي، راجعه وقدّم له د. فايز ترحيني ،دار الكتاب العربي ، بيروت، ط٢ ، ١٤١٤هـ/ ١٩٩٣م.
- إصلاح الخلل الواقع في الجمل ، لابن السيد البطليوسي ، تحقيق وتعليق الدكتور حمزة عبده النشرتي ، دار الكتب العلمية ، بيروت ، ط١ ، ٢٠٠٣م .
- الأصول في النحو ،لابن السراج ، تحقيق د. عبد الحسين الفتلي ، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط٤، ١٤٢٠/ ١٩٩٩م
- أضواء البيان في إيضاح القرآن بالقرآن ، محمد الأمين الشنقيطي ، تحقيق : مكتب البحوث والدراسات ، دار الفكر ، بيروت ، ١٤١٥هـ/ ١٩٩٥م .
- اعتراض النحويين للدليل العقلي ، محمد عبد الرحمن السبيهين ، عمادة البحث العلمي ، جامعة الإمام محمد بن سعود ، ١٤٢٦هـ .
- الإعجاز البياني للقرآن ، ومسائل ابن الأزرق دراسة لغوية بيانية ، للدكتورة عائشة عبد الرحمن ، دار المعارف ، القاهرة ، ط٣ .
- إعجاز القرآن والبلاغة النبوية ، مصطفى صادق الرافعي ، مؤسسة المختار ، القاهرة ،ط١ ،١٤٢٣هـ/ ٢٠٠٣م .
- إعراب القرآن ، للنحاس ، تحقيق الدكتور : زهير غازي زاهد ، عالم الكتب ، بيروت ، ط٣ ، ١٤٠٩هـ/ ١٩٨٨م .

- الإعـراب في قواعـد الإعـراب، لابـن هـشام الأنـصاري، تحقيـق وتقـديم د. علي فودة نيل، عمادة شؤون المكتبات، جامعـة الريـاض، ط١، ١٤٠١هـ / ١٩٨١م .
- إعراب ما يشكل من ألفاظ الحديث النبوي، لأبي البقاء العكبري، حققه وخرّج أحاديثه وعلَّق عليه د. عبد الحميد هنداوي، مؤسسة المختار للنـشر والتوزيـع، القاهرة، ط١، ١٤٢٠هـ/ ١٩٩٩م .
- الإغفال، لأبي علي الفارسي، تحقيق: د. عبد الله بن عمر الحاج إبراهيم، المجمـع الثقـافي، مركـز جمعـة الماجـد للثقافـة والـتراث، الإمـارات العربيـة المتحـدة، ١٤٢٤هـ/ ٢٠٠٣م .
- الإفصاح ببعض ما جاء من الخطأ في الإيضاح، لابن الطـراوة، تقـديم وتحقيـق د. عيـاد بـن عيـد الثبيتـي ، دار الـتراث، مكـة المكرمـة، ط١، ١٤١٤هـ/ ١٩٩٤م .
- الإفصاح في شرح أبيات مشكلة الإعراب، للفـارقي، تحقيـق سـعيد الأفغـاني، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط٣، ١٤٠٠هـ/ ١٩٨٠م .
- الإقليد شرح المفصل، لتـاج الـدين الجنـدي، تحقيـق ودراسـة د. محمـود أحمـد الدراويش، منشورات جامعة الإمام محمد بن سـعود الإسـلامية، ١٤٢٣هـ/ ٢٠٠٢م .

- أمالي ابن الشجري، تحقيق ودراسة د. محمود الطناحي، مكتبة الخانجي ، القاهرة.
- الأمر والنهي عند علماء العربية والأصوليين ، للدكتور ياسين جاسم المحيمد ، دار إحياء التراث العربي ،بيروت ، ط١ ، ١٤٢١هـ / ٢٠٠١م .
- الانتصار لسيبويه على المبرد، لابن ولاّد، بيروت، ط١، ١٤١٦هـ/ ١٩٦٦م .
- الإنصاف في مسائل الخلاف ، لابن الأنباري ، تحقيق محمد محيي الدين عبد الحميد، المكتبة العصرية، صيدا ، ١٤٠٧هـ/ ١٩٨٧م.
- أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك، لابن هشام الأنصاري، ومعه عدة السالك إلى تحقيق أوضح المسالك، تأليف محمد محيي الدين عبد الحميد، المكتبة العصرية، بيروت، ١٤١٦هـ/ ١٩٩٥م .
- الإيضاح ، لأبي علي الفارسي ، تحقيق ودراسة د. كاظم بحر المرجان، عالم الكتب ، بيروت ، ط٢، ١٤١٦هـ، ١٩٩٦م.
- الإيضاح في شرح المفصل، لابن الحاجب، تحقيق: د. موسى العيلي، مطبعة العاني، بغداد .
- الإيضاح في علل النحو للزجاجي، تحقيق: د. مازن المبارك ، دار النفائس، بيروت، ط٦، ١٤١٦هـ/ ١٩٩٦م .

- البحر المحيط ، لأبي حيان، تحقيق الشيخ عادل أحمد عبد الموجود والشيخ علي محمد معوض ، وشاركهما آخران ، دار الكتب العلمية ، بيروت ، ط١ ، ١٤٢٢هـ/ ٢٠٠١ م .
- البرهان في علوم القرآن ، للزركشي ، تحقيق : محمد أبو الفضل إبراهيم ، دار المعرفة ، بيروت ، ١٣٩١هـ .
- البسيط في شرح جمل الزجاجي، لابن أبي الربيع، تحقيق: د. عياد بن عيد الثبيتي، دار الغرب الإسلامي، بيروت، ط١، ١٤٠٧هـ/ ١٩٨٦م .
- بلاغة الكلمة في التعبير القرآني ، للدكتور للدكتور فاضل صالح السامرائي ، دار عمار ، عمان ، ط٤ ، ١٤٢٨هـ/ ٢٠٠٧م .
- بناء الجملة العربية ، للدكتورمحمد حماسة عبد اللطيف ، دار غريب ، القاهرة ، ٢٠٠٣ م .
- البيان في روائع القرآن ، للدكتور تمام حسان ، عالم الكتب ، ط٢ ، ١٤٢٠هـ/ ٢٠٠٠م .
- البيان في غريب إعراب القرآن، لابن الأنباري، تحقيق: د. طه عبد الحميد، مراجعة مصطفى السقا، الهيئة المصرية للكتاب .
- تأويل مشكل القرآن لابن قتيبة، تحقيق: السيد أحمد صقر، دار التراث، القاهرة، ط٢، ١٣٩٣هـ/ ١٩٧٣م .

- التبصرة والتذكرة، للصيمري، تحقيق د. فتحي علي الدين، مركز البحث العلمي وإحياء التراث الإسلامي بجامعة أم القرى، مكة المكرمة، ط١، ١٤٠٢هـ/ ١٩٨٢م
- التبيان في إعراب القرآن ، للعكبري، إشراف مكتبة البحوث والدراسات في دار الفكر، بيروت، ط١، ١٤١٨هـ، ١٩٩٧م.
- التبيان في أقسام القرآن ، لابن الجوزي ، دار الفكر .
- التبيين عن مذاهب النحويين البصريين والكوفيين ، للعكبري، تحقيق د. عبد الرحمن بن سليمان العثيمين ، مكتبة العبيكان ، الرياض ، ط١، ١٤٢١هـ/ ٢٠٠٠م.
- التحرير والتنوير، لابن عاشور، مؤسسة التاريخ العربي، بيروت، ط١، ١٤٢٠هـ/ ٢٠٠٠م.
- تحصيل عيد الذهب من معدن جوهر الأدب في علم مجازات العرب، للأعلم الشنتمري، تحقيق: د. زهير عبد المحسن سلطان، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط٢، ١٤١٥هـ/ ١٩٩٤م .
- تذكرة النحاة، لأبي حيان، تحقيق: د. عفيف عبد الرحمن، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط١، ١٤٠٦هـ/ ١٩٨٦م .

- ترشيح العلل في شرح الجمل، للخوارزمي، تحقيق: عادل محسن العميري، معهد البحوث العلمية وإحياء التراث الإسلامي، جامعة أم القرى، ط١، ١٤١٩هـ/ ١٩٩٨م .
- التسهيل لعلوم التنزيل ، للكلبي ، دار الكتاب العربي ، بيروت ، ط٤ ، ١٤٠٣هـ/ ١٩٨٣م .
- التصريح بمضمون التوضيح ، للشيخ خالد الأزهري ، تحقيق د. عبد الفتاح بحيري ، الزهراء للإعلام العربي، ط١ .
- التعبير القرآني ، للدكتور فاضل صالح السامرائي ، دار عمار ، عمان ،ط٥ ، ١٤٢٨هـ / ٢٠٠٧م .
- تعدُّد التوجيه النحوي مواضعه وأسبابه ونتائجه ، للدكتور محمد حسنين صبره، دار غريب ، القاهرة ، ١٤٢٧هـ/ ٢٠٠٦م .
- تعليق الفرائد على تسهيل الفوائد، للدماميني، تحقيق: د. محمد بن عبد الرحمن المفدى، دار بساط، بيروت، ط١، ١٤٠٣هـ/ ١٩٨٣م .
- التعليقة على كتاب سيبويه، لأبي علي الفارسي، تحقيق وتعليق: د. عوض بن حمد القوزي، مطبعة الأمانة، القاهرة، ط١، ١٤١٠هـ/ ١٩٩٠م .
- التعويض وأثره في الدراسات النحوية واللغوية، للدكتور: عبد الرحمن إسماعيل، المكتبة التوفيقية، مصر، ط١، ١٤٠٢هـ/ ١٩٨٢م .

- التفسير البلاغي للاستفهام في القرآن الحكيم ، للدكتور عبد العظيم المطعني، مكتبة وهبة ، القاهرة ، ط١ ، ١٤٢٠هـ/ ١٩٩٩م .
- تفسير القرآن العزيز، لابن أبي زمنين، تحقيق أبي عبد الله حسين بن عكاشة ومحمد مصطفى الكنز ، الفاروق الحديثة ، القاهرة ، ط١، ١٤٢٣هـ/ ٢٠٠٢م.
- التفسير الكبير ومفاتيح الغيب ، للرازي ، دار الكتب العلمية ، بيروت ، ط١ ، ١٤٢١هـ/ ٢٠٠٠م .
- التفكير اللغوي بين القديم والجديد ، كمال بشر دار غريب ، القاهرة.
- التمني في القرآن الكريم أدوات ودلالات دراسة بلاغية ، للدكتور سعيد إسماعيل الهلالي ، المتحدون للطباعة ، الزقازيق ، ط١ ، ١٤٢٥هـ/ ٢٠٠٤م .
- توجيه اللمع، لابن الخباز، تحقيق: أ.د. فايز زكي محمد دياب، دار السلام، القاهرة، ط١، ١٤٢٣هـ/ ٢٠٠٢م .
- توجيه مشكل القراءات العشرية الفرشية لغةً وتفسيراً وإعراباً، د. عبد العزيز الحربي، مكتبة ودار ابن حزم للنشر والتوزيع، الرياض، ط١، ١٤٢٤هـ/ ٢٠٠٣م .

- توضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية ابن مالك، للمرادي، تحقيق: د. عبد الرحمن علي سليمان، دار الفكر العربي، القاهرة، ط١، ١٤٢٢هـ/ ٢٠٠١م .
- جامع البيان عن تأويل آي القرآن ، لابن جرير الطبري ، دار الفكر ، بيروت، ١٤٠٥ هـ .
- الجامع لأحكام القرآن ، للقرطبي ، دار الشعب ، القاهرة .
- جزم المضارع في جواب الطلب ، للدكتور علي محمود النابي ، دار الكتاب الحديث .
- الجمل في النحو، للزجاجي، تحقيق: د. علي توفيق الحمد، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط١، ١٤٠٤هـ/ ١٩٨٤م .
- الجملة الشرطية عند النحاة العرب، د. إبراهيم الشمسان، مطابع الدجوي، مصر، ط١، ١٤٠١هـ/ ١٩٨١م .
- الجملة في الشعر العربي للدكتور محمد حماسة عبد اللطيف ، دار غريب ، القاهرة، ٢٠٠٦م .
- الجنى الداني في حروف المعاني، للمرادي، تحقيق: د. فخر الدين قباوة، والأستاذ: محمد نديم فاضل، منشورات دار الآفاق الجديدة، بيروت، ط١، ١٤٠٣هـ/ ١٩٨٣م .

- حاشية الدسوقي على مغني اللبيب، ضبط وتصحيح: عبد السلام محمد أمين، دار الكتب العلمية، بيروت، ط١، ١٤٢١هـ/ ٢٠٠٠ م .
- حاشية الصبان على شرح الأشموني على ألفية ابن مالك، ضبطه وصحّحه إبراهيم شمس الدين، دار الكتب العلمية ، بيروت ، ط١ ، ١٤١٧هـ/ ١٩٩٧م.
- حاشية يس العليمي (بهامش شرح التصريح) ، دار الفكر.
- الحجة في القراءات السبع ، لابن خالويه ، تحقيق الدكتور عبد العال سالم مكرم، دار الشروق ، بيروت ، ط٤ ، ١٤٠١هـ .
- الحذف والتقدير في النحو العربي ، علي أبو المكارم ، دار غريب ، ٢٠٠٨م .
- حروف المعاني ، للرمّاني ، تحقيق د . عبد الفتاح شلبي ، دار الشروق ، جدة ، ط٣ ، ١٤٠٤هـ/ ١٩٨٤م.
- حروف المعاني ، للزجاجي ، تحقيق د. علي توفيق الحمد ، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط٢ ، ١٤٠٦هـ/ ١٩٨٦م.
- الخصائص ، لابن جني ، تحقيق : محمد علي النجار، المكتبة العلمية.
- خصائص التراكيب دراسة تحليلية لمسائل علم المعاني ، للدكتور محمد أبو موسى، دار وهبة ، القاهرة .

- خصائص التعبير القرآني وسماته البلاغية، د. عبد العظيم إبراهيم المطعني، مكتبة وهبة، القاهرة، ط١، ١٤١٣هـ/ ١٩٩٢م .
- خصائص القرآن الكريم، أ.د. فهد بن عبد الرحمن الرومي، مكتبة التوبة، ط٧، ١٤٢١هـ/ ٢٠٠٠م .
- الخلاصة النحوية، للدكتور تمام حسان ، عالم الكتب ، القاهرة ، ط٢ ، ١٤٢٥هـ/ ٢٠٠٤م .
- خواطر من تأمل لغة القرآن الكريم ، للدكتور تمام حسان ، عالم الكتب ، القاهرة ، ط١ ، ١٤٢٧هـ/ ٢٠٠٦م .
- الدر المصون في علوم الكتاب المكنون ، للسمين الحلبي ، تحقيق الدكتور أحمد الخراط ، دار القلم ، دمشق .
- الدر المنثور، للسيوطي ، دار الفكر العربي ، بيروت، ١٩٩٣م.
- دراسات بلاغية ، للدكتور بسيوني عبد الفتاح فيود ، مؤسسة المختار ، القاهرة ، ط١ ، ١٤١٩هـ/ ١٩٩٨م .
- دراسات في نظرية النحو العربي وتطبيقاتها ، للدكتور صاحب أبو جناح ، دار الفكر ، عمان ، ط١، ١٤١٩هـ ،١٩٩٨ م .
- دراسات لأسلوب القرآن الكريم ، محمد عبد الخالق عضيمة ، دار الحديث ، القاهرة ، ١٤٢٥هـ/ ٢٠٠٤م .

- دلائل الإعجاز ، لعبد القاهر الجرجاني ، تعليق محمود شاكر ، مكتبة الخانجي ، ط٣ ،١٤١٣هـ / ١٩٩٢ م .
- دلالات التراكيب دراسة بلاغية ، للدكتور محمد أبـو موسـى ، مكتبـة وهبـة ، القاهرة ، ط٤ ، ١٤٢٩هـ / ٢٠٠٨م .
- دلالة السياق ، د. ردة الله بن ردة الطلحي، معهد البحوث العلميـة بجامعـة أم القرى، مكة المكرمة، ط١، ١٤٢٤هـ.
- الدلالة والتقعيد النحوي دراسة في فكر سيبويه ، للدكتور محمـد سـالم صـالح، دار غريب ، القاهرة ،٢٠٠٨م .
- الرد على النحاة، لابـن مـضاء القرطبـي، تحقيـق: د. شـوقي ضـيف، ط٣، دار المعارف .
- رصف المباني في شرح حروف المعاني، للمقالي، تحقيق: أ.د أحمد محمـد الخـرّاط، دار القلم، دمشق، ط٣، ١٤٢٣هـ/ ٢٠٠٢م .
- روح المعاني في تفسير القـرآن العظـيم والـسبع المثـاني ، للألـوسي ، دار إحيـاء التراث العربي، بيروت.
- السبعة في القراءات ، لابن مجاهد ، تحقيق شوقي ضيف ، دار المعارف ، مـصر ، ط٢، ١٤٠٠هـ.
- سر صناعة الإعراب ، لابن جني ، دراسة وتحقيق د. حسن هنداوي، دار القلم، دمشق، ط٢، ١٤١٣هـ/ ١٩٩٣م.

- شرح جمل الزجاجي ، لابن عصفور، تحقيق د. صاحب أبو جناح، مكتبة الفيصلية، مكة المكرمة.
- شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك، ومعه كتاب منحة الجليل بتحقيق شرح ابن عقيل، تأليف محمد محيي الدين عبد الحميد، مكتبة الفيصلية، مكة المكرمة.
- شرح أبيات سيبويه لابن السيرافي، تحقيق: د. محمد الرّيح هاشم، دار الجيل، بيروت، ط١، ١٤١٦هـ/ ١٩٩٦م .
- شرح أبيات سيبويه، لأبي جعفر النحاس، تحقيق: زهير غازي زاهد، مطبعة الغربي الحديثة، النجف، ط١، ١٩٧٤م .
- شرح الأبيات المشكلة الإعراب المسمى « إيضاح الشعر » ، لأبي علي الفارسي، تحقيق: د. حسن هنداوي، دار القلم، دمشق، ط١، ١٤٠٧هـ/ ١٩٨٧ م .
- شرح الأشموني على ألفية ابن مالك، ومعه حاشية الصبان، تصحيح: إبراهيم شمس الدين، دار الكتب العلمية، بيروت، ط١، ١٤١٧هـ/ ١٩٩٧م .
- شرح التسهيل لابن مالك ، تحقيق د. عبد الرحمن السيد ، د. محمد بدوي المختون ، مكتبة هجر، ط١، ١٤١٠هـ/ ١٩٩٠م.
- شرح الجمل لابن خروف، تحقيق: سلوى عرب، معهد البحوث العلمية وإحياء التراث الإسلامي بجامعة أم القرى، ط١ .

- شرح الحدود النحوية للاكهي، تحقيق: محمد الطيب الإبراهيم، دار النفائس، ط١، ١٤١٧هـ/ ١٩٧٨م .
- شرح الرضي على الكافية، تصحيح يوسف حسن عمر، منشورات جامعة بنغازي، ١٣٩٨هـ/ ١٩٩٦م .
- شرح ألفية ابن مالك لابن الناظم، تحقيق: د. عبد الحميد السيد، دار الجيل، بيروت .
- شرح ألفية ابن معط، للموصلي، تحقيق ودراسة د. علي الشمولي، مكتبة الخريجي، الرياض، ط١، ١٤٠٥هـ/ ١٩٨٥م .
- شرح الكافية الشافية ، لابن مالك، تحقيق علي محمد معوض ، وعادل أحمد عبدالموجود ، دار الكتب العلمية ، بيروت ، ط٢ ، ١٤٢٠هـ/ ٢٠٠٠م.
- شرح اللمع للأصفهاني، تحقيق د. إبراهيم أبو عباة، نشر إدارة الثقافة بجامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، ١٤١١هـ/ ١٩٩٠م .
- شرح اللمع، لابن برهان العكبري، تحقيق: د. فائز فارس، ط١، ١٤٠٥هـ/ ١٩٨٤م .
- شرح المفصل ، لابن يعيش، قدّم له ووضع هوامشه وفهارسه د. إيميل بديع يعقوب، دار الكتب العلمية ، بيروت، ط١، ١٤٢٢هـ/ ٢٠٠١م .

- شرح المفصل في صناعة الإعراب الموسوم بالتخمير، للخوارزمي، تحقيق: د. عبد الرحمن بن سليمان العثيمين، مكتبة العبيكان، الرياض، ١٤٢١هـ/ ٢٠٠١م .
- شرح المقدمة الجزولية الكبير، للشولبين، تحقيق د. تركي بن سهو العتيبي، مكتبة الرشد، الرياض، ط١، ١٤١٣هـ/ ١٩٩٣م .
- شرح المقدمة الكافية لابن الحاجب، د. جمال مخيمر، مكتبة الباز، مكة المكرمة، ط١، ١٤١٨هـ/ ١٩٩٧م .
- شرح الوافية نظم الكافية، لابن الحاجب، دراسة وتحقيق د. موسى بناي العليلي، مطبعة الآداب، النجف، ١٤٠٠هـ/ ١٩٩٦م .
- شرح جمل الزجاجي، لابن عصفور، تحقيق: د. صاحب أبو جناح، مكتبة الفيصلية، مكة المكرمة .
- شرح جمل الزجاجي، لابن هشام، تحقيق: د. علي حسن مال الله، عالم الكتب، بيروت، ط١، ١٤٠٥هـ/ ١٩٨٥م .
- شرح شذور الذهب، لابن هشام الأنصاري ، تحقيق محمد محيي الدين عبد الحميد ، المكتبة العصرية ، صيدا ، ١٩٩٢م.
- شرح عمدة الحافظ وعدّة اللافظ، لابن مالك، تحقيق: عدنان عبد الرحمن الدوري، مطبعة العاني، بغداد، ١٣٩٧هـ/ ١٩٧٧م .

- شرح عيون كتاب سيبويه، لأبي نـصر القرطبـي، دراسـة وتحقيـق د. عبـد ربـه عبد اللطيف، ط١، ١٤١٤هـ/ ١٩٨٤م .
- شرح قطر الندى وبلِّ الصدى ، لابـن هـشام الأنـصاري ، تحقيـق محمـد محيـي الـدين عبد الحميد ، المكتبة العصرية ، صيدا ، ط٤ ، ١٤٢١هـ/ ٢٠٠٠م.
- شرح كافية ابن الحاجب، لابن جماعة، تحقيـق د. محمـد محمـد داود، دار المنـار، القاهرة .
- شرح كتاب سيبويه، لأبي سـعيد الـسيرافي، الجـزء الأول، تحقيـق: د. رمـضان عبد التـواب، ود. محمـود فهمـي حجـازي، والجـزء الثـاني تحقيـق د. رمـضان عبد التواب، والجزء الثالث تحقيق د. فهمي أبو الفضل، والجـزء الرابـع تحقيـق د. محمد هاشم عبد الدايم، الهيئة المصرية العامة للكتاب، ١٩٨٦ م .
- الصاحبي ، لابن فارس ، تحقيق السيد أحمد صقر ، مطبعة عيسى البابي الحلبي ، القاهرة.
- صور الأمر في العربية بين التنظير والاستعمال ، للدكتور سعود أبـو تـاكي ، دار غريب ، القاهرة ، ط١ ، ١٤٢٦هـ / ٢٠٠٥م .
- ظاهرة التآخي في العربية، للدكتورة فاطمة عبد الرحمن حسين، معهد البحـوث العلمية بجامعة أم القرى، مكة المكرمة، ط١، ١٤١٧هـ .
- ظاهرة التأويل في إعراب القرآن الكريم، د. محمد عبـد القـادر هنـادي، مكتبـة الطالب الجامعي، مكة المكرمة، ط١، ١٤٠٨هـ / ١٩٨٨ م .

- الظواهر اللغوية في التراث النحوي، د. علي أبو المكارم، دار غريب، القاهرة، ٢٠٠٧م .
- العربية والدراسات البينية ، كتاب المؤتمر الدولي الرابع لقسم النحو والصرف والعروض بجامعة القاهرة ٢٠٠٧م .
- العربية وقرن من الدرس النحوي ، كتاب المؤتمر الدولي الثاني لقسم النحو والصرف والعروض بجامعة القاهرة ٢٠٠٣م .
- عروس الأفراح في شرح تلخيص المفتاح ، للسبكي ، تحقيق الدكتور خليل إبراهيم ، دار الكتب العلمية ، بيروت ، ط١ ، ٢٠٠١م .
- علاقة الظواهر النحوية بالمعنى في القرآن الكريم ، للدكتور محمد أحمد خضير ، مكتبة الأنجلو ، القاهرة ، ٢٠٠١ م.
- علل النحو، لابن الوراق، تحقيق: د. محمد الدرويش، مكتبة الرشد، الرياض، ط١، ١٤٢٠هـ/ ١٩٩٩م .
- فتح القدير الجامع بين فني الرواية والدراية من علم التفسير، للشوكاني، راجعه وعلق عليه الشيخ هشام البخاري، والشيخ خضر عكاوي، المكتبة العصرية، بيروت، ط١، ١٤١٧هـ/ ١٩٩٦م .
- الفصول الخمسون، لابن معط، تحقيق ودراسة د. محمود محمد الطناحي، مطبعة عيسى البابي الحلبي .

- فهارس الأصول في النحو لابن السراج، د. يحيى بشير مصيري، دار البخـاري، القصيم .
- فهارس كتاب سيبويه ودراسة له، صنع الشيخ محمد عبد الخـالق عـضيمة، دار الحديث، القاهرة، ط١، ١٣٩٥هـ/ ١٩٧٥م .
- في التحليل اللغوي، منهج وصفي تحليلي وتطبيقه على التوكيد اللغوي والنفـي اللغوي وأسـلوب الاسـتفهام، د. خليـل عمايـرة، مكتبـة المنـار، الأردن، ط١، ١٤٠٧هـ/ ١٩٨٧م .
- القرآن الكريم وأثره في الدراست النحوية ، عبـد العـال سـالم مكـرم ، المكتبـة الأزهرية للتراث .
- قضايا المفعول به عند النحـاة العـرب ، للـدكتور محمـد أحمـد خـضير ، مكتبـة الأنجلو ، القاهرة ،٢٠٠٣م .
- القطع نحويًّا والمعنى ، للدكتور عبد الفتاح الحمـوز ، دار عـمار ، عـمّان ، ط١ ، ١٤٢٩هـ/ ٢٠٠٩م .
- الكامل في اللغة والأدب، للمبرّد، عارض أصوله وعلق عليه: محمد أبو الفضل إبراهيم، دار الفكر العربي، القاهرة، ط٣، ١٤١٧هـ/ ١٩٩٧م .
- الكتاب ، لسيبويه، تحقيق وشرح عبد السلام هارون، عالم الكتب ، بيروت.
- الكشاف عن حقائق غوامض التنزيل وعيون الأقاويل في وجوه التأويل، للزمخشري ، تحقيق عبد الرزاق المهدي، دار إحياء التراث العربي، بيروت.

- لسان العرب ، لابن منظور، اعتنى بتصحيحه أمين محمد عبد الوهاب، ومحمد الصادق العبيدي ، دار إحياء التراث العربي، بيروت ، ط٢، ١٤١٧هـ/ ١٩٩٧م.
- لسان عربي ونظام نحوي ، ممدوح عبد الرحمن ، دار المعرفة الجامعية ،١٩٩٩م .
- (لعلَّ) وتوسّعات العرب في استعمالاتها، د. فاطمة عبد الرحمن رمضان، معهد البحوث العلمية، جامعة أم القرى، ١٤١٩هـ/ ١٩٩٨م .
- اللغة العربية معناها ومبناها ، د. تمام حسان ، دار الثقافة ، الدار البيضاء ، ١٩٩٤م.
- اللغة بين المعيارية والوصفية ، للدكتور تمام حسان ، عالم الكتب ، القاهرة ، ١٤٢١هـ / ٢٠٠١م .
- لمسات بيانية في نصوص من التنزيل ، للدكتور فاضل صالح السامرائي ، دار عمار ، عمان ، ط٤ ، ١٤٢٨هـ / ٢٠٠٧م .
- اللمع في العربية، لابن جني، تحقيق حامد المؤمن، عالم الكتب، مكتبة النهضة العربية، بيروت، ط٢، ١٤٠٥هـ/ ١٩٨٥م .
- المثل السائر في أدب الكاتب والشاعر ، لابن الأثير ، تحقيق محمد محيي الدين عبد الحميد، المكتبة العصرية ، بيروت، ١٩٩٥م.
- مجاز القرآن، لأبي عبيدة معمر بن المثنى، تعليق د. محمد فؤاد سزكين، مكتبة الخانجي، مصر .

- مجالس العلماء، للزجاجي، تحقيق: د. عبد السلام هارون، مكتبة الخانجي بالقاهرة، ط٣، ١٤٢٠هـ/ ١٩٩٩م .
- المحتسب، لابن جني، تحقيق علي النجدي ناصف، وعبد الحليم النجار، وعبد الفتاح شلبي، لجنة إحياء التراث الإسلامي، القاهرة، ١٣٨٦م .
- المحرر الوجيز في تفسير الكتاب العزيز ، لابن عطية الأندلسي ، تحقيق : عبد السلام عبد الشافي محمد ، دار الكتب العلمية ، بيروت ، ١٤١٣هـ/ ١٩٩٣م
- مختار الصحاح ، للرازي ، تحقيق محمود خاطر ، مكتبة لبنان ، بيروت ، ١٤١٥هـ/ ١٩٩٥م.
- المرتجل، لابن الخشاب، تحقيق علي حيدر، دمشق، ١٣٩٢هـ/ ١٩٧٢م.
- المسائل البصريات، لأبي علي الفارسي، تحقيق: د. محمد الشاطر أحمد، مطبعة المدني، مصر، ط١، ١٤٠٥هـ/ ١٩٨٥م .
- المسائل البغداديات، لأبي علي الفارسي، دراسة وتحقيق: صلاح الدين السنكاوي، مطبعة العاني بغداد .
- مسائل الخلاف بين النحويين البصريين والكوفيين في ضوء النظر البلاغي ، للدكتور محمود موسى حمدان ، مكتبة وهبة ، القاهرة ،ط١ ، ١٤٢٢هـ / ٢٠٠١م .

- المسائل السفرية في النحو، لابن هشام الأنصاري، تحقيق د. علي حسين البواب، مكتبة الثقافة الدينية، ١٤١٩هـ/ ٢٠٠٠م .
- المسائل المنثورة، لأبي علي الفارسي، تحقيق: مصطفى الحدري، مطبوعات مجمع اللغة العربية بدمشق .
- المساعد على تسهيل الفوائد ، لابن عقيل، تحقيق د. محمد كامل بركات، مركز البحث العلمي وإحياء التراث الإسلامي بجامعة أم القرى ، مكة المكرمة، ١٤٠٥هـ/ ١٩٨٤م.
- مشكل إعراب القرآن ، لمكّيّ القيسي ، تحقيق د. حاتم صالح الضامن ، مؤسسة الرسالة ، بيروت، ط٢، ١٤٠٥هـ.
- المطول شر تلخيص مفتاح العلوم ، للتفتازاني ، تحقيق الدكتور عبد الحميد هنداوي ، دار الكتب العلمية ، بيروت ، ط١ ، ٢٠٠١م .
- معالم التنزيل ، للبغوي ، تحقيق : خالد عبد الرحمن العك ، دار المعرفة ، بيروت .
- معاني الحروف، للرماني، تحقيق: د. عبد الفتاح إسماعيل شلبي، دار الشروق، جدة، ط٣، ١٤٠٤هـ/ ١٩٨٤م .
- معاني القرآن ، للفراء، تحقيق أحمد يوسف نجاتي وآخرين، دار السرور.
- معاني القرآن ، للنحاس ، تحقيق : محمد علي الصابوني ، جامعة أم القرى ، ١٤٠٩ هـ .

- معاني القرآن، للأخفش ، تحقيق د. عبد الأمير أمين الورد ، عالم الكتب، بيروت، ط١، ١٤٠٥هـ/ ١٩٨٥م.
- معاني النحو ، للدكتور فاضل صالح السامرائي ، دار الفكر ، عمان ، ط٢ ، ١٤٢٣هـ / ٢٠٠٢ م .
- المعاني في ضوء أساليب القرآن الكريم، د. عبد الفتاح لاشيه، دار الفكر العربي، ١٤٢٤هـ/ ٢٠٠٣م .
- معجم الفروق الدلالية في القرآن الكريم (لبيان الملامح الفارقة بين الألفاظ متقاربة المعنى، والصيغ والأساليب المتشابهة) د. محمد محمد داود، دار غريب للطباعة والنشر والتوزيع، القاهرة، ٢٠٠٨م .
- معجم القراءات القرآنية ، للدكتور أحمد مختار عمر ، والدكتور عبد العال سالم مكرم ، عالم الكتب ، القاهرة ، ط٣ ، ١٩٩٧م .
- مغني اللبيب عن كتب الأعاريب، لابن هشام الأنصاري، تحقيق د. مازن المبارك، ومحمد علي حمد الله، دار الفكر، بيروت ، ط١، ١٤١٩هـ/ ١٩٨٩م.
- مفاهيم ومواقف في اللغة والقرآن، د. تمام حسان، عالم الكتب، القاهرة، ط١، ٢٠١٠م .
- مفتاح العلوم ، للسكاكي ، ضبطه وكتب هوامشه نعيم زرزور ، دار الكتب العلمية ، بيروت ، ط٢ ١٤٠٧هـ.

- مفهوم الجملة عند سيبويه ، للدكتور حسن الأسدي ، دار الكتب العلمية ، بيروت ،ط١ ، ١٤٢٨هـ ،٢٠٠٧م .
- مفهوم الجملة عند سيبويه، د. حسن عبد الغني الأسدي، دار الكتب العلمية، بيروت، ط١، ١٤٢٨هـ/ ٢٠٠٧م .
- مقالات في اللغة والأدب ، للدكتور تمام حسان ، عالم الكتب ، القاهرة ، ط١، ١٤٢٧هـ/ ٢٠٠٦م .
- المقتصد في شرح الإيضاح، للجرجاني، تحقيق: كاظم بحر المرجان، منشورات وزارة الثقافة والإعلام العراقية، ١٩٨٢م .
- المقتضب، للمبرد ، تحقيق الشيخ محمد عبد الخالق عضيمة، عالم الكتب ، بيروت.
- المقرب، لابن عصفور، تحقيق: أحمد عبد الستار الجواري، عبد الله الجبوري، مكتبة الفيصلية، مكة المكرمة، ط١، ١٣٩١هـ/ ١٩٧١م .
- مقومات الجملة العربية، د. علي أبو المكارم ، دار غريب، القاهرة، ٢٠٠٧م .
- مناهج البحث في اللغة ، للدكتور تمام حسان ، دار الثقافة ، القاهرة ، ١٤٠٠هـ/ ١٩٧٩م .
- مناهج وآراء في لغة القرآن، د. محمد بركات حمدي أبو علي، دار الفكر للنشر والتوزيع، عمان، ١٩٨٤م .

- منطق أرسطو ، تحقيق الدكتور عبد الرحمن بدوي ، دار القلم ، بيروت ، ط١، ١٩٨٠م .
- الموقعية في النحو العربي دراسة سياقية ، للدكتور حسين رفعت حسين ، عالم الكتب ، ط١ ، ١٤٢٦هـ/ ٢٠٠٥م .
- نتائج الفكر في النحو، للسهيلي، تحقيق: د. محمد إبراهيم البنا، دار الرياض، ط٢ .
- نحو التيسير ، أحمد عبد الستار الجواري ، مطبعة المجمع العلمي العراقي ، ١٤٠٤هـ/ ١٩٨٤م .
- النحو القرآني قواعد وشواهد، د. جميل أحمد ظفر، مطابع الصفا، مكة المكرمة، ط١، ١٤٠٨هـ/ ١٩٩٨م .
- نحو المعاني ، أحمد عبد الستار الجواري ، دار الفارس ، عمان ، ٢٠٠٦م .
- النحو الوافي ، عباس حسن ، دار المعارف ، القاهرة ، ط٤ .
- النحو والدلالة مدخل لدراسة المعنى النحوي الدلالي ، للدكتو محمد حماسة عبد اللطيف ، دار غريب ،القاهرة ، ٢٠٠٦م .
- النحو والصرف في مناظرات العلماء ومحاوراتهم حتى نهاية القرن الخامس الهجري، ج. محمد آدم الزاكي، مكتبة الفيصلية، ١٤٠٤هـ/ ١٩٨٤م .

- نظرية الحروف العاملة ومبناها وطبيعة استعمالها القرآني بلاغيًا ، للدكتور هادي عطية الهلالي ، عالم الكتب ، ط١ ، ١٤٠٦ هـ ، ١٩٨٦ م.
- نظرية النحو القرآني ، أحمد مكي الأنصاري ، القبلة للثقافة ، ط ١ ، ١٤٠٥ هـ .
- النكت في تفسير كتاب سيبويه، للأعلم الشنتمري، تحقيق: زهير عبد المحسن سلطان، منشورات معهد المخطوطات العربية، الكويت، ط١، ١٤٠٧هـ/ ١٩٨٧م .
- همع الهوامع في شرح جمع الجوامع ، للسيوطي، تحقيق أحمد شمس الدين، دار الكتب العلمية ، بيروت، ط١، ١٤١٨هـ/ ١٩٩٨م.

المجلات العلمية والرسائل الجامعية :

- مجلة جامعة أم القرى لعلوم الشريعة واللغة العربية وآدابها ، المجلد ١٤ ، العدد ٢٤ ، ربيع الأول ١٤٢٣هـ / مايو ٢٠٠٢م .
- مجلة مجمع اللغة العربية بالقاهرة ، الجزء التاسع والأربعون / رجب ١٤٠٢هـ/ مايو ١٩٨٢م .
- اعتراضات الرضي على سيبويه في شرح الكافية ، للباحث ، رسالة ماجستير ، مقدمة إلى كلية اللغة العربية بجامعة أم القرى ، ١٤٢٥ هـ .

فهرس الموضوعات